المدينة العربيّة

بين التغيّرات الإجتماعيّة وتحوّلات المجال

المدينة العربيّة

بين التغيّرات الإجتماعيّة وتحوّلات المجال

أعمال المؤتمر العربي الاول

معهد العلوم الإجتماعية - الفرع الثالث
طرابلس - لبنان
١٨، ١٩ و٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨

إعداد وتحرير
عاطف عطيه ومها كيّال

منشورات مركز الابحاث
معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

توطئة

«**المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحوّلات المجال**» مؤتمر علمي مفتوح على اهتمامات متعددة في التاريخ وعلم إجتماع المدينة والأنتروبولوجيا والتخطيط المديني والتنمية. نظم هذا المؤتمر، خلال الـ ١٨ و١٩ و٢٠ من شهر كانون الأول ٢٠٠٨، في معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية.

نحن نأمل أن يكون هذا النشاط العلمي فاتحة للتفكير الهادئ والموضوعي، على الأقل بالنسبة إلينا نحن كأكاديمين جامعيين، في التحوّلات المجالية لمدننا العربية؛ وهي التحوّلات التي نرى أنها تخضع للتغيرات الاجتماعية وتقع تحت وطأتها في أزمنة يتفلّت فيها المجال من سيطرة التخطيط والتوسّع العقلانيين اللذين عليهما أن يحافظا على جمالية المكان وملاءمته المورفولوجية.

ونحن نأمل أن يحفّزنا هذا اللقاء العلمي على التفكير في تحولات و/أو تغيرات مدننا المجالية الاجتماعية طوال مرحلة تاريخها المعاصر، أي ما بين ١٩٢٠ - ٢٠٠٧، وهي الفترة التي تمتد ما بين بدايات خضوعنا لسيطرة الانتداب وحتى يومنا هذا (عصر لبنان الكبير ومن ثم الجمهورية).

لا شك أن تسارع التغيّرات التي تعيشها مدننا العربية: من تزايد ديموغرافي هائل نتيجة الوجهة التي تتجهها التنمية في عالمنا النامي؛ ومن صراعات وتمايزات طبقية واجتماعية؛ ومن تغيّرات في البنى العائلية؛ ومن تخبّط وارتجال في التخطيط المديني (مشاريع عمرانية، بنى تحتية، مياه، وسائل نقل) ومن سياسات الإدارة المحلية (البلدية والهيئات المدنية والأهلية)؛ ومن تنفيذ مشاريع تنموية لم تستطع، حتى الآن، الاستجابة لضرورات ومتطلبات الحياة اليومية وضغوطاتها... هذه كلها، وكثير غيرها، متغيّرات تدفعنا إلى التفكير فيها، وتحفّزنا على العمل من أجل معالجتها والتخفيف من وطأتها؛ متغيّرات تحتاج لأساليب رصد ومتابعة تستخدم أدوات البحث والقياس السوسيولوجي والأنتروبولوجي والتخطيط المديني، وتعمل على استجلاء واقعها الاجتماعي - التاريخي وتفهم تحوّلاتها البنيوية وتسهّل أمور التخطيط التنموي؛ أساليب ومتابعة تأخذ في الاعتبار ثقافة المنطقة وتفهم قدراتها، وتستوعب دينامياتها، وتحدّد مشاكلها، وتعمل على فهم واقعها في تجلياته كافة، لأن فهم الواقع ووعي حركته الاجتماعية التاريخية هما الأساس لأية إمكانية للتغيير.

إن فتح الإطار المعرفي في مجالات البحث ومحاوره على واقع مدن عربية أخرى أمر هام يساهم في تعميق فهم المناخات والتحوّلات التي عاشتها المدينة العربية ذات الجذور والأبعاد الثقافية المتشابهة والمتشابكة مع مثيلاتها العربيات، ومع احتفاظ كل منها بتجربتها التنموية وبمميزاتها التي تسمح لنا بالكلام على مدن عربية مختلفة ومتنوّعة؛ كلام يقرّ التنوّع في إطار الوحدة. ومن المهم التأكيد أن التنوّع هذا، يساهم في تبادل الخبرات والتجارب، ويعمّق الرؤى التحليلية.

هنا، نرى أن الحاجة ماسة إلى دور يمكن أن تلعبه الجامعة اللبنانية، وتحديدًا معهد العلوم الاجتماعية فيها؛ وهو دور جوهري يمكن أن يعمل على مناقشة هذه الرؤى وبلورتها، وعلى فهمها والتوثيق لها، وعلى التخطيط لأساليب التعاطي معها.

في المؤتمر تسع محاور (جلسات) حاضر فيها ٢٦ محاضرًا.

المحور الأول بعنوان: «**التغيّر في المجال المديني: قراءة تاريخية**»؛ رئيس الجلسة: دكتور عبد الإله ميقاتي (جمعية العزم والسعادة)، حاضر فيها كل من:

١. دكتور الجنيد حجيج (جامعة وهران – السانيا، الجزائر): «التباينات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية».
٢. دكتور علي بزي (الجامعة اللبنانية): «الحرب والتغيّر البنيوي في المدينة: نموذج بنت جبيل».
٣. دكتور عبد اللطيف الحناشي (جامعة منوبة، تونس): «الإستعمار الفرنسي وحدود تحكّمه في المجال أمنيًّا: مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين نموذجًا».

المحور الثاني بعنوان: «**ثنائية الريف والمدينة: تكامل أم تصارع**»؛ رئيس الجلسة: دكتور ماهر مرعبي (الجامعة اللبنانية)، حاضر فيها كل من:

١. دكتور يوسف كفروني (الجامعة اللبنانية): «بنية المجتمع الطرابلسي».
٢. دكتور الكراي القسنطيني (جامعة منوبة، تونس): «في العلاقة بين المدينة والريف: مدينة صفاقس وظهيرها نموذجًا خلال الفترة المعاصرة».
٣. دكتورة حنان غازي (الجامعة اللبنانية): «دينامية التواصل بين المدينة والريف في شمال لبنان: إمكانيات وآفاق».

المحور الثالث بعنوان: «**تحوّلات المدينة وإشكالاتها الاجتماعية**»؛ رئيس الجلسة: دكتورة هناء الجوهري (جامعة القاهرة)، حاضر فيها كل من:

١. دكتور إبراهيم محمد صبحي السجاعي (كلية الآداب، جامعة طنطا): «اللاجئون العراقيون بالقاهرة والتحوّلات الاجتماعية والمكانية: مدينة السادس من أكتوبر نموذجًا».
٢. دكتورة سوسن كريمي (جامعة البحرين): «قراءة في صراعات حي بحريني: فريج البنعلي/ كريمي نموذجًا».

٣. دكتور شبيب دياب (الجامعة اللبنانية): «أطفال بيروت بين المدرسة وسوق العمل».

المحور الرابع بعنوان: «**متمايزات المدينة في البعد الاجتماعي، الثقافي والمجالي**»؛ رئيس الجلسة: دكتور فردريك معتوق (عميد معهد العلوم الاجتماعية)، حاضر فيها كل من:

١. دكتورة هناء الجوهري (جامعة القاهرة): «التفاوتات الحضرية في المجتمع المصري: رؤية تأملية».
٢. دكتور عاطف عطيه (الجامعة اللبنانية): «تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة».
٣. دكتور ليون تلفزيان (الجامعة اللبنانية): «المتمايزات المدينية بين السياسات المحلية والديناميات السوسيو/مجالية: حالة ضواحي بيروت».

المحور الخامس بعنوان: «**إشكالات العمران بين النظرية والواقع**»؛ رئيس الجلسة: دكتور الكراي القسنطيني (جامعة منوبة، تونس) حاضر فيها كل من:

١. دكتور عمر دراس (جامعة وهران، الجزائر): «سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر من التصور الشعبوي إلى الحكم الراشد».
٢. المهندس ديران هرمنديان (الجامعة اللبنانية): «إشكالية التخطيط بين النظرية والواقع».
٣. دكتور مصباح رجب (الجامعة اللبنانية): «طرابلس بين الكثير من المشاريع العمرانية وغياب الإدارة المدينية».

المحور السادس بعنوان: «**التنمية المدينية: استراتيجيات وتجارب**»؛ رئيس الجلسة: دكتور علي موسوي (الجامعة اللبنانية) حاضر فيها كل من:

١. الأستاذ طارق عسيران (UN-HABITAT): «دعم السلطات المحلية في إعداد الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية: تجربة UN-HABITAT في جنوب لبنان».
٢. دكتورة مرلين حيدر (الجامعة اللبنانية): «استراتيجيات التنمية المدينية: قراءة وتطلع».
٣. دكتورة سناء الصباح (الجامعة اللبنانية): «السياسات التنموية: دور البلدية، الهيئات الأهلية، المخططات التوجيهية... نموذج مدينة النبطية».

المحور السابع بعنوان: «**المدينة من منظور الثقافة والرمز**»؛ رئيس الجلسة: دكتورة سوسن كريمي (جامعة البحرين) حاضر فيها كل من:

١. دكتور سميح شعلان (المعهد العالي للفنون الشعبية - أكاديمية الفنون، مصر): «ملامح التغير في العلاقات الاجتماعية كما يعكسها اختيار الموقع السكني».
٢. دكتور محمد فرحات (جامعة بيت لحم وجامعة القدس المفتوحة): «القدس أو مورفولوجيا المقدس والرموز».
٣. دكتورة مها كيال (الجامعة اللبنانية): «الثقافة وإشكاليات قراءتها من منظور تنموي».
٤. دكتورة ماغي معلوف (الجامعة اللبنانية): «الساحة بين الخصوصية السكنية والقيم المجتمعية: دراسة ميدانية نفس - إجتماعية في بيروت».

المحور الثامن بعنوان: «**دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية**»؛ رئيس الجلسة: دكتور مصطفى الحلوة (مؤسسة الصفدي) حاضر فيها كل من:.

١. دكتورة ماريان خياط صبوري (الجامعة اللبنانية): «الجمعيات الأهلية ودورها التنموي (نموذج مدينة بيروت)».

٢. دكتور عبد الغني عماد (الجامعة اللبنانية): «دور الجمعيات الأهلية في طرابلس».

٣. الأستاذة سميرة بغدادي (الجامعة الياسوعية): «تنمية محلية: مبادرات مدينية (نموذج مدينة طرابلس)».

المحرران

كلمات الإفتتاحية



كلمة منسقة المؤتمر

دكتورة مها كيال

حضرة راعي هذا المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية ممثلًا بحضرة عميد معهد العلوم الاجتماعية دكتور فردريك معتوق،

حضرة رئيس بلدية طرابلس الأستاذ رشيد جمالي،

حضرات أصحاب السعادة، والسيادة أو من يمثلهم،

حضرات الأساتذة الزملاء والضيوف،

أيها الحضور الكريم؛

لقد تعوّدنا في معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية من أن ننشط في حدود إمكانياتنا المتواضعة لتوظيف طاقات هذا المعهد في خدمة البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطه بنا وذلك لاعتبارات عده من أهمها وعينا لدور ولرسالة هذا المعهد. إن تلقُفَنَا لهذه الأمانة ممن سبقنا هو بهدف صونها وتنميتها لنسلمها فيما بعد لأمناءِ دربٍ آخرين من هذا المعهد.

وإذا تحدثت عن المعهد وعن دوره الثقافي فلا بد من القول إن هذا الدور ما كان لينمو لولا انتمائنا الأكاديمي للجامعة اللبنانية التي، وبالرغم من كافة ظروفها، ما زالت هي الجامعة الجامعة للكثير من اللبنانيين من كافة المناطق والطوائف، وأهميتها الجوهرية تكمن في أنها تترك لنا كأساتذة وطلاب مساحة هامة من الآفاق المفتوحة للتعبير الفكري والحراك العلمي في مجالات نحن نحددها ونحن من يخطط مساره الفكري في معالجتها.

إن السؤال الذي قد يطرح الآن لماذا كان حراكنا العلمي في المعهد اليوم مديني الآفاق عربي البعد؟

نحن نعي أن الكثير من مدننا في لبنان كما في وطننا العربي وحتى كما في الكثير من مدن العالم قد تعدّى دورها الحالي وظيفتها التقليدية كنقطة تلاقي مركزية وخدماتية لمحيطها. هي تضخمت ديموغرافيًا، واتسعت مجاليًا حتى ابتلعت ضواحيها.

إن التنامي السريع للمدن والواعد بتنامي أعظم في المستقبل القريب، خصوصًا إذا أضفنا إليه تبعات عصر العولمة وما يفرضه من حراك سكاني أوسع، يطرح بذاته إشكالات كبيرة في الثقافة، في السياسة، في القوانين، وفي وعي المجال المديني وأدواره.

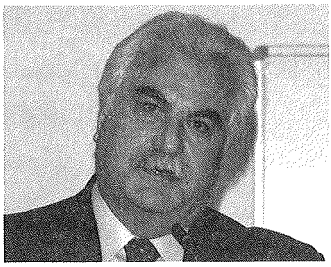
إن كل الإشكالات هذه التي ترافق تاريخنا المديني المعاصر لا بد من متابعتها ومن محاولات فهمها لفهم طرق التعاطي معها. وهذا الأمر يعتبر همًا أكاديميًا بامتياز، كما هو هم مديني بامتياز أيضًا لكافة المتعاطين بشأن هذه المدن من حاكميات محلية وهيئات أهلية ومدينية.

في البعد العربي لهذا المؤتمر أقول، ومهما كان لمدننا العربية من خصوصيات محلية وتاريخية، إن جذور فهمنا لها ما زالت مرتبطة بمعنى العصبية عند ابن خلدون، وبمعنى البنى البطريركية عند شرابي. فكلنا حملنا آثار الحضارة الإسلامية، إن رغبنا أن لا نعود لجذور تاريخية مشتركة أعمق في الزمان، وكلنا ختمنا ببصمة الحكم العثماني. كلنا تحملنا الحكم الغربي، إن كاستعمار أو كانتداب، وكلنا ما زلنا مصنفين بلدانًا ومدنًا نامية. وما عددته حتى الآن أظنه كافٍ لشرح همنا العربي المشترك.

نحن نعرف بوجود منظمة المدن العربية، ونعرف حتى بوجود منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وعلى علم بتقدم دور الحاكميات المحلية في العمل المديني. إن كل هذا الاهتمام لا يلغي دورنا الأكاديمي. فنحن كباحثين معنيون بخلق مجالات وآفاق تعاون فيما بيننا لمناقشة واقع المدينة اليوم، وواقع إدارتها، كما ولصياغة استراتيجيات تعاون، وتبادل خبرات على مستوى البحث العلمي لعدم إغفال البعد المعرفي في هذا المجال.

هذا أمر ضروري باعتقادي. ومؤتمرنا اليوم يمكن أن نعتبره محاولةً في إطار التأسيس لمثل هذا التعاون البحثي والفكري.

لا بد في الأخير من القول إننا محظوظون في هذا المعهد، لا لتنظيمنا هذا المؤتمر وحسب، بل لأننا استطعنا أيضًا بناء أسس ثقة وتواصل مع الكثير من مؤسسات مجتمعنا المدني. وكلمتي هذه هي مقدمة لشكر تعاون بلدية طرابلس ومؤسستي العزم والسعادة والصفدي معنا لإنجاح هذا النشاط الأكاديمي. وتصوّري أن همّنا في عملنا واحد وإن اختلفت مواقعنا في هذه المدينة. فطرابلس التي أعطتنا هويتها الثقافية حريٍ بنا أن نظهر لها وجهها الحضاري والمعرفي ووجهها الطامح للتعاون والبناء. للجميع أقول أهلًا وسهلًا بكم في طرابلس، أهل بيتٍ وضيوفًا أحباء. وأتمنى المزيد من التعاون فيما بيننا. وكامل الشكر لكم جميعًا.



كلمة مدير معهد العلوم الإجتماعية

دكتور عاطف عطيه

أيها الأصدقاء الأعزاء؛

أخيرًا، انعقد مؤتمر «**المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحوّلات المجال**». واللحظة هذه، هي وليدة لحظات امتدت إلى نحو سنة حيث برزت فكرة انعقاد هذا المؤتمر. وبدأت التحضيرات لعقده ابتداءً بشرح فكرة مضمونه، والاتصال بمن يمكن أن يكون محاضرًا فيه، بعد تحديد المحاور الرئيسية، والعناوين الفرعية التي يمكن أن تضيء الجوانب الهامة من هذا الموضوع، على المستوى السوسيولوجي، وعلى مستوى هندسة المدن وتخطيط امتداداتها. وكان مقررًا أن ينعقد في النصف الثاني من شهر أيار ٢٠٠٨. إلا أن ظروفًا إستثنائية وقاهرة حالت دون انعقاده في موعده المحدد، وهي بعض الظروف التي تشكل محاور واهتمامات أساسية سيعالجها هذا المؤتمر في جلساته التي ستمتد على ثلاثة أيام.

أيها السيدات والسادة،

لا شك أن ثمة تغيّرات تتعرّض لها، وتعيشها، مدننا العربية؛ منها التزايد السكاني الذي لا يتناسب مع نسب النمو. ومنها الصراعات والفروقات الضخمة على مستوى التفاوت الاجتماعي. وتغيّر النظرة إلى دور الأسرة ووظائفها. وتخبط وعشوائية وفوضى في ترسيم المدن والتخطيط لاستيعاب التوسّع الديموغرافي. وارتجال في سياسة الإدارة المحلية. وعدم قدرة المشاريع التنموية على الاستجابة لضرورات وضغوطات الحياة اليومية.

هذه كلها مسائل ومشكلات لا بد من التفكير فيها، وفي الكثير غيرها، من أجل دراستها وإظهار أسباب تفاقمها، والتأمّل في كيفية معالجتها باستخدام كل الوسائل المتاحة في البحث السوسيولوجي والتخطيط المديني، مع الأخذ في عين الاعتبار أوضاع المنطقة وثقافتها.

أيها الأصدقاء الأعزاء،

إذا كانت أعيننا بصيرة في لحظ هذه المشكلات والعوائق التي تمنع مدننا العربية من التقدّم والانتظام، فإن تحويل هذه البصيرة النافذة إلى واقع من التداول والنقاش، ما كان ليتم لولا الجهود الكبيرة والمتواصلة من منسّقة أعمال هذا المؤتمر الدكتورة مها كيال، ولولا الدعم الذي عوّض اليد القصيرة للجامعة بأيد خيرة وطويلة - بالحق وأعمال الخير - فأمدّتنا بما يلزم لجعل هذا المؤتمر

واقعًا وحقيقة. تمثلت هذه الأيدي الخيّرة والكريمة، المقتنعة بأهمية وجدوى البحث العلمي، برئيس بلدية طرابلس صديق الثقافة والمثقفين، ونصير البحث العلمي والباحثين، والعامل على تحويل الثقافة والبحث العلمي إلى ممارسة عملية، والمثقفين والباحثين إلى عاملين ناشطين في سبيل تحويل ما يمكن أن يكون إلى كائن فعلًا وعملًا. فإلى الصديق الرئيس رشيد الجمالي أسمى آيات الشكر والامتنان.

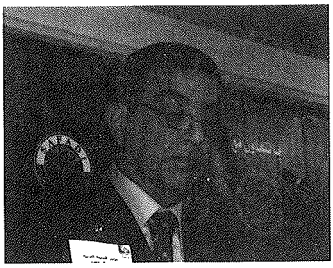
ولن أنسى، في هذه المناسبة، ما قاله دولة الرئيس نجيب ميقاتي، مرةً، في جلسة مع بعض أهل الجامعة حول أهمية البحث العلمي، ودور الجامعة وأساتذتها في ذلك، مع تأكيده على تنفيذ كل ما تطلبه الجامعة وأساتذتها في هذا المجال دون تحفظ. فإلى دولة الرئيس نجيب ميقاتي كل الشكر، وإلى جمعية العزم والسعادة بشخص المشرف العام على نشاطاتها الصديق الدكتور عبد الاله ميقاتي والعاملين فيها كل الشكر والتقدير.

كما أن مؤسسة الصفدي غمرتنا بكرمها فقدّمت لنا ما يمكن أن يسهم في تسديد نفقات هذا المؤتمر. فإلى صاحب المعالي محمد الصفدي، وإلى مدير عام المؤسسة الصديق رياض علم الدين كل الشكر والامتنان، وإلى ممثل مؤسسة الصفدي الصديق الدكتور مصطفى الحلوة الشكر والتقدير أيضًا.

إلى هذه المؤسسات ومسؤوليها جميعًا أقول: إن هذا المؤتمر ما كان لينعقد لولا رعايتهم الكريمة؛ وهي الرعاية التي تدل، ليس على الدعم المادي فحسب، بل أيضًا على أهمية ما يمكن أن ينشأ عن هذه الجسور المفتوحة حديثًا بين جامعتنا الوطنية ومؤسساتنا التنموية المدنية، وعن انفتاح البحث العلمي على قضايا المجتمع المحلي واللبناني للمساهمة في الإضاءة عليها والعمل، مع العاملين، على حلّها.

والتحية هنا أوجهها إلى رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر، وإلى ممثله عميدنا الدكتور فردريك معتوق اللذين فتحا لنا هذه المنافذ.

والشكر لحضوركم.



كلمة مؤسسة الصفدي

دكتور مصطفى الحلوة

أيها الحضور الأكارم؛

أخاطبكم من دون ألقاب وتسميات ففي هيكل الفكر يتساوى المؤمنون بالفكر.

في الخامس والعشرين من آذار ٢٠٠١، كان «لمؤسسة الصفدي» أن تقّدم أوراق اعتمادها إلى الجامعة اللبنانية، وذلك عَبرَ ورشة العمل التي نظمتها حول قضايا هذه الجامعة وهمومها. وكان من أبرز تجليات تلك الورشة توصية بإقامة «البناء الجامعي الموحّد في الشمال»، والنضال لأجل إنجاز هذا الصرح الأكاديمي التنموي، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني ومع أهل الجامعة، بمرجعيتيها الرسمية والنقابية.

وكانت تجربة رائدة في العمل الجبهوي لم تشهد طرابلس والشمال مثيلًا لها، في العقد الأول من القرن الحالي. وها هو البناء الجامعي يسلك خطواته الحثيثة على طريق التحقق والإنجاز.

وإذ نتمثل بهذه الواقعة التي ترقى إلى سنوات سبع فلكي نُعّبر، في «مؤسسة الصفدي»، عن انحيازنا إلى التعليم الرسمي بعامة وإلى الجامعة الوطنية على وجه الخصوص، موئلي الغالبية الساحقة من طلبة لبنان.

أيها الحضور الأكارم،

إذا كنا نتشارك مع معهد العلوم الاجتماعية في هذا المؤتمر الذي ينكب على مقاربة إشكالية هامة، تتناول صيرورة المدينة العربية من خلال العلاقة الجدلية بين الاجتماع والمجال، فمن منطلق إيماننا بالعمل البحثي الذي يُشكل روحَ التعليم العالي وعلة وجوده واستمراره.

فالجامعة، أية جامعة، ما لم تكن بؤرةً مفجّرة للحراك المعرفي والإنتاج الثقافي ومحضنًا للأبحاث الجادة التي تُقارب الواقع الإجتماعي المعيشي، ليست جديرة بأن تحمل هذا الأسَم وأن تكتب لها الحياة!

أيها الحضور الأكارم، أيها المنتدون الأحباء،

إننا، بإزاء أعمال المؤتمر التي تُحاصر المدينة العربية من جوانب متعددة، وفي عِدادها مدينة طرابلس،

يلفتنا البرنامج الحافل الذي يحتشد له أكاديميون من بلاد العرب: مشرقها ومغربها، ناهيك عن باحثين من الجامعة اللبنانية.

على أننا، من موقع حرصنا على نجاح هذه التظاهرة البحثية، نتطلع إلى نتائج لا تُخالفُ الواقع، سيما وأن العديد ممن قاموا بدراسة المدينة العربية والمدينة الإسلامية تأثروا إلى حد بعيد بالمفاهيم والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم المدينة الغربية.

وبتفصيل أكثر وضوحًا، ندعو علماء الاجتماع الحضري الذين يُقاربون التمدين العربي ألاّ يعيشوا حالة فصامية بين واقعهم المجتمعي وبين مخزونهم الأكاديمي.

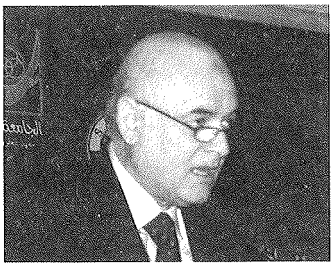
ولعل السؤال الذي يؤرقنا، بإزاء هذا المؤتمر وبإزاء سائر الفعاليات والأنشطة البحثية هو الآتي: ما هي الرسالة أو الرسائل التي يبغي مؤتمركم توجيهها إلى المدينة العربية وإلى القيمين على إدارة شؤونها وإلى قاطنيها؟ وهل ستُقتصر التوصيات التي ستصدر في ختامه على تشخيص الداء – على أهمية التشخيص في كل عمل بحثي – وعلى إطلاق مواقف معيارية فنثبتَ أننا أمة «الينبغيات»، على ما يذهب أحد مفكرينا؟

إنْ هي إلاّ أسئلة نضعُها برسم باحثينا الأكفياء الذين نثمنُ عمقهم المعرفي، ولا سيما القائمين بهذا المؤتمر: تحضيرًا وإعدادًا وتنفيذا، خاصين بالذكر مدير معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) الصديق دكتور عاطف عطية والزميلة دكتورة مها كيال. ولا ننسى دور العميد دكتور فريدريك معتوق المتجذّر في المعهد الشمالي.

ولا يسعنا في هذا المجال الا أن ننوّه براعي المؤتمر سعادة رئيس الجامعة اللبنانية د. زهير شُكر المشّجع للتظاهرات البحثية في جامعتنا الوطنية.

ختامًا أحمل لكم تحيات عميد «مؤسسة الصفدي» وراعي مسيرتها معالي الوزير محمد الصفدي الذي يمحض مؤتمركم كل الدعم والمساندة. ولقد طلب إلي أنْ أزفّ بُشرى إلى القيمين على المعهد وإلى الطلبة، وهي تتمّثل في تجهيز إحدى قاعات التدريس على عاتقه باسم نجله المرحوم رمزي الصفدي. ولسوف تتم المباشرة بذلك في القريب العاجل.

التوفيق، كل التوفيق لمؤتمركم. عشتم، عاش لبنان.



كلمة جمعية العزم والسعادة

دكتور عبد الاله ميقاتي

صاحب الرعاية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر،
أصحاب السعادة، ضيوف طرابلس الأعزاء،
أيها الأخوة الأكارم؛

يسعدني بداية باسم «جمعية العزم والسعادة الإجتماعية» أن أتقدم من جمعكم الكريم بكل التحية والتقدير إلى الجامعة اللبنانية رئيسًا وعمداء ومدراء ومنسقين لهذا المؤتمر على هذا الجهد الكبير، وعلى هذا الحشد العلمي المميز، وهذا العمل الثقافي الراقي.

أيها الأخوة الأكارم،

يجمع الباحثون على أن للجامعة عمومًا ثلاثة أهداف أساسية هي التعليم الأكاديمي وتطوير الأبحاث العلمية والمساهمة في تنمية المجتمع. ونضيف إليها في لبنان هدفًا رابعًا هو بناء المواطنة الصالحة، وهذا ما تتميز به جامعتنا الوطنية وعلى الأخص فروعها الشمالية لأنها تجمع بين جدرانها أبناء الوطن، طلابًا وأساتذة من مختلف المناطق والطوائف والمذاهب، لتصهرهم في بوتقة وطنية جامعة، ولتصنع منهم رجال المستقبل وبُناته.

ولا شك أن مؤتمركم اليوم هو إسهام جديد في تطوير الأبحاث العلمية حول المتغيّرات الاجتماعية والتحوّلات البنيوية في المدينة العربية. وأرجو أن يصل المؤتمر إلى توصيات عملية تسمح للجامعة بالمساهمة في تحليل الواقع المديني والعمل على تنمية المجتمع وتقدّمه ورفع الثقافة والمعرفة فيه.

كما أريد أن أنوّه بأهمية انعقاد المؤتمر في مدينة طرابلس بالذات، وبين جدران معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وبمشاركة واسعة من الإخوة الباحثين من مختلف الدول العربية الشقيقة، وهذا يؤكد إيماننا الدائم على أن طرابلس ليست أبدًا مدينة العنف والإرهاب، بل هي مدنية أصيلة في تراثها العلمي وفي علمائها الأوائل، وأنها لا تزال تزخر بطاقات علمية وثقافية مميزة، وعلينا أن نسعى جاهدين لنستخرج هذا المخزون الكبير لتكون طرابلس بحق «مدينة الثقافة والمعرفة».

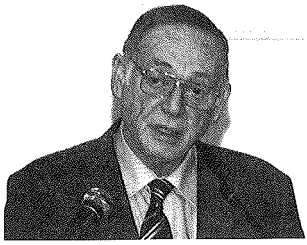
ولقد عملنا في جمعية «العزم والسعادة الاجتماعية» على إطلاق عدة مؤتمرات وندوات دولية مختلفة في هذه المدينة، وساهمنا في تشجيع ودعم هذا المؤتمر العلمي وغيره، لأننا في عملنا

الاجتماعي نؤمن بأن رفاه الإنسان لا يكون عبر الرعاية الاجتماعية وحسب، بل وفي تنمية الموارد البشرية ورفع مستواها الثقافي والمعرفي.

لذلك فإن هذا المؤتمر يدخل في صلب اهتماماتنا ونحن حريصون كل الحرص على مواكبة أعماله والخروج منه بتوصيات إيجابية تكون مدماكًا حقيقيًا في تقدم المجتمع العربي عمومًا.

ختامًا أنقل إليكم تحيات الرئيس نجيب ميقاتي إلى مؤتمركم الكريم وتمنياته الصادقة بالنجاح الكبير.

وفقكم الله لكل خير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة رئيس بلدية طرابلس

الأستاذ رشيد جمالي

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
الأخوة العمداء والمدراء والأساتذة،
ضيوفنا الأعزاء،
أبنائي وبناتي طلاب الجامعة اللبنانية؛

يسعدني أن أشارك في افتتاح مؤتمركم، مؤتمر المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال مرحبًا بانعقاده في كنف معهد العلوم الإجتماعية في جامعتنا اللبنانية، هذه الجامعة التي تخرج الآلاف من بناتنا وشبابنا كل عام، مزودين بمستويات عالية من العلم والمعرفة، رغم ضآلة الإمكانات التي توفرها الدولة لهذه الجامعة الكبرى.

مرحبًا بكم جميعًا في طرابلس ومرحبًا، باسمكم، بضيوفنا وإخواننا القادمين للمشاركة في هذا المؤتمر من أقطارٍ عربية مختلفة، فيشكل مؤتمر المدينة العربية ساحة لقاء وتفاعل وتبادل للآراء والأفكار ومجالاً لإلقاء أضواء كاشفة على واقع مدننا ومواطنينا القاطنين فيها في توق للنهوض بها وبهم من الصعوبات التي نعيش.

أيها الحضور الكريم؛

تعرفون جميعًا أن العالم عامة والعالم العربي بخاصة، يتجه نحو تمركز لنسب عالية من مواطني أقطاره المختلفة في المدن. ووفق المعدلات الحالية لنمو المدن العربية، فإن ثلاثة أرباع سكان عالمنا العربي سيعيشون في مدنه، بحلول العام ٢٠٢٥، الأمر الذي سيفاقم الكثير من مشكلات المدينة العربية خاصة وأن عالمنا العربي يعاني اليوم من صعوبات خطيرة تثير أوسع القلق.

ففي عالمنا العربي أحد أعلى معدلات الأمية في العالم، والأمية المعلوماتية في هذا العالم العربي تقارب نسبة ٩٩٪ من عدد السكان لتشكل أعلى معدلات الأمية في هذا المجال بين شعوب الأرض. ومعدلات الفقر والبطالة والتسرب المدرسي هي بين أعلى المعدلات العالمية. وتهميش دور المرأة سمة مشتركة بين كل الأقطار العربية. ومناهج التعليم العربية جميعها بعيدة عن متطلبات العصر. والقائمة تطول وتطول... والمؤشرات العربية مقلقة، بل مرعبة. وغياب الحريات العامة، والقمع، والتسلط، تشكل سمة مشتركة بين الكثير من الأنظمة العربية، تعطل العقول وتغلق ساحات الإبداع.

أيها الحفل الكريم؛

مدننا العربية تعاني، وأوضاع مدينة طرابلس ليست بمنأى عن مشكلات مدننا العربية. فطرابلس التي كانت المدينة اللبنانية الأكثر ازدهارًا وحيوية حتى ما قبل حربنا الأهلية، خرجت من أتون صراعنا الداخلي وقد فقدت دورها الاقتصادي والثقافي الذي كان لها على مدى العقود السبع الأولى من القرن العشرين. وساهم تركيز إعادة البناء في العاصمة في المزيد من تهميش مدينتنا، فتفاقمت صعوباتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وراحت هذه المدينة المضيافة المنفتحة ترزح تحت وطأة مشكلات معقدة ومتداخلة هي الأخطر على المستوى اللبناني كله.

فطرابلس تختزن أعلى معدلات الفقر في لبنان، وأعلى معدلات التسرب المدرسي بين الشباب في المرحلة العمرية من ١٤ إلى ١٨ سنة، وأعلى معدلات الأمية بين النساء والرجال، وأدنى مستويات الدخل والقدرة على الإنفاق بين المدن اللبنانية كلها. إلى غير ذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها. لكن طرابلس تملك، في الوقت عينه، مقومات جدية للنهوض. من أهمها: بنى فوقية ما برحت معطلة، نعمل على تفعيلها، بالإضافة إلى مشاريع كبرى يجري تنفيذها اليوم. ويرفد مسيرتنا، نحو النهوض بطرابلس، قيم مجتمعية بناءة، أبرزها طبيعة مواطني طرابلس المضيافة والمنفتحة والمحبة للآخر، وتمسّك أهلها بصيغة العيش المشترك واحترام حرية الفكر والمعتقد والحق في الاختلاف بما هي قيم تشكل معًا مرتكزات نبني عليها دورًا جديدًا لمدينتنا، وهو دور تساهم في صنعه فعاليات رئيسية لبنانية وطرابلسية في إطار الرؤى والطموحات المشتركة. والمؤسستان الشريكتان للبلدية في دعم هذا المؤتمر، عنيت جمعية العزم والسعادة ومؤسسة الصفدي، هما في طليعة مؤسساتنا الإنمائية التي تواكب جهودنا ونبني معها مشاريع مشتركة.

أيها الحضور الكريم؛

بلدية طرابلس تملك رؤية واضحة ومحددة لمستقبل المدينة ودورها الجديد، وتسير على درب النهوض بها من صعوباتها بخطى ثابتة، وبالتعاون مع السلطة المركزية التي بدأت تعي اليوم ثقل الأوضاع القائمة في طرابلس.

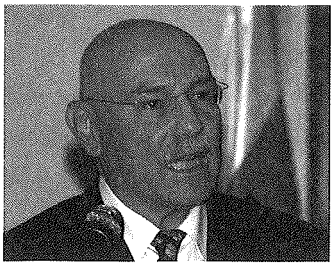
وبالإضافة إلى ما ينفذ اليوم في طرابلس من مشاريع، تقوم بلدية طرابلس بوضع خطة تنمية استراتيجية للسنوات العشر القادمة لمعالجة مشكلات المدينة المختلفة، بدعم من البنك الدولي وعدد من المؤسسات الدولية، وبالتعاون مع مؤسسات مجتمعنا المدني الرئيسية. ويعزز من ثقتنا بأدائنا دعم محلي ودولي واسع، يتابع معنا تفاصيل عملية النهوض ويرفدها ماديًا ومعنويًا بالكثير من العطاءات. صعوباتنا كبيرة، لكن عزيمتنا لن تنثني. ونحن واثقون بأن الغد الأفضل آت بإذن الله.

أيها الحضور الكريم؛

مؤتمركم اليوم، وهو يلقي أضواء كاشفة على مشكلات مدننا العربية، وتوقها إلى النهوض، هو حدث علمي هام نفخر بانعقاده في مدينتنا، شاكرًا لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وعميده الدكتور فردريك معتوق، ومدير فرعه في الشمال الدكتور عاطف عطيه، دورهم البناء منوهًا بجهود الهيئة المنظمة ومنسقة المؤتمر الدكتورة مها كيال، معربًا عن اعتزازي برعاية رئيس الجامعة اللبنانية لهذا المؤتمر، آملًا أن أرى أبحاث هذا المؤتمر أيضًا في كتاب في وقت قريب، لنستفيد من الرؤى التي ستقدّمها هذه النخبة المميزة من الباحثين الأكاديميين والأخصائيين الواسعي الخبرة والاطلاع.

مجددًا كل الترحيب بكم فردًا فردًا وكل الترحيب بضيوفنا العرب، وعلى أمل اللقاء بكم في فيحائنا بإذن الله.

شكرًا لكم.



كلمة عميد معهد العلوم الاجتماعية

دكتور فردريك معتوق

ممثلًا راعي المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية

دكتور زهير شكر

أيها الحضور الكريم؛

أنقل لكم تحيات حضرة رئيس الجامعة اللبنانية، الدكتور زهير شكر، الذي منعته ظروفه من الحضور، والذي طلب مني أن أنقل إليكم شكره للمؤسسات الداعمة لهذا المؤتمر: بلدية طرابلس، مؤسسه العزم والسعادة، ومؤسسة الصفدي. فنحن والمؤسسات في القطاع الخاص بدأنا مسيرة ستستمر إن شاء الله طويلًا، لمصلحة هذه المؤسسات ولمصلحة الجامعة اللبنانية. وفي نهاية المطاف لمصلحة المجتمع اللبناني. نحن على قناعة بأنه هكذا ينبغي أن تسير الأمور في هذا العهد الجديد للجامعة اللبنانية.

وأود الآن كعميد لمعهد العلوم الإجتماعية أن أتوجه، ليس إلى الضيوف الكرام والأساتذة، بل إلى الطلاب الأحباء لأقول لهم، يا أيها الطلاب، لقد أصر المدير وأصريت أنا أن تحضروا هذا المؤتمر. لماذا؟

السبب الأساسي أن حضور المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات هو جزء أساسي من حياتكم، لأن مهام المؤتمرات والحلقات الدراسية ثلاث:

المهمة الأولى هي إنتاج المعرفة. ونحن هنا في الجامعة لا ننقل فقط المعرفة، فنقل المعرفة في الثانويات وفي المدارس. أما في الجامعة، فهناك مصنع لإنتاج المعرفة. ففي المؤتمرات تعرض عليكم نتيجة هذه الأعمال. ولذلك، المؤتمرات هي احترام لكم ولذكائكم، ومساهمة في بناء شخصياتكم العلمية. فإنتاج المعرفة من مهماتنا، كما أن تجديد المعرفة هو أيضًا من مهمات المؤتمرات. فكل مؤتمر يقدّم جديدًا ويضيف لبنة على البناء العلمي العام. ولذلك ينبغي أن نتابع المؤتمرات. فالمؤتمرات هي التي تسمح لتكويننا أن يستمر حيويًا. وبالمناسبة أذكّر هنا بمسألة: لقد أقيم، في معهد العلوم الإجتماعية، حتى الآن، مع هذا المؤتمر، ثلاثة مؤتمرات علمية:

- المؤتمر الأول عقد سنة ١٩٨١ وكان موضوعه: «الجامعة اللبنانية من أين وإلى أين».
- المؤتمر الثاني عقد في التسعينات. وكان محوره الانتخابات البلدية والشأن البلدي والعمل البلدي.
- أما اليوم، فالمؤتمر الثالث محوره المدينة العربية.

لاحظوا أيها الطلاب كيف أننا انتقلنا من الصغير إلى الأوسع إلى الأوسع. من الجامعة اللبنانية،

إلى البلديات في شمال لبنان، إلى المدينة العربية. هكذا يتقدّم العلم، هكذا يتبلور العلم. فلا يكفي فقط أن ننتج معرفة، ينبغي أن نضيف جديدًا على هذه المعرفة، وهذا ما يبغيه هذا المؤتمر.

النقطة الأخيرة التي يسعى إليها عمومًا أي مؤتمر من المؤتمرات العلمية، هي الخروج من التفكير الدائري، هذا التفكير الذي يلفنا من كل صوب. وقد أكد المفكر الأميركي توماس كوهن في كتابه الهام «بنية الثورات العلمية»، على أن هناك نوعين من التفكير: التفكير الدائري الذي يدور ضمن حلقة مفرغة ولا يجدد ولا يتجدد فيقبع بالتالي حيث هو؛ والتفكير المنفتح الذي يسعى إلى تجديد مقولاته وإلى تطوير نظرياته. فالمؤتمرات تقدم لكم أنموذجًا عن التفكير المفتوح وتحارب التفكير الدائري، أي أنكم ستسمعون في هذا المؤتمر أشياء جديدة ستساهم في إعطائكم ما وصفه إبن خلدون «بالعقل الجديد». ستنفتحون على معارف جديدة كلما تعلمتم شيئًا تتفتحون على أشياء جديدة.

لذلك يجب أن تعتبروا، أيها الطلاب الأعزاء، أن هذا المؤتمر هو تعبير لاحترام الهيئة التعليمية لكم حيث أن الهيئة التعليمية التي تقدم تفكيرًا منفتحًا على طلابها، هي هيئة تعليمية تنطلق من أنها تنتمي إلى الأجيال السالفة، لكنها تتطلع إلى الأجيال الطالعة باحترام ومودة ومحبة، وتقدم لها أفضل ما عندها. وما أفضل شيء يمكن أن تقدّمه الهيئة التعليمية للطلاب أكثر من هذا المؤتمر، وأكثر من هذه الأعمال النوعية؟

أشكر الجميع على الحضور، ولكن أشكر الطلاب بشكل خاص وأطلب منكم المتابعة الحثيثة، لأننا احترمناكم جدًا في إقامة هذا المؤتمر وقد جاءكم أساتذة أفاضل وعلماء من جميع الأقطار العربية. لذلك استفيدوا منهم وكونوا كما نتوقع منكم طلابًا طموحين، معتدين بالعلم ومسلحين به.

كما أشكر القيمين على هذا المؤتمر لحسن الاختيار ودقة التنظيم، وأتمنى له ولكم النجاح.



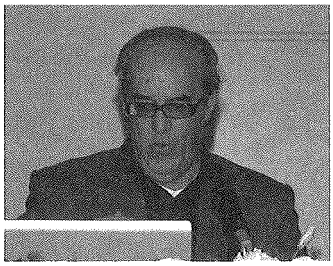
المحور الأول

التغير في المجال المديني: قراءة تاريخية

رئيس الجلسة: دكتور عبد الإله ميقاتي (جمعية العزم والسعادة)

المحاضرون

- دكتور الجنيد حجيج (جامعة وهران – السانيا، الجزائر): التباينات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية.
- دكتور علي بزي (الجامعة اللبنانية): الحرب والتغير البنيوي في المدينة: نموذج بنت جبيل.
- دكتور عبد اللطيف الحناشي (جامعة منوبة، تونس): الإستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيًّا: مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين نموذجًا.



التباينات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية

دكتور الجنيد حجيج[1]

ملخص

إن اهتمامنا المركزي الذي يشكل في الوقت ذاته انطلاقنا المنهجي يتمثل عبر هذه المداخلة في بيان أهمية ما هو إجتماعي لاستيعاب وفهم ما هي الآليات التي تتولد عنها التباينات في المجال الحضري «الوهراني».

حسب تقديرنا فإن «التباين السكني» يشكل ظاهرة إجتماعية التي لا يمكن إدراكها وفهمها إلا عبر ظواهر إجتماعية أخرى. يتعلق الأمر بالنسبة إلينا بإبراز علاقة التفاعل بين المجتمع ومجاله. ومن أجل القيام بذلك كان ضروريًا بيان مختلف العمليات التي تعمل على إنتاج هذا المجال وتصنيفه وترتيبه في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية ملاحظة الآثار المترتّبة عن هذا المجال المتشظي والمتباين على المجتمع برمته.

لا يفوتنا ضمن هذه المداخلة من التركيز على أن مدينة وهران تعكس تباينات الشرائح الإجتماعية التي تسكنها، وأن التراتبات المجالية جاءت متوافقة مع التباينات الإجتماعية، وبكلمة واحدة أن المكانة والمهنة هما العنصران اللذان ميّزا بشكل عميق هذا الفضاء.

إن النتيجة المترتبة عن ذلك وجود تدرج سوسيولوجي بدأت ملامحه ترتسم في مدينة وهران: فأصبح لكل فئة إجتماعية حيها السكني. فالتمييز السكني بات في أيامنا هذه استفزازًا تقوم به أقلية محظوظة مستفيدة من «كرم السلطة» لا تتورع في إظهار، بصورة صادمة، صعودها و«نجاحها» الإجتماعي. وبذلك تسجل البرجوازية مركزها الإجتماعي كطبقة متميزة. أما الشرائح الإجتماعية الواسعة فليس لها إلا الاكتظاظ والاهتراء السكني وكل ما يترتب عن ذلك من الكثافة السكانية وما يصاحبها من انحرافات إجتماعية.

---

١. أستاذ محاضر، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران الجزائر، عضو في مخبر التنمية، الثقافة والسياسة. djhadjidj@yahoo.fr

مقدمة

كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية يخضع لنظام تراتبي. فالتباينات الإجتماعية ضمن هذا المنظور هي إذن ظاهرة كونية، غير أن الأشكال الخاصة التي تتخذها هي نتاج تاريخ المجتمع. حقًا إن المجتمعات الإنسانية ليست كيانات متماثلة، فهي كيانات متباينة ومهيكلة. وتبدو المدينة ضمن هذا السياق هي التشكل الإجتماعي المجالي الذي يتلاءم مع الأشكال الأكثر إيغالا لهذه التباينات التي نجدها في مختلف نشاطات الأفراد.

تقوم مقاربتنا على أساس وزن ومكانة الإرث الحضاري في عملية بناء المدينة وصناعتها. تتمحور قراءة النسيج العمراني حول تحليل الثوابت والمتغيّرات الجارية التي عرفتها وتعرفها المدينة. إذا كانت المدينة في الفترة الإستعمارية قد عرفت مشاهد وخصائص عمرانية وفنية متميزة ومتباينة، فإن عملية بناء المدينة في فترة ما بعد الإستقلال ما كان ممكنا فهمها إلا على ضوء الإرث الإستعماري بهدف إبراز القطائع والثوابت الحضرية ومختلف الترابطات العمرانية المتتالية الحديثة.

أولًا الديناميكية الحضرية المعلنة عن تشظي المجال الحضري

على الرغم من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي هزت البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنه من الملاحظ أن المجال الوحيد الذي عرف في الجزائر نموًا مستمرًا وبدون إختلالات تذكر هي دون منازع الزيادة السكانية. تعيش مدينة وهران، على غرار المدن الجزائرية الكبرى، أزمة حضرية مرتبطة بشكل جوهري بالنمو الديموغرافي الذي كان إلى عهد قريب يوصف بالمتفجر، وهذا على الرغم من تسجيل انخفاض محسوس خلال السنوات الأخيرة.

فعلًا إن معدل الولادات ظل مرتفعًا رغم ما شهده من انخفاض محسوس في فترات سابقة. وهذا يدل على وجود خصوبة هامة. فقد عرفت مدينة وهران خلال العقدين الماضيين معدلات نمو طبيعية متغيرة:

جدول رقم ١ : معدل الزيادة الطبيعية لبلدية وهران لكل ١٠٠٠ نسمة

المعدل السنوات	معدل الوفيات	معدل الولادات	معدل الزيادة	المتوسط الوطني
١٩٧٧	٩,١١	٤٨,٥١	٣٩,٤	٣٢
١٩٨٧	٥,٥٣	٣٢,٨١	٢٧,٢٨	٢٧
١٩٩٨	٧,٤١	٣٠,٠٤	٢٢,٦٣	١٥,٢

الديوان الوطني للإحصائيات.

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول تشير بداهة إلى وجود تراجع واضح في معدل الزيادة الطبيعية، ذلك أن السكان لم يعودوا يتزايدون بنفس الوتيرة التي كانوا عليها منذ عشرين سنة. رغم أهمية هذا الفائض الطبيعي في زيادة السكان فإن ذلك لم يؤثر على المدينة وهياكلها بصورة عامة.

هناك عامل لا يقل أهمية يؤثر مباشرة على النمو الحضري، يتمثل في النزوح الكثيف من الريف إلى المدينة: مدينة وهران تحديدًا. وفي تقديرنا أن ظاهرة النزوح أو الهجرة هي تعبير عن ظاهرة إجتماعية ديموغرافية معقدة تحتاج إلى مقاربة مجالية وزمانية.

كثيرة هي الدراسات التي أجمعت على إبراز أن مدينة وهران تملك قوة جاذبة هائلة بما تتوفر عليه من هياكل وتجهيزات وخدمات إجتماعية وتربوية. معظم النازحين الجدد هم ذوو أصول ريفية، وهم فئة قلما كانت مهيأة للعيش في نمط حضري جديد، ذلك أنها قادمة من مناطق حيث النشاط الزراعي هو النشاط البارز فيها: مثل منطقة معسكر، تيارت، غليزان، عين تموشنت، سيدي بلعباس وتلمسان (غرب الجزائر).

جدول رقم ٢ : يبيّن توزيع النازحين إلى مدينة وهران

الفترات	العدد	النسبة
قبل ١٩٦٢	٧٠٦٥٤	٣١
١٩٦٢ - ١٩٦٦	٦٥٠٤٨	٢٨,٦
١٩٦٧ - ١٩٧٠	٣٥٧٨٥	١٥,٧
١٩٧١ - ١٩٧٣	٢٥٣٨٩	١١,٢
١٩٧٤ - ١٩٧٧	٢٤٤٥٣	١٠,٨
١٩٧٧ - ١٩٨٧	٤٤٣٢٨	٢٢,٢٤
١٩٨٧ - ١٩٩٨	٧٢٢٢٦	٣٦,٢٤

الديوان الوطني للإحصائيات.

إن ملامح هؤلاء النازحين تتطلب منّا أن نولي عناية خاصة للنزوح الريفي الذي بدا لنا عاملًا مهمًا في تحديد مسار الهجرات وفي بيان طبيعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ربما يكون مفيدًا التذكير بأن للنزوح الريفي في الجزائر، خلفيات تاريخية بعيدة أجبرت الفلاحين على هجرة أراضيهم وقراهم للإقامة والعمل في المدينة. من المؤكد أن المدينة تبدو في عيون الفئات الريفية الأكثر فقرًا وعددًا فضاء يحمل معه فرصًا متعددة: الحصول على منصب يدرُّ دخلًا هامًا وقارًا، ظروف عمل أقل مشقة، وشروط سكن لائقة بما فيه من خدمات ضرورية، فضلًا عن توفر المدرسة والهياكل الصحية وغيرها. وكذا مراكز التكوين المهني للأطفال التي يمكنها أن تصبح ضامنًا لمستقبلهم وذويهم.

من البديهي أن نجد في مخيال الريفيين أن الحراك الجغرافي يمثل الحل المثالي لتلبية جملة من الاحتياجات وتحقيق مجموعة من التطلعات والطموحات في حراك إجتماعي يصبو إلى ترقية أوضاعهم ماديًا واجتماعيًا. وفي هذا السياق، عرفت مدينة وهران، زيادة في عدد ساكنتها على النحو التالي:

جدول رقم ٣: يبيّن تطور السكان في مدينة وهران

السنوات	العدد	الكثافة في الكلم مربع
١٩٦٦	٣٢٣,٤٨٥	٥٤٦٣
١٩٧٧	٤٨٥,٤٠٠	٨٢٥٨
١٩٨٧	٦٠٣,٥٢٨	٩٥٧٦
١٩٩٨	٦٣٤,١١٣	٩٩٠٥

الديوان الوطني للإحصائيات.

هكذا واجهت مدينة وهران تحولات ديموغرافية هائلة لم تعد هياكل الإستقبال وتجهيزاتها وما يرافقها من خدمات إجتماعية تربوية حيوية تستطيع مواكبتها وتلبيتها، مما جعل وهران، التي تعتبر المدينة الثانية في الجزائر، أرضية خصبة للعديد من الآفات الإجتماعية التي تولد عنها تراجع التنمية الإقتصادية والاجتماعية لمنطقتها. يجب التأكيد في هذا السياق على أهمية الظاهرة العمرانية في مدينة وهران والتحولات العميقة التي شملت الميادين المجالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

جدول رقم ٤: معدل التحضر والعمران في مدينة وهران (بالنسب المئوية)

السنوات	وهران	المعدل الوطني
١٩٦٦	٧٨	٣١,٤
١٩٧٧	٨٥,٧	٤٠
١٩٨٧	–	٤٩,٧٠
١٩٩٨	٨٧,٦٩	٥٨,٣٠

الديوان الوطني للإحصائيات.

بعدما كانت موضوع هزة عنيفة بفعل التحوّلات المكثفة والمتعددة الجارية حاليًا، فقد آلت مدينة وهران إلى وضع مشوه، وحالة تتسم بالاختلالات والفوضى من قبل أولئك الذين اعتقدوا، جازمين، بأنهم حاملو مشروع الترقية الإجتماعية المحقق لأحلام وأمال سكان مدينة وهران، أحلام في حياة كريمة وفي التمتع بحقوق مواطنة كاملة غير منقوصة.

إن المدينة باعتبارها مكانًا لكل الإحباطات والرغبات المحظورة، فهي في يومنا هذا مرادفة لضنك العيش، والتباينات الإجتماعية الصارخة، والتهميش والإقصاء، ولكل الاحتجاجات والاحتقانات الاجتماعية لكل فئات المجتمع خصوصًا فئة الشباب العاطل عن العمل وحتى المتخرج من الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني. والمدينة بهذا المعنى تعتبر خزانًا للغضب يمكن أن يتحوّل، بين الحين والآخر، وبسبب أو لآخر، إلى انفجار يتعذّر، فيما بعد، التحكّم في عواقبه وآثاره المدمرة.

ومن جانب آخر، باتت المدينة في أيامنا هذه، محل نقد إجتماعي. يقال إنها صارت مولدة لأشكال من العنف ومسرحًا لحياة إجتماعية متشظية. ذلك أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تشير، إن كان يحتاج الأمر إلى دليل، إلى أن الوضع أصبح ينذر بأسوأ العواقب على كافة الجبهات: توسع النسيج الحضري المفكك وغير المراقب، مضاربات عقارية فوضوية، أزمة سكن حادة، إهتراء معمم للحضيرة العقارية، التردّي الصارخ للسكن، الفقر الزاحف والبطالة المزمنة.

ثانيًا من أجل طرح نظري ومنهجي للتباينات الإجتماعية والمجالية

إذا كان إستخدام مفهوم التمييز (ségrégation) في علم الإجتماع اليوم محل جدال بسبب ما يحتوي عليه من معان تحقيرية، فإن مجموع البحوث والدراسات المنطلقة من إشكاليات مختلفة أكدت على أهمية التراتب الإجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة، سعيًا منها لفهم ظاهرة التباين السكني. تحدد ف. نافيز بوشانين (F. Navez Bouchanine) ظاهرة التباين الإجتماعي المجالي هذه بمفهوم «التشظي» (fragmentation) التي تعتبرها مع ذلك «غير كاملة» و«مختزلة»[١].

يحتل التراتب الإجتماعي مكانة ممتازة في سياق الآثار التي يولدها بفعل هيكلة الفضاء السكني، وهي هيكلة تراتبية غالبًا ما كان لها ارتباط بعملية التمايز والتباين ذاتها.

---

١. F. Bouchanine, «Fragmentation spatiale et stratégies résidentielles», in Haumont N (s/d), *La ville éclatée, Quartiers et peuplements*, L'Harmattan, Paris, 1998s

إن دراستنا لظاهرة التباين السكني والمجالي مستلهمة من جملة من الأبحاث السابقة التي نشاطر معظم نتائجها وخلاصتها، وهذا، بطبيعة الحال، على ضوء ملاحظتنا ومعاينتنا الميدانية في مدينة وهران. وضمن هذا المعنى، قررنا الاحتفاظ بمفهوم التراتب الإجتماعي كمؤشر هام محدد للتباينات السكنية.

في البداية وجب علينا أن نشير إلى ضرورة الحذر من الاستخدام الضبابي الغامض لمفهوم التباين. ومن أجل ذلك وجب علينا أن ننفي عنها الصور الشائعة التي يمكن أن يثيرها هذا اللفظ، الذي غالبًا ما يحيل إلى نماذج منمطة لسكان مدن الصفيح وما يرتبط بها من «تنامي الطابع العرقي للعلاقات الإجتماعية» (ethnicisassions des rapports sociaux) كما أشارت إلى ذلك مولان (B. Moulin) في حديثها عن التباينات الإجتماعية في المغرب العربي[١].

من المهم أيضًا توضيح أن استخدام هذا المصطلح في هذه المداخلة يعود إلى الأثر الذي يمكن أن يكون للتراتب الاجتماعي على عملية التباين المجالي السكني. وبتعبير آخر، إن هاجسنا الرئيسي إنما يكمن في استيعاب التباين من زاوية السكن، كدعامة من دعائم العلاقات الإجتماعية، وكمعيار من المعايير الكاشفة عن نجاح أو فشل الاندماج الحضري.

إن هذا الأمر، يظل حقًا، مؤشرًا إجتماعيًا قويًا، أكثر بروزًا، بل وأشد تعبيرًا عن الفوارق الصارخة والصادمة. وانطلاقًا من معاينة هذا العنصر الذي من المتيسر قراءته، يمكن معاينة مختلف المواقع الإجتماعية والمراكز المكتسبة، وهذا جريًا على المثال الذي يقول: «قل لي ما حال سكنك أقول لك من تكون؟»[٢].

إن اهتمامنا الأساسي هو «... التأكيد على الأهمية التي يكتسيها التساؤل عن الإنقسامات الإجتماعية للمدينة باعتبارها مسرحًا ونتاجًا لها في آن معًا»[٣]. وضمن هذا المنظور، نرى، أن التراتب الإجتماعي يولد تباينات وانقسامات في تركيبة المجال السكني، الذي يعتبر بدوره معززًا للتباينات المجالية. والنتيجة المترتبة عن ذلك أن مفهوم التباين الذي نستخدمه هنا يشير صراحة إلى «الفرص غير المتساوية للاستفادة من الخيرات المادية والرمزية التي تقدمها المدينة»[٤].

إنه يشير، بالفعل، للأشكال الأكثر وضوحًا وبروزًا للتقسيم الإجتماعي للمجال الحضري،

---

١. B. Moulin, «Processus ségrégatifs dans l'espace Maghreb Europe», in R. Gallissot (s/d), *Les quartiers de la ségrégation. Tiers Monde ou quart Monde?*, Karthala, Paris, 1995, p. 7

٢. F Auriac et P. R. Brune, *Espaces, jeux et enjeux*, Fayard, Paris, 1986, p. 302

٣. S. Magri, «Introduction à l'ouvrage collectif», in N. Haumont (s/d), *La ville: agrégation et ségrégations sociales*, l'Harmattan, Paris, 1996, p. 98

٤. Y. Grafmeyer, Regards sociologiques sur la ségrégation, in J. Brun (s/d), *La ségrégation dans la ville*, l'Harmattan, Paris, 1994, p. 89

تقسيم بين المناطق الغنية، الفاخرة والمناطق الفقيرة المهشمة. وبصورة مختصرة، فأن الإنتماءات الإجتماعية هي التي كانت وراء التمييز بين مختلف المجالات الشديدة التباين.

إن هذا الشكل التمييزي «... يوجد على مستوى السلم الإجتماعي بفعل طرق الحصول على السكن وبفعل ارتفاع قيم الأراضي والعقارات»[١]. إن هذا التباين متولد عن إقصاء شرائح إجتماعية واسعة، والتي تجد نفسها في وضعية تبعية إقتصاديًا واجتماعيًا. ومن جانب آخر، فإن هذا التمايز السكني يبقى «... مربوطا بوضعية التبعية لهذه الشرائح الإجتماعية»[٢].

بالعكس من ذلك، فإن الشرائح الإجتماعية، ذات رأس المال العلائقي والاقتصادي المرتفع، تتمكن، عندما تتاح لها فرصة الإختيار، من اختيار أمكنة إقامتها التي تحصل عليها بسهولة.

وحينما سئل الباحث رودير (V. De Rudder): ماذا يشكل التباين تمايزًا في المجال؟ كتب يقول بحق «... إن المدينة مدينة الجميع، ليست مدينة كل أحد. وأن مواردها ليس سهل الإستفادة منها»[٣].

وفي هذا السياق يشير هذا الباحث إلى أن توزيع الجماعات عبر المجال يعتبر مؤشرًا خاصًا للتباعد والتفاوت الإجتماعي. وهو تفاوت إلى الحد الذي يصبح فيه التباعد المجالي والتباعد الاجتماعي أكثر ارتباطا وتشابكا مع بعضهما البعض[٤]. وبالنتيجة فإن شغل المجال المتراتب يبرز التباينات الإجتماعية.

إن هذه التمايزات هي التي كانت وراء نشوء ظاهرة الإقصاء الإجتماعي لشريحة هامة من المجتمع، إقصاء من حق الإستفادة من المنشآت العقارية وخدماتها الجماعية. وإلى جانب ذلك، فإن هذا المنطق القائم على القطيعة يقيم حواجز وعراقيل مادية في وجه شرائح إجتماعية لا تستجيب لمعايير الإختيار والاستفادة. ذلك أن عملية التهميش الحضري تعتبر مؤشرًا ملموسًا للتمايز والتباين واللامساواة الإجتماعية والمجالية. وفي هذا الصدد أشارت بنوا غيلبو (Benoit Guilbot) أن «ليس أي كان أن يسكن في أي مكان كان، ولا في أي سكن كان ولا في أي حي كان. إن هذه القاعدة يمكن استشفافها من واقع التمايزات الإجتماعية في المدن»[٥].

---

١. P. Laborde, *Les espaces urbains dans le monde*, Nathan, Paris, 1994, p. 148

٢. M. Pincon et M. Pincon-Charlot, *Dans les beaux quartiers*, Seuil, Paris, 1989, p. 254

٣. In R. Gallissot, op cit, p. 26

٤. J. P. Garnier et D. Goldschmidt soulignent à cet effet que c'est une: «Division spatiale qui ne fait que reproduire la division sociale», *La comédie urbaine ou la société sans classe*, Maspero, Paris, 1978, p. 122

٥. O. Benoit-Guilbot, «Quartiers dortoirs ou quartiers villages», in collectif, *L'esprit des lieux. Localités et changement social en France*, éditions du CNRS, Paris, 1986, p. 132

وهكذا فإن «... أولئك الذين هم محرومون من رأس المال مطلوب منهم أن يبتعدوا فيزيقيًا ورمزيًا عن الخيرات الإجتماعية الأكثر ندرة ومحكوم عليهم أن يعاشروا الأشخاص غير المرغوب فيهم والحصول على الخيرات الأقل ندرة»، كما يشير إلى ذلك بكثير من الوجاهة بيار بورديو (P. Bourdieu)[1]. ويقدّم هذا الأخير تحليلا متعدد الأبعاد للمجال الإجتماعي، معرّفًا إياه كجملة من المواقع الإجتماعية المتميزة التي تقيم فيما بينها علاقات الجوار أو التباعد بهذا القدر أو ذاك. ومهما يكن من أمر تعريفه، فإن مفهوم التمايز يعتبر ظاهرة إجتماعية تدل على التباعد وفصل مادي للجماعات الإجتماعية المتمايزة.

ثالثًا التباين الإجتماعي، التباعد المجالي: في سياج العالم البيني المغلق

هناك العديد من البحوث التي درست ظواهر التباينات الحضرية إنطلاقًا من زاوية خاصة: مثل تحديد موطن السكنات. وتعتبر ذلك، نوعًا من جغرافية الإقامات، وهي مؤشر هام لمعاينة الجماعات الإجتماعية، والعلاقات فيما بينها وأخيرًا معرفة الطريقة التي بواسطتها يقوم مجتمع حضري بهيكلة نفسه فيها.

حقًا إن مكان الإقامة يعتبر معطى سهلًا معاينته، ومن ثم فهو قابل للمعالجة الإحصائية والخرائطية. غالبًا كان نقطة انطلاق للعديد من الدراسات التي خصصت للتقسيم الإجتماعي للمجالات الحضرية.

وإذا انطلقنا من المسلمة التي مفادها أن المجال يشكل دعامة مادية للحركية المجالية، كيف إذن يمكن تفسير التمايز بين السكنات، التي تساهم بشكل كبير في إضفاء الطابع التراتبي على مختلف الشرائح الإجتماعية لسكان مدينة وهران؟

هناك بداهة تفرض نفسها تتمثل في آليات توزيع السكن، أسعار أراضي البناء والمضاربات المحمومة حول السكن، التي تشكل في مجموعها عوامل مرئية للتمايزات في السكن وبواسطة السكن. إن هذا الشكل من الإقصاء لم تتمكن مختلف سياسات السكن، مع الأسف، من القضاء عليه، بل عملت على زيادة حدته، بسبب أن التوجيهات كانت في حقيقة أمرها حاملة لمنطق سياسي يقوم على إعادة إنتاج التفاوتات الإجتماعية مجاليًا.

وليس غريبًا في هذه الحالة أن يشغل المعوزون الأمكنة الهشة وأن الأثرياء يستحوذون على الأحياء

---

١. P. Bourdieu, *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action*, Seuil, Paris, 1994, p. 165.

السكنية الراقية. نحن الآن متفقون اتفاقًا تامًا مع كاستيل (M. Castells) الذي يشير إلى: «أن الفضاء الحضري مهيكل، بمعنى ليس منظمًا بشكل عفوي أو صدفي»[1].

يمكننا في هذه الحالة التأكيد، أنه إذا كان المجال هو الآخر حياديًا، فلماذا لم يكن هناك توزيع متجانس للأرض لصالح الشرائح الإجتماعية الواسعة التي لا زالت تتصارع من أجل فضاءات غير لائقة؟ ففي حالة مدينة وهران، يكتسي التحليل النظري الشمولي لكاستيل (M. Castells) كل أهميته حينما يلاحظ أن التوزيع عبر الفضاء يخضع لقوانين عامة للتوزيع الاقتصادي، وهو بالتالي مرتبط بحجم الدخل والمكانة الإجتماعية المهنية. إن هاتين الخاصيتين هما اللتان قولبتا ورسمتا المشهد الحضري.

يمكن أن نخلص من خلال ذلك: إذا كانت حيازة الأرض متباينة في مدينة وهران كما يشير بحق إلى ذلك هانري لوفيفر (H. Lefebvre): «فإن هناك سياسة للمجال لأن المجال سياسة»[2]، بل وحتى استراتيجية بالنظر إلى قيمتها التجارية والسلعية.

فلكل شريحة إجتماعية حيها السكني، فهذا الأمر ليس مجرد صدفة، بل هو نتاج تناضد التراتبات الحضرية على التراتبات الإجتماعية. نحن أمام سلم هرمي مجالي مربوط بسلم هرمي إجتماعي. كقاعدة عامة بإمكان أي أحد أن يسكن في أي حي يشاء. من الواضح أن الفضاء الفيزيقي يشكل تعبيرًا عن المجال الإجتماعي، «... فلكل وضعية شاغل للمكان قابلها طبقة إجتماعية ما...»[3]، وفي هذا السياق فإن الوضع المشغول يدرك كمؤشر إجتماعي قوي، كما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم ٥: توزيع سكان الأحياء الراقية في سانت أوبير والنخيل حسب المهن وبالنسب المئوية

الفئات الإجتماعية المهنية	حي النخيل	حي "سانت أوبير"
الصناعيون وأرباب العمل	١٠	٠٩
كبار التجار والمستوردون	٦٦	٦٩
أصحاب المهن الحرة	٨	٠٧
ضباط الجيش	١٤	١٢
الإطارات المتوسطة والعليا	٠٢	٠٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

مصلحة المحافظة العقارية.

---

١. M. Castells, *La question urbaine*, Maspero, Paris, 1977, p. 153

٢. H. Lefebvre, *Le droit à la ville. Suivi d'Espace et politique*, Anthropos collections Points, Paris, 1974, p. 192

٣. C. Bonvalet et A. Gotman, *Le logement est une affaire de famille*, l'Harmattan, Paris, 1993, p. 12

تعكس مدينة وهران في هذا السياق تباينات مختلف الشرائح الإجتماعية التي تشغل المجال الحضري: فنجد من جهة فيلات فاخرة ومن جهة أخرى أحياء قديمة، متردية. فنحن أمام نموذجين من التحضير، نمطين من الحيازة على المجال المتسم بالتناقض، بل وأحيانًا من التناقض الصارخ والفظ.

تعتبر المدينة، حسب صيغة وجيهة وشهيرة في العلوم الإجتماعية كامتداد أرضي للعلاقات الإجتماعية ونزاعاتها. وفي هذا المنظور فإن مدينة وهران لا تستثنى إطلاقًا عن هذا الاتجاه، فهي «انعكاس المجتمع على الأرض» والتجسيد المادي للبنية الإجتماعية، أي للبنية الفوقية، قاعدتها الإقتصادية، علاقاتها الإجتماعية، وتمثلاتها ورموزها.

وكما أشرنا إلى ذلك سابقًا، فإن المجال «المنتج لما هو إجتماعي»[1] نجده دومًا متباينًا، مفككًا، ومتمايزًا. ولذلك كان السكن كعامل لإعادة إنتاج التراتب الإجتماعي وتثبيته. ودون شك، فإن المجال السكني يدعم ويعزز المواقع البنيوية للشرائح الإجتماعية في التشكيلة الإجتماعية الوهرانية.

في واقع الأمر، إن التقسيم المجالي المتباين يتوافق مع التقسيم الإجتماعي. وبتعبير آخر، إن الفئات الإجتماعية، الممتدة أفقيًا في المجال الإجتماعي، تنطبع ببصمات هذا المجال، ومن ثم تجد نفسها مقسمة، منفجرة، متباينة ومنفصلة. فالحدود غالبًا ما تكون فاصلة بين مختلف الأحياء التي تتشكل منها المدينة، أحياء فاخرة من جهة وأحياء متردية ما فتئت تنتشر وتتوسع من جهة أخرى.

إن الفضاء الذي يشكل مكان «إعادة إنتاج علاقات الإنتاج» في وهران بات مفككًا، مشتتًا ومحولاً، متباينًا ومتراتبًا بصورة واضحة، وهو فضاء تشكل بفعل تحضير بورجوازي خاضع لمنطق الربح. إنه منطق قائم على إعادة إنتاج التباين وتسييره.

وبهذا المعنى، فإن التباين المجالي انعكس على الأرض عن طريق «... أكبر تجانس داخلي وخارجي للأحياء، وبتباين كبير في المستويات الإجتماعية فيما بينهما»[2]. ونسجل في هذا الصدد تفككا في النسيج الحضري للمدينة. والفروقات واضحة فيها لمن أراد أن يتجول في أحيائها الطرفية، فهي فروقات صارخة وثابتة حسب تعبير بيار بورديو (P. Bourdieu).

فإذا كانت هناك أقلية تعيش في البذخ في فيلات فاخرة من الطراز الفردوسي بعيدة عن عيون الجوار، فإن شرائح واسعة من السكان تعيش في سكنات ضيقة، وقصديرية وغير صحية ولا آمنة.

---

١. G. Balandier, *Le dédale. Pour en finir avec le XX^ème siècle*, Fayard, Paris, 1994, p. 58

٢. P. Dumolard, L'espace différencié, Economica, Paris, 1981, p. 28

لقد أصيب غرانوتيه (B. Granotier) بصدمة خلال زيارته لمدينة وهران فكتب يقول: «لقد تحوّل التباين السكني في مدينة وهران إلى استفزاز يقوم بإثارته وصوليو النظام وانتهازيوه. هم وأولئك الأثرياء الجدد الذين يسكنون في حي النخيل وسانت أوبير. وهما حيان توجد بها أفخر الفيلات التي لا يقل عدد الغرف فيها عن ١٠ لكل فيلا. وتتميز بالطراز المعماري العربي الإسلامي في بنائها وفي ألوانها الوردية والخضراء بلون الفستق، كما تتميز بحدائقها الواسعة التي كان يقوم الخدم بالعناية بأزهارها وتهيئة أرضيتها المعشوشبة»[١].

ومن جانبه، يلاحظ مارك كوط (M. Cote)، المتعود على تسجيل التباينات بين مختلف المدن الجزائرية، «منذ سنوات الثمانينيات توجد سكنات فاخرة تشبه دالاس أو مونفلوري تتجاور فيما بينها تشتمل على ثلاثة أو أربعة طوابق ذات فن معماري يعبّر عن مدى ثراء الأغنياء الجدد للنظام»[٢]. وهي فيلات بعيدة عن العيون التي تختلس النظر إليها، ووراء شبابيك مسبوكة بأناقة.

وقد حلل بودريار (J. Baudrillard) ذلك الحرص على التفاخر كهوس لا يكتفي بامتلاك الشيء، بل يعمل على التأكيد بما يملكه مرتين، بل بثلاث مرات. إن الإفراط في إبراز الرموز الدالة على التملك الهوسي يلعب هنا دورًا تفاخريًا ليس فقط بحجمه ولكن أيضًا بنوعيته وأناقته[٣].

الأمر لا يتعلق هنا بسكن وكفى، ولكن أكثر من ذلك، بحيازة لتسجيل فضاء عن طريق رموز لها دلالات، أو إعطاء دلالات لرموز كانت موجودة سلفًا.

إن الانغراس في هذا المجال أو الفضاء المبني حافل بالدلالات الإجتماعية التي تقوم الشرائح الإجتماعية بممارساتها ورموزها بإعطائه بعدًا رمزيًا يشكل في حد ذاته لغة حقيقية. وقد كتبت بوشانين في هذا الصدد «إن الدلالات المراد إبرازها تتمثل في: من نحن وما نريد أن نكون. وتتجسد ماديًا: في فن البناء المعماري، الألوان، مواد البناء أي كل ما من شأنه إعطاء قيمة إجتماعية مميزة للسكن، قيمة فريدة خصوصية»[٤].

إن مصير الشرائح الإجتماعية الواسعة توجد في وضع لا يحسد عليه، ذلك أنها تواجه منذ مدة طويلة آثار الأزمة الحادة للسكن التي طالما تجاوزت حدود الاحتمال والصبر. وتبدو مع ذلك دون تشاؤم مفرط. وبحكم ضعفها في الاندماج إقتصاديًا واجتماعيًا في المجتمع، فإن الطبقة المعوزة بقيت هكذا مهمشة ومحرومة، في سكناتها البائسة مقصاة من حقها في سكن لائق وآمن.

---

١. B. Granotier, *La planète des bidonvilles. Perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde*, Seuil, Paris. 1980, p. 135 et 137

٢. M. Cote, *L'Algérie*, Paris. Masson/Armand Colin, 1996, p. 91

٣. J. Baudrillard, *Pour une critique de l'économie politique du signe*, Gallimard, Paris, 1979, p. 27

٤. F. Bouchanine, «Citadinité et urbanité: le cas des villes marocaines», in M. Lussault et P. Signoles (s/d), *La citadinité en question*, Fascicule de recherche n° 29, Tours, Urbama, 1996, p. 106

ومما زاد وضعية السكن في ضواحي المدن حدة حركة النازحين من الأرياف إليها بفعل آفة الإرهاب التي ضربت الأرياف الجزائرية، حيث سجلت أعداد هائلة من الأسر تكدست في فضاءات حيث ظروف السكن والمعيشة صعبة جدًا.

حسب الجهات المسؤولة فإن هناك أكثر من ٢٠٠ ألف شخص يعيشون في الأكواخ (بيوت قصديرية) في مدينة وهران سنة ٢٠٠٧.

جدول رقم ٦: توزيع العائلات على المواقع والأكواخ

	عدد المواقع	عدد الأكواخ	عدد العائلات
مدينة وهران	٥٠	٤٩٣١	٥٦٧٠
ولاية وهران	٦٨	٢٨٥٤	٣٢٥٥
المجموع	١١٨	٧٧٨٥	٨٩٢٥
المستوى الوطني	٦٥٤٨	٤٣٠,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠

وزارة السكن والعمران.

وفي هذا الإطار تشير بعض المصادر المطلعة إلى أن العدد الإجمالي للبيوت القصديرية وغير اللائقة في وهران يفوق بكثير الأرقام المعلن عنها[1]. ويعود هذا إلى استمرار ظاهرة نزوح بعض العائلات واستقرارها في المناطق المحيطة بالمدينة بصورة فوضوية وغير قانونية، مستغلة تردد السلطات المحلية في هدم هذه المواقع خشية حدوث مجابهات واحتجاجات القاطنين فيها.

وفي هذا السياق أحصت مصالح البناء والتعمير عبر مختلف ولايات الوطن وجود أكثر من ١١١ ألف بيتًا قصديريًا انجز فوق سطوح العمارات وأقبيتها. وهكذا تحولت بعض سطوح العمارات في مدينة وهران إلى «مأوى» لمئات العائلات التي تعاني أزمة السكن، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في بداية التسعينيات لتصل إلى ذروتها خلال الألفية الماضية.

جدول رقم ٧: يبين توزيع العائلات داخل أقبية العمارات وغرف المهملات (Débarras)

	سطوح	أقبية	غرف مهملات	مفرغ قمامة	مأوى حارس العمارة
العدد	١٥٤	١٧٩	٣٢	١٢	٧٥٦
العائلات	٢١٣	٣١٢	٣٢	١٢	٧٥٦

ديوان الترقية والتسيير العقاري.

لقد أصبحت جيوب الفقر هذه، مع مرور الوقت، بما تحمله معها من مشاكل إجتماعية، مشهدًا

١. في تموز ٢٠٠٨ قدّر وزير السكن والعمران أن عدد السكن الهش فاق ٥٥٣,٠٠٠ سكنًا على المستوى الوطني، أي بنسبة ٨ بالمائة من حضيرة السكن الإجمالية في الجزائر.

للبؤس والفقر والفاقة. مواطنون منكوبون، غرقى، أصبحوا على هامش المجتمع في أيامنا هذه في حالة يرثى لها، يعيشون في ظروف غير إنسانية حيث يتعايش الفقر والمرض. وهذا نتيجة التحضير المتوحش والفوضوي.

ومن الجدير تسجيله هو أن السكان المعوزين، والفقراء يسعون، كل حسب قدر جهده ومعرفته، إلى إيجاد حل، حتى ولو كان مؤقتًا، لمشكلة سكنهم، عندما يلاحظون «عجز» السلطات العمومية عن التكفل بمشكلتهم. وليست البيوت القصديرية في أيامنا هذه إلا الرد «غير الشرعي» للفقير لمشكلة سكنه. إن هذا الشكل من السكنات الوضيعة تشكل ردًا منطقيًا لتحدي البطالة وأزمة السكن. فالحيازة على سكن، حتى ولو كان هشًا، مترديًا، مؤقتًا يمثل لساكنيه اختراق الحاجز النفسي للدخول إلى المدينة.

ويمكن إضافة إلى هذه اللوحة التي تتشكل منها السكنات الوضيعة أحياء سيدي الهواري المهددة سكناته بالانهيار، وكذا أحياء سان بيار التي أصبحت جيوبًا للآفات الإجتماعية، وحي مديوني والحمري حيث نسجل توسعًا للسكنات القديمة بتوسع عدد أفراد الأسر والعائلات كما هو الحال في أحياء دار البيضاء وفيكتور هيجو وحي اللوز وحي ليسكور وليغليسين حيث نجد معظم الشقق في هذه الأحياء في حالة من الاهتراء المتقدّم.

تصنّف مدينة وهران في الخانة السوداء من حيث هشاشة الحضيرة السكنية. فقد بلغ عدد السكنات الآيلة للسقوط بولاية وهران ١٩٩٩ بناية، يوجد من بينها ٥٥٢ عمارة بمدينة وهران.

هناك خمسة آلاف عائلة تقطن في بنايات متصدعة يعود تاريخ بنائها إلى بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥). ومن بين أسباب تصدعها وتدهورها الإهمال الدائم للأجزاء المشتركة، والبناءات غير الشرعية على مستوى سطوح العمارات، وأشغال الترميمات الداخلية للشقق التي يقوم بها أصحابها دون احترام المعايير التقنية والقانونية، والاستعمال المفرط ودون ضابط للمياه، وتحويل السكنات والشقق إلى محلات تجارية ونشاطات مهنية مختلفة. لقد أنهارت في مدينة وهران العديد من هذه البنايات الهشة في السنوات الأخيرة.

جدول رقم ٨: البنايات المنهارة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٨

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العدد	٤٧	٦٠	١٣٥	١٧٠	١٣١	٢١١	٧٤
عدد العائلات المتضررة	–	–	–	–	٣٩٨	٦٥٩	١٦٤

تقرير مصالح الحماية المدنية.

سجلت أغلب الانهيارات بسبب تردي الأحوال الجوية وبعد تجدد النشاط الزلزالي بداية من

السنة الجارية حيث انهار عدد من البنايات بعد الهزة الأرضية القوية نسبيًا في شهر كانون الثاني ٢٠٠٨.

وتشير مصادر مطلعة على ملف مراقبة البنايات إلى أن أي هزة، ولو كانت ضعيفة، تؤثر على سلامة البنايات القديمة حيث تتسبب في زيادة التشققات والتصدعات السابقة، الأمر الذي يجعل حياة القاطنين فيها في حالة خطر وشيك.

إن التمايز في مجال السكن ليس ظاهرة جديدة كما يذكرنا بها بودريار. «فهي ظاهرة مربوطة بالندرة والمضاربة التي أنتجت تباينات جغرافية (مراكز المدن، ومحيطها، والمناطق السكنية وسكنات الصفيح)، وتباينات على مستوى المجال المسكون نفسه على الصعيدين الداخلي والخارجي وكذا وجود سكنات رئيسية وسكنات ثانوية وما إلى ذلك»[١].

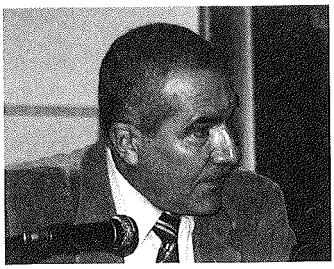
ولا يفوتنا في ختام هذه الورقة أن نسجل أن مدينة وهران تعكس تباين الطبقات الإجتماعية التي تسكنها، وأن التراتب المجالي فيها قائم على أساس التراتب الإجتماعي، وبكلمة واحدة نقول إن المكانة والمهنة هما اللذان أضفيا على المجال طابعهما المميّز.

المراجع

- Auriac F. et Brune P. R., *Espaces, jeux et enjeux*, Fayard, Paris, 1986.
- Balandier G., *Le dédale. Pour en finir avec le XX^ème siècle*, Fayard, Paris, 1994.
- Baudrillard J., *La société de consommation*, Gallimard, Paris, 1977.
- Baudrillard J., *Pour une critique de l'économie politique du signe*, Gallimard, Paris, 1979.
- Benoit-Guilbot O., «Quartiers dortoirs ou quartiers villages», in collectif, *L'esprit des lieux. Localités et changement social en France*, éditions du CNRS, Paris, 1986.
- Bonvalet C. et Gotman A., *Le logement est une affaire de famille*, l'Harmattan, Paris, 1993.
- Bouchanine F., «Citadinité et urbanité: le cas des villes marocaines», in Lussault M et Signoles P (s/d), *La citadinité en question*, Fascicule de recherche n° 29, Tours, Urbama, 1996.
- Bouchanine F., «Fragmentation spatiale et stratégies résidentielles», in Haumont N. (s/d), *La ville éclatée. Quartiers et peuplements*, L'Harmattan, Paris, 1998.
- Bourdieu P., *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action*, Seuil, Paris, 1994.
- Castells M., *La question urbaine*, Maspero, Paris, 1977.
- Cote M., *L'Algérie*, Masson/Armand Colin, Paris, 1996.

١. J. Baudrillard, *La société de consommation*, Gallimard, Paris, 1977, p. 73 - 74.

- Dumolard P., *L'espace différencié*, Economica, Paris, 1981.
- Garnier J. P. et Goldschmidt D., «soulignent à cet effet que c'est une: Division spatiale qui ne fait que reproduire la division sociale», *La comédie urbaine ou la société sans classe*, Maspero, Paris, 1978.
- Grafmeyer Y., «Regards sociologiques sur la ségrégation», in Brun J. (s/d), *La ségrégation dans la ville*, l'Harmattan, Paris, 1994, p. 89.
- Granotier B., *La planète des bidonvilles. Perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde*, Seuil, Paris, 1980.
- Laborde P., *Les espaces urbains dans le monde*, Nathan, Paris, 1994.
- Lefebvre H., *Le droit à la ville. Suivi de Espace et politique*, Anthropos, Collections Points, Paris, 1974.
- Moulin B., «Processus ségrégatifs dans l'espace Maghreb Europe», in Gallissot R. (s/d), *Les quartiers de la ségrégation. Tiers Monde ou quart Monde?*, Karthala, Paris, 1995
- Magri S., «Introduction à l'ouvrage collectif», in Haumont N. (s/d), *La ville: agrégation et ségrégations sociales*, l'Harmattan, Paris, 1996.
- Pincon M. et Pincon-Charlot M., *Dans les beaux quartiers*, Seuil, Paris, 1989.



الحرب والتغيير البنيوي للمدينة (نموذج بنت جبيل)

دكتور علي بزي[1]

ملخص

تبرز بنت جبيل في خضم الحروب المتتالية التي غيرت المعالم، ومحت جزءًا من بنيتها، من تراثها العمراني، وقلصت واقعها الديموغرافي، واستهدفت معظم المرافق الحيوية التي طالت الحجر كما البشر. فالقرن العشرون عرف كثافة للأحداث التي أنهكت شعوب المنطقة وتركت بصمات سيئة على أكثر من صعيد. هذا المسلسل من الحروب أصاب بنت جبيل في الصميم، فخلّف تشريدًا وتهجيرًا لأبنائها ودمارًا لبنيتها.

فهل الحروب هي قدر محتوم أم ضريبة تدفع بين حين وآخر؟ وهل هي ضريبة الموقع والجغرافية أم ضريبة إلتزام الأهل بالوطن و بقضايا الإنتماء الوطني والقومي والإنساني؟ وبدا واضحًا تأثير العامل الإقليمي الذي نتجت عنه مآسي ومعاناة شعوب المنطقة، وهدر طاقاتها ومقوماتها ومصادرها وخيراتها.

وبالتالي ليست بنت جبيل جزيرة في بحر أو واحة في صحراء، بل هي النموذج للمدينة المنكوبة في بنيتها المهددة في مصيرها، حيث أن معظم أهلها مهاجرون، وقد كان هؤلاء وما زالوا، الرئة التي تتنفس بها بنت جبيل ومصدر استمرار الحركة العمرانية فيها.

رغم كل الصعاب ما زال ابن بنت جبيل متعلقًا نسبيًا بأرضه، مهما بعدت المسافات، يتواصل معها بأشكال متنوعة، تبين مدى حنينه للأرض والتراب، حتى أن وصيته أن يدفن في بلده. هذا الحنين والتواصل مصدره ذلك الجيل الذي أجبر على الرحيل لأسباب متنوعة، ولكن السؤال: هل الجيل اللاحق سيحذو خطى الآباء؟ هناك شك في ذلك.

هذا التغير في بنية مجتمعاتنا، هل هو قدر محتوم، أم فعل مبرمج، أم عدم الإدراك لخطورة ما يجري لتلافي الكوارث؟ فإذا ما تعددت التأثيرات، الخارجية منها أم الداخلية، الفعل المبرمج منها، أم الفعل الذي لا يدرك الأبعاد، فالأسباب تتعدد والنتائج واحدة، خراب وتدمير للبنية. ومهما يكن فمن مهمات الباحث الأساسية الشك للوصول إلى اليقين، وأن لا يعتبر أي شيء بريئًا ومن أي مصدر كان.

وفي النهاية تبقى بنت جبيل حروفًا لحكاية تحكي تاريخها الطويل في الصبر، في مواجهة الضيم والصعاب، وفي الصمود، وفي انتصار إرادة الحياة.

بعد هذا السياق، ما نخاف منه، أن تتلون حياتنا، ويصبح المألوف لدينا: «حياة وعيش مع النزاع» واعتبار ذلك من الأمور البديهية والطبيعية.

١. أستاذ الأنتروبولوجيا في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. bazzialy@hotmail.com

مقدمة

لا ندري إذا كان الإختيار لموضوع: «الحرب وبنية المدينة العربية» هو نوع من المغامرة، كون النموذج المختار هو بنت جبيل، وهي مسقط الرأس والمدينة التي أحببناها، حيث تكمن الإشكالية بين جدلية الذات والموضوعية.

وهنا لا ندري إن كان العمر الذي تجاوز النصف قرن بقليل هو كاف لنتذكر الحروب والغزوات والحوادث التي تعرضت لها بنت جبيل في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي كثيرة بل أكثر مما يتصور البعض، لنضيف إليها ما سمعناه من آبائنا ومن المعاصرين من جيلهم، وذلك لتكملة المسلسل من أحداث النصف الأول من ذلك القرن. هذا المسلسل من الحروب الذي أصاب بنت جبيل في الصميم طيلة القرن العشرين خلف تشريدًا وهجرة وتهجيرًا لأبنائها ودمارًا لبنيتها.

يطرح ذلك تساؤلات، ومحفزًا للبحث. فهل الحروب هي قدر محتوم أم ضريبة تدفع بين حين وآخر؟ وهل هي ضريبة الموقع والجغرافية أم ضريبة إلتزام أهلها بالوطن وبقضايا الإنتماء؟ وبالتالي ليست بنت جبيل جزيرة في بحر أو واحة في صحراء، بل هي النموذج للمدينة المنكوبة في بنيتها المهددة في مصيرها حيث أن معظم أهلها مهاجرون، حيث كان هؤلاء وما زالوا، الرئة التي تتنفس بها بنت جبيل ومصدر استمرار الحركة العمرانية فيها. السؤال المركزي الذي نريد إبرازه والإجابة عنه من خلال هذه الدراسة، يتحدد بتداعيات الحروب. إذ غالبًا ما نقرأ أو نسمع أو نشاهد مقولات عن الحروب، ويكون التركيز على: التوقيت، أساليب وتقنيات التدمير، والخطط الاستراتيجية، والخسائر البشرية، أي الخسائر المادية المباشرة التي نتجت عن الفعل. ما نحاول الإجابة عنه هي التأثيرات التي تطال كامل البنيه، وعندما نقول بنيه يعني منظومة متكاملة مكونة للبناء الإجتماعي حيث الأنساق والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بعلاقة جدلية. وهذا يدخل في صلب البحث السوسيولوجي والأنتروبولوجي بالتحديد. فدراستنا اليوم كما باقي الدراسات الإجتماعية هي الحامل والمعبر عن هموم الناس.

والمشكلة أو الظاهرة هي المحفز على التفكير والبحث والتحليل لهموم المجتمع من جهة، واستشراف المشاكل قبل حدوثها هو الصفة الأساسية التي يجب أن يتميز بها الباحث الحقيقي في العلوم الإجتماعية من جهة أخرى.

سنعرض في هذه الدراسة التداعيات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للحروب المتتالية على مدينة بنت جبيل، ابتداءً من الحرب العالمية الأولى وحتى حرب تموز ٢٠٠٦. وسيتم

تقسيم هذه الدراسة على الشكل التالي:
أولاً موقع بنت جبيل الجغرافي، لمحة عن أثر الحروب على الواقع الجغرافي.
ثانيًا لمحة تاريخية عن الحروب التي تعرّضت لها المدينة.
ثالثًا الواقع الإجتماعي وتداعيات الحروب.
رابعًا الواقع الاقتصادي وتداعيات الحروب.
خامسًا الواقع السياسي وتداعيات الحروب.
سادسًا الواقع الثقافي وتداعيات الحروب.

إن إعطاء صورة موجزه عن تداعيات الحرب وأثرها على المعاش من حياة الناس، هو هدفنا. وقد اعتمدنا تقسيم بحثنا هذا حسب الأحداث التاريخية التي تعتبر مفصلية في حياة الجماعة.

أولاً موقع بنت جبيل الجغرافي

١. الموقع

تقع بنت جبيل في أقصى الجنوب اللبناني على الحدود اللبنانية الفلسطينية. تبعد عن حدود فلسطين ٥ كلم. وتبعد عن العاصمة اللبنانية بيروت ١٢٢ كلم. وتبعد عن سوريا، أي منطقة حوران والقنيطرة، ٢٥ كلم. وهي مركز قضاء بنت جبيل أحد الأقضية الأربعة في محافظة النبطية التي تضم، بالإضافة إلى قضاء بنت جبيل، كلاً من أقضية النبطية ومرجعيون وحاصبيا.

٢. الحدود

يضم قضاء بنت جبيل ٣٥ قرية وبلدة. وتقع بنت جبيل، بالنسبة للقضاء، في الجهة الجنوبية الشرقية، ويحدها من الجنوب مارون الراس وياورن، ومن الشرق عيثرون، ومن الشمال عيناثا وكونين، ومن الغرب عين إبل[١].

لهذا الموقع ولشبكة المواصلات أبرز الأثر في تحديد الأهمية التجارية والصناعية والخدماتية لبنت جبيل. إذ تتحدد من خلالهما أسواق التصريف، وأسواق المواد الأولية ومصادر الطلب، ثم طرق الهجرة والعمل لأبناء البلدة.

---

١. علي بزي، **قضاء بنت جبيل، أقضية لبنان، الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي**، وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

٣. البيئة الطبيعية

ترتفع بنت جبيل ٨٠٠ متر عن سطح البحر. مناخها متوسطي، ولا يختلف عن مناخ منطقة جبل عامل. وتتكون البيئة الجيولوجية فيها من مرتفعات تتفاوت في العلو. فهي هضاب وتلال يتخللها أودية ضيقة، مع وجود بعض المسطحات. الطابع العام جبلي، حيث تكثر فيها المرتفعات، وهي إمتداد لجبال الجليل في فلسطين. توجد بعض الأودية والانحدارات وبعض المسطحات ويقال عنها مرج، مثال على ذلك: مرج أو سهل الخيام، مرج يارون، رميش، عيترون[١].

٤. المناخ

المناخ نمط قليل البرودة شتاءً، حار جاف وقليل الرطوبة صيفًا، وهي من الخصائص المناسبة لحياة الإنسان وكذلك لأصناف النباتات. منطقة جبل عامل هي الأغنى بتنوع الأعشاب والنبات وهي الأقدم في تمركز الإنسان. متوسط درجة الحرارة ١٦ درجة مئوية[٢].

٥. تداعيات الحروب وأثرها على الواقع الجغرافي

أصبحت الحروب هي المحدد الرئيسي لتاريخ المدينة والمنطقة بشكل عام، لأن الأحداث الأمنية تشكل عرضًا متواصلا، وهو بمثابة «فيلم حربي طويل»، وذلك طوال قرن من الزمن.

لقد أثر ذلك على الواقع الجغرافي، الذي كان له أثر بارز في دور المدينة تاريخيًا، فقد كان «نعمة» في الماضي، وأصبح فيما بعد «نقمة»، نتيجة الظروف الإقليمية المأساوية. فكيف أثرت الأحداث على الواقع الجغرافي للمدينة:

أ- الحرب العالمية الأولى

- تتميز البيئة الطبيعية، وحتى القرن التاسع عشر، بكثافة الغابات والأحراج الملاصقة للبيوت، والتي تشكل المصدر الأساسي للوقود أيام الشتاء، حيث كانت الأشجار تقطع للتدفئة وللحاجات المنزلية «طبخ، خبز، غسيل...» وتصل إلى المدن الساحلية وخصوصًا بيروت. وأدت موجات الجراد أثناء الحرب الأولى إلى القضاء على الأخضر واليابس.
- كما أن إقفال الحدود الجنوبية مع فلسطين وإن بشكل جزئي، بعد الحرب الأولى وإعلان دولة لبنان الكبير من قبل الإنتداب الفرنسي، أديا إلى إقفال المعابر والشرايين الحيوية لبنت جبيل ومحيطها، حيث كانت هي معبرًا وملتقى القوافل من مختلف الاتجاهات.

---

١. **أطلس لبنان المناخي**، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية، مديرية الطيران المدني، مرصد كسارة.
٢. **الإحصاءات اللبنانية**، وزارة التصميم، مديرية الإحصاء، لبنان، بيروت ١٩٧٣، محطة مرجعيون.

ب- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨

أدت حرب ١٩٤٨ إلى إقفال الحدود الجنوبية نهائيًا، وقطع الطرق التي تصل بنت جبيل بالشمال الفلسطيني، وحوران والجولان في سوريا.

ج- اتفاقية القاهرة وبدء العمل الفلسطيني المسلّح والحرب الأهلية اللبنانية

إن الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، أدت إلى إحراق معظم الأحراج التي كانت ملاذًا ومأوى للفدائيين.

د- الاحتلال الإسرائيلي، ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

- أدى الإحتلال إلى تصحر للبيئة، نتيجة الحرائق المصطنعة لدواع أمنية من جهة، أو طبيعية من جهة أخرى، حيث تم القضاء على الأحراج المتبقية، واحترقت كروم التين والزيتون والعنب وباقي الأشجار المثمرة، كما أن هجرة المزارعين وعدم صيانة الأرض وفلاحتها، أدت إلى تكاثر الأعشاب لتصبح وقودًا سهلًا للنار في فترة الحر والجفاف، لتتحوّل إلى أراض عذراء وجرداء.
- عدم مراقبة الثروة الحرجية، وحالة الفلتان، فأصبحت الثروة الحرجية عرضة للعبث بها، «للقطع، للتدفئة، لصنع الفحم...».

هـ- حرب تموز ٢٠٠٦

- إن حرب تموز الأخيرة أدت إلى القضاء على ما تبقّى من الثروة الحرجية.
- نتج عن ذلك شكاوى بعض المزارعين من مشاكل في التربة أو في الإنتاج، من خلال وجود بعض الأمراض الزراعية المستجدة، وربط ذلك بالمواد السامة التي أستخدمت في هذه الحرب.

كل هذه العوامل أثرت بشكل مباشر على البيئة، مما أدى إلى تغير ملحوظ في مناخ المنطقة بشكل عام.

ثانيًا لمحة تاريخية عن الحروب التي تعرضت لها المدينة

نحاول تسليط الضوء على المراحل والحقب التاريخية الأساسية والبارزة المؤثرة في بنية المدينة. حيث تتميز المنطقة بالتواصل والانفتاح، ولم تكن منطوية على ذاتها، وكانت ملتقى لكافة المناطق المحيطة، والمعبر الأساسي للقوافل قديمًا، والتواصل بين دول المنطقة بشكل عام. فهي تتوسط فلسطين والأردن من الجنوب، وسوريا من الشرق، والداخل اللبناني من الشمال، وحدودها الغربية مع البحر، حيث المرافئ النافذة إلى دول بحر الأبيض المتوسط والعالم من خلال المرافئ الساحلية، وبالأخص مرفأي صيدا وصور.

تبرز الإشكالية بتغيير الدور الإقتصادي الاجتماعي للمنطقة، عبر مختلف الحقب التاريخية، إذ نجد حالة إرتباط مع الحروب والنزاعات والصراع. بهذا الإطار نحن أمام مجموعة من التساؤلات، منها:

- أي دور للمنطقة وبنت جبيل من ضمنها، وأي تغير حصل مع التطورات والأحداث بشكل عام والأمنية بشكل خاص؟
- مدى انعكاس هذه المؤثرات على البنية العامة للمدينة، وبكل الأبعاد؟
- بعد تغير الدور والوظيفة، هل يمكن لهذه المدينة أن تسترجع دورها القديم؟

في البدء لا بد من التركيز على أبرز المحطات التاريخية المؤثرة، وسوف نحاول أن نعطي لمحة عامة، بشكل عناوين، لأبرز الأحداث التي تركت أثرها في بنية المدينة بشكل عام، نذكر منها:

١. الإحتلال التركي للمنطقة في عام ١٥١٦ ولغاية أوائل القرن العشرين.
٢. حروب وتجاذبات بين الولايات أو الإمارات، وخضوع المنطقة لنفوذ أحد الولاة في: عكا، صفد، الشام، صيدا، جبل لبنان. وغالبًا ما يحصل صراع وحروب بين هذه المناطق أو هذه الولايات على السيادة والنفوذ.
٣. الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.
٤. الانتداب الفرنسي، وإعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.
٥. حركات التحرر، ومناوأة الإنتداب الفرنسي، وبروز حاد للصراعات الطائفية مع دخول الفرنسيين.
٦. الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦.
٧. الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.
٨. نكبة فلسطين واحتلالها من قبل الصهاينة وإقفال الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية عام ١٩٤٨، و بدء الصراع العربي الإسرائيلي.
٩. حرب حزيران ١٩٦٧.
١٠. اتفاقية القاهرة وبدء العمل الفلسطيني المسلّح عبر الأراضي اللبنانية في عام ١٩٦٩، والتي حددت مواقع معينة للإقامة، أو للعبور في مناطق من الجنوب اللبناني، أدى ذلك إلى تدهور الوضع الأمني في لبنان عبر فترات متلاحقة.
١١. قصف مدفعي لبنت جبيل واجتياحات محدودة: بداية عام ١٩٧٠، قصف سوق الخميس في أيار ١٩٧٠، حزيران ١٩٧٣.
١٢. الحرب الأهلية اللبنانية (أو الحرب العبثية) عام ١٩٧٥.
١٣. الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨.
١٤. الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران عام ١٩٨٢ والدخول إلى العاصمة بيروت.
١٥. الاحتلال المباشر لمنطقة الجنوب من عام ١٩٧٨ ولغاية عام ٢٠٠٠ وإنشاء ما عرف بالشريط الحدودي وبنت جبيل تقع في هذه المنطقة.

١٦. التحرير في ٢٥ أيار ٢٠٠٠.
١٧. حرب تموز ٢٠٠٦.

بعد هذا العرض الموجز لأبرز المراحل التاريخية الهامة، والتي تتسع لمجلدات، كان لها تأثيرها في مجريات الأحداث، فما هي انعكاساتها على الواقع؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه، وبشكل موجز لمعرفة مدى تأثيره على البنية الإجتماعية لمدينة بنت جبيل. علمًا أنه ومن خلال الملاحظة السريعة بعد استعراضنا لهذه الأحداث الأساسية والمفصلية لحياة المنطقة نجد أنها قاربت الـ١٧ حدثًا في فترة زمنية امتدت من عام ١٩١٤ حتى عام ٢٠٠٦ أي ما يقارب ٩٢ عامًا، وبمعدل عام هناك حدث بارز كل خمس سنوات يؤثر على مجريات الأمور في المنطقة.

هذه النتائج هي محصلة لأبحاث متنوعة لمجموعة من الباحثين يضاف إليها المعايشة للواقع، وتجربتنا في البحث. فبنت جبيل ومنطقتها هي المختبر الإجتماعي لعدة دراسات وأبحاث أجريناها، وتوثيق للمادة من مصادر متنوعة.

سنتناول في سياق العرض التركيز على المحطات الأساسية وأثرها في البنية، وقد اعتمدنا الحروب والأحداث الأبرز في حياة الجماعة، وهي التالية:

أولًا: الحرب العالمية الأولى،
ثانيًا: الحرب العالمية الثانية،
ثالثًا: نكبة فلسطين عام ١٩٤٨،
رابعًا: إتفاقية القاهرة عام ١٩٧٠ والحرب الأهلية اللبنانية،
خامسًا: الإحتلال الإسرائيلي، ١٩٧٨ - ٢٠٠٠،
سادسًا: حرب تموز ٢٠٠٦.

ثالثًا الواقع الإجتماعي وتداعيات الحروب

١. الوضع السكاني

يقدر عدد سكان بنت جبيل تقريبيًا، لفقدان الإحصاء الدقيق، ونحاول الحصول على أعداد السكان: سجلات دائرة النفوس (وزارة الداخلية)، لوائح الشطب الإنتخابية، الاستعانة ببعض الأبحاث والدراسات...

وبمتابعتنا للواقع الديموغرافي من خلال بعض المراجع والإحصاءات، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن، توصلنا، تقريبًا، لرصد الحركة السكانية وتطورها. فإن عدد السكان تغير بشكل ملحوظ،

وانحصر التزايد السكاني خلال فترة زمنية من عام ١٨٧٥ وحتى عام ١٩٢٣ بمعدل زيادة سنوية ٢١ نسمة، وهذا أمر طبيعي لأنه ترافق مع الحرب الأولى والأزمات الإقتصادية والصحية التي سبقت أو أعقبت ذلك، التي أدت إلى القضاء على أعداد كبيرة من السكان. وفي الثلاثينيات ارتفعت الزيادة السنوية إلى ٢٢٢ نسمة، لتنخفض بعدها إلى ١٠٧ نسمة في الأربعينيات والخمسينيات، وهي الفترة التي واكبت الحرب العالمية الثانية. وفي الستينيات ارتفعت الزيادة السنوية إلى ٥٤٤ نسمة. وبقيت الأعداد متقاربة تزيد أو تهبط تبعًا للظروف. وبرزت الزيادة في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وبلغت ١٥٨٩ نسمة في السنة، ومرد ذلك إلى نسبة التسجيل العالية، في سجلات الأحوال الشخصية للمغتربين الذين تقاعسوا عن تسجيل وقوعاتهم الديموغرافية «ولادات، زواج، وفاة» في السجلات الرسمية، أثناء فترة الأحداث، ثم انتظمت الأمور بما يتعلق بالمعاملات الإدارية بعد عام ١٩٩٠، ونعرض للواقع الديموغرافي من خلال الجدول المرفق:

جدول رقم ١: عدد سكان بنت جبيل التقريبي في مختلف الحقب لتاريخية

السنة الميلادية	عدد السكان	نسبة الزيادة السنوية
١٨٧٥	٢٠٠٠[١]	–
١٩٢٣	٣٠٠٠[٢]	٢١ نسمة
١٩٣٢	٥٠٠٠[٣]	٢٢٢ نسمة
١٩٦٠	٨٠٠٠[٤]	١٠٧ نسمة
١٩٦٥	١٠٧١٨[٥]	٥٤٤ نسمة
١٩٨٠	١٦٧١٨[٦]	٤٠٠ نسمة
١٩٩٠	٢١١٦٠[٧]	٤٤٤ نسمة
٢٠٠٥	٤٥٠٠٠[٨]	١٥٨٩ نسمة

أما عدد السكان المقيمين حاليًا بشكل دائم في فصل الشتاء فهو حوالي ٣٨٠٠ نسمة[٩]، أي بنسبة ٨٪ من المجموع العام.

١. لورته لويس، **مشاهدات في لبنان (مباحث أجنبية في تاريخ لبنان)**، ترجمة كرم بستاني، دار المكشوف، بيروت، ١٩٥١، ص. ١٨٥.
٢. مجلة **العرفان**، مجلد ٨، جزء ٦، ص. ٤٣٩.
٣. الإحصاء العام في لبنان لعام ١٩٣٢.
٤. تقرير الدراسة التي أعدتها بعثة إيرفد.
٥. علي فاعور، «الإحصاءات السكانية وعوائق التنمية في جنوب لبنان مع تقديرات أولية للسكان»، مجلة **الباحث**، عدد ٢٠ - ٢١، ١٩٨٢، ص. ٣٩.
٦. تعداد خاص للمسجلين في دائرة النفوس قمت به شخصيًا.
٧. المرجع نفسه.
٨. انطلاقًا من عدد الناخبين حسب لوائح الشطب الصادرة عن وزارة الداخلية اللبنانية، في عام ٢٠٠٥ وهو ١٨٠٠٠ ناخب، والمتعارف عليه ديموغرافيًا هو حاصل ضرب عدد الناخبين بـ٢,١ إلى ٢,٥، وذلك حسب معدلات الولادات والخصوبة. مع العلم أن هناك عددًا لا يستهان به لم يسجل في سجلات الأحوال الشخصية لعامل الهجرة.
٩. إحصاءات بلدية بنت جبيل، أيلول ٢٠٠٦.

جدول رقم ٢: توزيع السكان بين مقيم ونازح

عدد السكان	مقيم دائم	٪	نازح	٪
٤٥٠٠٠	٣٨٠٠	٨،٤٪	٤١٢٠٠	٩١،٦٪

يتوزع السكان المقيمون على فئتين: الأولى ما دون ١٨ سنة، وهم الطلاب في المراحل الثانوية وما دون، لأن المنطقة تفتقر إلى المعاهد الجامعية، سوى من بعض فروع الجامعات وهي حديثة العهد، وتغطي جانبًا يسيرًا من بعض الإختصاصات الجامعية، والثانية ما فوق الخمسين من العمر.

ويتوزع سكان بنت جبيل بشكل تقديري ومن خلال بعض الدراسات على مناطق وبلدان مختلفة، منها المحلية أو العالمية على الشكل التالي:

جدول رقم ٣: تقدير لتوزع سكان بنت جبيل

المنطقة	عدد السكان
مقيم دائم	٣٨٠٠
بيروت وباقي المناطق اللبنانية	٨٧٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٠٠٠
كندا	٢٠٠٠
أستراليا	٤٠٠٠
أفريقيا	٢٧٥٠
أميركا الجنوبية	١٠٠٠
أوروبا	١٢٥٠
الخليج	١٥٠٠
سوريا / العراق / الأردن	٢٠٠٠
المجموع	٤٥٠٠٠

٢. السكن في بنت جبيل

أ- البلدة القديمة

هي الحيز السكني القديم من المدينة، يتميز بمواصفات خاصة من حيث طريقة البناء ومواده وشكله، فهو بيوت مبنية من الحجارة المصقولة والطين، متراصة بجانب بعضها البعض، وقد بدا تغيير الشكل والانتشار بعد عام ١٩٢٠، في مختلف الجهات، حيث بدأت تتشكل الأحياء الجديدة، والبلدة القديمة تميزت بالمواصفات من حيث مساحتها، وأحيائها وعدد العقارات فيها على الشكل التالي:

جدول رقم ٤: المساحة والعقارات[١]

مساحة البلدة القديمة	١١٥٠٠٠ م٢
عدد الأحياء الرسمية	٥ أحياء
عدد الأحياء الثانوية	١٠ أحياء
عدد العقارات الداخلية	٥٧٢ عقارًا
عدد العقارات المشغولة	٥٣٧ عقارًا
مساحة العقارات المشغولة	١٠٦٠٠٠ م٢
عدد عقارات غير المشغولة	٣٥ عقارًا
مساحة العقارات غير المشغولة	٩٠٠٠ م٢

التركيز على البلدة القديمة أساسي في هذه الدراسة، لأن هذا الحيز المكاني تعرض لأبشع صور الهمجية على يد آلة الحرب الإسرائيلية، في حرب تموز ٢٠٠٦، فقد دمر كليًا وبشكل عنيف وكثيف، ولم يسلم أي منزل من التدمير. تتميز المدينة القديمة بتواجدها على بقعة صغيرة الحجم ١١٥ دونم، وكثافة المنازل وعددها ٩٠٩ منزلا.

جدول رقم ٥: توزع الوحدات السكنية في البلدة القديمة حسب المساحة[٢]

حجم الوحدات	عدد الوحدات	٪
دون ١٠٠ متر مربع	٥٤٩	٦٠,٣
١٠١ - ١٥٠ م٢	١٧٥	١٩,٢
١٥١ - ٢٠٠ م٢	٩٢	١٠,١
أكثر من ٢٠١ م٢	٩٣	١٠,٢
مجموع عدد الوحدات السكنية في البلدة القديمة	**٩٠٩**	**١٠٠**

كانت نسبة إشغال المساكن في البلدة القديمة جزئية، ولا تتعدى ١٢٪، وقد تركت المنازل بداعي السفر أو لضيق مساحتها، أو أن ملكيتها كانت للعائلة الممتدة بشكل عام، ولم تحسم ملكيتها لأحد الورثة، ويحافظ عليها لأنها من تراث الأجداد.

جدول رقم ٦: إشغال الوحدات السكنية في البلدة القديمة[٣]

كيفية إشغال الوحدات	عدد الوحدات	٪
عدد الوحدات حيث السكن الدائم	١١٥	١٢,٦
عدد الوحدات السكنية حيث السكن المؤقت أو المقفل	٧٩٤	٨٧,٣
مجموع عدد الوحدات السكنية في البلدة القديمة	**٩٠٩**	**١٠٠**

١. إحصاءات بلدية بنت جبيل، أيلول ٢٠٠٦.
٢. المرجع نفسه.
٣. المرجع نفسه.

ب- البلدة الحديثة: المساحة والعقارات

البلدة الحديثة هي الامتداد للبلدة القديمة وتوسعها بكل الإتجاهات، وقد تشكل هذا المجال بعد عام ١٩٢٠، بحيث تغيرت نوعية المساكن من حيث مادة البناء، دخول مادة الإسمنت المسلح بدل التراب أي الطين، وتغير الحجم والشكل وطرق الإشغال، لأن معظمها مقفل لدواعي السفر، وذلك نتيجة الظروف المتعاقبة. وقد توزعت المساكن وطريقة إشغالها حسب الجدول التالي:

جدول رقم ٧: إشغال الوحدات السكنية في البلدة الحديثة

كيفية إشغال الوحدات	عدد الوحدات	٪
عدد الوحدات حيث السكن الدائم	٦٩٠	٣١,٣
عدد الوحدات السكنية حيث السكن المؤقت أو المقفل	١٥١٠	٦٨,٦
مجموع عدد الوحدات السكنية في البلدة الحديثة	**٢٢٠٠**	**١٠٠**

حجم الوحدات السكنية قد تغير وبشكل متدرج مع عامل الوقت، بحيث في الفترات الأولى من القرن العشرين، كان الاكتفاء ببيوت صغيرة الحجم، ثم بدأ الاتساع مع مرور الزمن، والارتباط بالحياة المادية.

جدول رقم ٨: حجم الوحدات السكنية في البلدة الحديثة[١]

حجم الوحدة	عدد الوحدات	٪
دون ١٠٠ متر مربع	٩٣٤	٤٢,٤
١٠١ - ١٥٠ م٢	٥٢١	٢٣,٦
١٥١ - ٢٠٠ م٢	٣٠٢	١٣,٧
أكثر من ٢٠١ م٢	٤٤٣	٢٠,١
مجموع عدد الوحدات السكنية في البلدة الحديثة	**٢٢٠٠**	**١٠٠**

السكن الحديث بدأ بناؤه بعد عام ١٩٢٠، عندما دخلت مادة الإسمنت المسلح (الباطون) في البناء، واستمر بناء البيوت الترابية لغاية عام ١٩٥٦ وهو تاريخ الزلزال الذي ضرب لبنان، وأدى إلى خسائر في أكثر من منطقة، إثر ذلك قدّمت الدولة التعويضات على المتضررين وكانت فرصة لتغيير معظم الأبنية المبنية من الطين (التراب الأبيض المخلوط بالتبن والمجبول بالماء). وأصبح هذا الحدث يمثل فترة لتحديد العديد من التواريخ على المستوى الشعبي، (إذ يقال ما قبل أو ما بعد الزلزال).

الساحات العامة: معظم الساحات موجود في المدينة القديمة أو على تخومها، وللساحات دور

١. علي بزي، «توسّع المدينة اللبنانية»، أطروحة دكتوراه، جامعة باريس ٧، فرنسا، ١٩٨٣. وإحصاءات بلدية بنت جبيل.

أساسي وبارز في الحياة الإجتماعية، حيث التجمعات في مختلف المناسبات ولها دور ووظيفة وهي موزعة على الشكل التالي:

- ساحة السوق: وهي الساحة الرئيسية حيث الوسط التجاري.
- ساحة النبية: هي امتداد لساحة السوق.
- الساحة: وهي في وسط البلدة، وكانت المركز التجاري سابقًا.
- حاكورة نصف أو وسط الضيعة: هي وسط البلدة القديم.
- الديوان: ساحة في طرف البلدة الجنوبي.
- ساحة البركة: ساحة كبيرة أمام بركة المياه حيث تتجمع مياه الأمطار، وكانت مكان استراحة القطعان من المواشي، إذ يقال «مأيل العجال»[1].

٣. الهجرة والنزوح

تؤلف الهجرة إحدى الظاهرات البارزة، وهي ما يسترعي الانتباه، نظرًا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه، والمجتمع الذي انتهت إليه، ومن ثم واقع هؤلاء المهاجرين الجديد.

وقد عالج المواطن اللبناني مشاكله المتعددة، الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية بالهجرة إلى خارج حدود الوطن، أو النزوح إلى المدن وضواحيها وإلى العاصمة بيروت بوجه خاص.

تعود حركة الهجرة لمنتصف القرن التاسع عشر على صعيد الوطن ككل، وفي بنت جبيل بشكل خاص لأواخر ذلك القرن. وكانت أفواج المهاجرين تغادر على شكل مجموعات متتالية. وفي الحديث عنهم يقال: مجموعة الـ١٣، أو الـ١٧ أو العشرين. وقد توجهوا بادئ الأمر نحو أميركا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وكوبا. ولاحقًا نحو الولايات المتحدة الأميركية.

بدأت الهجرة نحو أفريقيا في العقد الثالث من القرن العشرين، وفي الخمسينيات بدأ التوجه نحو منطقة الخليج بشكل عام والكويت بخاصة.

يعتبر موقع بنت جبيل الجغرافي، كمدينة حدودية، ثم لسهولة التواصل وانفتاح هذه الحدود باتجاه فلسطين جنوبًا ثم منطقة حوران شرقًا، مصدر ثروة وغنى. وبالطبع فإن هذا الواقع ينقلب إذا ما تغيرت الأحوال وأقفلت الحدود. فقد كانت هناك هجرات موسمية، فالعمال الزراعيون تبدأ رحلتهم في أوائل أيار إلى منطقة حوران وتستمر حتى نهاية الصيف. وكذلك هجرة الحرفيين إلى

---

١. مأيل: مكان الجلوس، الاستراحة، العجال أي القطيع، وخاصة قطيع البقر الذي يتكون من ما يقارب ٢٠٠ بقرة، كان يجمعها أحدهم وهو راعي العجال، ويسرح للمراعي في خراج البلدة ويعود عند العصر وكل بقرة تذهب لأصحابها، وقد انقرض ذلك بعد الخمسينيات.

المنطقة ذاتها وإلى شمال فلسطين (حيفا والناصرة وطبريا وصفد والحولة وغيرها)، وإلى الأردن. ومع إقفال الحدود عام ١٩٤٨، توقفت سبل المعيشة وتحول معظم هؤلاء إلى الهجرة شمالا ليستقروا في مدينة بيروت وضواحيها. ومع بدء تدهور الحالة الأمنية عام ١٩٧٠ بدأت موجة الهجرة بشكل واسع إلى مختلف بقاع الأرض. وقد تمركز معظم أبناء بنت جبيل في الولايات المتحدة الأميركية بشكل عام، ولاية ميشيغن ومدينتي ديترويت وديربورن بشكل خاص، إذ يقدر عدد المهاجرين من بنت جبيل إلى هذه المدينة حوالي ١٨٠٠٠ نسمة[١]، وكذلك إلى كندا في ولاية أونتاريو، ومدينة ويندسور بالتحديد، ويقدر العدد ٢٠٠٠ نسمة، ثم إلى أستراليا في مدينة سيدني ويقدر العدد ٤٠٠٠ نسمة، والآخرون موزعون في مختلف بقاع العالم.

وهذا الأمر لا ينطبق على بنت جبيل وحسب بل على مختلف مدن وبلدات الجنوب اللبناني، فقد انخفضت نسبة السكان المقيمين في الجنوب إلى حوالي ١٥٪ من مجمل السكان المقيمين في لبنان سنة ١٩٦٣ وذلك حسب تقديرات الخبير كلود مازور[٢]. هذا في لبنان بشكل عام، أما في الجنوب فالوضع أكثر مأساويةً.

وقد عالج أبناء المنطقة مشاكلهم المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالهجرة إلى خارج حدود الوطن أو النزوح إلى المدن اللبنانية وبشكل خاص العاصمة بيروت وضواحيها.

فالجالية «البنت جبيلية» في بلاد الإغتراب تضم العديد من الأشخاص الناجحين إجتماعيًا واقتصاديًا، وما زالوا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بموطنهم الأصلي.

أمام هذه الظاهرة كيف يمكن الاستفادة من قدرات هؤلاء لعودتهم أو لتحفيزهم للاستثمار في ربوع وطنهم بشكل عام ومنطقتهم بشكل خاص؟ خاصة أن لدى المغترب استعدادًا للعودة والحنين لأرضه، حيث أنه لم ينقطع عن أهله بالتواصل المادي والمعنوي وعلى كافة الأصعدة. فجميع المقيمين لهم السند الخارجي، ومن أبرز الظاهرات مساعدة الفقراء والمعوزين (مثال على ذلك مشروع الخمس دولارات لأبناء بنت جبيل المقيمين في ديترويت – الولايات المتحدة الأميركية، بحيث أرسلوا في العشرين سنة الأخيرة ما يقارب مليون دولار للمعوزين والفقراء من أبناء بيت جبيل)[٣]. ثم ظاهرة بناء القصور والفيلات المنتشرة في مختلف البلدات الجنوبية، ونخص بالذكر بنت جبيل، يارون، شقراء.

---

١. حسن بزي، **مشروع الخمسة دولارات - تجربة إغترابية رائدة لأبناء بنت جبيل في ديترويت**، منشورات وزارة المغتربين، ٢٠٠١.

٢. Claude Masure, *Bilan démographique et évolution perspective de l'emploi au Liban*, Proche orient études économiques, Beyrouth n° 56, 1968, p. 431

٣. حسن بزي، **مشروع الخمسة دولارات - تجربة إغترابية رائدة لأبناء بنت جبيل في ديترويت**، مرجع سابق.

هؤلاء المغتربون من جهة والنازحون نحو العاصمة بيروت يتوقون للعودة، ولو لفترات قصيرة ومتباعدة، وربما نهائيًا إذا ما توفرت الشروط الملائمة. ولكن شعارهم الأساسي أن الفقر في الوطن غربة، والغنى في الغربة وطن، هذا على المستوى الإقتصادي فكيف إذا ما اقترن ذلك بالوضع الأمني؟

هذا الحراك الاجتماعي والنزوح بشكليه الداخلي والخارجي هو السمة الأساسية والبارزة في بنت جبيل أو في باقي المناطق، وقد ارتبط بالأوضاع الأمنية بشكل أساسي والظروف التي سادت المنطقة بشكل عام.

وقد عرفت بعض البلدات نزوحًا كليًا في فترة الاحتلال، الهجرة الأوسع والملفتة للنظر هي التي حصلت من بنت جبيل، كونها مركز القضاء والأكثر كثافة بعدد السكان، إذ لم يبق داخل هذه المدينة سوى ٨,٤٪ من عدد سكانها، و١٩٪ منتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

٤. التركيبة الإجتماعية

تتميز بنت جبيل بتركيبة إجتماعية هجينة، بعناصرها التقليدية والحديثة، فالطابع العائلي ما زال له دور فاعل في الحياة الإجتماعية، يضاف إلى ذلك الطابع الحزبي الديني والطائفي المتمثل بحزب الله وحركة أمل، وما لهما من امتداد على مستوى خط المقاومة وامتدادها الشعبي، أو العلاقة مع مواقع السلطة والإدارة اللبنانية. كما يوجد في بنت جبيل أحزاب سياسية متنوعة منها: حزب البعث، الشيوعي، القومي السوري الاجتماعي وغيرهم.

لا شك أن هذا النسيج الاجتماعي، السياسي، العائلي، الطائفي، ينتج عنه حساسيات، من أبرزها: الصراع العائلي التقليدي، حيث انقسمت البلدة إلى حي جنوبي، يحتوي عائلة بزي والعائلات الحليفة، وحي شمالي يضم عائلة بيضون والعائلات الحليفة. هذا الصراع وإن لم يأخذ الشكل الحاد، ترك أثرًا في عدم تطوير البلدة، حيث التَلَهّي بالعصبيات العائلية على حساب تغيير وتطور المجتمع نحو الأفضل. ثم جاءت الأحزاب العقائدية واستمر الصراع بين الاتجاهات القومية أو الأممية، أو بين الاتجاهات القومية نفسها «الصراع بين البعثيين والقوميين العرب أو الناصريين»، ثم الصراع بين الأحزاب الدينية وكما هو حاصل الآن بين «حزب الله وحركة أمل» أو مع الأحزاب الأخرى. بالإضافة إلى الحساسية مع البلدات المسيحية المجاورة، وهذا من مخلفات ونتائج بذور التفرقة التي زرعت في حقب تاريخية متتالية من تاريخ لبنان والمنطقة. هذا الصراع موجود ولكن من خلال مقابلاتنا والاحتكاك المباشر مع كافة الأفراد والجماعات، لمسنا أن الجميع يصرح ويتوق للتعاون والتنسيق.

٥. الواقع الخدماتي والإداري

أ- الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة

تتمركز في بنت جبيل الإدارات العامة كونها مركزًا للقضاء. أبرز الدوائر الرسمية هي:

- قائمقامية بنت جبيل،
- سرية قوى الأمن الداخلي في بنت جبيل،
- دائرة الأمن العام،
- قلم نفوس الأحوال الشخصية،
- مركز البريد والبرق والهاتف،
- المحكمة المنفردة الجزائية،
- المحكمة الشرعية الجعفرية،
- مصلحة مياه جبل عامل،
- مكتب كهرباء لبنان،
- مستشفى بنت جبيل - الشهيد صلاح غندور،
- مركز الضمان الاجتماعي،
- مركز الخدمات الإنمائية الشاملة،
- دار المعلمين والمعلمات،
- طبابة القضاء،
- مكتب مالية بنت جبيل.

هذه المراكز الخدماتية تأثرت بشكل مباشر بالأحداث، وخاصة الاحتلال المباشر. فقد أقفل بعضها أو نقل إلى بلدات ثانية، مثل تبنين أو صور أو مراكز المحافظة في النبطية وصيدا. وتشكل هذه المراكز حاليًا عنصرًا أساسيًا للحركة داخل المدينة، بحيث إذا استثنينا هذه المراكز الخدماتية، والمدارس، ونهار الخميس «أي نهار السوق»، فإن بنت جبيل بحالة شلل تام.

ب- الوظائف العامة

يتوزع العديد من المقيمين حاليًا في بنت جبيل على وظائف عامة في الدولة. يستقطب قطاع التعليم معظم هؤلاء، والباقون يتوزعون على إدارات الدولة.

ج- الخدمات، الماء والكهرباء

وصلت مياه الشفة إلى بنت جبيل في أوائل الستينيات من مشروع الليطاني، ورغم ذلك ما زال الأهالي يعتمدون على خزانات المياه الشتوية المنزلية ومياه الينابيع.

وصلت الكهرباء إلى بنت جبيل عام ١٩٦٤، وربطت البلدة بشبكة الكهرباء العامة. وصلت مشاريع الماء والكهرباء إلى المناطق النائية المحرومة من أبسط المرافق الإنمائية، بغية رفع مستواها المعيشي الذي لم يكن متكافئًا مع المناطق اللبنانية الأخرى، ضمن الخطة الإنمائية التي اعتمدتها السياسة الشهابية.

الكهرباء لم تنقطع عن المدينة وبقيت ضمن الشبكة العامة، ولكن كانت تتأثر بشكل مباشر من جراء القصف بين فترة وأخرى وقد تحمل الموظفون مسؤولياتهم في أحلك الظروف، وبرز ذلك في حرب تموز ٢٠٠٦ فقد دمرت الشبكة جزئيًا وأعيد التيار في فترة أسبوعين إلى المدينة.

أما مياه الشرب فقد عرفت المدينة معاناة مزمنة، كانت التغذية أكثر من جزئية، وتوقفت كليًا أثناء الإحتلال، وربطت المدينة بمياه من داخل فلسطين المحتلة، وبعد التحرير أعيدت التغذية الجزئية من الشبكة العامة.

٦. تداعيات الحرب وأثرها على البنية الإجتماعية

أ- الحرب العالمية الأولى

أثناء الحرب العالمية الأولى فرض الأتراك الخدمة الإجبارية على الرعايا بمختلف المناطق «سفر برلك»، فكان للمدينة نصيب وافر أدى إلى خسارتها معظم شبابها الذين لم يعودوا، وإثر ذلك نجد، بروز ظاهرة اليتم، وتناقصًا في عدد السكان بسبب الجوع، وانتشار الأمراض والأوبئة وخاصة الكوليرا «الهوا الأصفر»، واستمرار الهجرة التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ومع أوائل القرن العشرين.

ب- الحرب العالمية الثانية

تنامت الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية نحو القارة الأمريكية، ثم نحو القارة الإفريقية حيث المستعمرات الفرنسية، وبتشجيع من الفرنسيين أنفسهم. وأثناء الإنتداب الفرنسي تغيرت الحالة الصحية، وبدأ تواجد أطباء الصحة العامة في المدينة، وبرز تغير ديموغرافي ملحوظ، في قلة الوفيات وخاصة الأطفال، الأمر الذي أدى إلى نمو وزيادة لعدد السكان. كما عرفت البلدة نموًا عمرانيًا، من خلال بدء تشييد الأبنية الحديثة، وخاصة إثر تدفق أموال المغتربين، فبدأت البلدة بالتوسع والامتداد العمراني.

ج- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨

بعد حرب ١٩٤٨، ونكبة فلسطين، عاد المهاجرون، أبناء بنت جبيل من فلسطين - وخاصة من حيفا - إلى بلدتهم، وبقوا لفترات زمنية محدودة لا تتجاوز السنتين، ليتابعوا ترحالهم الجديد نحو العاصمة بيروت. كما تنامت في هذه الفترة الهجرة نحو القارة الأمريكية، أفريقيا، الخليج العربي. وعرفت البلدة زيادة في عدد السكان مع إزدياد الرعاية والعناية الصحية.

د- اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والحرب الأهلية اللبنانية

مع دخول المقاومة الفلسطينية إلى جنوب لبنان عام ١٩٦٨، وتنامي هذه الظاهرة، وإبرام اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩، والتي أعطت للوجود المسلح الفلسطيني شرعيته بالتواجد، بدأ الوضع الأمني يتدهور بين الفترة وأخرى. وأدى ذلك إلى تهجير قسري بسبب تردي الحالة الأمنية، ونزوح متقطع للناس، التي أصبحت في حالة مد وجزر، لارتباط ذلك بتفاقم الوضع الأمني أو الهدوء الحذر. وتنامت الهجرة بشكل عام وفي كل الاتجاهات ونحو القارة الأمريكية بشكل خاص وكثيف، وخاصة ولاية ميشيغن، بحيث قارب عدد المهاجرين نصف سكان بنت جبيل حوالي ١٥٠٠٠ نسمة، وإلى أستراليا وكندا. فقد أفرغت بنت جبيل من عنصرها البشري، مما أدى إلى أزمة ما زالت تؤثر على بنيتها بشكل عام. ومن أبرز مظاهرها الجمود الإقتصادي، والتوقف التام للحركة العمرانية.

هـ- الإحتلال الإسرائيلي، ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

أدى الاحتلال إلى تلاحم بين الناس، لأن «المصيبة تجمع» (أي الاحتلال)، وبالوقت عينه انطواء على الذات، وخوف الناس من بعضهم البعض، مرد ذلك للطابع الإرهابي والمخابراتي وقمع الحريات والاعتقالات التي مارسها العدو، والقول الشائع «إن للجدران آذانا». فالتقارب كان محصورًا بالأشخاص الذين تأمن جانبهم. ومن المظاهر البارزة، أن الساحات كانت تخلو باكرًا، وساحة السوق بالتحديد «بعد الساعة الثالثة». إذ يلتزم الناس بيوتهم باكرًا، هذا الواقع ما زال سائدًا حتى الآن رغم زوال الاحتلال، لأن فترة ٢٢ سنة أنتجت عادة وتطبّع الناس بها، ولم يحل لاحقًا ما يغير الحياة، والأمر الأساسي هو العدد الضئيل للشباب، وهو المحرك لأي تفاعل إجتماعي. يضاف إلى ذلك تنامي الهجرة، إذ ما زال طموح الشباب في السفر وبالطرق المتاحة. وعرفت هذه الفترة حالة رخاء إقتصادي، لأن بنت جبيل أصبحت المركز التجاري لمنطقة الشريط الحدودي المحتل، ونتج أقتصاد تابع للاحتلال. ومن الملاحظ بروز مشاريع سكنية، وأبنية حديثة للتجارة، خاصة لفئة التجار والمغتربين.

و- حرب تموز ٢٠٠٦

إن صمود المقاومة من داخل بنت جبيل، أدى إلى منع العدو من الدخول، فعمد إلى تدميرها على رؤوس من فيها. فكان من جراء ذلك تدمير للبلدة القديمة بشكل كلي، ونتيجة هذا الصمود نعتها بعض الإسرائيليين «بالمدينة الملعونة».

إثر هذه الحرب برزت ثقافة الاتكال على الغير، وخاصة أن الأيادي الممدودة للمساعدة كثيرة. ومن الآثار البارزة تدميرالأبنية الأثرية في بنت جبيل التي تم بناؤها في النصف الأول من القرن العشرين، ومعظمها للمغتربين، قسم منها دمرته إسرائيل في اجتياح عام ١٩٨٧، القسم الآخر دمر في حرب تموز ٢٠٠٦.

برزت في هذه الفترة وعلى المستوى الإجتماعي الخلافات العائلية، في توزيع الممتلكات، أو تقاسم التعويضات، أو في تحديد الأملاك إثر التعديات التي حصلت في الفترات السائبة. وبرزت الخلافات بين الجيران، وخاصة في المدينة القديمة حيث البيوت المتلاصقة والمتداخلة التي هدمت وزالت معالمها. يضاف إلى ذلك مشكلة أساسية هي أن العقارات غير ممسوحة، في الدوائر الرسمية.

اللافت للنظر بروز ظاهرة «اللبناني الشاطر» عند أصحاب البيوت للحصول على التعويضات، فقد أغدقت التقديمات من كل صوب، وبدأت شطارة اللبناني، وبرزت ثقافة الإعاشة ومعرفة «من أين تؤكل الكتف». وقد بدأت تبرز علامات اهتزاز للقيم والعلاقات الإجتماعية. ومن الأمثلة: قيمة الإحترام بين الأجيال، مساعدة الآخرين، التعاون. صور عرفها المجتمع وبدأت بالتلاشي، بعد طغيان المادة والمصلحة الفردية وحب الاستئثار.

رابعًا الواقع الإقتصادي وتداعيات الحروب

تعتمد بنت جبيل على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ويتوزع السكان المقيمون فيها على عدة قطاعات أبرزها: التجارة، الزراعة، الصناعة، الوظائف العامة، العمال.

١. التجارة

إذا تكلمنا على التجارة في بنت جبيل فلا بد من إلقاء الضوء على ما يميز هذه المدينة ومنذ فترة طويلة، وهو سوق الخميس الذي يؤدي دورًا بارزًا في الحياة الإقتصادية للمدينة ذاتها وللمنطقة بشكل عام، وهو أكبر أسواق جبل عامل. وهذا ما عرّفه السيد محسن الأمين «بأنه من أقدم أسواق جبل عامل وأهمها وإذا دخل الداخل إليه لا يسمع سوى ضجيج الأصوات الهائل وهو يقام منذ مئات السنين ولا يدري مبدأه»[١].

وهذه السوق هي حلقة في سلسلة إقتصادية دورتها منطقة جبل عامل، ومنطقة الجليل في فلسطين، ومنطقة حوران والجولان في سوريا. إذ إن ظاهرة الأسواق كانت تتنقل مداورة وطيلة أيام الأسبوع ضمن هذه المناطق وعلى الشكل التالي:

سوق الإثنين ← النبطية

الثلاثاء ← سوق الخان - الخالصة

الأربعاء ← ظهر الأحمر

---

١. محسن الأمين، **خطط جبل عامل**، جزء ١، مطبعة الإنصاف، ١٩٦١، ص. ١٤٢.

الخميس ← بنت جبيل

الجمعة ← مرجعيون – حاصبيا – العباسية

السبت ← جويا – راشيا الفخار

الأحد ← قانا – القليعة

وربما تعود نشأة هذه الأسواق إلى القرن السابع عشر وهو عصر ذهبي عرفته هذه المنطقة، إذ أن فكرة السوق هي ظاهرة متقدمة في حياة الشعوب، إذ تمثل عقلية واتجاهًا لا نجده عند الشعوب «البدائية». فالسوق مظهر مدني يعدل شكلًا قديمًا في التعامل الإقتصادي، فهو مكان لتصريف ما زاد عن الحاجة وشراء ما يلزم. وهي مرحلة تعقب زيادة الإنتاج والاكتفاء الذاتي بما يسمح لتحسين أحوال الناس المعيشية. وهو ضرورة من ضروريات الحياة الإجتماعية.

بفضل السوق ظهرت أماكن تنبض بالحياة شهريًا أو ربما أسبوعيًا وتختفي بقية الأيام. وهذا ما عرض في تقرير بعثة إرفد، إذ قالت إن بنت جبيل، تنام ستة أيام لتستيقظ في اليوم السابع على حركة إقتصادية مميزة وملفتة للنظر[1]. ظاهرة السوق كانت أساسية في تطور البلدة. فالعامل الإقتصادي كان جاذبًا للعديد من العائلات التي استقرت وسكنت فيها. فإن موقع بنت جبيل الجغرافي أعطى أهمية للسوق، لأن البلدة تقع على بعد ٥ كلم من الحدود مع فلسطين وعلى بعد ٢٠ كلم من منطقة حوران جنوب سوريا. وقد كانت طريقًا ومعبرًا للقوافل تصل منطقة الجنوب اللبناني بشمال فلسطين وجنوب سوريا ثم الأردن. هذا الموقع أدى إلى جعل سوق الخميس ذي أهمية تجارية بارزة. يضاف إلى ذلك غياب التعرفة الجمركية والمراكز الثابتة على الحدود اللبنانية الجنوبية. فالحدود مفتوحة والعبور سهل لقوافل المكارية التي تعتمد بإنتقالها على الحيوانات «بغال، حمير، جمال، خيل» التي كانت تنقل البضائع المتنوعة. من فلسطين كالزيت والصابون والسكر والفلفل. ومن الشام المنسوجات السورية والنحاسيات والحبال والمواشي والسمن. وكذلك المنتجات اللبنانية كالتين المجفف والعنب والتبغ والأحذية. هذه البضائع كانت تصل إلى السوق ليعاد بيعها وتصديرها من جديد.

الوافدون كانوا يأتون من أماكن بعيدة. فهناك تجار من العريش وغزة جنوب فلسطين وهم تجار الخيل والجمال. وكذلك تجار من الأردن ومن الشمال السوري من حمص وحماة وحلب.

وقد عرف السوق تداخلًا تجاريًا بارزًا حتى أن النقد المتداول كان بمختلف العملات: الفلسطينية والسورية واللبنانية، حتى أن الصرافين المتجولين كانوا وحتى فترة الستينيات ينادون «إللي معو سوري – إللي معو فلسطيني».

---

١. تقرير بعثة إرفد

Etudes préliminaire sur les besoins et les possibilities de développement au Liban 1959 - 1960, Mission IRFED, Liban.

وكان يقام السوق على بيادر البلدة الواسعة يضاف إليها الحقول المجاورة. فالسوق بالماضي كان له طابع ريفي يقام في العراء، حيث تبنى الخيام وتنقل البضائع مساء الأربعاء لإعدادها وتوضيبها ليوم الخميس وبعد الظهر تعاد باقي السلع إلى مواقعها حيث المحلات التجارية داخل البلدة القديمة.

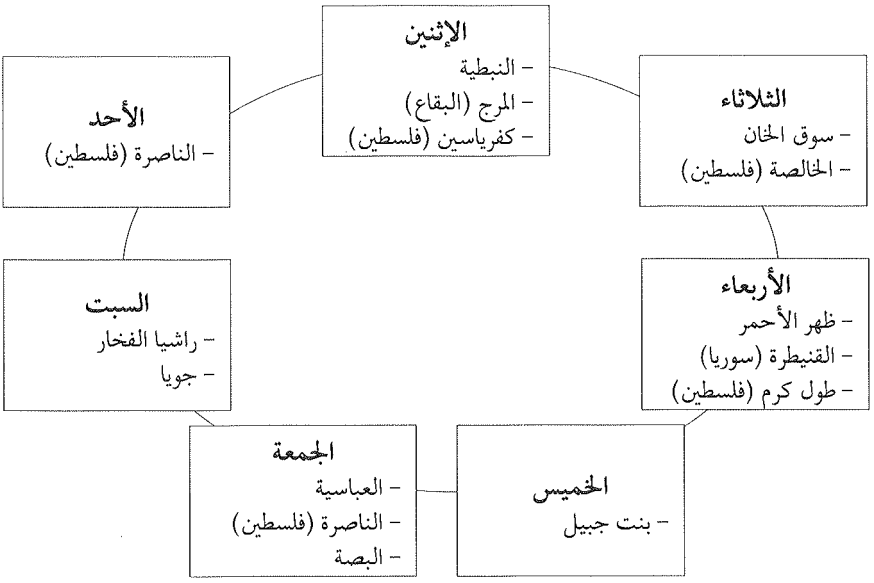
وقد كان السوق مقسمًا حسب السلع المعروضة. سوق المنسوجات والألبسة، الخضار والفواكة، والأحذية، والصابون ومواد الغسيل، والأدوات الزراعية، والفخار، والحبوب (الغلة)، والماشية (الحافر)، واللحم والدجاج والسمك.

استمرت الفترة المزدهرة للسوق حتى عام ١٩٤٨ وإثر إقفال الحدود الجنوبية بدأ دور السوق التجاري يتقلص، وأصبحت الحركة التجارية مقتصرة على القرى والبلدات المجاورة. ثم توالت الأحداث الأمنية، وأدى ذلك إلى شلل وجمود إقتصادي ترك انعكاسات خطيرة على مختلف القطاعات.

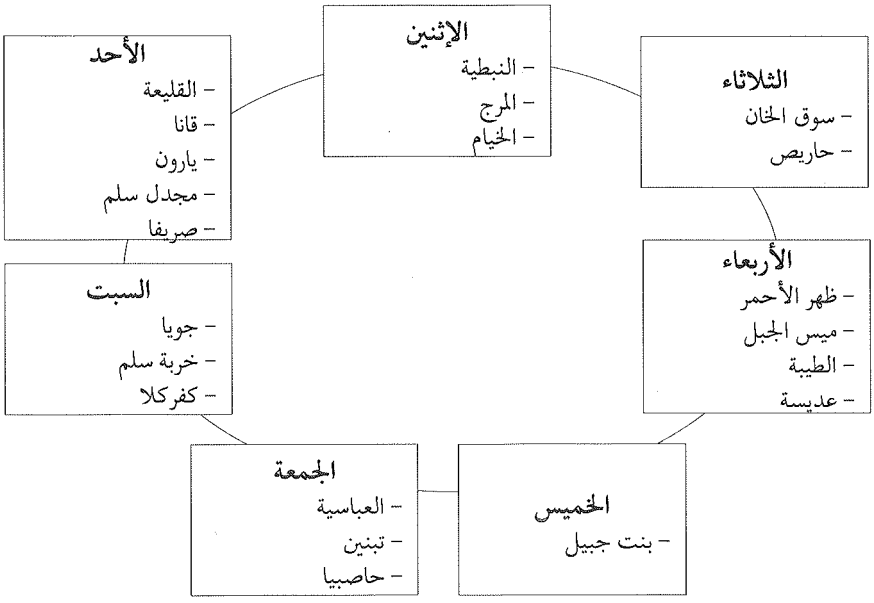
ومكان السوق حاليًا أصبح مأهولًا بشكل دائم، لم يعد بالعراء كما في السابق فقد بقيت ساحات عامة في الوسط وتحلقت المحلات التجارية حول هذه المساحات. وهي مفتوحة طيلة أيام الأسبوع. يضاف إلى ذلك أصحاب «البسطات» أي الباعة المتجولون الذين يعرضون البضائع بالساحات العامة.

تنتشر المحال التجارية ومراكز الخدمات، وعددها يتبع حجم المقيمين بما يتناسب مع عددهم، وعدد المحلات التجارية في منطقة السوق ٢٧٤ محلا، وهي في الساحات العامة التي يخترقها الطريق الرئيسي.

الدائرة الاقتصادية للأسواق القديمة



الدائرة الاقتصادية للأسواق حاليًا



إن الدورة الإقتصادية المتكاملة هي ميزة أساسية للمنطقة الجنوبية من لبنان، كما المناطق المجاورة، وقد تأثرت بشكل مباشر بالأحداث. وتضاءلت الدورة القديمة بسبب الحروب والتغيير الجغرافي السياسي. وحل مكان الدورة الإقتصادية الواسعة، والتي هي على مستوى المنطقة، التي تحوي جنوب لبنان مع جنوب سوريا وشمال فلسطين، دورة صغيرة الحجم على مستوى الجنوب اللبناني فقط، وتتضاءل أحيانًا أو تضمحل تبعًا لحالات التوتر.

٢. الزراعة

كانت الزراعة وحتى فترة السبعينيات لا تزال تشكل العمود الفقري للحياة الإقتصادية في بنت جبيل. وهي قديمة جدًا، ومن الأمثلة على قدم الزراعة مرور أحد المستشرقين في العام ١٨٧٥ ووصفه بنت جبيل بأنها تقع وسط غوطة خضراء حسنة الزرع. والقرويون أغنياء بالنسبة لجيرانهم وأرضهم تغل القمح والتبغ والكرمة[١].

هذا الواقع الزراعي استمر حتى الأربعينيات إذ بقيت الزراعة موزعة على إنتاج:

أولاً: الحبوب على أنواعها.
ثانيًا: التبغ.
ثالثًا: الكرمة.
رابعًا: الأشجار المثمرة.
خامسًا: الخضار.

تطورت زراعة التبغ منذ العام ١٩٣٦ على حساب باقي المحاصيل. وفي عام ١٩٧٠ ازدادت زراعة التبغ تطورًا إثر توزيع رخص جديدة على المزارعين فتقلصت باقي المنتجات والمحاصيل الزراعية بشكل مباشر، ونوضح واقع زراعة التبغ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٩: زراعة التبغ في بنت جبيل بين السبعينيات والوقت الحاضر

زراعة التبغ عام ١٩٧٤ في بنت جبيل[٢]			زراعة التبغ عام ٢٠٠٣ في بنت جبيل[٣]		
عدد المزارعين	المساحة المأذون بزراعتها (دونم)	الإنتاج (كلغ)	عدد المزارعين	المساحة المأذون بزراعتها (دونم)	الكمية المسموح بتسليمها (كلغ)
٨٣٢	١١٨٨	١٣١٤٠٤	١٣	١٨٩	١٨٩٣٥

في أواخر السبعينيات، وإثر الحوادث الأمنية، تدهورت زراعة التبغ بشكل كلي. فقد تقلص عدد

١. لويس لورته، **مشاهدات في لبنان، رحلة عام ١٨٧٥**، ترجمة كرم بستاني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٥١.
٢. إدارة شركة الريجي في بنت جبيل، إدارة حصر التبغ والتنباك.
٣. **الحياة النيابية، أسئلة واستجوابات**، مرجع سابق.

المزارعين إلى ١٣ مزارعًا عام ١٩٨١ بعد أن كان العدد ٨٣٢ مزارعًا في عام ١٩٧٠. أما حاليًا، فلا يوجد سوى ٤ مزارعين فقط يزرعون حوالي ٢٠ دونمًا، وتبلغ محاصيلهم ٢٠٠٠ كلغ سنويًا. بينما في عام ١٩٧٠ كانت حوالي ١١٨٨ دونمًا وإنتاجها حوالي ١٣١ طنًا[١]. و لم تؤد زيادة أسعار التبغ المدعومة من قبل الدولة إلى تشجيع المزارعين لإعادة الإنتاج في بنت جبيل، لأن معظمهم توقفوا بداعي السفر أو الوفاة أو التقاعد والإعالة من قبل الأولاد وخاصة المسافرين منهم.

ينحصر العمل الزراعي حاليًا بزراعة الحبوب على أنواعها وفي مساحات ضئيلة نسبيًا. ومعظم الأراضي تبقى بورًا، والأراضي الصالحة للزراعة يستثمرها مزارعون من البلدات المجاورة «عيثرون، عيثا الشعب، كونين، عيناثا».

يعود عدم الإقبال على الزراعة إلى قلة اليد العاملة والهجرة المستمرة للعائلات إثر الحالة الأمنية المتردية في الصراع الإقليمي ومنذ العام ١٩٧٠ وبالإضافة إلى الحرب الأهلية والصراع ضمن المنطقة.

٣. حرفة الأحذية

تشتهر بنت جبيل بحرفة الأحذية. وهذا ما أعطاها واقعًا مميزًا. هذه الحرفة موزعة في معظم المناطق اللبنانية لأنها تنتج سلعة أساسية للناس. ولكن ما يلفت النظر الطابع الغالب لبنت جبيل باحتوائها أكبر تجمع من الحرفيين في مكان واحد أو من الذين انتشروا في معظم المدن والبلدات اللبنانية.

ومن الملاحظ أن المستفيدين إقتصاديًا من حرفة الأحذية يشكلون ٢٠٪ من مجموع سكان بنت جبيل[٢]. ويبقى التساؤل الأساسي هو سبب تركز هذه الحرفة في بنت جبيل. ومرد ذلك لاعتبارات متعددة منها: أثر وجود سوق الخميس، وهو الذي يسمح بتصريف الفائض من الإنتاج. يضاف إلى ذلك التزايد السكاني، وضيق مساحة الأراضي الزراعية بالنسبة لعدد السكان. ذلك أدى للتفتيش عن وسيلة جديدة للارتزاق. وكان لظاهرة اليتم بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث أن معظم الآباء ذهبوا إلى الحرب التي جندوا لها إجباريًا ولم يعودوا، كما ورد سابقًا، ومعظم العائلات أصبحت بلا معين. ذلك أدى بغالبية الأيتام إلى الإلتحاق بحرفة الأحذية، وهي السائدة والمنتشرة في بنت جبيل، تيمنًا بالمثل القائل «صنعة في اليد أمان من الفقر»، و«صاحب الصنعة حاكم قلعة»، و«علّم إبنك صنعة إن لم تغنه ستره». وحرفة الأحذية هي الأقرب تناولاً على الصعيد المحلي الداخلي بالنسبة لهؤلاء. ومن مميزات الحرفة، الطابع الوراثي من جهة، وحجم العائلة الكبير من

---

١. إدارة شركة الريجي في بنت جبيل، إدارة حصر التبغ والتنباك.

٢. «علي بزي، توسع المدينة اللبنانية، نموذج بنت جبيل»، أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة، جامعة باريس ٧، قسم الأنتروبولوجيا والأتنولوجيا، باريس، ١٩٨٣.

جهة ثانية، أديا إلى تزايد الإنتماء لحرفة الأحذية بشكل مطرد. كما لقلة التكلفة في إنشاء المشغل والمتطلبات الضئيلة، أثرهما في التوسع الحرفي. كما نلاحظ الإقبال المتزايد على حرفة الأحذية، وخاصة في أوائل القرن العشرين للأشخاص الذين لا يوجد لديهم أملاك زراعية، وربما كانت الحرفة هي سبب أساسي في قدومهم، من بعض القرى والمدن اللبنانية أو الفلسطينية. فقد كانوا إما من الحرفيين، وأحضروا الحرفة معهم، أو أن ظروف معيشتهم أجبرتهم على تعلم الحرفة. وتوالت الأيام وبدأ الإنتماء للحرفة يتزايد بشكل ملحوظ.

وضع الحرفة في بنت جبيل يقسم إلى مراحل:

أ- مرحلة ما قبل ١٩٢٠

كانت الحرفة تقليدية، وتعتمد بموادها على البيئة المحلية بشكل عام، والمواد تجهز محليًا، الجلد يدبغ في البلدة، وكذلك النعل، واستعمال النباتات البرية والتراب.

ب- ١٩٢٠ - ١٩٤٨

عرفت الحرفة بعض التطور، وذلك من خلال عدة عوامل ومؤثرات، ونذكر منها: قدوم بعض الحرفيين من خارج البلدة، من بيروت وصفد. أو هجرة بعض الحرفيين المحليين إلى خارج بنت جبيل إلى فلسطين وبخاصة نحو حيفا، ثم إلى الأردن، وإلى حوران في سوريا. أو التداخل بين الوافد إلى بنت جبيل والخارج منها، ذلك أغنى الحرفة وجعلها أكثر تطورًا عن حالتها الأولى، وفي هذه المرحلة عرفت الحرفة قفزة نوعية وذلك بإدخال طراز جديد في التصنيع، الذي كان يعتمد على صنع ما كان يعرف «المداس أو الزربول أي البوط التقليدي، وهو للرجال، والبحرية، أي حذاء النساء التقليدي» إلى تصنيع أصناف جديدة، وما يعرف بـ«الكندرة».

ج- ١٩٤٨ - ١٩٥٠

أدى إقفال الحدود الجنوبية، وعودة معظم أهالي بنت جبيل إليها، ومن هؤلاء حرفيي الأحذية، الذين عادوا وتمركزوا في البلدة فعرفت من جراء ذلك تطورًا ملحوظا.

د- ١٩٥٠ - ١٩٧٥

في أوائل الخمسينيات انطلق الحرفيون من جديد في هجرة داخلية نحو المدن اللبنانية وخصوصًا الضاحية الشرقية للعاصمة بيروت، ومنطقة برج حمود بالتحديد. معظم سكان هذه المنطقة من الأرمن ومن مهنهم الأساسية صناعة الأحذية والتي كانت منتشرة هناك، وعمل حرفيو بنت جبيل عندهم كعمال، وبعد فترة أسسوا معامل خاصة بهم، وهذه الفترة عرفت ازدهارًا متتاليًا وملحوظا حتى بدء الحرب الأهلية اللبنانية.

هـ- ١٩٧٦ حتى منتصف ١٩٧٧

نزوح معاكس للعمال وأرباب العمل إلى بنت جبيل، حيث أسست المشاغل وعرفت توسعًا هائلا لم تعرفة البلدة من قبل.

و- ١٩٧٨ وحتى الآن

إثر الأحداث الأمنية والاجتياح الإسرائيلي الأول لمنطقة الجنوب، ضرب النزوح معظم الحرفيين وانتشروا في مختلف المناطق اللبنانية، (صور، الغازية، صريفا) وقد ظهر التمركز الأساسي في الضاحية الجنوبية من بيروت (الشياح، حي ماضي، حي شاهين، صفير، بئر العبد).

بعد استعراضنا لهذه المراحل نجد سمة عامة هي عدم الإستقرار للحرفيين، فهم في حالة تنقل دائم ولم يستقروا في منطقة معينة، وهذا ما فرضته عليهم الظروف. والملاحظة البارزة أن أبناء بنت جبيل حملوا معهم حرفتهم حيث حلوا وهو أمر يختلف عن باقي النازحين، حيث أن النازح يختار أي سبيل للعيش، وأي عرض للعمل، حتى ولو كان مختلفًا عن مهنته الأساسية. النزوح الداخلي لم يكن عائقًا كليًا في وجه التطوير، فقد كان له نواح إيجابية بالاحتكاك مع خبرات جديدة تتعلق بصناعة الأحذية[1]. والملاحظة الثانية هي استمرار الحرفة رغم المحن، فهذه الحرفة غير متجذرة في مكان معين أي في المحيط الجغرافي التي نشأت فيه كحرفة الفخار المتمركزة في أماكن معينة لا يمكن لحرفي الفخار تغييرها بسهولة. أو حرفة الأدوات الزراعية، حيث الموقع المجاور للأحراج التي لا بد منها لبقاء الحرفة، فحرفة الأحذية يمكن لرب العمل أن ينقل أدواتها بسهولة من مكان إلى آخر حسب الظروف.

بعد عرض المراحل التاريخية لتطور حرفة الأحذية، لا بد من معرفة تطور دخول العناصر البشرية اليها. وهذا ما تعقبناه من خلال الأجيال التي توجهت إلى الحرفة.

جدول رقم ١٠: تطور حرفة الأحذية عبر الأجيال

الجيل	سنة الولادة	عدد الحرفيين
الأول	ما قبل ١٨٦٠	١٠
الثاني	١٨٦١ - ١٨٨٠	١٧
الثالث	١٨٨١ - ١٩٠٠	٣٦
الرابع	١٩٠١ - ١٩٢٠	٧٩
الخامس	١٩٢١ - ١٩٤٠	٢٢٤
السادس	١٩٤١ - ١٩٦٠	٥٩٠
السابع	١٩٦٠ - ١٩٨٣	لم أستطع حصره

١. الأرمن في بيروت واليهود والألمان والطليان في حيفا.

هذا بالنسبة لأجيال الحرفيين من بنت جبيل بشكل عام، أما عن عدد المشاغل فقد توزع تاريخيًا على الشكل التالي:

جدول رقم ١١: عدد مشاغل الأحذية في الحقب المتعاقبة

الفترة الزمنية	عدد المشاغل[1]
حتى أواخر الستينات	٣٧
١٩٧٦	١٩٠
١٩٨٤	٧١
١٩٩٠	٦٦
٢٠٠٤	١٤
٢٠٠٨	٤

نجد أن حرفة الأحذية في بنت جبيل في تطور مستمر وبارز، وذلك من خلال متابعتنا لمختلف الأجيال والعاملين فيها.

- تمركز مشاغل حرفة الأحذية لأبناء بنت جبيل في لبنان

إن العمل في حرفة الأحذية لم ينحصر ولم يبق فقط في البلدة، إذ تتوزع مشاغل أبناء بنت جبيل على مختلف المناطق اللبنانية وهم ينقلون الحرفة معهم حيث يتواجدون، وأماكن التمركز موزعة على مختلف المناطق وعددها ٢٠٠ مشغل. وهنا تبرز أهمية دور حرفيي بنت جبيل في تصنيع الأحذية إذ يشكل عدد مؤسساتهم ما يقارب ٣٧٪ من مجموع المؤسسات في لبنان.

٤. تداعيات الحرب وأثرها على البنية الإقتصادية

أ- الحرب العالمية الأولى

كان للحرب العالمية الأولى تأثير مباشر على المستوى الإقتصادي، وذلك على عدة مستويات، فقد عمت المجاعة وتضاءلت الموارد، وانتشر الجراد الذي أكل الأخضر واليابس، وأقفلت الحدود والمنافذ البحرية، وتزايدت الضرائب المرهقة على كاهل المواطنين، وعلى كافة الأرزاق.

ب- الحرب العالمية الثانية، ومابين الحربين

أدت عودة بعض المغتربين مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى بدء مرحلة البناء الحديث للمنازل «بدء دخول الإسمنت المسلح في البناء، بدل البيوت الترابية»، وتنامت الحرف اليدوية «صناعة

---

١. صاحب المشغل هو كل شخص أنشأ مشغلاً يتعلق بحرفة الأحذية، إما بالتصنيع أو إصلاح وصيانة وتصنيع أو التخصص بإنجاز مرحلة معينة.

الأحذية» كما عرضنا سابقًا، ورسمت الحدود الجديدة مع إعلان دولة لبنان الكبير من قبل المستعمر الفرنسي. وفصل لبنان عن فلسطين جنوبًا، وعن سوريا منطقة الجولان ثم منطقة حوران في الشرق، ولكن بقي التواصل رغم الحدود المرسومة والأسلاك الشائكة. كان الناس يعمدون إلى قطع الأسلاك في أكثر من مكان للعبور، عبر هجمات منظمة، مجموعات تراقب دوريات الجيش الإنكليزي الحارسة للحدود، ومجموعات أخرى تقطع الأسلاك وذلك في أكثر من منطقة وكان يقال «القُطع» أي المكان المقطوع، وهو معبر المرور، والبارز إقتصاديًا في هذه الفترة، دخول الأرض كسلعة للبيع والشراء، وذلك منذ عام ١٩٢٠، حيث بدأت الملكيات الكبيرة تتفتت، وهذا مؤشر لدخول الناس الأسواق الاستهلاكية.

ج- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨

إثر حرب ١٩٤٨، ونكبة فلسطين، وعودة قسم من النازحين إلى أرضهم، أدى ذلك إلى تغير ملحوظ على المستوى الإقتصادي، فقد تنامت وتطورت الزراعة، وخاصة زراعة التبغ، وتنامت الحرف اليدوية «صناعة الأحذية» لأن عددًا كبيرًا من الحرفيين عاد من فلسطين مكتسبًا خبرات جديدة، ولكن بعد هذا التاريخ، فإننا نجد ضيق المجال الاقتصادي لبنت جبيل، فقد اقتصر مجال سوق الخميس على البلدات اللبنانية الجنوبية. وأصبحت الدائرة الإقتصادية المتمثلة بالأسواق الأسبوعية ضيقة.

د- اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والحرب الأهلية اللبنانية

بعد عام ١٩٦٩، دخلت المنطقة بشكل مباشر في حلبة الصراع الإقليمي، أدى ذلك على المستوى الإقتصادي، إلى: بدء تدهور الحرف اليدوية «صناعة الأحذية» وهجرة أو نزوح معظم الصناع، وحركة تجارية خجولة، وعمل زراعي هزيل، كل ذلك لفقدان الأمن والإستقرار.

هـ- الإحتلال الإسرائيلي، ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

بعد الإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٧٨، وإنشاء ما عرف بالشريط الحدودي، تنامت الحالة التجارية، ونشأ اقتصاد مرتبط بالاحتلال، إذ إن بنت جبيل أصبحت المركز الإقتصادي للشريط المحتل، وكثافة الشراء والبيع التي تقام نهار الخميس - أي يوم السوق - أصبحت نهار السبت كذلك «وهو نهار العطلة المقترن بالعادة عند اليهود». وبدأت تتدهور الحرف اليدوية «صناعة الأحذية»، وكذلك العمل الزراعي الذي بدأ يصاب بالشلل.

و- حرب تموز ٢٠٠٦

أدت حرب تموز ٢٠٠٦ إلى تدمير سوق الخميس، وهي كارثة على مستوى المدينة، لما يمثل هذا المرفق الإقتصادي من دور ووظيفة، وكذلك أهمية ساحة السوق ودلالتها الرمزية. حيث بدأت تبرز ساحات جديدة لتأدية الوظيفة الاقتصادية مكان السوق، وهذا سيؤدي إلى خلل بنيوي، ونشوء نوع من اللامركزية الإقتصادية، وهنا من المحتمل أن تبدأ المدينة بفقدان دورها الإقتصادي، لعدم وجود

السوق المركزي، الذي ساهم بشكل أساسي في تكون المدينة، وكذلك بدأت تبرز في المنطقة وفي أغلب البلدات المجاورة حركة إقتصادية تعوض الحاجة التي حصلت اثر تدمير سوق الخميس.

على المستوى الإقتصادي، نجد حركة تجارية بطيئة، ونستثني من ذلك تجارة مواد البناء، لأنها مزدهرة بما يفوق التصور، وهذا مرتبط بالدمار وإعادة بناء ما تهدم في بنت جبيل ومنطقتها بشكل عام. وتزدهر الحركة التجارية نسبيًا في فصل الصيف، لعودة قسم من القاطنين في بيروت وباقي المناطق اللبنانية، وبعض المغتربين، وهذا مرتبط بالوضع الأمني، وذلك يؤدي إلى حركة نشطة ونسبية على مختلف المستويات. أما على المستوى الزراعي نجد توقفًا كليًا. هذا بالإضافة إلى إنتاج هزيل لصناعة الأحذية، لا يتجاوز ١٠٪ من إنتاج التسعينيات.

ومن معوقات الإنماء، وجود العديد من المشاكل لأن العقارات غير ممسوحة حتى الآن، وهذا يزيد من الإرباك في تحديد الملكيات العقارية، وخاصة البيوت القديمة المتداخلة عقاريًا، مما أدى إلى خلافات وصراعات بين المتجاورين. ومن اللافت للنظر إعادة البناء وبشكل عشوائي، كما كان في القديم، مع بعض التعديلات، لأن السكان يرتكزون على القانون الذي يجيز وبسبب الحرب إعادة البناء كما كان سابقًا.

خامسًا الواقع السياسي وتداعيات الحروب

١. السياسة المحلية

ترتكز السياسة المحلية المتمثلة بالهيئات البلدية والاختيارية على الإنتماء العائلي، الذي يعتبر محركًا أساسيًا للعمل السياسي. فالتشكيلات البلدية أو الاختيارية ترتكز بالدرجة الأولى على القرابة ثم على الانتماء الحزبي، فالأحزاب تدخل من خلال أفراد ينتمون إليها، ليتم تبنيهم من قبل عائلاتهم. وهذا الصراع العائلي متوارث ويعتبر من المظاهر التقليدية، حيث تبرز البنى القرابية التي تحمل نواة التقارب والانقسام في ذات الوقت، وكما هو متعارف في المثل العامي «أنا وأخي على إبن عمي، وأنا وإبن عمي على الغريب».

٢. السياسة العامة والعمل الحزبي

يتفاعل أبناء بنت جبيل مع مجتمعهم بشكل بارز، ضمن السياسة المحلية أو في الإطار السياسي أو الحزبي العام. إذ للموقع الجغرافي أو الاقتصادي أو الثقافي، دور في التفاعل السياسي على المستوى الوطني، أو الإقليمي وهو الأغلب في الانتماء.

انحصر العمل الحزبي لغاية الثمانينيات بشكل بارز على الأحزاب القومية، وحزب البعث العربي الإشتراكي هو الأساس، وشكل المنتسبون إليه ٧٠٪ من عدد الحزبيين، ثم الحزب القومي السوري الإجتماعي. ثم الأحزاب الأممية: الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، ثم بعض الأحزاب اللبنانية كحركة أمل وحزب الكتائب، وبعد الثمانينيات برز حزب الله كقوة سياسية في الوسط الشيعي.

إن تفاعل ابن بنت جبيل مع المستجدات السياسية، على المستوى الوطني، أو القومي، أو العالمي، يعتبر ظاهرة طبيعية، نظرًا للاحتكاك المباشر مع الغير، وهذا نتيجة الواقع الاقتصادي التجاري والصناعي والثقافي والهجرة، كل ذلك يجعل من الفرد على تماس مع الآخر، بنقل همومه، والالتزام بقضايا الآخرين.

٣. تداعيات الحرب وأثرها على البنية السياسية

أ- الحرب العالمية الأولى

بعد سيطرة الدولة العثمانية، والحكم التركي الذي دام ما يقارب ٤٠٠ عام، كانت بنت جبيل ومنطقتها تابعة تاريخيًا لإحدى الولايات: أحيانًا ولاية الشام، صفد، صيدا، عكا... إماراتٍ أو ولايات، تتسع وتضيق تبعًا للظروف وسلطة الوالي ونفوذه. ونمو وازدهار المنطقة كان مرتبطًا بالسياق العام، صعودًا أو تأخرًا، وذلك مرتبط بالوالي ومدى تسلطه وما يفرضه علىٍ الناس من تبعات ما لا طاقة لهم به، أو العكس أحيانًا أخرى. وقد عرفت المنطقة ازدهارًا ملحوظًا في القرن السابع عشر، حيث بدأت وانتشرت ظاهرة الأسواق المناطقية والأسبوعية. ثم كانت فترة الركود مع الحكم القمعي لأحمد باشا الجزار، والي عكا، الذي عينته تركيا واليًا لقمع الثورة الشيعية في جبل عامل، بما عرف بحرب الطواح، وقمع ثورة علي بيك الكبير. وكما يقول المستشرق فولنيي لو يستمر حكم الجزار لأباد كل السكان، ولم يبق في المنطقة سوى ٧٠٠٠ عائلة. ثم استمرت فترة الركود حتى نهاية الحكم التركي. وتميزت الفترة بتنامي الشعور القومي وهو الإطار العام لمناوأة الأتراك، وظهور حركات تحررية ومؤتمرات تطالب بالانضمام إلى سوريا (مؤتمر وادي الحجير). كل ذلك أدى إلى قمع وإعدامات، وقد تم تنفيذ الإعدام لأحد الأشخاص في ساحة سوق بنت جبيل.

ب- الحرب العالمية الثانية، وفترة مابين الحربين

عرفت هذه الفترة حالة تنامي الشعور القومي، وحركات للتحرر، ومناوأة الإنتداب الفرنسي. أدى ذلك إلى قمع وإضرابات واعتقالات، وذلك في فترات متعددة. وأبرز هذه الحركات، إنتفاضة بنت جبيل ضد شركة الريجي «إدارة حصر التبغ والتنباك»، وسقوط بعض الشهداء. وعرفت هذه الفترة بروز تيارات وأحزاب أممية «الحزب الشيوعي اللبناني»، وقيام الثورة الفلسطينية عام

١٩٣٦. وكانت بنت جبيل من المراكز الأساسية في دعم هذه الثورة وقد عبّرت مجلة التايم الأميركية في حينها، بالقول إن «الثورة العربية تنطلق من دمشق وبنت جبيل. واستقلال لبنان عام ١٩٤٣. وقد ظهرت أهمية بنت جبيل ودورها في الحركات الإستقلالية». وبرز فيها علي بزي كشخصية وطنية وقومية، وهو أحد رجال الاستقلال، وقطب سياسي لعب دورًا في الهيئتين التنفيذية والتشريعية.

ج- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨

كان لاحتلال فلسطين عام ١٩٤٨، أثر سيئ وشعور بالخيبة لدى الناس. ثم أتت هزيمة حرب حزيران ١٩٦٧ فزادت مشاعر الإحباط بالهزيمة، وتنامى الشعور القومي، ونمت الأحزاب السياسية، وخاصة القومية منها، وبرزت التيارات والأحزاب الأممية. وتكاثر وازداد التعاطف مع الثورة الفلسطينية كنواة للثورة العربية. وكانت بنت جبيل من المراكز الأساسية في دعم هذه الثورة كما كانت في الماضي.

د- إتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والحرب الأهلية اللبنانية

إثر اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وبدء العمل الفلسطيني المسلّح عبر الأراضي اللبنانية، بدأ الوضع الأمني يتدهور بين الفترة والأخرى. ونتج عن ذلك قصف مدفعي لبنت جبيل واجتياح محدود، بدأ في عام ١٩٧٠ وفي ليلة رأس السنة بالتحديد، ثم قصف سوق الخميس في أيار ١٩٧٠، ثم قصف واجتياح محدود من قبل العدو الصهيوني في حزيران ١٩٧٣. وبعدها الحرب الأهلية اللبنانية (أو الحرب العبثية) عام ١٩٧٥. ثم قصف مدفعي لسوق الخميس في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ من قبل العدو الصهيوني وعملائه، وذهب العديد من الشهداء، أدى ذلك إلى حالة نزوح عامة.

هـ- الإحتلال الإسرائيلي ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

في آذار ١٩٧٨ حصل الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، ثم في حزيران عام ١٩٨٢ حصل الإجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان والدخول إلى العاصمة بيروت. أعقب ذلك الإحتلال المباشر لمنطقة الجنوب من عام ١٩٧٨ ولغاية عام ٢٠٠٠ وإنشاء ما عرف بالشريط الحدودي وبنت جبيل تقع في هذه المنطقة. في هذه الفترة عرفت المنطقة مختلف أشكال القمع والإضرابات والاعتقالات، وفي فترات متعددة. من جراء ذلك تعاطف الناس مع المقاومة للتخلص من الإحتلال. وحصل التحرير في ٢٥ أيار من عام ٢٠٠٠.

و- حرب تموز ٢٠٠٦

إثر حرب تموز ٢٠٠٦ نجد بروز وسيطرة الحزبين السياسيين - حزب الله وحركة أمل - على الساحة المحلية. وبدا الهاجس الأساسي عند المواطن أن الحرب لم تنته، ودائمًا هو في حالة ترقّب وعدم

إطمئنان لما يخبئه المستقبل. ومن الملفت للنظر إستئثار المدعومين حزبيًا وسياسيًا بالمساعدات والتعويضات.

سادسًا الواقع الثقافي وتداعيات الحروب

١. الوضع التربوي

في أواخر القرن التاسع عشر تأسست في بنت جبيل مدرسة دينية خرجت العديد من رجال الدين. ثم تأسست أيام العثمانيين عام ١٩١٠ مدرسة كانت تدرس اللغتين العربية والتركية وتوقفت مع نهاية العهد.

في ظل الإنتداب عام ١٩٢٦ افتتحت المدرسة من جديد. لكن بدأت تدرس اللغتين العربية والفرنسية واستمرت. وبعد ذلك بدأ عدد المدارس يزداد مع الأيام.

حتى فترة الخمسينيات لم يكن هناك إقبال كثيف على التعلم في المدرسة. إذ كان للكتاتيب «أي الذين يعلمون القرآن» دور بارز في تعليم الأولاد وهذا ما كان يفضله الأهل. بقي دورهم حتى أواخر الخمسينيات، وتلاشوا بعد ذلك. وانتشر التعليم في المؤسسات الرسمية والخاصة. وتوسعت هذه المؤسسات وازداد عددها وبلغ عددها اليوم عشر مؤسسات تربوية.

٢. الثقافة الشعبية

طبعت الحروب أثرًا بارزًا في ثقافة الناس، برز ذلك في عدة مواضع، نذكر على سبيل المثال:

- الحكايات الشعبية، فهي مادة خصبة في شرح كل ما يتعلق بالحرب، وما حصل أثناءها من مآسي وأحداث، وهي مادة غنية للتداول الشفاهي وسرد تفاصيل الحياة والمعاناة.
- الأغاني الشعبية التي تحاكي الواقع، الفقر، المعاناة، التهجير، الأغاني السياسية الوطنية منها أو القومية أو ذات البعد الإنساني.
- النوادر والفكاهات حيث نجد مادة متنوعة تكمن في تحويل وتحوير المعاناة إلى ابتسامة كردة فعل عفوية وتلقائية للمآسي.
- تحديد الزمن، بحيث أن العامة يقترن التاريخ عندها بالأحداث، وذلك لتحديد فترة زمنية ما، ولادة، وفاة، زواج، إذ يقال: الحرب الأولى، سفر برلك، المجاعة، إقفال البحر، المهاجرة «الأولى، الثانية»، مقتل فلان، النكبة.
- الأمثال الشعبية، وهو ما أفرزته الأحداث والتجارب، إذ تحاول الجماعة أن تنقل الصورة

بتعبيرات مختلفة والمثل الشعبي واحد منها. على سبيل المثال، رواية جدتي (١٨٨٨ - ١٩٦٣)، وعن والدها كان يقول: «ضربوا قنبلة في مصر الله ينجينا من طراطيشها» - أي من آثارها -، وكان يقول: «إذا علقت - أي تقاتل - بين الدول إحفظ راسك».

٣. تداعيات الحرب وأثرها على البنية الثقافية

أ- الحرب العالمية الأولى

من المميزات لهذه الفترة نجد مجتمعات منغلقة، فقدت حيويتها، وفقدت عنصر الشباب، وأقفلت المدارس «التركية»، ولم يبق سوى الكتاتيب، وبعض المدارس الدينية.

ب- الحرب العالمية الثانية وما بين الحربين

على المستوى التربوي تم إعادة فتح المدرسة الرسمية، من قبل الفرنسيين، وبدأ تعليم اللغتين: العربية والفرنسية. مع بقاء الكتاتيب لتعليم قراءة القرآن الكريم، وبعض الدروس في الحساب.

وعرفت هذه الفترة تناميًا وغزارة في الإنتاج الأدبي، إثر الإنفتاح الثقافي على النتاج العالمي من أدب وشعر وعلوم. وذلك من خلال عودة بعض المغتربين، وانتشار الثقافة الحزبية على اختلاف أنواعها، وبرز دور وأهمية المعلمين في المدارس الرسمية، فقد كانوا: «أصحاب رسالة» لا «أصحاب مهنة»، فقديمًا كان المعلم الحزبي يعطي بنشاط، بينما حاليًا الانتماء السياسي هو وسيلة للهروب وعدم تحمل المسؤولية.

ج- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨

هذه الفترة عرفت ازديادًا في عدد المدارس الرسمية، نظرًا للزيادة الملحوظة لعدد السكان، وعودة بعض المهاجرين. وقد توقف عمل الكتاتيب كليًا. وتنامى الإنتاج الأدبي والثقافي، وذلك مرتبط بالسياق العام، وهو المحفز على متابعة كل المستجدات على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي.

د- إتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والحرب الأهلية اللبنانية

مع تفاقم الأحداث حصل إقفال بعض المدارس، وذلك بسبب تناقص أعداد الطلاب والمعلمين. فقد تضاءل عدد القاطنين وأدى ذلك إلى تضاؤل الإنتاج الأدبي والثقافي، لأن مشاغل الناس بدأت تنحصر بتأمين المعيشة والأمان.

هـ- الإحتلال الإسرائيلي ١٩٧٨ - ٢٠٠٠

بعد التهجير الكلي للناس، سوى قلة بسيطة بقيت رغم المعاناة، بدأت العودة تدريجيًا، وبدأ إعادة فتح المدارس الرسمية في عام ١٩٧٩ بعد إقفال دام سنتين. وفي ظل الإحتلال ساد جو من الركود الثقافي والانطواء على الذات بسبب الظروف غير الطبيعية السائدة.

و- حرب تموز ٢٠٠٦

أدت حرب تموز ٢٠٠٦ إلى تدمير أغلب المدارس وطاولها بشكل كلي أو جزئي، فأعيد ترميم معظمها بشكل سريع وبدأ العام الدراسي كما باقي المناطق اللبنانية، بفضل تضافر جهود خيرة ومتنوعة، وعادت المدارس تؤدي دورًا بارزًا في تعليم أبناء بنت جبيل والمنطقة بشكل عام. كما أدت ثقافة الحرب وآثارها المباشرة على الأطفال، إلى ظهور بعض المشاكل منها: عدم الإستيعاب، الانضباط والسلوك الهادئ.

ومن النتائج تلاشي الدلالات الرمزية، وما يعبر عنها وما تمثله كالبلدة القديمة، ومن مميزاتها بأنها «بيوت متراصة، متكاتفة، حيث التعاون في كل المجالات، في الزراعة، البناء، الأفراح، العزاء، النجدة».

بدأت تسود وتسيطر ظاهرة جديدة متمثلة بثقافة الإعاشة، من خلال الإعتماد على المساعدات «الإعاشات»، وهذه الظاهرة كانت موجودة سابقًا إثر أي حادث أمني، كانت تغدق المساعدات وتبدأ «الشطارة» في جذب حصة «الأسد»، والهدف واحد وهو المنفعة الشخصية. بعد حرب تموز ٢٠٠٦ تفاقمت هذه الظاهرة وستترك أثرها على البنية الإجتماعية، مع العلم أن دراسة الظاهرة بحاجة إلى وقت لتتضح الرؤية، ولكن أستطيع أن ألفت الإنتباه لما يثير الإهتمام، وبعد حرب تموز والظروف العامة المحيطة، من خلال تسجيل أهم المؤشرات:

- خراب وتدمير كلي.
- زيادة الأعباء المعيشية.
- تزايد حجم الفقر.
- الحد الأدنى للأجور ٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، والعائلة بحاجة حسب بعض الدراسات إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.
- كثافة الدول والمنظمات الداعمة والمساعدة، وغالبًا تصل المساعدات إلى أيدي المتنفذين والمقاولين السياسيين على المستوى الطائفي أو المذهبي أو الحزبي، تكون المحصلة سيطرة لتأمين النفوذ. وهنا أهمية البحث في جدوى المساعدات ودورها التنموي (أهمية دراسة الزميل الدكتور علي الموسوي للمساعدات الدولية المقدمة لمنطقة البقاع اللبناني، التي طالت التنمية بالشكل دون المضمون). ويبدو جليًا إنتشار ظاهرة المتاجرة بالمنكوبين وويلاتهم.
- حتى المستفيد يثور رغم الحصول على حصته إذا كانت أقل بقليل من جاره أو أخيه.
- نلاحظ وجود طبقة جديدة من الميسورين، بدت عليهم النعمة من خلال البيوت الفخمة والسيارات.
- ثقافة الإعاشة لا تنهي المشكلة، فهي مسكّن وقتي، لا تقود إلى تنمية، وهنا نستحضر المثل الصيني لتعليم الصيد وإعطاء الصنارة بدل إعطاء السمكة. وهذه الثقافة تجعل الجماعة بحالة إنصياع لا إرادي للمتنفذ، ويصبح المال هو الوسيلة للوصول إلى السلطة.

خاتمة

بنت جبيل تجمّع بشري ربما يكون مشابهًا لتجمعات مثيلة وتخضع للظروف المماثلة، فهي كمثيلاتها من المدن الحدودية اللبنانية، نخص بالذكر مرجعيون، الخيام، حاصبيا، شبعا، عيتا الشعب. أو مدينة القنيطرة ودرعا على الحدود الجنوبية السورية، أو كإربد في الأردن، أو رفح والعريش في مصر، بحيث إن القاسم المشترك بين هذه المدن هو الموقع الجغرافي المحاذي لفلسطين المحتلة، وتخضع للتأثير المباشر المتمثل بالصراع الإقليمي بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وما زال حتى الآن، وهو أحد المتغيرات التي أثرت على هذه التجمعات. فإننا نقدم مثالاً متواضعًا ربما يكون حافزًا للمقاربة والمقارنة، وهذا أساسي في الأبحاث والدراسات على أكثر من مستوى، ونخص المجال الأنتروبولوجي والسوسيولوجي.

هذا العامل الإقليمي الذي يختزل مآسي ومعاناة شعوب المنطقة ويهدر الطاقات والمقومات ومصادرها وخيراتها، وخاصة أن القرن العشرين عرف كثافة الأحداث المتتالية والتي أنهكت شعوب المنطقة وتركت بصمات سيئة على أكثر من صعيد، ومدينة بنت جبيل هي النموذج. وهناك عامل مشترك خارجي متمثل بنسق ثقافي عالمي يفرض على الشعوب، ويعرف بالعولمة، وتتأثر به المجتمعات الهشة وغير المتماسكة أكثر من غيرها، وخاصة التي تتعرض لظروف صعبة. فهي عرضة للتبعثر، وخاصة مع شيوع مقولة العالم قرية كونية. وباعتبار أن وحدة الكرة الأرضية هي أساس هذه النظرية، فإننا أمام نموذج لمجتمع لبناني جنوبي «بنت جبيلي» أصبح مجتمعات، وكيانات مجتمعية، الحجم الأصغر هو موطنه الأساسي، إذ نرى نشوء بنت جبيل جديدة في: الضاحية الجنوبية لبيروت صفير، حي ماضي، بئر العبد. أو التجمع الكبير في الولايات المتحدة الأميركية في مدينتي ديترويت، ديربورن، أو في كندا وندسور، أو في أستراليا سدني.

فالحرب أو بالأحرى الحروب، غيرت بنية المجتمع ميدان بحثنا، وبنت جبيل هذه المدينة اللبنانية الصامدة والصابرة، التي تألقت بشعار الصمود والتصدي، والتي دفعت من أجله الكثير وعلى مر عقود طويلة. بنت جبيل التي تحب الضيف وتكرمه، تحترم الزائر وتقدره، ولكنها استعصت على العدو أيام احتلاله، وأيام غزوه الأخير في حرب تموز٢٠٠٦، وعانت حروبًا ودمارًا وحصارًا أيام الصراعات وحروب الآخرين على امتداد الوطن «لا شك أن اللبنانيين من أدواتها». إن الضريبة التي دفعتها بنت جبيل كانت باهظة، لا أدري إن كانت ضريبة الجغرافيا أم ضريبة الوفاء أم ضريبة الصمود. المال يعيد الأبنية أجمل والطرقات أوسع، ولكن فقدان الذاكرة والجذور، ذاكرة العشق للأرض للبشر للحجر، أثمن وأغلى من كنوز الأرض ومالها. وبالمقارنة بين بنت جبيل من جهة ومثيلاتها من المدن اللبنانية، أو المدن العربية الحدودية من جهة ثانية، نجد أن السمات الملازمة

لأهلها هي الهجرة والتهجير والغربة والتشرد، فالمقيمون لا يتعدى عددهم ٨٪، وما زال حلم الشباب المقيم هو السفر بأي طريقة، للهروب من الواقع المتردي على مختلف المستويات. الطالب يريد الحصول على قبول جامعي للمغادرة. الشاب المراهق حلمه الزواج من فتاة لديها جنسية ثانية للخروج والسفر. وهذا محصلة لدراسة ميدانية، أجريناها لجامعة الدول العربية، بعنوان (قيم الشباب المراهق والعولمة).

حتى أن مزاج الناس قد تغير، وأصبحت المآسي وأثرها بادية في شخصية الأفراد، حيث يلفهم طابع الحزن، لا يعرفون البسمة، وإذا ما ضحك إنسان يقول مباشرة «الله يكفينا شر هذا اليوم».

تدمير مبرمج طال المفاصل الأساسية لبنيان هذه المدينة، الحيز المكاني القديم وما يمثله من دلالات رمزية، المدارس وهي الشريان الحيوي الذي يبث الروح للمنطقة بشكل عام، وسوق البلدة وهو العصب الأساسي لمعيشة الناس وتجمعهم، وبفضله تكونت المدينة وازدهرت، الحرفة اندثرت، الزراعة توقفت، الأهالي مهاجرون في كل بلدان العالم.

رغم كل الصعاب ما زال ابن بنت جبيل متعلقًا نسبيًا بأرضه، مهما بعدت المسافات، يتواصل معها بأشكال متنوعة، وحنينه للأرض والتراب، حتى أن وصيته أن يدفن في بلده. هذا الحنين والتواصل هو لهذا الجيل الذي أجبر على الرحيل لأسباب متنوعة، ولكن السؤال: الجيل اللاحق هل يحذو خطى الآباء؟ هناك شك في ذلك.

دلالات رمزية تؤشر لتوحد البشر والحجر، فبعد تلاشي المادة هل ستتلاشى المعاني؟ وهل هناك من وعي لخطورة المرحلة؟ وهل ستصاغ معاني جديدة ترتكز على القديم لإعداد بناء حديث، ينسجم فيه الشكل مع المضمون؟ أي أن ننطلق من الموروث لنقيم بناءً جديدًا، أم هناك تغير بنيوي يخضع لمؤثرات خارجية وداخلية؟

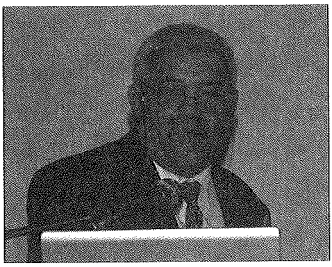
المراجع

- الأمين؛ محسن، **خطط جبل عامل**، مطبعة الإنصاف، لبنان، ١٩٦١.
- **إحصائيات المنطقة التربوية**، محافظة النبطية.
- **إحصاءات شركة الريجي اللبنانية**، إدارة حصر التبغ والتنباك.
- الإحصاء العام في لبنان لعام ١٩٣٢.
- **الحياة النيابية، أسئلة واستجوابات**، جواب الحكومة على السؤال المقدم من النائب حسين الحسيني حول أوضاع إدارة الريجي، رقم المحفوضات: ٢٦/٩٤/ش.ن. بيروت ٥ آذار ٢٠٠٣.
- بزي؛ حسن، **مشروع الخمسة دولارات - تجربة إغترابية رائدة لأبناء بنت جبيل في ديترويت**، منشورات وزارة المغتربين، ٢٠٠١.
- بزي؛ علي، «الحرف التقليدية اللبنانية»، رسالة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية ١٩٩٦.
- بزي؛ علي، **الخطة المبسطة للتنمية المحلية المقترحة لتجمع بلديات بنت جبيل**، الاتحاد الأوروبي و وزارة التنمية الإدارية، ٢٠٠٥.
- بزي؛ علي، **بنت جبيل الذاكرة والحرب**، مطبوعات دار الكتب، بيروت، لبنان، توزيع دار النهار، ٢٠٠٧.
- جابر؛ منذر، **الشريط اللبناني المحتل، مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩.
- غالب؛ إدوار، **زراعة التبغ وإنتاجه**، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ١٩٦٥.
- فاعور؛ علي، «الإحصاءات السكانية وعوائق التنمية في جنوب لبنان مع تقديرات أولية للسكان»، مجلة **الباحث**، عدد ٢٠ - ٢١.
- قلم محافظة النبطية، **محافظة النبطية، إدارة، جغرافيا، تراث**، إعداد قلم محافظة النبطية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
- لورته؛ لويس، **مشاهدات في لبنان (مباحث أجنبية في تاريخ لبنان)**، ترجمة كرم بستاني، دار المكشوف، بيروت، ١٩٥١.
- **مشروع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلس الإنماء والإعمار.
- ندوة تنمية منطقة صور، بنت جبيل المنعقدة في مجلس النواب بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٤.
- وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **أقضية لبنان، الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي**، وزارة الشؤون الإجتماعية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعداد فريق من الباحثين، ٢٠٠١، بيروت، لبنان.

- وزارة الشؤون الإجتماعية - الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: **خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن**، إعداد فريق من الباحثين، ١٩٩٨.

المجلات والجرائد

- مجلة **العرفان**، مجلد ٨، جزء ٦.
- Bazzi ali, «L'expansion de la ville Libanaise», thèse doctorat, U. Paris 7, 1983.
- Masure Claude, «Bilan démographique et évolution perspective de l'emploi au Liban», *Proche Orient études économiques*, Beyrouth n° 56, 1968.
- Mission IRFED, *Etudes préliminaire sur les besoins et les possibilités de développement au Liban, 1959 - 1960.*
- *Vers un programme de développement économique et social du sud-Liban*, rapport de la phase 1, octobre 1998.
- *Study of the market and investment opportunities in Beint Jbeil*, final report, 2004 June 21.



الإستعمار الفرنسي وحدود تحكّمه في المجال أمنيًّا: مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين أنموذجًا

دكتور عبد اللطيف الحناشي[1]

ملخص

تعتبر مدينة تونس من المجالات الحضرية الكبرى في المغرب العربي حتى قبل الاستعمار سواء من حيث المساحة أو من حيث تعدد أنشطتها الاقتصادية والثقافية أو من حيث العراقة الحضرية...

بعد فرض الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية كرّست الإدارة الاستعمارية مبدأ الثنائيّة على جميع المستويات الإدارية (المحلية والمركزية) والقضائية والاقتصادية وحتى على المجال المديني،فبرزت الأحياء الأوروبية (وأحيانا المدن) إلى جانب الأحياء العربية، وكانت مدينة تونس(الحاضرة بالتعبير المحلّي) باعتبارها المركز الحضري الأكبر قد عرفت النصيب الأكبر من تلك التغييرات التي مسّت كذلك أنماط الحياة المختلفة فكانت عرضة لتدفّق موجات عديدة من المهاجرين العرب(الطرابلسيين والجزائريين والمغاربة) والأوروبيين (يهود ومسيحيين) والنازحين من الأرياف التونسية (يهود ومسلمين). وقد تولّد عن كل ذلك عدّة مشاكل إجتماعية وديمغرافية، ثقافية وسياسية. وكان على الإدارة أن تعمل على ضبط هذا المجال على مستويات عدة وخاصة إجتماعيًا وأمنيًا. وباعتبار أن العاصمة كانت أهم فضاء للنشاط السياسي للوطنيين التونسيين، بجميع أشكاله منذ فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، فقد انصبّ اهتمام الإدارة أولًا على أمن «المدينة الأوروبية» في حين أهملت أمر «المدينة العربية» ولم تهتم به إلا من الجانب السياسي وتركت المجال مرتعًا للرعاع والعاطلين والمهمّشين ليعيثوا فسادًا بالأرض والعباد، مما أدى إلى تكاثر الجرائم والتعديات. غير أن الحركة الوطنية التونسية، وخلال النصف الأول من الثلاثينيات، ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، واشتداد ساعدها، وتجذّر خطابها وآليات عملها، قد اتجهت إلى تنظيم الفئات المهمّشة من سكان مدينة تونس ليقوم أفرادها بدور هام في النضال الوطني العام.

سنحاول من خلال هذه الورقة رصد التحوّلات المجالية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين وتحليلها، ثمّ معالجة قدرة الإدارة على تنظيم المجال أمنيًا والتحكّم فيه (وذلك عبر رصد تطور حجم جهازها الأمني وانتشاره في المدينة) سواء على المستوى السياسي أو الإجتماعي. ودراسة عيّنات من المحاكمات السياسية وقضايا الحق العام واستغاثات العامة من فقدان الأمن من خلال جرد للصحف اليومية خلال الفترة المدروسة.

---

١. عبد اللطيف الحناشي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس. abdellatif_hannachi2002@yahoo.fr

الخلاصة: إن الإدارة الفرنسية قد أفلحت نسبيًا في السيطرة على الجزء الأوروبي من مدينة تونس غير أنها، وبرغم إمكانياتها «الضخمة» المتعددة، لم تتمكن من السيطرة أمنيًا على مجال الجزء الهام من مدينة تونس «العتيق» سواء من الناحية السياسية (رغم اهتمامها الكبير والمركّز على هذا الجانب) أو من الناحية الإجتماعية نظرًا للخصوصية المعمارية لذلك الجزء من المدينة ولكثرة مشاكله الإجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ساهم الإستعمار في مضاعفتها وتنوّعها ثم قدرة الحركة الوطنية على تأطير جزء من «مهمّشي» المدينة.

مقدمة

كرّست الإدارة الإستعمارية[1] بالبلاد التونسية مبدأ الثنائية على جميع المستويات الإدارية (المحلية والمركزية) والقضائية والاقتصادية والمجالية، فبرزت الأحياء الكولنيالية (وأحيانًا المدن) إلى جانب الأحياء العربية، وكانت مدينة تونس (الحاضرة) باعتبارها المركز الحضري الأكبر قد عرفت النصيب الأوفر من تلك التغييرات التي مسّت كذلك أنماط الحياة المختلفة فكانت عرضة لتدفّق موجات عديدة من المهاجرين العرب (الطرابلسيين والجزائريين والمغاربة) والأوروبيين (يهود ومسيحيين) والنازحين من الأرياف التونسية (يهود ومسلمين). وبرزت نتيجة النهب الإستعماري المتنوع للمجال والإنسان تناقضات ومشاكل جديدة، في حين تعمّقت أخرى قديمة إجتماعية وديمغرافية، ثقافية وسياسية.

وكان على الإدارة أن تعمل على ضبط هذا المجال على مستويات عدة إجتماعية وأمنية. وباعتبار أن مدينة تونس كانت تمثل أهم فضاء للنشاط السياسي والوطني للتونسيين، لذلك انصبّ إهتمام الإدارة أولا على أمن «المدينة الأوروبية» في حين أهملت أمر «المدينة العربية» ولم تهتم به إلا من الجانب السياسي وتركت مجال هذه المدينة مرتعًا للرعاع والعاطلين والمهمّشين ليعيثوا فسادًا بالأرض والعباد مما أدى إلى تكاثر الجرائم والتعديات. غير أن الحركة الوطنية التونسية

---

١. تعيش المدن العربية بعد مرحلة السبعينيات من القرن الماضي تحوّلات عميقة في بنيتها المعمارية والمجالية والسكانية أدت إلى تكريس مشاكل قديمة وبروز مشاكل جديدة تبدو في طبيعتها وأشكالها أكثر تعقيدًا وتشعّبًا مما كان عليه الأمر في السابق، ومن بين المشاكل الكثيرة التي واجهت وتواجه السلطات الحاكمة في المدن العربية بإلحاح هي كيفية ضبط مجال تلك المدن أمنيًا سواء على الصعيد الإجتماعي أو السياسي.إذ عرفت الكثير من المدن العربية تحركات وانتفاضات شعبية واسعة منذ أواخر السبعينيات (القاهرة) والثمانينيات (تونس والجزائر) ثم اتخذ الأمر أبعادًا إجتماعية سياسية واضحة خاصة بعد تنامي ظاهرة الحركات السياسية ذات الخلفيات الدينية التي تركز نشاطها خاصة في الأحياء الفقيرة والمعدمة التي نشأت على أطراف العواصم والمدن العربية الرئيسية بعد استفحال ظاهرة النزوح نحو المدن في العواصم العربية نتيجة التنمية العرجاء التي توختها وطبقتها اغلب البلدان العربية. ولا شك أن دراسة واقع المدينة العربية التي عرفت الاحتلال الأجنبي، ومنها تونس، قد يساعد على إبراز جذور الأزمات التي تعيشها تلك المدن حاليًا والطرق التي اعتمدتها سلطات الإحتلال لمعالجة تلك المشاكل ومنها المشاكل الأمنية سواء على الصعيد الإجتماعي أو السياسي وتبدو تجربة سلطات الحماية في تونس هنا مميزة على أكثر من صعيد.

وخلال النصف الأول من الثلاثينيات ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واشتداد ساعدها وتجذّر خطابها وآليات عملها اتجهت إلى تنظيم تلك الفئات المهمّشة من سكان مدينة تونس فساهمت بقدر أو آخر في تقليص هذه الظاهرة.

فما هي أبرز التحولات المجالية والاقتصادية الاجتماعية التي عرفتها مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين؟ وما هي أبرز الآليات التي اعتمدتها الإدارة لتنظيم المجال أمنيًا والتحكّم فيه؟

أولًا التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية لمدينة تونس في فترة ما بين الحربين

تعتبر مدينة تونس من المجالات الحضرية القديمة الكبرى في المغرب العربي، سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان أو من حيث تعدد أنشطتها الإقتصادية والثقافية والعراقة الحضرية[1]. ورغم فرادتها تلك فهي تشترك مع بقية المدن العربية الإسلامية بالعديد من الخصائص المورفولوجية وتختلف عنها في أخرى[2].

١. مدينة تونس: ثنائية المجال والوظائف

تتميز مدينة تونس قبل الاحتلال بانغلاق مجالها، فهي محاطة بعدة أسوار وتقوم بعدة وظائف دفاعية وأمنية مقابل انفتاح إقتصادي وثقافي واجتماعي واسع نسبيًا كما تميّزت بتعدد فضاءاتها الإجتماعية والاثنية والدينية والاقتصادية: الحومة (الحي) الجرابة وحومة الأندلس وحارة اليهود وأسواق العطارين والشواشين والصباغين[3].

وفي إطار الإزدواجية التي إعتمدتها إدارة الاحتلال بتونس[4] قررت فرنسا الشروع في بناء مدينة جديدة عصرية على النمط الأوروبي في مواجهة المدينة ذات الخصائص المعمارية العربية الإسلامية «العتيقة» لتكون المدينة النموذج والمثال الأيديولوجي لفرنسا التي تعمل لجعل المجتمعات متحضّرة وليس لعصابات من المتوحشين حسب تعبير (De Tocqueville).

---

١. Villes et sociétés urbaines au Maghreb, actes du IV congrès international d'histoire et de civilisation du Maghrébin, *Les Cahiers de Tunisie*, Avril 1986, n° 137 - 138, Tunis, 1986

٢. A. Bouhdiba et D. Chevalier, *La ville Arabe dans l'Islam*, Cérès éditions Tunis, Cnrs Paris, 1982

٣. P. Sebag, *Histoire d'une ville*, L'Harmattan, Paris, 1998

٤. وذلك حسب الفصل الأول من اتفاقية المرسى (٨ حزيران ١٨٨٣)، الذي سمح للحكومة الفرنسية بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

شيّدت هذه المدينة بين المدينة العربية، إنطلاقًا من الحي الأوروبي القديم، والميناء الجديد[1] وتوفرت فيها بنية أساسية عصرية من طرقات وخطوط سكك حديدية حضرية وساحات عامة واسعة وحدائق. الأمر الذي سهل الحركة وساعد على تعدد وتنوع الأنشطة التجارية خاصة مع انتصاب الإدارة المركزية الكولنيالية الجديدة (الإقامة العامة، وإدارة الأشغال العامة والبريد والبنوك والمالية...) إلى جانب الورشات والمصانع والصناعات ذات العلاقة بالتشييد والبناء التي انتصبت بالقرب منها[2].

حافظت مدينة تونس، النواة الأصلية، على خاصيتها المعمارية ذات الطابع العربي الإسلامي وعلى وظائفها الإقتصادية (الحرف الصناعية المختلفة) والدينية والعلمية والتربوية (جامع الزيتونة والكتاتيب) والسياسية (مقر الحكومة التونسية والكتابة العامة) وعرفت اتساعًا مجاليًا ونشاطا إقتصاديًا هامًا وارتفاعًا في كثافتها السكانية وازديادًا في عدد سكانها نتيجة النزوح الكثيف الذي تولّد عن استيلاء الأوروبيين وخاصة الفرنسيين على الأراضي وتشريد مالكيها والعاملين فيها[3].

كما استفادت المدينة العتيقة بدورها وإن جزئيًا ببعض الخدمات الجديدة التي لم تكن تعرفها من قبل[4] كمد قنوات الماء (الحنفيات) ومجاري صرف المياه المستعملة ومد خطوط الكهرباء والغاز أما التنوير العمومي في شوارع المدينة وأزقتها فيكاد يكون منعدمًا[5].

٢. التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمدينة: بين الأزمة والازدهار

لقد ولّدت التحولات العميقة التي أحدثها الإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية منذ فرض الحماية (سلب الأراضي والاستحواذ عليها وطرد مالكيها ومحاصصيها، وإغراق السوق بالبضائع الأجنبية إلى إفلاس الحرفيين) وخاصة في فترة ما بين الحربين إلى تعميق ظاهرة التهميش المجالي والسكاني[6]، ففي النصف الأول من العشرينيات عرفت البلاد أزمة إقتصادية وإجتماعية حادة نتيجة الجفاف الذي أدى إلى قلة المحصول الزراعي وتعرض الماشية والإنسان للخطر، وانعكس

---

١. امتدت المدينة في البداية على نحو ٨٠٠ متر من العرض ونحو ٣ كلم من الطول باتجاه الشمال إلى الجنوب. تأسس هذا الميناء سنة ١٨٦٠.

٢. P. Sebag, *Histoire d'une ville*, op cit, p. 347

٣. A. Mahjoub, *Les origines du mouvement national en Tunisie 1904 - 1934*, publications de L'Université de Tunis 1982, p. 47 - 60

٤. تأسست بلدية تونس سنة ١٨٥٥ أي قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد بـ٢٦ سنة.

٥. **الأمة**، عدد ٥ آذار ١٩٢١.

٦. ظاهرة التهميش قديمة وهي موجودة قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد غير أنها تعمقت واتخذت أبعادًا جديدة وقد تكون نوعية، حول ذلك أنظر:

- A. Largueche, *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis aux 18ème et 19ème siècles*, CPU, Tunis,1999.
- A. Vant (dir), *Marginalité sociale, marginalité spatiale*, CNRS, Paris, 1986.

كل ذلك على قطاعي الحرف والتجارة التي كانت تعاني أصلاً من المنافسة الأجنبية. كما تأثر السكان من غلاء المعيشة الذي تفاقم وبلغ خلال شهر أكتوبر بنحو ٣٠٪ ومن زيادة الضرائب في الوقت الذي سنت فيه السلطات قانون الثلث الإستعماري الذي تمتع به الموظفون الفرنسيون دون التونسيين ولم تتحسن تلك الظروف إلا بين ١٩٢٦ و ١٩٢٩[١].

إلى جانب ذلك عرفت البلاد نموًّا ديمغرافيًا سريعًا زمن الاستعمار الفرنسي نتيجة لتوفر الأدوية وبعض الخدمات الصحية[٢] إلى جانب تدفق عدد كبير من الأجانب ومن الريفيين الذين تركوا أريافهم الفقيرة والبائسة واستقروا في مدينة تونس، مما أدى إلى تزايد عدد العاطلين والمتسكعين في المدينة وانتشار الأمراض وكثرة الإجرام والدعارة[٣].

وتفاقمت خلال فترة ما بين الحربين التناقضات التونسية الفرنسية وتعمقت أكثر من ذي قبل إذ ازداد بؤس التونسيين أثناء أزمة الثلاثينيات الاقتصادية. وكانت البلاد قد عرفت، في الواقع، أزمتين واحدة تقليدية بسبب الجفاف والثانية التي تلتها وكانت ذات طبيعة عصرية أي مرتبطة بالسوق والأسعار العالمية[٤] مما أدى إلى تدهور القطاع الفلاحي (الحبوب والزيتون) نتيجة لانخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية (الحبوب) وغلق السوق الإيطالية (الزيوت) وتوقف الصادرات المنجمية وتفاقم المنافسة الأجنبية في القطاع التجاري مما أثّر على الإنتاج والتوزيع فتدهورت الأوضاع الإجتماعية نتيجة لكل ذلك، وأفلس الكثير من الحرفيين التونسيين (في قطاع الشاشية والنسيج)، وارتفع عدد العاطلين من مختلف القطاعات الإنتاجية، إذ وصل عدد العاطلين من المسلمين المستقرين في مدينة تونس لوحدها خلال شهر أكتوبر ١٩٣٥ نحو ٣٠,٠٠٠ عاطل نصفهم من القطاع الحرفي مما أدى إلى غضب الناس وتمرد البعض منهم في حين التجأ البعض الآخر إلى عمليات السطو والنهب في الأحياء العربية (نهب المخابز سنة ١٩٣٤مظاهرة الشواشين في آذار ١٩٣٤)[٥].

أما في مدينة تونس الجديدة فقد كان انعكاس الأزمات الاقتصادية عليها أقل وطأة مما كان عليه حال المدينة القديمة، فخلال فترة ما بين الحربين استعادت المدينة نشاطها وحيويتها بعد توقف الحرب إذ اندفع النشاط الاقتصادي الاستعماري وتنوع في مجال الصناعات الاستخراجية الغذائية

---

١. الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، الدار التونسية للنشر، النشرة الرابعة، تونس، ١٩٨٤، ص. ٢٣ و٣٧. وعلي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٦، ص. ٨٧.

٢. الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١ - ١٩٥٦**، دار محمد علي الحامي، طبعة ٢، تونس، ٢٠٠١، ص.١٦٣. وليلى عدة، «المجتمع التونسي في الفترة الإستعمارية من خلال نموه الديمغرافي»، في **المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث ١٨٨١ - ١٩٥٦**، جماعي، جامعة تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ١٩٩٨، ص. ١٠ - ١١.

٣. تعبّر صحف تلك الحقبة عن هذا الأمر بدقة وذلك من خلال سردها للوقائع ذات العلاقة.

٤. علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، مرجع سابق، ص. ٩٦ - ٩٧.

٥. المرجع السابق، ص. ١٠١.

والكيميائية وتلك التي على علاقة بالتشييد والبناء والإعمار(الإسمنت) وانتشرت أغلب تلك الصناعات على الأطراف الجنوبية للمدينة (إبن عروس ومقرين وجبل الجلود) التي ضمت أيضًا مجموعات سكنية متجانسة استقر فيها العمال الإيطاليون والفرنسيون، أما المسؤولون الفرنسيون فاستقروا على ربوة مقرين[1].

٣. من التوسع المجالي إلى التوسع المعماري

عرفت مدينة تونس خلال فترة مابين الحربين، وخاصة منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى، تمددًا متواصلاً بإتجاه الجنوب والشرق والشمال. إذ أحدث الأوروبيون في البداية أحياء ملحقة بالمدينة العربية وكانت ذات وظائف متعددة. وعلى عكس مدينة تونس الأصلية أخذت المدينة الأوروبية منذ أواخر العشرينيات، في الاتساع والتطور باتجاه البحر (الميناء) وامتدت الشوارع والأنهج (الشوارع) المتسعة والنظيفة والتي احتضنت جميع الأنشطة التجارية والمالية والخدمية والإدارية والثقافية (المسرح وقاعات السينما) وأقيمت العمارات ذات الصبغة التجارية والإدارية والسكنية كما امتدت غرب المدينة أحياء أوروبية (البلفيدير) التي آوت العناصر الأرستقراطية الأوروبية واليهودية الجديدة وخاصة من الفرنسيين الذين كانوا يقيمون في منازل فاخرة تحيط بها البساتين كما تعددت المباني ذات الصبغة العمومية الإدارية (الخزينة العامة، الجمارك المركزية) والتعليمية (تمدد معهد كارنو، مدرسة ترشيح المعلمات وإعدادية البنات) والمستشفيات (أرنست كونساي) والكنائس والفنادق والمراكز التجارية (الكوليزي) وعدة عمارات في الشارع الرئيسي للمدينة جول فيري[2]. وكانت الهندسة المعمارية لهذه المدينة على النمط الغربي ونسخة مطابقة للأصل للمدن الإيطالية والفرنسية.

ولعبت إدارة الحماية دورًا متميزًا في نسق حركة التعمير والبناء وذلك من خلال إصدارها للتشريعات التي ساعدت على تأسيس شركات وصناديق وتعاونيات للغرض كانت تقدم مساعدات للفرنسيين الراغبين في الحصول على مساكن خاصة[3].

جدول رقم ١ : متوسط حركة البناء بالعاصمة خلال فترة ما بين الحربين[4]

	١٩٢٠ - ١٩٢٤	١٩٢٥ - ١٩٢٩	١٩٣٠ - ١٩٣٤	١٩٣٥ - ١٩٣٩
مجموع المنازل المشيدة	١٩٦٣	٢٨٥٢	٢٥٦٤	٣٥٦٣
المعدل	٣٩٢	٥٧٠	٥١٢	٧١٢

١. P. Sebag, *Histoire d'une ville*, op cit, 371 - 376

٢. Ibid, p. 440 - 441

٣. Ibid, p. 432

٤. Ibid, p. 435

ولم تنأ مدينة تونس العربية الإسلامية خلال الثلاثينيات عن عملية التوسع المعماري بدورها (خاصة على مشارفها وأرباضها وليس الأحياء الداخلية)، نتيجة التدفق الواسع للأفراد والمجموعات الريفية عليها مما أدى إلى ظهور عشوائيات غرب أرباض المدينة تمثلت خاصة في أكواخ الملاسين والسيدة المنوبية من جهة وخروج العديد من العائلات التونسية العريقة من الأحياء القديمة والأرباض واستقرارها إما في الضواحي أو في الأحياء الجديدة غرب العاصمة تاركة المجال إلى النازحين من الداخل والمهاجرين المغاربة[1]. وفي الوقت ذاته تم إحداث أحياء جديدة سكنها أعيان المسلمين ورجالات العهد الإستعماري من التونسيين غير بعيدة عن الأحياء الجديدة للأوروبيين مثل حيّ العمران.

أدت التحولات المجالية والاقتصادية تلك إلى ارتفاع عدد سكان مدينة تونس بشقيها نتيجة الارتفاع الكبير لعدد النازحين باتجاه العاصمة الذين إتجهوا خاصة إلى المدينة «القديمة» إذ تشير إحدى الدراسات أن عدد هؤلاء بلغ نحو ٩٠٨٤ نازحًا خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢٦ - ١٩٣٦ أي نحو ١٠٠٠ نازح سنويًا[2] بالإضافة إلى عدد كبير من المهاجرين الأوروبيين والمغاربة مما أدى إلى ارتفاع هام لعدد سكان العاصمة والمزيد من تنوع أصول السكان الإثنية والدينية بشكل لم تعهده المدينة من قبل.

جدول رقم ٢: سكان مدينة تونس دون الضواحي[3]

العناصر	١٩٢١	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٣٦
تونسيون مسلمون	٦٧,٥٩٦	٧٠,٧٢٦	٨١,٤٨٠	٨٠,٥٤٩
تونسيون يهود	١٩,٠٢٩	٢٤,١٣١	٢٥,٣٩٩	٢٧,٣٤٥
مغاربة	١١,٥٧٩	١٢,٠٠٣	٨,٣٢١	١٢,٨٠٧
فرنسيون	٢٢,٢٠٦	٢٧,٩٢٢	٣٣,٦٤٩	٤٢,٦٧٨
إيطاليون	٤٢,٥٩٢	٤٤,٠٧٦	٤٦,٤٥٧	٤٩,٨٧٨
مالطيون	٧,٣٧٩	٤,٩٩٤	٥,٥٢٩	٤,٨٥٥
عناصر أوروبية مختلفة	١,٢٩٥	٢,١٤٤	١,٥٧٠	١,٤٦٦
الجملة	١٧١,٦٧٦	١٨٥,٩٩٦	٢٠٢,٤٠٥	٢١٩,٥٧٨
من العدد الجملي:	٢,٠٩٣,٩٣٩	٢,١٥٧,٧٠٨	٢,٤١٠,٦٩٢	٢,٦٠٨,٣١٣

وإن شملت الزيادة أغلب العناصر الإثنية المستقرة غير أن الأمر يعمّ السكان التونسيين المسلمين أكثر من غيرهم من العناصر[4].

١. الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١ - ١٩٥٦**، مرجع سابق، ص. ١٤٦.
٢. المرجع نفسه، ص. ١٣٥.
٣. المرجع نفسه، ص. ٤٢٩.
٤. المرجع نفسه، ص. ٤٠٤.

	١٩٢١	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٣٦	النسبة ٪
المدينة	٦٧,٥٩٦	٧٠,٧٢٦	٨١,٤٨٠	٨٠,٥٤٩	١٩,١٦
الضواحي	٩,٧٢٢	١٠,١٧٣	١٤,١١٢	١٦,٧٩٨	٢٥,٩٠
الجملة	٧٧,٣١٨	٨٠,٨٩٩	٩٥,٥٩٢	٩٧,٣٤٧	

وقد تولدت عن تلك الأزمات الإقتصادية والتناقضات الإجتماعية وعن التزايد الكبير للسكان والاختلاط والاحتكاك المباشر وغير المباشر العديد من المشاكل والانزلاقات الأخلاقية والاجتماعية والتجاوزات القانونية. وفي موازاة ذلك تميزت مدينة تونس، في فترة ما بين الحربين، في بروز التنظيم السياسي الوطني سنة ١٩٢٠[١] والحركة النقابية التونسية (جامعة عموم العملة التونسية سنة ١٩٢٤)[٢] والحزب الحر الدستوري التونسي، الديوان السياسي سنة ١٩٣٤، وبتزايد عدد الجمعيات والصحف الوطنية التونسية[٣]. مما أدى إلى تزايد النشاط الثقافي والوطني العام وتجذر خطاب الحركة الوطنية واتساع وجودها الجغرافي والاجتماعي[٤]. فما هي آليات التحكم في هذا المجال التي اعتمدتها إدارة الحماية أمنيًا؟

٢. آليات تحكم السلطات الإستعمارية في مجال مدينة تونس أمنيًا

يرتبط تاريخ الشرطة بالمدينة والسلطة السياسية. ويمثل الجهاز الأمني أحد أهم أدوات وأشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع[٥]. وبالرغم من أن سلطة الأمن تمثل جهاز الرقابة والضبط المباشر للدولة غير أن نموذج السلطة الذي يمارسه الجهاز والميكانيزمات التي يستخدمها و«القوانين» التي يطبّقها هي ذات طبيعة خاصة[٦].

تصدّر الهاجس الأمني إهتمامات سلطات الحماية الفرنسية وكان نصيب مدينة تونس مميزًا نظرًا لارتفاع عدد المقيمين فيها من الأوروبيين والفرنسيين بالإضافة إلى تنوع النشاط الاقتصادي والتركز الإداري لذلك سعت تلك السلطات إلى إحكام تنظيم المراقبة والضبط والعقاب بالبلاد[٧].

---

١. يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدستوري التونسي ١٩١٩ - ١٩٣٤**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.

٢. الطاهر الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، مرجع سابق.

٣. محمد حمدان، **دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية ١٨٣٨ - ١٩٥٦**، القسم الأول (باللغة العربية)، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ١٩٨٩.

٤. عبد اللطيف الحناشي، **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجًا ١٨٨١ - ١٩٥٦**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، ٢٠٠٣، ص. ٤٥٧ - ٤٧٠.

٥. *Police et politique*, Sous la direction de C. Journées, Presse Universitaire de Lyon, 1988, p. 5

٦. ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن**، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠، ص. ٣٥.

٧. معاهدة الحماية الموقعة في ١٢أيار ١٨٨١، أكدت على هذا الجانب.

أ- الجهاز الأمني

حافظت السلطات الإستعمارية على التنظيم الإداري والأمني الذي وجدته في الوقت التي أحدثت جهازًا إداريًا فرنسيًا حديثًا موازيًا للأول حتى يكون أكثر فاعليّة وقدرة على التحكم في البشر والمجال[١].

أحدثت السلطات الجديدة بعد سنة فقط من الإحتلال محافظة الشرطة الخاصة بمدينة تونس وضمّت تلك المحافظة محافظ للشرطة ومحافظ أمن و٥ محافظي دوائر بالإضافة إلى نحو ٢٢١ موظفًا بين أعوان أمن وحراس وكتبة ومترجمين[٢]. ثم بعثت المحافظة المركزية للشرطة الحضرية (Urbaine) وكان هذا الجهاز يدير الأقسام الثلاثة: الإدارية والعدلية والبلدية[٣].

وكان من مهام الشرطة العامة تنظيم نشاط الجمعيات والتحكّم في التجمهرات الصاخبة والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة وإقامة الأجانب ومراقبة الحانات ومحلات بيع المشروبات الكحولية ومحلات البغاء القانونية وتنظيم المسارح والمقاهي ومراقبة التحركات الإجتماعية والسياسية ومقاومة الجوسسة وإرسال المعطيات إلى مدير الأمن العام الذي يحيلها بدوره إلى مصلحة الإستعلامات التي تهتم بالمراقبة السياسية[٤]. إلى جانب ذلك بعثت السلطات الجديدة عدة مصالح ذات علاقة بضبط الحركة العامة للسكان، من ذلك إقرار الحالة المدنية منذ سنة ١٨٨٦ (إجبارية ١٩٠٨)، وبعث مصلحة القيس[٥]، ثم مصلحة الأرشيف السياسي التي يهتم العاملون فيها بجمع المعلومات الدقيقة حول مواقف وسلوك من تصفهم إدارة الحماية بالمشبوهين، أي الناشطين التونسيين والأجانب المقيمين بالبلاد التونسية[٦]، و«مصلحة الإستعلامات العامة» التي تهتم بدورها بجمع المعلومات ومتابعة حركة الأفكار والدعاية، كما تم بعث فرق مختصة في

---

١. كان من بين أهم الإجراءات التي اتخذتها إدارة الحماية بعث المراقبات المدنية في أهم المدن التونسية بإشراف موظف فرنسي يطلق عليه المراقب المدني الذي يمارس مراقبة متعددة وشاملة ودقيقة على مجال سلطته كما كان يتمتع بعدة سلطات أمنية وقضائية.

٢. م.ا.ت.ح.و. (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية)، R 206 (أرشيف الإقامة العامة الفرنسية بتونس)، ص. (صندوق) ١٥١٤، م. (ملف) ١، و.ع. (وثيقة عدد) ٨٠، مذكرة إدارية حول سير عمل جهاز الشرطة بالبلاد التونسية من تكوينه إلى سنة ١٩٣٩.

٣. كما تم إحداث إدارة الأمن الوطني (١٧ نيسان ١٨٩٧) برئاسة محافظ فرنسي وتحويل مؤسسة الشرطة التونسية من ذلك التاريخ إلى جهاز تابع للدولة الفرنسية وإحداث فرق مختصة كما أصبح الجهاز تحت إشراف المقيم العام والكاتب العام للحكومة اللذين يشرفان على الأمن بواسطة إدارة الأمن.

٤. م.ا.ت.ح.و.، R 206، ص. ١٥١٤، م. ١، مرجع سابق، و.ع. ١٦٢، أيضًا:
N. F. Leal, *L'organisation de la police en Tunisie, Etude de droit administratif comparé et de législation coloniale*, édition H. Chacornac, Paris, 1910, p, 437 et 143.

٥. تأسست بأمر مؤرخ في ١١ شباط ١٨٩١ بتونس العاصمة ثم تأسست فروع لها في مدينة سوسة ١٩٠٥ وفروع أخرى في أهم المدن التونسية.

٦. أمر مؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٨٨٣، الرائد التونسي المؤرخ في ٨ شباط ١٨٨٣.

مكافحة المظاهرات والتحركات الإجتماعية منذ سنة ١٩٣٨وكان أفراد الجهاز يتمتعون بحرية الحركة والقدرة على الإختلاط بالسكان والحصول على المعلومات بأقل التكاليف[١].

وكان جهاز الأمن الفرنسي ذو الطبيعة الإستعمارية يحتاط ويستريب من كل شيء إذ كان كل تونسي مشبوهًا، في انتظار إثبات العكس، ولا يختلف الأمر بالنسبة لأولئك الذين يعملون ضمن الجهاز من التونسيين فهم برغم إخلاصهم مراقبون بدورهم، وهذا ما يفسر وجود العديد من الوجوه الإدارية والسياسية العاملة في إطار الحماية في ملفات المشبوهين التي يضمها الأرشيف السياسي. وكانت الإدارة الأمنية الفرنسية بتونس تعتقد أن إدارة التونسيين لا تثمر إلا إذا كانت مبنية على الشدة والصرامة[٢]. وقد أدت حاجة إدارة الحماية الأكيدة لهذا الجهاز إلى الرفع من عدد الموظفين والأعوان[٣].

	١٨٩٨	١٩٢١	١٩٣٩
أعوان شرطة منهم:	٣٥٢	٩٤١	١٠٥٥
– فرنسيون	٢١٨	–	٧٢٠
– تونسيون	١٣٤	–	٣٣٥

ورغم تزايد عدد الموظفين العاملين في هذا الجهاز إلا أنه يظل محدودًا (٧٠٣ أعوان خلال ٤١ سنة) مقارنة بنمو السكان وازدياد عددهم. ويتفوق عدد العاملين في هذا الجهاز من الفرنسيين على التونسيين فخلال ٤١ سنة ازداد عدد الأعوان من الفرنسيين بـ٥٠٢ شرطي أما بالنسبة إلى التونسيين فقد ازداد بـ٢٠٠ عون فقط. غير أن العاصمة قد تمتعت بعدد أكثر من الأعوان مقارنة بالمدن الأخرى.

جدول رقم ٣: مقارنة بين الجهاز الأمني في كل من العاصمة وبقية المدن التونسية سنة ١٩٢٩[٤]

حجم الجهاز الأمني العام[٥]		نصيب مدينة تونس منه[٦]	
الوظيفة	العدد	الوظيفة	العدد
محافظ شرطة	٣٦	محافظ مركزي + محافظ شرطة	١٠ + ١١ = ١٢
مفتش شرطة	٤٤	مفتش شرطة	١٨
كاتب مترجم	٣٤	كاتب مترجم	١٩

١. م.ا.ت.ح.و.، R 206، ص. ١٥١٤، م. ١، مرجع سابق، و.ع. ٨٠، مذكرة حول سير عمل جهاز الشرطة بالبلاد التونسية من تكوينه إلى سنة ١٩٣٩.
٢. **الصواب** عدد يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥، م. بوياك.
٣. خميس العرفاوي، **القضاء والسياسية**، مرجع سابق، ص. ١١٨.
٤. أهمها بنزرت وسوسة والقيروان والتراب العسكري.
٥. م.ا.ت.ح.و.، R 206، ص. ١٥١٤، م. ١، مرجع سابق، و.ع. ١٧٤، مذكرة حول سير عمل جهاز الشرطة بالبلاد التونسية من تكوينه إلى سنة ١٩٣٩.
٦. المرجع نفسه، و.ع. ١٦٤.

حجم الجهاز الأمني العام		نصيب مدينة تونس منه	
الوظيفة	العدد	الوظيفة	العدد
مفتش أمن	١٨٨	مفتش أمن	٧٣
أعوان أمن	٧٥١	أعوان أمن	٣٥٤
الجملة	**١٠٥٣**		**٤٧٦**

وهو ما يعني أن ٤٠٪ من أفراد الجهاز يعملون بمدينة تونس فقط مقابل ٦٠٪ يعملون في بقية المدن. من جهة أخرى عرفت النفقات المخصصة من ميزانية الدولة التونسية تطورًا ملحوظا كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم ٤: نفقات الميزانية التونسية المخصصة لأجهزة الأمن العمومي بالنسبة إلى مدينة تونس وحلق الوادي[1]

	١٨٨٤ - ١٨٨٥	١٩٠٠	١٩٢٤
الأمن العمومي (شرطة وإدارة)	٤٥٥,٢٧٥	٦٠٨,٩٨٠	٧,٤٠٩,٠٥٢
نسبة النفقات الأمنية من الميزانية	٪٣,٠٢	٪٤	٪٥,٩٥

ب- دور قوات الجيش: عمل حسب الطلب وضراوة الأحداث

مثّل انتشار قوات الجيش بمدينة تونس وضواحيها خيارًا أمنيًّا أكثر منه عسكريًا. إذ يبدو موقع المدينة بعيدًا جدًا عن الأخطار الخارجية ورغم ذلك شيدت الإدارة الجديدة بعض الثكنات على أطراف المدينة تكون عناصرها عادة على أتم الإستعداد للتدخل عندما يطلب منها ذلك.

لم تستخدم الإدارة السياسية قوات الجيش في مدينة تونس إلا في حالات الإضطراب القصوى أو الإستثنائية التي تعتبرها الإدارة السياسية خطيرة جدًا والتي لا تتمكن أجهزة الشرطة المشرفة أمنيًّا على المدينة من السيطرة عليها أو توجيهها. وكانت الإدارة تستند على قانون التسخير في حالة استخدامها الضروري للقوات العسكرية ومن الحالات البارزة التي تدخلت فيها هذه القوات في مدينة تونس هي محاولة فكّ إضراب عمال الميناء خلال شهر أيلول ١٩٣٧ إذ سخر مدير الأمن ثلاث وحدات من المشاة تتكون من ثلاثين رجلا بهدف ضمان حرية الشغل والحفاظ على الأمن. كما تدخلت القوة العسكرية المسلحة التي تم تسخيرها قبل يوم من الأحداث أثناء المواجهة العنيفة التي جدت في مدينة تونس خلال يومي ٨ و٩ شباط ١٩٣٨ بين الوطنيين التونسيين وسلطات الحماية[1].

---

١. خميس العرفاوي، **القضاء والسياسة**، مرجع سابق، ص. ١٨٤.

٢. جمال بلحاج سالم، «أحداث ٩ نيسان ١٩٣٨ بتونس من خلال تقارير الإقامة العامة الفرنسية»، **روافد**، عدد ٢، تونس، ١٩٩٦، ص. ١٩ - ٣٨.

ولضبط تلك التحركات والسيطرة عليها كانت مختلف أجهزة المراقبة والضبط تراقب مقرات الأحزاب والنقابات وأماكن تردد القيادات والقواعد عن طريق الشرطة المدنية وبواسطة رهط من المخبرين التونسيين الذين زرعتهم الأجهزة في أرجاء المدينة. بالإضافة إلى اختراق بعض الأوساط الوطنية مما سهّل الأمر لتمكن تلك الجهات من شلّ التحركات الوطنية والنقابية وإحباطها عند الضرورة دون اللجوء إلى العنف أحيانًا.

كما اتخذت سلطات الحماية إجراءات ردعية مختلفة إدارية وقضائية ضد الوطنيين فحاكمت خلال سنة ١٩٢٥ القيادات النقابية وقامت بداية من أيلول سنة ١٩٣٤ بإبعاد عشرات القيادات السياسية الوطنية إلى أقصى الجنوب التونسي وزجّت بـ١٥ وطنيًا في السجون من بينهم ١٣ وطنيًا يقيمون بمدينة تونس. أما بعد إعلان حالة الحصار، بسبب أحداث شباط ١٩٣٨ التي جدّت في العاصمة، فقد أصدر القضاء الفرنسي عقوبات مختلفة على نحو ٣٨٠ وطنيًا ينتمي أغلبهم إلى الحاضرة وإلى جانب ذلك منعت وصادرت خلال سنة ١٩٣٤ نحو ٦٠ وفي سنة ١٩٣٥ نحو ٣٩ صحيفة[١]. فإلى أي مدى تمكنت أجهزة الحماية الفرنسية بتونس من ضبط مجال مدينة تونس والسيطرة عليها أمنيًا؟

ج- الجهاز القضائي

حافظت إدارة الحماية الفرنسية بتونس على النظام القضائي التونسي ومختلف هياكله مع إدخال بعض التغييرات على بعض الهياكل القائمة فمحكمة الوزارة اختصت بالنظر في القضايا الجنائية والمدنية والإستئناف والتعقيب. أما محكمة الدريبة فأصبحت تصدر أحكامًا لا تتجاوز ستة أشهر سجنًا[٢] واستحدثت إدارة الحماية من جهة أخرى قضاء فرنسيًا موازيًا حل محل المحاكم القنصلية التي كانت تنظر في القضايا التي لها علاقة مباشرة بالأوروبيين[٣]. فبرزت المحاكم الفرنسية الابتدائية في العاصمة ثم في بقية المدن التونسية ومحاكم الصلح بالإضافة إلى المحاكم العسكرية[٤]. من جهة أخرى تم إصدار مجموعة من المجلات القانونية الترتيبية كمجلة **الإجراءات المدنية** (١٩٠٦) ومجلة **الإلتزامات والعقود** (١٩٠٦) ومجلة **الإجراءات الجنائية** (١٩١٣).

---

١. عبد اللطيف الحنّاشي، **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجًا ١٨٨١ - ١٩٥٦**، مرجع سابق، ص. ١٦٢.

٢. حول مختلف هياكل النظام القضائي التونسي والإصلاحات التي استهدفته خلال الفترة المدروسة أنظر:
الشيباني بنبلغيث، **النظام القضائي في البلاد التونسية ١٨٥٧ - ١٩٢١**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ٢٠٠٢.
- G. Rectonwald, *Etudes de législation Tunisienne*, Tunis, 1935.

٣. تم إلغاؤها في ٥ أيار ١٨٨٣.

٤. حول النظام القضائي الفرنسي بتونس أنظر:
- V. Silvera, *Le régime législatif d'un protectorat de droits international. Essai sur l'origine et les fonctionnement du droit public en Tunisie*, Imprimerie Atypo, Tunis, 1939.
- A. Noureddine, *La justice pénale française sous le protectorat: L'exemple du tribunal de première instance de Sousse (1881 - 1939)*, L'Or du Temps, Tunis, 2001.

٣. حدود سيطرة السلطة الإستعمارية على مجال مدينة تونس أمنيًا

أ- سيطرة نسبية ذات نتائج متباينة

اهتمت السلطات الإستعمارية في المجال السياسي بمجال المدينة العربية الإسلامية الذي كان يمثل بؤرة للنشاط الوطني السياسي والثقافي والصحفي، إذ تمكن الوطنيون من تحويل عدة فضاءات منه إلى ميدان للدعاية والتعبئة السياسة النقابية كالمقاهي ومحلات الحلاقة والعرض والبيع والمكتبات وجامع الزيتونة والورشات الحرفية[١].

وإن تمكنت السلطات الأمنية الفرنسية من التحكّم بصعوبة في ضبط هذا المجال المديني المركزي الذي كانت تتحرك فيه الحركة الوطنية بمختلف أبعادها خلال فترة الثلاثينيات، غير أنها لم تتمكن من احتوائه أو القضاء عليه نهائيًا، إذ كانت النشاطات الوطنية والنقابية تستعيد حيويتها بعد كل عاصفة وتنهض من جديد بعزيمة أقوى مما كان عليه الأمر من قبل[٢]. أما في مجال توفير الأمن الإجتماعي فتبدو المسألة أكثر تعقيدًا. إذ استباح المشردون والمتسولون وأطفال الشوارع واللصوص والمتسكعون، المدينة «القديمة» خلال فترة ما بين الحربين[٣] وكان الجهاز الأمني عاجزًا عن التصدي لهذه «المجموعات» التي عكرت «الصفو العام» ولم تتمكن بالتالي من نشر الهدوء والطمأنينة في المجتمع حسب ما أقرّ به محافظ أمن مدينة تونس نفسه، وحسب الصحف اليومية التي كانت تستغيث يوميًا من ذلك الوضع[٤]. وازدادت حركة اللصوصية بالعاصمة بصورة لم يعرف لها مثيل[٥] وتفاقم اعتداء المجرمين على المارة وسلبهم ما بحوزتهم من مال وأغراض لدرجة أن المدينة قد تحولت بـ«أرباضها وأبوابها إلى ملجأ للمجرمين وفضاء لكسب عيشهم»[٦]. كما تعدد نشاط العصابات المسلحة التي شكلها الجزائريون أو التونسيون أو الاثنان معًا التي كانت تستخدم أساليب مبتكرة للسطو والنهب والاعتداء على السكان[٧].

---

١. A. Ben Hmida, Café et mobilisation syndicale à Tunis dans les années 20, *Formes de sociabilité au Maghreb*, Colloque FSHS, 1999

٢. عبد اللطيف الحنّاشي، **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجًا ١٨٨١ - ١٩٥٦**، مرجع سابق، ص. ١٦٢.

٣. الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١ - ١٩٥٦**، مرجع سابق، ص. ١٤٦ - ١٤٧.

٤. من العناوين التي حملتها صحف تلك الفترة: الآداب العامة، أين البوليس، اختلال الأمن، لقد بلغ السيل الزبى، فقد الأمن، الأمن العام بالحارات الأهلية، تفاقم اختلال الأمن بالحارات العربية، نصيبنا من الأمن، إقرار الأمن أمر لازم وأكيد، حالة الأمن العام الاسيفة تنذر بالوبال... وهي ظاهرة في الواقع عرفتها المدينة منذ أواخر القرن التاسع عشر.
- N. F. Leal, *L'organisation de la police en Tunisie, Etude de droit administratif comparé et de législation coloniale*, op cit, p. 55.

٥. **النهضة** عدد يوم ٢٤ تموز ١٩٢٥، **الصواب** مؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٠، **الزهرة** عدد يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦ و٣٠ أيلول ١٩٣٦، و**العمل** عدد مؤرخ في ٦ تموز ١٩٣٤.

٦. **النهضة** عدد يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٣، أيضاً عدد مؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٣.

٧. **الأمة** عدد مؤرخ في ٥ آذار ١٩٢١.

وبالتوازي مع ذلك استفحل أمر انتشار ظاهرة البغاء بشكليه العلني والسري على نطاق واسع داخل المدينة[1] خاصة وأن أغلب محلات البغاء كانت توجد على الطرقات التي يجتازها السكان يوميًا وعلى الطرق المؤدية إلى الأسواق[2].

وإلى جانب ذلك تضاعف عدد الحانات ومحلات بيع الخمر بالحارات العربية وتحولت تلك الحانات والمقاهي إلى «ملجأ للأشقياء واللصوص»[3]. ورغم صدور العديد من القوانين والأوامر الزجرية، سواء تلك التي تضيّق على السكان التونسيين إرتياد الحانات، أو تلك التي تمنع محلات بيع الخمور من بيع منتجاتهم إلى المسلمين، أو تلك التي تفرض عقوبات على الأفراد الذين يضبطون وهم في حالة سكر واضح[4]، فقد استمرت هذه الظاهرة في الاتساع إذ ارتفع عدد المحلات المعدة لبيع المشروبات الكحولية وبلغ نحو ٢٨٣٧ محلاً، أواخر الأربعينيات، منها ٦٠٨ بتونس العاصمة لوحدها، أي بما يعادل محلا واحدًا لكل ٧٥٠ ساكنًا بتونس العاصمة ونحو محل لكل ٥٠٠ ساكن بداخل البلاد[5].

ب- أين يكمن الخلل في الجهاز أم في رجالاته؟

- الجهاز

لم توفر الإدارة الأمنية الفرنسية الحدّ الأدنى من المتطلبات اللوجستية والبشرية الضرورية لضبط الأمن في مجال المدينة العربية إذ كانت مراكز الشرطة محدودة جدًا في الأحياء الإسلامية بالإضافة للنقص الفادح في عدد أعوان الأمن. فالعاصمة التي يسكنها نحو ٢٥٠ ألف نسمة خلال الثلاثينيات لم يكن فيها غير ١٦٠ شرطيًا (شرطي لكل ١٥٦٢ ساكنًا) وإذا اعتبرنا عدد الأعوان المجازين لسبب أو آخر والمعيّنين لخدمة مكاتب المحافظة أو الحراسة فلا يظل إلا ١٢٠ شرطيًا لكل ١٥٦٢ ساكنًا[6] بالإضافة لعدم وجود حراس ليليين[7] مما حدا بأحد أعوان الشرطة

---

١. بلغ عدد دور البغاء الرسمية سنة ١٩٣٦ حوالي ١٩ محلاً منها ٧٠ بمدينة تونس دون الحديث عن البغاء المنفلت.
- الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١ - ١٩٥٦**، مرجع سابق، ص. ١٤٨.
- M. Kerrou et M. M'Alla, «La prostitution dans la médina de Tunis aux XIX^{ème} et XX^{ème}», in Fanny Colonna et Zakya Daoud (dir), *Etre Marginal au Maghreb*, édition du CNRS, Paris, 1993, p. 201 - 221.

٢. **النهضة** عدد يوم ٣ شباط ١٩٢٧.

٣. **النهضة** عدد يوم ٩ أيار ١٩٢٥.

٤. أنظر: **أمر** ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٠، فصل ١٧ «يمنع منعًا باتًا بيع المشروبات المقطرة والخمر سواء أكان لشربها بالمحل نفسه أو لرفعها» كما حدد الأمر العقوبات في صورة المخالفة من ٦ أيام إلى شهر وبغرامة من ١٦ فرنك إلى ٢٠٠ فرنك وفي صورة العودة تصل العقوبة من شهر إلى ٣ أشهر والغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ فرنك. أيضًا المجلة **الجنائية التونسية** التي صدرت سنة ١٩١٣ والتي لم يعمل بها إلا سنة ١٩٢١، إذ يشير الفصل ٣١٧ منها: معاقبة السكر الواضح بـ١٥ يومًا سجنًا و٢٠ فرنك خطية».

٥. J. Lepidi, «La Tunisie et les boissons», in *Bulletin économique et sociale de la Tunisie*, n° 10, mai 1955

٦. **النهضة** عدد يوم ٢٦ شباط ١٩٣٣.

٧. **النهضة** عدد يوم ٩ أيار ١٩٢٥.

السابقين ببعث مشروع شركة للشرطة الليلية للعموم بمقابل شهري بين ٥ و١٠ فرنكات[١].

وإذا اعتمدنا مقياس تطور عدد وحجم القضايا الجنائية والجنحية التي نظرت فيها المحاكم التونسية المنتصبة في العاصمة خلال العشرينيات فإننا نلاحظ ارتفاعًا ملحوظا للمخالفات التي ارتكبت من قبل التونسيين وهو أمر لا يعبّر بالضرورة عن قدرة السلطات عن ضبط الأمن بل قد يعود ذلك أيضا لارتفاع عدد سكان المدينة وتنوع المشاكل الجديدة التي أخذت تعرفها الفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة[٢]. وهو ما تعبّر عن طبيعة القضايا التي نظرت فيها تلك المحاكم إذ تبدو في الغالب قضايا عادية أو بسيطة ذات علاقة بتدهور أوضاع التونسيين الاقتصادية والاجتماعية[٣].

- رجال الجهاز

يمثل عون الشرطة في المخيال العام «الغطرسة والغرور والخيلاء والتصلب والفظاظة»، ورغم الحملات الصحفية التي استهدفت هذا السلوك، غير أن الحال لم تتغير «ورجال البوليس لم يزالوا يسومون الأهالي الخسف والاحتقار لأدنى ولأقل الأسباب»[٤]. كما كان الجهاز يتهم بالاهتمام بالقضايا السياسية دون قضايا الحق العام[٥]، وبتحولهم إلى «... مثال للاستخفاف بحرمة الأشخاص وحريتهم والتهاون بما تقتضيه وظيفتهم والتعدي على السكان الفضلاء بالضرب والهجوم عليهم في محلاتهم في حين يتركون اللصوص يفعلون ما يرغبون في فعله»[٦]. بل لا تتردد الكثير من الصحف التونسية، الناطقة بالعربية، باتهام إدارة الأمن بممارسة سياسة التميز والمفاضلة عن سابق إصرار، فهي وإن كانت شديدة الاهتمام بحفظ أمن الأحياء الأوروبية فقد كانت في المقابل «تبدي التهاون المتعمد في السهر على أمن أحياء المدينة العربية سواء القديمة منها[٧] أو الأحياء السكنية الجديدة الراقية للمسلمين برغم محاذاتها للأحياء الأوروبية كحيّ العمران المحاذي للحي الإفرنجي» فرانس فيل[٨]. كما يتهم أعوان الشرطة من قبل الكثير من التونسيين بأنهم من أكثر أعوان الدولة اختراقا للقوانين وهروبًا من القيام بمسؤولياتهم[٩]. ويظهر أن محافظ شرطة مدينة تونس نفسه قد اتهم بالتقصير نظرًا لعدم متابعة سلوك الأعوان وسيرتهم

---

١. **الزهرة** عدد ٢٣ شباط ١٩٣٦.
٢. أنظر الجدول في الملاحق: Statistique générale de la Tunisie, 1920 - 1929
٣. المرجع نفسه.
٤. **الصواب** عدد يوم ٣ كانون الثاني ١٩٢٩.
٥. **الأمة** عدد يوم ٣٠ أيلول ١٩٢٣، **الصواب** عدد مؤرخ في ١٥ أيار ١٩٢٥.
٦. **الأمة** عدد ١٦ مؤرخ في ٩ تشرين الأول ١٩٢١، **الزهرة** عدد مؤرخ في ١٠ تموز ١٩٣٦، **الزهرة** عدد ٣٠ أيلول ١٩٣٦وعدد كانون الأول ١٩٣٦.
٧. **الصواب** عدد يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٢٥، **الصواب** عدد مؤرخ في ١٥ أيار ١٩٢٥، **النهضة** عدد مؤرخ في ٢٧ نيسان ١٩٢٥، **لسان الشعب** عدد مؤرخ في ١ حزيران ١٩٣٢.
٨. **الصواب** مؤرخ في ٥ كانون الأول ١٩٢٥.
٩. **لسان الشعب** عدد ٢٥٩ مرخ في ٢٢ حزيران ١٩٢٧.

أثناء العمل بسبب انشغاله بنشاط التونسيين السياسي وذلك على حساب الأمن الإجتماعي ولو لا ذلك «لما كان سلوك الأعوان تجاه السكان أحسن مما عليه الآن»[1]. وتصدت بعض الصحف لبعض مظاهر تلك التجاوزات ولم تتردد بعضها في ذكر أسماء بعض الأعوان وأرقامهم الوظيفية أحيانًا[2].

ويعتقد البعض أن من أسباب هذه الظاهرة هو عدم اعتماد الإدارة مقاييس محددة لقبول أعوان الشرطة من التونسيين إذ تشير إلى تدنّي المستوى الثقافي والتعليمي لهؤلاء[3]. أما الفرنسيون، فلا يتقنون اللغة العربية ولا يعرفون خصوصيات البلاد وعبادها[4] مما دفع الكثير من الأقلام بالمطالبة ببعث مدرسة خاصة بالشرطة تقدّم «فن المحافظة على الأمن العام وتسليح الأعوان بالآداب والتعاليم التي يتغذى بها الأعوان في البلاد الأوروبية»[5]. كما تحدثت بعض الصحف عن بعض مظاهر فساد الجهاز وإثراء بعض الأعوان من الشرطة الذين أصبحوا يعدّون من كبار الملاكين وذلك نتيجة تواطؤ البعض منهم مع المجرمين والمتجاوزين للقانون[6] من ذلك تورّط متفقد فرنسي للشرطة مع بعض الأعوان من تونسيين وفرنسيين في ترويج الهيروين والكوكايين في أوساط البغايا وبعض كبار التجار[7].

يمثل ارتباك الحالة الاقتصادية والاجتماعية واشتداد وطأة الفاقة والاحتياج بالبلاد التونسية خلال فترة ما بين الحربين عاملا من عوامل نزوح آلاف السكان التونسيين من مدن وقرى وأرياف الداخل إلى العاصمة تونس، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة المهمشين بالمدينة وتوسعها فازداد اختلال الأمن وتضاعف وانعدمت الطمأنينة بين الناس[8]، وإن أفلحت الإدارة الفرنسية نسبيًا في الحفاظ على أمن الجزء الأوروبي من مدينة تونس سياسيًا واجتماعيًا غير أنها، وبرغم إمكانياتها «الضخمة» المتعددة لم تتمكن من السيطرة أمنيًا على مجال الجزء الهام من مدينة تونس «العتيق» سواء من الناحية السياسية (رغم اهتمامها الكبير والمركّز على هذا الجانب) حيث تركّز نشاط الحركة الوطنية ببعدها الإجتماعي والسياسي أو من الناحية الإجتماعية إذ تواصل اختلال الأمن وتوسع نشاط «المنحرفين».

---

١. **الأمة** عدد يوم ٣٠ أيلول ١٩٢٣، **الصواب** عدد مؤرخ في ١٥ أيار ١٩٢٥، **لسان الشعب** عدد مؤرخ في ٢٧ نيسان ١٩٢٧.
٢. **الصواب** عدد يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٢٥.
٣. **الزهرة** عدد يوم ١٠ تموز ١٩٣٦.
٤. في مقال صدر بالاتحاد بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٢٣ تحدثت عن هؤلاء قائلة «يؤتى برجال سذج إلى بلادنا من الخارج فتسند إليهم المناصب العليا ويوكل إليهم الإشراف على سير البلاد والبحث عن حركات العقول وثورة النفوس». ويختم الكاتب مقاله بأن هؤلاء «مساكين لتقليدهم مناصب أسمى من عقولهم».
٥. **الزهرة** عدد يوم ١١ شباط ١٩٣٨.
٦. **النهضة** عدد يوم ١٧ نيسان ١٩٢٤.
٧. **النهضة** عدد مؤرخ في ٦ تموز ١٩٣٧.
٨. **النهضة** مؤرخ في ٧ آب ١٩٢٧.

ويظهر أن الخصوصية المعمارية (حواري وطرق ضيقة) لذلك الجزء من المدينة واكتظاظها السكاني وتنوع الأصول الجغرافية والاجتماعية للمقيمين فيها، بالإضافة إلى كثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتنوعها التي ساهم الإستعمار في مضاعفتها وتنوّعها، بالإضافة إلى قدرة الحركة الوطنية التونسية على تأطير جزء من «مهمّشي» المدينة، قد حال دون تحقيق أهداف الإدارة الإستعمارية. فكيف ستواجه هذه الإدارة مشاكل مدينة تونس أثناء الحرب العالمية الثانية؟ وهل ستتوخى استراتيجية جديدة للمدينة بعد الواقع الجديد الذي برز بعد انتهاء تلك الحرب؟

الملاحق

وثيقة عدد ١

التحولات التي عرفتها مدينة تونس خلال العشرينيات حسب أحد المعاصرين من الصحفيين «الشعراء» (وهو عثمان الغربي صاحب جريدة **الزهو** في عدد يوم ٢٤ آذار ١٩٢٤، و**الزهو** جريدة فكاهية أدبية إنتقادية أسبوعية صدرت في ٢٥ كانون الأول ١٩٢١ لصاحبها عثمان الغربي).

تونس الله لا يخليها
تعمّرت معاد مسكن فيها (لم يعد يوجد بها مسكن فارغ)
الدعوى (اللعنة) نفذت
تحشدت، من كل وفد توفدت (أي أن الناس وفدوا إليها من كل صوب)
حتى الديار أسعارهم ترفدت (إرتفاع أسعار إيجار المنازل)
محال تلقا دار في زنقاقيها (من غير الممكن أن تجد منزلاً في زقاقها)
تعمّرت واندركت (ازداد عدد سكانها فازداد غمها)
من كل فرقة جات فيها بركت (جاؤوا إليها من جميع القبائل والجهات واستقروا فيها)
أولادك متأخرين إنتركت (ظل أبناؤك متأخرين)
أما الرديف يصول في حواريها (الرديف قوات الجيش من غير الفرنسيين)
إعماره قويًا (لا يموتون بسرعة نتيجة عدم المقاومة)
نصيب فيها كل جنس وفيًّا
مغاربة وعربان (من سكان البوادي) وجبايلية (من سكان الجبال ويقصد بهم من أصول بربرية)
سواحل وجرابة (من سكان جزيرة جربة) حايزة نواصيها
تعمّرت عتبتها
زاد اليهود تمكنّوا بسببها.

وثيقة عدد ٢

الوضع الأمني في الأحياء العربية خلال الثلاثينيات كما صوره أحد الصحفيين (**الصواب** عدد مؤرخ في ١٧ شباط ١٩٣٢)

«اختل الأمن في الأحياء العربية وتفاقم أمر اللصوصية بالعاصمة بصورة لم يعرف لها مثيل في سالف الأيام. وأصبح الناس في وجل من سطوة المعتدين وقد تجاسروا على المارة إلى حد غدوا فيه يمثلون أدوارهم المحزنة بمرمى ومسمع عن جمهور الأمة الذين نالهم الخوف. من جرأة أولئك المجرمين الذين أفسحت لهم إدارة الأمن العام المجال بفضل إهمالها وتغاضيها على الحارات العربية كأن لا علم لها بوجودها.

إنها مهزلة من أن يدفع الإنسان عامة الضرائب والأداءات للحكومة لتحرس ماله وعنقه وهولا يعيش في أمن ودعة إلا تحت قائم السلاح. فأين الحكومة وأين سطوتها التي لا بد منها لاستتباب الأمن والراحة في طول البلاد وعرضها.

إن سياسة الميز والمفاضلة التي تتوخاها الإدارة في عظائم الأمور وصغائرها هي التي تجرّنا إلى شفا الهاوية. لقد اضطر بعض سكان هذه الحارات إلى إقامة حراسة ليلية على حسابهم الخاص.

مرحى مرحى وألف مرحى على إدارة الأمن العام التي في مستطاعها أن تعدّ أنفاس الناس بالجوسسة والرقابة وهي في نفس الوقت عاجزة عن حماية الأرزاق والأعناق من حبور واعتداء الفلتاء والمتشردين».

وثيقة عدد ٣

تطور عدد القضايا التي أصدرت فيها محكمتي الوزارة والدريبة أحكامًا بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩

السنوات	محكمة الوزارة (جنائية)	محكمة الدريبة (جنحية)	الجملة
١٩٢٠	٥٠٦	١١,١١٣	١١,٦١٨
١٩٢١	٥٦٩	١١,٠٦٠	١١,٦٢٩
١٩٢٢	٤٦	١٤,٨١٨	١٤,٨٦٤
١٩٢٣	١٠٦	١٣,١٣١	١٣,٢٣٧
١٩٢٤	١١١	١٤,٣٧٣	١٤,٤٨٤
١٩٢٥	١٢٩	١٤,٧٢٤	١٤,٨٥١
١٩٢٦	١٢٨	٢٢,٧٠٠	٢٢,٨٢٨
١٩٢٧	١٢٥	٢٥,٠٢١	٢٥,١٤٦
١٩٢٨	١١٠	٢١,٢٩٤	٢١,٤٠٤
١٩٢٩	٨٧	١٩,٣٨٠	١٩,٤٦٧

وثيقة عدد ٤

توزيع عدد المساجين التونسيين حسب طبيعة الجرائم التي قُدّموا للقضاء من أجلها

السنوات	طبيعة الجرائم المرتكبة من قبل المساجين التونسيين المسلمين								
	القتل	عنف نتج عنه ضرر	المس من الشرف أو الحياء	السرقة	السكر	جناية الارعاء	الهروب من الإقامة أو السجن	عدم الوفاء بالدين و إفلاس	أسباب مختلفة
١٩٢٠	٨٧	٩٦١	١٢٣	٥٢٠٥	٢٠٨٧	١٢٩	٣٣٠	٢٦	٨٨٧
١٩٢١	٨٤	٨٣٨	٢٠٥	٣٨٠٢	٢٠٣٨	٧٦	٣٤٠	١٩	٧٦٦
١٩٢٢	٢٤٨	٩٥٦	١٨٨	٣٥٧٥	١٧٧٧	٩٤	١٧٢	٥٤	٦٨٨
١٩٢٣	١٠٧	٦٠٧	٨٥	٣٦٢٥	١٦٩٧	٩٠	–	١٤٢	٥٩٨
١٩٢٤	٣٠٢	٦٨٠	١٥٩	٤٨٧٩	١٨٣٦	٤٢	–	٦٢	٨٨٤
١٩٢٥	٥٧	٦٧٦	١٣٩	٤٦١١	٢٢١٦	٢٠٧	–	٤٢	٦٦٥
١٩٢٦	٩٤	٧٥٨	١٩٨	٤٢٥٠	٢١٩١	٦٧	–	٧٠	٩٦٢
١٩٢٧	١٠٥	٨٢٧	١٨٨	٤٤٨٧	١٥٦٥	٣٨		٢٧	٩٥٨
١٩٢٨	١٠٥	٧٨٧	٢٢٤	٣٨٥٢	١٥٧٢	٥٣	–	٥٥	١٠٠٢
١٩٢٩	١١٠	١١٧٦	١٧٦	٢٩٣٥	١٩٤٤	٤٩	–	٧٦	٩٣٤

المراجع

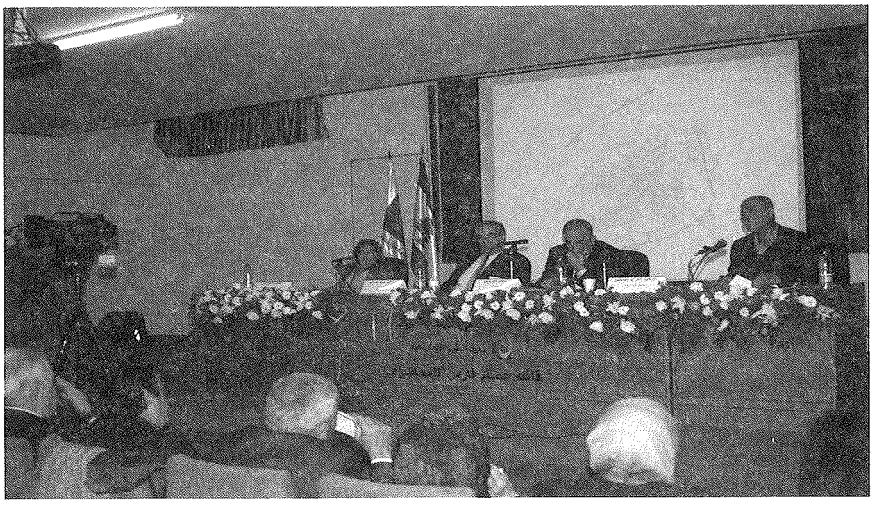
كتب

- بنبلغيث؛ الشيباني، **النظام القضائي في البلاد التونسية ١٨٥٧ - ١٩٢١**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ٢٠٠٢.
- التيمومي؛ الهادي، **تاريخ تونس الإجتماعي ١٨٨١ - ١٩٥٦**، دار محمد علي الحامي، طبعة ثانية، تونس، ٢٠٠١.
- الحداد؛ الطاهر، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، الدار التونسية للنشر، النشرة الرابعة، تونس، ١٩٨٤.
- حمدان؛ محمد، **دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية ١٨٣٨ - ١٩٥٦**، القسم الأول (باللغة العربية)، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ١٩٨٩.
- سالم؛ جمال بلحاج، «أحداث ٩ نيسان ١٩٣٨ بتونس من خلال تقارير الإقامة العامة الفرنسية»، **روافد**، عدد ٢، تونس، ١٩٩٦.
- عدة؛ ليلى، «المجتمع التونسي في الفترة الاستعمارية من خلال نموه الديمغرافي»، في **المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث ١٨٨١ - ١٩٥٦**، جماعي، جامعة تونس، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ١٩٩٨.
- فوكو؛ ميشيل، **المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن**، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٠.
- المحجوبي؛ علي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٦.
- مناصرية؛ يوسف، **الحزب الحر الدستوري التونسي١٩١٩ - ١٩٣٤**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- Ben Hmida A., «Café et mobilisation syndicale à Tunis dans les années 20», *Formes de sociabilité au Maghreb*, Colloque FSHS, 1999.
- Bouhdiba A. et Chevallier D., *La ville Arabe dans l'Islam*, éditions Cérès Tunis, Cnrs Paris, 1982.
- Journées C. (la direction), *Police et politique*, Presse Universitaire de Lyon, 1988.
- Kerro M et M'Alla M, «La prostitution dans la médina de Tunis aux XIX^{ème} et XX^{ème}», in Fanny Colonna et Zakya Daoud (dir), *Etre Marginal au Maghreb*, édition du CNRS, Paris, 1993.
- Largueche A., *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis aux 18ème et 19ème siècles*, CPU, Tunis, 1999.
- Leal N. F., *L'organisation de la police en Tunisie. Etude de droit administratif comparé et de législation coloniale*, édition H. Chacornac, Paris, 1910.

- Les Cahiers de Tunisie, «Villes et sociétés urbaines au Maghreb, actes du IV congrès international d'histoire et de civilisation du Maghrébin», *Les Cahiers de Tunisie*, Avril 1986, n° 137 - 138, Tunis, 1986.
- Lepidi J., «La Tunisie et les boissons», in *Bulletin économique et sociale de la Tunisie*, n° 10, mai 1955.
- Mahjoubi A., *Les origines du mouvement national en Tunisie 1904 - 1934*, publications de L'Université de Tunis, 1982.
- Noureddine A., *La justice pénale française sous le protectorat: L'exemple du tribunal de première instance de Sousse (1881 - 1939)*, L'Or du Temps, Tunis, 2001.
- Rectonwald G., *Etudes de législation Tunisienne*, Tunis, 1935.
- Sebag P., *Histoire d'une ville*, L'Harmattan, Paris, 1998.
- Silvera V., *Le régime législatif d'un protectorat de droits international. Essai sur l'origine et les fonctionnements du droit public en Tunisie*, Imprimerie Atypo, Tunis, 1939.
- Vant A. (la direction), *Marginalité sociale, marginalité spatiale*, CNRS, Paris, 1986.

صحف

- **الصواب** عدد يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ م. بوياك، عدد يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٠.
- **النهضة** عدد يوم ٢٤ تموز ١٩٢٥، عدد يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٣، أيضا عدد مؤرخ في ٤ شباط ١٩٣٣، عدد يوم ٣ شباط ١٩٢٧.
- **الزهرة** عدد يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦، ٣٠ أيلول ١٩٣٦.
- **العمل** عدد مؤرخ في ٦ تموز ١٩٣٤..
- المجلة **الجناية التونسية** التي صدرت سنة ١٩١٣
- Statistique générale de la Tunisie, 1920 - 1929



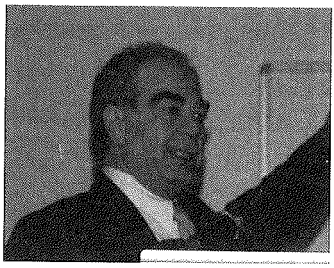
المحور الثاني

ثنائية الريف والمدينة: تكامل أم تصارع

رئيس الجلسة دكتور ماهر مرعبي

المحاضرون

- دكتور يوسف كفروني (الجامعة اللبنانية): بنية المجتمع الطرابلسي.
- دكتورة حنان غازي (الجامعة اللبنانية): دينامية التواصل بين المدينة والريف في شمال لبنان: إمكانيات وآفاق.
- دكتور الكراي القسنطيني (جامعة منوبة، تونس): في العلاقة بين المدينة والريف: مدينة صفاقس وظهيرها نموذجًا خلال الفترة المعاصرة.



بنية المجتمع الطرابلسي

يوسف كفروني[1]

ملخص

بعض المعطيات الإحصائية في الدراسة: ٥٠٪ من سكان طرابلس حاليًا ينحدر آباؤهم من محيط طرابلس: عكار، المنية-الضنية، الكورة؛ يتركز الفقر والمستوى المتدني للتعليم، في المدينة القديمة: مثلث باب التبانة، باب الرمل، الزاهرية؛ المستوى التعليمي الأدنى للزوج، يتركز في التبانة ٩, ٥٠٪، باب الرمل ٥, ٥٠٪، الزاهرية ٨, ٤٦٪؛ المستوى التعليمي الأدنى للزوجة، يتركز في: التبانة ١, ٤٩٪، الزاهرية ٧, ٤٠٪، باب الرمل ٤٠, ٠٪؛ كلما إرتفع مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة عمل المرأة: ابتدائي ٦, ٨٪ ثانوي ٥, ١٩٪ جامعي ٧١٪؛ نسبة الزوجات العاملات أقل من ٢٤٪؛ كلما ارتفع مستوى التعليم كلما ارتفع مستوى دخل الأسرة.

مقدمة

المدينة هي مركز الجاذبية لمجموع القرى والبلدات المحيطة بها، وتشكل بؤرة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمحيطها، الأمر الذي يظهر في سمات الشخصية للأفراد. وتسهم مجموعة المدن في إطار المجتمع الواحد، ومن خلال تفاعلها مع بعضها البعض في حفر خصائص الشخصية الأساسية للأمة.

الاجتماع المديني هو في طبيعته مغاير للانغلاق والتعصب، والعصبيات العشائرية والعائلية التي تشتد في البوادي والأرياف، تضعف وتتلاشى عندما تنزل إلى المدينة. ومن الملاحظ أن تقهقر وتراجع دور أية مدينة يبدأ مع ضرب علاقتها العضوية بمحيطها، الأمر الذي يضعف دورها المديني كمركز تفاعل إجتماعي- إقتصادي - ثقافي، ويتراجع السلوك المنفتح، فتظهر مجددًا العصبيات المنغلقة على اختلاف أنواعها: عرقية - دينية - مذهبية.

---

١. أستاذ الإحصاء وعلم الإجتماع السياسي في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. خبير في البرنامج الإحصائي SPSS.
ucefkaf@hotmail.com

لسنا بحاجة للعودة إلى التاريخ لإظهار غنى الإجتماع الطرابلسي وتنوعه وانفتاحه، لقد تأسست المدينة منذ النشأة الأولى على أساس التفاعل والانفتاح حيث كانت إلتقاء المدن الفينيقية الثلاث، صيدا وصور وأرواد في المكان المعروف اليوم بالميناء، وتحمل باسمها ختم الانفتاح فهي المدينة الثلاثية، إنها الثلاثة المندغمة في الواحد، إنها تريبوليس. كانت طرابلس عاصمة أولى للمدن الفينيقية وكانت على امتداد زمني طويل عاصمة ومركز تفاعل لمنطقة تتجاوز مساحتها مساحة الكيان اللبناني. وهي منذ تأسيس دولة لبنان الكبير ١٩٢٠عاصمة ثانية ومركز لمحافظة الشمال الذي يضم سبعة أقضية متنوعة طائفيًا: عكار، المنية-الضنية، طرابلس (الأغلبية سنة)، بشري، زغرتا، البترون (الأغلبية موارنة) والكورة (الأغلبية أرثوذكس).

واقع مدينة طرابلس اليوم: قراءة إحصائية

ما هي طبيعة الإجتماع الطرابلسي حاليًا. من هم سكان طرابلس؟ ما هي أصولهم؟ ما هي البنية العائلية؟ ما هو المستوى العلمي؟ وما هو المستوى الإقتصادي؟ وهل يوجد إختلاف في طبيعة هذا الإجتماع حسب المناطق؟

سنتعرف إلى واقع الإجتماع المديني لطرابلس، من خلال بحث ميداني جرى تنفيذه خلال شهر أيار من العام ٢٠٠٨.

أقسام مدينة طرابلس

تقسم مدينة طرابلس إلى المناطق التالية: القبة - التبانة - الزاهرية - الحديد - الجسرين - السويقة - الرمانة - المهاترة - النوري - التل - باب الرمل - الحدادين.

إن هذا التقسيم لا يزال متبعًا في التسجيل الإداري للولادات وفي لوائح الشطب الإنتخابية. غير أنه لم يعد معروفًا من أهالي المدينة. ويعكس هذا التقسيم بنية المدينة القديمة. أما المدينة الحديثة فقد توسعت لتشمل المنطقة الواقعة تحت البولفار الرئيس الذي يمر بشكل مستقيم من مدخل المدينة الجنوبي في منطقة البحصاص ويتجاوز المدخل الشمالي في منطقة الملولة - التبانة.

بما أن هذه المناطق لم تعد معروفة حتى لساكنيها، لجأنا إلى اعتماد التسميات المعروفة. وقد جرى تقسيم مدينة طرابلس إلى المناطق التالية:

١. القبة
٢. التبانة
٣. الزاهرية: وتشمل الأسواق
٤. الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض وكل الشوارع الواقعة تحت البولفار الرئيسي، (المدينة الحديثة – منطقة البساتين)
٥. باب الرمل
٦. أبو سمرا (حديثة، على أطراف المدينة، منطقة الزيتون).

تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة للمدينة بتنوع مناطقها. وجاء توزع العينة حسب المنطقة وفق الجدول رقم ١ على الشكل التالي:

جدول رقم ١: المنطقة

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
القبة	٢٠٥	٢١,٤
التبانة	٥٥	٥,٧
الزاهرية	١٠٩	١١,٤
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	٣٥٥	٣٧,١
باب الرمل	٩٩	١٠,٣
أبو سمرا	١٣٥	١٤,١
المجموع	**٩٥٨**	**١٠٠**

١. الوضع الإجتماعي

- الأصول الإجتماعية للسكان

جدول رقم ٢: مذهب الزوج - أصول والد الزوج

مذهب الزوج		أصول والد الزوج					
		طرابلس	الضنية-المنية	عكار	الكورة	غير ذلك	المجموع
سني	التكرار	٤١٢	١٣٥	٢١٥	١٨	١٧	٧٩٧
	٪ مذهب الزوج	٥١,٧٠٪	١٦,٩٠٪	٢٧,٠٠٪	٢,٣٠٪	٢,١٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٨٦,٠٠٪	٨٧,٧٠٪	٨٨,٨٠٪	٤١,٩٠٪	٦٨,٠٠٪	٨٤,٥٠٪
علوي	التكرار	١٧	١	٧	٠	١	٢٦
	٪ مذهب الزوج	٦٥,٤٠٪	٣,٨٠٪	٢٦,٩٠٪	٠,٠٠٪	٣,٨٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٣,٥٠٪	٠,٦٠٪	٢,٩٠٪	٠,٠٠٪	٤,٠٠٪	٢,٨٠٪
شيعي	التكرار	٥	٠	٣	١	٤	١٣
	٪ مذهب الزوج	٣٨,٥٠٪	٠,٠٠٪	٢٣,١٠٪	٧,٧٠٪	٣٠,٨٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١,٠٠٪	٠,٠٠٪	١,٢٠٪	٢,٣٠٪	١٦,٠٠٪	١,٤٠٪
أرثوذكسي	التكرار	١٩	١٠	٦	١٣	١	٤٩
	٪ مذهب الزوج	٣٨,٨٠٪	٢٠,٤٠٪	١٢,٢٠٪	٢٦,٥٠٪	٢,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٤,٠٠٪	٦,٥٠٪	٢,٥٠٪	٣٠,٢٠٪	٤,٠٠٪	٥,٢٠٪
ماروني	التكرار	٢٣	٧	١١	١٠	١	٥٢
	٪ مذهب الزوج	٤٤,٢٠٪	١٣,٥٠٪	٢١,٢٠٪	١٩,٢٠٪	١,٩٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٤,٨٠٪	٤,٥٠٪	٤,٥٠٪	٢٣,٣٠٪	٤,٠٠٪	٥,٥٠٪
كاثوليكي	التكرار	٣	٠	٠	١	٠	٤
	٪ مذهب الزوج	٧٥,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٢٥,٠٠٪	٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٠,٦٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٢,٣٠٪	٠,٠٠٪	٠,٤٠٪
غير ذلك حدد	التكرار	٠	١	٠	٠	١	٢
	٪ مذهب الزوج	٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٠,٠٠٪	٠,٦٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٤,٠٠٪	٠,٢٠٪
المجموع	**التكرار**	**٤٧٩**	**١٥٤**	**٢٤٢**	**٤٣**	**٢٥**	**٩٤٣**
	٪ مذهب الزوج	٥٠,٨٠٪	١٦,٣٠٪	٢٥,٧٠٪	٤,٦٠٪	٢,٧٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

تجتذب طرابلس بصفتها عاصمة الشمال، ومركزًا لنشاط إقتصادي ومالي وثقافي، سكانًا من

أصول غير طرابلسية يأتون غالبًا من المناطق المجاورة. يظهر الجدول رقم ٢ (الأعمدة) أصل والد الزوج (رب الأسرة)، وتظهر الصفوف مذهب الزوج.

تشكل الأصول الطرابلسية لوالد الزوج نصف العينة ٥٠,٨٪ وتشكل الأصول غير الطرابلسية النصف الآخر للعينة ٤٩,٢٪: الأصول العكارية ٢٥,٧٪ تليها المنية-الضنية ١٦,٣٪ ثم الكورة ٤,٦٪. ويبدو أن غياب الإنجذاب من أقضية مجاورة مثل بشري وزغرتا والبترون وضعفه في الكورة يعود لسبب الاختلاف الديني.

يبدو واضحًا غلبة الطابع الإسلامي السني حيث بلغت النسبة ٨٤,٥٪، فيما بلغت نسبة الأرثوذكس ٥,٢٪، نسبة الموارنة ٥,٥٪، نسبة العلويين ٢,٨٪.

الجدول رقم ٣: المنطقة - أصول والد الزوج

المنطقة		أصول والد الزوج					
		طرابلس	الضنية-المنية	عكار	الكورة	غير ذلك	المجموع
القبة	التكرار	٧١	٦٣	٦١	٨	٠	٢٠٣
	٪ المنطقة	٣٥,٠٠٪	٣١,٠٠٪	٣٠,٠٠٪	٣,٩٠٪	٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٤,٨٠٪	٤٠,٩٠٪	٢٥,٢٠٪	١٨,٦٠٪	٠,٠٠٪	٢١,٥٠٪
التبانة	التكرار	٣٠	٤	١٩	١	١	٥٥
	٪ المنطقة	٥٤,٥٠٪	٧,٣٠٪	٣٤,٥٠٪	١,٨٠٪	١,٨٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٦,٢٠٪	٢,٦٠٪	٧,٩٠٪	٢,٣٠٪	٣,٨٠٪	٥,٨٠٪
الزاهرية	التكرار	٦٨	٧	٢٦	٠	٨	١٠٩
	٪ المنطقة	٦٢,٤٠٪	٦,٤٠٪	٢٣,٩٠٪	٠,٠٠٪	٧,٣٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٤,١٠٪	٤,٥٠٪	١٠,٧٠٪	٠,٠٠٪	٣٠,٨٠٪	١١,٥٠٪
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	١٩٣	٣٦	٨٣	١٩	١٧	٣٤٨
	٪ المنطقة	٥٥,٥٠٪	١٠,٣٠٪	٢٣,٩٠٪	٥,٥٠٪	٤,٩٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	٤٠,١٠٪	٢٣,٤٠٪	٣٤,٣٠٪	٤٤,٢٠٪	٦٥,٤٠٪	٣٦,٨٠٪
باب الرمل	التكرار	٥٨	١٥	٢٣	٣	٠	٩٩
	٪ المنطقة	٥٨,٦٠٪	١٥,٢٠٪	٢٣,٢٠٪	٣,٠٠٪	٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٢,١٠٪	٩,٧٠٪	٩,٥٠٪	٧,٠٠٪	٠,٠٠٪	١٠,٥٠٪
أبو سمرا	التكرار	٦١	٢٩	٣٠	١٢	٠	١٣٢
	٪ المنطقة	٤٦,٢٠٪	٢٢,٠٠٪	٢٢,٧٠٪	٩,١٠٪	٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٢,٧٠٪	١٨,٨٠٪	١٢,٤٠٪	٢٧,٩٠٪	٠,٠٠٪	١٤,٠٠٪

المنطقة		أصول والد الزوج				
		طرابلس	الضنية-المنية	عكار	الكورة	غير ذلك	المجموع
المجموع	التكرار	٤٨١	١٥٤	٢٤٢	٤٣	٢٦	٩٤٦
	٪ المنطقة	٥٠,٨٠٪	١٦,٣٠٪	٢٥,٦٠٪	٤,٥٠٪	٢,٧٠٪	١٠٠,٠٠٪
	٪ أصول والد الزوج	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

تتوزع الأسر ذات الأصل الطرابلسي حسب مذهب الزوج:
سنة: ٨٦٪، علويون: ٣,٥٪، شيعة: ١٪، أرثوذكس ٤٪، موارنة: ٤,٨٪، كاثوليك: ٠,٦٪.

وتتوزع الأسر ذات الأصل غير الطرابلسي حسب مذهب الزوج:
- سنة: المنية-الضنية ٨٧,٧٪، عكار ٨٨,٨٪، الكورة ٤١,٩٪، غير ذلك (خارج محافظة الشمال) ٦٨٪.
- أرثوذكس: المنية-الضنية ٦,٥٪، عكار٢,٥٪، الكورة ٣٠,٢٪، غير ذلك (خارج محافظة الشمال) ٤٪.
- موارنة: المنية-الضنية ٤,٥٪، عكار٤,٥٪، الكورة ٢٣,٣٪، غير ذلك (خارج محافظة الشمال) ٤٪.

يتضح أن الإنجذاب الغالب للسكن في طرابلس يأخذ طابعًا مذهبيًا وذلك من جهة أولى بسبب غلبة الطابع الإسلامي السنّي على المدينة تاريخيًا، ومن جهة ثانية بسبب إفرازات الحرب الأهلية التي رسخت الفرز المذهبي. إذا كان الإنجذاب الغالب إلى المدينة يأخذ طابعًا مذهبيًا، فما هي المناطق الأكثر جذبًا؟

يظهر الجدول رقم ٣ العلاقة بين المنطقة وأصول والد الزوج.
١. سكان منطقة القبة: ٣٥٪ من أصول طرابلسية، ٣١٪ من أصول المنية-الضنية، ٣٠٪ من أصول عكارية، ٣,٩٪من أصول كورانية.
٢. سكان منطقة التبانة: ٥٤,٥٪ من أصول طرابلسية، ٧,٣٪ من أصول المنية-الضنية، ٣٤,٥٪ من أصول عكارية، ١,٨٪من أصول كورانية.
٣. سكان منطقة الزاهرية: ٦٢,٤٪ من أصول طرابلسية، ٦,٤٪ من أصول المنية-الضنية، ٢٣,٩٪ من أصول عكارية، ٧,٣٪ من خارج محافظة الشمال.
٤. سكان منطقة (الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض): ٥٥,٥٪ من أصول طرابلسية، ١٠,٣٪ من أصول المنية-الضنية، ٢٣,٩٪ من أصول عكارية، ٥,٥٪ من أصول كورانية، ٤,٩٪ من خارج محافظة الشمال.
٥. سكان منطقة باب الرمل: ٥٨,٦٪ من أصول طرابلسية، ١٥,٢٪ من أصول المنية-الضنية، ٢٣,٢٪ من أصول عكارية، ٣٪ من أصول كورانية.

٦. سكان منطقة أبو سمرا: ٤٦,٢٪ من أصول طرابلسية، ٢٢٪ من أصول المنية-الضنية، ٢٢,٧٪ من أصول عكارية، ٩,١٪من أصول كورانية.
٧. ينجذب أهل الضنية-المنية بنسبة ٤٠,٩٪ إلى منطقة القبة، ٢٣,٤٪ إلى منطقة الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض و١٨,٨٪ إلى أبو سمرا.
٨. ينجذب أهل عكار بنسبة ٢٥,٢٪ إلى منطقة القبة، ٣٤,٣٪ إلى منطقة الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض، ١٢,٤٪ إلى أبو سمرا.
٩. ينجذب أهل الكورة بنسبة ١٨,٦٪ إلى منطقة القبة، ٤٤,٢٪ إلى منطقة الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض ٢٧,٩.

- العلاقة بين مذهب الزوج ومذهب الزوجة

جدول رقم ٤: مذهب الزوج - مذهب الزوجة

مذهب الزوج / مذهب الزوجة									
		سني	علوي	شيعي	أرثوذكسي	ماروني	كاثوليكي	غير ذلك	المجموع
سني	التكرار	٧٧٢	٦	١٠	٧	٤	٠	١	٨٠٠
	٪ مذهب الزوج	٪٩٦,٥٠	٪٠,٨	٪١,٣٠	٪٠,٩٠	٪٠,٥	٪٠,٠٠	٪٠,١٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٩٧,٦٠	٪٢٧,٣٠	٪٦٢,٥٠	٪١٢,١٠	٪٧,٧٠	٪٠,٠٠	٪٣٣,٣٠	٪٨٤,٥٠
	٪ لمجموع	٪٨١,٥٠	٪٦	٪١,١٠	٪٠,٧٠	٪٤	٪٠,٠٠	٪١	٪٨٤,٥٠
علوي	التكرار	٩	١٦	٠	٠	١	٠	٠	٢٦
	٪ مذهب الزوج	٪٣٤,٦٠	٪٦١,٥٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٣,٨٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪١,١٠	٪٧٢,٧٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪١,٩٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٢,٧٠
	٪ لمجموع	٪١,٠٠	٪١,٧٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٢,٧٠
شيعي	التكرار	٥	٠	٦	١	٠	٠	١	١٣
	٪ مذهب الزوج	٪٣٨,٥٠	٪٠,٠٠	٪٤٦,٢٠	٪٧,٧٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٧,٧٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٠,٦٠	٪٠,٠٠	٪٣٧,٥٠	٪١,٧٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٣٣,٣٠	٪١,٤٠
	٪ لمجموع	٪٠,٥٠	٪٠,٠٠	٪٠,٦٠	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,١٠	٪١,٤٠

مذهب الزوج / مذهب الزوجة									
		سني	علوي	شيعي	أرثوذكسي	ماروني	كاثوليكي	غير ذلك	المجموع
أرثوذكسي	التكرار	١	٠	٠	٤٥	٣	١	٠	٥٠
	٪ مذهب الزوج	٪٢,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٩٠,٠٠	٪٦,٠٠	٪٢,٠٠	٪٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٧٧,٦٠	٪٥,٨٠	٪٢٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٥,٣٠
	٪ لمجموع	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٤,٨٠	٪٠,٣٠	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٥,٣٠
ماروني	التكرار	٣	٠	٠	٤	٤٤	١	٠	٥٢
	٪ مذهب الزوج	٪٥,٨٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٧,٧٠	٪٨٤,٦٠	٪١,٩٠	٪٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٠,٤٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٦,٩٠	٪٨٤,٦٠	٪٢٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٥,٥٠
	٪ لمجموع	٪٠,٣٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٤٠	٪٤,٦٠	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٥,٥٠
كاثوليكي	التكرار	٠	٠	٠	١	٠	٣	٠	٤
	٪ مذهب الزوج	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٢٥,٠٠	٪٠,٠٠	٪٧٥,٠٠	٪٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪١,٧٠	٪٠,٠٠	٪٦٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٤٠
	٪ لمجموع	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٣٠	٪٠,٠٠	٪٠,٤٠
غير ذلك	التكرار	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
	٪ مذهب الزوج	٪٥٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٥٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٣٣,٣٠	٪٠,٢٠
	٪ لمجموع	٪٠,١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,١٠	٪٠,٢٠
المجموع	التكرار	٧٩١	٢٢	١٦	٥٨	٥٢	٥	٣	٩٤٧
	٪ مذهب الزوج	٪٨٣,٥٠	٪٢,٣٠	٪١,٧٠	٪٦,١٠	٪٥,٥٠	٪٠,٥٠	٪٠,٣٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ مذهب الزوجة	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠
	٪ لمجموع	٪٨٣,٥٠	٪٢,٣٠	٪١,٧٠	٪٦,١٠	٪٥,٥٠	٪٠,٥٠	٪٠,٣٠	٪١٠٠,٠٠

يظهر الجدول رقم ٤ العلاقة بين مذهب الزوج ومذهب الزوجة ويتضح من قراءة الجدول غلبة نسبة الزواج ضمن المذهب نفسه: ٩٦,٥٪ سنة، ٩٠٪ أرثوذكس، ٨٤,٦٪ موارنة. أما انخفاض هذه النسبة عند الشيعة ربما يعود لكون الشيعة أقلية وافدة على المدينة، إضافة إلى أن عددهم القليل ضمن العينة لا يسمح بإطلاق إستنتاجات مهمة. يبقى اللافت هو اتجاه العلويين إلى التزاوج مع السنّة

بنسبة مهمة: ٣٤,٦٪ من العلويين زوجاتهم سنيات و٢٧,٣٪ من العلويات مذهب أزواجهم سنة.

جدول رقم ٥: إحصائيات الأسرة

		عدد الساكنين في المنزل	مجموع الأولاد	الذكور	الإناث
	عدد الإجابات	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٨	٩٥٨
	القيم الضائعة	١	٠	٠	٠
الوسط الحسابي		٤,٥١	٢,٦٤	١,٣٨	١,٢٦
خطأ التقدير للوسط الحسابي		٠,٠٦١	٠,٠٦١	٠,٠٣٩	٠,٠٤
الانحراف المعياري		١,٨٩٤	١,٨٩٩	١,١٩٩	١,٢٢٤
المجموع		٤٣١٤	٢٥٢٩	١٣٢٣	١٢٠٦
المئينات	١٠	٢,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٢٠	٣,٠٠	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٣٠	٣,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	٠,٠٠
	٤٠	٤,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
	٥٠	٤,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
	٦٠	٥,٠٠	٣,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠
	٧٠	٥,٠٠	٣,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠
	٨٠	٦,٠٠	٤,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠
	٩٠	٧,٠٠	٥,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠

- خطأ التقدير، هو خطأ ناجم عن توزع المعاينة ويرتبط بحجم العينة والانحراف المعياري. مثلًا خطأ التقدير للوسط الحسابي لعدد الساكنين في المنزل هو ٠,٠٦١، فإذا كان معدل الساكنين في المنزل في عينة البحث هو ٤,٥١
- خطأ التقدير في حدود الثقة ٩٥٪ أي باحتمال خطأ ٥٪ هو: ٠,٠٦١×١,٩٦=٠,١٢
التقدير لمعدل الساكنين في مجتمع البحث (مدينة طرابلس) هو: بين (٤,٥١-٠,١٢) و(٤,٥١+٠,١٢).
- خطأ التقدير في حدود الثقة ٩٩٪ أي باحتمال خطأ ١٪ هو: ٠,٠٦١×٢,٥٨= ٠,١٦.
يسكن في المنزل الزوج والزوجة والأولاد الذين يبقون في منزل ذويهم مهما كبروا، ولا يتركون هذا المنزل إلى أن يتزوجوا. ويسكن في المنزل أيضًا بعض أقرباء الزوج أو الزوجة (والد، والدة، أخ، أخت) ولكن بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٠٪.

إن معدل عدد الأولاد في الأسرة هو ٢,٦٤ ، ٥٠٪ من الأسر لديها ولدان وما دون، ٧٠٪ من الأسر لديها ٣ أولاد وما دون، ٣٠٪ من الأسر لديها أكثر من ٣ أولاد، ٢٠٪ من الأسر لديها أكثر من ٤ أولاد، ١٠٪ من الأسر لديها أكثر من ٥ أولاد.

بعض الأسر الطرابلسية تضم في منازلها أقرباء (والد، والدة، أخ، أخت، للزوج أو للزوجة). ٩١ أسرة من أصل ٩٥٨ أسرة أي ما نسبته ٩,٥٪ يسكن معها شخص واحد من الأقرباء و١٧ أسرة أي ١,٨٪ يسكن معها قريبان. النسبة الغالبة للقريب هي لقريب الزوج (والد، والدة).

- عمر الزوج وعمر الزوجة

من قراءة الجدول رقم ٦ نرى أن معدل عمر الزوج ٤٦,١٢ ومعدل عمر الزوجة٣٩,٩٠. يكبر الزوج الزوجة بمعدل ٦,٢٢ سنوات. ومن خلال تحليلنا للارتباط بين عمر الزوج وعمر الزوجة نجد إرتباطا ايجابيًا قويًا. معادلة الارتباط الخطي هي: Y= 0,857x- 0.422 وx=0.985y+7.588 وتكون قوة الإرتباط R=0.919 وهو إرتباط قوي جدا لأنه يقترب من ١ ويكون معامل التحديد R^2=0.844 وهذا يعني أن ٨٤,٤٪ من التغيير المشاهد في عمر الزوجة يرتبط بالتغيير الحاصل في عمر الزوج.

جدول رقم ٦: إحصائيات عمر الزوج والزوجة

		عمرالزوج	عمر الزوجة
	الإجابات	٨٩٣	٩٣٠
	القيم الضائعة	٦٥	٢٨
الوسط الحسابي		٤٦,١٢	٣٩,٩
خطأ التقدير للوسط الحسابي		٠,٣٦٦	٠,٣٥٨
الانحراف المعياري		١٠,٩٥	١٠,٩٢٢
المئينات	١٠	٣١	٢٥
	٢٠	٣٦	٣٠
	٣٠	٤٠	٣٥
	٤٠	٤٣	٣٧
	٥٠	٤٥	٤٠
	٦٠	٤٨	٤٢
	٧٠	٥٠	٤٥
	٨٠	٥٥	٤٨
	٩٠	٦٠	٥٤

بالنسبة لعدد الأولاد يتبين، من الجدول رقم ٧، أن ١٢,٨٪ من الأسر ليس لديها أولاد، ١٦٪ لديها ولد واحد، ٢٢,٩٪ لديها ولدان، ٢٠,٥٪ لديها ٣ أولاد، ١٣٪ لديها ٤ أولاد، ٦,٧٪ لديها ٥ أولاد، ٥,١٪ لديها ٦ أولاد، ٣٪ لديها ٧ أولاد وما فوق.

جدول رقم ٧: مجموع الأولاد

	التكرار	النسبة المئوية	التجمع الصاعد للنسبة المئوية
٠	١٢٣	١٢,٨	١٢,٨
١	١٥٣	١٦,٠	٢٨,٨
٢	٢١٩	٢٢,٩	٥١,٧
٣	١٩٦	٢٠,٥	٧٢,١
٤	١٢٥	١٣,٠	٨٥,٢
٥	٦٤	٦,٧	٩١,٩
٦	٤٩	٥,١	٩٧,٠
٧	١٢	١,٣	٩٨,٢
٨	٨	٨.	٩٩,١
٩	٥	٥.	٩٩,٦
١٠	٢	٢.	٩٩,٨
١١	١	١.	٩٩,٩
١٢	١	١.	١٠٠,٠
المجموع	٩٥٨	١٠٠,٠	

جدول رقم ٨: المنطقة - فئات الأولاد

المنطقة		فئات الأولاد					المجموع
		٠	١ - ٢	٣ - ٤	٥ - ٦	٧+	
القبة	التكرار	٢٩	٦٦	٧٦	٢٩	٥	٢٠٥
	٪ المنطقة	٪١٤,١	٪٣٢,٢	٪٣٧,١	٪١٤,١	٪٢,٤	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪٢٣,٦	٪١٧,٧	٪٢٣,٧	٪٢٥,٧	٪١٧,٢	٪٢١,٤
التبانة	التكرار	١٠	١٧	٧	١٠	١١	٥٥
	٪ المنطقة	٪١٨,٢	٪٣٠,٩	٪١٢,٧	٪١٨,٢	٪٢٠,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪٨,١	٪٤,٦	٪٢,٢	٪٨,٨	٪٣٧,٩	٪٥,٧
الزاهرية	التكرار	١٤	٥٤	٣٤	٦	١	١٠٩
	٪ المنطقة	٪١٢,٨	٪٤٩,٥	٪٣١,٢	٪٥,٥	٪٠,٩	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪١١,٤	٪١٤,٥	٪١٠,٦	٪٥,٣	٪٣,٤	٪١١,٤
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	٤٥	١٥٦	١٢٤	٢٤	٦	٣٥٥
	٪ المنطقة	٪١٢,٧	٪٤٣,٩	٪٣٤,٩	٪٦,٨	٪١,٧	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪٣٦,٦	٪٤١,٩	٪٣٨,٦	٪٢١,٢	٪٢٠,٧	٪٣٧,١

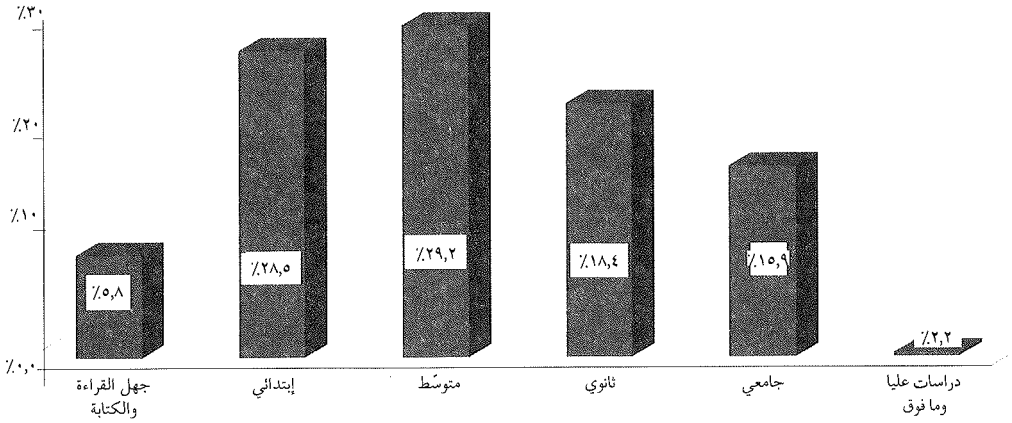
المنطقة		فئات الأولاد					المجموع
		٠	١ - ٢	٣ - ٤	٥ - ٦	٧ +	
باب الرمل	التكرار	٧	٣٩	٣٤	١٩	٠	٩٩
	٪ المنطقة	٪٧,١	٪٣٩,٤	٪٣٤,٣	٪١٩,٢	٪٠.	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪٥,٧	٪١٠,٥	٪١٠,٦	٪١٦,٨	٪٠.	٪١٠,٣
أبو سمرا	التكرار	١٨	٤٠	٤٦	٢٥	٦	١٣٥
	٪ المنطقة	٪١٣,٣	٪٢٩,٦	٪٣٤,١	٪١٨,٥	٪٤,٤	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪١٤,٦	٪١٠,٨	٪١٤,٣	٪٢٢,١	٪٢٠,٧	٪١٤,١
المجموع	**التكرار**	**١٢٣**	**٣٧٢**	**٣٢١**	**١١٣**	**٢٩**	**٩٥٨**
	٪ المنطقة	٪١٢,٨	٪٣٨,٨	٪٣٣,٥	٪١١,٨	٪٣,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الأولاد	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

إن الإتجاه الغالب في نمط الأسرة الطرابلسية هو الأسرة النواتية الصغيرة. يوضح الجدول رقم ٨ العلاقة بين المنطقة وعدد الأولاد في الأسرة، ويتبين أن الأسر التي لديها العدد الأكبر من الأولاد تتركز في مناطق معينة. الأسر التي لديها ٥ أولاد وأكثر تتركز في: القبة ١٦,٥٪، التبانة ٣٨,٢٪، الزاهرية ٦,٤٪، الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض ٨,٥٪، باب الرمل ١٩,٢٪، أبوسمرا ٢٢,٩٪.

٢. المستوى التعليمي

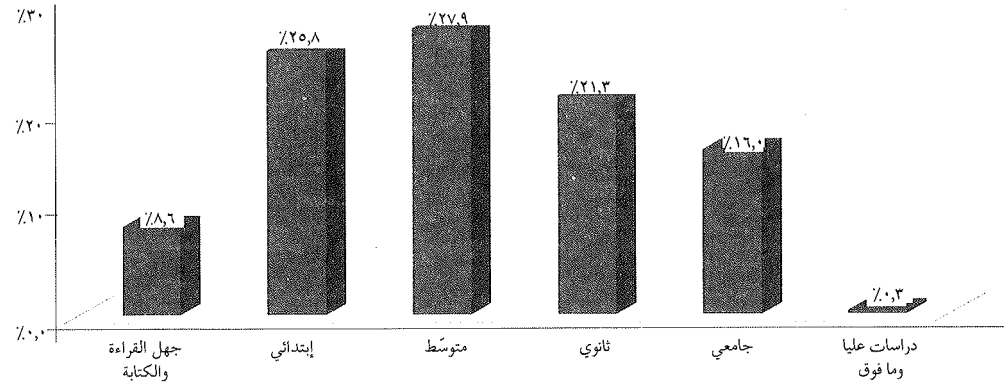
جدول رقم ٩: المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية	التجمع الصاعد للنسبة المئوية
	جهل القراءة والكتابة	٥٥	٥,٧	٥,٨	٥,٨
	إبتدائي	٢٧٠	٢٨,٢	٢٨,٥	٣٤,٤
	متوسط	٢٧٦	٢٨,٨	٢٩,٢	٦٣,٥
	ثانوي	١٧٤	١٨,٢	١٨,٤	٨١,٩
	جامعي	١٥٠	١٥,٧	١٥,٩	٩٧,٨
	دراسات عليا وما فوق	٢١	٢,٢	٢,٢	١٠٠,٠
	المجموع	٩٤٦	٩٨,٧	١٠٠,٠	
القيم الضائعة		١٢	١,٣		
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠		



جدول رقم ١٠: المستوى التعليمي للزوجة

المستوى التعليمي للزوجه		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية	التجمع الصاعد للنسبة المئوية
	جهل القراءة والكتابة	٨٢	٨,٦	٨,٦	٨,٦
	إبتدائي	٢٤٥	٢٥,٦	٢٥,٨	٣٤,٥
	متوسط	٢٦٥	٢٧,٧	٢٧,٩	٦٢,٤
	ثانوي	٢٠٢	٢١,١	٢١,٣	٨٣,٧
	جامعي	١٥٢	١٥,٩	١٦,٠	٩٩,٧
	دراسات عليا وما فوق	٣	٠,٣	٠,٣	١٠٠,٠
	المجموع	**٩٤٩**	**٩٩,١**	**١٠٠,٠**	
القيم الضائعة		٩	٩		
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠		



جدول رقم ١١: تعليم الزوج - تعليم الزوجة

تعليم الزوج/ الزوجة		إبتدائي -	متوسط - ثانوي	جامعي +	المجموع
إبتدائي -	التكرار	٢٢٢	٩١	٧	٣٢٠
	٪ تعليم الزوج	٦٩,٤٪	٢٨,٤٪	٢,٢٪	١٠٠,٠٪
	٪ تعليم الزوجة	٦٨,٧٪	١٩,٨٪	٤,٥٪	٣٤,١٪
متوسط - ثانوي	التكرار	٩٠	٢٩٧	٦١	٤٤٨
	٪ تعليم الزوج	٢٠,١٪	٦٦,٣٪	١٣,٦٪	١٠٠,٠٪
	٪ تعليم الزوجة	٢٧,٩٪	٦٤,٦٪	٣٩,٤٪	٤٧,٨٪
جامعي +	التكرار	١١	٧٢	٨٧	١٧٠
	٪ تعليم الزوج	٦,٥٪	٤٢,٤٪	٥١,٢٪	١٠٠,٠٪
	٪ تعليم الزوجة	٣,٤٪	١٥,٧٪	٥٦,١٪	١٨,١٪
المجموع	**التكرار**	**٣٢٣**	**٤٦٠**	**١٥٥**	**٩٣٨**
	٪ تعليم الزوج	**٣٤,٤٪**	**٤٩,٠٪**	**١٦,٥٪**	**١٠٠,٠٪**
	٪ تعليم الزوجة	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**

٣. الوضع الإقتصادي

- مساحة المسكن

يظهر الجدول رقم ١٢ توزع مساحة الشقق السكنية في العينة: ١٤,٥٪ من الشقق السكنية مساحتها أقل من ١٠٠ متر، ٤٤,٧٪ مساحتها بين ١٠١ و١٥٠ مترًا، ٣٣,١٪ مساحتها بين ١٥١ و٢٠٠متر، ٧,٧٪ مساحتها أكثر من ٢٠٠ متر.

جدول رقم ١٢: مساحة المسكن

مساحة المسكن		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية	التجمع الصاعد للنسبة المئوية
	١٠٠ -	١٣٥	١٤,١	١٤,٥	١٤,٥
	١٠١ - ١٥٠	٤١٥	٤٣,٣	٤٤,٧	٥٩,٣
	١٥١ - ٢٠٠	٣٠٧	٣٢,٠	٣٣,١	٩٢,٣
	٢٠١ +	٧١	٧,٤	٧,٧	١٠٠,٠
	المجموع	٩٢٨	٩٦,٩	١٠٠,٠	
القيم الضائعة		٣٠	٣,١		
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠		

- مدخول الأسرة

جدول رقم ١٣: فئات الدخل

فئات الدخل		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية	التجمع الصاعد للنسبة المئوية
	٤٥٠ -	١٠٨	١١,٣	١١,٣	١١,٣
	٤٥١ - ٩٠٠	٣٩٢	٤٠,٩	٤١,٢	٥٢,٥
	٩٠١ - ١٥٠٠	٣٠٧	٣٢,٠	٣٢,٢	٨٤,٨
	١٥٠١ - ٢٥٠٠	١١٠	١١,٥	١١,٦	٩٦,٣
	٢٥٠١ +	٣٥	٣,٧	٣,٧	١٠٠,٠
	المجموع	٩٥٢	٩٩,٤	١٠٠,٠	
القيم الضائعة		٦	٠,٦		
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠		

يظهر الجدول ١٣ توزع دخل الأسرة في عينة البحث على النحو التالي:
١١,٣٪ أقل من ٤٥٠ ألف ليرة لبنانية، ٤١,٢٪ بين ٤٥١ و٩٠٠ ألف، ٣٢,٢٪ بين ٩٠١ و١٥٠٠، ١١,٦٪ بين ١٥٠١ و٢٥٠٠، ٣,٧٪ أكثر من ٢٥٠٠. أكثر من نصف الأسر ٥٢,٥٪ مدخولها أقل من ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية و٨٤,٨٪ من الأسر مدخولها أقل من ١٥٠٠ (مليون ونصف المليون ليرة لبنانية).

- عمل الزوج

جدول رقم ١٤: عمل الزوج

عمل الزوج		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية
	لا عمل	٣٧	٣,٩	٤,٠
	مياومة - عمالة	١١٧	١٢,٢	١٢,٥
	حرفة	١٤١	١٤,٧	١٥,١
	وظيفة	٢١٣	٢٢,٢	٢٢,٨
	تمريض	٦	٠,٦	٠,٦
	قطاع عسكري - أمني	١٢٢	١٢,٧	١٣,١
	قطاع عسكري - أمني: رتبة عليا	٣٨	٤,٠	٤,١
	تعليم إبتدائي - متوسط	٢٣	٢,٤	٢,٥
	تعليم ثانوي - جامعي	٢٧	٢,٨	٢,٩
	صاحب/ة مؤسسة صناعية	١٩	٢,٠	٢,٠

عمل الزوج		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية
	صاحب/ة مؤسسة تجارية، مالية	٥٢	٥,٤	٥,٦
	تعهدات ومقاولات	٣١	٣,٢	٣,٣
	مهن حرة: طب، هندسة، صيدلة، محاماة	٢٧	٢,٨	٢,٩
	إدارة عليا	٣	٠,٣	٠,٣
	متقاعد	٥٤	٥,٦	٥,٨
	غير ذلك حدد	٢٤	٢,٥	٢,٦
	المجموع	**٩٣٤**	**٩٧,٥**	**١٠٠,٠**
القيم الضائعة		**٢٤**	**٢,٥**	
المجموع		**٩٥٨**	**١٠٠,٠**	

يظهر الجدول رقم ١٤ نوع عمل الزوج حسب عينة البحث: يشكل العاطلون عن العمل نسبة ٤٪ ويشكل المياومون نسبة ١٢,٥٪.

- عمل الزوجة

تبلغ نسبة الزوجات غير العاملات ٧٦,١٪، ويتركز مجال العاملات في الوظيفة والتعليم بشكل كبير (جدول رقم ١٥).

جدول رقم ١٥: عمل الزوجة

عمل الزوجة		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية
	لا عمل	٧٢٠	٧٥,٢	٧٦,١
	مياومة - عمالة	١٩	٢,٠	٢,٠
	حرفة	٢٩	٣,٠	٣,١
	وظيفة	٦٨	٧,١	٧,٢
	تمريض	٩	٠,٩	١,٠
	قطاع عسكري - أمني	١	٠,١	٠,١
	تعليم: إبتدائي- متوسط	٦٦	٦,٩	٧,٠
	تعليم: ثانوي- جامعي	١٩	٢,٠	٢,٠
	صاحب/ة مؤسسة تجارية - مالية	٦	٠,٦	٠,٦
	تعهدات ومقاولات	١	٠,١	٠,١
	مهن حرة: طب، هندسة، صيدلة، محاماة	٥	٠,٥	٠,٥
	متقاعد	٢	٠,٢	٠,٢

عمل الزوجة		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية
	غير ذلك حدد	١	٠,١	٠,١
	المجموع	٩٤٦	٩٨,٧	١٠٠,٠
القيم الضائعة		١٢	١,٣	
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠	

جدول رقم ١٦ : الطبقة الإجتماعية – الطبقة الإجتماعية التي تشعر بالانتماء إليها

المستوى الإجتماعي		التكرار	النسبة المئوية الخام	النسبة المئوية الصافية
	شعبية	٢٣٩	٢٤,٩	٢٥,٠
	متوسطة دنيا	٤٠٠	٤١,٨	٤١,٨
	متوسطة عليا	٢٥٢	٢٦,٣	٢٦,٤
	ميسورة	٦٥	٦,٨	٦,٨
	المجموع	٩٥٦	٩٩,٨	١٠٠,٠
القيم الضائعة		٢	٢	
المجموع		٩٥٨	١٠٠,٠	

جدول رقم ١٧ : المنطقة – المسكن

المنطقة		فئات مساحة المسكن				المجموع
		١٠٠ –	١٠١ – ١٥٠	١٥١ – ٢٠٠	٢٠١ +	
القبة	التكرار	٢٧	١١٩	٥٩	٠	٢٠٥
	٪ المنطقة	٪١٣,٢	٪٥٨,٠	٪٢٨,٨	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪٢٠,٠	٪٢٨,٧	٪١٩,٢	٪٠,٠	٪٢٢,١
التبانة	التكرار	٥	٣٤	١٣	٣	٥٥
	٪ المنطقة	٪٩,١	٪٦١,٨	٪٢٣,٦	٪٥,٥	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪٣,٧	٪٨,٢	٪٤,٢	٪٤,٢	٪٥,٩
الزاهرية	التكرار	٣١	٥٧	٩	١٢	١٠٩
	٪ المنطقة	٪٢٨,٤	٪٥٢,٣	٪٨,٣	٪١١,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪٢٣,٠	٪١٣,٧	٪٢,٩	٪١٦,٩	٪١١,٧
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	٢٣	٩٢	١٥٦	٥٤	٣٢٥
	٪ المنطقة	٪٧,١	٪٢٨,٣	٪٤٨,٠	٪١٦,٦	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪١٧,٠	٪٢٢,٢	٪٥٠,٨	٪٧٦,١	٪٣٥,٠

المنطقة		فئات مساحة المسكن				المجموع
		١٠٠ -	١٠١ - ١٥٠	١٥١ - ٢٠٠	٢٠١ +	
باب الرمل	التكرار	٤٨	٢٧	٢٢	٢	٩٩
	٪المنطقة	٪٤٨,٥	٪٢٧,٣	٪٢٢,٢	٪٢,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪٣٥,٦	٪٦,٥	٪٧,٢	٪٢,٨	٪١٠,٧
أبو سمرا	التكرار	١	٨٦	٤٨	٠	١٣٥
	٪ المنطقة	٪٠,٧	٪٦٣,٧	٪٣٥,٦	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪٠,٧	٪٢٠,٧	٪١٥,٦	٪٠,٠	٪١٤,٥
المجموع	التكرار	١٣٥	٤١٥	٣٠٧	٧١	٩٢٨
	٪ المنطقة	٪١٤,٥	٪٤٤,٧	٪٣٣,١	٪٧,٧	٪١٠٠,٠
	٪ فئات مساحة المسكن	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

٤. العلاقة بين المتغيرات: المنطقة، المسكن، الدخل، التعليم، الطبقة، مساحة المسكن

تتركز الأسر التي تسكن شققًا مساحتها أقل من ١٠٠ متر حسب الجدول رقم ١٧ على الشكل التالي: ١٣,٢٪ من القبة، ٩,١٪ من التبانة، ٢٨,٤٪ من الزاهرية، ٧,١٪ من الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض، ٤٨,٥٪ من باب الرمل، ٠,٧٪ من أبو سمرا.

- المنطقة - الدخل

الجدول رقم ١٨: العلاقة بين الدخل والمنطقة

المنطقة + فئات الدخل		فئات الدخل				المجموع
		٤٥٠ -	٤٥١ - ٩٠٠	٩٠١ - ١٥٠٠	١٥٠١ - ٢٥٠٠	٢٥٠١ +	
القبة	التكرار	٢٣	٨٢	٦٨	٢٨	٣	٢٠٤
	٪ المنطقة	٪١١,٣	٪٤٠,٢	٪٣٣,٣	٪١٣,٧	٪١,٥	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الدخل	٪٢١,٣	٪٢٠,٩	٪٢٢,١	٪٢٥,٥	٪٨,٦	٪٢١,٤
التبانة	التكرار	٥	٣٥	١٥	٠	٠	٥٥
	٪ المنطقة	٪٩,١	٪٦٣,٦	٪٢٧,٣	٪٠,٠	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الدخل	٪٤,٦	٪٨,٩	٪٤,٩	٪٠,٠	٪٠,٠	٪٥,٨
الزاهرية	التكرار	٢٢	٥٠	٣٠	٧	٠	١٠٩
	٪ المنطقة	٪٢٠,٢	٪٤٥,٩	٪٢٧,٥	٪٦,٤	٪٠,٠	٪١٠٠,٠
	٪ فئات الدخل	٪٢٠,٤	٪١٢,٨	٪٩,٨	٪٦,٤	٪٠,٠	٪١١,٤

المنطقة + فئات الدخل		فئات الدخل					المجموع
		٤٥٠ -	٤٥١ - ٩٠٠	٩٠١ - ١٥٠٠	١٥٠١ - ٢٥٠٠	٢٥٠١ +	
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	٢٩	١٣٦	١١٠	٥٨	٢٠	٣٥٣
	٪ المنطقة	٨,٢٪	٣٨,٥٪	٣١,٢٪	١٦,٤٪	٥,٧٪	١٠٠,٠٪
	٪ فئات الدخل	٢٦,٩٪	٣٤,٧٪	٣٥,٨٪	٥٢,٧٪	٥٧,١٪	٣٧,١٪
باب الرمل	التكرار	٢٦	٤١	٢٤	٥	٠	٩٦
	٪ المنطقة	٢٧,١٪	٤٢,٧٪	٢٥,٠٪	٥,٢٪	٠.٪	١٠٠,٠٪
	٪ فئات الدخل	٢٤,١٪	١٠,٥٪	٧,٨٪	٤,٥٪	٠,٠٪	١٠,١٪
أبو سمرا	التكرار	٣	٤٨	٦٠	١٢	١٢	١٣٥
	٪ المنطقة	٢,٢٪	٣٥,٦٪	٤٤,٤٪	٨,٩٪	٨,٩٪	١٠٠,٠٪
	٪ فئات الدخل	٢,٨٪	١٢,٢٪	١٩,٥٪	١٠,٩٪	٣٤,٣٪	١٤,٢٪
المجموع	التكرار	١٠٨	٣٩٢	٣٠٧	١١٠	٣٥	٩٥٢
	٪ المنطقة	١١,٣٪	٤١,٢٪	٣٢,٢٪	١١,٦٪	٣,٧٪	١٠٠,٠٪
	٪ فئات الدخل	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

الأسر التي تحصل على مدخول أقل من ٤٥٠ ألف ليرة لبنانية: ١١,٣٪ من سكان القبة، ٩,١٪ من سكان التبانة، ٢٠,٢٪ من سكان الزاهرية، ٨,٢٪ من منطقة الميتين، عزمي، الثقافة، المعرض، ٢٧,١٪ من سكان باب الرمل، ٢,٢٪ من سكان أبو سمرا.

باب الرمل هي المنطقة الأكثر فقرًا تليها الزاهرية

- الأسر التي تحصل على مدخول بين ٤٥١ -٩٠٠ ألف ليرة لبنانية: ٤٠,٢٪ من سكان القبة، ٦٣,٦٪ من سكان التبانة، ٤٥,٩٪ من سكان الزاهرية، ٣٨,٥٪ من منطقة الميتين، عزمي، الثقافة، المعرض ، ٤٢,٧٪ من سكان باب الرمل، ٣٥,٦٪ من سكان أبو سمرا.
- الأسر التي تحصل على مدخول بين ٩٠١ - ١٥٠٠ ألف ليرة لبنانية: ٣٣,٣ ٪ من سكان القبة، ٢٧,٣٪ من سكان التبانة، ٢٧,٥٪ من سكان الزاهرية، ٣١,٢٪ من منطقة الميتين، عزمي، الثقافة، المعرض، ٢٥٪ من سكان باب الرمل، ٤٤,٤٪ من سكان أبو سمرا.
- الأسر التي تحصل على مدخول بين ١٥٠١ - ٢٥٠٠ ألف ليرة لبنانية: ١٣,٧٪ من سكان القبة، ٠,٠٪ من سكان التبانة، ٦,٤ ٪ من سكان الزاهرية، ١٦,٤٪ من منطقة الميتين، عزمي، الثقافة، المعرض، ٥,٢٪ من سكان باب الرمل، ٨,٩٪ من سكان أبو سمرا.
- الأسر التي تحصل على مدخول أكثر من ٢٥٠٠ ألف ليرة لبنانية: ١,٥٪ من سكان القبة، ٠,٠٪ من سكان التبانة، ٠,٠٪ من سكان الزاهرية، ٥,٧٪ من منطقة الميتين، عزمي، الثقافة، المعرض، ٠,٠٪ من سكان باب الرمل، ٨,٩٪ من سكان أبو سمرا.

جدول رقم ١٩: المنطقة - تعليم الزوج

المنطقة - تعليم الزوج		تعليم الزوج			المجموع
		إبتدائي -	متوسط - ثانوي	جامعي +	
القبة	التكرار	٥٣	١٠١	٤٩	٢٠٣
	٪ المنطقة	٪٢٦,١	٪٤٩,٨	٪٢٤,١	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪١٦,٣	٪٢٢,٤	٪٢٨,٧	٪٢١,٥
التبانة	التكرار	٢٨	٢٤	٣	٥٥
	٪ المنطقة	٪٥٠,٩	٪٤٣,٦	٪٥,٥	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪٨,٦	٪٥,٣	٪١,٨	٥,٨
الزاهرية	التكرار	٥١	٤٣	١٥	١٠٩
	٪ المنطقة	٪٤٦,٨	٪٣٩,٤	٪١٣,٨	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪١٥,٧	٪٩,٦	٪٨,٨	٪١١,٥
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	١٠٥	١٦٩	٧٤	٣٤٨
	٪ المنطقة	٪٣٠,٢	٪٤٨,٦	٪٢١,٣	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪٣٢,٣	٪٣٧,٦	٪٤٣,٣	٪٣٦,٨
باب الرمل	التكرار	٥٠	٤٤	٥	٩٩
	٪ المنطقة	٪٥٠,٥	٪٤٤,٤	٪٥,١	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪١٥,٤	٪٩,٨	٪٢,٩	٪١٠,٥
أبو سمرا	التكرار	٣٨	٦٩	٢٥	١٣٢
	٪ المنطقة	٪٢٨,٨	٪٥٢,٣	٪١٨,٩	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوج	٪١١,٧	٪١٥,٣	٪١٤,٦	٪١٤,٠
المجموع	**التكرار**	**٣٢٥**	**٤٥٠**	**١٧١**	**٩٤٦**
	٪ المنطقة	**٪٣٤,٤**	**٪٤٧,٦**	**٪١٨,١**	**٪١٠٠,٠**
	٪ تعليم الزوج	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**

المستوى التعليمي الأدنى للزوج، يتركز في: التبانة ٥٠,٩٪، باب الرمل ٥٠,٥٪، الزاهرية ٤٦,٨٪.

جدول ٢٠: المنطقة - تعليم الزوجة

المنطقة × تعليم الزوجة		تعليم الزوجة			المجموع
		إبتدائي -	متوسط - ثانوي	جامعي +	
القبة	التكرار	٦٧	٩٩	٣٩	٢٠٥
	٪ المنطقة	٪٣٢,٧	٪٤٨,٣	٪١٩,٠	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪٢٠,٥	٪٢١,٢	٪٢٥,٢	٪٢١,٦
التبانة	التكرار	٢٧	٢٤	٤	٥٥
	٪ المنطقة	٪٤٩,١	٪٤٣,٦	٪٧,٣	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪٨,٣	٪٥,١	٪٢,٦	٪٥,٨
الزاهرية	التكرار	٤٤	٤٧	١٧	١٠٨
	٪ المنطقة	٪٤٠,٧	٪٤٣,٥	٪١٥,٧	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪١٣,٥	٪١٠,١	٪١١,٠	٪١١,٤
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	١١١	١٧٨	٦٤	٣٥٣
	٪ المنطقة	٪٣١,٤	٪٥٠,٤	٪١٨,١	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪٣٣,٩	٪٣٨,١	٪٤١,٣	٪٣٧,٢
باب الرمل	التكرار	٣٩	٤٩	٨	٩٦
	٪ المنطقة	٪٤٠,٦	٪٥١,٠	٪٨,٣	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪١١,٩	٪١٠,٥	٪٥,٢	٪١٠,١
أبو سمرا	التكرار	٣٩	٧٠	٢٣	١٣٢
	٪ المنطقة	٪٢٩,٥	٪٥٣,٠	٪١٧,٤	٪١٠٠,٠
	٪ تعليم الزوجة	٪١١,٩	٪١٥,٠	٪١٤,٨	٪١٣,٩
المجموع	**التكرار**	**٣٢٧**	**٤٦٧**	**١٥٥**	**٩٤٩**

المستوى التعليمي الأدنى للزوجة، يتركز في: التبانة٤٩,١٪، الزاهرية٤٠,٧٪، باب الرمل ٤٠,٦٪.

جدول رقم ٢١: تعليم الزوجة - عمل الزوجة

تعليم الزوجة		عمل الزوجة		المجموع
		لا تعمل	تعمل	
إبتدائي -	التكرار	٢٩٩	٢٨	٣٢٧
	٪ تعليم الزوجة	٪٩١,٤	٪٨,٦	٪١٠٠,٠
	٪ عمل الزوجة	٪٤١,٥	٪١٢,٢	٪٣٤,٥
متوسط - ثانوي	التكرار	٣٧٦	٩١	٤٦٧
	٪ تعليم الزوجة	٪٨٠,٥	٪١٩,٥	٪١٠٠,٠
	٪ عمل الزوجة	٪٥٢,٢	٪٣٩,٧	٪٤٩,٢
جامعي +	التكرار	٤٥	١١٠	١٥٥
	٪ تعليم الزوجة	٪٢٩,٠	٪٧١,٠	٪١٠٠,٠
	٪ عمل الزوجة	٪٦,٣	٪٤٨,٠	٪١٦,٣
المجموع	**التكرار**	**٧٢٠**	**٢٢٩**	**٩٤٩**
	٪ تعليم الزوجة	**٪٧٥,٩**	**٪٢٤,١**	**٪١٠٠,٠**
	٪ عمل الزوجة	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**

جدول رقم ٢٢: المنطقة - الطبقة

المنطقة		المستوى الإجتماعي				المجموع
		شعبية	متوسطة دنيا	متوسطة عليا	ميسورة	
القبة	التكرار	٥١	٩٢	٥٠	١٢	٢٠٥
	٪ المنطقة	٪٢٤,٩	٪٤٤,٩	٪٢٤,٤	٪٥,٩	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪٢١,٣	٪٢٣,٠	٪١٩,٨	٪١٨,٥	٪٢١,٤
التبانة	التكرار	٢٣	٢١	٩	٢	٥٥
	٪ المنطقة	٪٤١,٨	٪٣٨,٢	٪١٦,٤	٪٣,٦	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪٩,٦	٪٥,٣	٪٣,٦	٪٣,١	٪٥,٨
الزاهرية	التكرار	٣٦	٤٤	٢٣	٦	١٠٩
	٪ المنطقة	٪٣٣,٠	٪٤٠,٤	٪٢١,١	٪٥,٥	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪١٥,١	٪١١,٠	٪٩,١	٪٩,٢	٪١١,٤
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	التكرار	٨١	١٥٣	٨٩	٣٠	٣٥٣
	٪ المنطقة	٪٢٢,٩	٪٤٣,٣	٪٢٥,٢	٪٨,٥	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪٣٣,٩	٪٣٨,٣	٪٣٥,٣	٪٤٦,٢	٪٣٦,٩

المنطقة		المستوى الإجتماعي				المجموع
		شعبية	متوسطة دنيا	متوسطة عليا	ميسورة	
باب الرمل	التكرار	٣٩	٣٩	٢٠	١	٩٩
	٪ المنطقة	٪٣٩,٤	٪٣٩,٤	٪٢٠,٢	٪١,٠	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪١٦,٣	٪٩,٨	٪٧,٩	٪١,٥	٪١٠,٤
أبو سمرا	التكرار	٩	٥١	٦١	١٤	١٣٥
	٪ المنطقة	٪٦,٧	٪٣٧,٨	٪٤٥,٢	٪١٠,٤	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪٣,٨	٪١٢,٨	٪٢٤,٢	٪٢١,٥	٪١٤,١
المجموع	التكرار	٢٣٩	٤٠٠	٢٥٢	٦٥	٩٥٦
	٪ المنطقة	٪٢٥,٠	٪٤١,٨	٪٢٦,٤	٪٦,٨	٪١٠٠,٠
	٪ المستوى الإجتماعي	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

تتركز الفئات الشعبية (الجدول رقم ٢٢): التبانة ٤١,٨٪ ، باب الرمل ٣٩,٤٪، الزاهرية ٣٣٪.

- مقارنة أوساط دخل الأسرة حسب متغيرات المنطقة والتعليم والمستوى الإجتماعي

جدول رقم ٢٣: المدخول الشهري للأسرة

المنطقة	الوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
القبة	١٠٦٧,٢٨	٢٠٤	٦٠٦,٥٨٢
التبانة	٧٧٦,٣٦	٥٥	٢٥٩,٤٢٥
الزاهرية	٨٣٢,١١	١٠٩	٤٥٤,٣٧٨
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	١٢٨٥,٢٨	٣٥٣	١١٩٣,٣٠٧
باب الرمل	٧٩٦,٦١	٩٦	٤٦٨,٤٤٧
أبو سمرا	١٢٩٠,٧٤	١٣٥	٨٤٩,٣٠١
مجموع	١١٠٨,٧٨	٩٥٢	٨٩٣,٣٤٦

تحليل التباين

المدخول الشهري للأسرة - المنطقة	مجموع المربعات	درجات الحرية	أوساط المربعات	F	الدلالة
داخل المجموعات	٣٩٥٩٤٣٢٤,٥٣	٥	٧٩١٨٨٦٤,٩٠٥	١٠,٤١٤	٠٠٠
بين المجموعات	٧١٩٣٦٨١٧٤,٨	٩٤٦	٧٦٠٤٣١,٤٧٤		
المجموع	٧٥٨٩٦٢٤٩٩,٣	٩٥١			

مقاييس الإرتباط

	Eta	Eta carré
المدخول الشهري للأسرة - المنطقة	٠,٢٢٨	٠,٠٥٢

يظهر من تحليل التباين وجود فروقات كبيرة في الدخل تتعلق بالتوزع حسب المنطقة، ويبدو مثلث الفقر في مناطق التبانة، باب الرمل، الزاهرية، حيث المعدل الأدنى للدخل.

جدول رقم ٢٤: المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوج

تعليم الزوج	الوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
إبتدائي -	٩١٥,٨٤	٣٢٢	٥٢٧,٩٤
متوسط - ثانوي	١٠٦٨,٧٣	٤٤٩	٧٦٣,٧٩
جامعي +	١٥٩٤,٣٥	١٦٩	١٤٥١,٤٨١
مجموع	**١١١٠,٨٦**	**٩٤٠**	**٨٩٨,٠٥٩**

تحليل التباين

تعليم الزوج - المدخول	مجموع المربعات	درجات الحرية	أوساط المربعات	F	الدلالة
داخل المجموعات	٥٢٥٤٩٤٠٧,٢٢	٢	٢٦٢٧٤٧٠٣,٦١	٣٤,٩٣٣	٠٠٠
بين المجموعات	٧٠٤٧٦٣١٢٨,٤	٩٣٧	٧٥٢١٤٨,٤٨٣		
المجموع	**٧٥٧٣١٢٥٣٥,٦**	**٩٣٩**			

مقاييس الإرتباط

	Eta	Eta carré
المدخول الشهري للأسرة تعليم الزوج	٠,٢٦٣	٠,٠٦٩

يظهر تحليل التباين لمتغيري الدخل وتعليم الزوج تأثير مستوى تعليم الزوج على قيمة الدخل، فكلما ارتفع مستوى تعليم الزوج كلما ارتفع مستوى الدخل.

جدول رقم ٢٥: المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوجة

تعليم الزوجة	الوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
إبتدائي -	٩٥٦,٠٩	٣٢٥	٥٨٦,٨٩٩
متوسط - ثانوي	١٠٩٩,٦٩	٤٦٤	١٠٣٤,٠٣٨
جامعي +	١٤٥٧,٢٧	١٥٤	٨٩٦,٣١٩
المجموع	**١١٠٨,٥٩**	**٩٤٣**	**٨٩٥,٧٨٧**

تحليل التباين

المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوجة	مجموع المربعات	درجات الحرية	أوساط المربعات	F	الدلالة
داخل المجموعات	٢٦٣١٨٠٩١,٧٩	٢	١٣١٥٩٠٤٥,٩	١٦,٩٥٤	٠٠٠
بين المجموعات	٧٢٩٥٧٥٥٧١,٥	٩٤٠	٧٧٦١٤٤,٢٢٥		
المجموع	**٧٥٥٨٩٣٦٦٣,٣**	**٩٤٢**			

مقاييس الإرتباط

	Eta	Eta carré
المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوجة	٠,١٨٧	٠,٠٣٥

يظهر تحليل التباين لمتغيري الدخل وتعليم الزوجة، تأثير مستوى التعليم عند الزوجة على مستوى الدخل، ولكن الارتباط بين كل من متغيرات المنطقة، تعليم الزوج وتعليم الزوجة ومتغير الدخل يظهر ارتباطا أعلى عند تعليم الزوج يليه المنطقة ثم تعليم الزوجة.

جدول رقم ٢٦: المدخول الشهري للأسرة - المستوى الإجتماعي

المستوى الإجتماعي	الوسط الحسابي	العدد	الانحراف المعياري
شعبية	٦٧٦,٢٧	٢٣٧	٣٤٩,١٤٢
متوسطة دنيا	٩٥٧,٢٨	٣٩٩	٤٥٦,٤٩٩
متوسطة عليا	١٣٨٦,٦٥	٢٤٩	٧٥٢,٥٢٣
ميسورة	٢٥٥٠,٧٧	٦٥	٢١٦٠,٢١٤
المجموع	**١١٠٨,٧٤**	**٩٥٠**	**٨٩٤,١٢١**

تحليل التباين

المدخول الشهري للأسرة - المستوى الإجتماعي	مجموع المربعات	درجات الحرية	أوساط المربعات	F	الدلالة
داخل المجموعات	٢٠٧٨٧٤٩٩٠,٦	٣	٦٩٢٩١٦٦٣,٥٢	١١٩,٠٠٧	٠٠٠
بين المجموعات	٥٥٠٨٠٥٧٣١,٣	٩٤٦	٥٨٢٢٤٧,٠٧٣		
المجموع	٧٥٨٦٨٠٧٢١,٨	٩٤٩			

مقاييس الإرتباط

	Eta	Eta carré
المدخول الشهري للأسرة - المستوى الإجتماعي	٠,٥٢٣	٠,٢٧٤

الارتباط الأعلى هو بين متغير الدخل والمستوى الإجتماعي.

- تحليل التباين للدخل من خلال المنطقة والتعليم

جدول رقم ٢٧: المدخول الشهري للأسرة

مصدر التغيير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
المنطقة	٩٦٣٦٥٥٠,٨٣	٥	١٩٢٧٣١٠,١٦٥	٢,٧١٣	٠,٠١٩
تعليم الزوج	٥٥٧٠٦٥٦,٠٦	٢	٢٧٨٥٣٢٨,٠٢٩	٣,٩٢١	٠,٠٢
تعليم الزوجة	٨١٧٧٦٣,٦٤٣	٢	٤٠٨٨٨١,٨٢١	٠,٥٧٦	٠,٥٦٣
المنطقة - تعليم الزوج	٤٦٥٨٠٤٦,١٨	١٠	٤٦٥٨٠٤,٦١٨	٠,٦٥٦	٠,٧٦٦
المنطقة - تعليم الزوجة	١,٣٩٠E٧	١٠	١٣٨٩٦٣٣,٤٦٨	١,٩٥٦	٠,٠٣٥
تعليم الزوج - تعليم الزوجة	١٣٣١٣١٥,٦٤	٤	٣٣٢٨٢٨,٩١١	٠,٤٦٩	٠,٧٥٩
المنطقة - تعليم الزوج - تعليم الزوجة	٧٦٢٥١٦٦,٥٥	١٦	٤٧٦٥٧٢,٩٠٩	٠,٦٧١	٠,٨٢٤
الخطأ	٦,٢٦٥E٨	٨٨٢	٧١٠٣٤٢,٢٦٤		
المجموع	١,٩٠٥E٩	٩٣٢			

في تحليل التباين لمجموع متغيرات: المنطقة، تعليم الزوج، تعليم الزوجة، مع متغير الدخل باعتباره متغيرًا تابعًا، نجد في عمود الدلالة أن المنطقة (٠,٠١٩) لها تأثير على الدخل في مستوى المعنوية ٥٪ وليس في مستوى المعنوية ١٪، والدلالة ذاتها لتعليم الزوج والدخل (٠,٠٢) ، بينما لا يوجد تأثير لتعليم الزوجة على الدخل (٠,٥٦٣)، لكن يوجد تأثير للتفاعل بين المنطقة وتعليم الزوجة (٠,٠٣٥) على الدخل في مستوى المعنوية ٥٪.

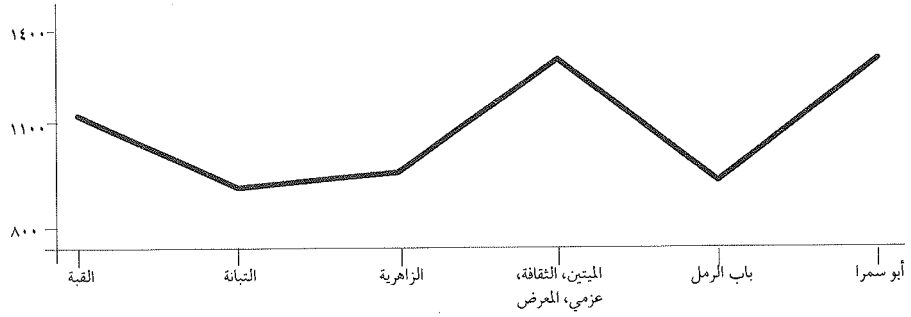
جدول رقم ٢٨ : المدخول الشهري للأسرة (مقارنات)

(I) المنطقة	(J) المنطقة	فرق الأوساط (I-J)	خطأ التقدير	الدلالة	٩٥٪ حدود الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
القبة	التبانة	٢٩٢,٠٨	١٢٨,١٨٧	٠,٣٩٤	-١٣٥,٤١	٧١٩,٥٦
	الزاهرية	٢٣١,٤	١٠٠,٤٦٨	٠,٣٨١	-١٠٣,٦٤	٥٦٦,٤٥
	الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	-٢٢٣,٥٨	٧٤,٧٠٩	٠,١١٢	-٤٧٢,٧٢	٢٥,٥٧
	باب الرمل	٢٦٨,٧١	١٠٥,٦١٦	٠,٢٦٤	-٨٣,٥٠	٦٢٠,٩٢
	أبو سمرا	-٢٢٢,٣٣	٩٤,٧٦٧	٠,٣٥٨	-٥٣٨,٣٦	٩٣,٧
التبانة	القبة	-٢٩٢,٠٨	١٢٨,١٨٧	٠,٣٩٤	-٧١٩,٥٦	١٣٥,٤١
	الزاهرية	-٦٠,٦٧	١٣٩,٦١٦	٠,٩٩٩	-٥٢٦,٢٧	٤٠٤,٩٣
	الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	-٥١٥,٦٦*	١٢٢,٣٩٤	٠,٠٠٣	-٩٢٣,٨٢	-١٠٧,٤٩
	باب الرمل	-٢٣,٣٧	١٤٣,٣٦٥	١	-٥٠١,٤٧	٤٥٤,٧٣
	أبو سمرا	-٥١٤,٤١*	١٣٥,٥٧١	٠,٠١٤	-٩٦٦,٥٢	-٦٢,٣٠
الزاهرية	القبة	-٢٣١,٤٠	١٠٠,٤٦٨	٠,٣٨١	-٥٦٦,٤٥	١٠٣,٦٤
	التبانة	٦٠,٦٧	١٣٩,٦١٦	٠,٩٩٩	-٤٠٤,٩٣	٥٢٦,٢٧
	الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	-٤٥٤,٩٨*	٩٢,٩٦٣	٠	-٧٦٥,٠٠	-١٤٤,٩٦
	باب الرمل	٣٧,٣١	١١٩,٢٢٨	١	-٣٦٠,٣٠	٤٣٤,٩١
	أبو سمرا	-٤٥٣,٧٣*	١٠٩,٧٣٣	٠,٠٠٥	-٨١٩,٦٨	-٨٧,٧٩
الميتين، الثقافة، عزمي،المعرض	القبة	٢٢٣,٥٨	٧٤,٧٠٩	٠,١١٢	-٢٥,٥٧	٤٧٢,٧٢
	التبانة	٥١٥,٦٦*	١٢٢,٣٩٤	٠,٠٠٣	١٠٧,٤٩	٩٢٣,٨٢
	الزاهرية	٤٥٤,٩٨*	٩٢,٩٦٣	٠	١٤٤,٩٦	٧٦٥
	باب الرمل	٤٩٢,٢٩*	٩٨,٥٠٤	٠	١٦٣,٧٩	٨٢٠,٧٩
	أبو سمرا	١,٢٥	٨٦,٧٧١	١	-٢٨٨,١٢	٢٩٠,٦٢
باب الرمل	القبة	-٢٦٨,٧١	١٠٥,٦١٦	٠,٢٦٤	-٦٢٠,٩٢	٨٣,٥
	التبانة	٢٣,٣٧	١٤٣,٣٦٥	١	-٤٥٤,٧٣	٥٠١,٤٧
	الزاهرية	-٣٧,٣١	١١٩,٢٢٨	١	-٤٣٤,٩١	٣٦٠,٣
	الميتين-الثقافة-عزمي-المعرض	-٤٩٢,٢٩*	٩٨,٥٠٤	٠	-٨٢٠,٧٩	-١٦٣,٧٩
	أبو سمرا	-٤٩١,٠٤*	١١٤,٤٦٥	٠,٠٠٣	-٨٧٢,٧٦	-١٠٩,٣١
أبو سمرا	القبة	٢٢٢,٣٣	٩٤,٧٦٧	٠,٣٥٨	-٩٣,٧٠	٥٣٨,٣٦
	التبانة	٥١٤,٤١*	١٣٥,٥٧١	٠,٠١٤	٦٢,٣	٩٦٦,٥٢
	الزاهرية	٤٥٣,٧٣*	١٠٩,٧٣٣	٠,٠٠٥	٨٧,٧٩	٨١٩,٦٨
	الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	-١,٢٥	٨٦,٧٧١	١	-٢٩٠,٦٢	٢٨٨,١٢
	باب الرمل	٤٩١,٠٤*	١١٤,٤٦٥	٠,٠٠٣	١٠٩,٣١	٨٧٢,٧٦

- تجانس المجموعات

جدول رقم ٢٩: المدخول الشهري للأسرة

المنطقة	العدد	المجموعات الداخلية	
		١	٢
التبانة	٥٥	٧٧٦,٣٦	
باب الرمل	٩٣	٧٩٩,٧٣	
الزاهرية	١٠٨	٨٣٧,٠٤	
القبة	٢٠٢	١٠٦٨,٤٤	١٠٦٨,٤٤
أبو سمرا	١٣٠		١٢٩٠,٧٧
الميتين، الثقافة، عزمي، المعرض	٣٤٤		١٢٩٢,٠٢
الدلالة		٠,٢٤٥	٠,٥٦



جدول رقم ٣٠: المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوج (مقارنات)

(I) تعليم الزوج	(J) تعليم الزوج	فرق الأوساط (I-J)	خطأ التقدير	الدلالة	٩٥٪ حدود الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
إبتدائي -	متوسط - ثانوي	-١٥٥,١٤*	٦١,٨٨٧	٠,٠٤٤	-٣٠٦,٨٨-	-٣,٤٠-
	جامعي +	-٦٨٧,٤٩*	٨٠,٤٣	٠	-٨٨٤,٧٠-	-٤٩٠,٢٨-
متوسط - ثانوي	إبتدائي -	١٥٥,١٤*	٦١,٨٨٧	٠,٠٤٤	٣,٤	٣٠٦,٨٨
	جامعي +	-٥٣٢,٣٥*	٧٦,٢٧٢	٠	-٧١٩,٣٦-	-٣٤٥,٣٤-
جامعي +	إبتدائي -	٦٨٧,٤٩*	٨٠,٤٣	٠	٤٩٠,٢٨	٨٨٤,٧
	متوسط - ثانوي	٥٣٢,٣٥*	٧٦,٢٧٢	٠	٣٤٥,٣٤	٧١٩,٣٦

جدول رقم ٣١: المدخول الشهري للأسرة

تعليم الزوج	N	المجموعات الداخلية	
		١	٢
إبتدائي -	٣١٧	٩١٢,٧٨	
متوسط - ثانوي	٤٤٧	١٠٦٧,٩٢	
جامعي +	١٦٨		١٦٠٠,٢٧
Sig.		٠,١٠٧	١

- تجانس المجموعات

جدول رقم ٣٢: المدخول الشهري للأسرة - تعليم الزوجة (مقارنات)

(I) تعليم الزوجة	(J) تعليم الزوجة	فرق الأوساط (I-J)	خطأ التقدير	الدلالة	٩٥٪ حدود الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
إبتدائي -	متوسط - ثانوي	-١٤٥,٠٠-	٦١,٣٧٨	٠,٠٦٢	-٢٩٥,٥٠-	٥,٤٩
	جامعي +	-٤٩٩,٨٦-*	٨٢,٦١٧	٠	-٧٠٢,٤٣-	-٢٩٧,٢٩-
متوسط - ثانوي	إبتدائي -	١٤٥	٦١,٣٧٨	٠,٠٦٢	-٥,٤٩-	٢٩٥,٥
	جامعي +	-٣٥٤,٨٥-*	٧٨,٥٣	٠	-٥٤٧,٤٠-	-١٦٢,٣١-
جامعي +	إبتدائي -	٤٩٩,٨٦*	٨٢,٦١٧	٠	٢٩٧,٢٩	٧٠٢,٤٣
	متوسط - ثانوي	٣٥٤,٨٥*	٧٨,٥٣	٠	١٦٢,٣١	٥٤٧,٤

جدول رقم ٣٣: المدخول الشهري للأسرة

تعليم الزوجة	N	المجموعات الداخلية	
		١	٢
إبتدائي -	٣٢١	٩٥٧,٤١	
متوسط- ثانوي	٤٥٧	١١٠٢,٤٢	
جامعي +	١٥٤		١٤٥٧,٢٧
Sig.		٠,١٥٣	١

- إختبار كا-تربيع

المنطقة - فئات الدخل

في اختبار العلاقة بين متغيري الدخل والمنطقة. ننطلق من فرضية العدم: الفروقات الظاهرة في الدخل حسب المناطق تعود للصدفة، أي لايوجد تأثير للمنطقة على الدخل. إذا حصلنا على

درجة دلالة أكبر من ٠,٠٥ نقبل الفرضية وهذا يعني أنه لدينا احتمال يفوق ٥٪ في أن تكون الفرضية صحيحة. إذا كانت درجة الدلالة أقل من ذلك نرفض الفرضية. الدلالة ٠,٠٠٠ تعني أنه لدينا احتمال أقل من ٥ في ١٠٠٠٠ أن تكون الفرضية صحيحة، لذلك نرفضها.

يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات في الدخل حسب المناطق لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

قيمة كا-تربيع (بيرسون): ١٠٧,٠٤٥

الدلالة: ٠,٠٠٠ إرتباط الدخل بالمنطقة: ٠,٢٧٤

إختبار كا-تربيع

	قيمة كا-تربيع	درجات الحرية	درجة الدلالة
Khi-deux de Pearson	١٠٧,٠٤٥ (a)	٢٠	٠,٠٠٠
Rapport de vraisemblance	١١٧,٤٢١	٢٠	٠,٠٠٠
Nombre d'observations valides	٩٥٢		

مقاييس الإرتباط

			Valeur
Nominal par Intervalle	Eta	المنطقة dépendant	٠,١٢٣
	فئات الدخل dépendant		٠,٢٧٤

المنطقة - فئات مساحة المسكن

في اختبار العلاقة بين متغيري المنطقة ومساحة المسكن. يظهر إختبار كا-تربيع أن الفروقات في المساحة حسب المناطق لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

إختبار كا-تربيع

	قيمة كا-تربيع	درجات الحرية	درجة الدلالة
Khi-deux de Pearson	٢٨٩,٥٠٩ (a)	١٥	٠٠٠.
Rapport de vraisemblance	٣٠٠,٤٣٣	١٥	٠٠٠.
Nombre d'observations valides	٩٢٨		

مقاييس الإرتباط

			Valeur
Nominal par Intervalle	Eta	المنطقة dépendant	٠,١٠٩
		فئات مساحة المسكن dépendant	٠,٤٠٦

المنطقة - تعليم الزوج

في اختبار العلاقة بين متغيري المنطقة وتعليم الزوج. يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات في تعليم الزوج حسب المناطق لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

إختبار كا-تربيع

	قيمة كا-تربيع	درجات الحرية	درجة الدلالة
Khi-deux de Pearson	٤٧,٩٧٢ (a)	١٠	٠,٠٠٠
Rapport de vraisemblance	٥١,٧٢٤	١٠	٠,٠٠٠
Nombre d'observations valides	٩٤٦		

مقاييس الإرتباط

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	٠,٢٢٥	٠,٠٠٠
	V de Cramer	٠,١٥٩	٠,٠٠٠
Nombre d'observations valides		٩٤٦	

المنطقة - تعليم الزوجة

في اختبار العلاقة بين متغيري المنطقة وتعليم الزوجة. يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات في تعليم الزوجة حسب المناطق تعود للصدفة وهي فروقات لا دلالة لها.

إختبار كا- تربيع

	قيمة كا-تربيع	درجات الحرية	الدلالة
Pearson Chi-Square	١٧,٦٦٥ (a)	١٠	.٠٦١
العدد	٩٤٩		

مقاييس الإرتباط

Signification approximée	Valeur		
٠,٠٦١	٠,١٣٦	Phi	Nominal par Nominal
٠,٠٦١	٠,٠٩٦	V de Cramer	
	٩٤٩	Nombre d'observations valides	

تعليم الزوجة - عمل الزوجة

في اختبار العلاقة بين متغيري تعليم الزوجة - عمل الزوجة. يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

إختبار كا- تربيع

الدلالة	درجات الحرية	قيمة كا-تربيع	
٠٠٠.	٢	٢٣٤,٥١٩ (a)	Pearson Chi-Square
			العدد

مقاييس الإرتباط

Signification approximée	Valeur		
٠,٠٠٠	٤٩٧.	Phi	Nominal par Nominal
٠,٠٠٠	٤٩٧.	V de Cramer	
	٩٤٩	Nombre d'observations valides	

المنطقة - المستوى الاجتماعي

في اختبار العلاقة بين متغيري المنطقة والمستوى الاجتماعي. يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات في المستوى الإجتماعي حسب المناطق لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

إختبار كا- تربيع

درجة الدلالة	درجات الحرية	قيمة كا-تربيع	
٠٠٠.	١٥	٧١,٠٧٢ (a)	Khi-deux de Pearson
٠٠٠.	١٥	٧٥,٩٣٢	Rapport de vraisemblance
		٩٥٦	Nombre d'observations valides

مقاييس الإرتباط

		Valeur	Signification approximée
Nominal par Nominal	Phi	٢٧٣.	٠٠٠.
	V de Cramer	١٥٧.	٠٠٠.
Nombre d'observations valides		٩٥٦	

تعليم الزوج - تعليم الزوجة

في اختبار العلاقة بين متغيري تعليم الزوج - تعليم الزوجة. يظهر اختبار كا-تربيع أن الفروقات لا تعود للصدفة بل هي فروقات لها دلالة مهمة.

إختبار كا- تربيع

	قيمة كا-تربيع	درجات الحرية	الدلالة
Pearson Chi-Square	٤٠٠,٩٠٣ (a)	٤	٠٠٠.
العدد	٩٣٨		

مقاييس الإرتباط

		القيمة	خطأ التقدير	Approx. Tb	الدلالة
Ordinal by Ordinal	Gamma	٧٨٠.	٠٢٥.	٢١,٧٣٠	٠٠٠.
العدد		٩٣٨			

نجد من خلال إختبار كا-تربيع أن المستوى التعليمي هو عامل أساسي في علاقات الزواج، وبمعنى آخر يلجأ الرجل بنسبة كبيرة إلى اختيار شريكة حياته من مستوى تعليمي قريب من مستواه. وقد بلغت قوة الإرتباط بين المستوى التعليمي للزوج والمستوى التعليمي للزوجة ٠,٧٨٠ أي أن الإرتباط يقترب من ١ أي من الإرتباط التام والكامل.

باختصار

لقد حاولنا في هذا البحث الإضاءة على أهم جوانب البنية الإجتماعية الحالية في مدينة طرابلس - لبنان. وكنا مضطرين إلى تكثيف المادة الإحصائية تاركين للقارئ التمعن في الجداول التي تعبر بذاتها عن الكثير من المعطيات. نشير أخيرًا إلى أن هذا البحث الإحصائي هو جزء من دراسة واسعة تتناول مدينة طرابلس وبعض المشكلات الإجتماعية التي تعانيها.



ديناميه التواصل بين المدينة والريف في شمال لبنان

إمكانيات وآفاق

دكتورة حنان غازي[1]

ملخص

إن الدراسات المونوغرافية المتعددة التي أجريناها مع طلابنا في الفرع الثالث خلال السنوات الماضية، والتي امتدت على مدى عقد ونيف من الزمن إلى جانب إشرافنا على المذكرات الطلابية في مادة الأنتروبولجيا، والتي طالت الخصوصيات الثقافية، سواء الحضرية منها أم الريفية في طرابلس وضواحيها القريبة والبعيدة، وفي القرى والبلدات المحيطة بها، تركت لدينا شعورًا بضرورة الإهتمام في فهم العلاقة بين المدينة والريف، بقراه وبلداته، تلك العلاقة الدينامية التي ما فتئت تلقي بتأثيراتها المتبادلة هنا وهناك في الريف وفي المدينة، لتغير في المشاهد الثقافاتية[2]، الحضرية أو الريفية، في كلا المحيطين، تاركةً بصماتها في تكوين كل منهما المجتمعي والإنساني. فالتداخل بين العصرنة والتقليد من جهة، وبين الخصوصيات المشرقية العربية والخصوصيات الغربية من جهة أخرى، إلى جانب خضوع المجتمع اللبناني عامة في سيرورته الحضرية والإنسانية لعوامل التغيير والتحديث، تلك التي أطلقت مع نظام العولمة الجديد، فَرضَ على الدول المتلقية ولا سيما لبنان اتباع تقنياته وعلومه، وتبني صيغ وأشكال استهلاكه والتماهي مع قيمه تلك، الدخيلة على وتائر الحياة اليومية، التقليدية، والمخترِقة لمنظومة المجتمع المحلي.

في ظل كثرة هذه الخيارات الثقافية، بدت لنا الصورة في علاقة الريف بالمدينة مكتظة في مفاعيلها، وكثيرة الحيوية، إلى جانب كونها غير صريحة المعالم، مما دفعنا إلى تقديم هذه الورقة، في محاولة لاستجلاء بعض مستوياتها ورصد بعض أبعادها في مقاربة انتربوسوسيولوجية[3] في العرض والفهم والتحليل.

---

١. أستاذة الأنتروبولوجيا في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية.

٢. «الثقافاتية» تعني في الأنتروبولوجيا جميع أشكال الإنتاج الإنساني للمجموعة المشتركة، أو الجماعة الخاصة من مادية وروحية وفلسفية وذهنية، ولتمييزها عن «الثقافية» التي تعني الإلمام بعلم أو ثقافة أو فن، أو تكوّن صفة لمن يتسلّح بالمعرفة.

٣. أي التي تعتمد على المنهجين السوسيولوجي والأنتروبولوجي معًا. أنظر المنطلقات المنهجية والمعيارية في البحث.

أولًا حدود الدراسة، موضوعها وأهدافها بين الزمان والمكان

تسعى الدراسة من هذه الزاوية إلى تفكيك الخيوط المتشابكة للعناصر الثقافية المحلية في نسيج المدينة اللبنانية، غير العاصمة، وفي تكوينها المديني والحضري بالتفاعل والتبادل مع المكونات الثقافاتية والإنسانية لقرى وبلدات الريف المحيطة بها، التي تختلف عن المدينة بأشكال المعاش، وبأنساق الإنتاج[1]، وببنية العلاقات العائلية، وروابط الجماعة التقليدية، كما بطابعها البنائي والتكويني لجهة مورفولوجيا المساحة، وإيكولوجيا العمران، في تقاسيمها وأحجامها وامتداداتها.

وقد اخترنا لهذه الورقة مدينة طرابلس نموذجًا، لاعتبارها المدينة الثانية بعد العاصمة بيروت، لجهة حجمها وموقعها وأهميتها[2]، ولكوننا من أبنائها ونظرًا لتمحور الدراسات السابقة حولها التي أشرفنا عليها.

لحصر الدراسة، ننطلق إذًا في دراستنا من المدينة التي سنعمد إلى إلقاء الضوء عليها حضريًا وحدوديًا وحيويًا، باعتبارها الأكثر مركزيةً نسبةً للمناطق الأخرى التي تدخل في علاقات دينامية معها تبعًا لفرضيات هذه الدراسة، فضلًا عن كونها تشكل منطقة جذب لها، إذ ليس عبثًا أن سميت طرابلس بـ«عاصمة الشمال»، وذلك للدور الحيوي والأساسي[3] الذي تمثله، نظرًا لمعاش أبناء المناطق الريفية المحيطة، القريبة والبعيدة، في شمال لبنان ساحلًا وسهلًا وجبلًا، ولكون هذه المدينة تشكل محطةً رئيسةً لتصريف البضائع القادمة من الريف. وهي في الوقت نفسه، مركز توزيع وبيع واستيراد، كما أنها تشكل تربة قابلة لأشكال التبادلات الثقافية والاجتماعية[4]، حيث تتلاقى فيها وتتعامل معها مختلف الطبقات والشرائح في المجتمع، وحيث يتفاعل المقيم مع الوافد من مختلف المناشئ المناطقية والإتنية والطائفية[5].

زد على ذلك كون طرابلس المدينة، تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية يزيد من حيويتها ودورها

---

١. تتميّز الأرياف عادةً بالنسق الإنتاجي الزراعي، وتتميّز أغلب القرى اللبنانية، إلى جانب ذلك، بتخصصات حرفية وبصناعات غذائية معينة. إلا أنه مع دخول العصرنة، يمكن أن تتداخل معها أنساق إنتاج أخرى، هذا في حال توسيع الإنتاج الحرفي وتحديثه، أو عند إنشاء مصانع وتجمعات تجارية كبيرة كما هو الحال في مدينة شكا التي أنشئت فيها مصانع الإترنيت والترابة.

٢. تبعد مدينة طرابلس عن بيروت ٨٠ كلم لجهة الشمال، وتعتبر حاليًا أكبر المدن اللبنانية بمساحتها بعد العاصمة، إذ تبلغ مساحتها ٢٠٣٩ هكتارًا، ويقدر عدد سكانها المسجلين في دوائر النفوس بحوالي ٢٣٩,٢١٠ نسمة نسبة لتقديرات النمو السكاني لوزارة الشؤون الإجتماعية للعام ٢٠٠٨، التي تقدر معيار تزايد الحجم السنوي بنسبة ١,٥٪ .

٣. «Fondamental» أي الذي يكون في صلب التكوين.

٤. الثقافية – الإجتماعية، تعني عناصر الثقافة الخاصة بالجماعة الواحدة، بالمعنى الأنتروبولوجي.

٥. نشير بذلك إلى تقسيم طرابلس الطوائفي من سنّة وروم خصوصًا، إلى جانب بعض الأقليات الأخرى، ووفود الطوائف الأخرى القادمة من خارجها.

المديني، وذلك لكونها آخر مدينة لبنانية تقع على خط المواصلات البرية على الساحل الذي يربط لبنان شمالاً بالمدن السورية، فهي تتصل لجهة الداخل بمدينة حمص وريفها، وساحلاً بمدينة طرطوس ومحيطها عن طريق بلدات وقرى، كالبداوي والمنية، وصولاً إلى البقيعة، التي تتقاسمها مع سوريا[1]، وهذا ما يقدم لطرابلس خصوصية أخرى يجعل منها محطة وصل مع الخارج، وموقع حيوي تجاري وإنساني، ومركز تراكم بضائع ومكان استيراد وتصريف، تستفيد منه أيضا المناطق الريفية الشمالية، كما يتسع لنشاط المناطق الأخرى شرقا وشمالا وجنوبًا[2] وباتجاه الخارج أيضا. هذا الدور الحيوي، يجعل من طرابلس مركز توزيع دائري مستديم الحركة «plaque trournante»[3]، يطبعها مجددًا بميزات وحيوية المدن الرئيسية.

في المقابل سنتعرض لنماذج من قرى ريفية وبلدات اكتسبت حديثًا هذه التسمية الإدارية[4]، علمًا بأنه من الناحية البنيوية المجتمعية - الثقافية[5] تبقى تلك التجمعات السكنية والعمرانية المتسعة التي تتطور داخل المجال الحيوي للريف حاملة للمكونات الثقافية التقليدية، ولأنساقها المجتمعية المحلية، كما أنها تشكل من الناحية المورفولوجية والوظيفية نماذج وسطية تقع بين المدينة والريف[6].

وسواءً كانت هذه التجمعات العمرانية والإنسانية تدعى قرية أو بلدة، أو اعتبرت إداريا مدينة صغيرة وإن اختلفت في مساحاتها المعمرة، في ضيقها أو اتساعها أو في هندستها وتخطيطها، أو في مورفولوجيتها أو جغرافيتها، فهي تبقى ضمن إطار مقاربتنا، طالما كانت تشكل تجمعات سكنية «agglomération» تتفاعل فيها ثقافاتها المحلية، وسط مساحات زراعية خضراء، بورًا أم مسقية، مهملة أو مخدومة، على أن تشكل بالنسبة إلى أبنائها نسق إنتاج ومصدر عيش وأسلوب حياة؛ وسواءٌ كان هذا المصدر الزراعي في أشكاله المعاصرة أساسًا لمعاشها، أم جزئيًا وسواءً تنامى أم تراجع بفعل حركة الحضرنة المتسارعة الآتية من جهة المدينة أو تلك المخترقة لحواجز المساحة والزمان، المتقدمة من خارج الثقافة المحلية والموافية في آن، لابن الريف والمدينة معًا، حتى بيته

١. تشكل منطقة البقيعة التي تقع على الحدود اللبنانية - السورية الشمالية، منطقة مشتركة تتداخل ضمن الأراضي السورية واللبنانية معًا.

٢. على سبيل المناطق الساحلية التي تمتد جنوبًا. كالقلمون وأنفه وشكا، حتى بيروت.

٣. تشكل منطقة التبانة مركزًا أساسيًا لهذه الحيوية التجارية.

٤. نشير إلى أنه من الناحية الديموغرافية بالعرف الإداري يقدّر متوسط عدد سكان القرية في لبنان بمعدل ثلاثة آلاف نسمة، وعندما يتجاوز هذا المعدل الخمسة آلاف نسمة، تصبح القرية بلدة. وقد أعطيت حديثًا بعض القرى التي تجاوزت هذا العدد إداريًا صفة البلدة علمًا بأن عدد سكان المدينة يجب أن يتجاوز بالمقياس الإداري الثلاثين ألف نسمة.

٥. «Socio-culturel» هو تعريف للدلالة على الخصوصية الجامعة للإنتاج الفكري والمادي والتقني والروحي عند الجماعة المشتركة. أنظر تعريف تايلور (Taylor) عند فرنسوا لابلانتين (François Laplantine) في نص «التثاقف»، ترجمة حنان غازي.

٦. نشير هنا إلى النسق الريفي التقليدي للعلاقات ولأشكال الحياة الجماعية والإنتاجية الذي يتداخل مع العناصر الثقافية في أشكال العيش والاستهلاك، وفي المعايير والأذواق الآتية من المدينة، فيؤلف نسقًا حياتيًا وسطيًا بين المحيطين.

وغرفة نومه[1] بواسطة الوسائل الاتصالاتية السريعة الإلكترونية، وغيرها من سمعية بصرية إلى سمعية أو مكتوبة[2]، تلك المرافقة لأشكال الاستهلاك الحديثة وبضائعها وأدواتها المفروضة بحكم تطور الحضارة وعولمة الأرض، وضرورة الإندماج والتواصل وهيمنة التكنولوجيا المتجددة دومًا، المترافقة مع اقتحام سوق الريف وقراه وبلداته بالمستحضرات الغذائية المعلبة، وصناعات الغرب والشرق الأدنى المستوردة.

سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على كيفية تصدي ابن الريف لهذه الهجمة في محاولات الحفاظ والترويج لمنتوجه الزراعي المحلي ولصناعاته الحرفية التقليدية، ثم سنستقرئ في أشكال علاقة المدينة بالأرياف على آثار ديناميّاتها في حدود وآفاق تنمية الريف، وفي اتجاهاته الجديدة والمتحضرنة السلبية منها والإيجابية.

سنراعي أيضًا في هذه الدراسة الخصوصية الثقافية لضاحيتي طرابلس الرئيستين القبة وأبي سمراء، تلتي المدينة، لما تلعبانه من دور مفصلي في علاقات المدينة بالأرياف، لاعتبارهما تشكلان امتدادات سكنية ذات مواقع حيوية تتركز على أطراف المدينة، غالبًا ما يقصدها للسكن أبناء المناطق المحيطة، في مقابل حيوية المركز (centre)، التي تتسع للتبادلات التجارية المشتركة بين أبناء الريف وابناء المدينة معًا. هذا علمًا بأن كلًا من هاتين التلّتين تختلف عن الأخرى بعمق أزمنة تكوينها السكني، وبتعددية تشكيلاتها الثقافية والإنسانية، وبعرض مساحاتها المأهولة، وبديناميّاتها المورفولوجية والعمرانية[3].

لن نهمل بطبيعة الحال دور مدينة «الميناء»[4] التي كانت مرفأ طرابلس البحري، ومركز مدينتها في أزمنة سابقة والتي هي الآن بمثابة الرئة البحرية لها وتتواصل معها بخطوط تماس وحيوية دائمة، رغم الخصوصية الشعبوية[5] التي تتمتع بها هذه المدينة الحديثة التسمية.

وإضافة إلى دراسة الدينامية الداخلية لكل من مقاطع المدينة (zones) ولديناميات النماذج الريفية المختارة، سنعمد إلى اختبار حيوية المساحات الفاصلة بين المدينة وأطرافها من جهة، ومن جهة أخرى بين أطرافها وتجمعات الريف الممتدة حولها سهلًا وجبلًا وساحلًا، باعتبار أن هذه المساحات تشكل مادة حسية قابلة للمعاينة البصرية، لها وظائفها، وتطور أشكالها عبر الزمن، حيث إن مظاهرها ومورفولوجياتها وحراكياتها تترجم بأحد الأشكال، علاقة الأرياف بالمدينة كما يكشف تحليلها عن طبيعة وحيثيات هذه الدينامية.

---

١. أنظر فرنسوا لابلانتين، نص «التثاقف» في **الخمسون كلمة المفتاح**، مرجع سابق.
٢. ونقصد بها أجهزة الراديو والتلفزيون والفيديو والإنترنت، إلى جانب الجرائد والمجلات.
٣. سنتوسع في هذا الموضوع في الجزء الثاني من هذا البحث الذي سيصدر لنا لاحقًا.
٤. أصبحت الميناء مدينة بقرار وزاري. أنظر الوثيقة رقم ١ في الملحق.
٥. الشعبوية، نسبةً إلى أهل الميناء وخصوصيتها الثقافية، إذ يشكل أبناؤها جماعات تختلف بطبائعها وأمزجتها وإنتاجها ونمطية أوقات فراغها عن أبناء طرابلس. فالميناء أقرب إلى شكل المدن التقليدية منها إلى شكل المدن المركزية، كما هو حال مدينة طرابلس.

أما فيما يتعلق بالمساحة الزمنية التي سنراقب من خلالها هذه التحولات الدينامية، فقد بدت لنا الحرب الأهلية التي شبت عام ١٩٧٥، والتي اتخذت في بعض مظاهرها حروبًا طائفية ومذهبية بين أبناء الوطن الواحد، قابلة لاعتبارها مفارقة مفصلية، وتاريخًا دقيقًا قد تمكننا من دراسة هذه الظاهرة الجدلية الثقافية ومن توصيف علاقات التبادل بين المدينة والريف، وطبيعة حيويتها، لأن هذا التاريخ يتمثل لنا كمرآة تعكس شروط عيش تقابلية لزمنين تتوضح من خلالهما العلاقة الدينامية عبر مشهدين، يقع الأول، كما بدا لنا ذلك، في محيط تآلف وتبادل ثقافي لفترة ما قبل ١٩٧٥، يتميز بالتنوع والانفتاح والغنى والإيجابية، بينما يقع المشهد الآخر في جو افتقار حيوي وتقوقع ثقافي للسنوات الأولى للحرب الأهلية التي طالت طرابلس المدينة، كما طالت المناطق اللبنانية الأخرى وساهمت بسلخ أبناء الأرياف عنها، وإفراغ أجزاء من مساكنها وأحيائها المختلطة، ليترك التاريخ مكانًا في ذلك الزمان والمكان لأمراء الحرب وإنجازاتهم.

ثانيًا المنطلقات المنهجية والمعيارية

إن الفرضيات التي تطرح في بداية كل بحث، لكونها تعتمد على خبرة الباحث الخاصة في ميدان الدراسة، وعلى معارفه الشخصية بموضوع بحثه، تكون بطبيعة مادتها عرضه للنقض أو التغيير؛ ثم إن المعايير المختارة في هذه الحالة لا يمكن أن تكون نهائية ولا مكتملة. وهذا ما يبرر العمل على البحث الذي يفرض على الدارس التحقق من صحة الفرضيات ومن حدود تطبيقها، كما يعمل على اختبار المعايير المعتمدة لمعرفة مدى مطابقتها مع موضوع الدراسة، وقدرتها على إلقاء الضوء على الجوانب الملتبسة في الموضوع المدروس، بل إن وظيفة كل بحث تقضي بالتقصي حولها، والعمل على كشفها، بالاستعانة بعدد من التقنيات المتعارف عليها في جمع المعلومات، وباتباع المنهجية الملائمة. وهذا علمًا بأن معرفتنا بموضوع بحثنا ومعلوماتنا المبدئية حول هذا الموضوع تنطلق أساسًا من تجربتنا الخاصة في كوننا من أبناء المدينة، عشنا وترعرعنا فيها وتقاسمنا مع الآخرين من أبنائها أصليي المنشأ، والمقيمين فيها من المناطق الريفية، أيام الحرب الأهلية، أسوارها النفسية والمادية من ضيق وتقسيم وحواجز فاصلة، وسواتر ترابية حاجبة، ومعابر تفتح حينًا وتغلق أحيانًا كثيرة، فعايشنا مراحل التقسيم المساحي والطائفي والمذهبي والمناطقي، الذي أدى إلى انسلاخ أجزاء كبيرة من أهالي الريف عن المدينة[1] وما تبعه من ركود ثقافاتي، وجمود

١. فرغ عدد كبير من الشقق السكنية في مدينة طرابلس، خصوصًا في السنوات الأولى للحرب الأهلية التي نشبت عام ١٩٧٥ والخاصة بالمقيمين في طرابلس من المسيحيين، الذين نزحوا نتيجة الخوف، أو التهديد، ونتيجة استقواء الميليشيات الطائفية الأصولية في طرابلس. كما أغلق العديد من المتاجر الخاصة بهم.

تجاري، وتراجع حضري، وتراوح زمني[1]. من هنا، وانطلاقًا من مشاهداتنا العيانية وملاحظاتنا بعين الباحث الانتربولوجي، وارتكازًا على أبحاث مونوغرافية عديدة سبق وأشرفنا عليها حول القرى والبلدات والضواحي الشمالية إضافة إلى مدينتي طرابلس والميناء، توصلنا إلى وضع تصور أولي لموضوع طرابلس وريف الشمال، مكننا من طرح الفرضيات والتساؤلات التالية كمنهج تفكير مبدأي سنسعى، بقدر من الموضوعية والتجرد[2]، إلى التحقق من صحته وتوسيع أفقه ودراسة أبعاده.

١. الفرضيات المطروحة

- **أولًا**: طرابلس مدينة مركزية (centrale)[3] يبررها كل من التاريخ والجغرافيا بفعل عمقها الحضاري وتراكماتها الثقافية، إلى جانب مساحاتها التي استوعبت التعددية والتنوع، ولموقعها الوسطي بين القرى والبلدات الشمالية فهي مركز تجارة ومرور ومفترق أساس للقاصي والداني.

- **ثانيًا**: إن القرى والبلدات اللبنانية، سيما في شمال لبنان، تتمتع بخصوصية لا يمتلكها العديد من القرى في البلدان العربية الأخرى والغربية أيضا. فهي تتواجد على مسافات قريبة فيما بينها، ومن المدينة أيضًا، ويساعد في ذلك طرق المواصلات البرية التي تصل إلى أبعد قرية فيها، علمًا بأن بعضها شبه متلاصق مع طرابلس[4]، وبعضها الآخر تفصله عنها مساحات حيوية، وهذا ما يظهر بالمشاهدة العيانية، ويقدم صورًا حول التواصل الحراكي والمورفولوجي[5] بين القرى والمدينة.

- **ثالثًا**: إن القرى والبلدات في شمال لبنان، حتى الأبعد منها، هي «في المدينة»[6] في أيام السلم الأهلي، بسبب مرور أبنائها الضروري فيها أو بإقامتهم الدائمة، أو الموسمية في أحيائها.

---

١. أدى نزوح الريفيين من طرابلس إلى جمود في حيوية المدينة، إلى جانب حالة الحصار التي عاشها أهالي طرابلس المسلمون والمسيحيون، مما أدى إلى التوقف الحضاري والحيوي عند مرحلة زمنية، إن لم نقل قد تراجع إلى ما ورائها.

٢. إن عمل الباحث الأنتروبولوجي يجب أن يتسم بالمنهجية في القراءة والتأويل، لأنه في نهاية المطاف هو بذاته طرف أساسي في موضوع البحث. نص «الإتنوغرافيا»، فرنسوا لابلانتين، مرجع سابق.

٣. استعرنا من كتاب *Sociologie Urbaine* للكاتب «Yves Grafmeyer» مفهوم المركزية (centralité)، أو المدينة المركز.

٤. مثلًا، راسمسقا، البداوي، القلمون، وغيرها.

٥. المورفولوجي، أي علم الأشكال الناتئة والأحجام المرتفعة فوق المنبسطات الأرضية التي يمكن رؤيتها من الأعلى، والتي تصنعها إما الطبيعة وإما الثقافة. وفي مثالنا هذا، هي عبارة عن الثقافة المدينية من منشآت وطرقات وأحياء وأبنية، إلى جانب المساحات الخضراء أو الفارغة في بعض الأحيان.

٦. لمن يرغب بالتوسع حول معرفة التأثيرات المتبادلة بين الريف والمدينة، ونقل أشكال الحياة من هنا إلى هناك، وبالعكس، أنظر فصل «Le village dans la ville»، للكاتب «Yves Grafmeyer»، مرجع سابق.

- **رابعًا**: إن التحول في النسيج المديني لطرابلس في أثناء الحرب الأهلية التي نشبت عام ١٩٧٥، غيّر في معايير العلاقة بين المدينة والقرى وأدى إلى تحولات ملموسة في النسيج الثقافي، في الواحدة وفي الأخرى مما دفعنا إلى طرح تساؤلات هامة، أدت إلى بناء إشكالية تفكيرنا.

٢. الإشكالية والتساؤلات

انطلقنا في منهجيتنا من تساؤل أولي، تمحور حول طبيعة العلاقات بين المدينة والريف كمقاربة مدينية تعكس جدلية التواصل بين هذين القطبين المتمثلين بطرابلس من جهة، وبمحيطها المؤلف من قرى وبلدات، من جهة أخرى، حيث تنوع تكوينها الإيكولوجي[١] والثقافي بين جبل وسهل وساحل، تناثرت فيها التجمعات السكانية (agglomération)[٢] ذات الإنتماءات الطائفية والمذهبية المتعددة، والإثنية أحيانًا، والمختلفة في نسَب تكوينها التعددي، وفي أنواع مللها[٣]، مما يجعل المقاربة في هذا البحث، من الناحية المنهجية، فصلًا من فصول المعرفة لا المعرفة بكليتها، وبجميع جوانبها، لأنها تحتاج لاستيفائها أبحاثًا أخرى متعددة، ومناهج متنوعة، لإضفاء صفة الشمولية عليها، ولإغنائها بالحيثيات والمصادر الضرورية، والمقابلة بينها[٤]. أما من زاويتنا المنهجية فقد تساءلنا حول الحاجة الحيوية لأبناء الريف إلى المدينة، نزوحًا أو مرورًا، إقامة أو نزهة أو استطبابًا أو دراسةً أو عملًا، ومن جهة أخرى، حاولنا استقراء الفائدة التي تجنيها المدينة من ذلك. فكيف يمكن للباحث تقدير زخم الاندفاعات الريفية نحو مدينة طرابلس وقياس ترداداتها ووتائرها؟ وكيف تتجلى مفاعيلها؟ ما هي سيروراتها؟ وكيف تتبلور دينامياتها في المدينة؟ وما هي انعكاساتها داخل الريف؟

هذا ما سنحاول قراءته وتحديد أطره في مدينة طرابلس وفي محيطها وهذا ما يطرح تحديدًا إشكالية العلاقة بين المحيطين، الذي يتمثل في أشكال حضورها، وفي تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، ثم في تجديد النسيج المديني وفي تحديد مُدد نشاطه وأزمنة استقراره ووتائر نهوضه، أو تراجعاته أيضًا وهذا

---

١. إن الطبيعة تتألف من تضاريس وثروات نباتية وحيوية ومناخ ومواد أولية تؤثر في أشكال الحياة الجماعية والفردية كما تطبّع أمزجتهم وخبراتهم، فتخلق لديهم خصوصية ثقافية وفكرية ومادية لها مواصفاتها التي تميّز ساكنيها عن أمثالهم، الذين يعيشون في ظل بيئة تخلو منها الطبيعة حتى ولو اشتركوا معهم باللغة والدين، فهم يتمايزون عنهم، لكونهم يتطورون ضمن بيئة جغرافية ومادية خاصة، ذلك من وجهة نظر الأنتروبولوجيا. أنظر لذلك، نص «الثقافة»، فرنسوا لابلانتين، مرجع سابق.

٢. ويقصد بها: التجمّع السكاني الكثيف.

٣. هناك مثلًا، قرى وبلدات تختلف في تكوينها الطائفي والنسبي، فمنها ما يكون مؤلفًا من طائفتين مختلفتين أو أكثر، ومنها ما يكون سكانها من طائفة واحدة. كما يمكن أن تختلف في نسبها العددية في حال وجود أكثر من طائفة فيها.

٤. تشدد الإتنوغرافيا على تكرار الأبحاث والدراسات كمنهجية ضرورية لتحقيق مصداقية النتائج، ولتخريج الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الباحث نتيجة مواقفه الذاتية التي تغلب في أكثر الأحيان على موضوعيته الواعية. أنظر نص «الإتنوغرافيا»، مرجع سابق.

ما سيدفعنا إلى طرح سؤال آخر حول ما إذا كانت التعددية[1]، في الأصول والمناشئ الثقافية، وفي تنوع الخصوصيات، بما تحتويه من تقاليد دينية وإعدادات تربوية واجتماعية، وعلاقات أسَرية عند أبناء الريف، المتفاعلين مع أبناء المدينة، بمذاهبهم وعاداتهم وأعرافهم ومعتقداتهم وثقافاتهم المحلية، هي التي تصنع الدينامية على أشكالها داخل المدينة، باعتبارها عناصر «exoculturels»، لكونها تأتي من خارجها[2]، أم أن المدينة هي التي تفرز من داخلها، ومن تاريخها الحضاري، ومن تجاربها الخاصة وحيوية أبنائها، بمنأى عن أبناء الريف العناصر الضرورية لحضارتها «endoculturels»[3]، لتجديد نسيجها وتوسيع رقعها الحضرية والثقافية والعمرانية والتبادلية. وإذا كان الإكتفاء الذاتي الثقافاتي ممكنًا تحقيقه فقط من قبل أبناء المدينة، فهل ذلك قابل للتحقق في جميع الظروف والأوضاع؟ أم أن هناك في المدينة أوقاتًا تزدهر فيها الحيوية المدينية الداخلية، وفترات أخرى تحتاج فيها إلى دم جديد يأتي من خارجها، ليجري في عروق أزقتها وأحيائها، وليساهم في حيوية متاجرها، وفي تنشيط مراكزها الثقافية، وفي تحريك مراكز العلم فيها، على شكل هجرات لأبناء الريف والمناطق إليها؟ ثم هل إن دينامية العنصرين مجتمعين لأبناء الريف وأبناء المدينة هما ضروريان لدفع الحضرنة في المدينة نحو التقدم والتطور؟ أم أن نسيج طرابلس الداخلي الإنساني والحضاري التعددي، الذي سبق وتكون في أساس بنية المدينة، وعبر الأزمنة، بفعل الحروب والغزوات والتبدلات الحضارية، والمؤلف أساسًا من إتنيات وأديان وملل متنوعة تعاقبت على مرور الزمن بين روم وسنة وكاثوليك وموارنة وسريان ويونان وأرمن وعلويين وغيرهم، هي كافية بحد ذاتها لتحقيق هذا التوازن الحضاري الذي يؤلف إحدى الركائز الأساسية الضرورية لبنية مدينية؟ ثم هل إن انفتاح أبناء طرابلس على الثقافات والأديان[4] هذا بفعل التعددية البنيوية للمدينة، هو عنصر مساعد للتفاعل الثقافي مع الوافدين من الأرياف، أو أيضًا من مدن أخرى؟ أم أن التعددية نفسها تسبب، على عكس ذلك، الخوف من الآخر، مما يؤدي إلى إنتاج تيارات فكرية ودينية منغلقة على نفسها، ورافضة للآخر، معوقة لحركة التطور والإنفتاح في هذه المدينة[5]؟ ثم كيف سينعكس ذلك على المحطات التي شهدتها طرابلس قبل حرب ١٩٧٥ وبعدها خلال سنوات الترميم؟ وما كان دور تلك الحرب الأهلية الطائفية في التراجع الحضري، وفي فقدان الدينامية في فترات الإنقطاع عن الأرياف، في

---

١. نقصد بالتعددية، التكوينات الثقافية المختلفة كما سبق وطرحنا، وهي يمكن أن تكون متواجدة أساسًا داخل النسيج الأساسي للمدينة الذي تكوّن بفعل الحضارات المتعددة عبر الزمن، وعلى مساحة الأرض الواحدة. أنظر الجزء الخاص بـ«طرابلس حاضرة التاريخ».

٢. أنظر نص «التثاقف» (Acculturation)، فرنسوا لابلانتين، مرجع سابق.

٣. المرجع السابق.

٤. اشتهرت طرابلس بالفترة الحديثة أيام السلم بالتعايش والتسامح بين أبنائها من الطوائف المتعددة الذين يتشاركون المناسبات الدينية والأعياد والأفراح والأحزان.

٥. نقصد بها بروز التيارات الأصولية الدينية من هنا وهناك، والحركات السياسية التي تتمحور حولها وتتسلح بمنطقها وبتفكيرها مكان الأحزاب الوطنية التعددية ذات المشروع المشترك. أنظر دكتور عبد الغني عماد، **الحركات الإسلامية**، دار الطليعة، بيروت.

ظل جمود المدينة والتبدلات في مشاعر الإنتماء الثقافية التي نشأ عليها اللبنانيون واعتادت عليها مدينة طرابلس في ستينات وسبعينات القرن العشرين.

ومن جهة أخرى، إذا ما كان احترام التعددية الثقافية (Pluralisme)[1] في معادلة المدينة الطرابلسية من أولويات التماسك الإجتماعي ومن عناصر الحيوية الأساسية فيها، فكيف يمكن أن ينعكس ذلك على نمو القرى والبلدات الريفية المتواصلة مع المدينة والمتفاعلة مع أبنائها؟

من هنا تطرح إشكالية ثانية في علاقة طرابلس بمحيطها القروي والبلداتي في تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، السلبية منها والإيجابية، في مفاعيل تحويل النسق الثقافي والإنتاجي والعمراني للريف. فإذا كان وجود أبناء الريف في المدينة ضروريًا لحاجات السوق، وحركة التبادل التجاري، وتصريف المنتجات، وإذا كان هذا العنصر هامًا في تحريك عملية التنافس التي تؤدي إلى تحسين الانتاج، ودفع الصناع إلى تحسين تقنياتهم[2]، وتقديم أفضل المنتجات من حرف وصناعات[3]، فكيف تنعكس نتائجها وحيثياتها في القرى والبلدات ومناطق الريف؟ وبمقابل اتساع المدينة وازدهارها، كيف يبدو الريف في افتقاره إلى الأيادي العاملة التي تسهم عادة في نهضته الزراعية وفي نموه وازدهاره؟ هل يعود ابن الريف إلى بلدته وقريته ليساهم في نهضتها بما ينسجم مع نسقها الزراعي وطبيعتها الجمالية والإيكولوجية[4] أم أنه يحولها إلى مساحات عمرانية تشبه بهندستها وبنائها المدينة التي عرج إليها؟ وأخيرًا هل علاقة المدينة بالريف في نموذجنا هي علاقة تناسقية وتكاملية وعلاقة تجدد وابتكار تساهم في إنعاش الريف وتحديثه، ودفع نموه، كما هي تساهم في حيوية المدينة وتجددها واستقرار ثقافتها؟ أم أن هذه العلاقة تعارضية وتنافسية لها مفاعيلها السلبية الواعية وغير الواعية[5] هنا وهناك؛ ومن جهة ثانية، هل هناك ظروف مفصلية في سيرورة تطور المدينة والريف معًا (processus conjoncturiel) ترتبط بشروط أخرى اجتماعية واقتصادية وحياتية، وبحالات السلم والحرب أيضًا، فتكون مساعدة وداعمة في مكان، ومؤخرة ومعرقلة في مكان آخر؟

---

١. كلمة «Pluralisme» تعني بالفرنسية أيضًا التنوع في وجهات النظر والمواقف والانتماءات والرؤى المجتمعية، إضافةً إلى الاختلافات المذهبية أو المناطقية.

٢. نقصد «بتقنيات»، طرق و«وسائل الإنتاج الحرفية والصناعية»، كما يفهمها مرسيل موس وأندرية لو روا غوران ، أنظر كتاب *Ethnologie générale*.

٣. نقصد بها الصناعات الغذائية والتحويلية والوسيطة الرائجة في لبنان.

٤. يوجد في العالم اليوم العديد من المنظمات المحلية والعالمية، ومنها منظمة الأونيسكو التي تشجع على المحافظة على البيئة. كما أنه يوجد العديد من الدراسات في علم العمران التي تعمل على المطالبة بإعادة الطبيعة إلى المدينة، من خلال إنشاء الحدائق العامة، وتشجير الطرقات، وبناء البرك ذات النوافير المائية لتحسين بيئة المدينة، وإرجاع التوازن البيئي إليها. ففيما نجد في أكبر عواصم العالم الحدائق الطبيعة الكبيرة (Parcs naturels) داخل المدن، وبين الأبنية الشاهقة، مثل «central park» في مدينة نيويورك، و«Hide park» في لندن، و«Jardin des tuileries» في باريس، لا نجد في طرابلس إلا بقايا حديقة صغيرة، وراء ساحة التل، «المنشية»، ومشاريع حدائق، خجولة، ومتواضعة، في مناطق الضم والفرز السكنية التي كانت سابقًا بساتين حمضيات شهيرة.

٥. سنتوسع في هذه النقطة في الجزء الثاني من هذا البحث الذي سيتم نشره لاحقًا.

هذا ما سنحاول قراءته من خلال الأمثلة والنماذج التي سنسعى إلى عرضها في دراسة العلاقة بين مدينة طرابلس وبلدات وقرى الريف المحيطة وآفاق كل منها.

٣. المنهج والمقاييس العلمية

لا بد هنا، من الإشارة، إلى حقل اختصاص منهج الأنتروبولوجيا، الذي نقدم عملنا من خلاله، في دراسة الحضرنة والعمران بين المدينة والريف، والمناهج المختلفة التي تداخلت حكمًا للإحاطة بهذا الحقل الجديد الذي انتشر مع فورة المدن الغربية في أوروبا وأميركا، والذي يحمل اسم الدراسات المدينية أو دراسة العمران أو حضرنة التكتلات السكنية أو التنظيم العمراني (l'urbain ou l'urbanisme). ولكون الدراسات المدينية والعمرانية بدأت أول ما بدأت في مجال الدراسات السوسيولوجية، فقد تبدو، وللوهلة الأولى، أن هذه الدراسات هي من شأن السوسيولوجيا أكثر من أن تكون للأنتربولوجيا. إلا أن هذه الأخيرة أي الأنتروبولوجيا قد تطور مسارها في فهم الإنسان وثقافاته في خضم دراسة المجتمعات الصغيرة أو المنعزلة أو البعيدة عن المدنية وعن المجتمعات المعاصرة والصناعية، إلى دراسة المجتمعات التقليدية القديمة ذات الأديان الكبرى[١]، وصولًا إلى دراسة المجتمعات، الصغيرة أو الكبيرة، ذات الأنساق التقليدية، التي تم اختراقها بالحضرنة وبأشكال الحياة الحديثة[٢]، ممهدة بهذه الدراسات والمواضيع لخوض غمار توصيف ثقافات المجتمعات الغربية والمعاصرة في خضم مقارنة الأنا بالآخر[٣]، وربطها بالإنسان عمومًا ضمن سيرورات زمانية ومكانية، تبحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرات الإنسانية، وفي أكثر الأحيان تبحث عن أشكال التلاقي والتكامل الوظيفي بين أجزائها، وفيما بينها[٤]. وهذا ما سمح للأنتربولوجيا بتناول الدراسات المدينية ومواضيع الحضرنة، أكان ذلك في الريف أم في المدينة، في مدن ومتروبولات الصناعة والتصدير، أم في مدن الصناعات الحرفية والمتوسطة، ومدن الإستيراد والإستقبال[٥].

---

١. بعرف الأنتروبولوجيين، أديان الشرق الأدنى هي الأديان التي تختلف بتقاليدها وأنظمتها المجتمعية، وبفلسفتها الدينية عن المجتمعات الأوروبية، والتي تدين بها شعوبًا قديمة ذات أنساق تقليدية، كأديان الشرق الأدنى، مثل البوذية والهندوسية، والتي كانت محط اهتمام الدارسين الأوروبيين لها.

٢. ونقصد بها المجتمعات ذات الأنساق العائلية والمجتمعية التقليدية التي لم تنتج الصناعات الثقيلة، أوتصدّر من أسواقها الإنتاج الكثيف، والتي تعصرنت بثقافة الغرب، من خلال الاستهلاك والاستيراد المادي و الثقافي، فغيّرت، نتيجة لذلك، في علاقاتها وعاداتها، ولكنها حافظت في نفس الوقت على خلفيتها الثقافية المجتمعية. أنظر نص «التثاقف» حول الخيارات التثاقفية عند المجتمعات المتثاقفة، مرجع سابق.

٣. أنظر كتاب *race et histoire, race et culture* للكاتب كلود ليفي ستروس.

٤. أنظر نص «الإتنولوجيا»، مرجع سابق.

٥. تقع منطقتنا في دائرة هذه المدن التي طورت حرفها، وتنتج بعض القطع التصنيعية، أو تعمل على تجميع بعضها. كما إن منطقتنا تعتبر منطقة استيراد وسوق استقبال لجميع البضائع الآتية من البلدان الصناعية.

حتى ولو تعددت وتحدثت مواضيع الأنتروبولوجيا الدراسية، إلا أن أساليبها المنهجية والتقنية تبقي على خصوصية مواضيعها وفهمها، في دراسة البنى والإنساق والديناميات، وفي ملاحظة الظواهر. وكما هي الحال مع السوسيولوجيا المدينية، فقد تداخلت المناهج لديها في فهم الواقع المديني ودراسته، فاستعانت بالجغرافيا والاقتصاد والتنظيم المديني (l'urbanisation)، وبالوصف التاريخي الذي يبرره البحث في أعماق الثقافة وفي الذاكرة الجماعية، الموثقة أحيانًا، والمحفوظة أحيانًا أخرى. فترافقت مسيرتها في الدراسات المدينية مع مسيرة السوسيولوجيا، ولكنها «أي الأنتروبولوجيا» حافظت على منحاها الدراسي وعلى خصوصية طرحها في فهم الثقافة والعمران، كما تعبر عنه آن رولان[1] بقولها: «إن المقاربة الأنتربولجية لدراسة المدينة، تعطي الأولوية للملاحظة المباشرة (In Situ) للمواقع المبنية فيها التي تمتد عبر الزمن»، أي التي تتحول وتتغير، فتقدم «مشاهد»[2] مختلفة للمدينة، كما يسميها كذلك «Yves Grafmeyer» لكونها تترجم حيويتها وتاريخها. من هنا ضرورة التركيز على منهج المعاينة والمشاهدة في التقنية الأنتروبولوجية، وعلى تتبع الملاحظة عبر الزمن، لرصد التطور الذي تشهده المدينة مساحةً وأشكالاً ووظائف، وعبر تقديمها للبعد التاريخي ضمن مفهومي الزمان والمكان كأساس لملاحظة هذا التطور. إذ أن ثقافاتها، تظهرها معالم ومشاهد التنوع والتطور والاختلاف والتجدد من زمن لآخر، نسبة للأوضاع والظروف والتحولات المختلفة، التي تنعكس في ثقافة الحضرنة والعمران، من خلال تحركات الناس السكنية داخل المدينة، والاختلاف في مورفولوجيا العمران في البناء وفي شكل الأحياء، وفي هندسة المؤسسات، كما هو الأمر، في انتقال وزحف مركز المدينة إلى مناطق أخرى، وفي الامتدادات العمرانية نحو الأطراف وفي التغيرات في المساحات الخضراء.

وتؤكد آن رولان: «بأن اللجوء إلى التحقيقات الإتنوغرافية التي تعتمدها الأنتروبولوجيا، لن يكون حكرًا على الأنتربولوجيين فحسب، بل إن هذه التقنية في دراسة العمران قد يستخدمها غيرهم من الباحثين الميدانيين، إذ يمكن أن تشكل الخلفية البحثية للدراسات السوسيولوجية الميدنية، كما فعل في هذا السياق كل من «Florence weber et Stephane beaud» سنة ١٩٩٧، فسمياها بالإتنوغرافيا السوسيولوجية[3].

من هنا كانت أهمية جميع التقنيات التي تستخدم في الميدان في جمع المعلومات حول الحضرنة وأشكالها الثابتة والمتغيرة، التي تعكس الماضي وتثبت الحاضر، لتسمح رؤيتها في المستقبل، كالأرشيف والصور والتسجيلات الصوتية، وخصوصًا الأفلام الإتنوغرافية[4] والتسجيلات

١. تؤكد آن رولان على أهمية الملاحظة في الفهم المديني التي هي من صفات التقنيات الإتنوغرافية، أنظر كتاب آن رولان *Anthropologie urbaine*.

٢. *Sociologie urbaine*، مرجع سابق.»

٣. «Florence weber et Stephane beaud» في كتاب *Guide de l'enquête de terrain*.

٤. لقد عمل الكثير من الأنتروبولوجيين المعاصرين على صنع الأفلام الإتنوغرافية حول ثقافات الشعوب وحضاراتها، للأهمية التي تقدمها من المشاهد الحية، وكتبوا الكثير عنها. أنظر مقالة «Cinéma d'observation» لـ«Colin Young» في كتاب «Claudine De France»، *Pour une Anthropologie visuelle*.

السمعية البصرية[1] على أنواعها. يقول كلود ليفي ستروس في هذا الصدد مؤكدًا على أهمية «الموضوعية» في الرؤية من على بعد[2]، أي من على مسافة زمنية في كونها تعطي للملاحظ الإتنوغرافي صفة «قارئ فلك المجرات الإنسانية». هذا ما يسمح لقارئ الأفلام الإتنوغرافية من البقاء على مسافة كافية من الظاهرة الإجتماعية، ومن الدخول إلى أعماقها في الوقت نفسه.

وسواء اقتصرت ملاحظاتنا على مجتمع المدينة أو تطرقت إلى ملاحظة الريف التقليدي أو المتحضرن، تبقى هذه الدراسة في سياقها العام ضمن دراسة العمران والحضرنة إذ يجد «Grafmeyer» بأنه: «لا يمكن حصر دراسة المدينة على قاعدة فصلها عن دراسة القرى، ذلك الفصل الذي لم يعد محتومًا اليوم، فالمدينة هي حقيقة موجودة في كل مكان، إذا لم يكن ذلك في تحققها المادي، فلكونها ظاهرة اجتماعية (Fait social). فالقرية تعمر في لبنان أيضًا على نموذج المدينة، وبالتالي فإن أشكال العصرنة تخترق القرى كما تخترق المدينة. بذلك تبقى دراستنا من الناحية المنهجية في علاقة الريف بالمدينة، وفي اجتياح المدينة للمجتمع الريفي التقليدي البُنية، والزراعي النسق، ضمن حقل فهم الإتنولوجيا وموضوعاتها، التي تهتم بدراسة الخصوصيات الثقافية للمجتمعات والمقارنة فيما بينها»[3].

ثالثًا التقنيات والمعايير في دراسة الحضرنة

مقدمة: بين التوثيق والتحقيق

نظراً لكون الأنتروبولوجيا المدينية دراسة حديثة في ميدان البحث الأنتروبولوجي لم تُعَد لها العُدة الكاملة بعد، ولم توضع لها حتى الآن منهجية خاصة لدراستها، لذلك تبقى للباحث الحرية في اختيار عدد من التقنيات وأساليب العمل التي تتماشى، كما تبدو له، مع ظروف الحقبة المدروسة، ومع خصوصية الموضوع المطروح هذا، على أن تتقيد بالشروط المطلوبة لمصداقية التحقيق الإتنوغرافي بما تستوفيه من دقة في الوصف، وانتظامية في قراءة الوثائق، وفي القدرة على المقاربة فيما بينها.

وقد تطلبت منا هذه الدراسة اعتماد عدد من المصادر والتقنيات التي تعود في آنٍ واحد، للمنهج

---

١. جدير بالذكر أنه لدينا في الفرع الثالث عدد لا بأس به من التسجيلات السمعية البصرية حول أشكال حياة وتقنيات وثقافات عدد من القرى الشمالية، وأوجه الحياة المختلفة في مدينة طرابلس.

٢. أنظر *Anthropologie urbaine*، مرجع سابق.

٣. أنظر نص «الإتنولوجيا»، مرجع سابق.

الأنتروبولوجي وللمنهج السوسيولوجي معًا، في تحقيقاتنا وفي جمع المعلومات التي تباينت في أزمنة تحقيقها، وفي أشكالها، نظرًا لخصوصية الموضوع ومنهجه الإتنولوجي المقارناتي، فقد وضعنا قياسًا معينًا للتمكن من الإحاطة بها بالنظر لبعدي الزمان والمكان، في مقاربة منهجية تحرص في تطورها على التركيز، بشكل أساسي، على علاقات التواصل الإنساني والثقافاتي، بما تحمله هذه العبارة من بعد أنتروبولوجي، في فهم حضارة المجتمع وتطور العمران، في حيويته المادية والروحية والفكرية ضمن التقليد والعصرنة في طرابلس المدينة، وفي محيطها المؤلف من بلدات وقرى من شمال لبنان. فمن جهة استعنا بوسائل التحقيق العلمية والأدوات المسموحة للإتنوغرافي في سبر أغوار الماضي وفي تتبعه، حتى عصرنا الحاضر، لفهمه ولرصد تحولاته المفصلية، فاعتمدنا على منهجية الوثائق التاريخية المتنوعة لكون مجتمع المدينة مجتمعًا كتابيًا (société écrite) قد سبق وسجل أجزاء هامة من تاريخه خلال تحقيق مؤسساته العصرية، فاعتمدنا المراجع والمصادر المؤرخة من كتب، وأبحاث، وخرائط، وصور، ووثائق مختلفة من الماضي، القريب والبعيد، إلى جانب الوثائق الحديثة التي زودتنا بها كل من بلديتي طرابلس والميناء واتحاد بلديات الفيحاء. ثم أتبعناها بتقنية أخرى لقراءة الحاضر في دراسة التوزعات السكانية في مدينة طرابلس وأحيائها للفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٨، باعتبارها سنوات تغطي الحقبة الزمنية التي تفصل بين الحرب الأهلية، قبلها وخلالها وبعدها فتؤمن بنظرنا المقاييس الضرورية لطبيعة التواجد لأبناء المناطق في المدينة حسب توزيعاتهم الطائفية والمنشأية. فاعتمدنا على إحصاء ١٩٣٢، ثم على لوائح الشطب الإنتخابية التي حصلنا عليها من مخاتير المحلات والأحياء في طرابلس لسنوات ١٩٦٥ و١٩٧٧ و١٩٨٥ و٢٠٠٨، ذلك للاستعاضة عن الإحصاءات السكانية الشاملة[1] لعدم توفرها. واستعنا أيضًا بالمعلومات المتوفرة في مطرانيات الطوائف المسيحية لسجلات العائلات المقيدة لديها، وذلك لمعرفة أسماء وعدد العائلات التي تركت طرابلس بعد عام ١٩٧٥، وعادت إلى مناطق الريف في النزوح العكسي نحو المناشئ.

وتعتمد هذه القراءة التحليلية في قياس حركية السكن في المكان على معيارين:

- أولًا: معيار الإقامة في مساحات المدينة، وأشكال انتشار وتجمع أبناء المناطق على اختلاف مناشئهم وطوائفهم فيها، وفي أحيائها المختلفة، إما بالتجاور والاختلاط، وذلك بالسكن داخل الأحياء المختلطة مع أبناء المدينة الأصليين، أو أيضًا بالتجمع والتكتل في أحياء منفصلة خاصة بهم، نسبة لنوع التجمع والخصوصية المناطقية أو الإتنية أو الطائفية.
- ثانيًا: معيار الإستقرار أو الانتقال تبعًا لأزمنة السلم والحرب من مناطق الريف إلى المدينة، أو العكس، قبل وبعد ١٩٧٥ تاريخ الحرب الأهلية التي اتخذناها مرحلة مفصلية لرصد التغير المحتمل في التركيبات السكانية والإنسانية والمجتمعية داخل طرابلس، ولمعرفة أشكال انعكاس

---

١. نفتقر في لبنان للإحصاءات الشاملة والمتكاملة، وهذا ما يعرقل عمليًا كثيرًا من الأبحاث الجامعية، ويترك فجوات معرفية فيها.

خصوصياته على حضرنة المدينة وعلى أحوال عمرانها في محاولات لكشف ديناميا‌تها وتفاعلاتها على الأرض وعلى ثقافة أبناء المدينة الأصليين، أو أصحاب الإقامة الدائمة فيها.

ثم اعتمدنا تقنية أخرى في التحقيق تعتبر أنتروبولوجية بامتياز، فقد استخدمنا تقنية الملاحظة والتتبع البصري في المواقع (In Situ) التي تكلمت عنها آن رولان لترصد المشاهد العيانية داخل مساحات المدينة، وللتعرف على جغرافيتها وتقاسيمها من الداخل، وبغية التركيز على منطقة المركز ومناطق الأطراف وتحولاتها في فهم الدينامية في مورفولوجياتها وامتداداتها ومساحاتها الحيوية التي دعمناها ببعض الصور الفوتوغرافية.

أما في أشكال تقصي المعلومات حول مناطق الريف، فقد اعتمدنا في المرحلة الأولى على دراسة التراكمات البحثية التي تجمعت لدينا من خلال المونوغرافيات والأبحاث التي نفذها طلابنا في الفرع الثالث تحت إشرافنا[1]، فقد غطت هذه الدراسات مساحات كبيرة من قرى الشمال وشكلت رصيدًا هامًا لدراستنا في كشف الخصوصيات الريفية وعناصر الحضرنة فيها، لما احتوت من غزارة في المعلومات وغنى في الحيثيات والدلائل حول العلاقات الأسرية، وأنساق الإنتاج من زراعة، وتبادلات، وحرف، وصناعات، إلى هندسة ومورفولوجيات القرى والبلدات، إلى تقاليد وأعياد وعادات اجتماعية، حتى البحث عن كيفية إشغال الأفراد لأوقات الفراغ، وفي التعرف على أماكن اللهو وأشكاله، وكل ما يقدم من توصيفات حول حيوية وتقاليد الحياة الريفية فيها وجميع ذلك أنجز بتحقيقات إتنوغرافية اعتمدت على تقنية الملاحظة وعلى توصيفها الدقيق لجميع أشكال العيش، وأيضًا على المقابلات الموسعة المؤرشفة والمحفوظة، إلى جانب المادة المدونة التي رافقتها داخل تسجيلات صوتية وملفات صور فوتوغرافية، وخرائط ورسومات مبسطة حول أحياء القرية وتداخل البيوت وساحة القرية وسوقها ومداخلها ومخارجها. وكان أهم ما فيها أراشيف الأفلام التسجيلية الإتنوغرافية التي أنجزت حولها، حيث نقلت جوانب من الحياة القروية والبلداتية فيها، والتي تمكن من العودة إليها ورؤية مشاهدها الحية وتفحصها في أي وقت نشاء.

غير أن هذه المعلومات بدت لنا غير كافية لشرح مقاربتنا ولفهمها أيضًا فهي لا تجيب بدقة على تساؤلاتنا حول موضوع العلاقة بالمدينة، لذلك، بغية منهجة المعلومات، وتثبيت الملاحظات والاستنتاجات، كان لا بد لنا من العودة إلى نوع آخر من التحقيقات يقوم على اختيار نماذج

---

١. نذكر منها بحث حول مساحة اللهو في المعاش القروي للطالبتين نجاح ديب وسحر كفروني في مادة التحقيق الإتنوغرافي، إشراف دكتورة حنان غازي سنة ٢٠٠٣.

– بحث الخصوصية الثقافية وأوقات العمل وأوقات الفراغ في المدينة والقرى في شمال لبنان، قامت به طالبات في مادة المونوغرافيا، إشراف دكتورة حنان غازي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦).

– بحث الخصوصية الثقافية في قرية كفرحزير، قام بها طلاب السنة الثانية سنة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، إشراف دكتورة حنان غازي.

قروية للبحث فيها، ولقياس علاقة أبنائها بمدينة طرابلس. فقد وقع اختيارنا على نوعين من القرى والبلدات التي تقع في الأقضية الشمالية، لكننا لم نأخذ بعين الإعتبار لا مساحاتها، ولا أعداد سكانها، ولا تنوعاتها الطائفية، بل اعتمدنا على معيارين:

- يقوم المعيار الأول على اختيار القرى والبلدات الأقرب إلى طرابلس، للبحث فيها، باعتبارها الأكثر احتكاكًا وتواصلا معها، ولحاجة أبنائها إليها بسبب موقعها، وضرورة المرور فيها، ولكونها تقدم بالضرورة (Potentiellement) مشاهد حية عن التفاعل الملزم مع طرابلس، كما تعكس صورًا عن حضرنة المدينة فيها.
- أما المعيار الثاني، فقد تم اختياره على أساس القرى التي تعتبر عواصم للأقضية المحيطة بطرابلس، فهي تعتبر الأكبر مساحةً بين التجمعات القروية، وتضم أعدادًا سكانية مهمة، وهي الأكثر عصرنة وقربًا من المدينة، وذلك بحكم اكتظاظها النسبي وتكوينها المعماري، وضيق المساحات التي تفصل بين بيوتها، كما يبرز ذلك عيانيًا بالمشاهدة البصرية، من خلال تقنيات الملاحظة، ولكونها تضم الأنشطة الرئيسة الكبرى في حركة السوق، وفي استقبال وتصريف المنتجات نحو القرى والبلدات ومع طرابلس أيضًا. فهي الأكثر حيوية من بين بلدات وقرى الريف الأخرى، مما يدعم رؤيتنا لها، في كونها تشكل مقياسًا أساسيًا ثانيًا يعكس طبيعة العلاقة مع المدينة (طرابلس) ويبين ديناميتها.

وقد تم اختيارنا في النموذج الأول لعدد من البلدات هي: القلمون الساحلية التي تقع جنوب طرابلس باتجاه العاصمة بيروت، وبلدة البداوي شمالاً، على الخط الداخلي الذي يصلها شرقًا بقضاء عكار، وشمالاً بخط المواصلات البرية باتجاه المدن السورية، واخترنا بلدتي راسمسقا ومجدليا وبخعون باتجاه الجبل، وبلدة بينو داخلاً باتجاه عكار.

ونكون بهذه الخيارات، قد غطينا عددًا هامًا من البلدات التي تشكل شريطًا من التجمعات الإنسانية التي تحيط بطرابلس، والتي تقع في كل من أقضية طرابلس والكورة وزغرتا والضنية وعكار.

أما في النموذج الثاني الخاص بعواصم البلدات فقد اعتمدنا بلدة المنية شمالاً، وشرقًا كلًا من بلدة حلبا الداخلية، والمنية الساحلية، وسير الجبلية، واخترنا أخيرًا كل من بلدتي زغرتا وأميون متوسطتي الإرتفاع ومتوسطتي الموقع، فأجرينا في كل منها دراسات ميدانية سريعة، شملت عدة تقنيات نفذها عدد من طلابنا المدربين وقامت على ما يلي:

- أولاً: إجراء مقابلات موسعة مع مسؤولي البلديات والمخاتير لجمع الوثائق المختلفة من المعلومات حول السكان، وحول البلدة أو القرية مما لديها من زراعة، وحدود، وأعمال، ومنتجات، ومنشآت وتوزيعات طائفية وسكنية، سنتكلم عنها في الفصول اللاحقة.
- ثانيًا: نفذت في كل منها ثلاثون استمارة، بغية كشف طبيعة العلاقة الحيوية التي تربط ابن

الريف بالمدينة كمكان وكثقافة حضرنة ولمعرفة أشكال الحاجة إليها، ونوع الإنتماء الذي يربطه بها، ووتائر انتقاله إليها.

- ثالثًا: أجريت ملاحظة متتبعة ميدانية دقيقة في كل من هذه الوحدات الريفية أو النماذج المختارة بواسطة التحديد العياني لكل ما يمتد على مساحاتها من منشآت وأحياء ومؤسسات ومساكن ومزروعات وللتعرف من خلال ذلك على حيويتها ووظائفها في نسق معاش أبنائها. وجميع تلك الملاحظات هي منقولة وصفيًا وموثقة بخرائط وصور فوتوغرافية عن الوحدات الريفية المدروسة.

ولكي نحدد الوظائف المختلفة للمساحات الفاصلة، بين كل بلدة أو قرية متواجدة على علاقة مسافية مباشرة مع طرابلس، وضعنا معيارين لقياس هذه العلاقة الحيوية على طول المساحة التي تمتد بينها وبين المدينة، لتبيان أشكالها ووظائفها المختلفة. واعتمدنا في تحقيقها مرحلتين:

- تقوم الأولى على وضع مُحققَيْن اثنين على مخارج الأتوسترادات والطرقات الرئيسية، الخاصة بالقرية أو البلدة المدروسة باتجاه طرابلس، وذلك لرصد وتعداد وتوصيف جميع المركبات التي تنتقل من البلدة إلى طرابلس بين الساعة السابعة والنصف و الثامنة والنصف صباحًا، والتي تمثل ساعات الإنتقال إلى العمل أو الوظيفة. وعلى القيام بالشيء نفسه على مداخل البلدة بين الساعة الثانية و النصف والثالثة والنصف بعد الظهر، وذلك لتعيين أشكال ووظائف الحراكية التنقلية (Mobilité itinérante) للمركبات العائدة إلى البلدة أو القرية أوقات الإنتهاء من العمل والعودة إلى أمكنة السكن والإقامة.
- أما في المرحلة الثانية، فقد قام المحققون بالتسجيل التتبعي والانتظامي لجميع المنشآت والأبنية التي تظهر للملاحظ، في مورفولوجية الطرقات الرئيسية على طول المساحة المواصلاتية التي تصل بين كل بلدة أو قرية مع مدينة طرابلس، وذلك بغية تحديد التغير الذي طرأ على مشاهد الطبيعة فيها، ومعاينة التحول في مورفولوجياتها الممتدة نحو المدينة، وفي دراسة أدوارها الحيوية، وتبعاتها المفيدة أو الضارة في عملية التفاعل العلائقي بين الريف والمدينة[1].

القسم الأول: مفهوم العمران والحضارة

قبل الشروع في التوسع في موضوعنا، لا بد من تحديد ثقافة الحضرنة ومجتمع العمران[2]. ففي تعريف هذه الظاهرة لاحظ علماء الأنتروبولجيا والسوسيولوجيا بأن هناك تنوعًا كبيرًا في المظاهر

---

١. من المؤكد أننا في هذه الدراسة لم نحط بكل أبعاد وأشكال الظاهرة. فإننا مثلًا لم نتمكن من دراسة الامتدادات الأخرى على طول المساحة المتسعة من هنا وهناك، حول الطرقات الرئيسة المدروسة. كما أننا لم نتطرق إلى الطرقات الثانوية، ولا إلى السهول الزراعية، إنما جل ما كنا نسعى إليه في هذه المقاربة، هو تقديم وجه من أوجه هذه العلاقة الدينامية ليس إلا، التي تفتح الطريق واسعًا لغيرها من الدراسات

٢. «La citadinité et l'urbanisation» عبارتان تستخدمان للتعبير عن الحياة المدينية وعن العمران، سنتوسع في معاييرهما في القسم الخاص بمدينة طرابلس الحديثة، الذي سينشر لاحقًا.

المدينية، وفي تطور أشكال ثقافة العمران في العالم. وقد وجدوا من خلال معايناتهم ودراساتهم أن لكل منطقة حضارية نسبة لتاريخها وجغرافيتها وظروفها الخاصة، أنساقًا يتطور فيها العمران، وتتوسع نسبة لها المدينة لتتميز عن غيرها من الحاضرات[١]. فأوجه الشبه والاختلاف ليست متماثلة حتى في نطاق عمران المدن التي تشترك بسمات ثقافية عديدة كاللغة والحضارة والتاريخ الواحد.

وإذا كنا ندرس طرابلس فلكونها تختلف في مكوناتها وحيويتها الثقافية وحركتها العمرانية عن صيدا وبيروت أو بعلبك أو غيرها من مدن لبنان، وإن اشتركت فيما بينها بصفات حضرية وبنيوية أخرى. فهناك سيرورات عديدة لا سيرورة واحدة في حياة كل مدينة، تتشكل من خلالها أبعادها العمرانية والإنسانية وتتطور تلقائيًا مع امتداداتها المساحية وارتفاعاتها المورفولوجية، ونسبةً لوظائف كل منها في المكان والزمان؛ وتبعًا لأشكال التجاورات الثقافية، ولحيويتها المجتمعية، وللتنوع الطبقي والشرائحي لساكنيها[٢]، التي بدورها تبعث في أرجاء المدينة سيرورات حضارية لأنماط معينة من العلاقات التي تترجم توزع وتداخل الجماعات المتباينة، وتعكس طبيعة تبادلاتها الثقافاتية والإنتاجية والمعيارية[٣].

سنسعى، من خلال المحاور التي سنأتي على ذكرها لاحقًا، في قراءة العلاقة الجدلية التي تقع على المساحة الحضرية للريف المحيط، ولمدينة طرابلس في تفاعل كتلتين إنسانيتين تتشاركان حسب مقاربتنا في بناء هذا المحيط الحيوي في ثقافة عمران المدينة والقرية معًا[٤]؛ هذا علمًا بأن تعريف «كيان المدينة» بالفهم الأنتربولوجي، «يتميز بطبيعة تكوينه وبتطوره كما يعرفها «Henri le Febvre» بمفهوم الثقافة (culture) التي تغير في حال الأشياء الموجودة على الطبيعة، وفي الطبيعة نفسها (Nature)، في مقابل كيان الريف، الذي على عكس ذلك يقترن وجوده بالطبيعة (nature)[٥]، حيث أنه يتواصل معها، ويحافظ عليها لكونها تشكل مصدر عيشه ونسق إنتاجه، الذي يحدد أنماط حياته اليومية والجماعاتية والعائلية بمقاييس أخرى تختلف في بنيتها عن مقاييس حياة أهل المدينة ومحيطها؛ فتشكل بالنسبة له، في الوقت ذاته»، مكان عمل ومحيط إلهام ثقافي وإبداع[٦]: فلا عجب أن يتصادف في محيط ريف لبنان أكثر الشعراء وأهل الفن، لما تقدم الطبيعة وإيكولوجيتها وجمالياتها من خصوصية، كما أنها تتمثل أيضًا في خصوصية

١. أنظر «Approche du monde urbain» مقاربة حول العالم المديني في كتاب *Sociologie urbaine*، مرجع سابق.
٢. للتوسع في هذا الموضوع، أنظر «تركيبة المساحة الإجتماعية» (La composition de l'espace sociale) عند «Raymond le Drut» في كتاب *Sociologie urbaine*.
٣. كلنا نعرف بأن المعايير هي حكر على الثقافة التي تنتجها. من هنا تصبح المعايير القيميَّة شرط انعكاسي لطبيعة ثقافتها.
٤. لا بد من الإشارة إلى التأثير والتأثر بين الكتلتين، وانعكاساتهما على كلا المحيطين. من هنا تبرز الخصائص المشتركة لابن ريف لبنان وابن مدينته في الشمال.
٥. «Ville et compagne»، «Henri Le Febvre»، في كتاب *Le droit à la ville*.
٦. المرجع السابق.

المعايير والقيم، وفي أشكال الحياة الأخرى. أما المدينة فتقوم من جهتها على التغيير في مشاهد الطبيعة لصالح الثقافة في سيرورتها العامة، في بناء الحاضرة المدينية ومحيطها، حيث تعمل جاهدة بشكل إما إرادي ومنظم، وإما عفوي واضطراري، في الإجهاز على مشاهد الطبيعة الجميلة لصالح الحضارة. فتقضي على محاصيلها الزراعية، وتحول في بيئتها الطبيعية لتوسع في عمرانها، وتجيب على حاجات السكن الكثيف فيها، فتبني أحياءها المتراصفة والمتشابكة، كما تنفذ مشاريعها المنسقة التي تعيد تنظيم عمران المدينة (L'urbanisation)[1]، لتؤسس لمنشآتها الضخمة، وأسواقها التجارية الحديثة وأحيائها المتقاطعة، وأبنيتها المرتفعة على أراضي الطبيعة. فتقتلع حجارة الجبال[2]، وتحول في مجاري المياه[3] وتجرف السواحل وتستخدم رمالها، مغيرة في تضاريسها[4]، لاغية في نهاية المطاف مفاهيمها ووظائفها وأحيانًا ذاكرتها. إذ تختفي معها المساحات الخضراء والمزهرة التي عادة ما يختارها ابن الريف اطارًا طبيعيًا لحياته. كما أن التسارع في التوسع العمراني وفي تضخم المدينة على حساب مشاهد الطبيعة ومساحاتها الخضراء يؤدي كذلك إلى التغيير في وظائف المدن التقليدية، فيعمل على تحويلها إلى مونوبولات مكتظة، تختفي معها العديد من الحرف وأشكال الإنتاج التقليدية فيها، هذا بالإضافة إلى تهديد التوازن الإيكولوجي فيها، حيث يتوسل عندئذ مجتمع المدينة في عصرنته لمقاييس ثقافية ومعايير قيمية أخرى، مؤسسًا لذهنية وأذواق الحضرنة التي تمهد بدورها لمشاكل مجتمعية جديدة ومستحدثة، مختلفة عن تلك التي عهدها في مجتمع القرية أو في كيان المدينة التقليدية.

انطلاقًا من الاختلافات المحتملة التي يمكن أن نجدها عند إبن ريف شمال لبنان وابن مدينة طرابلس، ومن المتشابهات الكثيرة التي تقرب بينهما الناتجة من جهة عن عصرنة الريف، ومن جهة ثانية عن التقاليد المشتركة وعن وحدة التاريخ والجغرافيا في ظل اللغة نفسها، وإن اختلفت لهجاتها والمترسخة في أساس بنية المجتمع اللبناني عامةً، والمتجذرة أصولها في خصوصية حضارة مدينة طرابلس، التي ندرس، وفي خصوصية العيش المشترك فيها، اقترحنا ثلاثة محاور أساسية للتحدث عن الدينامية الحراكية والمورفولوجية التفاعلية بين مدينة طرابلس وأريافها، ولعرض وتحليل مقاربتنا.

---

١. للتوسع في فهم وتنظيم عمران المدينة، أنظر: «Industrialisation et urbanisation»، «Henri Le febvre»، المرجع السابق.

٢. تميّز لبنان الحديث، وخصوصًا بعد الحرب الأهلية، باجتياح كبير لحجارة ورمال سفوح الجبال، وذلك للتجاوب مع حاجات البناء ولجشع التجار، ولغياب السلطة في ذلك الوقت، وللقوانين التي تمنع من تصحير الجبال، والتي بقيت سفوحها بعد ذلك سنوات جرداء قبل أن تترك لطبيعتها، وتعود الخضرة إليها.

٣. حوّل مجرى نهر أبو علي لجهات عديدة، مما أفقر طرابلس من مياه هذا النهر الذي يمر في مدينتها القديمة، ويرطب مناخها، فأصبح شبه جاف، حتى في ايام الشتاء الغزيرة المياه.

٤. لقد وُسّع ساحل الميناء، وتغيرت ذاكرته القديمة، فأصبح أكثر حداثة، وحاملًا لوظائف جديدة مختلفة عن سابقاتها.

- أولًا: الدينامية المدينية لطرابلس في المساحة وفي الزمان.
- ثانيًا: خصوصية الأرياف الشمالية وديناميتها بين العصرنة والتقليد.
- ثالثًا: جدلية وآفاق التفاعل بين طرابلس والأرياف المحيطة: أية مدينة وأي ريف. نشير إلى أن ما نقدمه في سياق هذه المقالة يقتصر على المحور الأول، أي الدينامية المدينية لطرابلس في المساحة والزمان.

أولًا الدينامية المدينية لطرابلس في المساحة والزمان

تدور الدراسة في هذا المحور حول أربع نقاط رئيسة، يتفرع عن كل منها، عدد من سيرورات الحضرنة، التي تبين الدينامية الداخلية لهذه المدينة وتركز على تاريخ طرابلس وعمرانها القديم والحديث تحت العناوين الأربعة التالية:

١. حاضرة التاريخ بين التقلص والتوسع.
٢. نسيج البنية الحضرية في طرابلس في العهود القديمة.
٣. المواصفات الدينامية لطرابلس القديمة في الحضارة والعمران.
٤. التغيرات في دينامية البيئة الحضارية في طرابلس الحديثة.

١. حاضرة التاريخ بين التقلص والتوسع

قبل التعرف على طبيعة الدينامية الداخلية في العصر الحاضر والقريب لا بد من الإحاطة بالخلفية الحضارية لتكوين المدينة. إذ يتعذر معاينة ثقافة العمران في بقعة من المكان دون العودة، ولو بلفتات، إلى تاريخها القديم وتحولات حضرنتها المتلاحقة في أرض حضاراتها وفي مساحات العمران التي تساهم في تكوين البنية الإنسانية والثقافية والمجتمعية التي خلفتها في العصر الحاضر، صفحات التاريخ ومدوناته من أرشيف ووثائق[١] إلى جانب المعالم الأثرية الشاهدة على ما تبقى من آثار حضاراتها، إضافة إلى مكتشفات التنقيب[٢] التي تفصح عن صفحات من التاريخ، فهي التي تسمح بتقديم قراءة تتسم بشيء من الموضوعية حول ماضي نسيج المدينة الحضاري والإنساني، وحول حيوية تطوراته الثقافاتية[٣] المتفاعلة في ثنايا حضاراته العمرانية، ولكون الذاكرة الجماعية، رغم أهميتها، تعجز لوحدها في رصد جميع أحداث الماضي البعيد، كما تفتقد، في كثير من

---

١. نجد العديد من الوثائق التاريخية في المجمّعات والكتب، كالصور حول أشكال النقود المختلفة التي صكّت في طرابلس على مراحل مختلفة والتي تحمل تاريخها. أنظر عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**.
٢. كما في الميناء، حيث الحمام المقلوب.
٣. أنظر في المعنى الأنتروبولوجي، مرجع سابق.

الأحيان، إلى الدقة والمصداقية المطلوبة، لكونها، غالبًا ما تقع تحت تأثير التحوير الذي ينتج عن معايير العاطفة والانتماء الخاص لكل مجموعة[1].

ففي بحثنا حول تاريخ هذه المدينة، تبدو لنا طرابلس، شأن العديد من مدن الشرق الأوسط العربية، حاضرة غارقة في القدم، يزخر تاريخها بالأحداث والأدوار والحضارات. لن نباري المؤرخين في وصفها، ولكننا سنسعى إلى استخلاص مواصفات مدينيتها، من خلال بعض ما ذكر عنها ودُون حولها، وذلك، بغية تصنيفها في بعض خانات «المدينة» كما اتفق عليه علماء السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا المدينية، ولتمييزها عن مفهوم القرية أو الريف.

كُتب عن طرابلس حاضرة التاريخ مجلدات عديدة، وجُمعت حولها وثائق كثيرة، وما بقي من آثارها يحدث عنها. إلا أنه، رغم ذلك، فإن حضارتها وتاريخها يتجاوزان ما قُرئ فيها، وذلك لأن الحيوية المجتمعية والثقافية لا يمكن بالمطلق الإحاطة بها.

ونحن، في الواقع، لا ندعي دراسة تاريخية للمدينة، ولكننا نكتفي ببعض هذه الحقائق الموثقة، من الماضي، للإنطلاق منها في رؤيتنا وتحليلاتنا الأنتربوسوسيولوجية حولها.

فإذا أخذنا بالبعد المساحي، تحدثنا المصادر التاريخية بأن طرابلس كانت في أزمنة قديمة، حاضرة بحرية، بمعنى أنها كانت مبنية على شاطئ الميناء حيث تنتشر من حولها المساكن، وتتوسع الأسواق لجهة الداخل. وكانت تقوم على مرفأ ضخم عرف تجارة واسعة، وازدهارًا كبيرًا على زمن الحضارات الفينيقية والرومانية والصليبية. فقد كان حوضًا كبيرًا تزدحم فيه السفن التجارية[2] حيث تتجمع البضائع التي تتدفق إليه عن طريق البحر من الأمصار البعيدة، ثم تنتشر في سائر مناطق الساحل، وفي الأرياف، وفي مدن الداخل الخارجة عن نطاق إدارة المدينة.

فعلى مستوى الإدارة والحكم، اشتهرت طرابلس حتى زمن الحضارة العثمانية باتساع مساحي كبير يقع تحت لواء سلطتها، وبموقع إداري يتجاوز حدودها العمرانية والزراعية. فقد كانت تشرف، في كثير من الأحيان، وتبعًا لتغيير مراكز القوى، ولقوة حكامها، وتبعًا للحضارات المسيطرة في المنطقة، على الكثير مما يسمى اليوم بالمدن اللبنانية، وعلى بعض المدن السورية أيضًا، كما كان الحال في أيام الفينيقيين، وفي ظل الحضارات التي سبقت عهد الإنتداب الفرنسي. وللتدليل على أهميتها، يُروى بأن مدينة طرابلس كانت في بعض العصور الفينيقية، عاصمة لثلاث مدن أو دول هي: صور وجبيل واللاذقية. كما يشير إليها اسمها «Tri poli»[3] أي دولة المدن الثلاث.

---

١. إن البحث عن ماضي الحضارات يتطلب لذلك العديد من الأبحاث، والتفتيش حول الحقائق والأحداث التاريخية، لأنه يمكننا الحصول بسهولة بعض الأحيان على جوانب من التاريخ، بينما تعصى علينا جوانب كثيرة، وتختفي أخرى لأسباب، أما سياسية، أو عقائدية، أو عاطفية. كما يجب التفتيش في الذاكرة الجماعية للناس، لكشف بعض الأجزاء المنسية منها.

٢. أنظر عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.

٣. كلمة مركبة، يونانية الأصل، مؤلفة من كلمتين «Polis» وتعني المدينة أو السياسة، و«Tri» تعني الثلاث.

أما حربيًا، فقد كانت طرابلس تملك أسطولاً بحريًا ضخمًا دافع عن سواحلها وقلاعها وقلب مدينتها، وكان يمارس في بعض الأحيان دورًا هجوميًا كما كان الحال عند استعادة جزيرة قبرص من الصليبيين أيام المماليك.

تقلصت مساحتها، وتغير موقعها بعد تهديمها، إثر المعارك والمعارك المضادة بين المماليك والفرنجة، فأعيد بناؤها من قبل المماليك على عهد قلاوون الأول[1] ولكن هذه المرة، لجهة الداخل بعيدًا عن المرفأ، وعلى ضفاف نهر «أبو علي»، وعلى كتف قلعة «سان جيل الصليبية»[2]، وذلك لحمايتها من الغزوات التي غالبًا ما كانت تأتي من جهة البحر وتهدد شواطئها وعمرانها.

فامتدت «طرابلس الداخل» حول جسر التبانة، ونحو منطقة الأسواق من باب الحديد حتى محيط باب الرمل اليوم، وحيث تتجمع فيها حتى اليوم أغلب سجلات نفوس العائلات الطرابلسية، كما تشير إليها اللوائح الموجودة لدى مخاتير هذه المناطق، وحيث المدينة القديمة التي تقع فيها، وعلى امتداداتها أكثر الآثار المملوكية والصليبية؛ إذ يقال بإن الكثير من الجوامع والمدارس والتكيات والأبنية التي أنشئت في عهد المماليك، قد دعمت بالأعمدة الصليبية والرومانية والتي لا نزال نجد آثارها حتى اليوم، وخصوصًا تلك الأبنية الممتدة على أطراف المدينة المملوكية[3] وذلك لمتانتها، وقدرتها على حماية المدينة.

إلا أن طرابلس، بذلك التراجع المساحي، خسرت مرفأها ورئتها البحرية أي الميناء أو الأسكلة، كما كانت كذلك تسميتها[4]، التي بدورها انكفأت عن طرابلس الداخل، وانقطعت عنها إداريًا وعمرانيًا[5]، كما إنسانيًا ومجتمعيًا. فتجمعت مساكنها وحرفها حول الشاطئ حيث استقلت بمصادر عيشها وبحيوية إنتاجها[6] فقُدر لها (أي الميناء) أن تلعب دورًا مختلفًا، وأن تتخذ مسارًا خاصًا بها، إلى أن أصبحت اليوم إداريًا وتكوينيًا مدينة[7].

---

١. عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.

٢. بناها الصليبيون حصنًا يحمي حاضرتهم.

٣. للتوسع في معرفة أحياء ومناطق طرابلس القديمة، أنظر: مها كيال وعاطف عطيه، **تحولات الزمن الأخير**.

٤. أنظر الوثيقة رقم ١.

٥. إن المسافة الفاصلة اليوم بين ساحة التل التي تشكّل، مركز التجارة الأول داخل مدينة طرابلس ومرفأ الميناء لا تتجاوز الثلاث كيلومترات، واللافت في ذلك أن الاتصال العمراني الذي أضحى متلاصقًا اليوم بين المدينتين، رغم استقلال كل منهما إداريًا ومعيشيًا.

٦. تشتهر الميناء اليوم بالتجارة مع الخارج، خصوصًا عن طريق مرفئها، رغم عدم تأهيله الحديث لاستقبال أعداد كبيرة من البواخر، ويعمل قسم من أهلها في صيد الأسماك، وتمتلك لتخصصات حرفية سبق وعرفتها منذ القدم وصناعة القوارب، وصناعة الفخار.

٧. لقد اتسعت الميناء وتكاملت فيها الصفات التي أهّلتها للتحول إلى مدينة كما تشير اليه تكامل العناصر الضرورية للاكتفاء الذاتي والاستقلالية المدينية عن مدينة طرابلس. أنظر الوثيقة رقم ٢.

٢. نسيج البنية الحضرية في طرابلس في العهود القديمة

المرفأ الفينيقي الذي عرف وتعامل بأولى اللغات المكتوبة، ثم المدينة الرومانية والعربية والصليبية، ثم المملوكية والفاطمية والعثمانية، عرفت وشعوبها لغاتها، وتعاملت بحضاراتها، حتى دخول الحلفاء الإنجليز والفرنسيين إليها، وذلك بين الحرب العالمية الأولى والثانية. فأدخلت إلى استعمالاتها اللغوية التجارية والتقنية، العديد من الكلمات والمصطلحات التي نجدها حتى اليوم، على سبيل المثال، في لغة الشباك والصيد والصيادين[١] فنجد «بريمة» من «بورمو» و«شاقول» من «شوقولو» في السريانية، و«إزميل» من اليونانية «zmili» و«رصاص» من الفارسية «أرزيز» و«أندراس»، التي تعني صخر من اليونانية، و«الفأرة» من أصل لاتيني «Ferio» و«جاروفة» من أصل عربي و«تشاكوش» من أصل تركي، و«برنكا» من أصل إيطالي «Braca» و«فلوكة» من أصل فرنسي«felouque»[٢].

تهجنت طرابلس وأبناؤها بالمظاهر الحضارية المختلفة، واختلط سكانها المحليون بمختلف الحضارات الأخرى، تلك التي ابتدأت بالغزو والاحتلال والتدمير، والتي آلت بعد ذلك فيما آلت إليه إلى الاختلاط والانصهار الثقافي الذي تكفلت به الأيام فتمازج أبناؤها مع أبناء الحضارات التي تبادلت معها، سلميًا، التجارة والثقافة. فليس من قبيل الصدف أن نسمع اليوم بأسماء لعائلات تبين أصواتها اللغوية ومقارباتها اللفظية، وأحيانًا معانيها، دلالات عن أصول انتماءاتها الإتنيةً المختلفة[٣] والتي تذكر بالحضارات الغابرة التي اجتازت المدينة، بعد أن استقرت فيها عشرات، بل مئات السنين.

ولقد تعايشت تلك الشعوب فيما بينها، وتزاوجت، وتبادلت أعمال التجارة رغم اختلافاتها، وتناقلت حرفها، وتبارت في أشكال عمرانها[٤]، مؤلفة، منذ القدم، كتلة طرابلس الإنسانية، التي تجددت حيويتها بتفاعل طوائفها ومللها وباختلاطها، مما أغنى تركيبتها الحضارية، وقدم خصوصية لنسيجها المديني الذي، بدوره، عكس التعددية والتآلف الذي إزدهر فيها في أوقات السلم. وهذا ما يقدم حولها أولى الصفات الثابتة لمفهوم «المدينة»[٥] بعرف السوسيولوجيين والأنتربولوجيين، هذه الصفات التي عبر عنها «Yves Grafmeyer»، بكونها «تجمع شعوب وأنشطة ثابتة ومترسخة داخل مساحات معينة».

---

١. لقد دخلت المصطلحات التقنية أيضًا في العديد من كلمات المهن والآنية وغيرها.

٢. بحث أعد في معهد العلوم الإجتماعية الفرع الثالث، تحت عنوان: «قطاع الصيد في شمال لبنان»، بإشراف الدكتور فريدريك معتوق.

٣. نذكر منها عائلة «الديغيز» ذات الأصل الفرنسي (Déguise)، وعائلة المملوك التي تذكر بالعهد المملوكي، وعائلة القاوقجي التي تذكر بالأتراك، لكون الـ «جي» تعني «صاحب» باللغة التركية، وغيرها الكثير لمن يريد أن يتعمق بدراستها.

٤. أنظر: مها كيال وعاطف عطيه، **تحولات الزمن الأخير**، مرجع سابق.

٥. هناك أنماط عدة، لتكوّن المدن في المكان والزمان. ولكي يتحقق مفهوم المدينة في اعتبار تجمع سكاني ما على أرض معينة، «مدينة»، يجب التمتّع بإحدى أو بعض المواصفات الثابتة لمفهوم المدينة أنظر المرجع السابق.

تلك الحقائق التاريخية التي اعتمدناها في تحديد مبدأ «التعددية» داخل طرابلس، لا تترك مجالاً للجدل حول مفهوم تنوع الشعوب في نسيج هذه المدينة. أما فيما يتعلق بالأنشطة الثابتة والمترسخة تلك التي تكلم عنها «Grafmeyer»[1] فسوف نعرضها ونتعرف على سيروراتها في السطور اللاحقة.

٣. المواصفات الدينامية لطرابلس القديمة في الحضرنة والعمران

عندما نتكلم عن ديناميات التفاعل بين قطبين للتجمعات الإنسانية لا بد من تمييز الدينامية الداخلية لكل منهما. هذه الدينامية التي تحدد طبيعة تفاعل الواحدة مع الأخرى والتي تسمح بالتمييز بين ما هو كامن فيها (Endoculturel)، وبين ماهو آت من خارج محيطها (Exoculturel)[2] أي متفاعل معها. علمًا بأن الحضرنة ليست هي فعل عصر واحد، وإنما تراكم لجميع الحضارت التي تركت بصماتها في هذا المكان، وأدت وظائفها الحيوية والإنسانية. لن نتمكن في هذا السياق من وصف وتحليل جميع الحضارات التي مرّت بطرابلس ولكن سنكتفي بلمحات سريعة عن الحضارات الأكثر قدمًا، كالفينيقيين والرومان وحتى العهد الصليبي، وسنتوسع أكثر في حضرية العصر المملوكي، لكون آثاره الملموسة والمنتصبة هي الأكثر انتشارًا وصمودًا، وسنترك العصر العثماني وعصر الاستعمار الفرنسي جانبًا، رغم أهمية كل منهما في التحولات الثقافية والعمرانية، التي طالت طرابلس، لأن البحث لا يتسع لذلك.

لقد ميّز علم الحضرنة والعمران بين عدد من أنواع الحواضر، في محاولة لتصنيفها. سنسعى من جهتنا، من خلال وصف وتحليل المدينة في العصور المذكورة، ومن خلال ما تبقى منها، أن نرى ضمن أي من الأنماط الحضارية يمكن أن نضع حاضرة طرابلس عبر الزمن، ومكانة متغيراتها المدينية.

اتسمت طرابلس منذ القدم بعدد لا يستهان به من المواصفات الضرورية التي تضعها في خانات المدن الهامة، وتصنفها بين حاضرات التاريخ الكبرى تلك التي تتعدد فيها مظاهر الإزدهار، وتتكامل فيها مواصفات العمران والإنتاج التي تتجلى فيها ميزات الإستقلالية السياسية منذ عصورها الحضرية الأولى وما كان يتبعها من قدرات دفاعية، وسلطة إدارية واسعة.

فمنذ عهد الفينيقيين وحتى نهاية العصر العثماني، كانت هذه المدينة تتمتع بالاستقلالية الادارية والانتاجية، وفي كثير من الأحيان كانت تملك قوة حربية دفاعية، وأحيانًا هجومية، كما سبق ذكره عند غزوها لجزيرة قبرص أيام المماليك، وقد بلغت طرابلس أوج استقلاليتها الإدارية والتخطيطية

---

١. *Sociologie urbaine*.

٢. مصطلحات أنتروبولوجية في مفهوم التثاقف، مرجع سابق.

في ظل أشكال الديمقراطيات الأولى التي ميزت العهد الفينيقي عمومًا، حينما كانت مقرًا للمجلس الفيديرالي الدائم، الذي كانت تُعقد فيه الاجتماعات الدورية للمدن الفينيقية الأخرى، كصور وصيدا وجبيل وأرواد، كما يذكر التدمري[1]، وحيث تُبحث الشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية، خصوصًا لكون طرابلس كانت تملك أكبر مرافئها وتشكل سوقًا تجاريًا ضخمًا يربط بين مدنها، فهي تُذكر، بهذه الخاصية بنمط المدن الـ«Autocephale» تلك التي لا تحتاج لقرارات خارجية تتجاوز إطار سيادتها، كما أنها كانت تتماثل بمقوماتها الحضرية وبمواصفاتها الإدارية بمفهوم «المدينة الدولة» (La ville cité) التي تكلم عليها «Grafmeyer» وذلك لاتساع سلطتها إلى ما وراء حدودها المدينية والسهلية، ولحرية واستقلال قراراتها الداخلية. هذا المبدأ الذي تكرس بعد ذلك مع الحضارات المختلفة، ولو بأشكال وارتباطات متباينة، وذلك خلال العهود الصليبية والمملوكية والعثمانية.

لقد تمتعت طرابلس بصفة أخرى من الصفات الثابتة لمفهوم المدينة نسبة للتصنيفات التي أوردها الانتربولوجيون والسوسيولوجيون في دراساتهم لأشكال ووظائف المدن القديمة والحديثة. فقد تمتعت، إضافة إلى ادارة شؤونها بنفسها واستقلالية سلطتها، بصفة «المركزية» (centralité) أو بـ«المدينة المركز» (ville centrale)، وذلك لحاجة المناطق الأخرى إليها ونظرًا لسوقها الضخم وإنتاجها الواسع والمتنوع. هذا ما يكرس فيها صفة «المدينة الدولة» (la ville cité) التي سبق وأشرنا إليها، وخصوصًا أنه كان لها نقودها الخاصة بها، نذكر منها العملة التي وردتنا عن أيام المماليك التي صكت في طرابلس، وأول وثائقها كان من عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ويرجع تاريخها إلى سنة ضربها عام ٧٠٩هـ[2].

اما الخاصية المدينية الأخرى والفريدة، فهي أن طرابلس غنية بالمحاصيل الزراعية التي كانت تنتجها أرضها الخصبة، وتوزع، بعد ذلك، على غيرها من المناطق والأمصار.

فقد كان لها، كما يذكر المؤرخون، سهل خصب يحمل اسمها، ويحيط بحاضرتها ذا موقع جغرافي وإروائي مميز، لأن مناخها يجمع بين برودة الجبل وبين دفيء حائطه الذي يحميها من حرارة الشمس القوية. فطرابلس تقع على ذيل سفح الجبل، ولأن الساحل ذو الشاطئ الرملي الذي تقع عليه من جهة الغرب، يؤمن لها أيضًا التربة الصالحة للزراعة، خصوصًا بالحمضيات التي اشتهرت بها حتى اليوم باسم «الرمول»[3]، لجودة وغزارة عطائها، حتى قبيل تحويلها مؤخرًا بالتخطيط المديني للتجاوب مع التوسع العمراني إلى منطقة سكنية «منطقة الضم والفرز»[4]. لتتوقف هذه المساحة نهائيًا عن الإنتاج الزراعي.

---

١. التدمري، مرجع سابق.
٢. التدمري، مرجع سابق.
٣. الرمول: مصطلح شعبي يعتمده أهل طرابلس للدلالة على تلك البساتين المزروعة بالحمضيات.
٤. منطقة الضم والفرز تحدد بالمنطقة التي تمتد جنوبي شرقي شاطئ الميناء، وحتى بولفار السراي، جنوبي شارع المعرض.

وكما كان يقدم لها سفح الجبل جودة زراعة الأشجار المثمرة، كانت تقدم لها جهة السهل الداخلي الشرقي زراعة الخضار على أنواعها. فاشتهرت طرابلس الماضي، إلى جانب الحمضيات، بالنخيل، وبزراعة الزيتون والموز وقصب السكر وكروم العنب وكذلك بشجر التوت[1]، وكان يعزز في حسن إنتاجها، تربتها التي كانت ترتوي من نهر «أبو علي» الغزير المياه والمتعدد المنابع، الذي يبلغ طوله الـ٤٢ كيلومترًا.

ولكي نميزها عن مفهوم «المدينة القرية» (la ville campagne) التي تحدث عنها «Henri le Febvre»[2]. فقد امتازت طرابلس في تلك العصور «بالتعددية التخصصية» في الحرف والصناعات التي عادة ما تمتلكها المدن المستقلة. فقد تعددت صناعاتها وحرفها، وكان لها تجارها وبيوتها.

فمنذ أيام الفينيقيين، اشتهرت طرابلس بصناعة السفن الحربية والتجارية التي كانت تصنع من خشب الأرز الشهير، والتي كانت منتشرة محارفها على الشاطئ، والتي استمرت عبر الأزمنة، إلى أن تحولت اليوم، بعد تراجعها، إلى مجرد صناعة مراكب صيد بسيطة، ما زالت موجودة في منطقة الميناء، سيما في «البوابة»[3]. وفي العهد الصليبي زخرت متاجرها وبيوتها الصناعية بأنواع كثيرة من الصناعات الغذائية والنباتية والفنية والتصنيعية التي انتقلت إلى ابنائها من العصور التي سبقتها، فطوروا فيها إلى أن اصبحت محط إعجاب الأمراء الصليبيين وشكلت تجارة تصديرية هامة تنطلق عبر مرفأها البحري نحو الأمصار الأوروبية، كرقائق السكر[4] التي كانت تُنتَج من قصب السكر والتي لم يكن يعرفها قبلاً سكان اوروبا، إلى المنسوجات الحريرية التي تستخرج من الشرانق التي تربى على اشجار التوت التي كانت منتشرة في سهل طرابلس، إلى الأقمشة القطنية والمخملية المصبوغة والمزخرفة التي تعرف حتى اليوم في فرنسا بنقوشها وخيوطها ورسومها بالـ«Damassés»، كما اشتهرت بصناعة الثمار المجففة، وصناعة الزيت الذي ذاع صيته وكثرت مَعاصرهُ، إلى جانب الصابون الملون والمعطر، وصناعة ماء الزهر والورد ومربياته[5].

وفي ظل المماليك ازدادت وتطورت الصناعات فاشتهرت صناعة الادوات الحربية كالدروع النحاسية، إلى جانب الآنية النحاسية والخزفية والبلورية، ومهن قطع الحجارة، وترميم الأبنية، وفنون البناء، والتجارة، وغيرها، وأخيرًا صناعة الورق التي اشتهرت على أيام اسندمر، ذلك الورق الذي قيل عنه مثل «الورق السمرقندي بل أفضل منه»[6]. أما الخاصية التي كانت تجمع بين

١. في طرابلس القديمة، وحتى عهدٍ قريب، كانت هناك مصانع حرير لها تجارة واسعة خارج نطاق طرابلس اشتهرت بها المدينة وذاع صيتها.
٢. مرجع سابق.
٣. يمكن للزائر والمقيم مشاهدة محارف ميناء الزوارق المنتشرة في هذه المنطقة إلا أنها لم تدخل اليها تحديثات هامة لأجل تطويرها وتحويلها إلى صناعة سفن عصرية.
٤. كانت تصنع تلك الرقائق من قصب السكر الذي كثرت زراعته لهذه الغاية.
٥. ما زالت هذه الصناعات الغذائية معروفة حتى اليوم وخصوصًا في بلدة القلمون.
٦. أنظر عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.

طرابلس وبين كثير من المدن التقليدية والعربية الأخرى فهي في كون صناعاتها ذات تخصصية حرفية يتناقلها من جيل إلى جيل، أبناء بيت أو أسرة أو مجموعة عرقية أو طائفية ما، وهذا ما يعكس سوسيولوجيًا شكلًا من أشكال تقسيم العمل في نظام المدينة التقليدية ويقدم من خصوصية انتربولوجية لهذه الحاضرة التي كانت تجمع بين خصائص المدن ذات الانتاج الغزير وبين المجتمع التقليدي الذي يعكس خصوصية المدينة الصغيرة أو القرية، إذ تذكر المصادر التاريخية بهذا الصدد حول التخصصية الحرفية التي تبقى ولأجيال طويلة حكرًا على المجموعة التي أطلقتها، على مثال، حرفة صباغة الأقمشة مثلًا التي كانت من اختصاص الطائفة اليهوية التي كانت تقطن في طرابلس في المنطقة التي تقع فيها اليوم قبور اليهود.

وما زلنا حتى اليوم نشهد على مبدأ التوارث في صناعة الحلوى أوالفخار أو النجارة مثلًا، بعض العائلات تدل أسماؤها على اختصاصها الحرفي، كعائلة النجار والحداد والنحاس والخياط والصابونجي. ويبرز مبدأ التخصصية أيضًا في المهن من خلال اسماء الأسواق والخانات التي تحمل اسم مهنهم وحرفهم، فمن سوق الحدادين إلى الدباغة فالنحاسين والتبانة والحجارين إلى خان الخياطين وسوق العطارين والبازركان والعقادين ثم خان الصابون فسوق الصاغة والكندرجية والصوافين وسوق السلاح. عديدة هي المهن والحرف التي كانت مزدهرة داخل تلك الأحياء المتخصصة في المدينة، والتي بقيت تشهد على حضريتها عبر الأزمنة حيث كانت تملأ متاجرها وتجيب على حاجات ابنائها المتعددة كما تؤكد على رفاهية عيشهم. وما يضع حاضرة طرابلس في مصاف المدن المزدهرة تلك الحرف والصناعات التي بقي بعضها حتى اليوم كما زال أو تراجع البعض الآخر.

اما الخاصية الرابعة للمواصفات المدينية التي تلمسناها خلال تحليلنا للعناصر الحضرية ولوظائفها داخل الحاضرة طرابلس، فتركز على البعد العمراني، وعلى التنظيم المديني الحضري فيها عبر الأزمنة في خضم تغيراته التي كانت تتطور من عصر إلى آخر بين فترات الغزو والإستقرار، والتغير الحضاري حيث كان تنظيم المدينة العمراني يختلف من حين إلى آخر أو يتطور أحيانًا، بطرق تلقائية وعفوية تمليه عناصر الحاجة أو الضرورة بفعل التمدين الاتساعي للمدينة، وأحيانًا أخرى بطرق منظمة ومنسقة ومدروسة بشكل مسبق لتحقيق الوظائف الحضرية التي وُضعت خططه لأجلها إذ تبدو فترة وجود المماليك الذين وقعت عليهم مهمة اعادة بناء طرابلس وترميم ما بقي منها بعد تهديمها بالغزوات والغزوات المضادة، مع الفرنجة، تقدم نموذجًا حيًا عن ذلك التنظيم العمراني الذي غيّر في نسق عمران المدينة من خلال وضع خارطة عامة للحاضرة صممت خصيصًا في بناء الأحياء. ولكي نتبين ونتفحص أنظمة العمران وانساق التمدن المساحي لحاضرة طرابلس عبر التاريخ فقد اعتمدنا نموذجين لإظهارها:

- يقع الأول في العهد الفينيقي رغم قلة المصادر التي توفرت لدينا حول الظاهرة العمرانية فيه.
- ويقوم الثاني في العصر المملوكي الذي ذاع صيته في طرابلس على مستوى العمران.

وفي تحليلنا لذلك اعتمدنا على مقياسين:

- **الأول**، يتحدد في طريقة هندسة الشكل الخارجي لعمران المدينة، بمعنى غلافها المورفولوجي، الذي يتمثل بأشكال الأحياء، والأسواق، والأبنية، والتحصينات، وبأماكنها، وحدودها، بما فيه أشكال التوزع العمراني في المدينة والمواقع الاستراتيجية فيها[1].
- **والثاني**، يتناول إظهار العلاقة، بين شكل العمران ووظائفه، من خلال إبراز أنواع وغايات الامتلاءات المدينية لأقسام العمران، بما تعكسه من حياة وحيوية إنسانية وتجارية وفكرية ولما تفرضه من تفاعلات على مرور الأزمنة وتتالي الحضارات.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن معلوماتنا حول النموذج الفينيقي، تبقى محدودة، في حين أنها أكثر تكاملًا في معرض النموذج المملوكي، لكونه الأكثر قربًا من عصرنا، والأغزر آثارًا ووثائق.

فقد عمد الفينيقيون، الذين تميزوا بحضارة التجارة والحرف في التركيز على أهمية المرفأ البحري، خلال تشييدهم لحاضرتهم البحرية طرابلس. فقد كان حوضها المائي ومحيطه يشكلان نواة النسيج المديني لهذه الحاضرة، و«مركز الحياة المدينية الأول» (le noyau pré urbain)[2]، حيث مركز تصريف واستيراد البضائع، ومكان تراكم الصناعات والمنتوجات، فكانت تتجمع حوله المساكن والأحياء، وكذلك بيوتات الحرف، والصناعات المرتبطة بصناعة السفن، وبمهن الصيد. أما الاسواق الاخرى فكانت تبتعد قليلا لجهة الداخل، بثلاثة كيلومترات، غالبًا لجهة الاسواق الداخلية اليوم. ويقال بانها كانت ضمن احياء متفردة من الناحية العمرانية، منفصلة عن بعضها البعض. فلم تكن مجمعة في محيط تجاري أو صناعي خاص، أو حرفي مشترك، كما هي الحال في المجتمعات الحديثة حيث المراكز الضخمة التي تضم، في آن واحد، متاجر متنوعة كثيرة، أو صناعات متضافرة على سبيل المجمعات التجارية الكبرى أو المُدن الصناعية المتخصصة. ويعود السبب في ذلك، كما يشير المؤرخون. إلى التنافر والتنافس الشديدين، اللذين كانا قائمين بين الصناع والحرفيين في ذلك الزمان. أما أطراف المدينة فقد كانت تلفها التحصينات المختلفة. فإن ما بقي لنا في الذاكرة الجماعية، نسبة للمؤرخين حتى نهاية عهد الصليبيين، سورٌ ضخم يحيط بالمدينة[3] يحميها من الطامعين والغرباء وقُطاع الطرق، ذو أبواب تغلق في المساء ويصار إلى إعادة فتحها في الصباح لإعادة حركة التبادلات الصناعية والزراعية والتجارية، وسواءٌ وجدت أم استحدثت هذه الأبواب على أيام الصليبيين، أم جددت على يد المماليك، فقد كانت لها وظائفها في السماح للأغراب، متى يريد حاكموها وشعبها، بالدخول والخروج منها، كجميع الدول القديمة الأخرى العربية والغربية، والتي ما زالت تحتفظ بأسماء أبوابها كدمشق وبغداد وباريس وفي طرابلس على سبيل المثال حيث يعرف منها حتى اليوم باب الحديد شرق المدينة الداخلية، وباب التبانة

---

١. نقصد منها التحصينات الدفاعية ومراكز الحيوية التجارية فيها.

٢. أنظر «Henri Le febvre»، *Le droit à la ville*.

٣. عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.

شمالاً، وباب السباع الذي يقع على مدخل مدينة الميناء الشمالي، غربًا[1]. وكانت تتوزع هذه الابواب مساحيًا لتؤمنَ التعامل المتجانس مع المناطق المحيطة التي تساهم في حيوية المدينة، في انفتاحها التجاري على محيطها، متى أرادت، سواءً اشرفت على إدارته أم لم تشرف، وما يزال من هذه الأبواب اليوم كأبنية تاريخية، بابان هما باب التبانة شمالاً وباب تحت القلعة الصليبية، الذي يقع في حي المهاترة شرقًا[2].

ويبدو أن الطراز الهندسي والعمراني الأكثر حضورًا وأثرًا في مدينة طرابلس كان في عهد المماليك. فقد عرفت هذه المدينة في هذا العهد نهضة كبيرة في التنظيم المديني الذي اتسم بالتخطيط العمراني المصوب لأهداف ذات وظائف حيوية محددة، تساهم في تحقيق المهام التي وضعها لأجلها هذا الحكم، هدفًا اساسيًا في تثبيت سلطته وانتشار حضارته معًا. فجاء عمرانه وأشكال حضرنته ليجيبا عن حاجات تأسيسه. فكانت أهدافه الأولى حماية المدينة وتحصينها، ومن ثم إعادة بنائها لإسكان شعبها ممن بقي من أبنائها المحليين، ومن القادمين الجدد من المماليك، بغية تحقيق وظائف انتشار حضارته في التجارة والصناعة والعلم، وفي ممارسة الطقوس الدينية خصوصًا تلك التي كانوا يدينون بها أي الديانة الإسلامية، فكان من أوائل اهتماماتهم إعادة تنظيم المدينة عمرانيًا، وخصوصًا المنطقة الداخلية منها المحيطة بالقلعة الصليبية التي استولوا عليها من أسلافهم الصليبيين. وكانت جل أهدافهم دفاعية، تتمثل ببناء تحصينات مختلفة عن التي سبقتها، لا يتعرف عليها الأعداء ولا الصليبيون الذين بقي بينهم وبين المماليك عمليات كر وفر وغارات، وغارات مضادة، فتعصى عليهم ويصعب إختراقها. فجمعوا عندئذ بين الحيلة والتجديد وفن التنظيم المديني في استخدامهم للمساحة والمرتفعات المورفولوجية. فقد عمدوا بالشكل الأول، أي في المقياس الشكلي أو الخارجي للعمران، على استبدال السور القديم المهدوم الذي كان قائمًا أيام الصليبيين، بالأبنية القديمة للحي اللاتيني، التي دُعمت قواعدها بالاعمدة الصليبية والرومانية كما رُصت بأبنية أخرى مجاورة لها، لشد دعاماتها، وقد صُنعت جدُرها ودُعمت بالصخور الرملية ذات السماكة الكبيرة التي بلغت مترًا، فأحاطت هذه الأبنية من الناحية الداخلية بالمدينة، وشكلت سورًا منيعًا يختفي داخله جنود المماليك ويخدع بمظهره جنود الأعداء.

لم تقتصر الوظيفة العمرانية لأطراف المدينة لوحدها على تحقيق الحماية الدفاعية، فقد عمد المماليك إلى خطة عمرانية في بناء الأحياء الداخلية وفي هندستها التعميرية بغية تعزيز المقاومة الداخلية للمدينة في حال سقوط أطرافها، ولحماية الجنود والسماح لهم بخوض حرب شوارع مجهولة على الأعداء، ولتمكينهم في حال سقوطها، من الهرب بواسطة سراديبها وأقبيتها التي

---

١. عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.
٢. المرجع السابق.

بنيت تحتها. فقد اعتمدوا أنظمة عمرانية تعرجية في هندسة الأحياء السكنية والتجارية، وجعلوها أيضًا متوازية ومتقاطعة ومتشابكة كما يقول التدمري[1]، وعددوا فيها الأزقة والمسالك الضيقة التي تساعد على اقتناص من يصل إليها. وتميزت سقوفها بهندسة العقد، ومداخلها بالشكل القنطري، وكانت تمتد، في مساحاتها السفلية (تحت الأرض)، الأقبية والسراديب المدعمة والمخفية.

وفي بناء المساكن المشرفة على خارج المدينة، عمد المماليك إلى بناء نوافذ ضيقة العرض لحماية من يقف وراءها ومرتفعة، للتمكن من رمي السهام منها. وقد تسلحت الابنية الموجودة في نهاية كل زقاق ضيق، أو ممر، أو على مفترق طريق، وفوق مداخل المساكن، بهذا النوع من النوافذ لتوفير حماية الجنود، ولاستنزاف أكبر عدد من الجنود الأعداء في حال اختراقهم لجدار المدينة. أما في الواجهة البحرية فقد عمدوا في هندستها العمرانية الدفاعية إلى بناء أبراج امتدت من شاطئ الميناء إلى جنوبها حيث آخر برج منها كان برج البحصاص، لجهة بلدة القلمون[2] كما يذكر فضل الله العمري ولجهة الشمال برج أو حصن، «أبو العدس»، كما يسميه الشريف الإدريسي[3] على بعد ثلاثة كيلومترات ساحلا.

وقد عمرت هذه الأبراج التي بلغت العشر وعُرفت بأسمائها على مراحل وفي فترات عمرانية مختلفة من عهد المماليك، ويقال بأن بعضها كان موجودًا قبلا وكان أهمها البرج الكبير المعروف ببرج السباع الذي شيدعلى عهد «برسباي» بين عام ٨٤٣ وعام ٨٥١هـ والذي ما زال محافظا على بنائه حتى اليوم، ويشهد على فن الهندسة والبناء الدفاعي الذي ساد أيام الحضارة المملوكية.

أما الوظائف الاخرى للعمران المملوكي التي تشكل الإمتلاءات الداخلية لهذه الهياكل العمرانية فهي كثيرة ساهمت في نهضة الحضارة ومهدت باستمراريتها وتفاعلاتها في بناء طرابلس الحديثة.

لقد انتشرت في ارجاء المدينة القديمة حول قلعة «سان جيل الصليبية»، وعلى امتداداتها، المعالم الحضارية المختلفة التي شيدها المماليك لتؤدي وظائف التفاعل العمراني والحضاري في المدينة. والتي ما زلنا، حتى اليوم، نشهد على معالمها ونستفيد من أبنيتها وأمكنتها، وهي تشكل الطابع الهندسي الأكثر حضورًا في طرابلس الحديثة بما تركه التاريخ في هذه المدينة، إلى جانب القلعة الصليبية الشهيرة. ويجب ألا ننسى بأن بعض الجوامع والمدارس التي رممت وتحولت وظائفها في أيام المماليك، كانت من مخلفات الحضارة الصليبية. نذكر منها كنيسة ماري دو لاتور، التي بني على أنقاضها بعد أن دمرت بفعل الغارات، مسجد مملوكي عام ١٢٩٤ م وهو الجامع المنصوري الكبير الذي ما يزال في أوج نشاطه حتى اليوم، ونذكر أيضا حمام «عزالدين» الذي كان قبلا

١. عمر عبد السلام تدمري، **تاريخ طرابلس**، مرجع سابق.
٢. المرجع السابق.
٣. المرجع السابق.

كنيسة لاتينية والتي ما زالت نقوشها موجودة على بوابته الغربية. هذا إلى جانب العواميد الصليبية والرومانية التي استخدمت في تدعيم الأبنية، وساهمت فيها كالعمود الروماني الاصل ذي التاج الكورونتي الذي أقيم على يسار مدخل خان الخياطين، وكما دعم بالأعمدة الصليبية كل من جامع طينال الموجود في منطقة باب الرمل وكذلك جامع الطحام والمدرسة الحجيجية والمدرسة القرطاوية عند سوق العطارين.

وقد عجت طرابلس المملوكية بالمدارس، والتكيات، والجوامع، والزوايا، والمساجد، نذكر منها المدرسة القادرية، والمدرسة العنبرية، والناصرية، والظاهرية، وجامع التوبة، وجامع العطار، ومسجد الحجيجية، والتكية القادرية، وتكية الدراويش، وكان، إلى جانب ذلك، بعض المزارات كمزار السيدة في زقاق البرطاسية للروم الأرثوذكس، هذا إلى جانب العديد من الخانات كخان «الخياطين» الذي جمع بين الصناعة والتجارة، وخان «المنزل» الذي عرف بقيسارة اسندمر، والحمامات العامة كحمام العطار في باب الحديد وحمام الحاجب، هذا إلى جانب مرابض الخيل. وقد ازدهرت الصناعة والتجارة وصكت النقود وتدفق أهل العلم إلى طرابلس للمشاركة في مجالسه الادبية والعلمية في الشعر والأدب والفقه، وكان من بينهم نساء كما يذكر التدمري.

ولعل أهم المنشآت في عمران المدينة كانت أيام أسندمر الذي يعود له فضل إنشاء المنطقة السكنية والتجارية القديمة المعروفة حتى الآن بالسويقة، والتي كانت تمثل مركز الحيوية المدينية، ولكونه أنشأ أول تمديدات للمياه تمر بالقنوات التي تصل إلى أعالي طبقات قصره.

رغم كل ذلك ونظرًا للصفات المدينية العديدة التي تمتعت فيها طرابلس القديمة على مستوى الهندسة والبنية التحتية وفي حيوية الأسواق وتعدد الانتاج وانتشار العلوم والفنون والأدب، وفي ظل التغيرات والتحولات والأوجه الحضارية المختلفة التي مرت بها، إلا أن مدينة طرابلس وحضرنتها التي أسستها الحضارات المختلفة رغم تعرضها للغزوات والحروب التي كانت تأتي في أغلب الحقبات على أجزاء كبيرة من كل تراكم حضاري لديها، إلا أنها بقيت تؤكد على ماضٍ زاخر لا جدل حوله رغم تراجعاته الحيوية، ورغم تأخرها في العصر الحديث نسبةً للعاصمة بيروت وعن حواضر العالم المتقدم. هذا التراجع والاختلاف هو ما سنحاول قراءته وتحديد ظروفه وأوضاعه وترصد دينامياته في طرابلس الحاضر، من خلال دراسة علاقة المدينة بمحيطها.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية من البحث، حول علاقات طرابلس القديمة بقرى الريف المجاورة وبأوضاعها، ففي أغلب الظن بأن العلاقات مع الريف في تلك العصور كانت تقتصر على بعض التبادلات التجارية والإنتاجية، وربما كانت تشكل الأرياف القريبة جزءًا من المناطق التي كانت تدخل ضمن إطار ادارة المدينة القديمة، المدينة الدولة، وربما أيضًا يكون السبب عائدًا للاكتفاء الذاتي الزراعي الذي كان يؤمنه للمدينة سهلها الخصب، و منتوجاتها المتنوعة. ففي الواقع نحن نفتقد لمثل هذا النوع من المصادر التاريخية والأبحاث كما أن الصورة التي تقدمها لنا المصادر

التاريخية عن التعايش الطوائفي والمللي و الإتني، رغم تعدديته داخل طرابلس، تبدو لنا مشوشة بعض الشيء، وربما يعود ذلك لكون كل حضارة منتصرة كانت، في الأيام الغابرة، تأتي بدينها وبمعتقداتها فيكون لها، ولمن تبعها الأولوية والامتيازات. وفي كل حقبة كان يتطلب ذلك الأمر وقتًا لتحقيق التعايش المتوازن وحسن التبادل الحقوقي والثقافي والإنساني حيث نشهد لبعض التنازلات والتوافقات التاريخية بين الجماعات الطائفية التي تحققت في التاريخ لمصلحة العيش المشترك.

٤. التغيرات في دينامية البنية الحضرية في طرابلس الحديثة

إن ما نقصد من طرابلس الحديثة تلك الفترة الزمنية التي تطورت فيها المدينة منذ عهد الإستقلال عام ١٩٤٣، وحتى أيامنا الحاضرة، فقد غير هذا التاريخ في انتماءات المدينة السياسية وفي ولاءاتها الادارية كما في هويتها المدينية. واذا ما اعتبرنا بأن مرحلة الادارة الفرنسية الانتدابية، مرحلة انتقالية، في حياة مدينة طرابلس، فإن مرحلة الدولة الدستورية دولة المؤسسات والانتماء إلى مفهوم الوطن ومركزيته الجديدة بيروت، غيرت في مضمون وأشكال حضرنة المدينة وفي وتائر نموها. إذ أعطتها دورًا ثانويًا ومركزًا سياسيًا ضعيفًا فعلى صعيد التنظيم العمراني وتحديث المرافق الحيوية أتت الحصص المخصصة لبناء طرابلس ولبناها التحتية، التي تقتطع عادة من الميزانية العامة للوطن أقل أهمية من تلك التي أعطت للعاصمة بيروت، فلم تعد طرابلس تُحصل مداخيلها الإدارية لنفسها كما كانت في سابق عهدها، في ظل المدن القديمة ذات المواصفات الإدارية المستقلة، إذ أن جل مستحقاتها اليوم، لا تتعدى ميزانية تحصيلات البلدية الخاصة بها، والتي غالبًا ما تقع تحت العجز المالي وتحتاج إلى دعم الدولة لتغطية نفقاتها، فتبقى مرتبطة بالمشاريع التي تقررها لها السياسة الإنمائية العامة للوطن ككل.

بذلك، فقدت هذه المدينة مركزيتها الإدارية، وأصبحت تابعة بشكل مباشر إلى مركزية العاصمة بيروت. وفقدت معها حقوقها التنظيمية في تدبير شؤونها وأمورها الداخلية وفي حريتها في إدارة سياساتها التنموية فتغيرت ديناميّاتها ومواصفاتها المدينية عما كانت عليه قبلاً في ظل الإيالات العثمانية مثلاً عندما كانت طرابلس نيابة لإيالة تمتد ادارتها إلى عدد من المدن الأخرى والمناطق، أو أيضًا عندما كانت على شكل «المدينة الدولة» (Cité-Ville)، كما في أيام الفينيقيين. فتغيرت مواصفاتها الدينامية، وتراجعت قدراتها الإنتاجية، وخضعت، كغيرها من المدن الأخرى على حدود أرض الوطن، للمنافسة الشديدة في ظل مركزية العاصمة، التي أغدقت عليها الامتيازات المختلفة، في جميع المرافق الحيوية، وفي تشييد البنى التحتية، وفي الانتاج والتجارة، فأصبحت «بيروت المدينة»، متروبولاً تجاريًا واسعًا داخل الوطن الواحد، تدور في فلك اقتصاده ومستورداته ومصالحه المختلفة، جميع المناطق والمدن الأخرى، وطرابلس منها، التي فقدت، كما فقدت غيرها من الحاضرات، إستقلاليتها الداخلية والإدارية التي كانت تزودها بالازدهار والحيوية والثراء.

فارتبطت بكل شاردة أو واردة بالعاصمة بيروت مما أدى إلى اقتصار دائرة مركزيتها، على بعض المناطق والأرياف المحيطة، البعيدة عن العاصمة والأقرب إليها. يضاف إلى ذلك كون مركزيتها الادارية النسبية في ظل مفهوم محافظة طرابلس، تبقى جزئية لأن العديد من معاملات الدوائر الرسمية والقضائية تمر بالتنظيم الهرمي عبر العاصمة بيروت.

لا بد من الإشارة أيضًا إلى التغيرات التي كان لها أثرها في التغيير في نسيج المدينة. فالتدخلات الخارجية، الثقافية والسياسية، من الغرب ومن الشرق أيضًا، في ظل دستور سلطوي، يتوزع بين الطوائف المتواجدة على أرض وحدود الوطن الواحد، قد أثرت في مفاعيل القوى الثقافاتية والعلمية والسلطوية داخل طرابلس، كما في المناطق اللبنانية الأخرى ووضعتها ضمن معادلة جديدة في توزيع فرص الربح وفي الحقوق والمساواة والإمتيازات، كما كثُر في الوقت نفسه النزوح من القرية إلى المدينة في أيام السلم والأمن وتغير نتيجةً لذلك النسيج المجتمعي والإنساني فيها. إذ تعددت الملل والإتنيات وتنوعت الطوائف مما أكسبها حيوية وتجدد مختلفين عما كانت عليه في ظل انغلاق مجتمع المدينة بأبوابه الإحدى عشر وبثقافته الوحيدة الجانب. إلا أنها تراجعت إقتصاديًا وبنيويًا و مدينيًا بفقدانها للإستقلالية الداخلية والإدارية التي كانت تقدم لها ازدهارها وحيويتها التجارية المركزية. فأضحت في ظل المشاريع التنموية الضعيفة، وفي ظل تراجع الاقتصاد والحيوية التجارية الداخلية تابعة بشكل مباشر للعاصمة بيروت. وخصوصًا في الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ تاريخ الحرب الأهلية.

إلا أن العنصر الايجابي في تحديث حضرنة المدينة جاء بدون شك من التنوع في طوائف وملل ساكنيها، من الريف ومن المدينة معًا الذي غير بطبيعة الحال في ملامحها السكنية والتعايشية والعلائقية وأعطاها وجهًا ثقافيًا مختلفًا عن ذلك الذي عهدته في العصور والحضارات السابقة.

إنطلاقًا من هذه الثوابت سيتركز القسم التالي من دراستنا في أجزائه الأخرى التي ستصدر لاحقًا، على النقاط التالية:

أولًا: خصوصية الحضرنة في طرابلس وحيوية المرحلة في ستينات وسبعينات القرن العشرين

١. أشكال العمران الحديث وامتداداته داخل طرابلس – بين المركز والأطراف. الأحياء الطرفية، تلتا أبو سمرا والقبة، ومدينة الميناء
٢. جدلية المساحة داخل المدينة بين العمران والسكان – في تنوع الأحياء والأسواق والمنشآت وفي حراكياتها الوظيفية.
٣. التعددية في نسيج المدينة الحديثة وتفاعلاتها الثقافاتية – على صعيد الحضرنة.
٤. صفات المدينة الحديثة وسيروراتها الجديدة – مدينة عصرية، تقليدية، أم قرية متسعة.

ثانيًا: التغيرات الجذرية في تكونات المدينة المجتمعية والثقافاتية بين الحرب الأهلية والعصر الحاضر

١. طرابلس في سنة ١٩٧٥ - الانتقال القسري من الانفتاح إلى التقوقع وهجرة أبناء الريف.
٢. طرابلس في ثمانينات القرن العشرين - استعادة الحيوية المدينية وعصر الترميم الحضري من الداخل والخارج.
٣. طرابلس اليوم - مدينة عربية أم غربية، عصرية أم تقليدية.

ثالثًا: بنية الريف بين التقليد والعصرنة

١. بين الاكتفاء الذاتي والحاجة إلى المدينة - منذ سنوات الحرب الأهلية وحتى اليوم.
٢. تمدين الريف وتطويره من أبنائه - سلبياته وايجابياته.
٣. موروفولوجيات ووظائف التواصل بين الأرياف والمدينة- من الريف إلى المدينة ومن المدينة إلى الريف.
٤. نتائج التفاعل والتداخل بين الريف والمدينة - سلبيات وايجابيات.

سنستخدم في هذه الأقسام جميع التحقيقات الميدانية التي أجريناها لهذه الغاية، والتي سبق وتكلمنا عليها في منهجية البحث. سنعمل على عرض وتحليل المعلومات بغية التوصل إلى نتائج جدلية تعكس الحاجات العلائقية التعددية بين الريف ومدينة طرابلس.

ملحق

وثيقة رقم ١

قانون رقم ٧٩/٩

الاستعاضة عن اسم "الاسكلة" بإسم بلدية الميناء (محافظة لبنان الشمالي)

في الجدول الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١ تاريخ ٥٤/١٢/٢٩

أقر مجلس النواب ،

ونيشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

المادة الأولى – يستعاض عن **اسم "الاسكلة"** الوارد في الجدول الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١ تاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٩ **باسم "الميناء"**

المادة الثانية – يعمل بـــهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سليم الحصّ

وزير الداخلية

الامضاء : بـــهيج تقي الدين

وثيقة رقم ٢

الجريدة الرسـمية – العدد ٢٤ – ١٩٩٦/٦/١٣

قانون رقم ٥٠٧

إبدال عبارة "قرية الميناء" بعبارة "مدينة الميناء"

في قضاء طرابلس–محافظة لبنان الشمالي

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

المادة الأولى – تُستبدَل عبارة "**قرية الميناء**" الواردة في الجدول الملحق بالمرسوم الاشـتراعي رقـم ١١٦ تـاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ بعبارة "**مدينة الميناء**" في قضاء طرابلس – محافظة الشمال.

المادة الثانية – يُعمَل بـهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ٦ حزيران ١٩٩٦

الإمضاء – الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : رفيق الحريري

رئيس مجلس الوزراء

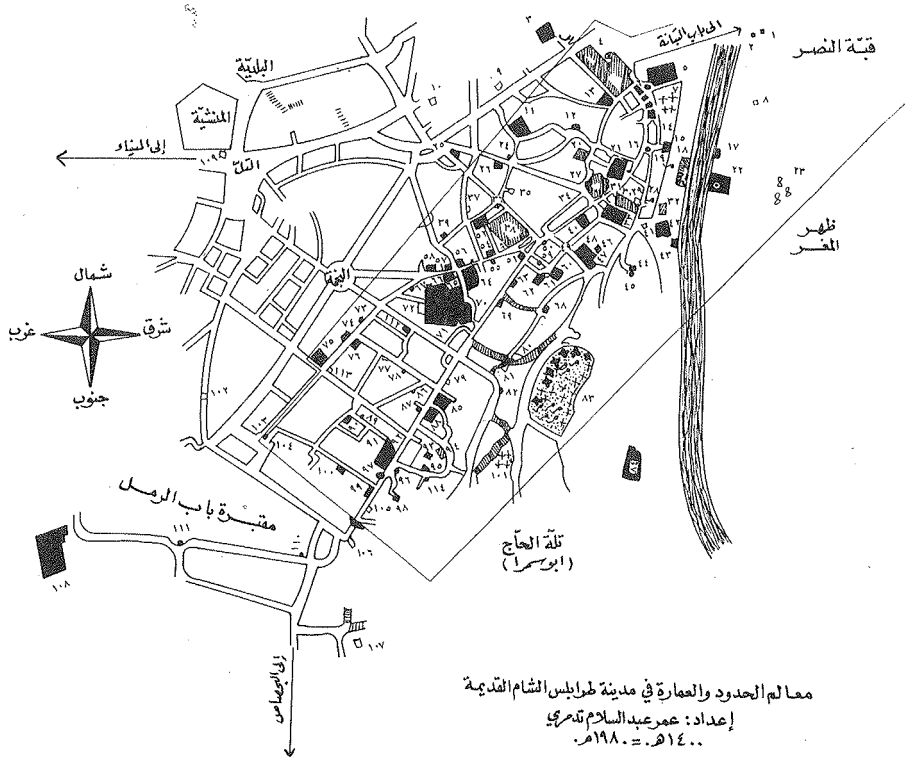
الإمضاء : رفيق الحريري

طبق الأصل

رئيسة دائرة الشؤون الإدارية

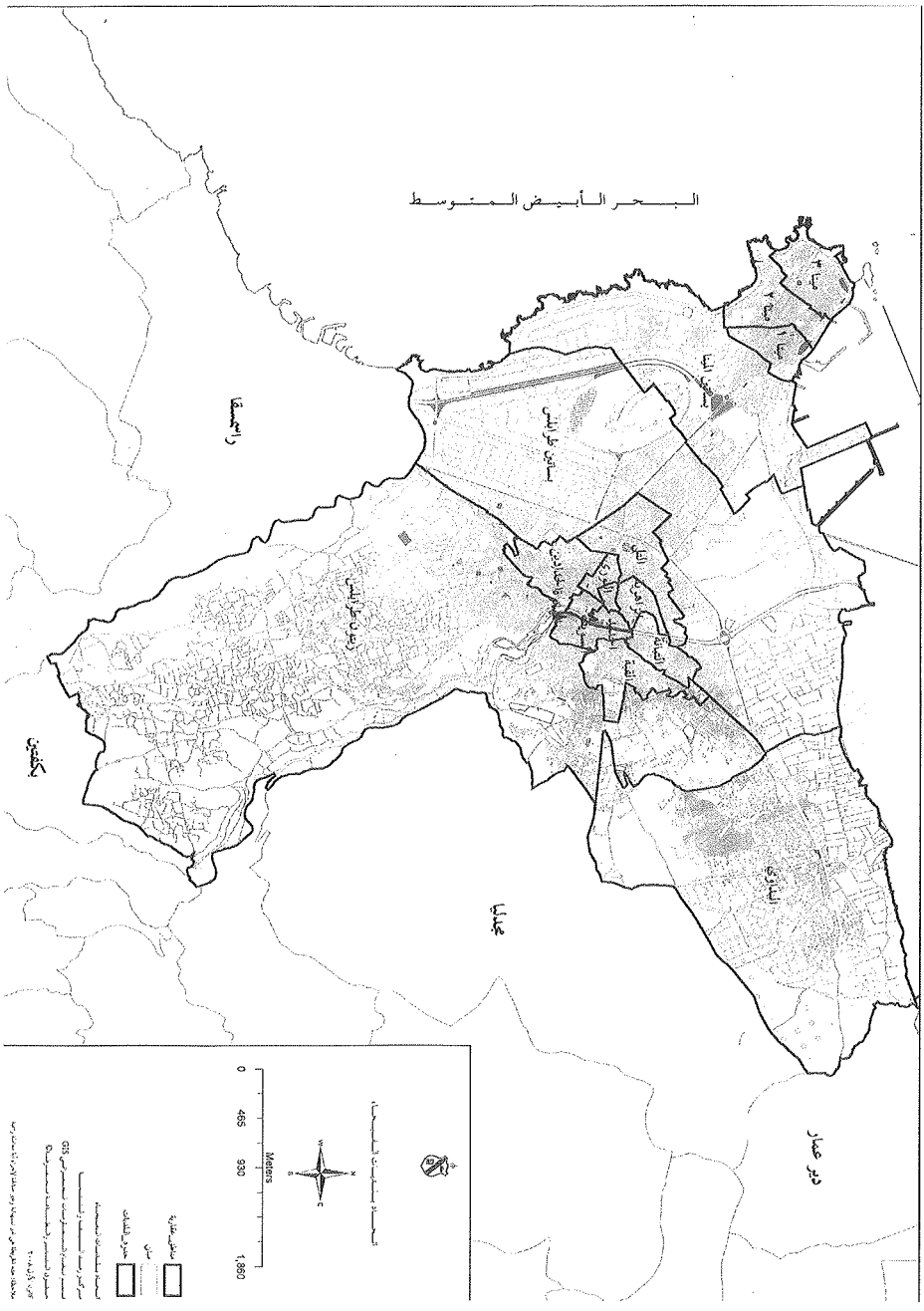
غادة غازي

خريطة رقم ١: طرابلس القديمة



معالم الحدود والعمارة في مدينة طرابلس الشام القديمة
إعداد: عمر عبد السلام تدمري
١٤٠٠هـ. = ١٩٨٠م.

خريطة رقم ٢: طرابلس اليوم



المراجع

كتب ومؤلفات باللغة العربية

- ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٧٤.
- الأبيض؛ أنيس، **الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر**، دار جروس، طرابلس، ١٩٨٥.
- الحسيني؛ السيد، **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- القطب، اسحق، «الحركة السكانية من الريف إلى المدن»، مجلة **كلية الآداب والتربية**، العدد الثاني عشر، ١٩٧٧.
- تدمري؛ عمر عبد السلام، **تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- عماد؛ عبد الغني، **الحركات الإسلامية**، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٨.
- عيسى الخوري؛ مارون، **ملامح من الحركات الثقافية في طرابلس**، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٤.
- غازي؛ حنان، مقرر محاضرات للسنة الثانية والرابعة، نصوص مترجمة من كتاب **الخمسون كلمة المفتاح** لفرانسوا لابلانتين.
- «قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد»، ملحق **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٠ تاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٨٣.
- كلية الآداب، الفرع الثالث الجامعة اللبنانية، **المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٨**، أيار ١٩٩٥.
- كيال؛ مها، وعطيه؛ عاطف، **تحولات الزمن الأخير**، مختارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
- كوستللو ف. ف.، ترجمة د. أبو بكر باقادر، **التمدين في الشرق الأوسط**، دار العلم، بيروت، ١٩٧٧.
- معهد العلوم الإجتماعية الفرع الثالث، **قطاع الصيد في شمال لبنان**، ١٩٨٢.

أبحاث

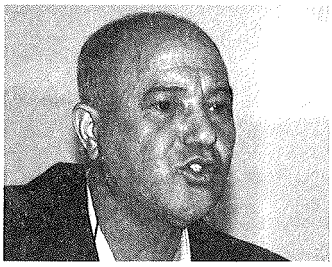
- يعقوب؛ فيفيان، **الحياة التقليدية ودخول الصناعة إلى بلدة شكا**، إشراف دكتورة حنان غازي، بحث جدارة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- جعجع؛ مايا، **بلدة البترون، من المرفأ إلى السوق القديم**، إشراف دكتورة حنان غازي، بحث

جدارة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

- قدوسي؛ سهى، **ضاحية أبي سمراء بين القديم والحديث**، إشراف دكتورة حنان غازي، بحث جدارة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.
- كفروني؛ سحر، وديب؛ نجاح، **مساحة اللهو في المعاش القروي**، بحث أنتروبولوجي في السنة الثالثة، إشراف دكتورة حنان غازي، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.
- **الخصوصية الثقافية لأوقات العمل وأوقات الفراغ في المدينة والقرى (حلبا، القبيات، الشيخ محمد، نفيسة، البداوي، القلمون ومناطق طرابلس)**، بحث أعده طلاب السنة الثانية في مادة المونوغرافيا، إشراف دكتورة حنان غازي، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

مراجع باللغات الأجنبية

- Laplantine François, *Les 50 mots clés de l'anthropologie*, Privat, Tolouse, 1979.
- Durkheim Emile, *La division du Travail social*, PUF, Paris, 1978.
- Durkheim Emile, *Les règles de la méthode sociologique*, PUF, Paris, 1981.
- Grafmeyer Yves, *Sociologie urbaine*, Nathan, Paris, 1994.
- Le Febvre Henri, *le Droit à la ville*, Anthropos, Paris, 1968.
- Le Drut Raymond, *Sociologie urbaine*, PUF, Paris, 1974.
- Remy Jean et Voyé Liliane, *La ville et l'urbanisation*, Duculot, Belgique, 1974.
- Raulin Anne, *Anthropologie urbaine*, Armand Colin, Paris, 2003.
- Madiot yves, *Explorer la ville L'aménagement du territoire*, Masson, Paris New York Barcelone Milan, 1978.
- Young Colin, «Le cinéma d'observation», in *Pour une Authropolgoie visuelle*, recueil d'articles réunis par Claudine de France, Mouton, Paris, La Haye, New York, 1979.
- Levi-strauss claude, *Race et Histoire, Race et culture*, Albin Michel, Unesco, 2002.



في العلاقة بين المدينة والريف، مدينة صفاقس وظهيرها نموذجًا (منتصف القرن التاسع عشر - سبعينات القرن العشرين)

دكتور الكرّاي القسنطيني[1]

ملخص

تصدى عديد الباحثين إلى دراسة العلاقة ما بين المدن والأرياف فتعددت القراءات في هذا الشأن بالقياس إلى تنوع تلك العلاقة، وبالنظر إلى الخصوصيات التي يقمشها التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي بينهما، حتى أن جموع العارفين بطبيعة هذه العلاقات ذهبوا في الشأن مذاهب شتى إلى حد التباين والتنافر. فركز بعضهم على التداخل في العلاقة بين الوحدتين وأشر آخرون على السمة الطفيلية في هذه العلاقة واقر آخرون بهيمنة المدينة تاريخيًا على الريف بصورة شبه دائمة. وغلبت بعض الأبحاث على العكس من ذلك صلات الصراع التي طبعت العلاقة بين المدينة والريف مما عكس في أحيان كثيرة التناقض بل التنافر الملازم لذلك. ولعل تعداد هذه القراءات وتنويعها تأتي من تغير زاوية النظر إلى المسألة ومن تسليط تصورات فكرية نظرية حينًا أو إيديولوجية وسياسية على الأمر حينًا آخر مما ولد ارتياحًا فعليًا عن تحديد نوعية العلاقة الرابطة فعليًا بين وحدتين، بأكثر واقعية. ونزعم لذلك أن قراءتنا لواقع العلاقة بين مدينة صفاقس وريفها المرتهنة بالوقائع التاريخية ستركز على إعتماد عنصرين:

- إذ سنقرأ من جهة أولى هذه العلاقة بعيدًا عن التعميم آخذين بضرورة تتبعها عبر تطورها الزمني.
- كما سنحرص من جهة ثانية على التأكيد أن علاقة مدينة صفاقس بظهيرها كانت من التعقيد بشكل يصعب معه الإقرار بخضوع نوع واحد من العلاقة في زمن معين، كما أن مسار العلاقة ذاتها لم يمنع وجود تعالق واتصال بين ماض يترك بقايا علاقة سابقة وحاضر يؤسس لعلاقة جديدة مستقبلية. واستقراء للوقائع التاريخية، فإننا يمكن أن نتبين مرور هذه العلاقة بأربعة أطوار رئيسية هي تباعًا: الأولى مرحلة التكامل بين المدينة وظهيرها، الثانية مرحلة هيمنة المدينة على ظهيرها، الثالثة مرحلة الوساطة، الرابعة مرحلة التراكم والتسيير.

---

١. أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، الجمهورية التونسية.
karray.kossantini@flm.rnu.tn

مقدمة

إن دراسة العلاقات الرابطة بين مدينة صفاقس وظهيرها خلال الحقبة المعاصرة تستمد طرافتها من كونها تختزل مفارقات متعددة تصل حد التناقض أحياناً:
وتتمثل أولى هذه المفارقات في إنقلاب هذه العلاقة من حالة البرود والفتور إلى شكل من أشكال التناغم والتوافق منذ حصول الحدث الإستعماري، أو لنقل منذ رسو البحرية العسكرية الفرنسية على مشارف المدينة. فقد توحدت جهود سكان المدينة وأعراب الريف إزاء التدخل الأجنبي الذي عزم على اقتحام أسوار المدينة لإخضاعها. ولئن سجل تاريخ البلاد كون صفاقس كانت المدينة التونسية الوحيدة التي تصدت للغزاة الفرنسيين وقاومتهم بعنف إلى حد جعل الحرب تدور سجالا بين المقاومين المحصنين بسور المدينة ومدفعية الأسطول الفرنسي، فذلك للتوافق الحاصل بين حضر المدينة وسكان الريف المجاور سواء منهم المستقرين أو البدو إلى جانب عناصر أخرى. ويعود هذا التوافق في الواقع أيضًا إلى وجود تقاليد في الصلات بين الطرفين، وهي تقاليد إرتبطت في ما إرتبطت بالمعاملات الاقتصادية الاجتماعية بين المجموعتين وتداخلها: فلقد كانت المدينة محط تجارة البدو وسوقهم الأسبوعية التي يفدون عليها لبيع إنتاجهم وابتياع ما يحتاجون إليه في حلهم وترحالهم. كما مثل ريف هذه المدينة مخزن المنتوجات التي يجمعها تجار المدينة فيبتاعونها لكي يصدروها في وقت لاحق إلى موانئ المشرق العربي، باعتبار أن القسط الأكبر من ثروة مدينة صفاقس وتجارها صادر عن هذا النشاط الخارجي. وحلت بالتدريج مكان صلات الريبة والحذر التي طبعت علاقات الريف بالمدينة بالبلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر صلات ذات ميزة جديدة فرضتها المعاملات المصلحية التي توطدت بين الوحدتين المتحسبتين خلال القرن التاسع عشر.

وتتمثل ثاني هذه المفارقات في كيفية تنزيل بعض المواصفات الاقتصادية الاجتماعية الخاصة «بالشخصية الصفاقسية» بما يفيها حقها دون تضخيم أو استنقاص: فالبعض ربط هذه المواصفات بالميزات الشخصية الفردية لا غير بما ينفي التعميم، والخلاص إلى إستنتاجات خاصة بسكان المدينة ككل وضواحيها.

وتعصب آخرون إلى كون الأمر جبلة همت الأفراد جميعهم منذ ولادتهم يتربون عليها منذ الصغر. وهذه صنافة (Taxinomie) جعلت من أهلٍ مدينة صفاقس يولدون وبداخلهم «نطفة الصفصقة» بما فيها من نباهة وحب الربح والمغامرة فضلا عن الكد والجد المتواصلين.

أما البعض الآخر فربطوا الأمر بالحضور الإستعماري بالبلاد لا غير معتقدين عن خطأ، أن الفرنسيين عند دخولهم الجهة «ألْهمُوا» الصفاقسيين النشاط والحيوية، حتى يعجلوا بافتكاك

أراضي قبائل الجهة، بحيث جاءت «الديناميكية» التي صار يعرف بها الصفاقسيون عن تواطئهم على ابتزاز المجموعات القبلية المجاورة لمدينتهم خدمة للبرنامج الإستعماري.

وفي الحقيقة لا يجب أن يكون كل الباحثين مؤرخين بالضرورة حتى يفهموا أن لهذه «الديناميكية» جذورًا تاريخية موغلة في القدم، سواء بشأن نشاط المدينة وريفها منذ العصور الوسطى، أو بشأن طباع القوى التي اتخذت لها التجارة نشاطًا لتنمية الثروة، أو بشأن صلة هذه القوى الجهوية القديمة والمتجددة بالنخب الاقتصادية والاجتماعية بتونس وبأعيان السلطة المركزية بالعاصمة، أو أخيرا صلة هذه وتلك بشأن تنشئة شرائح «الماركنتيلية» الفاعلة وظهورها بالبلاد خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر.

والرأي عندنا أن الأمر لا يرتهن بدعم بعض الأطروحات على حساب آراء أخرى أكثر إثارة، ولا بتبخيس بعض الآراء في الشأن مما يجنبنا الصواب عند دراسة بعض الخصوصيات أو إبرازها. بل إن سعينا يذهب في اتجاه ملامسة الحقيقة عن قرب بالتعرف على ما كان يربط بين الوحدتين من صلات متنوعة ومظاهر متعددة، بعيدًا عن التبسيط المفرط الذي قد يجعل من المدينة وسكانها ضمن قراءة «أخلاقية» سلطة قهر وعنف واستغلال!؟ بينما يقنع الريف والريفيون «المساكين»!؟ بالفتات الذي يدفعه إليهم «مستغلو» المدن و«طغاته» بحيث «تتمعش» المدينة وكذلك سكانها من بؤس الريفي وعرق «برنوسه» وابتزاز مجهوده.

ويمكن لنا أن نعدد في هذا السياق القراءات والأطروحات التي نظّر لها الأوروبيون بشأن مدن بلداننا العربية، والمغاربية تخصيصًا، وأريافها، كما يمكن لنا أن نقدم الأمثلة والنماذج وخاصة التصورات التي صدرت عن الباحثين في الشأن بيد أن أغلبها قد قارب الأمر من زاوية نظرية رئيسيًا وربما رشح عنها البعد الأيديولوجي المفضوح في الغالب الأعم. وحسبنا في عملنا هذا اعتماد نموذج مدينة صفاقس في صلتها بريفها وبظهيرها بشكل يفيدنا ميدانيًا ويثري عملنا نظريًا، عازمين على الانطلاق من الواقع التاريخي والبناء عليه بحيث نتمكن من تعديل الرأي والاستدراك عليه حينًا، أو الإثبات والإقرار حينًا آخر، معتمدين خطاطة منهجية تقوم على عنصرين أساسيين:

- **العنصر الأول** يتركز على ضرورة تتبع علاقة المدينة بالريف في تطورها الزمني حتى إذا ما قررنا شكلًا معينًا من العلاقة، كان هذا الشكل ابن وقته فعليًا، وحدوده الزمنية، ذلك أن التعميم مدخل إلى بتر الحقيقة.
- أما **العنصر الثاني** فيقوم على ضرورة التفريق بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي في العلاقة بين المدينة والريف. فالإقرار بشكل معين من العلاقة في زمن ما، ولفترة معينة، لا يعني انعدام وجود أشكال أخرى أو أوجه أخرى، وإنما نصبغ على فترة معينة الطابع الطاغي في العلاقة دون أن ينفي ذلك قيام أشكال ثانوية من العلاقات هي بالتأكيد إما بقايا علاقة سابقة آيلة إلى الاندثار، أو بذور علاقة مستقبلية ناشئة تسعى إلى الانبثاق.

ويمكن في السياق أن نؤكد بإيجاز أن أنواع أربعة من العلاقات ربطت مدينة صفاقس بظهيرها خلال الفترة المعاصرة المتصلة زمنيا بالنصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى حدود سبعينات القرن العشرين.

أولًا مدينة صفاقس وريفها: مرحلة التكامل (منتصف القرن التاسع عشر - ١٨٩٢)

عرفت المدن الأوروبية خلال الفترة الحديثة تحولات إقتصادية واجتماعية كانت قاضية بانتقال اليد العاملة من الريف إلى المدينة نتيجة تفكك البنى التقليدية بالأرياف وانطلاقة الأنشطة الرأسمالية الحديثة خاصة الصناعية منها بالمدن، مما يعني توسع النشاط الاقتصادي الحضري وتنوعه واستيعابه الفائض البشري الزاحف نحو الحواضر. وعلى عكس ما عرفته أوروبا فإن العلاقة المتحكمة فيما بين صفاقس وريفها، شأنها شأن بقية المدن وأريافها بكامل البلاد، ما انفكت تتوطد طوال القرن التاسع عشر بأشكال متعددة، بل أزعم أن الهاجس الأمني الخارجي المتلازم آنذاك مع الزحف الاستعماري الأوروبي على بلدان جنوب المتوسط قد أوجد شكلًا من أشكال الالتحام بين سكان الريف والحواضر بغاية التصدي للتوسع الأجنبي.

صحيح أن درجة التنبه إلى هذا الخطر الخارجي والهجس بشأنه لم يكونا حاضرين دومًا ضرورة لدى سكان كل مناطق البلاد، بيد أننا لعالمون أن الأمر كان معروفًا بالتأكيد بالنسبة لسكان مدينة صفاقس وريفها، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات لعل أهمها صلة نشاطات الجهة بالعالم الخارجي، طالما كانت نشاطات النخبة الاقتصادية بالمدينة وأعيانها مرتبطة وثيق الإرتباط بالتجارة البحرية المشرقية، إذ كانت أجزاء هامة من منتوج المدينة وريفها تصدر إلى المشرق حيث تباع من قبل التجار أنفسهم أو من قبل ممثليهم بالمدن المشرقية من الإسكندرية جنوبًا إلى اسطنبول شمالا.

إلى ذلك فإن هذه العلاقة بين المدينة وريفها قد توطدت أكثر فأكثر تباعًا منذ أن عظم أمر اقتحام الظهير من قبل نخبة المدينة الإقتصادية نتيجة عديد المعطيات:

- فمن جهة أولى ما انفك الطلب الخارجي وخاصة منه الأوروبي على زيت زيتون الجهة يتعاظم بعيد الثلث الأول من القرن التاسع عشر خاصة إثر الأزمة التي عرفها ساحل البلاد نتيجة بيع المنتوج المُسْبق الدفع (بيع السَلم).
- كما انتبه الفلاحون المحليون أصحاب الأرض إلى طريقة فلاحية جديدة مكنت من الحصول على منتوج أوفر من الزيتون نتيجة اعتماد أساليب فلاحية يمكن بفضلها تجاوز نقص الأمطار كلما اتجه الفلاحون في غراساتهم نحو غرب المدينة، وذلك بالمباعدة فيما بين الزياتين المغروسة

على قاعدة ٢٤ مترًا من كل جهة بداية من منتصف القرن التاسع عشر، لكون الجهة تنتفع بكميةٍ من التساقطات (معدل ٢٠٠ - ٢٥٠ ملم سنويًا) أقل مما هو سائد بمنطقة الساحل شمالاً المشهورة أيضًا بغراسة الزياتين منذ الفترة القديمة.

- كما انتبه الفلاحون المحليون أصحاب الأرض إلى طريقة فلاحية جديدة مكنت من الحصول على منتوج أوفر من الزيتون نتيجة اعتماد أساليب فلاحية يمكن بفضلها تجاوز نقص الأمطار كلما اتجه الفلاحون في غراساتهم نحو غرب المدينة، وذلك بالمباعدة فيما بين الزياتين المغروسة على قاعدة ٢٤ مترًا من كل جهة بداية من منتصف القرن التاسع عشر، لكون الجهة تنتفع بكميةٍ من التساقطات (معدل ٢٠٠ - ٢٥٠ ملم سنويًا) أقل مما هو سائد بمنطقة الساحل شمالاً المشهورة أيضًا بغراسة الزياتين منذ الفترة القديمة.
- على أن أهم أسباب هذه الصلة المتميزة بين المدينة وريفها تتمثل في عقلية التحسب التي طبعت الصفاقسيين أنفسهم باعتبارهم كانوا من المستثمرين المتنبهين: فالنخبة التجارية الصفاقسية التي كانت تدير دفة النشاط بالمدينة والتي كانت تستمد أغلب ثروتها من التجارة مع المشرق كانت متنبهة في نفس الوقت إلى ضرورة استثمار قسط من ثروتها ومرابيحها في استغلال الأرض حتى تضمن عودة قسم من مرابيح تجارتها إلى موطنها الأصلي صفاقس. فلئن استقر قسم من تجار المدينة بعديد مدن المشرق لمتابعة تجارتهم (سواء بطرابلس وآخرون ببن غازي والاسكندرية والقاهرة والقدس واسطنبول)، فإن بعضهم الآخر كان، عند عودته من تجارته بمرابيح وافرة يرغب في استثمار جزء منها بالأرض سواء للغاية السابقة أو كذلك لتأمين بعض المداخيل الإضافية أو لضمان توفر المنتوج الذي قد يتاجر به وكذلك تنويعًا في الاستثمار بما يتيح تنويعًا في البضاعة المتاجر بها وتأمينًا للربح زمن الأزمات.
- في أوليات التكامل: إن مرحلية هذا التكامل بين مدينة صفاقس وظهيرها تبدو طريفة في حد ذاتها، ذلك أن انتعاشة هذه العلاقة تلازمت وتطور المرابيح الحاصلة بالمدينة ذلك أن خروج الإستثمار إلى ما وراء أسوار المدينة مرتبط بالمرابيح المتأتية من تجارة المدينة.

فمع انتعاشة تجارة الزيوت خلال القرن التاسع عشر انتعشت عملية توظيف رؤوس الأموال في إحياء الأرض. فعلى عكس ما كان حاصلاً بالمدن الأوروبية التي كانت إستثمارات نخبها بالأرض تتعاظم زمن الأزمات الصناعية، فإن عملية الإستثمار بالريف الصفاقسي تلازمت وازدياد الفوائض المالية الحاصلة نتيجة نشاط التجار وغيرهم من الأعيان مع المشرق ذلك أن جزءًا كبيرًا من هذه المرابيح يتم توظيفها بالأرياف عبر:

- إقتناء المنتوج الفلاحي الذي يتم تصديره.
- إقتناء ما كانت المدينة ذاتها في حاجة إليه للاستهلاك.
- ويتزايد هذا المنتوج ويتنوع بحسب الطلبات الأجنبية إذ نعلم أن المواد المصدرة إلى المشرق كانت تتمثل خاصة في زيت الزيتون الذي يتم إنتاجه محليًا وكذلك بعض الحبوب وخاصة

الغلال والثمار التي كانت تصدر إلى الأسواق المشرقية على غرار التين المجفف، واللوز، والخروب وخاصة الفستق الذي قيل بشأنه إن نكهته «لا يضاهيها سوى خروب حلب».

ولعل مثل هذا التنوع في الإنتاج هو الذي دفع في اتجاه حصول شكل من أشكال التخصص المجالي في محيط المدينة: فحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر كان ثمة تداخل في ما بين مناطق غراسة الزيتون وغراسات الأشجار المثمرة سواء بفعل النقص في إمتدادات المساحات المغروسة أو بفعل نقص الجرأة في الاستثمار بعيدًا عن سور المدينة. بيد أن الأمر صار مغايرًا خلال النصف الأخير من القرن ذاته، إذ أمكن للمسافرين وخاصة الرحالة أن يعاينوا شكلًا من أشكال الفصل بين منطقتين متلاصقتين: منطقة أولى محاذية لسور المدينة اختصت بغراسة الأشجار المثمرة وهي منطقة أصطلح على تسميتها بمنطقة «الجنان» - وهي تسمية لا تزال قائمة - ومنطقة أخرى ما انفكت تبتعد عن السور، ولكنها تحاذي المنطقة الأولى لتمتد شمالًا وغربًا وهي الأراضي المخصصة لغراسات الزيتون المتكاثرة:

أ- منطقة الجنان

شكلت الحلقة الدائرية الأولى خارج السور ولكنها صارت تتسع بفعل عاملين: أما العامل الأول فيتمثل في استبعاد غراسات الزيتون عنها بحيث صارت منطقة الأجنة حزامًا عقاريًا يخص بالتدريج الأشجار المثمرة لا غير، وقد ارتفع عددها من حوالي ٨ آلاف جنان زمن وصول حمودة باشا الحسيني إلى السلطة (١٧٨٢) إلى ٣٠ ألف جنان مع مطلع ثلاثينات القرن التاسع عشر ليستقر عند حوالي ٦٠ ألف جنان مع منتصف القرن التاسع عشر حسب إفادات الرحّالة. ولا يرتبط أمر هذا التوسع في مساحات الجنان وعددها بتزايد عدد سكان المدينة وإنطلاقتها الديمغرافية فحسب مثلما ذهب إلى ذلك البعض، بل تزامن ذلك أيضًا وتلازم مع العلاقة الحميمة التي صارت تربط سكان المدينة بمحيطها، ذلك أن خروج سكان المدينة إلى خارج الأسوار إلى حدود ٧ كلم شمال المدينة بعيدًا عن السور منذ نهاية القرن الثامن عشر ترافق واستيطانهم الجنان ذاتها وإقامتهم مواطن سكناهم بها بالتدريج. ولم يكن ذلك ممكنًا إلا بفعل توطد العلاقة تدريجيًا مع سكان الريف وبناء جسور التعاون والتوافق فيما بين الطرفين.

فقد كان خروج الصفاقسيين إلى هذه الجنان (الغابة) حسب إفادة الرحالة ديفونتان (Desfontaines) يتم في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر جزئيًا خلال وقت معلوم من السنة أي خلال فصل الصيف ولا يرتبط الأمر كما زعم البعض بكون الصفاقسية يهرعون إلى الجنان هربًا من قيظ المدينة وحيطانها بل يفعلون ذلك في الصيف رئيسيًا لأنه الفصل الذي يكون فيه أفراد القبائل المجاورة (مثاليث، جلاص، نفات...) قد أتموا عملية حصاد الزرع ويكون قد توفر لديهم جزء هام من الحبوب يغنيهم عن الإغارة والتعدي على أرزاق الآخرين. وبالتدريج صارت هذه الإقامة مطولة وربما إمتدت حتى على طول السنة سواء بفعل عدم قدرة المدينة ذاتها على استيعاب

تزايد عدد السكان المطرد - وصفاقس من المدن العربية القليلة التي لا زالت تحافظ بكل اعتزاز على سورها سليمًا إلى اليوم إذ هو رمز فخرها وصمودها ضد الإحتلال الفرنسي - أو لكون الصفاقسيين قد إبتدعوا، ضمن تحسب الأرستقراطيات المحلية الغازية لضواحي المدينة، شكلا من المساكن المحصنة - المسمى بالبرج - وهو مسكن ذو أسوار عالية يضمن الستر من جهة وهو إحدى المفاهيم الأخلاقية المتوارثة ضمن دائرة العقلية الأرستقراطية السائدة، كما يضمن الأمان تحسبًا من الغارات الخارجية المعادية سواء إثر طيش بعض المتساكنين الأجوار أو عند حصول بعض الإغارات المتنطعة وغير المتحسبة من مجموعات البدو المنفلتة.

فصار البرج كما عبر عن ذلك البعض أحد وسائل التوسع المجالي وأحد أساليب زحف سكان المدينة على الريف المحيط بالمدينة لما فيه من حصانة وأمان. فبقدر ما تزايدت أعداد هذه الأبراج المحصنة وكثرت كانت تتعاظم معها سيطرة المدينة على حزامها المجاور وهو ما يعني زحفها في اتجاه مناطق كانت تخرج من قبل بشكل أو بآخر عن سيطرتها، علما أن هذا الخروج يتم بشكل سلمي توافقي بالنسبة إلى جهة صفاقس التي ندرسها لأسباب سيأتي بيانها لاحقًا.

وبالنتيجة فإن المرحلة الفاصلة بين بداية ظهور هذه الأبراج (مطلع القرن الثامن عشر) وتزايد عددها بنسبة كبيرة مع منتصف القرن التاسع عشر، قد مكنت الصفاقسية من بناء ما لا يقل عن ١٥ ألف برج ضمن حزام المدينة الأول المتاخم للسور. ورغم ما يحمله المصطلح من بقايا أبعاد ذهنية الأسياد «الإقطاعية» القائمة على الغطرسة والتنفذ فإن هذا المصطلح لا يعدو أن يمثل واقعيًا مع منتصف القرن التاسع عشر وخاصة مع أواخره شكلًا من أشكال التحوط بالنسبة لساكني الأرياف القريبة من المدن، الراغبين في تأمين حضورهم وسكناهم بالجنان التي ارتأوا أن يتخذوها مقرات لهم على الدوام طوال السنة، خاصة أن هذه الجنان صارت بالتدريج أماكن استثمار فعلية مع أواخر القرن التاسع عشر بحيث اكتسحت هذه الجنان فعليًا عشية احتلال البلاد التونسية قرابة ٧ آلاف هكتار وامتدت على شعاع يقدّر بـ١٥ أو ١٨ كلم بعيدًا عن مركز المدينة حسب بعض الإحصائيات.

ب- منطقة غابة الزيتون

وإن ابتعدت أكثر فأكثر عن سور المدينة فإنها ما انفكت تنفتح على دواخل الريف فتقتحمه بالتدريج، وهو اقتحام مرتبط بعناصر ثلاثة:

- فبقدر ما توسعت المساحة المخصصة للأشجار المثمرة انفتحت غابة الزيتون على المناطق الداخلية الغربية والشمالية وابتعدت بالتدريج عن سور المدينة وضواحيه المباشرة بما يعني «مجازفة» الصفاقسيين من تجار وفلاحين ومالكين بالاستثمار في الأرض، وهي مجازفة ارتبطت بالأساس بما توفره تجارة المتوسط من مرابيح حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فبقدر ما امتدت فترة الانتعاشة تدعم التكامل بين المدينة وريفها.

ولعله من المفارقة أن نقر بكون مدينة صفاقس كانت «محظوظة» حينما توجهت بتجارتها نحو المشرق. فعلى حين عرف الساحل التونسي أزمة عاصفة مع سنوات (١٨٢٨ - ١٨٣٠) حين باع زيته للحكومة التي باعته بدورها للتجار الأوروبيين قبل إثماره، فإن تجار صفاقس كانوا يتاجرون بزيتهم وغير ذلك من البضائع المصنوعة عبر البحر أو عبر القوافل في اتجاه مالطة وطرابلس الغرب والإسكندرية فاسطنبول، وقد بقيت تجارتها على نشاطها ذاك إذ كانت بمنأى عن أزمة الخط التجاري الأوربي.

وإنه من الأهمية بمكان أن نبرز أن تجار المدينة قد عرفوا منذ الثلث الأخير من القرن الثامن عشر إلى حدود احتلال البلاد التونسية نشاطا وافرًا في تجارتهم باتجاه هذا المشرب مثلما تشير إلى ذلك عديد الوثائق المتوفرة، مما انعكس مباشرة على نشاط المدينة وحركية ريفها: فقد ازداد الطلب على المنتوج الفلاحي الذي يرغب في تصديره التجار المحليون، وتطورت التجارة الخاصة بمادة الزيت إذ صارت من المواد الأساسية في التجارة المتوسطية المشرقية كما نشطت بصورة موازية التجارة الصحراوية وإنعكس ذلك بداهة على الطلبيات.

وأدى توفر سوائل النقود والربح الوفير إلى صرف جزء منه بالريف الداخلي عبر توظيفه في إستصلاح الأرض وإقامة غراسات الزيتون والاستثمار في إحياء الأراضي الموات. وتوسع شعاع الغراسات حول المدينة. وفي هذه الحالة خرج التجار وغيرهم من أعيان الأرستقراطية المحلية عن «تحفظهم» الجزئي السابق إزاء الريف والريفيين من جهة وتخلوا عن الاحتراز عن غير حق بشأن الاستثمار «غير المضمون» في الغراسات من جهة ثانية، لكي يجازفوا بأموالهم في شراء أراضي السياليين، وهي الأراضي الدولية التي كانت قد امتدت على شعاع ٧٠- ٨٠ كلم عن قلب مدينة صفاقس وأعطاها البايات الحسينيون بأوامر علية إلى عائلة السيالة، ليقيسوها للراغبين في استصلاح أراضي الموات مقابل أثمان تعود للدولة.

كما إن تزايد مرابيح تجارة الصفاقسيين وتكثف نشاطهم المتزامن مع أفول دور القرصنة بالمتوسط وتناقص المخاطر التجارية البحرية قد أمن للتجار مرابيح وفوائض كان عليهم توظيفها في الريف المحلي مجددًا. وهو توظيف ما كان له أن ينجح لولا التكامل الحاصل بين الأرستقراطية التجارية الحضرية وسكان الريف العارفين بمتطلبات غراسات الزيتون المضاربية:

- فقد مثل بداية عقد «المغارسة» أسّ هذه العلاقة الصلب بين الريف والمدينة. ويتمثل هذا العقد إجرائيًا في إعطاء الأرض بيضاء إلى مزارع يغرسها ويتعهدها حتى تثمر بعد ٨ أو ١٠ سنوات على أن تتم قسمة الأرض والشجربالتناصف إثر الإثمار: النصف إلى صاحب الأرض والنصف الثاني للمزارع المغارسي نتيجة جهده. ونادرًا ما يحصل المغارسي على النصف نظرًا لتداينه وحصوله على أموال وتسبقات من صاحب الأرض طيلة هذه المدة.
- كما توافرت بالجهة عقود أخرى (مثل المساقاة) يباشر خلالها المزارع الاهتمام بالغراسات بعد إثمارها وتعهدها مقابل حصص من الإنتاج.

- كما ربطت عقود أخرى مثل «الخضارة» و«الإنابة» و«التوكيل» بين التاجر مالك الأرض أو صاحب الغراسات أو غيره من المالكين من جهة، وأعيان الريفيين الذين يقومون بعمليات متابعة بيع المحاصيل أو التصرف في الثمار في غياب المالك من جهة ثانية، مما يفيد التناغم بين المالك الحقيقي وممثله بالريف الداخلي ويؤكد التوافق والتكامل الحاصل بين المالكين الصفاقسية وأعيان الريفيين. ولعل مثل هذا التناغم والتوافق هو الذي يفسر من جهة سرعة إدماج «أراضي السياليين» «الموات» الممتدة بالظهير ضمن الدورة الإقتصادية بالجهة، وأدى من جهة أخرى إلى إحياء مساحات غير يسيرة من الأراضي وغراساتها في أوقات قياسية. وهو ما يفسر كذلك الخلاف الحاصل بين «السياليين» المباشرين قيس أراضي ظهير صفاقس وبيعها نيابة عن البيليك من جهة والصفاقسيين المستثمرين الجدد من جهة ثانية، وهو خلاف بين «الأرستقراطية» الصفاقسية العازمة على الاستفادة من طفرة الإستثمار بالريف، والراغبة في تطويع الظهير لرغباتها والطامحة إلى توظيف الأموال بغاية إحياء مزيد المساحات من جهة وممثلي عائلة السيالة أعوان الدولة من جهة ثانية وقد كانوا الراغبين في الحفاظ على امتيازاتهم المسندة لهم من قبل الدولة (قيس الأراضي للراغبين) والتي تمتعهم ببعض الإمتيازات الخاصة عند قيس أراضي الموات. وقد حسم الوزير خير الدين التونسي المشرف آنذاك على اللجنة المالية هذا الخلاف لفائدة الأرستقراطية الصفاقسية وأعيانها في آذار ١٨٧١ بشكل ساهم أكثر في إحياء الأرض وعجل في تكثيف غراسات الزيتون ومزيد الإستثمار في الريف من قبل أعيان المدينة. ولا أعلم بجهة ابتهجت بارتقاء خير الدين إلى الوزارة الكبرى سنة ١٨٧٣ مثل ابتهاج أعيان صفاقس بذلك لكونهم انتفعوا أيما انتفاع من «الليبرالية» الإقتصادية التي واكبت اعتلاء هذا الوزير ذاك المنصب.

وقد تواصل مثل هذا التوافق بين أعيان المدينة والريف عندما تمت محاصرة مدينة صفاقس واستهدافها بحرًا زمن الإحتلال في نيسان ١٨٨١ إذ كانت صفاقس هي المدينة الوحيدة التي شقت عصا الطاعة عن الباي الحاكم آنذاك رافضة الخضوع للإستعمار. وقد أرجع أغلبية الباحثين هذا الصمود وتلك المقاومة إلى التناغم الحاصل بين قيادتي الريف والمدينة إذ التقى أعيان المنطقتين مدافعين عن المدينة رافضين الإستسلام حتى سقوطها نتيجة عدم تكافؤ العدد والعدة.

١. بعض نتائج التكامل

وتبقى نتيجة التوافق الأمثل ما أنجز بالريف الصفاقسي خلال فترة التكامل هذه، من غراسة قرابة ٣٥٠ ألف عود زيتون جديد فوق قرابة ١٨ ألف هك حتى سنة ١٨٩٢، بما يستوجب تثمين المجهود المضاعف الذي قام به أعيان المدينة والريف على السواء من أجل تعهد الأرض وإحيائها ثم غراستها، مع ما يتطلب ذلك من جهد بدني كبير وتوظيف مالي غزير لا يعطي أكله إلا بعد عشر سنوات على الأقل، وهو الوقت الأدنى المطلوب حتى تنتج الشجرة وتثمر. وبالتأكيد إن

مثل هذه النتيجة ما كان لها أن تكون على تلك الشاكلة لولا تضافر جهود سكان الريف مع الإستثمارات المالية الموظفة من قبل أعيان المدينة. وما كان لها أن تتم لولا التخلي عن أساليب المواجهة التقليدية العقيمة بين سكان الريف والمدينة، وهي مواجهة طبعت هذه العلاقة ببعض جهات البلاد الأخرى.

وقد أفادتنا الإحصائيات التي قدمها الأستاذ توفيق العيادي بشأن عدد القطع المغروسة بالزياتين بغابة صفاقس مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبشأن عدد العائلات الصفاقسية المستوطنة المدينة مفصحًا أنه كان بالمدينة حوالي ٣٩٢٣ عائلة وأن عدد مالكي الزياتين قدر في نفس التاريخ بقرابة ٣٢١٢ مالكًا عقاريًا، مما يعني أنه كان يوجد بالمدينة على الأقل ٤ رؤساء عائلات مالكين للزياتين عن كل ٥ عائلات مستقرة، وهو ما يفيد أن العائلات الصفاقسية كانت شغوفة بالانخراط ضمن التوجه الجديد القاضي بحب التملك وخاصة بالانخراط ضمن منظومة الاستثمار الجديدة، وبالرغبة في اكتساح المجال للتوظيف في قطاعات مغايرة مربحة غير المجال التجاري التقليدي الخاص بالأعيان الصفاقسيين. وفي اعتقادنا أن العائلات الصفاقسية، التي اتبعت هذا الخط التكاملي خلال هذه المرحلة كانت تتحرك ضمن نظرة شمولية قاضية بـ:

- إيمان أصحاب الرأسمال التجاري بأن أفضل التوظيفات بالريف هي تلك التي تؤمن لهم المنتوج للتصدير الخارجي (زيت، لوز، فستق، خروب...) وللتوزيع الداخلي.
- أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن تكاليف استغلال الأراضي الجديدة عبر إحيائها وتوظيف جزء من رأس المال لإقامة غراسات جديدة يستدعي تكاليف إنتاج أعلى وهو ما لم تتأخر عن إتيانه العائلات الصفاقسية وأصحاب رؤوس الأموال من التجار الذين انحسرت بالتدريج تجارتهم الخارجية المتجهة سابقًا نحو الشرق وتقلصت مرابيحها منذ حصول الحدث الإستعماري، فكان البحث يلح عليهم في إيجاد بدائل للتوظيف ومواطن ربح جديدة.
- وإذ لم تتوفر بعض الظروف الموضوعية والذاتية لكي ينفرد أصحاب رؤوس الأموال عند إقتحامهم ميدان الغراسة والزراعة بالعملية في كليتها، فإنهم عولوا على التعاون والتكامل مع أطراف بالريف الداخلي (مزارعون، مغارسون...) وقد مثل ذلك فعليًا دعامة أساسية لهذا التكامل طالما كان مثل هذا الأمر أساس نجاح هذا المشروع بالنظر إلى كونه يخفض من ثمن الإحياء ويقلل من حجم الرأسمال الموظف ويقلصه، ويضمن كذلك النجاح المرجو باعتماد كفاءات طاقة العمل، وهو ما كان يعد آنذاك ضرورة تاريخية واجتماعية، طالما حقق هذا التكامل الربح المرجو من قبل المالك المستثمر وربما فتح مثل هذا الإستثمار مرابيح أرفع، دون مجازفة أكبر.

وفي هذه المرحلة لا تمثل المدينة إزاء الريف عضوًا طفيليًا أو مستغلاً للريف مثلما يحلو لبعض الباحثين التلويح بذلك طالما أن الريف عمومًا وساكن الريف ومزارعه تخصيصًا سينتفعان جزئيًا

من تدخل صاحب الرأسمال (تنشيط الدورة الإقتصادية، إقامة غراسات يعود جزء منها (النصف نظريًا) إلى المغارسي، ...) كما يتم إعادة إستثمار جزء هام من المرابيح المتحصل عليها من منتوج الريف بالريف ذاته، عبر أشكال متعددة (بيع، شراء، خضارة، إحياء، تسبقة...) ولعل مجمل هذه العناصر كانت لكفيلة وحدها خلال هذه المرحلة من العلاقة بين المدينة والريف، بأن تبعدنا عن إطلاق بعض هذه المقولات المتعجلة القائلة بالدور «الطفيلي» للمدينة حينًا أو «المستغل» حينًا آخر وهو الدور الذي قد تكون المدينة عمومًا لعبته في أصقاع أخرى تجاه ريفها المجاور، غير أن الأمر لا يهم ضرورة هذه الوضعية. ذلك أن الأرستقراطية المحلية، رغم كونها كانت تجارية بالأساس غير أنها كانت متنبهة إلى أن ثروتها ومن ثمة بقاءها وحسن تموقعها مرتبط لا محالة بتأقلمها مع محيطها الريفي تزامنًا مع بداية انهيار تجارتها المشرقية.

إضافة إلى ما تقدم لا بد أن يتم تعديل بعض المقولات الخاطئة التي كثر إيرادها من قبل عديد الباحثين والتي يؤكد فيها أصحابها على أن عملية الإستثمار بالريف ضمن إطار من التعاون والتكامل بين سكان مدينة صفاقس وريفها لم تتم إلا خلال الحقبة الإستعمارية وهي فكرة لا تأخذ بعين الإعتبار الوقائع التاريخية والميدانية، وخاصة ما أفادت به لجان معاينة وتحديد أراضي السياليين (لجنة ١٨٩٥ وغيرها) وهي لجان سجلت ما قدمه مالكو الغراسات الصفاقسيون وغيرهم من وثائق وعقود ورسوم تفيد بكونهم هم الذين أحيوا الأرض وغرسوها قبل حصول الحدث الاستعماري، وهي إعتراضات جعلت المشرّع الإستعماري يعدل عن رغبته في تسجيل أراضي السياليين (٥٠٠ ألف هكتار وأكثر) دفعة واحدة. كما أبانت دفاتر «قانون» الزيتون والأبحاث المستتبعة لها أن عملية خروج رأس المال التجاري نحو الريف المحلي كان قد حصل منذ مطلع القرن التاسع عشر. بل إن إفادات المؤرخين المتقدمين (أبو عبيد البكري في **المسالك**، محمود مقديش في **النزهة**) وعديد المخبرين (إبن حوقل في **صورة الأرض**) كانت تؤكد على العلاقة التكاملية الحميمة القائمة بين المدينة وغابة زيتونها «إذ بها ما ليس بغيرها مثله» (إبن حوقل، ص. ٧٠) مستدركة أحيانًا بأنها «ألذ غابة زيتون» (البكري المسالك، ليدن، ١٩٦٧، ص. ٢٠).

ولا بد من التأكيد أخيرًا أن مثل هذا التكامل كان في الواقع الموروث الطبيعي أيضًا لعلاقات التناغم التي كانت قائمة منذ القديم بين المدينة وسكانها من ناحية والمجموعات القبلية التي إستوطنت الجهة من ناحية ثانية. ذلك أن كتابات عدة كانت تتحدث عن علاقات صراع بين سكان المدن ومجموع القبائل المحيطة بالمدينة أو عن علاقات عدائية كانت تتحكم في الصلات بين وحدتين متنافرتين، وقد يكون هذا الأمر واقعًا ببعض البلدان المجاورة التي مثلت مركز بحث من قبل بعض المؤرخين (R. Galissot, L. Valensi, A. Nouschi)، أما في قضية الحال الخاص بمجال الساحل الشرقي من البلاد التونسية فإن هذا الأمر يبدو بعيدًا عن الواقع، بل إني أزعم أن صلة التكامل هذه مثلت الخلفية الواقعية لعلاقات «الاحترام» التي طبعت تاريخ الوحدتين اللتين تجاورتا لقرون: فالمدينة المنفتحة على الشرق كانت في حاجة إلى منتوج تصرفه بالبلدان المشرقية

عبر مينائها. كما أن المجموعات القبلية المتاخمة للمدينة (مثاليث، عقاربة، نفات...) كانت عبر مراوحتها بين إعتماد غراسة الزيتون وتربية الماشية أقرب إلى مهادنة المدينة طالما لم تعتد هذه عليها ولم تبتز فائض إنتاجها. إن إعتماد طريقة عيش مرضية للطرفين المتجاورين مع ما فيها من توافق وتسويات في بعض الأحيان مهد في الواقع لهذا التكامل المنشود. إضافة إلى ذلك فإننا نعلم أن مثل هذا الصراع والعداء يستحكم كلما غابت سطوة السلطة المركزية أو تلاشت مما يدفع القبائل إلى الاستعداء على تخوم المدن، ومثل هذا الغياب الكلي لم يحصل في تاريخ تونس الحديث والمعاصر إلا نادرًا على واجهة البلاد الساحلية الشرقية.

ثانيًا مرحلة هيمنة المدينة على الريف (١٨٩٢ - مطلع ثلاثينات القرن العشرين)

تعد هذه المرحلة متصلة بالمرحلة الأولى لكونها ولدت في رحمها أولًا، ولكونها تمثل تواصلًا طبيعيًا للمرحلة السابقة ثانيًا. أما إجرائيًا فإن هذه المرحلة قد إنطلقت فعليًا مع صدور قانون ٨ شباط ١٨٩٢ والذي يتم بمقتضاه التفويت في أراضي أملاك الدولة (أراضي السياليين سابقًا) المحاذية لمدينة صفاقس، (وهي أراضي تمتد على عمق ٦٠ أو ٧٠ كلم من المدينة)، بثمن رمزي يقدر بعشرة فرنكات للهكتار يُدفع نصفه لا غير عند إسناد الترخيص في إقامة الغراسات والنصف الباقي عند إثمار هذه الغراسات.

أما عمليا فإن هذه الهيمنة قد تم التمهيد لها والدعوة لاعتمادها إثر حصول حدثين هامين:

- فمن جهة أولى قررت السلطة المركزية اتخاذ موقف صريح من الصراع القائم بين السياليين وكلاء البايليك الذين كانوا يقيسون أراضي ظهير صفاقس نيابة عن الدولة من جهة والعائلات الصفاقسية الراغبة في اقتناء الأراضي واستثمار قدر من أموالها في إحيائها من جهة ثانية، إذ تم بفعل قانون ٢٢ آذار ١٨٧١ بدعم من خير الدين إسترجاع أراضي أملاك الدولة من أيدي السياليين وإعطاء الصِلوحية إلى قايد صفاقس ليفوت فيها لكل راغب، مقابل ٣ ريالات وربع للمرجع (٢٤,٥٢ فرنكا للهكتار) بحيث أقبل المستثمرون المحليون وغيرهم من الأوروبيين بعيد ١٨٨١ على الأرض «السائبة» لتوظيف أموالهم دونما عوائق إدارية أو غيرها.
- كما ساهمت أحداث نيسان - أيار ١٨٨١ والخاصة بإحتلال البلاد في إفراغ مدينة صفاقس وريفها من السكان، إذ تعاضد السكان الحضر والبدو مع بعضهم البعض على مقاومة الإحتلال، حتى إذا ما إنهزموا تبعًا لاختلال موازين القوى شدوا الرحال نحو الشرق رافضين العيش تحت نفوذ الفرنسيين «الكفار» وسيطرتهم، وقد استتبعت ذلك إجراءات من قبل السلطة قضت بتغريم «العصاة» الفارين وبيع أرزاقهم وإقرار ضريبة الحرب عليهم، مما أخلى جزئيا المدينة والريف على

السواء من السكان، وفتح للأوروبيين معين أراضي الظهير. كما جاء قانون ١٨٩٢ ممهدًا «لغزو» الريف من قبل المستثمرين الفرنسيين إثر فراغ الريف جزئيًا من سكانه.

١. هيمنة عقارية

وتجد عملية هيمنة المدينة على الريف بداية من سنة ١٨٩٢ قاعدتها الموضوعية في رغبة الرأسمال الإستعماري الحديث العهد بتونس، في تلبية حاجاته من مادة زيت الزيتون المضاربية، إذ هي من المواد المقبول عليها في السوق الأوروبية أساسًا وحتى بالأسواق الأمريكية الجديدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فبعد الطلب المتزايد على القموح وانتعاشة هذه الدورة خلال القرن الثامن عشر وخلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، تعاظم في الأثناء الطلب على زيت الزيتون وأدى الأمر إلى سيطرة الرأسمال على منطقة الساحل التي أفلست نتيجة عدم قدرة أشجارها على الإيفاء بالطلبيات. وعلى أثر إحتلال البلاد فتح الريف المحلي إلى الاستعمار بغاية إنتاج الزيت رئيسيًا ولعل أهم حافز على هذا النهم الإستعماري تجاه ريف الجهة كونه كان ريفًا أقرب إلى «العذرية» مقارنة بأراضي الساحل. فأراضي الساحل كانت «مُسْتَمْلَكة» وملكيتها مستكملة أو تكاد، فعملية تفريد الملكية بالساحل قديمة، بينما كانت أغلب أراضي ريف جهة صفاقس بُورًا إذ لم يفتح للنهم المحلي إلا منذ منتصف القرن التاسع عشر، مما يعني أن كمية هامة من الأراضي كان يمكن وضعها على ذمة الإستعمار. إضافة إلى ذلك فإن ثمن الأرض بالجهة كان مغريًا، فلئن كان الهكتار من أراضي الجهة يباع إلى التونسيين من قبل الدولة بـ٢٣,٥٠ فرنكا قبيل الإحتلال سنة ١٨٧١، فإن الإدارة الإستعمارية صارت تبيعه بعشرة فرنكات لا غير بعد صدور قانون ١٨٩٢، وحتى هذا القدر الزهيد لا يدفع منه المعمر الفرنسي سوى النصف عند إقطاعه الأرض على أن يدفع البقية عند إثمار أشجاره أي بعد قرابة عشر سنوات.

ومن البديهي أن ننبه إلى كون هذه الهيمنة كانت في الواقع مزدوجة، فقد تم إقتحام هذا الريف دون هوادة بصورة مباشرة وغير مباشرة.

أ- هيمنة عقارية مباشرة

كانت هذه الهيمنة في الواقع ثنائية: إذ سارع الرأسماليون الأوروبيون إلى الإستثمار في الريف الصفاقسي وذلك إثر انتفاعهم برخص ثمن الأرض وبالتقسيط الحاصل في الدفع، كما عجّل المستثمرون الصفاقسيون باستغلال انخفاض ثمن الهكتار مقارنة بما كان معمولاً به من قبل، فنافسوا الأوروبيين في السيطرة على الأراضي المتبقية بالجهة وحتى بالجهات المجاورة التي كانت لتربتها نفس خصائص تربة الجهة (سيدي بوزيد، القيروان، المهدية...).

فلئن لم تكن المساحة التي ملكها المعمرون تتجاوز ٩٨ هكتار حتى سنة ١٨٩١، فقد مثل رخص الأرض والمرابيح المرتفعة المتأتية من إقامة الغراسات، فرصة للمستثمرين الفرنسيين. فوظف

بالتدريج أكثر من ٣١٩ رأسماليًا فرنسيًا أموالهم بالجهة مسؤولين حتى حدود اندلاع الحرب الأولى على ١١٠ ألف هكتار، مستغلين زهادة التوظيفات مقارنة بما كان سائدًا بفرنسا وبأوروبا عمومًا. فحتى بداية القرن العشرين، اقتنت شركة صفاقس قفصة لوحدها ٢٨ ألف هكتار من الأراضي كما إقتنى جمع بقية المعمرين بالجهة الذين أسسوا في الغالب الأعم شركات رأسمالية قرابة ٨٢ ألف من الهكتارات التي غرست جميعها زيتونًا، وجميعها كان بأثمان رمزية، خاصة أن عملية استصلاح الأرض وغراستها تتم عن طريق المزارعين (المغارسة) الذين لا يحصلون على ثمن مجهودهم إلا بعد ١٠ سنوات أي عند إثمار الأشجار. وقد استغل جانب من أعضاء مجلس الشيوخ ونواب بالبرلمان بفرنسا وكذلك عديد الوزراء بحكومات الجمهورية الثالثة، مواقعهم ليكونوا بالجهة ضيعات مترامية الأطراف امتدت على عشرات الآلاف من الهكتارات. حتى أن إحدى الهضاب الخصبة بجهة بوثدي سميت «بهضبة الوزراء» لكون ٥ أو ٦ وزراء وبرلمانيين اقتنوا مساحات هامة منهم الوزير «Boucher» (٩٦١٠ هكتار) و«Cochery» (٥٠٠٠ هكتار) و«Mougeot» (٥٥٠٠ هكتار) و«Lebon» (١١٠٠ هكتار).

في كلمة قدرت قيمة ما امتلكه المعمرون الفرنسيون والشركات الفلاحية من أملاك بجهة صفاقس سنة ١٩٢٥ بأكثر من ٢٤٨ مليون فرنك مثلت منها ٦٢,٣٠٪ قيمة الأملاك الفلاحية (١٥٤,٥٤٠,٠٠٠ فرنك). وإذ نعلم أن مثل هذا الشكل من الإستثمار قد دعم حضور الملكية الإستعمارية الكبيرة، فإنه إلى ذلك كان له انعكاس سلبي على المدى الطويل والقريب على ريف الجهة ذلك أن أغلب هذا النوع من المعمرين لا يعيدون استثمار مرابيحهم بالجهة بل تستقطبها بنوك باريس وليون خاصة، مما يؤكد لنا التأثير السلبي الذي سيخلفه الإستثمار المعاكس المتجه رأسًا نحو فرنسا على الريف وعلى الجهة.

أما أعيان جهة صفاقس وسكانها من التونسيين فقد ساهموا هم الآخرون في الزحف على الريف وهيمنوا هم الآخرون على حوالي ٣٥٠ ألف هكتار منها حوالي ٢٠٠ ألف هكتار صارت فعليًا مستغلة من قبل البدو وغيرهم من سكان الريف أنفسهم. وذلك في شكل قطع قزمية مفتتة مثلت القطع دون ٥ هكتارات (ملكية صغيرة) منها النسبة الأعظم (٨٢٪). على حين انفرد المالكون الصفاقسيون ساكنو المدينة بقرابة ١٥٠ هكتار لكي يتدعم هذا المخزون بقرابة ٣٠ ألف هكتار من الغراسات الإستعمارية التي اقتناها الصفاقسيون من المعمرين خلال فترة ما بين الحربين كما اقتنى الصفاقسيون من المعمرين قرابة ١١ ألف هكتار خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى فترة الجلاء الزراعي سنة ١٩٦٢.

ولعله من الطريف أن نبرز أن هذه الهيمنة كانت في الواقع مزدوجة أوروبية - محلية وهي ظاهرة بدت فريدة، إذ يتم التوسّع الإستعماري في جهات أخرى على حساب سكان المنطقة من البدو ولا يشارك المعمرين في هذا التوسع المستثمرون المحليون.

ب- هيمنة عقارية غير مباشرة

يُعد عقد المغارسة من أهم عقود المزارعة بريف صفاقس إذ يتم بواسطته إستصلاح الأرض وغراستها ويتحصل المزارع بعد إثمار الشجرة (معدل ١٠ سنوات) على نصف الأرض والأشجار، بحيث يتحصل المغارسي نظريًا على نصف الغراسات غير أن ألاعيب متعددة يعرفها المالكون قد تُخرج المزارع من مغامرته بالحد الأدنى (ديون، تسبقة...). على أن أهم أشكال الهيمنة طرافة في هذا الشأن كونه قد ظهرت فئة من المغارسية يمكن أن نطلق عليها «إسم المزارعين المستثمرين»، وتمتاز هذه الفئة عن سابقتها التقليدية بكونها ثرية وثرية جدًا إذ تقبل هذه الفئة إمضاء عقود مغارسة مع أصحاب الأرض وتتعهد بإنجاز الغراسة وتوظف رساميل في الغرض دون أن تباشر الغراسات بنفسها، وإنما تنتدب عمالاً يوميين للقيام بالأشغال الفلاحية على أمل أن يعود إليها بداهة بعد إثمار الأشجار نصف مساحة الأرض والنصف من الأشجار المثمرة. وبدت هذه الظاهرة حاضرة منذ أن تقلصت المساحات البيضاء بريف الجهة وتقلصت إمكانيات اشتراء الأرض، بحيث صارت عملية الإستثمار تتم عبر عقود المغارسة التي يوقعها أصحاب رؤوس الأموال على أمل الحصول على عقارات مغروسة في آخر المطاف.

وبقدر ما مثلث هيمنة المدينة على الريف بالبلدان الأوروبية شكلًا من أشكال الإعاقة فإنها مكنت في الجهة من استصلاح الأرض وتنمية الثروات. كما ساهمت جزئيًا خاصة في تملك الأفراد المساحات التي كانوا يتصرفون فيها على ما جرت به العادة، فاكتسبوا بفعل إحيائهم الأرض وإقامة غراسات حقوقًا قانونية فضلاً عن الحقوق العينية.

بيد أنه لا بد من التأكيد أن مثل هذه المتغيرات المرتبطة بالهيمنة العقارية سواء المباشرة أو غير المباشرة في وجهيها المحلي والأوروبي، قد أوجدت ضرورة بعض الانعكاسات السلبية من ذلك إستبعاد عديد المتصرفين الفعليين عن أراضيهم التي تتم مصادرتها أو يتم اقتناؤها بقيمة رمزية، ومن ذلك أيضًا إزاحة المنتفعين بالأحباس وبعض أراضي القبائل وغيرها من الأراضي الجماعية. كما ضخمت عملية استبعاد الحائزين طابور العاطلين عن العمل والمهمشين وغيرهم من العمال الموسميين بالأرياف. وبالتأكيد أن وجهة إعادة تثمين الأرض والسيطرة على المجال وإحيائه المتلازم مع إعادة تقويمه ستكون لهما موضوعيًا استتباعات إيجابية، غير أنهما لا تخلوان من مواطن الوهن لا سيما خلال فترات الأزمات عمومًا (ديون، رهن، بيع...) وخاصة زمن الأزمات التقليدية (ملكية تغيبية، نزوح...) مما يعني تفكك البنى التقليدية دون العمل على بناء شكل إجتماعي مستحدث بديل.

ج- تزمين الهيمنة

أما من الناحية الزمنية فإننا يمكن أن نؤكد إثر اطلاعنا على دفاتر مبيعات أراضي الظهير بعد إستصلاحها أن فترتيْن حاسمتين مثلتا قمة «النهب الحضري» في المسيرة نحو الهيمنة العقارية

على الريف الصفاقسي:

- فقد اشتد هذا النهم بغاية الهيمنة على ريف صفاقس في مرحلة أولى فيما بين ١٨٩٥ و١٩١١ وهي مرحلة الطفرة الأولى، بحيث تم استصلاح ٥٦,٧٨٪ من القطع واقتحام قرابة ٧٢,٣٩٪ من عموم المساحات المستصلحة فيما بين ١٨٩١ - ١٩٣٩، وقد همت عملية الزحف في هذه المرحلة الضيعات ذات المساحات الكبيرة والهناشير التقليدية الكبيرة.
- أما الفترة الحاسمة الثانية فقد همت الحيز الممتد من ١٩١٩ إلى ١٩٢٩ وقد شمل التوسع خاصة الملكيات الصغرى والمتوسطة بحيث تمت تسوية وضعية ٣٥,٦٧٪ من عدد الملكيات ومسحت ١٩,٥٩٪ من مساحتها الجملية، مما يعني أن هيمنة المدينة على الريف ارتبطت فيما ارتبطت بنوعية الأراضي المهيمن عليها ومساحتها. فلئن مكنت الأراضي السائبة، وتلك التي كانت تحت تصرف القبائل، المستثمرين الأوائل من توفير مساحات هائلة لافتكاكها واستغلالها إثر استصلاحها في مرحلة أولى لأسباب عدة (عدم قدرة أفراد القبائل على استصلاح مساحات كبيرة من الأرض أو خشيتهم من السلطة القامعة)، فإن المساحات المتبقية قد تمت مباشرتها إثر نهاية الحرب العالمية الأولى بالاستصلاح من قبل أعيان القبائل ومجموع العروش ذواتها مما مكنها من الانتفاع جزئيًا بأراضيها. إلى ذلك فقد بادر الصفاقسيون متوسطو الدخل خلال هذه الفترة بالهيمنة على قطع متوسطة المساحة وعجّلوا باستصلاحها بأنفسهم. وهو ما يُعدُ إحدى ميزات هذه الهيمنة إذ يصبح الصفاقسي الحضري ساكن المدينة فلاحًا يشتغل بيديه في ذات الوقت الذي يُتقن فيه حرفة أخرى رئيسية. وهذا عنوان «صفاقسيته»، عنوان تصنيفه.

صحيح أن عديد المدن التونسية لم تكن قادرة تاريخيًا على تطويع أريافها المجاورة والهيمنة عليها بالتدريج على غرار ما تم لمدينة صفاقس وسكانها، سواء لعدم توفر القوى التي تستطيع أن تلعب هذا الدور أو لضعف في هذه القوى «تاريخيًا»، بحيث «تسيبت» العلاقة بين المدينة ومحيطها على غرار ما كان حاصلاً زمن الإستعمار لمدن باجة وبنزرت وماطر وجندوبة مثلاً، فبقيت هذه المدينة الأخيرة كما سابقاتها لمدة طويلة محافظة على طابعها الريفي ولم تتمكن أرستقراطيتها من تطويع الريف أو إثرائه أو حتى تطويره بضخ كم هام من سوائل النقود. في نفس الوقت، يساهم تعدد القرى وتداخلها وتشتتها ببعض الجهات الأخرى وتخصيصًا بجهة سوسة من تقليص هيمنة هذه المدينة على ريفها بل إن مجمل القرى بمنافستها مدينة سوسة، لم تتمكن ذاتها من التطور، فلا هي «تأهلت» لكي تصبح مدنًا قائمة بذاتها ولا هي سهلت انطلاقة سوسة.

وهو ما لم يحصل في مدينة صفاقس بفعل ديناميكية سكانها الذين كانوا يحذقون فنون الفلاحة والتجارة، ويباشرون أعمالهم بأنفسهم في الغالب الأعم، فقد صارت هذه المدينة تهيمن على الدواخل في شعاع امتد خلال الفترة الإستعمارية إلى حوالي ١٠٠ كلم في جميع الإتجاهات بعيدًا عن المدينة ذاتها، وصولاً إلى المهدية والسواسي شمالاً، والقيروان وسيدي بوزيد غربًا،

والمكناسي وقابس جنوبًا، بل إن مدينة صفاقس صارت قبل حصول البلاد على الإستقلال السياسي (١٩٥٦) عاصمة كامل الجنوب مستقطبة القدر الأوفر من السكان والإستثمارات على السواء وهو ما مثل حسب قراءات بعض المختصين مثالاً فريداً من نوعه بكامل البلاد بل بكامل أقطار المغرب العربي.

٢. الهيمنة التجارية والمالية

وقد تمت بالموازاة مع ما سبق ذكره هيمنة المدينة على الريف تجاريًا على مستويين:

المستوى الأدنى ويتمثل في شبكة الحوانيت التجارية والدكاكين التي كانت قد غزت ريف الجهة منذ انفتاحه على الرأسمال الخارجي سواء منه المحلي أو الأجنبي. وقد كان يباشر هذه الحوانيت التجار الصفاقسيون بالضواحي القريبة من المدينة (منطقة الغابة). كما «تَمْرْكَزَ» هؤلاء أيضًا بمناطق تجمع السكان على طول الطرقات الفرعية خاصة المعبدة التي تربط الدشرات (المركز) بالمدينة. وقد استطاع هؤلاء التجار أن ينفردوا بمواطن استقرارهم وبتجارتهم منافسين في ذلك تجار التقسيط «الجرابة» الذين كانوا قد انتشروا بكامل أرياف البلاد ومدنها ما عدا بجهة صفاقس.

وفي الواقع فإن هؤلاء التجار الصفاقسيين المنبثين بكامل ريف الجهة كانوا عيون المستثمرين المحليين والأوربيين على السواء، إذ كانوا أقرب إلى السماسرة والمتعهدين وحتى ممثلي المرابين والمقرضين. إلى ذلك فإن الدكاكين الريفية هذه كانت مقر كتابة العقود وإنجاز عمليات البيع والشراء والإشهاد على مختلف الاتفاقات المكتوبة والشفوية، فضلاً عن كونها موطنٍ اللقاءات والتجمعات بإعتبارها كما هو معلوم في المخيال الشعبي والملفوظ اليومي «المركز». فضلا عن ذلك فإنها كانت القلب النابض للريف: ففيها تتم الصفقات ويتم توقيع عقود الرهن والسلفة وتضرب بها المواعيد، وإلى ذلك فهي محطة الإعلام والاستعلام بكل ما يجري بالمنطقة.

بيد أن المدينة ذاتها تصبح دومًا أسبوعيًا قلب الجهة النابض والوعاء الأشمل وذلك كل يوم جمعة. وفي هذا اليوم الكبير «العظيم» في المخيال الشعبي، ينحدر سكان الأرياف عبر الثنايا المتعددة، غير المعبدة عادة، وبوسائل نقل واتصال متنوعة، للقيام بالواجب الديني المقدس، ويجمعون إلى ذلك ما يشدهم من مصالح إلى المدينة من بيع وشراء. فتوزعت في الغرض الرحبات والأسواق بالمدينة وذلك لاستقبال الحرفاء كل حسب حاجته. ففي «سوق الكامور» تباع الفواكه والغلال الجافة، و«بسوق الربع» المنسوجات والأغطية إلخ. بحيث تجمعت بداخل المدينة في ضواحي الجامع الكبير وحوله قرابة ١٧ سوقًا انتظمت طوليًا من مدخل المدينة بباب الجبلي (محطة وصول القوافل) حتى باب الديوان المواجه للبحر وللرصيف. فقد كانت المدينة تستدرج كل منتوجات محيطها القريب والبعيد المتصل خاصة بجنوب تونس إلى حدود طرابلس الغرب. وهو الأمر الذي جعل الباحث علي الزواري، يقرر بالنظر إلى الدور المحوري الذي صارت تلعبه صفاقس في الدورة

التجارية وتأثير ذلك في محيطها القريب والبعيد، أن هذه الهيمنة كانت «إستبدادية»، ذلك أن تجار مدينة صفاقس، وهم يستقطبون في الآن نفسه منتوج الجريد والجنوب الشرقي والوطن القبلي النسجي ونسيج الساحل الصوفي، يحددون لوحدهم أماكن بيعه، وثمنه، وكميته.

وإضافة إلى هذه الأسواق الملأى وتلك الحركية الدائمة وذاك النشاط الدائب عدت مدينة صفاقس من أنشط مدن البلاد باعتراف كل من زارها من الأجانب، فبعض الرحالة أكدوا أن المدينة لا تعرف البتة «التسيب» الذي عُرف به العرب المسلمون، ووصفها آخرون بكونها خلية نحل تناقض أوضاع مدن البلاد الأخرى، بل إنها المدينة الوحيدة على حد قول الرحالة ديفونتين التي كانت طرقاتها معبدة منذ القرن الثامن عشر، وفي ذلك أكثر من إشارة ودليل على الثروة والغنى اللذين وسما المدينة نتيجة الجهد والنشاط والإستثمار الحاصل منذ القرن الثامن عشر والذي تعاظم وتزايد بفعل مزيد انفتاح المدينة أكثر فأكثر على الريف.

يبقى دور آخر هام تلعبه مختلف البنوك وفروعها تلك المستقرة بالمدينة والحال أن أهم مواردها مرتبطة أيما ارتباط بالريف والأرض بالجهة. فالمال المخصص للاستثمار وذلك الذي يساهم به أصحابه في الشركات الرأسمالية وكذا الأموال المنجرة عن الصابة وبيع الزيت والمتاجرة بالمواد الفلاحية كلها صارت تمر رئيسيًا بفروع البنوك. كما أن عملية السلفة لاقتناء عقار فلاحي أو غيره وكذا عمليات البيع أو الشراء أو القرض تمر كذلك عبر بنوك الجهة وغيرها من المؤسسات المالية. غير أن هذه الفروع قد عظم دورها بالتأكيد زمن الأزمات الاقتصادية وتحديدًا إثر الانعكاسات المهلكة لأزمة الزيوت وانتفاء بيعها بالأسواق الأوروبية، وإثر انعكاسات الأزمة التقليدية التي عرفها ريف الجهة والبلاد عند انحباس الأمطار سنتي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بحيث انتعشت البنوك الفرنسية (ديون، عقلات، رهن...) وانتفعت من بؤس سكان الريف ووهنهم لا سيما بالنظر إلى انعكاس أزمة ١٩٢٩ على صغار الملاكين الحضر منهم والريفيين العاجزين حتمًا عن توفير الحد الأدنى، إذ لا يجب أن ننسى من جهة أولى أن ٨٢,١٪ من المستثمرين الجدد بالجهة فيما بين سنتي ١٨٩٥ - ١٩٣٨ كانت ملكياتهم تساوي ٥ هكتار أو أقل (٨٥ زيتونة فأقل) وأن نسبة متوسطي الملاكين (من ٥ إلى ٤٩ هكتار) يمثلون ١٦,٣٥٪ من المستثمرين وامتلكوا ٣٧,٥٨٪ من الأراضي المستغلة بالجهة. بينما لم يمثل عدد كبار الملاكين المستثمرين الجدد (٥٠ هكتار فأكثر) سوى ما نسبته ١,٤٩٪ لا غير، على حين انفردوا بـ٣٤,٦٦٪ من المساحة التي تم إحياؤها حديثًا.

كما لا يجب أن ننسى من ناحية ثانية أن الصلة بين المدينة وريفها صارت وطيدة ومتلازمة بحيث صار المستثمر في الريف والقاطن بالمدينة يعيش يومه على وضع الأزمة مثلما يعيشها أي فلاح آخر قاطن بالريف.

٣. عوامل النجاح وحدوده

قد تكون مدينة صفاقس ومستثمروها «محظوظين» فلم يجدا، كل طرف من جهته، منافسة تذكر: فلم تجد المدينة منافسة من قبل محيطها المباشر أو من القرى المجاورة، ووجد المستثمرون المحليون وحتى الأجانب ظهيرًا خصبًا غير مغروس أو يكاد فاقتحموه، وكانت الفرصة التي أتيحت والاستثمارات التي صرفت كفيلة بأن تعطي المغامرين الأوائل جزاءهم بحيث كانت ثلثا غراسات الزيتون قد عادت فعليًا إلى الصفاقسيين عند مطلع خمسينات القرن العشرين. فهل تعد مثل هذه السيطرة على الريف لإحيائه، من زاوية قراءة «عدمية»، شكلًا من أشكال الهيمنة؟! هل تمثل هذه الهيمنة المادية والعقارية لمدينة صفاقس ومستثمريها الجدد «وبالًا» على الظهير المجاور وشكلًا من أشكال «الإعاقة» مثلما كان يحلو للبعض القول بذلك؟!

إن عدم استقرار المستثمرين بأماكن ضيعاتهم وتغيب المالكين عن مغارسهم بفعل سكناهم المدينة لا تخول لوحدها الإسراع بالقول بأن المالكين لا يولون أهمية لمغارسهم ولضيعاتهم، خاصة إن كانت كل مزدرعاتهم تلقى كامل العناية الفصلية اللازمة. وربما جاء هذا النقد غير الواقعي يستبطن مقولة خاطئة ظهرت مع فكرة «الإنتصار» للريف والريفيين، بدعوى ضرورة مقاومة الإستثمار «الأجنبي» الذي يكون أصحابه من غير الريفيين بمن فيهم مستثمري مدينة صفاقس ذاتها، مما يمكن الريفيين وحدهم من التحكم لوحدهم في الفائض الزراعي.

إن مثل هذه المعادلة تبدو خاطئة بالتأكيد لكونها وليدة فترة كان فيها المثقفون يسارعون بالانتصار للريف وإن جنى على نفسه بركوده. كما جاءت مثل هذه الدعوة أيضًا على خلفية انتصار الثورة الصينية التي هفت النفوس إلى دعمها ومساندتها إزاء الهجمة الإستعمارية تجاهها. غير أن الواقعية الاقتصادية والاجتماعية كانت تقر بأن ضخ الأموال من قبل جميع الأطراف كانت سبيلًا ناجعًا آخر يُمكن أن يطور ما كان محتبسًا وينمي ما كان مقعدًا، ويعيد الحياة إلى هياكل شبت على الرتابة والتقوقع. صحيح أنه كانت ثمة بالضرورة استتباعات سلبية في العملية مثل إزاحة بعض المنتفعين واغتصاب جانب من أراضي الأحباس والجماعات القبلية وتزايد عدد العاطلين وتكاثر عدد العمال الفلاحين الموسميين نتيجة تفكك البنى التقليدية وعدم قدرة البعض على التأقلم، غير أن بعض هذه المظاهر كانت تبدو واقعيًا وموضوعيًا الإفراز الطبيعي لخلخلة البنى التقليدية الاقتصادية منها والاجتماعية بالأرياف عمومًا، وبالريف المحلي الصفاقسي تخصيصًا، لكونها نتاجًا لإعادة تثمين الأرض من قبل رأس المال.

ونضيف من ناحيتنا كون هذه الاستتباعات الحاصلة إثر تسرب الرأسمال إلى الريف المحلي بدت لنا طفيفة وغير ذات وقع خطير بالقياس إلى ما كانت قد عاشته الأرياف الأوربية عندما اقتحمتها الرأسمالية الغازية، وذلك بالنظر إلى الفوارق الكبيرة في نوعية الرأسمال الموظف وكمه وتأثيره

في الحالتين: ففي المنظومة الرأسمالية الحقة يُصبح الرأسمالي عند اقتحامه الميدان الفلاحي ليس عنصرًا ضروريًا فقط بل العنصر المهيمن في العملية الإنتاجية، مما يفسر جزئيًا الأضرار الكبيرة التي يتعرض لها الريفيون أنفسهم. بينما يحتاج صاحب الرأسمال بالجهة عند غياب الرأسمالية، عند اقتحامه الريف، إلى أطراف عدة تواكب إحياء الأرض وقد تستثمر هي الأخرى جهدها وربما جزءًا من رأسمالها (مغارسي، مساقي...) لإقامة الغراسات واستكمال إثمارها، فضلًا عن ذلك فإن هذه الأطراف الإضافية «الدخلية» قد تستثمر أيضًا كفاءتها وقدراتها وخبراتها بشأن عملية استصلاح الأرض وتعهدها ثم غراستها. وكل ذلك لا يقدر بثمن.

كما أن عملية هيمنة الرأسمال الأوروبي «الدخيل» على الريف بالبلدان المستعمرة، على عكس ما كان حاصلًا بالبلاد الأوروبية، لم يكن هدفها تثوير قوى الإنتاج وعلاقاته بالمستعمرات، فحسب المستعمر الحصول على الريع العقاري.

إلى ذلك فإنه من المفارقة أن نبرز أن عملية الهيمنة على الأرياف المحلية كانت قد تلازمت وإستيطان السكان واستقرارهم. فقد كانت هذه الهيمنة مزدوجة إذ ساهم الريفيون أنفسهم في تفكيك البنى القبلية واقتطعوا أجزاء من الأرض وأحيوها وإستوطنوها. كما أوجدت السلط السياسية الرسمية مقاسم لتوطين المستغلين الإسميين جزئيًا. كما كانت عملية إحياء الأرض تتم جزئيًا من قبل سكان الريف الأصليين أنفسهم. فلئن أنتجت عملية هيمنة المدينة على الريف بأوروبا نزوحًا مرعبًا وتشرذمًا دائمًا، فإن عملية اقتحام الرأسمال ظهير صفاقس قد تلازم عكسيًا وإنتقال اليد العاملة الحضرية العارفة بأساليب الفلاحة، إلى الريف لاستصلاح الأرض، وتوجه الصفاقسيون أصحاب الخبرة (مغارسة، مساقاة) إلى الظهير لإحيائه، كما تلازم جميع ذلك مع مزيد إستقرار البدو بمواطنهم وتشبثهم بأراضيهم لإحيائها. ولعل أكبر دليل على ما نزعم كونه تم «تفكيك» شامل للهياكل العقارية بالجهة وتغيير لنمط الإستغلال والعيش وتم إدماج أكثر من ٣٥٠ ألف هكتار جديدة في عالم الإحياء فالتعصير والمضاربة، خلال أربعين سنة لا غير، دون أن يثير ذلك أية انتفاضة أو حتى مقاومة يُعتد بها أو تتناقلها الذاكرة الجماعية بالجهة في هذا الشأن، والحال أن الجهة كانت سباقة إلى مثل هذه الانتفاضات غيرة على الوطن والحيز القبلي في الآن نفسه.

ثالثًا مرحلة الوساطة (منذ مطلع ثلاثينات القرن العشرين إلى الستينات)

كانت أغلب مساحات الأرض بظهير صفاقس عند نهاية الحرب العالمية الأولى قد اقتُحمَت وتمت غراستها بفعل ضخ ملايين الفرنكات في استصلاح الأرض وتشجيرها عن طريق المباشرة الفعلية

أو عبر نظام المحاصصة، فتكاثرت نتيجة ذلك غراسات الزيتون، وقد مثلت في وقت وجيز ربع الغراسات بالبلاد (٤ ملايين شجرة من أصل ١٦ مليون) حتى سنة ١٩٣٠. غير أن ما ميّز زيتون الجهة هو مردوديتها الكبيرة لصغر سنها وحسن تعهدها. فغالبًا ما أعطت أشجار الجهة رغم ضآلة عددها أكثر من نصف محاصيل زيتون البلاد سنويًا. ونتيجة ذلك تكثف إنتاج الزيت مع مطلع الثلاثينات بحيث وصل إلى حد ٦٠٠ ألف قنطار سنويًا، وإذ كانت السوق المحلية ضيقة فإن السوق العالمية كانت تمتص في الغالب الأعم قرابة ثلثي إنتاج البلاد من الزيت، وإهتمت البلدان المتوسطية جميعها والقارة الأمريكية أيضًا بما كانت تنتجه البلاد، وخاصة ايطاليا واسبانيا اللتان كانتا رغم انتاجهما الزيوت، تستوردان المنتوج التونسي لرخص ثمنه وجودته فتعيدان تكييفه وتعليبه وتلصقان عليه العلامات الخاصة بهما.

١. تعاظم الإنتاج

لقد لعبت مدينة صفاقس والمستثمرون بها سواء الأوروبيين منهم أو المحليين، الدور الأساسي في إحياء غابة الجهة، ولكن بقي على هؤلاء المستثمرين في هذه المرحلة التالية وخاصة منذ مطلع العشرينات، أن يلعبوا دور المسوق لكميات الزيوت الكثيفة. فتحت الضغوط الخارجية والطلبات المتزايدة وبفعل تأثير سوائل النقود صار منتوج زيت الزيتون بضاعة مضاربية لكونه صار أحد الأعمدة الهامة في التجارة المتوسطية، وكذلك بفعل الإقبال المتزايد على استهلاك هذه المادة في عديد البلدان الاسكندنافية وفي القارة الأمريكية نتيجة فعل الدعاية المكثفة وبفعل تحسيس الرأي العام، سواء بالمدارس أو عبر الملصقات. كما انتبه آخرون إلى نجاعة استهلاك مثل هذه المادة التي دخلت بالتدريج «الموائد» غير المتوسطية أيضًا. وتبعًا لذلك فإن السوق صار متحكمًا أكثر فأكثر في ترويج هذه المادة وفي تسعيرها وفي التدقيق بشأن نوعيتها إلخ، بل إن أحداث أزمة ١٩٢٩ وانعكاساتها على البلاد في هذا المجال قد أبانت عن خضوع البلاد، فضلاً عن الجهة ومدينتها، لتداعيات الأزمة بالبلدان الرأسمالية ككل، مما كان يدفع إلى انطلاق المدينة في المدافعة مجددًا عن مصالحها بل عن كيانها. وقد تجلى هذا الأمر في محطات عدة حتى مطلع ستينات القرن العشرين. وقد تمظهر حرص المدينة على المدافعة عن كيانها وعن مصالح أصحابها ضمن السياقات التالية:

أ- مواصلة تكثيف الإنتاج

لقد صارت مدينة صفاقس وضواحيها المباشرة «عاصمة» زيت الزيتون بإمتياز عبر إقامة المعاصر سواء لعصر زيتون غابتها القديمة والمستحدثة، أو لعصر زيتون الجهات القريبة منها. فالمعلوم أن الاستثمارات الصفاقسية قد تضخمت وتوسعت خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لتهم جهات المكناسي جنوبًا والمهدية وشربان والسواسي شمالاً والقيروان وسيدي بوزيد غربًا. فهذه المناطق المقتحمة حديثًا كانت بورًا تخصص للرعي وتربية الماشية لا غير حتى مطلع القرن

العشرين، وكان الهكتار منها يُثمَن مع مطلع القرن العشرين بأكثر من ٣٠ - ٤٠ فرنكًا، ليصير ثمنه إثر اقتحام الاستثمارات الصفاقسية وإعادة استصلاحه وغراسته زيتونًا ٤٠ مرة أكثر من سعره الأصلي.

إلى ذلك أنجز زيتون مناطق وسط البلاد وشمالها إلى معاصر صفاقس أيضًا لحداثتها، ولكونها صارت بوابة للتسويق داخليًا وخارجيًا. وقد عَظُم دور هذه المدينة وزاد اقتحامها المجالات الجديدة خاصة تلك المرتبطة بالزيت وبالزيتون بالنظر إلى «اهتراء» دور مدينة سوسة المجاورة التي كانت تمثل عاصمة الساحل بداهة بل عاصمة زيت الزيتون خلال كامل القرنين الثامن والتاسع عشر، إلا أن مدينة سوسة تخلت قسرًا أو بتلقائية عن دورها «الريادي» إثر الطفرة الصفاقسية: فلئن تساوى عدد أشجار الزيتون بكل من الجهتين المتجاورتين وتوقف عند حدود ٥,٥ ملايين شجرة بكل واحدة منها مع أواخر ثلاثينات القرن العشرين فإن معدل إنتاج أشجار جهة صفاقس كان يعادل ٢٠ مليون كلغ أي ضعف ما كانت تنتجه أشجار جهة سوسة، مما يعني مزيد سيطرة مدينة صفاقس على ظهيرها وتفعيله أكثر والحال أنه كان أقل خصوبة من سهل الساحل.

ب- تحويل الإنتاج للاستهلاك والتسويق

خلال هذه المرحلة أيضا كان لزامًا على الجهة، وتخصيصًا المدينة، أن تلعب دورها «الريادي» في عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع إستهلاكية، وفي هذا المستوى لعبت المدينة الدور الفاعل الرئيسي في تحويل ما تنتجه الجهة أو بقية الجهات إلى زيت، سواء للاستهلاك الداخلي أو لتصريفه بالخارج. فمنذ ١٩١٢ توفرت بالمدينة وضواحيها ما لايقل عن ٨٠ معصرة انفرد الصفاقسيون بامتلاك ٨٠٪ منها. كما ركب أصحاب المعاصر وخاصة الصفاقسيون منهم العَصْرَنة باستحداثهم المعاصر الميكانيكية العصرية أكثر فأكثر، وتم التخلي بالتدريج عن المعاصر ذات الطاقة الحيوانية منذ بعيد الحرب العالمية الأولى، بحيث صارت لا تمثل هذه سوى نصف عددها مع أواخر العشرينات. أما أثناء الحرب العالمية الثانية فمن جملة ٣٣٤ معصرة وجدت بالجهة في هذا التاريخ كانت أكثر من نصفها (١٨٠ معصرة) ذات طابع آلي ميكانيكي بينما حافظت المعاصر بجهة سوسة على رتابتها فمثلت المعاصر العصرية بها قرابة ربع (٢٧٪) مجمل المعاصر لا غير في نفس التاريخ.

إلى ذلك توزعت بعض المعاصر الأخرى بالقرى الداخلية في الجهة، وكانت هي الأخرى في أغلبيتها ذات طابع عصري آنذاك، كما أنها كانت في أغلبيتها ذات إستثمارات صفاقسية. فقد هيمن «رأسمال» المدينة وضواحيها المباشرة سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ على ٨٨٪ من معاصر الجهة، وهي هيمنة يمكن أن نصفها بالكلية بداية من القمة إلى القاعدة، ذلك أن أصحاب هذه المعاصر كانوا في نفس الوقت أصحاب الأملاك العقارية ومحولي المادة الأولية إلى سلع (زيت) والتجار الذين يشرفون على بيع محاصيلهم إلى المستهلكين بالجملة أو بالتفصيل، كما كانوا أيضًا هم الذين يسوقون بضاعتهم إلى العائلات (منظومة العَوْلة) وإلى تجار التفصيل ونصف التفصيل،

كما يبيعون جزءًا من منتوجهم أيضًا إلى ديوان زيت الزيتون وهو مثلما نعلم مؤسسة تم استحداثها سنة ١٩٣٢ على خلفية أزمة ١٩٢٩ العالمية.

وبالخلاصة فلئن كانت الجهة لا توفر سنة ١٩٢٨ سوى ٣١,١٣٪ من مجمل إنتاج البلاد من الزيت، فقد صارت هذه النسبة تمثل ٥٣,٦٪ سنة ١٩٢٩ وارتفعت إلى أكثر من ٦٧٪ سنة ١٩٣٤ مما يعني أن مدينة صفاقس صارت سوق الزيت بامتياز ليس فقط بالنسبة إلى محيطها القريب بل بالنسبة إلى البلاد كلها.

وإذ كانت نسبة الإستهلاك الداخلي من مادة زيت الزيتون محدودة وتحوم حول ١٨٠ ألف أو ٢٠٠ ألف قنطار سنويًا فإن السوق العالمية صارت تمتص ما لا يقل عن ٢/٣ إنتاج الزيوت التونسية.

٢. المدينة ودور الوساطة بامتياز

تلازمت عملية «تتجير» الإقتصاد المحلي أكثر فأكثر مع النظر في كيفية إدماج اقتصاد الجهة ضمن الدائرة المتوسطية مما كان يعكس الرغبة في الانتفاع بخيرات المنطقة من جهة، والتأكيد خاصة على سرعة التأقلم مع المحيط الخارجي وحسن الاستفادة منه من جهة أخرى. فبُدئ منذ ١٨٩١ في بناء ميناء بحري بالمدينة يليق «بعظمة» الإستثمارات الموظفة وقد تم تدشينه إثر توسيعه سنة ١٨٩٧. وفي نفس السنة تم افتتاح خط السكة الحديدية الذي يربط ميناء المدينة بمناجم فسفاط قفصة والرديف الداخلية (٣٠٠ كلم). وقد توسعت تباعًا أرصفة هذا الميناء وتعددت بتكثف نشاطاته وخاصة بتنوع منتوجاته المصدرة وخاصة بفعل تحول التجارة الصفاقسية نهائيًا عن وجهتها المشرقية التي كانت عليها نحو وجهة أوروبية متوسطية.

وبقدر ما نشطت تجارة المدينة وميناؤها ازدادت الحاجة إلى توسعة الأحواض وتكثيف عدد الأرصفة. فقد عرف الميناء إثر الحرب العالمية الأولى ضغوطًا في نشاطه مما عَجّل بتوسيعه من جديد وتم بناء أرصفة جديدة لغاية التوريد والتصدير، وعنابر لتخزين البضاعة في انتظار وَسْقها، كما زود بآلات الرفع العصرية، وتنوعت تبعًا لذلك المواد التي تصل صفاقس من الجهات المجاورة لها مما يعني أن تأثير هذه المدينة وإشعاعها تجاوز ظهيرها ليشمل الجهات المجاورة لها بغاية تصدير الفسفاط (قفصة، الرديف) والحلفاء المنجرة إلى الميناء من منطقة السباسب الغربية والجنوبية (معدل ٣٠٠ ألف – ٧٠٠ ألف قنطار سنويًا) والتمور من منطقة الجريد (٧ آلف طن سنة ١٩٤٨ مثلًا) فضلًا عن عديد المنتوجات البحرية والمواد الفلاحية مثل اللوز (١٢٥٠ طن سنة ١٩٣٥). وصارت مدينة صفاقس تبعًا لذلك مقرًا محوريًا لكبار التجار وممثلي الشركات البحرية المتوسطية والإنكليزية وغيرها.

فإذا برقم حجم الحركة التجارية بالميناء يقفز إجماليًا من ٣٥٠ ألف طن سنة ١٩٠٠ إلى حوالي

٢٣٥٠ مليون طن مع سنة ١٩٣٠ (تضاعف قرابة ٧ مرات) لكي يحافظ فيما بعد على هذا الحجم تقريبًا.

ورغم تنوع المواد المتاجر بها توريدًا وتصديرًا يبقى ميناء صفاقس أهم موانئ البلاد المختص في تصدير زيت الزيتون المتوفر له من غابة زياتين الجهة أو ذاك المنجر إليه من بقية الجهات الأخرى فقد صدر الميناء سنويًا من الزيت كميات هامة على غرار ما تكشف عنه هذه العينة:

السنة	١٩٢١	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٢
الكمية المصدرة من ميناء صفاقس (طن)	١٨٢٥٤	٢٦٨٣٥	١٥٠٣٠	٤٣٧٩١	٥١٩٤٤	٥٢٤٧٨
النسبة من صادرات زيت البلاد الجملية	٪٧٧,٩٤	٪٦٣,١٠	٪٦٢,٨٨	٪٥٨,٢٤	٪٧٣,١٥	٪٩٧,٨٤

ومثلما نتبين فإن ميناء صفاقس صار يصدر ما بين ٦٥٪ وأكثرمن٩٥٪ أحيانًا من زيت البلاد مما يؤكد سطوته وتنفذه في ترويجه هذه المادة الإستهلاكية والمضاربية. إلى ذلك كان الميناء يصدر أيضًا زيوت الكسْب (grignon) بمعدل من ٢ إلى ٤ أطنان سنويًا وهي زيوت تُستعمل داخليًا وكذلك عالميًا في صناعة الصابون، وغسل الحرير تمهيدًا لصبغه، وفي إزالة الشحوم من الأقمشة.

أ- الهياكل والتجهيز الأساسي الداعم

أقيمت بمدينة صفاقس، إلى جانب كل ما ذكرنا، هياكل تنسق الشأن الإقتصادي بين مدينة صفاقس وتجارتها المرتبطة بمنتوج الأرياف المحلية والداخلية مما يحكم السيطرة على الإنتاج الفلاحي ويضمن حسن ترويجه بالداخل التونسي وبالخارج خاصة. كما بُعثت هياكل الإشراف والتوجيه ومؤسسات السيطرة والتنفذ الخاصة بالقوى الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة حديثًا، فأقيمت في الغرض الحجرة المختلطة للتجارة والفلاحة بالجنوب التونسي ومقرها صفاقس، وهي حجرة وإن بعثت منذ ٢٧ أيار ١٨٩٥ غير أنها بقيت فرنسية التركيبة إلى حدود ٢٥ آذار ١٩٢٨، وهو التاريخ الذي أنشئ فيه القسم التونسي الذي ضم أعيان الفلاحة والتجارة بالجهة الخامسة (كامل مناطق جنوب البلاد)، فأشرفوا على كل عمليات اقتناء البضاعة المتاجر بها وضَمنُوا تسويقها.

كما تم في ١٣ حزيران ١٩٣٠ بعث ديوان زيت الزيتون بتونس واتخذ له مقرًا صفاقس أيضًا مما يعني الكثير بالنسبة للجهة ليس فقط لكون ٨ أو ٩ وزراء من حكومات الجمهورية الثالثة قد اقتنوا ضيعات مترامية الأطراف بجهة صفاقس (هضبة الوزراء) وإنما أيضًا لكون أغلب تجار الزيت وخاصة مصدريه من تونسين وفرنسيين ويهود قد استقروا هم الآخرون بصفاقس، وذلك بمختلف أنهج المدينة الإفرنجية القريبة من الميناء. ونفيد أيضًا أنه تم استحداث مخازن عامة بالمدينة بفعل أمرَين صدرا سنة ١٩٠٣ و١٩٠٥ تدعيمًا للحركة التجارية. ويبقى أهم إنجاز في الغرض هو ذلك

الذي تم سنة ١٩٣٦، استتباعًا لمخلفات الأزمة الإقتصادية إذ وقع بناء مخزنين كبيرين للزيت بالمدينة وجهزا حتى يحفظا زيت المنتجين غير المباع في إنتظار تصريفه بأثمان مجزية، وفي إنتظار البحث عن مستهلكين جدد بالبلدان الإسكندنافية وأمريكا الشمالية والجنوبية.

وحين نعلم أنه تم تعيين جون فرنسوا بوشي (Jean François Boucher) مديرًا لديوان زيت الزيتون المستحدث وهو الإبن الأكبر للوزير هنري بوشي (Henri Boucher)، وهو الذي ترك مهنته بفرنسا (محامي) ليستوطن صفاقس ويشرف على ضيعات العائلة المترامية (١٠ آلاف هكتار) المغروسة زيتونًا، نفهم أي موقع صار للمدينة وريفها بالنسبة إلى النخبة الإقتصادية والسياسية الفرنسية ذاتها سواء تلك المستقرة بالبلاد أو تلك النشطة بفرنسا.

كما ساهمت التجديدات المنجزة في البنية التحتية في تطوير الجهة، فأقيمت في الغرض مجمل شبكة السكك الحديدية التي أستحدثت بالجنوب، وكذلك شبكة الطرقات المعبدة وغيرها في بناء دور الوساطة هذا وتركيزه ثم تنميته: فإلى جانب إقامة ٣٠٠ كلم من سكة الحديد الجنوبية التي ربطت صفاقس بقفصة والرديف الجنوبية منذ أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٧) أقيم كذلك خط سوسة صفاقس الحديدي أيضًا (١١٣ كلم) الذي دشن في ١٥ نيسان ١٩١١ (في ذكرى دخول الجيوش الفرنسية التراب التونسي نيسان ١٨٨١) وهو ما مكن أيضًا من ربط صفاقس بشمال البلاد.

كما استحدثت بالتدريج طرقات معبدة اتجهت نحو الغرب (صفاقس - تبسة عبر بوثدي، وكذلك طريق صفاقس - ترياقة) ونحو الشمال (طريق صفاقس - سوسة وكذلك طريق صفاقس المهدية الساحلي) مما سهل نشاط النخبة الاقتصادية وعجل في ثرائها.

ب- دور النخبة الاقتصادية والاجتماعية الحضرية

لقد صار لهذه النخبة دور مهم في الوساطة بين الريف والمدن في المعنى الواسع للكلمة، باعتبار أن هذه النخبة كانت تسعى إثر سيطرتها على المنتوج إلى ترويجه ليس بالداخل التونسي فحسب وإنما بالخارج أيضًا مما يمكنها من الحصول على فائض القيمة المرتفع الحاصل سواء من امتلاك الإنتاج أو عبر المتاجرة به. إلى ذلك فقد كانت النخبة تحصل على فائض القيمة عبر التحكم في عملية التصدير وإحكام القبضة على مسالك التوزيع وعبر تحديد أسعار المواد الزراعية المعروضة في السوق، ذلك أن هذه النخبة كانت تتحكم في الكميات المروجة، فتخزن الفوائض من زيت الزيتون الزائدة عن الحاجة بالمخازن الحكومية أو بالمواجل التقليدية عند تدني الأثمان، وتعمد إلى إخراج الكميات بالتقسيط عندما ترتفع الأسعار.

أخيرًا فإن هذه النخبة الاقتصادية السياسية تحصل على أقصى قدر من فائض القيمة أيضًا حينما تجعل أمر المتاجرة بهذه المادة المضاربية وأمر المشرفين على تصديرها يرتهنان بحلقة مغلقة شملت

شركات رأسمالية باشرها بالمدينة ٢٥ فرنسيًا و٢٠ يهوديًا لا غير، على حين لم يبق من مجمل التجار التونسيين، على قدَم تقاليدهم في السياق سوى ثمانية، يشتغلون في الغالب جريًا على العادة لا غير.

أما النخبة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، صفاقسية «قاع الخابية» كما يقال، فإنها لم تعدم الحلول للتكيف مع الواقع الجديد: فلئن إستبعدت من دائرة التجارة الخارجية، فإنها قد سيطرت على المدينة أيضًا بسيطرتها على أهم منتوج بالجهة بل بالبلاد آنذاك. وبقدر ما استفادت سابقًا من الهيمنة على الريف المحلي وزياتينه وأشجار لوزه، وكذلك على كتلة الغراسات بالجهات المجاورة فإنها سيطرت أيضًا على المسلك «الصناعي» المحول للمادة الأولى (زيتون) إلى سوائل كما هيمنت على المسالك التجارية الداخلية فأوجدت المعاصر بالجهات كما وظفت وسائل نقلها الخاصة التقليدية منها (عربات مجرورة) أو العصرية (شاحنات) لجلب الزياتين من مختلف جهات البلاد لكي تعصرها بمعاصر صفاقس. كما وفرت مخازن لبضاعتها بالمدينة التقليدية وكذلك بالقرب من الميناء، وفتحت نيابات لها بالعمارات العصرية ومكاتب ودكاكين بأزقة المدينة وأنهجها.

وقامت هذه النخبة، في سعيها إلى إدماج اقتصاد الأرياف الجهوية في دائرة المبادلات العالمية الحرة، بالإنخراط في مجمل المشاريع المستحدثة بمجمل جهات وسط البلاد وجنوبها. فلئن انتشر التجار والمتعهدون أصيلو جزيرة جربة بمناطق شمال البلاد والشمال الغربي خاصة، فإن التجار والمتعهدين الصفاقسية باشروا النشاط بكامل جنوب البلاد والوسط وبمنطقة الوطن القبلي لإقتناء كل ما لهم به حاجة للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وربما باشر هؤلاء الأعيان المحليون بعديد الجهات المجاورة عملية الإنتاج على عين المكان أيضًا، فإقتنوا الضيعات، وأوجدوا الغراسات، واستحدثوا الدكاكين والمخازن، وحولوا بعض المواد وكيفوها على عين المكان في انتظار توجيهها إلى المركز صفاقس، سيما أن أفراد هذه النخبة كانوا يحسنون التعامل مع الواقع ومع الحرفاء وخاصة مع منافسيهم. فأزاحوا عن طريقهم تجار مدن الساحل بمناطق الوسط التونسي، وأزاحوا التجار الجرابة عن المناطق الجنوبية، وهادنوا اليهود لزمن.

وحيثما حل التجار الصفاقسيون كانت لهم الغلبة حسب إفادات الوثائق وشهادة معاصريهم. ولا يرتبط الأمر فحسب بحُسن دراية هؤلاء التجار الصفاقسية وبكفاءتهم وبإتقانهم اللعبة عبر تقاليد قديمة منذ الفترة الحديثة، وربما حتى قبل ذلك التاريخ، وإنما أيضًا لكون التاجر الصفاقسي كان أكثر انفتاحًا على الآخر: فهو حاذق دون أن يكون مقترًا، ومتحسب دون أن يكون جافًا في المعاملات، يبني ثقة متوازنة بينه وبين الآخرين بالتدريج وبتؤدة، وذلك كله ضمن شبكة من الموالين والأنصار يحصلون هم الآخرون على حصتهم من غنم تجارتهم وإن كانت قليلة، أخذًا بمقولة يوسف صاحب الطابع رائد الماركنتيلية التونسية الحديثة منذ القرن الثامن عشر، والذي

تربى بين أحضان العائلات الصفاقسية التجارية «إن القليل مع الكثير كثير». ونادرًا ما غبط التاجر الصفاقسي حق الآخرين.

إن نجاح التجار والمستثمرين الصفاقسيين في مثل هذا المسعى - المشروع قد تطلب في تقديري تضحيات كثيرة، بالنظر خاصة إلى المنافسة التي كان يقيمها الأوروبيون إلى جانب اليهود:

فدخول هؤلاء الصفاقسية عالم الفلاحة والتحويل ثم التوزيع والتجارة، قديم، جعلهم يعتدون بتجاربهم وتاريخهم وتراثهم بيد أنه كان عليهم أيضا أن يتخلوا جزئيًا عن تقوقعهم للإنفتاح على الآخرين أكثر فأكثر، وهو ما تم فعليًا حتى قبل إحتلال البلاد بفعل الإحتكاك بالأوروبيين والتجار اليهود «واستنبات طبيعة» جديدة تراوح بين المحافظة على التقاليد وإعتماد نمط عيش وطريقة تعامل أوروبية مع الآخرين. ومثل هذه الإزدواجية عاشرتهم، وتعاشرهم إلى اليوم، ولا يخص الأمر معاملاتهم الاقتصادية والتجارية وغيرها فحسب وإنما صلاتهم العائلية الدموية والمصلحية كذلك.

على أن أكبر التضحيات التي قدمها هؤلاء الأعيان المستثمرون الجدد تمثل في «قلب الطاولة» على ردهات من تاريخ جهتهم وحتى من تاريخهم العائلي الخاص: فقد كان سكان صفاقس قد قاوموا الاستعمار عند مجيئه بل كانت مدينتهم المدينة الوحيدة التي تسلحت فحاربت الأجانب وضمت الأعراب إليها لمواصلة الجهاد. غير أن المعطيات الجديدة الحاصلة بالمدينة وبالجهة وإستتباب الأمر للسلطة الفرنسية وحصول مجمل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية دفع ببعض هذه القوى إلى التأقلم مع الواقع الجديد والانخراط في «المشروع» الإستثماري الجديد ضمن المشاركة في «الطفرة الإقتصادية» بل والمساهمة حتى في تجميل صورة الإستعمار البشعة عبر مشاركة أعضاء هذه النخبة في مجالسه الصورية وهيئاته التمثيلية الزائفة، حتى أن بعض أحفاد العائلات التي قادت المقاومة (كمون، اللوز، الفندري، الفقيه...) صاروا يرأسون هذه المجالس «الكرتونية» ويعادون القيادات السياسية الوطنية، ولا يرفعون عقيرتهم بالاحتجاج إلا عندما يمس الإستعمار وسياساته مصالحهم الإقتصادية أو امتيازاتهم المالية، بحيث مثل «تواطؤهم» مع القوى الإستعمارية جزئيًا ورقتهم إلى الانفراد بالامتيازات وطريقهم إلى مزيد الإثراء ووسيلتهم إلى قيادة قاطرة الوساطة المربحة.

إلى ذلك فإن مثل هذه الوساطة التي امتدت فترة جيل كامل (٣٠ - ٤٠ سنة) مثل المرحلة السابقة قد أفقدت الجهة خيرات كثيرة، وربما فوتت عليها فرص انطلاقة مبكرة، فضلًا عن كونها ربما أفقدت بعض النخب الإقتصادية بالجهة «بَوْصَلتها»: فقد كان الإنتاج المحلي يفلت بالتدريج عن السوق المحلية وعن قوانينها وقواها، وصارت السوق هي التي تحدد أسعاره وحاجتها منه، كما ضاعت بالتأكيد الأجزاء «السمينة» من المرابيح عن المحليين إذ خسروا الجزء الأكبر من فائض القيمة الذي إنتفعت به الشركات الأوروبية تلك الموردة للإنتاج الذي كثيرًا ما كان يقتنى بالجملة، ويتم تكييفه بأوروبا أو إعادة تكييفه ويعاد بيعه بالتقسيط وبذلك يعاد تثمينه.

في الوقت نفسه ثَقُلَ أمر «الاستثمار المعاكس» (désinvestissement) على الريف ذلك أن أغلب المرابيح المترتبة عن الاستثمار وعن بيع المنتوج تتربع في أشكال متعددة بالبنوك والمؤسسات الأوروبية والفرنسية منها على الغالب الأعم، بحيث لا يتم ضخ الأموال ولو جزئيًا بالريف أو إعادة الاستثمار لتحسينه كما كانت الأمور وكذلك التقاليد تقضي بذلك.

أخيرًا لا بد أن نتنبه إلى أن «تتجير» الاقتصاد، على ما في ذلك من إيجابيات اقتصادية، يتلازم عمومًا ووجود سلبيات إجتماعية قاضية بالنظر إليها بعين التحسب، ويمكن حوصلتها في سياقين:

- أما السياق الأول فيهم التناقض بين واقع القوى المباشرة للإنتاج المتخلف على حين كان الواقع الإقتصادي ينخرط أكثر فأكثر ضمن المبادلات العالمية المستتبعة بالإقصاء والتهميش.
- أما السياق الثاني فيهم التناقض بين السعي إلى تطوير الإنتاج من أجل التصدير بالجهة وبغيرها من الجهات على حين إفتقدت بعض الفئات بالتدريج أبسط المنتوجات الغذائية لا سيما منها تلك الفئات التي كانت مالكة للأرض على «الشياع» والتي عادة ما يتم استبعادها عن أرضها كما يتم استبعادها عند اقتسام «الغنيمة» طالما بقيت تلك الفئات غير عارفة بالمنظومات العصرية وغير قادرة على اقتناص الفرصة للانخراط ضمن المنظومات الجديدة للحصول على الخبزة اليومية.

رابعًا مرحلة التراكم والتسيير (منذ مطلع سبعينات القرن العشرين)

إن مُعطيَيْن هامين ساهما جزئيًا في تعديل وجهة علاقة مدينة صفاقس بريفها:

- **المعطى الأول** يتمثل في فشل منوال التنمية الذي اعتمد منذ ١٩٥٦ وخاصة منذ مطلع ستينات القرن العشرين (سياسة التعاضد) والذي سطره الحزب الحاكم «من فوق»، وهي سياسة عادت بالوبال على الاقتصاد وحدت من المبادرة الفردية التي كانت تمثل قلب رحى الصلة الحميمية بين المدينة وريفها.
- **المعطى الثاني** يتمثل في انقلاب الوضع بالبلاد التونسية منذ مطلع السبعينات إثر اختيار السلطة بتونس اعتماد سياسة إقتصادية ليبرالية مفرطة، نقيضة تمامًا للسياسة التي اتبعتها خلال العشرية السابقة، مما يعني أن المستثمر والفلاح والتاجر والمصدر والصناعي قد عاشوا جميعهم في حقبة وجيزة استتباعات السياسة «الاشتراكية» ونقيضتها الليبرالية، مما يفيد أن السلطة كانت آنذاك تدير الشأن العام كيفما تأتى.

فقد ارتأت السلطة الجديدة بالبلاد منذ مطلع سبعينات القرن العشرين أن الرهان سيتركز خلال

المخطط الرابع للتنمية على الصناعات المعملية بالأساس، ويتم التخلي تبعًا لذلك عن المراهنة في الاستثمار على الصناعات الكبرى خاصة منها العمومية وذات الطاقة المندمجة، لكي يُفتَح المجال لإقامة الصناعات الخفيفة وخاصة تلك الصناعات المعدة للتصدير إثر إصدار قانون نيسان ١٩٧٢، وهو القانون الذي كان يشجع على استقدام الرأسمال الأجنبي إلى البلاد بغاية استثماره في إقامة معامل يعد منتوجها للتصدير.

وسيان كانت سياسة البلاد تتجه نحو «الإشتراكية» (فترة الستينات) أو نحو تحرير السوق (مطلع السبعينات) فإن الجهة ونخبتها الإقتصادية لم يحظيا سوى بالفتات من ميزانية الدولة وضمن مخططاتها: إذ لم تحظ جهة صفاقس خلال العشرية الأولى (١٩٦١ - ١٩٧٠) سوى بـ٤,٤٪ من مجمل الإستثمارات المرصودة لكافة البلاد بينما حظيت بقية الجهات بالدعم الكثير فحصدت جهة تونس ٢٤٪ من الإستثمارات ومدنين ١٨٪ والقصرين ٩٪ وبنزرت ١٣٪. ولم تنتفع صفاقس كذلك خلال المخطط الرابع (١٩٧٣ - ١٩٧٦) سوى بما نسبته ٦,٨٪ من مجمل الإستثمارات التي خصصت للتنمية بالبلاد، بينما عَظُمَت مثل هذه الإستثمارات العمومية بكل من جهة تونس ٣٤٪ وقابس ٢٩,٤٪ وسوسة ١٣,٦٪ وبنزرت ٧,٤٪ بما يعني أنه كان على المدينة وجهتها أن تعولا على إمكانيتهما الصرف.

ولعله من المفارقة أن نبين أيضًا في هذا السياق أن آفاق مستثمري المدينة المحليين بدأت تتقلص وإمكانيات الإستثمار بدأت تضيق منذ مطلع ستينات القرن العشرين. فقد تم فلح أراضي الجهة وغراستها كلية تقريبًا إثر إستصلاحها، كما أن ضيعات المعمرين لم تفلت من هيمنة المستثمرين الصفاقسيين، إذ تم اقتناء قرابة ١١ ألف هكتار من الأراضي المغروسة زيتونًا. بحيث صار الصفاقسيون يملكون ما لا يقل عن ٩٠٪ من غراسات زيتونها وما لا يقل عن نصف أشجار لوزها و٣/٤ فواكهها. وربما جازف البعض من المستثمرين الصفاقسيين (الفندري، الفقيه، اللوز...) بالاستثمار في مناطق بعيدة (مكناسي...) بيد أن المغامرة كانت غير مأمونة العواقب وغير مجزية.

إن انسداد آفاق الاستثمار بالريف المحلي كما بالأرياف المجاورة من جهة، وتوجه الدولة نحو تحرير السوق من جهة ثانية، ودعوة السلطة المستثمرين إلى توظيف أموالهم في الصناعات وخاصة تلك المعدة للتصدير من جهة ثالثة. يفسر كل ذلك جزئيًا إقدام البعض من المستثمرين «الصفاقسية» على توجيه المرابيح المتأتية من الريف نحو الميدان الصناعي المستحدث بالمدينة مجددًا. فقد بادر بعض المستثمرين بتوجيه رؤوس أموالهم ومرابيحهم وفوائض القيمة المنجرة لهم من بيع محاصيلهم مجددا نحو المدينة إثر تحرر الاقتصاد و«زوال الخوف» من «سياسة التعاضد»، خاصة أن آفاق الإستثمار في المنتوج الفلاحي أو في الأرض صار منسد الآفاق أو محدود الأرباح، وهذا ما يفسر جزئيًا كون الرساميل الموظفة في الصناعات بجهة صفاقس خلال فترة السبعينات وما بعدها كانت بالأساس رساميل فردية وخاصة بنسبة ٩٦٪.

وربما تنبه مستثمرو مدينة صفاقس وأثرياؤها أيضًا إلى أن المرابيح الفصلية المتأتية من جمع المحاصيل الفلاحية في مواسم معلومة يمكن إعادة إستثمارها في مواطن ربح أكثر دوامًا على مدار السنة إن حَسُن توظيفها في الميدان الصناعي والحرفي. وربما هذا ما يفسر أيضًا ارتداد الإستثمار عن الريف جزئيًا نحو المدينة بنسب كبيرة خلال فترة سبعينات القرن العشرين، وهو ما يفسر جزئيًا كذلك الطفرة الاقتصادية التي عرفتها مدينة صفاقس والتطور المهول للصناعات المعملية التي شهدته الجهة منذ ذلك التاريخ. إذ تُعَد جهة صفاقس اليوم القطب الصناعي الثاني بالبلاد بعد تونس العاصمة، وصارت كذلك لكونها انتفعت بالتأكيد هذه المرة أيضًا من المرابيح المتأتية من الإستثمارات الفلاحية فوظفت هذه المرابيح الخاصة بها في مجال الحرف الخفيفة فأقيمت في الغرض عديد الصناعات وتنوعت، واتجه أغلب المستثمرين نحو تزويد السوق المحلية والوطنية والعالمية بما صنعته اليد العاملة المحلية بفعل مهاراتها، وخاصة ما وفرته من منتوج في قطاعات الجلد والنسيج والأحذية واللوح والأثاث المنزلي ومواد البناء (جليز...) والصناعات الغذائية إلخ. وهي في الغالب صناعات معملية استقطبت منذ منتصف السبعينات حوالي ٤٠ ألف عامل.

إن توقف التوسع الفلاحي بالجهة وبالجهات المجاورة، وتعطل الإستثمارات بها وتناقص المرابيح المتأتية من فائض القيمة المستتبع لها، دفع مدينة صفاقس وأصحاب الرأسمال بها إلى التأقلم، فإنكفأ على نفسيهما، لكي يتم تنشيط الاقتصاد بالمدينة هذه المرة مجددًا، وإعطائه دفعة هامة ونَفَسًا متجددًا، بحيث صار عدد المؤسسات الصناعية بالجهة مع مطلع التسعينات حوالي ٢٢٢٧ مؤسسة صناعية، وهو ما مثل على الأقل ١/٥ عدد المؤسسات التي تم استحداثها بالبلاد حتى ذلك التاريخ، وتشغل جميعها قرابة ٥٠ ألف عامل. ويهمنا أن نفيد أن هذه المؤسسات المستحدثة قد انطلقت في العمل إثر ضخ مجموع رأسمال قدرٍ بـ٤٥٢ مليون دينار تونسي فيما بين ١٩٧٣ - ١٩٩١ وهو رأسمال ضخم إن اعتبرنا كونه رأسمالا ذاتيًا خاصًا لا غير، دون دعم من الدولة أو غيرها من القوى الخارجية.

ويبدو أن المدينة والجهة ككل، بفعل الإندماج الحاصل بين التوظيفات الجهوية الخاصة المتعاظمة وإقبال النخبة الشابة بها على المعارف العصرية وتوجهها نحو التكنولوجيات المستحدثة، لقادمتان على تحولات كبيرة ليس أقلها ما هو حاصل اليوم من كون المدينة صارت قطبًا تكنولوجيًا متعدد الإختصاصات يجمع بين استحداثات الصناعات العصرية الدقيقة ونشاطات البحث العلمي المتعددة والتكوين المستمر المواكب والمتواصل.

الخاتمة

لقد اختزلت العلاقة بين صفاقس وظهيرها تجربة هامة في صلة المدن بالأرياف، ذلك أن هذه الصلة التي امتدت بالنسبة لمثيلاتها في الزمان وطالت، قد تم اختزالها بالنسبة إلى النموذج الذي اعتمدناه، ذلك أن هذه المراحل الأربع التي بيناها والتي امتدت على حوالي ١٢٠ سنة (٣ أجيال) قد تكون أنجزت ببعض المناطق على إمتداد قرون. ولعل أسباب هذه السرعة في التحولات التي عرفتها الجهة إرتبطت بتوفر عناصر كثيرة تداخلت مع بعضها البعض لكي تجعل اليوم من هذه المدينة وجهتها عاصمة البلاد الإقتصادية: فإلى جانب المعطيات التاريخية المتمثلة في كون المدينة ذاتها كان لها نشاط تجاري مع مختلف موانئ المتوسط المشرقية منذ الفترة الحديثة، فإن ميزات سكانها الشخصية وطباعهم، وكذلك الوفاق النسبي الذي كان يسوس صلاتهم بسكان الريف من قبيلة المثاليث وغيرها، قد ساهم في تغذية هذا النجاح.

إلى ذلك فإن العامل الخارجي ساهم في تغير وجهة المدينة. فلئن كانت هذه المدينة الأشد شراسة في مقاومة الإحتلال عند محاولات دخوله الأولى فإنها انتفعت أيما انتفاع من تمركز إستثمارات النُخَبه الاقتصادية والسياسية إثر ذلك بالجهة ككل، واستقدامه رؤوس الأموال التي تم توظيفها في إيجاد الغراسات المضاربية (زيتون). كما ساهم سكان المدينة، أعضاء النخبة الاقتصادية المحلية، هم الآخرون في هذا الإستثمار وأخذوا يبادرون بإحياء الأرض ويستزيدون فيه. وبالنتيجة أخذت المدينة وجهًا آخر وتم التسريع من دخولها مراحل انشدت فيها أكثر فأكثر إلى تتجير إقتصادها في صلة بالمواد المتاجر بها من جهة (زيت، لوز)، وإيجاد الهياكل (مؤسسات، حجر فلاحية وتجارية، دواوين) والقاعدة المادية (ميناء، سكك حديد، طرقات) المعجلة بانخراطها في اقتصاد السوق من جهة ثانية.

ولئن لم تعرف بقية مدن البلاد وأريافها التحول العميق والسريع الذي عرفته مدينة صفاقس وريفها فذلك لكون ريف هذه المدينة الذي كان لقرون بورًا تبعًا لنقص كميات الأمطار التي يعرفها سنويًا، بيد أن استنباط طريقة التباعد فيما بين أشجار الزيتون عند غراستها (٢٤ مترًا من كل جهة) قد سمح منذ منتصف القرن التاسع عشر تدريجيًا بتغيير وجه الجهة.

إلى ذلك فإننا حين تخيرنا تفصيل هذه العلاقة الرابطة بين المدينة وريفها ضمن مراحل أربع كما ذكرنا، فذلك للتأكيد على سرعة التحولات، وكذلك لإيلاء كل مرحلة المكانة الحافة بالخصوصيات التي انبنت عليها، علمًا أن تأكيدنا على سرعة التحولات ضمن هذه المراحل لا يعني أنه كانت ثمة قطيعة بينها. فكثيرًا ما تداخلت بعض الخصائص الواسمة لهذه المراحل، مما يعني أن تسارع التحولات قد يبقي على آثار المرحلة السابقة في وقت تبدأ فيه مظاهر المرحلة اللاحقة الجنينية في الظهور والبروز.

وبالتأكيد أنه بقدر ما كانت التحولات سريعة وعميقة فإن مخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية كانت عنيفة ومتباينة: فإلى جانب انخراط الجهة في منظومة إقتصاد السوق خاصة عبر منتوج زيتها المصدر وغيره من المواد المصدرة من مينائها (فسفاط، حلفاء، تمور)، فإن ارتهانها إلى قانون السوق سيُعيقها جزئيًا أو كليًا زمن الأزمات.

وكانت للأمر في نفس الوقت انعكاسات إجتماعية مباشرة، فبقدر ما استطاعت بعض النخب الاقتصادية والاجتماعية التأقلم مع هذا النوع من الاقتصاد المفتوح وانتفعت أكثر فأكثر من الثروة بفعل عوامل عدة منها تواطؤها مع الأجهزة الإستعمارية، أو سرعة قدرتها على التأقلم حاليًا مع اقتصاد السوق فإن جانبًا هامًا من السكان، رغم سعيهم وديناميكيتهم، لم يقدروا على التأقلم والمواكبة. وربما علقوا جانبًا من آمالهم إلى الآن على ما قد تمن به عليهم «دولة – العناية»، «دولة الإستقلال».

المراجع

- جماعي، **الحركية الاقتصادية بصفاقس بين الماضي والحاضر**، جمعية صيانة مدينة صفاقس، صفاقس، ١٩٩٣.
- القسنطيني؛ الكراي، **الأرياف المحلية والرأسمال الإستعماري: ظهير صفاقس (١٨٩٢ - ١٩٢٩)**، منشورات كلية الآداب، بمنوبة، ١٩٩٢.
- القسنطيني؛ الكراي، «من مجال السلطة إلى سلطة المجال: أراضي السياليين بظهير صفاقس نموذجًا»، المجلة **التاريخية المغاربية**، عدد ١١٥، أيار ٢٠٠٤.
- مقديش؛ محمود، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠.
- المكني؛ عبد الواحد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بأرياف صفاقس بين ١٨٨١ - ١٩١٤**، ش. ك. ب.، تونس، ١٩٩٠.

- Ayadi Taoufik, *Les structures de la propriété Sfaxienne vers le milieu du XIX^{ème} siècle*, CAR Histoire, Faculté des Lettres de Tunis, 1970, (Dacty).
- CERM, *Sur le féodalisme*, dossier problématique du féodalisme hors d'Europe: Le Maghreb précolonial, Paris, 1974. .
- CERM, *Dictionnaire économique et social*, Paris, 1975.
- Chambre de Commerce du Sud (Sfax), *Les produits du sol du sous-sol et de la mer de la région du sud*, Sfax, 1963.
- Collectif, *La dynamique économique à sfax entre le passé et le présent*, publication ASMS, Sfax, 1993.

- Desfontaines L. R., *Fragments d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1938.
- Fakhfakh Mohamed, *La grande exploitation agricole dans la région sfaxienne*, Ceres, Tunis, 1976.
- Fakhfakh M., *Sfax et sa région*, ENS, 1986.
- Kassab A. et Sethom H., *Les régions géographiques de la Tunisie*, Tunis, 1981.
- Prenant A., «Rapports villes-campagnes dans le Maghreb, l'exemple de l'Algérie», in *Revue Tunisienne de sciences sociales*, n° du 15 decembre 1968 (5ème année).
- Zouari Ali, *les relations commerciales entre Sfax et le Levant (XVIII – XIX siècles)*, INAA, 1990.



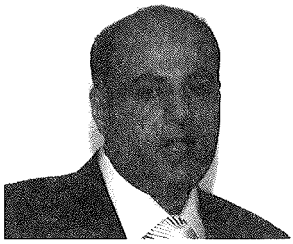
المحور الثالث

تحوّلات المدينة وإشكالاتها الإجتماعية

رئيسة الجلسة دكتورة هناء الجوهري (جامعة القاهرة)

المحاضرون

- دكتور إبراهيم محمد صبحي السجاعي (كلية الآداب، جامعة طنطا): **اللاجئون العراقيون بالقاهرة والتحولات الإجتماعية والمكانية: مدينة السادس من أكتوبر نموذجًا.**
- دكتورة سوسن كريمي (جامعة البحرين)، **قراءة في صراعات حي بحريني: فريج البنعلي/ كريمي نموذجًا. قدّمت ورقتها بعرض PowerPoint فقط.**
- دكتور شبيب دياب (الجامعة اللبنانية): **أطفال بيروت بين المدرسة وسوق العمل.**



اللاجئون العراقيون بالقاهرة والتحولات الإجتماعية والمكانية (مدينة السادس من أكتوبر نموذجًا)

دكتور إبراهيم السجاعي[1]

ملخص

تعنى هذه الورقة بدراسة أحوال اللاجئين العراقيين بمدينة ٦ أكتوبر في مصر، مركزة على توضيح أهمية المدينة، ثم دراسة الأحوال السكانية بالمدينة قبل وفود العراقيين من خلال دراسة نمو السكان، وتركيبهم العمرى النوعى، والحالة التعليمية، وقوة العمل والنشاط الإقتصادى بالمدينة، ثم تناقش التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على المدينة بعد توافد العراقيين ووجودهم اللافت بها حتى صار البعض يطلق عليها المحافظة العشرون بالعراق.

مقدمة

فى منتصف سبعينيات القرن الماضى نهجت الحكومة المصرية سياسة عمرانية جديدة قوامها إنشاء عدد من المدن الجديدة في قلب الصحراء لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة التي ناءت باستيعابها المدن القديمة في الوادي والدلتا، وتمثلت البداية في إنشاء عدد من المدن الجديدة منها: بدر، العبور، العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، حول مدينة القاهرة وقد أطلق عليها تلك المسميات تيمنًا بنصر أكتوبر، واليوم يبلغ عددها ٢٢ مدينة جديدة مأهولة بالسكان تتوزع في مختلف أنحاء الجمهورية، وجاري التخطيط لإنشاء عدة مدن أخرى كما هو موضح بالشكل رقم ١.

١. قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر. elsegaai@gmail.com

أولًا مدينة ٦ أكتوبر

نظرًا للنمو الهائل لسكان القاهرة الكبرى، إضافة إلى ما يعانيه الإقليم من مشكلات بيئية وسكانية تنعكس على تفاصيل الحياة من: تكدس سكاني، وتدهور الخدمات، والتهديد المستمر للرقعة الزراعية، دعت الحاجة إلى إنشاء مدن جديدة يراعى فيها توفير كافة إحتياجات السكان للتخفيف عن مدينة القاهرة ومرافقها. لذا تم اختيار موقع مدينة ٦ أكتوبر عند الكيلو ٣٢ من طريق القاهرة الواحات البحرية، وقد روعي فيها توفير فرص العمل، والبنية الأساسية، والخدمات، وفق أسس علمية سليمة تخدم البيئة وتتكامل معها، مع ربطها بالقاهرة عبر طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، وطريق القاهرة الفيوم، كما تم إنشاء محور ٢٦ يوليو المروري الذى يخترق قلب القاهرة ليصل إلى مدينة ٦ أكتوبر في نحو ٢٠ دقيقة.

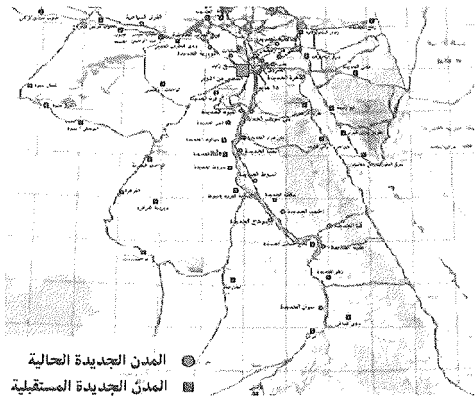
١. موقع مدينة ٦ أكتوبر

تقع المدينة على مسافة ٣٢ كم شمال غرب مدينة القاهرة على هضبة يتراوح متوسط ارتفاعها عن مستوى سطح البحر نحو ١٨٠ - ١٩٠مترًا، وتشرف على أهرامات الجيزة التي تبعد عنها بنحو ١٧ كم.

٢. أهداف تخطيط وإنشاء المدينة

روعي في تخطيط المدينة أن تسهم بفاعلية في تخفيف الضغط السكاني والزحف العمراني على المناطق الزراعية بمحافظة الجيزة، وأن تشكل مركزًا للجذب الصناعي وترتكز قاعدتها الاقتصادية على الصناعات الخفيفة غير الملوثة للبيئة، والتشييد والبناء، والخدمات، والسياحة، وأن توفر فرص العمل لساكنيها، وأن تستقل عمرانيًا ووظيفيًا عن مدينة القاهرة، كما قدر للمدينة أن يبلغ حجمها السكاني زهاء ٣٥٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٠٠.

شكل رقم ١: موقع مدينة ٦ أكتوبر



المصدر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، خريطة المدن الجديدة، الموقع الرسمي للهيئة على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٨.

٣. نمو سكان مدينة ٦ أكتوبر

كان الحجم السكاني لمدينة ٦ أكتوبر نحو ٥٢٨ نسمة عام ١٩٨٦، ثم قفز إلى ٣٥٣٥٤ نسمة عام ١٩٩٦، في حين تضاعف نحو ٥ مرات ليبلغ ١٥٤٠٩٣ نسمة عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو بلغ نحو ٤٢٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦، ارتفع إلى نحو ٤٣,٦٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ وبذلك سجلت المدينة معدلًا للنمو السكاني مرتفعًا للغاية بالمقارنة بمثيله لحضر الجمهورية الذى بلغ ٢,٢٪ سنويًا، كما ارتفعت نسبة سكان المدينة من ٠,١٤٪ إلى ٠,٥٪ من جملة سكان الحضر بمصر الذين بلغ تعدادهم نحو ٢٥٢٨٦٣٣٥، ٣١٣٧٠٩٢٥ نسمة عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ على الترتيب.

وقد بلغ عدد الأسر بالمدينة نحو ٣٩٩٤٥ وعلى ذلك يبلغ متوسط حجم الأسرة نحو ٣,٨٦ فرد/أسرة عام ٢٠٠٦، بما يدل على قوة جذب المدينة للمهاجرين من مختلف أنحاء مصر نظرًا لتوفر فرص العمل، وأيضًا الوحدات السكنية التي استوعبت تلك الأعداد والتي استطاعت الدولة توفيرها بتسهيلات كبيرة لا سيما للشباب، فقد بلغ عدد وحدات الإسكان الإقتصادي نحو ٥٢ ألف وحدة سكنية مقابل ٧٤ ألف وحدة للإسكان المتوسط وفوق المتوسط، ونحو ٢٦٦ ألف وحدة للإسكان الفاخر، بنسبة ٣٤٪، ٤٨,٥٪، ١٧,٥٪ على الترتيب، كما منحت الدولة تيسيرات كبيرة للراغبين في شراء أراضي البناء مما ساعد على النمو العمراني للمدينة. لذا كانت مدينة ٦ أكتوبر وجهة رئيسة للمصريين الراغبين في الحصول على المسكن المناسب - الذى لم يتح لهم بالقاهرة الكبرى - والمتوفر بالسعر المناسب في هذه المدينة الجديدة. وتبعًا لذلك النمو فقد ارتقت مدينة ٦ أكتوبر ضمن الهيراركية الحجمية للمدن المصرية من المرتبة ١١٠ في عام ١٩٩٦ إلى المرتبة ٢٧ في عام ٢٠٠٦.

٤. التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة ٦ أكتوبر

يعتبر التركيب العمري والنوعي مرآة لمستويات الإنجاب والوفاة والهجرة بالمجتمع، لأنه نتاج لنمو وتطور هذه العناصر التي تشكل - مجتمعة - الروافد الأساسية للنمو السكانى، وفيما يلي دراسة لأهم خصائص التركيب العمري النوعي لمدينة ٦ أكتوبر التي تبرز الدور الرئيس للهجرة الداخلية في نمو وتطور سكان هذه المدينة.

يتضمن الجدول رقم ١ التوزيع العددي والنسبي للسكان (ذكور، إناث)، كما يوضح الشكل رقم ٢ الهرم السكاني لمدينة ٦ أكتوبر في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ ومنهما يتضح ما يلي:

تفوق أعداد الذكور مثيلتها للإناث بمدينة ٦ أكتوبر، وتبعًا لذلك فقد بلغت نسبة الذكور نحو ٥٦,٢٪، ٥٥,٣ ٪ في مقابل ٤٣,٨٪، ٤٤,٧٪ للإناث، كما بلغت نسبة النوع نحو ١٢٨، ١٢٤ ذكر/ ١٠٠ أنثى عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ على الترتيب، وهذه النسب تشير إلى تأثير ظاهرة الهجرة على التركيب النوعي بالمدينة حيث أن غالبية العمالة الوافدة إلى المدينة من الذكور، وبدراسة نسب النوع يلاحظ أنها تبدأ في الزيادة ابتداءً من ١١٤ بالفئة العمرية ٥ - ١٠ أعوام حتى تبلغ أقصاها ٢٣٠ في الفئة العمرية ٦٥ - ٧٠عامًا وتعد تلك الظاهرة نتيجة أساسية لظاهرة الهجرة الإنتقائية «Migration Selectivity» التي تدفع بالذكور في الفئات العمرية الشابة نحو الإتجاه إلى المدينة بحثًا عن فرص عمل أفضل، على العكس من الإناث اللواتي تحول دون هجرتهن عادات وتقاليد المجتمع. وأيضًا تنخفض نسبة النوع في الفئة العمرية ٧٠ - ٧٥عامًا، بما يشير إلى ارتفاع أمد الحياة لدى الإناث مقارنة بالذكور.

جدول رقم ١: التركيب العمري النوعي لسكان مدينة ٦ أكتوبر عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦

فئات	١٩٩٦					٢٠٠٦				
	ذكور		إناث		نسبة	ذكور		إناث		نسبة
العمر	أعداد	٪	أعداد	٪	النوع	أعداد	٪	أعداد	٪	النوع
٥-	٢٦٢٥	٧,٤	٢٥٨١	٧,٣	١٠٢	٩٠٧٧	٥,٩	٨٤٣١	٥,٥	١٠٨
٥-	٢٣٠٨	٦,٥	٢٠٣٤	٥,٨	١١٣	٩٨٤٦	٦,٤	٨٦٧١	٥,٦	١١٤
١٠-	١٧٤٧	٤,٩	١٥٨٦	٤,٥	١١٠	٧٤٥٣	٤,٨	٦٧٦١	٤,٤	١١٠
١٥-	١٧٠١	٤,٨	١٢٨٩	٣,٦	١٣٢	٧٢٩٥	٤,٧	٥٧٩٦	٣,٨	١٢٦
٢٠-	١٥٧٧	٤,٥	١٣٣١	٣,٨	١١٨	٦٧٦٤	٤,٤	٥٣٧٣	٣,٥	١٢٦
٢٥-	٢٠٠٣	٥,٧	١٨٦٢	٥,٣	١٠٨	٨٥٩١	٥,٦	٦٨٢٥	٤,٤	١٢٦
٣٠-	٢٣٥٢	٦,٧	١٧٣٥	٤,٩	١٣٦	١٠٠٨٨	٦,٥	٨٠١٤	٥,٢	١٢٦
٣٥-	١٩٨٦	٥,٦	١٢٤٤	٣,٥	١٦٠	٨٥١٨	٥,٥	٦٧٦٧	٤,٤	١٢٦
٤٠-	١٥٠٨	٤,٣	٨١٦	٢,٣	١٨٥	٦٤٦٨	٤,٢	٥١٣٨	٣,٣	١٢٦

فئات	١٩٩٦						٢٠٠٦					
	ذكور		إناث		نسبة		ذكور		إناث		نسبة	
العمر	أعداد	٪	أعداد	٪	النوع		أعداد	٪	أعداد	٪	النوع	
٤٥-	٨٦٣	٢,٤	٤٤٣	١,٣	١٩٥		٤٥٩٤	٣,٠	٣٠٧٣	٢,٠	١٤٩	
٥٠-	٤٧١	١,٣	٢١١	٠,٦	٢٢٣		٢٥٠٧	١,٦	١٤٦٣	٠,٩	١٧١	
٥٥-	٣٠٦	٠,٩	١٤٢	٠,٤	٢١٥		١٦٢٩	١,١	٩٨٥	٠,٦	١٦٥	
٦٠-	٢٢٤	٠,٦	١١٢	٠,٣	٢٠٠		١٢٨٨	٠,٨	٨١٣	٠,٥	١٥٨	
٦٥-	١٢٥	٠,٤	٤٣	٠,١	٢٩١		٧١٩	٠,٥	٣١٢	٠,٢	٢٣٠	
٧٠-	٤٢	٠,١	٣٨	٠,١	١١١		٢٤٢	٠,٢	٢٧٦	٠,٢	٨٨	
+٧٥	٢٦	٠,١	٢٣	٠,١	١١٣		١٥٠	٠,١	١٦٧	٠,١	٩٠	
الجملة	١٩٨٦٤	٥٦,٢	١٥٤٩٠	٤٣,٨	١٢٨		٨٥٢٢٩	٥٥,٣	٦٨٨٦٥	٤٤,٧	١٢٤	

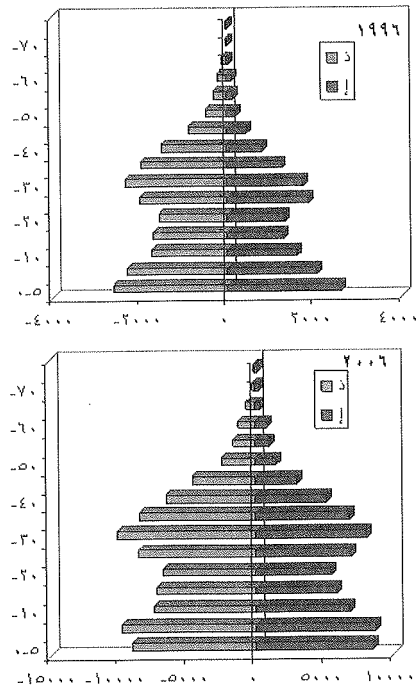
المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

ما زال مجتمع المدينة يعيش في مرحلة الشباب ويتوقع أن يستمر فيها خلال الأعوام المقبلة، حيث يشكل صغار السن الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنه أكثر من ثلث سكان المدينة، على الرغم من انخفاض نسبتهم من ٣٦,٤ ٪ إلى ٣٢,٦٪ فيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وذلك على الرغم من تراجع أعداد المواليد خلال الأعوام السابقة بما انعكس على قاعدة الهرم السكاني التي يلاحظ عليها الانخفاض التدريجي في نسب السكان ابتداءً من الفئة العمرية ١٠ - ١٥ عامًا باتجاه قاعدة الهرم وفى ذلك دليل على استجابة سكان المدينة لبرامج تنظيم الأسرة وضبط الإنجاب وتقبلهم لفكرة الأسرة الصغيرة.

يمثل متوسطو العمر ١٥ - ٦٥ عامًا أكثر من ثلثي سكان المدينة فقد ارتفعت نسبتهم من ٦٢,٧٪ إلى ٦٦,٢٪ فيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وتعتبر تلك الفئة المعين الأساس للقوى العاملة بالمجتمع، بما يشير إلى توافد أعداد كبيرة من المهاجرين لدعم القوى البشرية اللازمة لعملية التنمية بهذا المجتمع وتوافر فرص العمل اللازمة لاستيعابهم بتلك المدينة الناهضة.

ارتفعت نسبة كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا من ٠,٨٪ إلى ١,٢٪ من جملة سكان المدينة عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ على الترتيب بما يشير إلى ارتفاع أمد الحياه لسكان المدينة التي يتوفر بها الهدوء والبيئة النظيفة والخدمات، لذا يتوقع ارتفاع أمد الحياة في المستقبل القريب، وأيضا يدل انخفاض نسبة كبار السن على أن مجتمع المدينة ما زال في مرحلة الشباب حيث تنخفض نسبة كبار السن عن ٤٪ من جملة سكان المدينة.

شكل رقم ٢ : الهرم السكاني لمدينة ٦ أكوبر عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦



وبملاحظة الشكل رقم ٢ يتضح أن الهرم السكاني لمدينة ٦ أكتوبر يقترب من الشكل الكلاسيكي الذى يمتاز بقاعدة عريضة تكونت من تراكم أعداد من المواليد تتناقص تدريجيًا لتتسق عند القمة حيث تنخفض نسبة المعمرين لأدناها، وهو الشكل المميز لجميع المجتمعات النامية، غير أن الهجرة يبدو تأثيرها واضحًا في الفئات الوسطى من الهرم لا سيما الفئة العمرية ٣٠ - ٤٥ عامًا، حيث تبرز تلك الفئات بدرجة كبيرة نظرًا لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين بصفة دائمة إلى هذه المدينة، وأيضًا تفوق نسب الذكور مثيلاتها للإناث نظرًا لظاهرة الهجرة الإنتقائية.

وبالنظر إلى قاعدة الهرم يتضح إنكماش قاعدة الهرم في عام ٢٠٠٦ عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ بما يشير إلى انخفاض معدلات المواليد ومستويات الخصوبة بهذه المدينة التي يفضل سكانها الأسرة الصغيرة، فهذه المدينة ترتفع بها نسبة الإناث العاملات اللواتي لا يرغبن في رعاية الأسرة كبيرة الحجم، وأيضًا قد يكون انخفاض مساحة الوحدات السكنية سببًا في تفضيل الأسرة صغيرة الحجم.

٥. الحالة التعليمية

تؤثر الحالة التعليمية في معدلات الخصوبة والوفاة بما ينعكس على معدلات النمو السكاني للمجتمع، ويمتد أثرها إلى تحركات السكان سواء الهجرة الداخلية أو الدولية، كما أنها أحد المحددات الرئيسة للتركيب المهني والاقتصادي والحالة العملية لقوة العمل، وبذلك تؤثر الحالة التعليمية بدرجة كبيرة في تحديد المستوى الإجتماعي والثقافي والاقتصادي بالمجتمع.

جدول رقم ٢: الحالة التعليمية لسكان مدينة ٦ أكتوبر (السكان + ١٠ سنوات)

الحالة التعليمية	١٩٩٦		٢٠٠٦	
	أعداد	٪	أعداد	٪
أمي	٣٩١٤	١٥,٢	١٢٩٥٧	١٠,٩
يقرأ ويكتب	٤٨٢٥	١٨,٧	٩٦٣١	٨,١
أقل من الجامعي	١٣١٢١	٥٠,٨	٦٩٣٦٤	٥٨,٤
جامعي فما فوق	٣٩٤٦	١٥,٣	٢٦٧٧٤	٢٢,٦
الجملة	٢٥٨٠٦	١٠٠	١١٨٧٢٦	١٠٠

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

تشير بيانات الجدول رقم ٢ إلى الحالة التعليمية لسكان مدينة ٦ أكتوبر ومنه يتبين انخفاض نسبة الأمية بين سكان المدينة من ١٥,٢٪ إلى ١٠,٩٪، في حين ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من الجامعي من ٥٠,٨٪ إلى ٥٨,٤٪ كما ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق من ١٥,٣٪ إلى ٢٢,٦٪ فيما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ على الترتيب، وفي ذلك دليل على تحسن المستوى التعليمي لسكان المدينة التي تجتذب المتعلمين للعمل بالقطاع الصناعي وأيضا بقطاع الخدمات الذى يشهد نموًا مضطردًا فيها.

٦. قوة العمل والنشاط الاقتصادى بمدينة ٦ أكتوبر

ارتفع حجم القوى العاملة بمدينة ٦ أكتوبر من ١٣٤٣٣ عاملًا عام ١٩٩٦ إلى ٥٦٩٣٤ عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ ١٤,٤٪ سنويًا، كما ارتفع معدل البطالة من ١,٣٣ ٪ سنويًا إلى ٧,٢٪ سنويًا، بما يشير إلى وجود فائض من الأيدي العاملة التي لم توفق في الحصول على فرصة عمل وفي ذلك دليل على تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في هذه المدينة.

ويستوعب قطاع الصناعات التحويلية نحو ٢٥,٢٪ من قوة العمل بالمدينة يليه قطاع التجارة بنسبة ٢٠,٤٪ ثم قطاع الإدارة العامة بنسبة ٧,٦٪، ثم قطاع التعليم بنسبة ٧,٥٪ بينما تتراوح نسبة استيعاب بقية القطاعات لقوة العمل فيما بين أقل من ١٪ إلى ٥٪ من جملة القوى العاملة بالمدينة طبقًا لبيانات تعداد ٢٠٠٦.

كما يتسم النشاط الإقتصادى بمدينة ٦ أكتوبر بالثراء والتنوع. ففضلًا عن النمو الصناعي بالمدينة التي أضحت مركزًا صناعيًا مهمًا، جذبت المدينة عددًا من المشروعات المهمة مثل مدينة الإنتاج الإعلامي، وعددًا من المحلات التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى عدد وافر من مؤسسات التعليم العالي الخاص مثل: أكاديمية أخبار اليوم، الأكاديمية الدولية للهندسة والعلوم والتكنولوجيا، المعهد العالي للسياحة والفنادق، المعهد العالي للهندسة المعمارية وتكنولوجيا إدارة الأعمال، جامعة ٦ أكتوبر، جامعة الأهرام الكندية. وقد صاحب ذلك رواج إقتصادي وزيادة في الطلب على السكن والخدمات المختلفة بالمدينة.

ثانيًا اللاجئون العراقيون في مدينة ٦ أكتوبر

كانت مدينة ٦ أكتوبر متنفسًا لسكان القاهرة الكبرى وغيرهم من المصريين الراغبين في الحصول على المسكن المناسب أو الباحثين عن فرصة عمل، غير أن هذه الصورة شهدت تغيرات كبيرة بدءًا من منتصف عام ٢٠٠٦، فقد وفد إلى المدينة أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين تجاوز عشرة آلاف لاجئ في غضون بضعة أشهر[١]، ويفسر العراقيون أنفسهم تلك الظاهرة بأن القادمين الجدد من العراق يفضلون السكن في المناطق التي سبقهم إليها الأقارب والمعارف والأصدقاء، بالإضافة إلى وجود عدد من الجامعات الخاصة بما يسهل إلحاق أولادهم بها، بجانب قرب المدينة من وسط القاهرة، وهناك سبب آخر يتمثل في ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة مقارنة بالمدن الجديدة الأخرى بما يتيح لهم إقامة مشروعات تجارية حيث يركزون نشاطهم في المخابز لإنتاج الخبز العراقي ومحلات السوبر ماركت ومطاعم الوجبات السريعة. من هنا كان الوجود اللافت للعراقيين بهذه المدينة. وقد بدأ تركزهم بالحي الأول والحي السابع خاصة الميسورين منهم، ثم انتشروا في جميع أحياء المدينة، وقد ترتب على ذلك بعض الآثار يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١. الآثار الإقتصادية

أقبل العراقيون على شراء الأراضي والوحدات السكنية بمدينة ٦ أكتوبر، ونتيجة لتسرع بعضهم في الحصول على مسكن قفزت الأسعار في مدينة ٦ أكتوبر إلى أرقام فلكية، فقد ارتفع سعر متر الأرض في الأحياء المميزة من ٦٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه، وذلك لقيام بعض اللاجئين بشراء مساحات كبيرة من الأراضي. كما ارتفع سعر متر الأرض أمام جامعة ٦ أكتوبر بوسط المدينة من

---

١. يقدر قطاع الهجرة واللاجئين بوزارة الخارجية المصرية عدد اللاجئين العراقيين بمصر بنحو ١٣٠ ألف نسمة، لكن تشير بعض التقديرات غير الرسمية إلى أن عددهم يتجاوز ١٥٠ ألف نسمة.

٧٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه، وارتفع سعر المتر في الوحدات السكنية الذى كان يتراوح فيما بين ٨٠٠ إلي ٩٠٠ جنيه - وبتسهيلات كبيرة - ليتراوح فيما بين ١٣٠٠ إلى ١٤٠٠ جنيه دون تسهيلات في السداد. كما ارتفعت أسعار بعض الوحدات السكنية من ١٠٠ إلى ١٦٠ ألف جنيه.

وامتدت الظاهرة أيضًا إلى المحلات التجارية فقد كان سعر المتر يتراوح فيما بين ٥ إلى ٦ آلاف جنيه وصل إلى ١٥ ألفًا للمتر في بعض المحلات مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع الأسعار عن ذلك للمحلات المميزة. وقد تسبب تهافت العراقيين على شراء أحد المحلات الذي لم يكن ثمنه ليتجاوز ٣٠٠ ألف جنيه في بيعه بنحو ١,٥ مليون جنيه بسبب تنافسهم على شرائه. كما اشتروا مساكن الشباب التي تبنيها الدولة ولا يجوز - قانونًا - بيعها أو حتى تأجيرها.

ولم يكتف العراقيون بشراء الشقق أو العمارات السكنية بالكامل لاستغلال جزء منها في السكن وتأجير الباقي، بل أصبحوا يمارسون العديد من الأنشطة التجارية، فقاموا بإنشاء أعداد كبيرة من محلات السوبر ماركت والمخابز ومحلات الوجبات السريعة والأطعمة الخليجية، لذا أصبحوا يمثلون جزءًا لا يستهان به في مجال التجارة وخاصة تجارة الأغذية والمشروبات. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل إشترى بعضهم سيارات التاكسي لنقل الركاب داخل المدينة. وافتتح بعضهم مكاتب لتأجير العقارات مما أضر بالعاملين في هذا المجال من المصريين حيث يفضل العراقي التعامل مع مكاتب العقارات العراقية.

وللتغلب على مشكلات الحصول على الإقامة، قام بعض العراقيين بتأسيس شركات وهمية على الورق ليسجلوا كمستثمرين ويسهل حصولهم على الإقامة بمصر. كما لجأ بعض العراقيين للعمل بالأفران والمخابز ومحلات السوبر ماركت التي يمتلكها مصريون، بما يشكل منافسة للعمالة المصرية في مدينة تزيد فيها معدلات البطالة عن ٧٪ كما أوضحنا سابقًا.

٢. الآثار الإجتماعية

فى سعيهم للحصول على الإقامة الدائمة في مصر لجأ بعض العراقيين والعراقيات للزواج بمصريين ومصريات، فقد انتشر في مدينة ٦ أكتوبر زواج كثير من الشباب المصري من العراقيات، كما تتزوج العراقيات بمصريين بغرض تسهيل الإقامة، وتتم هذه الزيجات نظير مقابل مالي يتجاوز في بعض الأحيان ٣٠ ألف جنيه مصري يدفعه العراقي أو العراقية، وأصبحت تلك تجارة رائجة لبعض الوسطاء وحراس العمارات في أماكن تجمع اللاجئين العراقيين، الذين يحصلون على عمولات كبيرة من الطرفين، وتشير بعض التقارير إلى إتمام نحو ٥٧٠ زيجة بين عراقيين ومصريات في عام ٢٠٠٦ فقط، مما جعل العراقيين يتصدرون قائمة أكثر العرب زواجًا بالمصريات، في مقابل ٤٣١ عراقية مقيمة في مصر تزوجن بمصريين.

غير أن معظم هذه الزيجات قد فشلت لعدم التفاهم بين الزوجين، ولأن العراقية عادة ما تطلب الإنفصال بعد حصولها على الإقامة، وتعلل ذلك بأن الزوج المصري يطمع في الحصول على مكاسب مادية من ورائها.

ويحذر البعض من المشكلات الإجتماعية التي قد تظهر مستقبلًا نتيجة لهذا النوع من الزواج - الذى يطلق عليه «زواج الإقامة» - لا سيما إذا أثمر أطفالًا قد يتعرضون مستقبلًا لمشكلات التفكك الأسري مع عودة أحد الوالدين للعراق.

وثمة مشكلة أخرى ينبه الكثيرون منها وتتمثل في لجوء بعض العراقيات - تحت وطأة العوز المادي - إلى احتراف أعمال منافية للآداب لا تتناسب مع قيم المجتمع، ومن ثم أصبح مجتمع المدينة يعاني من تلك الظاهرة غير الأخلاقية. فقد نشرت الصحف في الصيف الماضي خبر إلقاء القبض على شبكة يترأسها عراقي وتضم فتيات عراقيات بعضهن لم تتعد العشرين عامًا.

٣. الآثار الثقافية

اصطبغت بعض أحياء المدينة بصبغة عراقية، حتى أضحت جزءًا من العراق - حسب رأي بعض المصريين - فكثير مما تراه يحمل الصفة العراقية لدرجة إحساس البعض أنهم في العراق تمامًا، فاللغة واللهجة والطباع والخدمات كلها تحمل الطابع العراقي، فالمقهى يقدم مشروبات عراقية، والمخبز والمطاعم عراقية، وحتى صالات البلياردو، والاستوديوهات، والنت كافيه. وكافة تلك الأماكن يعمل بها عراقيون، بل ويرفع بعضهم علم العراق على سيارته.

وكعادة المصريين في تندرهم أطلق البعض على مدينة ٦ أكتوبر - التي تحولت إلى محافظة في الصيف الماضي - «المحافظة العشرون في العراق» لكثرة المظاهر العراقية بها، فأطفال الملاعب يتصايحون بلهجة عراقية، وعامل السوبر ماركت وسائق التاكسي والجيران كلهم عراقيون يتحدثون اللهجة العراقية التي بات بعض المصريين ينطقون بعض ألفاظها، كما أطلق على بعض الأحياء مسميات: بغداد، الموصل، النجف، الفلوجة، البصرة وكلها مسميات لمدن عراقية.

وقد احتفل العراقيون بالمناسبات الدينية على طريقتهم الخاصة، والتي تختلف شيئًا ما عن الطريقة المصرية، كما تجمّعوا للصلاة في أحد مساجد المدينة، ويتداول اليوم مصطلح سنّي وشيعي بين المصريين في المدينة، وهو الأمر الذى لم يستحوذ على اهتمامهم من قبل، كما طالب العراقيون بإنشاء حسينيات لهم في المدينة، لذا يرى البعض أن مدًا شيعيًا يضرب المجتمع المصري، ويحذّر من تمويل إيران لبعض هؤلاء اللاجئين بهدف نشر المذهب الشيعي في مصر، كما ظهرت بالمدينة كتب شيعية تسيء إلى مصر والمصريين ويتهم العراقيون بتوزيعها على الرغم من عدم معرفة مصدرها أو تأكيد ذلك من الجهات الأمنية.

٤. تأثير اللجوء إلى مصر على العراقيين

تتفاوت الأحوال المادية للعراقيين بمصر، فالميسورون منهم احترفوا بعض الأعمال التجارية التي تتيح لهم إستثمار أموالهم وتأمين أسباب العيش لأسرهم، أما الجانب الأكبر منهم فلم يتوفر له المال لافتتاح مشروعه الخاص، وتبعًا لذلك احترف بعضهم أعمال لا تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم لعدم التصريح لهم بالعمل داخل مصر، فمن كان مهندسًا بالعراق أصبح عاملا في سوبر ماركت أو مخبز وغير ذلك من الأنشطة، كما لجأ بعضهم لتكوين شركات وهمية أو الزواج لاستكمال أوراق الإقامة، وتعاني الغالبية العظمى منهم من مشكلات مادية بعد نفاذ أموالهم وصعوبة الحصول على عمل في مدينة يرتفع فيها معدل البطالة إلى ٧,٢٪، كما يتخوّف بعضهم من مطاردة بعض العناصر الطائفية العراقية التي قد تتبعهم داخل مصر.

وعلى الرغم من تقدير أعداد اللاجئين العراقيين في مصر بنحو ١٥٠ ألف نسمة، إلا أنه لم يحصل على صفة لاجئ سوى ٥٠٠٠ عراقي فقط طبقًا لبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بينما يقيم الآخرون بصفة سياحية مؤقتة لا تعطيهم الحق في إرسال أبنائهم إلى المدارس والجامعات والمستشفيات الحكومية، علمًا بأنه لا يمكن الحصول على الإقامة الدائمة إلا للمستثمرين الذين يملكون رأسمالاً يزيد على ٥٠ ألف دولار.

كما اضطر عدد كبير منهم إلى عدم إرسال أبنائهم للمدارس الخاصة مرتفعة التكاليف، لذا يلح العراقيون على الحكومة المصرية بطلب قبول أبنائهم في الجامعات والمدارس الحكومية وإعفائهم من أقساط الدراسة، غير أن الجهات الرسمية المصرية تقصر هذا الأمر على اللاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

كما تعاني بعض العائلات من حالة الإنقسام الأسري ووجود نصفهم بمصر والنصف الآخر بالعراق لعدم الموافقة على منحهم تأشيرات الدخول إلى الأراضي المصرية، فانقسمت العائلة الواحدة بين العراق ومصر وربما الأردن وسوريا أيضًا.

وتعتبر المشكلات المادية، وصعوبة الحصول على الإقامة، وعدم التصريح بالعمل، وعدم قبول أولادهم بالمدارس الحكومية، أبرز المشكلات التي يعانيها اللاجئون العراقيون بمصر عمومًا ومدينة ٦ أكتوبر على وجه الخصوص.

ومما يزيد الأمر سوءًا أن عددًا كبيرًا من هؤلاء قد أتى إلى مصر هربًا من الأهوال التي كابدها في العراق وفراق الأهل وأصوات الإنفجارات، لذا يعاني عدد كبير منهم من أمراض نفسية. وبحسب تأكيدات العاملين بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن العديد من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية يعانون من أمراض مزمنة، بسبب التوتر الناتج عن وصول الأخبار السيئة من العراق،

ونفاد الأموال، وانعدام فرص العمل والتعليم، مما تسبب في ارتفاع حالات الإصابة بأمراض القلب والسكري. ويؤكدون أن المشاكل الصحية الخطرة تصيب العراقيين دون غيرهم من اللاجئين السودانيين أو الصوماليين بمصر. ويعتقد أن السبب في ذلك يرجع إلى تعرضهم للإشعاعات التي خلفتها حروب العراق المتتالية، فهناك حالة تشوه خلقي بين كل عشرة عراقيين.

٥. مقابلات شخصية مع بعض المصريين والعراقيين من قاطني مدينة ٦ من أكتوبر

قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية غير المهيكلة - حسبما اقتضت الضرورة - مع بعض الإخوة العراقيين وكذا بعض المصريين من قاطني مدينة ٦ أكتوبر، وذلك للوقوف على التحولات الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة جراء هجرة العراقيين إليها عقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وفيما يلي عرض ملخص لأهم ما ورد بتلك المقابلات.

أ- مقابلات مع بعض المصريين

م. مصري مدير شركة عقارية

قال: بدأ توافد العراقيين على المدينة منذ عامين تقريبًا، وكنا نجد إقبالاً من بعضهم على تأجير أو شراء بعض الوحدات السكنية، ثم تحولوا إلى شراء عمارات سكنية بالكامل سواء للإقامة فيها أو لإعادة تأجيرها مره أخرى كنوع من الإستثمار، بل إن بعضهم قام بافتتاح مكاتب عقارية، وأضاف إن إقبال العراقيين على الشراء واستعدادهم لتسديد المبلغ المطلوب كاملاً أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي. فقد ارتفع سعر المتر بالمحلات التجارية إلى ١٥ ألف جنيه خلال بضعة شهور بعد أن كان يتراوح بين ٥ أو ٦ آلاف جنيه للأماكن المتميزة كما ارتفع سعر متر الأرض أمام جامعة ٦ أكتوبر إلى ٧ آلاف للمتر بدلاً من ٣ آلاف.

وأكد أن حرص العراقيين على الإقامة في ٦ أكتوبر يرجع إلى وجود عدد من الجامعات الخاصة بما يتيح لأبنائهم استكمال دراستهم الجامعية، إلى جانب قرب المدينة من ميدان لبنان والمهندسين عن طريق محور ٢٦ يوليو، بالإضافة إلى كثافتها السكانية الكبيرة مقارنة بالمدن الجديدة الأخرى مما يشجعهم على إقامة مشروعات تجارية حيث يركزون نشاطهم في المخابز لإنتاج الخبز العراقي ومحلات السوبر ماركت ومطاعم الوجبات السريعة. بل إن العراقيين قد حلوا محل المصريين في بعض الأماكن ويلفت النظر إلى أحد المولات المهمة، فقد اشترى العراقيون كافة محلاته حتى لا تجد محلاً واحداً يمتلكه مصري.

ع. مصري موظف بشركة عقارية

قال: العراقيون يتواجدون بكثرة في الحي الأول والحي السابع، لا سيما القادرين والأثرياء، في حين يتركز متوسطو الدخل في منطقة البشائر، ويشير إلى أن هناك عدداً من الأسباب أدت إلى

ارتفاع الأسعار بشكل كبير منها: إقبال الكثير من العراقيين على الإقامة بالمدينة بسبب قربها من القاهرة والجيزة عن طريق المحور، كذلك وجود منطقة صناعية تجتذب العديد من الأفراد، والجامعات الخاصة، وأدى اجتماع هذه الأسباب إلى جنون الأسعار مما أضر كثيرًا بأصحاب المكاتب العقارية حيث أن الكثيرين قاموا بافتتاح مكاتب عقارية أملًا في تحقيق مكاسب من خلال هذا الرواج. فتراجع معدل العمل بشكل كبير، كما أنه اضر بالمواطن المصري العادي الذي يبحث عن شقة معقولة الثمن في المدن الجديدة حيث أحجم الكثير من الملاك عن البيع خاصة للمصريين أملًا في أن يجدوا سعرًا أعلى لدى العراقيين أو يقوم المصريون بالشراء بالأسعار السائدة الآن.

ح. مصرى صاحب مكتب عقارات

قال: العراقيون لا يقتصر وجودهم على حي بعينه بل امتد ليشمل مختلف الأحياء، بل إن بعضهم قام بشراء أو تأجير مساكن الشباب المدعومة من الدولة ولا يجوز تأجيرها أو بيعها، ويضيف: في البداية كان الشراء مقتصرًا على الوحدات السكنية ثم توسع العراقيون في شراء المحلات التجارية بعد الانتهاء من إجراءات الحصول على الإقامة واستعدوا لمزاولة النشاط التجاري وفي خلال الشهور الأخيرة قاموا بافتتاح أكثر من ١٠ أفران عراقية ومجموعة كبيرة من السوبر ماركت ومحلات العصائر والمشروبات.

م. مصرى صاحب كافتيريا

قال: العراقيون انتشروا في المنطقة وفتحوا العديد من المحلات فقد فتحوا المخابز والكافيتريات حتى اشتروا التاكسي ليعملوا عليه. على أية حال نحن نرحب بهم في مصر ونعرف ما وجدوه من مشاكل في العراق ولا بد أن نقف بجوارهم في هذا الوقت. ولكن أنظر إلى هذا المول لا تجد محلًا واحدًا لمصري فيه. كله اشتراه عراقيون وقد اشتروا العديد من الشقق وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الشقق إلى الضعف وكذلك المحلات وغيرها من الأشياء الأخرى. فهناك بعض المناطق أطلق عليها المصريون أسماء لأحياء عراقية، فمثلًا مدينة البشاير سميت بغداد وهناك منطقة الحي ١٢ سميت الموصل.

م. مصري صاحب تاكسي

قال: إن العراقيين في المنطقة في كل مكان فكان يجب على الحكومة المصرية أن تقوم بعمل تنظيم للعراقيين الذين توافدوا بشكل كبير. فمصر بلد لا بد أن تحتضن الجميع ولكن لا بد أن يوضع نظام يحتوي العراقيين حتى لا يؤثروا سلبًا على المصريين.

ع. مصري صاحب محل منظفات

قال: لابد أن يكون هناك عملية تنظيم للعراقيين. فمثلًا عندما يكون هنالك مطعم في منطقة معينة فلا يجب أن يكون هناك مطاعم أخرى في نفس المنطقة، ولكن ما يحدث نجد واحدًا من

العراقيين يقوم بفتح مطعم وشخص آخر من العراقيين يقوم أيضًا بفتح مطعم بجانبه. فمثلًا يوجد مول فيه ٥ مطاعم. ولا بد أن تنظم العملية أكثر من ذلك لأن هذا يضر المحلات كلها في النهاية لكن العراقيين مسالمون لا يؤذون أحدًا من سكان المنطقة.

م. مصري صاحب سوبر ماركت

قال: إن العراقيين هم أول الشعوب الذين استقبلوا المصريين بحفاوة شديدة دون باقي الجنسيات الأخرى فعملوا في المصالح الحكومية العراقية. ولك أن تعلم أن هناك ملايين المصريين كانوا يعملون في العراق وجاء الوقت لرد الجميل لهم.

لي بعض الأصحاب من العراقيين منهم من مات أخوه أو عمه وأخته ومنهم من انخرط أخوه في المقاومة وهرب من العراق خوفًا من بطش القوات الأمريكية هناك، فلا بد أن نقف معهم وإن كان هناك بعض الأخطاء فلا بد للحكومة المصرية أن تقف بجانبهم وتنظم عملهم في مصر.

ي. مصري سائق تاكسي

قال: انتشر في منطقة ٦ أكتوبر زواج الكثير من المصريين الشباب من العراقيات. إن الكثير من العراقيات يقمن بالزواج من الشباب المصري بغرض الإقامة، ويكون هناك مقابل مالي يصل في بعض الأحيان إلى ٣٠ ألف جنيه، وهي الظاهرة التي انتشرت في المنطقة بشكل غريب.

ب- مقابلات مع بعض العراقيين:

ب. ي. عراقي صاحب مقهى

قال: نحن نعرف أن هناك بعض الأصوات الخائفة من وجود العراقيين في مصر وانتشارهم بهذا الكم الكبير، ولكن العراق الآن يعيش في ظروف صعبة، فكل بيت عراقي به شهيد ففي عائلتنا مات ٤ شهداء والحياة في العراق لا تحتمل. وعن المحلات المنتشرة في أكتوبر قال: نحن لا نجد عملًا في مصر، الأمر الذي اضطرنا أن نقوم بافتتاح العديد من المحلات في أكتوبر والمدن الجديدة، وليس هناك احتكار إقتصادي ولا أي شيء من ذلك ولا بد أن نقوم بذلك لكي نحصل على إقامة إستثمارية لمدة ٤ سنوات.

ي. م. عراقي طالب في جامعة ٦ أكتوبر

قال: إننا نعيش في مصر، أهلي يعيشون معي ولي الكثير من الأصدقاء المصريين نعيش في أمن وأمان، ويقول إن مشاكل العراقيين في مصر تتركز حول الفيزا والإقامة. ورغم أن هناك مشاكل عديدة مع العراقيين وأنهم أهينوا في أماكن كثيرة إلا أن في مصر الشعب متعاطف معنا وما يحدث الآن من مشاكل ترجع إلى عدم التنظيم. سافرت إلى العديد من الدول العربية والأوروبية ولا أجد مكانًا أشعر فيه بالأمان غير مصر وحلمي الذي يحلم به كل عراقي في مصر هو تحرير العراق.

ي. أ. عراقي صاحب محل مخبوزات

قال: كنت أعمل في العراق صاحب شركه مقاولات والحمد الله معي الكثير من المال، ولهذا جئت إلى مصر هربًا من الجحيم الذي نعيش فيه يوميًا في العراق. في الثمانينات كان يعمل في شركتي ٤٠ عاملاً مصريًا وكانت علاقتي بهم طيبة. حتى الآن قابلت أحدهم صدفةً وقابلني بترحيب شديد. الشعبان المصري والعراقي شعبان متآخيان من قديم الأزل فهناك العديد من العادات والتقاليد المشتركة.

ن. عراقي صاحب محل عصائر

قال: لا أوافق على اتهام العراقيين بالتسبب في رفع أسعار الأراضى والوحدات السكنية بالمدينة، فالموضوع عرض وطلب، وكان من الضرورى للعراقيين الحصول على مساكن لإيواء أسرهم، فقد قاموا فقط بشراء إحتياجاتهم من العقارات والأراضي، دون تعمد رفع الأسعار، بل قد يكون سماسرة العقارات المصريون وملاك الوحدات السكنية هم السبب في ذلك. ويؤكد أن تلك الحالة خلقت نوعًا من الرواج في المدينة خاصة في مجال العقارات.

س. عراقي صاحب مطعم

قال: فضل العراقيون السكن بمدينة ٦ أكتوبر لجوها المتميز وقربها من قلب القاهرة من خلال المحور، وتوفر الخدمات التي نحتاجها بسهولة. ويضيف أنه قام بافتتاح محل للمأكولات التي تشتهر بها العراق مثل الشاورمة والدجاج العراقي والكفتة وكذلك العيش العراقي بأنواعه المختلفة.

ع. عراقي صاحب مخبز

قال: سبب وجود هذا الكم الكبير من العراقيين بمدينة ٦ أكتوبر يرجع إلى تفضيل العراقي للسكن بالقرب من أهله ومعارفه الذين يتصل بهم قبل خروجه من العراق ومن ثم يأتي ليسكن بجوارهم ليستأنس بهم، لذا يقول بعض المصريين إننا احتللنا المنطقة وهو كلام ليس صحيحًا فإننا نعيش هنا طبقًا للقانون المصري.

وأضاف: جئت إلى مصر وتحديدًا مدينة ٦ أكتوبر التي تضم عددًا كبيرًا من العراقيين، وقمت بافتتاح مطعم للوجبات العراقية وأقمت بجواره، لكن أصحاب المحلات والوحدات السكنية إستغلوا كوننا من خارج مصر ورفعوا أسعارها بشكل خرافي ليصل للضعف في وقت قصير.

أ. عراقي عامل بشركة صناعية

قال: الظروف الإقتصادية في مصر صعبة للغاية بحيث أننا بصعوبة بالغة نجد ما يسد الرمق وإيجار السكن. فأنا أعمل في شركة صناعية، ولكن مصر الآن تشهد الغلاء في كل شيء، وذلك ليس ما أعاني منه كلاجئ عراقي إنما هو حال عموم الإخوة المصريين. ويشير إلى أن بعض العراقيين ممن يمتلك بعض المال فضّل أن يكوّن مشروعًا صغيرًا يعيش منه ويدير أموره.

الخاتمة

أوضحت الدراسة عددًا من النقاط التي تصف الأحوال في مدينة ٦ أكتوبر قبل وفود اللاَجئين العراقيين، ثم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على المدينة نتيجة وجودهم، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- مدينة ٦ أكتوبر هي من أهم المدن الجديدة بمصر. وقد اتسمت بنموها العمراني والسكاني واجتذبت تيارات الهجرة الداخلية من مختلف أنحاء مصر، فقفز حجمها السكاني من ٥٢٨ نسمة عام ١٩٨٦ إلى نحو ١٥٤ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ مسجلاً معدلاً للنمو السكاني بلغ أكثر من ٤٣٪ سنويًا.
- أشارت دراسة التركيب العمري النوعي إلى تأثره بشدة بالهجرة الداخلية التي كانت المعين الأساس لنمو سكان المدينة، كما تباينت نسب النوع بدرجة كبيرة بسبب استقبال المدينة لأعداد من الذكور فاقت مثيلاتها للإناث بسبب ظاهرة الهجرة الانتقائية.
- طرأ تحسن كبير على الحالة التعليمية بالمدينة حيث ينخفض معدل الأمية لأدنى مستوى له بمصر فقد تراوح حول ١٠٪.
- مدينة ٦ أكتوبر من أهم المدن الصناعية بمصر، حيث يعمل بالقطاع الصناعى نحو ربع القوى العاملة بالمدينة.
- تأثرت المدينة بوفود العراقيين، ما كان سببًا في ارتفاع أسعار الوحدات السكنية والأراضي والإيجارات فأحجم المصريون عن الشراء لضيق ذات اليد للغالبية العظمى منهم.
- برزت بالمدينة مشكلة الزواج من أجل الإقامة، فالمصري أو المصرية يتقاضى من العراقي أو العراقية نحو ٣٠ ألف جنيه مصري للموافقة على عقد القران الذى يطلبه العراقيون كمستند للحصول على الإقامة.
- تزاول بعض العراقيات أعمال منافية للآداب بما يمثل مشكلة إجتماعية خطيرة بالمدينة.
- تعرف مجتمع المدينة على كثير من عادات وتقاليد ولسان أهل العراق الذين يعيشون معهم ويصادفونهم في كل مكان يذهبون إليه.
- يعاني العراقيون بالمدينة من الصعوبات المادية والانقسام الأسرى بين مصر والعراق، وصعوبة الحصول على فرصة عمل والإقامة وكذا عدد من الأمراض المزمنة.

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ١٩٩٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠٠٦.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط العام لمدينة ٦ أكتوبر، القاهرة، ١٩٨٠.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، خريطة المدن الجديدة، الموقع الرسمى للهيئة www.urban-comm.gov.eg/cities.asp
- قطاع اللاجئين بوزارة الخارجية المصرية (بيانات غير منشورة).
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (بيانات غير منشورة).
- مقابلات شخصية غير مهيكلة أجريت مع بعض المقيمين في مدينة ٦ أكتوبر من العراقيين والمصريين.

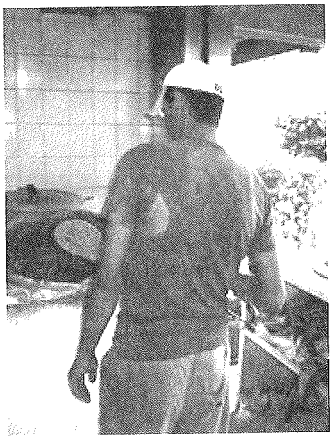
ملحق صور

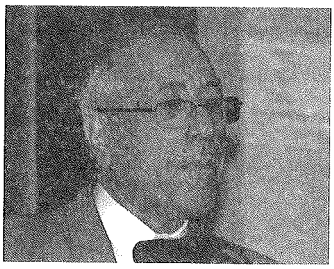
جانب من الحي المتميز بمدينة ٦ أكتوبر





بعض مظاهر الوجود الإقتصادي للعراقيين بمدينة ٦ أكتوبر





أطفال بيروت بين المدرسة وسوق العمل ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

دكتور شبيب دياب[1]

ملخص

أطفال بيروت بين المدرسة وسوق العمل دراسة تناولت التطور الحاصل في أوضاع أطفال مدينة بيروت بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤ لجهة الانتساب والتسرب المدرسي ثم الانخراط في سوق العمل وشروطه، وذلك تبعًا لتوزع الأطفال حسب الجنس والفئة العمرية، وذلك على ضوء الأوضاع المعيشية للأسر واتفاقية حقوق الطفل والقوانين اللبنانية المتصلة بالموضوع.

مقدمة

ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، ولم تصبح مشكلة إجتماعية إلا بعد انتقال المجتمعات من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعة في القرن الثامن عشر. وتفاقمت هذه الظاهرة في المجتمعات الحديثة مع تنامي أعداد السكان في العالم وانتشار الفقر على نطاق واسع، وخاصة في البلدان النامية.

وفي لبنان تعود هذه الظاهرة إلى ما قبل عام ١٩٧٥، وإنما كانت على نطاق ضيق. وقد لوحظ انخراط الأطفال خلال الأحداث ١٩٧٥ - ١٩٩٠ وبشكل محدود في المنظمات شبه العسكرية، وعادت عمالة الأطفال إلى البروز مع وقف العمليات العسكرية وتزايدت خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم.

وكان لانضمام لبنان إلى اتفاقية حقوق الطفل[2] عام ١٩٩١ الأثر البالغ في تضافر جهود وزارتي العمل والشؤون الإجتماعية والمنظمات الدولية والمنظمات الأهلية التطوعية الناشطة في التجمعات المدينية، للاهتمام بأوضاع الأطفال عامة والعاملين منهم خاصة، فأنشئت هيئة وطنية لمكافحة عمل الأطفال، وأعدّت برامج للتأهيل المهني المعجل في مختلف المناطق اللبنانية تستهدف الأطفال العاملين في حينه.

---

١. باحث وأستاذ جامعي في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. drchebib@hotmail.com

٢. أقرت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، وأنضم إليها لبنان عام ١٩٩١.

وأسباب عمالة الأطفال متعددة متداخلة أبرزها وأهمها الفقر، وتدني المستوى التعليمي للوالدين، والتفكك الأسري وفقدان العمل لأرباب الأسر وعمومًا الأوضاع الإجتماعية للأسرة. إضافة إلى التسرب المدرسي الذي يمكن أن يعود بدوره لأسباب إقتصادية أو تربوية أو أسرية. سنحاول في هذه الورقة تقديم صورة عن تطور أوضاع الأطفال في مدينة بيروت بين المدرسة وسوق العمل بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤.

تحديد الموضوع

نتناول في هذه الدراسة إذن موضوع الأطفال في مدينة بيروت من حيث الإنتساب المدرسي والدخول في سوق العمل، وذلك عبر تطور هذه الأوضاع من العام ١٩٩٥ تأريخ تحقيق المسح الشامل للمعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرورًا بالعام ٢٠٠٠ حيث أنجزت الدراسة الإحصائية لأوضاع الطفل في لبنان، وحتى العام ٢٠٠٤ أي تاريخ إنجاز المسح اللبناني لصحة الأسرة، وهي آخر دراسة احصائية وطنية لأوضاع الأسر اللبنانية المقيمة.

والأطفال المستهدفون هم بعمر ١٠ وحتى ١٧ سنة من الجنسين ويعيشون في الأسر المقيمة ضمن نطاق مدينة بيروت الإدارية. وقد استثنينا الأطفال دون العاشرة، لأن نسبة الإنتساب المدرسي بينهم مرتفعة جدًا (حوالي ٩٩٪)، ولا أطفال دون العاشرة في سوق العمل وفقًا للإحصاءات المتوافرة والدراسات المونوغرافية المتفرقة التي أجريت في مدن لبنانية مختلفة. ولغرض الدراسة، وضعنا الأطفال في فئتين عمريتين: الأولى ١٠ - ١٣ أي ابتداءً من السن التي بعدها يحتمل تسرب الطفل من المدرسة، وانتهاءً بالسن التي لا يسمح قبل بلوغها بالعمل حسب القانون اللبناني. أما الفئة الثانية، فتضم الباقي بعمر ١٤ - ١٧ العمر الأعلى الذي يعتبر بعده الطفل راشدًا.

تعريف الطفل العامل

جاء في المادة الخامسة للإتفاقية الدولية لحقوق الطفل ما يلي:

«يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»[١]. وقد اعتمدنا هذا التعريف في دراستنا هذه. وهو ما تعمل به المنظمات الحكومية والأهلية والباحثين في مجال حقوق الطفل.

---

١. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩/ المادة الأولى.

أما عمل الأطفال فهو على أنواع:

١. المساهمة في الأعمال المنزلية من قبل الطفل، وهذا النوع من العمل لا يعيق عادة الطفل عن متابعة دروسه وبالتالي لا يصنّف بين الأطفال العاملين.
٢. المساعدة في العمل المنتج للأسرة أو لأحد أفرادها في الزراعة أو الحِرف أو غيرها. وقد يتسبب هذا العمل بتوقف الطفل عن متابعة دراسته. فيعتبر الطفل عاملا. وقد يجمع الطفل بين الدراسة ومساعدة الأهل، وفي هذه الحالة تتأثر حياته المدرسية حسب الوقت الذي يقضيه في العمل. ويمكن اعتبار العمل ٤ ساعات يوميًا أو أكثر، يشكل عائقًا أمام الطفل في متابعة دراسته، وعندئذ يعتبر الطفل عاملا[١].
٣. الطفل العامل لدى الآخرين لقاء بدل نقدي أو عيني، أو دون أجر بهدف تعلم المهنة. في هذه الحالة، يعتبر الطفل عاملا، بصرف النظر عن مكان وعدد ساعات العمل.

ويعتبر ضمن القوى العاملة كل الأطفال العاملين حسب تعريفنا هذا، وكل الذين يبحثون عن عمل سواء أكان لأول مرة أو سبق لهم العمل.

وفي ما يلي سنعرض للإطار الإجتماعي العام الذي يعيش فيه الأطفال موضوع دراستنا.

الإطار الإجتماعي

خرج لبنان من الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠ بأوضاع إقتصادية متدهورة، إذ توقف النمو الإقتصادي وتدهور الناتج المحلي وبلغ التضخم أرقامًا قياسية، كما تسببت الحرب بهجرة الرساميل والمؤسسات الإقتصادية والخدمية منها بشكل خاص، كما عرفت البلاد نزفًا في اليد العاملة والكفاءات المهنية والعلمية، ووقع ثلث سكان لبنان تقريبًا تحت عتبة الفقر، وقدرت الخسائر آنذاك بحوالي ٢٥مليار دولار.

نجحت الحكومات التي تعاقبت في إرساء السلم الأهلي وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت أو تآكلت خلال الحرب، كما نجحت في وقف التضخم وتثبيت سعر صرف العملة الوطنية. ولكن بقي الكثير من العمل في مجال مكافحة الفقر وحل مشكلة البطالة، وتصحيح الأجور، وتوفير التقديمات الإجتماعية للشرائح الضعيفة في المجتمع.

---

١. شبيب دياب، **عمالة الأطفال في الجنوب اللبناني**، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، الرباط ١٥ – ١٧ كانون الأول ٢٠٠١، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.

ومدينة بيروت العاصمة التي تحتضن الوزارات والدوائر الرسمية وأهم المؤسسات الإقتصادية، كانت مسرحًا لعمليات عسكرية ميليشياوية، وتعرضت لقصف ثم اجتياح إسرائيلي، وعرفت دمارًا واسعًا، وخاصة في وسطها والأسواق التجارية منها، كما كان لها، كباقي أرجاء الوطن، نصيبها من الأزمة الإقتصادية وتدهور أحوال معيشة المقيمين فيها.

وعندما بدأ الوطن يستعيد عافيته بعد وقف العمليات العسكرية، بدأت تتحسن المؤشرات الإقتصادية، ومع انطلاق حملة الإعمار في البلاد وخاصة في بيروت بدأت العاصمة تستعيد تدريجيًا حيوتها الإقتصادية والثقافية.

وفي أول دراسة وطنية لمؤشرات الحرمان في لبنان عام ١٩٩٥، تبيّن أن بيروت تقع في الترتيب الأخير (الأقل حرمانًا) بين المحافظات اللبنانية من حيث نسبة الأسر المحرومة فيها. إذ بلغت هذه النسبة ١٥,٩٪ ، ولكن هذه النسبة بدأت بالانخفاض تدريجيًا مع تحسّن الأوضاع العامة لتنخفض إلى ٩,٣٪ عام ٢٠٠٤، وهذا يعني أن تقدمًا ملحوظًا حصل في محافظة بيروت بلغ نسبة٦,٦٪[١].

نسبة الأسر المحرومة ٪	بيروت	لبنان
١٩٩٥	١٥,٩	٣٠,٩
٢٠٠٤	٩,٣	٢٤,٦

وأحوال المعيشة في العاصمة كانت دائمًا أفضل حالاً مما هي عليه في لبنان عامة، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة ٢٤،٦ ٪ في العام ٢٠٠٤ مقابل ٩,٣٪ في بيروت، أي بفارق كبير بلغ ١٥,٣٪. والتقدم الحاصل بين ١٩٩٥و ٢٠٠٤ هو عينه الحاصل في لبنان، ولكن تدهورًا في أحوال المعيشة حصل في محافظتي الجنوب والبقاع بسبب الإحتلال الإسرائيلي لأجزاء منهما، وعدوانه في العام ١٩٩٦.

أما من حيث نصيب بيروت من الأسر المحرومة في لبنان، فهو على صلة بالتوزع السكاني لكليهما، فقد كان نصيب العاصمة من هذه الأسر ٧,٦٪ عام ١٩٩٥، وكانت تضم ١٤,٨٪ من سكان لبنان. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤,٤٪، بعد أن أصبحت بيروت تضم ١١,٦٪ من سكان لبنان عام ٢٠٠٤، أي أن التقدم بدا واضحًا في هذه المحافظة. وبقي ترتيبها الأقل حرمانًا بين المحافظات اللبنانية من حيث هذا المؤشر.

السنة	نصيب بيروت من الأسر المحرومة	نصيب بيروت من سكان لبنان
١٩٩٥	٧,٦	١٤,٨
٢٠٠٤	٤,٤	١١,٦

١. **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين ١٩٩٥و٢٠٠٤**، وزارة الشؤون الإجتماعية، بيروت، ٢٠٠٧، ص. ٣١ - ٣٤.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للتوزع النسبي للأفراد المحرومين، إذ تبقى بيروت المحافظة الأقل حرماناً. وبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ تحسّنت مؤشرات الحرمان في العاصمة لجهة المسكن والصحة والتعليم، وإنما تراجعت فقط من حيث مؤشر الدخل والبطالة وتوفر فرص العمل. وهذا ما سنحاول قراءة انعكاسه على التسرب المدرسي واستخدام الأطفال في سوق العمل[١].

والجدير بالذكر أنه وفق إحصاءات وزارة الشؤون الإجتماعية، هنالك العديد من الجمعيات الأهلية الناشطة في مدينة بيروت، إبان الأحداث وبعدها. وقد بلغ عددها ٧٢٣ جمعية أهلية عام ٢٠٠٥، بينها ٥٤ جمعية تعمل في مجال الأطفال، وإنما يغلب على أنشطتها الطابعان الصحي والرعائي.

في العام ٢٠٠٤ بلغ معدل الإنتساب المدرسي العام في مختلف المناطق اللبنانية حوالي ٩٢٪ ما خلا الشمال حيث تنخفض النسبة إلى ٨٦٪.

وفي لبنان عامة هنالك ٩,٢٪ من الأطفال خارج المدرسة وفي بيروت ٢,٨٪ فقط.

الإطار الحقوقي والقانوني للدراسة

بعد أن عرضنا للإطار الإجتماعي الذي نتناول فيه ظاهرة عمالة الأطفال، نعرض فيما يلي الإطار القانوني الناظم لعلاقة الأطفال بكل من الانتساب المدرسي وسوق العمل.

انضم لبنان إلى الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩١، أي بعد حوالي عامين من وضعها. وقد نصّت المادة ٣٢ من الإتفاقية على ما يلي:

- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الإستغلال الإقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطرًا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الإجتماعي.
- تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والإجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:
  أ- تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للإلتحاق بعمل.
  ب- وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.
  ج- فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان إنفاذ هذه المادة بفعالية.

١. تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤، مرجع سابق.

وفي العام ١٩٩٦ تم تعديل قانون العمل اللبناني ورفع الحد الأدنى لسن العمل إلى ١٣ سنة بعد أن كان ٨ سنوات بموجب القانون المعمول به منذ العام ١٩٤٦. وحدد القانون اللبناني شروطًا دقيقة لحماية الأطفال أثناء عملهم تنسجم إلى حد بعيد مع ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ومنها:

- خضوع الطفل لفحوصات طبية تثبت قدرته على ممارسة الأعمال.
- ألا تتجاوز مدة العمل ٦ ساعات يوميًا يتخللها ساعة للراحة بعد ٤ساعات عمل.
- ألا تقل فترة الراحة عن ١٣ ساعة متعاقبة بين كل فترة عمل.
- للطفل الحق بإجازة سنوية مدتها ٢١ يومًا وبأجر كامل بعد انقضاء سنة عمل على بدء العمل.
- للطفل الحق بالراحة الأسبوعية على ألا تقل عن ٣٦ ساعة دون انقطاع.
- على صاحب العمل أن يسجل الطفل العامل في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد بدء العمل بثلاثة أشهر.

وفي العام ٢٠٠١ أجاز القانون رقم ٠١/٣٣٥ التصديق على اتفاقية العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وفي العام ٢٠٠٢ أجاز القانون للحكومة الانضمام إلى البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال. كما أجاز القانون للحكومة الانضمام إلى إتفاقية العمل الدولية رقم ٧٣/١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل، والتي جاء فيها:

«لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للسن عن ١٨سنة للقبول في أي نوع من أنواع الإستخدام أو العمل، الذي يحتمل أن يعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته وظروفه التي تؤدى فيه».

أما لجهة القوانين المتعلقة بالتعليم، فقد أقر القانون رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٩٨ مبدأ إلزامية التعليم الإبتدائي وفق الهيكلية الجديدة للتعليم، والتي نصّت على إلزامية المرحلة الإبتدائية لجميع المواطنين، وتمتد من السادسة إلى الثانية عشرة من العمر، واعتبارها المرحلة الأولى من الإلزام المدرسي الذي سيطبق تدريجيًا إلى سن الخامسة عشرة.

والجدير بالذكر أن القوانين المشار إليها، وخاصة ما يتعلق بعمل الأطفال، وبإلزامية التعليم الإبتدائي، لا تزال بعيدة عن التطبيق، وذلك لأسباب موضوعية تتعلق بقدرة السلطات اللبنانية على تطبيق القوانين، أو في قدرتها على معالجة الأسباب الإجتماعية التي تدفع بالأطفال من مقاعد الدراسة إلى البطالة أو سوق العمل.

الانتساب المدرسي

سنعرض في ما يلي تطور الوضع الدراسي للأطفال في مدينة بيروت إبتداءً من العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٤ مرورًا بالعام ٢٠٠٠، علمًا بأن المدة الزمنية هذه هي قصيرة نسبيًا لا تسمح بحصول تغيير ذي شأن، وإنما يمكن أن توشر على اتجاهات التغيير المستقبلية.

جدول رقم ١: التوزع النسبي للأطفال خارج المدرسة بعمر ١٠ - ١٧ إلى مجموع الأطفال لذات الفئة العمرية، بيروت

السنة	لم يدخل المدرسة	لا يتابع وسبق له المتابعة	الجملة ٪
١٩٩٥	١,٥	٩	١٠,٥
٢٠٠٠	٠,٥	٦,٤	٦,٩
٢٠٠٤	١,٢	٧,١	٩,٢

يظهر الجدول رقم ١ أنه في العام ١٩٩٥ كان هنالك ١٠,٥٪ من أطفال بيروت بعمر ١٠ - ١٧ كانوا خارج المدرسة وانخفضت هذه النسبة إلى٨,٢٪ عام ٢٠٠٤، وغالبية هؤلاء ممن سبق لهم الانتساب إلى المدرسة. أما الذين لم يدخلوا المدرسة بتاتًا وبالتالي سيشكلون فئة الأميين لاحقًا، فقد تدنت نسبتهم من ١,٥ إلى ١,٢٪ كما هو مبين في الجدول[١].

أما من حيث الجنس، فإن نسبة الذكور من الأطفال خارج المدرسة كانت أعلى في العام ١٩٩٥ (١٢,١٪) من نسبة الإناث (٨,٧٪)، وقد انخفضت هاتان النسبتان لتصبحا واحدة لكلا الجنسين (٤,١٪). ويعود ذلك إلى التحسّن الحاصل في نسب الانتساب المدرسي عامة والاستغناء عن عمل الأطفال للأسر ذات الدخول المتدنية. علمًا بأن استخدام الفتيات بعمر مبكر نادر الحصول في مدينة بيروت (جدول رقم ٢).

١. وزارة الشؤون الإجتماعية، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦. منظمة اليونسيف وإدارة الإحصاء المركزي، دراسة أوضاع الطفل في لبنان ٢٠٠٠. وزارة الشؤون الإجتماعية والمشروع العربي لصحة الأسرة، المسح اللبناني لصحة الأسرة ٢٠٠٤.

جدول رقم ٢: نسب الأطفال خارج المدرسة بعمر ١٠ - ١٧
إلى مجموع الأطفال لذات الفئة العمرية حسب الجنس، بيروت

السنة	ذكور	إناث	الجملة
١٩٩٦	١٢,١	٨,٧	١٠،٥
٢٠٠٠	٤,٥	٢,٤	٦,٩
٢٠٠٤	٤,١	٤,١	٨,٢

كما أنه هنالك فروقات من حيث الفئات العمرية للأطفال، إذ نجد أن نسبة الأطفال خارج المدرسة من الفئة العمرية ١٠ - ١٣ كانت ٣,٥٪ عام ١٩٩٥ (دائمًا إلى مجموع الأطفال من ذات الفئة العمرية). وقد أخذت بالتراجع لتصل إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٠٤. وهي في الواقع تمثل الأطفال غير القادرين على متابعة الدراسة لأسباب مختلفة: كالمرض أو انتقال السكن وما شابه. وبالتوازي، انخفضت نسبة الأطفال من الفئة العمرية ١٤ - ١٧ من ١٦,٧٪ في العام ١٩٩٥ إلى ٧,٦٪ في العام ٢٠٠٤ (جدول رقم ٣).

جدول رقم ٣: التوزع النسبي للأطفال خارج المدرسة بعمر ١٠ - ١٧
إلى مجموع الأطفال لذات الفئة العمرية، بيروت

الفئة العمرية	١٠ - ١٣	١٤ - ١٧	الجملة
١٩٩٦	٣,٥	١٦,٧	١٠,٥
٢٠٠٠	٠,٨	٦,١	٦,٩
٢٠٠٤	٠,٦	٧,٦	٨,٢

القوى العاملة من الأطفال

ومن البديهي أن يتوجه الأطفال الذين تركوا المدرسة، أو الذين لم يدخلوها قط، في وقت من الأوقات نحو سوق العمل. وبالفعل كان ٦١,٢٪ من هؤلاء في عداد القوى العاملة عام ١٩٩٥. وقد ارتفعت هذه النسبة قليلا عام ٢٠٠٠ لتعود إلى الانخفاض إلى ٤٢,٢٪ عام ٢٠٠٤ بسبب الاستقرار ومعدلات النمو الإقتصادي التي بدأت بالتحسن، ومن المتوقع أن تكون هذه الأرقام قد عادت إلى التدهور بعد الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد عام ٢٠٠٥ وحرب تموز عام ٢٠٠٦ واستمرار الأزمة وانعكاساتها على الإقتصاد الوطني (جدول رقم ٤).

جدول رقم ٤: توزع الأطفال خارج المدرسة حسب الدخول بالقوى العاملة ١٠ - ١٧، بيروت

السنة	داخل القوى العاملة	لم يدخل في القوى العاملة	الجملة
١٩٩٦	٦١,٢	٣٨,٨	٪١٠٠
٢٠٠٠	٦٦,٢	٣٣,٨	٪١٠٠
٢٠٠٤	٤٢,٢	٥٧,٨	٪١٠٠

أما من حيث الفئات العمرية فإن النسبة الأعلى من الأطفال الداخلين في القوى العاملة هي من الفئة العمرية ١٤ - ١٧ تقريبًا ٨٨٪، فتكون نسبة منهم من الفئة العمرية الدنيا ١٠ - ١٣حوالي ١٢٪، وإنه لم تحصل أية تغيرات تذكر بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤ (الجدول رقم ٥).

جدول رقم ٥: توزع القوى العاملة من الأطفال حسب العمر، بيروت

السنة	١٠ - ١٣	١٤ - ١٧	الجملة
١٩٩٦	١١,٧	٨٨,٣	٪١٠٠
٢٠٠٠	٧,٨	٩٢,٢	٪١٠٠
٢٠٠٤	١٢,٥	٨٧,٥	٪١٠٠

يشكل الذكور النسبة الأعلى من الأطفال العاملين، إذ بلغت نسبتهم حوالي ٨٥٪ مقابل حوالي ١٥٪ في العام ١٩٩٥. وقد ارتفعت نسبة الذكور بشكل طفيف حتى العام ٢٠٠٤ مقابل انخفاض طفيف في نسبة الإناث، وذلك بسبب موقف الأهل الذي لا يرحب بعمل الفتيات عامة والقاصرات منهن بشكل خاص (جدول رقم٦).

جدول رقمم ٦: توزع القوى العاملة من الأطفال حسب الجنس، بيروت

السنة	ذكور	إناث	الجملة
١٩٩٦	٨٤,٧	١٥,٣	٪١٠٠
٢٠٠٠	٨٥,٤	١٤,٦	٪١٠٠
٢٠٠٤	٨٧,٥	١٢,٥	٪١٠٠

كما يبين الجدول رقم ٧ ارتفاع نسبة البطالة بين الأطفال والتي وصلت إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٥، وارتفعت إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٤، وهي جزء من ارتفاع نسبة البطالة العامة في البلاد وخاصة بين الفئات الشابة. والبطالة أعلى بين الذكور منه بين الإناث، وخاصة في الفئة العمرية ١٤ - ١٧.

جدول رقم ٧: القوى العاملة من الأطفال حسب العلاقة بقوة العمل، بيروت

السنة	يعمل	متعطل	الجملة
١٩٩٦	٧٣,٠	٢٧,٠	٪١٠٠
٢٠٠٠	٧٢,٥	٢٧,٥	٪١٠٠
٢٠٠٤	٥٠,٠	٥٠,٠	٪١٠٠

أما التطور المهم فهو ذلك الحاصل في الأوضاع المهنية للأطفال العاملين، إذ أصبحوا جميعًا من العاملين بأجر. فبعد أن كان هنالك نسبة ٦,١٪ من العاملين لحسابهم عام ١٩٩٥، تلاشت هذه الفئة لصالح العمل بأجر، وكذلك الأمر بالنسبة للمتمرنين الذين انتهوا بدورهم لصالح العمل بأجر. والمعروف أن العاملين لحسابهم هم أفضل حالًا، خاصة لجهة وضعهم النفسي أو المعنوي وشعورهم بالاستقلالية والحرية في استخدام الوقت، مقابل الشعور بالاستلاب والاستغلال عندما يعملون بأجر في مؤسسات الآخرين (جدول رقم ٨).

جدول رقم ٨: توزع الأطفال العاملين فعلًا بعمر ١٠ - ١٧حسب الوضع في المهنة، بيروت

السنة	يعمل لحسابه	يعمل بأجر	يعمل بدون أجر/متمرن	الجملة
١٩٩٦	٦,١	٨٨,٩	٪٥	٪١٠٠
٢٠٠٠	٣,٠	٨٦,٨	٪١٠	٪١٠٠
٢٠٠٤	-	١٠٠,٠	-	٪١٠٠

كما يبين الجدول رقم ٩ أن النسبة العليا من الأطفال العاملين فعلًا عام ١٩٩٥ هي من الفئة العمرية ١٤ - ١٧، إذ بلغت ٩١٪ مقابل ٩٪ من الفئة العمرية ١٠ - ١٣، ولكن تحسنًا ملموسًا حصل حتى العام ٢٠٠٤، إذ لم نعد نجد بين الأطفال العاملين فعلًا من هم دون الرابعة عشرة. وباعتقادنا أن هذا التقدم يعود إلى التحسن الحاصل في الأوضاع الإقتصادية العامة من جهة، وإلى نجاح المؤسسات الإجتماعية الوطنية والدولية في جعل مسألة عمالة الأطفال في أولوياتها. سواء لجهة البرامج التدخلية التي نفذتها، أو لجهة تحسيس الرأي العام ونشر الوعي بين الأهالي عن مخاطر العمل المبكر للأطفال.

جدول رقم ٩: توزع الأطفال العاملين فعلًا في بيروت حسب العمر

السنة	١٠ - ١٣	١٤ - ١٧	الجملة
١٩٩٦	٩,٠	٩١,٠	٪١٠٠
٢٠٠٠	١٠,٨	٨٩,٢	٪١٠٠
٢٠٠٤	٠,٠	١٠٠,٠	٪١٠٠

أما من حيث التوزيع المهني فإن أعلى نسبة من الأطفال العاملين تعمل بشكل أساسي في المهن ذات الطابع الحرفي، وخاصة صيانة السيارات والمركبات، كما بينت مختلف الدراسات المونوغرافية. تليها الفئة التي تعمل في مجال البيع، وهم الأطفال المساعدون في المحلات التجارية الصغيرة.

ومن البديهي أن يكون كل الأطفال العاملين خارج القطاع الحكومي والذي لا يستخدم إلا الراشدين، بعمر ١٨وما فوق. كما أن الدراسات بينت أنه في العام ٢٠٠٠ كان هنالك ٢٣٪ من العاملين منهم في القطاع غيرالنظامي.

كما بينت الدراسات المتفرقة في لبنان ومنه بيروت، أن الذين يعملون بدوام كامل، هم في غالبيتهم راضون عن عملهم، وعلامة الرضى هذه لا تعبّر بالضرورة عن شروط جيدة لظروف العمل. فقد يتأتى الرضى من الحصول على فرصة العمل التي باتت نادرة، وليس من طبيعة وشروط العمل كما بينت تلك الدراسات أن مداخيل الأطفال من العمل ضئيلة وتتمحور حول رقمين أساسيين هما: الحد الأدنى للأجور بتاريخ البحث أي مائتي دولار أميركي، ونصف هذا المبلغ أي مائة دولار أميركي. وذلك تبعًا لعمر الطفل وخبرته في المهنة التي يمارسها. كما أن عدد ساعات العمل يطول ليتجاوز الثماني ساعات يوميًا. ولا يحترم المستخدمون قانون العمل لجهة تسجيل الطفل العامل في الضمان الإجتماعي، أو الاستراحة اليومية أثناء العمل.

بيروت وبقية المحافظات

أجرينا مقارنة بين محافظة بيروت وبقية المحافظات في لبنان وفق الجدول رقم ١٠ أدناه، وقد تبيّن أن الوضع هو أفضل منه في بيروت من محافظتي الشمال والبقاع لجهة معدل البطالة بين الأطفال، بينما تبقى البطالة أدنى في محافظتي الجنوب، وتتساوى مع محافظة جبل لبنان. وفي مطلق الأحوال، يبقى وضع بيروت أفضل بقليل من الوضع في لبنان عامة لجهة البطالة بين الأطفال الداخلين في القوى العاملة.

أما لجهة متابعة الدراسة فإن نسبة الأطفال الذين يتابعونها في بيروت تبلغ ٩٠٪ وهي أفضل بقليل من الوضع في لبنان عامة، وخاصة أفضل من البقاع والشمال. وتتقارب كثيرًا مع جبل لبنان والجنوب بمحافظتيه.

ومن حيث نسبة الأطفال خارج المدرسة وخارج القوى العاملة في ذات الوقت، فإن النسبة في بيروت هي أعلى من المتوسط العام في لبنان، وهي أدنى من محافظتي الشمال والبقاع، ولكنها

أعلى من نسبتهم في جبل لبنان ومحافظتي الجنوب. وهذه الفئة من الأطفال تبدو مهملة، وخارج تقديمات وأنشطة العمل الإجتماعي، ربما لصعوبة ضبطها والوصول إليها، خلافًا للأطفال العاملين الذين يمكن العثور عليهم في أماكن عملهم.

جدول رقم ١٠: توزع الأطفال في لبنان (١٠ - ١٧سنة) عام ٢٠٠٠ حسب الحالة العملية

المحافظة	القوى العاملة		خارج المدرسة وخارج القوى العاملة	يتابع الدراسة	٪
	يعمل	متعطل			
البقاع	٢,٨	٢,٩	٠,٦	٨٨,٣	١٠٠
الشمال	٦,٠	٢,٩	٧,٦	٨٤,٣	١٠٠
جبل لبنان	٢,٤	٢,٤	٤,٢	٩٠,٩	١٠٠
الجنوب	٢,٩	٢,١	٣,٢	٩١,٩	١٠٠
النبطية	٣,٣	١,١	٤,٩	٩٠,٨	١٠٠
بيروت	٢,٤	٢,٤	٥,٣	٩٠,٠	١٠٠
لبنان	٣,٤	٢,٥	٥,٠	٨٩,٠	١٠٠

برامج تدريب الأطفال العاملين

ابتداءً من أواخر التسعينات، قامت منظمة اليونيسف، وبمشاركة فعالة من القطاع الأهلي، وبالتعاون مع وزارتي التعليم المهني والشؤون الإجتماعية، بدورات التدريب المهني المعجل للأطفال العاملين. وهدفت الدورات إلى تحسين الشروط المهنية للأطفال الذين تركوا المدرسة ودخلوا في سن مبكرة إلى سوق العمل. وذلك عن طريق التدريب في دورات تستغرق ٧٠٠ ساعة، وفي مختلف المهن التي يعملون فيها، وهي دورات مهنية ضئيلة التكاليف، عالية المردود، تقدَّم للطفل خلال فترة محدودة، وتفيده لمدى الحياة. ويتم التأهيل المهني ضمن برنامج يشمل التأهيل الإجتماعي للطفل وتمكينه من المعارف والثقافة الضرورية له في عمله، وبما له من حقوق وما عليه من واجبات، ومتابعة أوضاعه المهنية والإجتماعية أثناء التدريب، بحيث يشمل البرنامج واقع الطفل في أسرته ومكان عمله وتدريبه المهني.

وبعد الانتهاء من الدورة، يخضع الطلاب لامتحان رسمي يحصل الفائزون بموجبه على الابتدائية المهنية، الأمر الذي يسمح لهم بمتابعة تحصيلهم المهني حتى أعلى المستويات، بعد أن كانوا قد توقفوا عن متابعة التعليم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي التدريب المهني إلى رفع معنويات هؤلاء الأولاد: إذ يسمح لهم بتحصيل معلومات مهنية تفوق أحيانًا معارف صاحب العمل، الأمر

الذي يرفع من مكانتهم عنده وبين نظرائهم. كما يؤدي التدريب إلى تحسين رواتبهم من العمل، وتمكن بعضهم بالفعل من إنشاء مؤسسته الخاصة،عن طريق المساعدة أو القروض الصغيرة.

طالت الدورات التدريبية المناطق الصناعية التي يعمل فيها الأطفال في كل من صيدا والنبطية وضواحي بيروت وباب التبانة في طرابلس. ويمكن القول إنها كانت تجربة ناجحة لجهة تحسين أوضاع الأطفال المتدربين، ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى كل الأطفال العاملين. فالعديد منهم لم يتمكن من متابعة الدورات: ربما لم يعرف بها، أو أن ظروف عمله لا تسمح له بمتابعتها.

مضار عمل الأطفال

إن تشغيل الطفل بعمر مبكر، يمكن أن يترك آثارًا سلبية على صحته ونموه الجسدي. فهو معرض لأخطار حوادث العمل، أو تقوس الظهر، أو صعوبة التنفس وأمراض القلب والعيون، تبعًا للمهنة التي يمارسها. كما أن العمل يحرم الطفل من فرص التعليم ومن المناخ التربوي الذي يفترض بالمدرسة أن تؤمّنه له، لينمو في وسط غير مأمون، بعيدًا عن رقابة والديه، كما يحرمه العمل من فرص اللعب، الأمر الذي يؤثر على نموه النفسي والجسدي. وقد بيّنت الدراسة الصحية النفسية والبدنية للأطفال أن العاملين منهم هم أكثر قلقًا ويأسًا، وأقل شعورًا بالاعتزاز بأنفسهم من الذين يتابعون دراستهم. هذا إضافة إلى تعرض بعض الأطفال العاملين إلى الشتم والمعاملة السيئة من قبل أصحاب العمل، مثل الضرب والتأنيب والعنف والتحقير، مما يعزز فرص جنوحهم نحو صحبة السوء.

الخلاصة

يعتبر مجرد الإقامة ضمن بيروت الإدارية امتيازًا للسكان. فهي الأغلى من حيث أسعار المساكن، والأعلى من حيث أجور السكن، حسب دراسة تطور خارطة أحوال المعيشة[1]، ومع ذلك، فإن في هذه المدينة حوالي ٩٪ من الأسر المحرومة، وهي الأسر التي يتسرب أطفالها من المدرسة، وينخرط بعضهم في سوق العمل بشكل مبكر.

---

١. مرجع سابق.

حاولنا في هذه الدراسة الإحصائية تقديم عرض لتطور أوضاع الأطفال في تسع سنوات، سواء لجهة الانتساب المدرسي أو الدخول في سوق العمل. وقد بيّنت دراسات أخرى أن السبب الأهم للتسرب من المدرسة والانخراط في سوق العمل هي الأوضاع الاقتصادية المتردية للأسر، وأن هنالك أسبابًا أخرى مساعدة: كالمناخ المدرسي وطرق التعليم والتعامل من قبل الهيئة التعليمة مع المتخلفين من التلامذة، إضافة إلى شروط الحياة الأسرية، وكلها أسباب تؤدي إلى تسرب الطفل نحو سوق العمل أو البقاء في المنزل. إن كل هذه الأسباب مجتمعة يمكن أن نعيدها إلى سبب رئيسي واحد هو الفقر بمفاعيله المتعددة.

لا بد من التسليم، كاستنتاج أولي، أن تقدمًا واضحًا حصل في بيروت لجهة التسرب المدرسي منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٤، وكذلك الأمر بالنسبة لعمالة الأطفال، وهذا التقدم بدا واضحًا في نسبة الانتساب المدرسي التي تقدمت وكذلك في انخفاض نسبة الأطفال العاملين، وبتنا لا نجد أطفالاً بعمر ١٠ - ١٣ يمارسون عملاً بالفعل.

هذا التقدم يعود إلى التحسن العام الحاصل في أوضاع الناس الاقتصادية الاجتماعية، منذ عودة الهدوء إلى البلاد وتحسن مؤشرات النمو، وإن بنسب متواضعة خلال تلك السنوات.

كما أنه يمكن ملاحظة النتائج الإيجابية لبرامج التدريب المهني المعجل التي نفذتها الجهات الحكومية والدولية والأهلية المتعاونة، لجهة انتشال الأطفال من أوضاع متردية في العمل، وتحويلهم إلى مهنيين حقيقيين يقدرون على بناء مستقبل مقبول من خلال الكفاءة المهنية التي حصلوا عليها، وبالتالي يمكن القول أنه تم انتشالهم من الفقر المدقع على الأقل.

هذا لجهة خدمة الأطفال أنفسهم، أما الأسر التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال، فإنها قد بقيت خارج اهتمام برامج تدريب الأطفال. بالطبع ستتحسن جزئيًا الأحوال المعيشية للأسرة التي اكتسب طفلها مهنة يعمل بها، ولكن التحسن لا يصل إلى درجة تأمين مستلزمات الحياة المعيشية للأسرة من ماوى ومأكل وملبس وتعليم وطبابة الخ. لذا يمكن القول إن الأسر المولدة لعمالة الأطفال بقيت تقريبًا على ما هي عليه لجهة الإنجاب ودفع الأولاد إلى سوق العمل. لذلك نرى أن المعالجة المتمّمة لظاهرتي التسرب وعمل الأطفال، هي في معالجة أوضاع الأسر الفقيرة، وهو أمر بالغ اليسر في مدينة بيروت حيث يمكن بسهولة تحديد البؤر الإجتماعية الفقيرة، ووضع برامج للتدخل الإجتماعي لدى أسرالعاملين من الأطفال، خصوصًا وأنه إذا توزعت على الجمعيات الأهلية الناشطة في المدينة، سيكون من نصيب كل جمعية بضعة أسر تتابع أوضاعها ومشكلاتها عن قرب، وتساعد أفرادها على الحصول على فرص العمل وتأمين الدراسة ولقمة العيش لأطفالها.

المراجع

- الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، المادة الاولى.
- دياب؛ شبيب، **عمالة الأطفال في الجنوب اللبناني**، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، الرباط ١٥ - ١٧ كانون الأول ٢٠٠١، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.
- منظمة اليونسيف وإدارة الإحصاء المركزي، دراسة أوضاع الطفل في لبنان ٢٠٠٠.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤**، وزارة الشؤون الإجتماعية، بيروت، ٢٠٠٧.
- وزارة الشؤون الإجتماعية والمشروع العربي لصحة الأسرة، المسح اللبناني لصحة الأسرة ٢٠٠٤.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦.



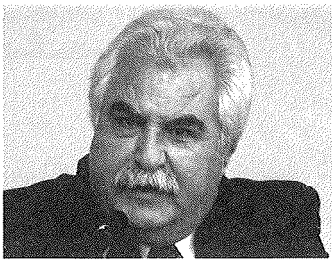
المحور الرابع

متمايزات المدينة في البعد الإجتماعي، الثقافي والمجالي

رئيس الجلسة دكتور فردريك معتوق (عميد معهد العلوم الإجتماعية)

المحاضرون:

- دكتورة هناء الجوهري (جامعة القاهرة): التفاوتات الحضرية في المجتمع المصري: رؤية تأملية. قدمت ورقتها بعرض PowerPoint فقط.
- دكتور عاطف عطيه (الجامعة اللبنانية): تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة.
- دكتور ليون تلفزيان (الجامعة اللبنانية): المتمايزات المدينية بين السياسات المحلية والديناميات السوسيو/مجالية: حالة ضواحي بيروت.



تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة

دكتور عاطف عطية[1]

الملخص

العلاقة بين الناخب والسياسي قديمة في لبنان قدم العمل الإنتخابي نفسه. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بتبادل المصالح. يقترع الناخب وينتظر بالمقابل ما يمكن أن يقدمه المرشح، على أي وجه كانت المبادلة: علاقة شخصية، أو جاهًا، أو موقعًا وظيفيًا أو اجتماعيًا. وما يحدد هذه العلاقة من وجهيها هو منطق العلاقة الأهلية التي تبدأ بالقرابة في كل درجاتها مرورًا بالطائفة والدين؛ وهي العلاقة التي لا يزال ينتجها ويعيد إنتاجها النظام الساسي - الإجتماعي اللبناني في كل أوجه ممارساته. وتضافر الشأن الثقافي مع السياسي أنتج هذا النمط من التعامل بين الطرفين لم يتعدّ، إلا في النادر، العلاقات الشخصية. وما يميز طرابلس في هذا المجال أنها تنتمي في أكثريتها الساحقة إلى طائفة واحدة، ما نقل التنافس من الاصطفاف الطائفي في العلاقات والتوازنات إلى علاقات القرابة وإمكانية التجيير على أي شيء آخر. وصار وزن المرشح يقاس على أساس العزوة وكل ما يرتبط بها. أدى ذلك إلى بروز مساعدين من الأقرباء ومن شيوخ الحارات الذين رسخوا علاقاتهم مع السياسيين والناخبين من خلال تأمين تبادل المصالح بين الطرفين، وخصوصًا في أوقات الأعياد والمناسبات الإنتخابية. أنتج هذا النوع من العلاقات نوعًا من الاتكالية، وخصوصًا بعد استئناف الحياة الانتخابية في لبنان بعد الحرب. وساهمت هذه الاتكالية في تعزيز ثقافة الفقر وامتهان البطالة. هذا التوجه أنتج علاقة سلبية بين الأطراف المتبادلة جمدت النشاط الاقتصادي، ووسعت هامش النفاق والباطنية في التعامل، ما أدى إلى تنبه السياسيين من مغبة المساعدات العشوائية. فاتجهوا ناحية أخرى تمظهرت بإنشاء المؤسسات التنموية الداعمة للحياة العامة بصرف النظر عن الأشخاص، وإن كانت العلاقة الشخصية لا تزال تفعل فعلها.

---

١. باحث إجتماعي وأستاذ في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. atefattieh@hotmail.com

مقدمة

تعمل هذه الورقة على إظهار العلاقة بين الحاكم والمحكوم عن طريق البحث في رموز التبادل بينهما لتأمين المصالح التي تسمح باستمرار هذه العلاقة وتمتينها، وإن كان ذلك بتغير أشخاص الحاكمين أو تزايد أعداد المحكومين أو نقصانهم. وتختصر الورقة هنا هوية الحاكم بالسياسي الذي يتخذ من السياسة مهنة له تؤهله ليصير نائبًا في البرلمان أو عضوًا في الوزارة، أو ليقترب من هذا الموقع، أو على أمل أن يكون من عداد الحاكمين. أما المحكوم هنا، فهو الناخب الذي يعتبر نفسه، وينظر إليه من قبل الحاكم، أو من يلوذون به، حلًا وربطًا وسلطة وجاهًا، على أنه موصل الحاكم إلى حكمه والنائب إلى برلمانه، والوزير إلى وزارته.

وعليه، ينحصر هذا القول في العلاقة بين رجل السياسة والناخب وكيفية تبادل الخدمات بينهما بالاستناد إلى العامل الثقافي الذي يتحدد بأصول العلاقة، إن كان بطريقة واعية تتمظهر بالتوجه نحو نصرة هذا السياسي، أو ذاك، واتخاذ الموقف المؤيد والداعم لهذا السياسي لا لذاك؛ أو بطريقة فيها الخلط من الوعي واللاوعي تجعل من الناخب المدافع المستميت عن السياسي الذي يؤيد، ويعمل بالإخلاص والتفاني من أجل حشد الأنصار والمؤيدين، أو تجعل منه الخصم اللدود لمن يقف في الموقع المقابل، حاكمين ومحكومين، دون أن يذكر أحد من الجميع المصالح التي تجمع أو تفرّق[1].

يتأسس العامل الثقافي الذي يوجه متبادلي الخدمات على عاملين اثنين لا ينحصران في تأثيرهما على المدينة فحسب، بل يتجاوزان الإطار المديني إلى الريف و المناطق التي تتأرجح في نمط معيشتها بين الريف و المدينة. هذان العاملان هما: الانتماء الديني المذهبي والانتماء العائلي مع كل ما يرتبط بهما من الارتباطات الأولية للإنسان. يشجع هذين العاملين ويعمل على ترسيخهما، مهما تغيرت الأقوال والأفعال بما يتناقض مع ذلك من ممارسات يومية توحي بتغير الأحوال أو بما تفرضه انشغالات العصر الحديث وهمومه، نظام سياسي – إجتماعي لا يزال ينظر إلى الناخب على أنه واحد في رعية، وإلى السياسي على أنه ممثل للطائفة – المذهب أو الدين، ومرسل من قبلهما، هكذا، ليصير، من بعد، ممثلًا للأمة جمعاء.

تضافر العامل الثقافي بعناصره الأساسية، مع النظام الطائفي ومع قانون الانتخاب في كل تعديلاته، والمحاولات، أنتجت نمطًا محددًا وشبه ثابت من التعامل بين الطرفين. ويحصر هذا

---

١. أنظر في خصوص المؤيدين أو المعارضين لهذا التوجه أو ذاك ذاكرين حسنات من يؤيدونه ومساوئ من يعارضونه دون أن يأتي أحد على ذكر المصلحة التي تربط هذا الفريق مع من يؤيدونه والمصلحة في معارضة الآخر، والعكس صحيح؛ في غوردن ميتشل، **إتجاهات جديدة في علم الإجتماع**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص. ٦٣٥.

التعامل بين شخصي السياسي المرشح والناخب بصرف النظر عن عدد المرشحين وعن عدد الناخبين أيضًا. وشخصانية العلاقة هذه تفرض نوعًا من تبادل الخدمات تبقى في كل الأحوال محصورة بين الناخب كشخص يزيد وزنه أو ينقص بالنسبة للسياسي على قدر ما يستطيع تقديمه من الأصوات. وهذه الاستطاعة لا تتحدد بالشكل الدقيق إلا بقدر ما يكون التبادل من الجهة المقابلة. وغالبًا ما يكون عنصر التبادل المقابل هذا، دعمًا للدخول إلى وظيفة أو إخراجًا من السجن، أو تبوّءًا لمركز هام من مراكز السلطة في الدولة. وتبادل المصالح هذا، يفيد المتبادلين؛ فيعطي للسياسي، أولاً؛ مراكز ادارية ومواقع سلطة في الدولة يستطيع من خلالها مدّ نفوذه إلى أماكن قصيّة يعمل من خلالها على زيادة خدماته، وبالتالي نفوذه؛ ما يؤدي، بالممارسة والمثابرة، على جعل موقعه في السلطة السياسية، على أي مستوى كان، من الثوابت. ويعطي المستفيد من الخدمة، ثانيًا؛ موقعًا يميزه عن الأقران، ويصيّره من ذوي النفوذ، فيزيد، بذلك، مؤيدوه والواقفون على رأيه، ويزيد بالتالي وزنه لدى السياسي وتنتقل عملية تبادل المصالح إلى مرتبة أرقى وهكذا. ولا أجد تعبيرًا عن هذه العلاقة أفضل من: «حكّ لي لأحكّ لك». وهو تعبير شائع يصف نوعية العلاقة السياسية على مختلف مستوياتها في لبنان. وهو ما اصطلح على تسميته مؤخرًا في قاموس السياسة اللبنانية بالزبائنية السياسية.

-٢-

لا يختلف الوضع في طرابلس، على صعيد العلاقات وتبادل المصالح بين الحاكم والمحكوم، عن الوضع اللبناني عامة، وإن كان لكل مجتمع محلي مقتضياته وظروفه المخصوصة التي تسهم في إظهار التميز والاختلاف ضمن إطار منطق التوجه نفسه. فالمجتمع المحلي الطرابلسي ينتمي في أكثريته الساحقة إلى الإسلام السنّي، مع وجود أقلية مسيحية أرثوذكسية، مارونية ، كاثوليكية تتراوح في أوقاتنا الحاضرة بين الثمن والعشر (١/٨، ١/١٠) من الطرابلسيين، ويزيد هذا العدد قليلا لدى العلويين[١]. ومع ذلك تتمثل الأقليات الدينية في المدينة بنسبة ٣٧,٥٪ والنواب السنّة هم الذين يفوزون على أقرانهم المرشحين من الطائفة نفسها بعد خوض «معارك» تبادل الخدمات والمصالح مع الناخبين، ويجلبون معهم أصحاب الحظوة من الطوائف الأخرى الذين لا حول لهم

---

١. ظهر في لوائح الشطب العائدة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة طرابلس سنة ١٩٩٨ أن نسبة المقترعين حسب انتماءاتهم الطائفية في المدينة هي: ٨٠,١٪ من السنّة، و٦,٤٪ من العلويين، و٤,٦٪ من الأرثوذكس، و٣,١٪ من الموارنة والباقي من الطوائف الأخرى المسيحية والإسلامية وغير المحددة، ما يعني أن ١٦,١٪ من الطوائف غير السنّية الممثلة في المجلس النيابي تحظى بـ٣٧,٥٪ من نواب المدينة. أنظر في هذا الخصوص عبد الغني عماد، **الانتخابات البلدية في طرابلس**، جروس برس، طرابلس، ٢٠٠٠، ص. ٥٠.

ولا قوة إلا باعتبارهم محط الاختيار من قبل أصحاب الحل والربط في هذا المجال، أو باعتبار قدرتهم على دفع مصاريف اللائحة، أو حصولهم على التزكية من مواقع أخرى، غير ذات توجه سياسي من داخل المدينة، أو ذات توجه سياسي، وغير سياسي، من خارجها، تحصل بالمقابل على ما تطلب من أصوات الأقليات في دوائر إنتخابية مغايرة في انتمائها الطائفي أو الديني، قريبة أو بعيدة ، انطلاقًا من مقولة تبادل الخدمات والمصالح إياها.

اعتمدت طرابلس في انتخاباتها النيابية قبل ١٩٧٥ على عناصر أساسية، أهمها شيوخ الحارات وقبضاياتها ورؤوس العائلات المعتبرة في المدينة، بالإضافة إلى براعم متفتحة حديثًا فرضتها الأحزاب السياسية ذات التوجه القومي، وبدرجة أقل ذات التوجه «الأممي»، الموصولة بصلات بدت متينة مع بيروت ودمشق والقاهرة، أو أبعد. هذه العناصر مجتمعة أنتجت ما أطلق عليه المشتغلون في العمل السياسي اسم المفاتيح الانتخابية.

لم يظهر هؤلاء من فراغ. بل اشتهروا في المدينة، قبل ممارسة النشاط السياسي المبني على العمليات الانتخابية، بجرأتهم وشجاعتهم وشدة بأسهم. وانتزعوا محبة رجالات المدينة المتنورين وعطفهم[١] لما كانوا يقومون به من مقارعة للأجنبي المحتل. وقد اشتهروا بتجارة الممنوعات وأعمال التهريب، وفي الوقت نفسه بالتصدق على الفقراء وحماية الضعفاء. دخل الكثيرون من هؤلاء باب السياسة ليكونوا السواعد القوية والمفاتيح الانتخابية لمن اهتموا ببناء زعاماتهم في المدينة.

وجد القبضايات والمتنفذون في مسؤولي المدينة ورجالاتها الذين توجهوا الوجهة الحديثة في العمل السياسي، ملجأهم الجديد. فهجر الكثيرون منهم أعمال الفتوة والبلطجة، ودخلوا في خدمة السياسيين الجدد يتبادلون معهم المصالح والخدمات: حماية المسؤولين والدفاع عنهم، مقابل تأمين أكلاف معيشتهم، أو حماية تجارتهم، أو المساعدة في تأسيسها، أو فك أسر أحدهم، أو أحد أتباعهم، في حال ألقي القبض عليه من قبل رجال السلطة. وفي هذه الحال كثيرًا ما كان يتصارع هؤلاء ويتقاتلون في سبيل مآرب سياسية يجنيها من صراعهم وتقاتلهم كبار المدينة وزعماؤها السياسيون.

وتبقى مهام هؤلاء، في كل الأحوال، حماية الزعيم والعمل على زيادة نفوذه، وهم عادة ما يتفانون في خدمة زعمائهم، لأن مهامهم هذه تزيد من نفوذهم، وتمتّن حظوتهم لدى هؤلاء من ناحية، وتعزّز سطوتهم تجاه العامة من ناحية ثانية. هذا طبعًا، بالإضافة إلى العمل على الحد من نفوذ وسطوة كل من هم خارج دائرة التبعية والولاء[٢].

---

١. محمد نور الدين ميقاتي، **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين**، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٧٨، ص. ١٤٠.
٢. أنظر في هذا الخصوص سالم كبارة، **طرابلس في ذاكرة الوطن**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص. ١٤٠.

كان هؤلاء المتنفذون ينشطون، يصولون ويجولون في المواسم الانتخابية عن طريق الاحتفالات والمهرجانات الانتخابية، وترتيب اللقاءات الشعبية في الحارات مع المرشحين. وكانوا غالبًا ما يكتفون بما تقدمه هذه الأدوار من شهرة وجاه وحظوة عند المرشحين، واعتبار وتميز لدى العامة. وغالبًا ما يحصلون أيضًا على مكاسب وخدمات من الفائزين من المرشحين، وحتى الخاسرين منهم، يستأثرون بها، ويوزعون شيئًا منها على المقربين منهم من أصحاب الحظوة والنشاط، ونادرًا ما يصل شيء من هذه المنافع والخدمات إلى العامة. وهؤلاء ما كانوا يرضون بما حصل عليه غيرهم ولم يحصلوا عليه هم، إلا لأنهم كانوا يكتفون بما يقدمه شيوخ الحارات وقبضاياتها ومتنفذوها لهم في مناسبات أخرى، أكثر ما انحصرت في المناسبات الدينية ومناسبات الأعطيات الشرعية التي كانت توزع عليهم إما على سبيل الزكاة أو الفطرة، أو بما تجود به أراضي الأوقاف وأبنيتها.

أفترضُ في هذا المقام أن المتنفذين وشيوخ الحارات كانوا منذ أزمنة موغلة في القدم صلات الوصلَ بين أغنياء المدينة وفقرائها، وخصوصًا في ما يتعلق بالفرائض الشرعية. من هنا، بتقديري، جاء احترام الخاصة لهم بالإضافة إلى محبة العامة. وهم المهيأون للعب الدور السياسي في خدمة متزعمي المدينة، كما للعب الدور المناوئ للسلطة ممانعة وتهريبًا وتجارة بالممنوعات. فكان هؤلاء، بحق، خير من يمكن أن يلعب دور المفاتيح الانتخابية. ينضاف إليهم مخاتير المحلات ورجال الجهاز الديني ممن يدخلون في إطار الوظائف الدينية والشرعية التي يشرف عليها دار الافتاء، وعلى رأسها المفتي بما يمثل على صعيدي الشرع الديني والوزن السياسي.

وهنا لا بد من التأكيد أن العنصر الديني المشكّل الرئيسي للبنية الثقافية يبقى المسيطر الأساسي على توجهات الحكام والمحكومين، والموجه الأول لتبادل الخدمات فيما بينهم. من هنا نفهم حرص رجال السياسة على بناء أمتن العلاقات مع رجال الدين إلى أي طائفة انتموا. ينضاف إلى ذلك، هذه العلاقة المفصلية بين الشأن الديني والشأن السياسي؛ هذه العلاقة التي زاد في بلورتها تقاسم الحصص في لبنان الاستقلال، وما بعده، على الأساس الطائفي، في الداخل، والنظرة إلى العروبة باعتبارها رديفة للاسلام السني، في الخارج. والمثال الساطع على ذلك، وفي طرابلس بالذات، خروج مشروع زعامة عبد الحميد كرامي السياسية، ومن ثم ترسّخها، من عباءة الدين، بإعتباره مفتيًا لطرابلس والشمال، قبل أن يصير نائبًا ومن ثم زعيمًا. وقبل أن يطلق قولته المدوية: «ما من قوة في العالم تجبرنا على الإعتراف بلبنان إذا لم يكن عربيًا ومن صميم البلاد العربية»[1].

إذا كان العنصر الديني الأساس المشكّل للعامل الثقافي؛ وإذا كانت المدينة المنتجة لزعامتها السياسية باعتبارها مدينة مسلمة سنية بأكثرية أهاليها الساحقة، فإن وهج هذا العنصر لا بد له

---

١. كتبت هذه العبارة على قاعدة تمثال عبد الحميد كرامي في الساحة التي تحمل اسمه، وهي الساحة التي تحولت فيما بعد بحكم الأمر الواقع إلى ساحة النور. وهي تحمل حاليًا الاسمين. للتفصيل، أنظر مها كيال، عاطف عطيه، **تحولات الزمن الأخير**، مختارات، بيروت، ٢٠٠١، ص. ٣٧.

أن يخف ويبهت طالما المنافسة الشديدة تحصل بين المنتمين إلى المذهب الديني نفسه. هنا، ينتقل الوهج إلى العنصر الثاني المشكّل للعامل الثقافي، عنصر الانتماء العائلي والقرابة المتأتية من رابطة النسب الدموي ومن المصاهرة أخذاً وعطاءً. ما يعني أن حجم العائلة وامتداداتها القرابية تشكل عنصر التبادل الأساسي بين زعيم المدينة، أو مشروع زعيمها طالما له سلطة تزعّم اللائحة أو تشكيلها، وبين المرشح لأخذ مكانه في اللائحة قبل أن يصير مرشحًا لتمثيل الناخبين في المجلس النيابي. وهنا، على المرشح نفسه أن يلعب اللعبة ذاتها في علاقته مع الناخبين، وفي عملية تبادل الخدمات والمصالح معهم.

-٣-

اكتفت طرابلس، قبل التسعينيات بهذا النوع من العلاقات بين الحكام والمحكومين. وبقيت هذه العلاقات في إطار إستمرار زعامة المدينة بين رجال سياسة من هذه العائلة أو تلك، تغير من وجوههم، أو من وجوه بعضهم على الأقل، الرياح السياسية التي عادةً ما تهب على المدينة من بيروت والقاهرة ودمشق، أو من بغداد وفلسطين بمنظمة تحريرها ومقاومتها. ولا مقابل لاستمرار هذه الزعامات، أو مشاريعها، أو هذا النفوذ الموصل إلى الندوة البرلمانية، إلا ما تقدّمه، أو ما يقدّم باسمها، من خدمات إلى القاعدة الشعبية وإلى المتنفذين فيها، إن كانت تكريسًا لمشيخة موجودة في الحارات، أو وظائف ومناصب في دوائر الحكومة، أو مؤسسات القطاع الخاص في المدينة وخارجها.

وبقي منطق المدينة هو الغالب بالاستناد إلى العنصرين المشكّلين لبنيتها الثقافية: الدين والقرابة النَسَبية، مع محاولات أخذ عناصر أخرى مكانهما، أو على الأقل بجانبهما، في البنية ذاتها. وقد كان نجاح هذه المحاولات محدوداً. وتجلى ذلك إما في إيصال نائب إلى مجلس النواب على غير الطريقة التقليدية، وهي طريقة الانتماء السياسي، وتغليب العقيدة القومية على أي اعتبار آخر، مع لحظ عدم التناقض بين اعتبار القومية العربية واعتبار الدين لدى الأكثرية الساحقة من مسلمي المدينة. هذا طبعًا، بالإضافة إلى المواصفات الشخصية والخدمات الطبية التي كان يقدمها هذا النائب الجديد دون تفرقة بين محازب ومناصر وخصم. إلا أن هذه الحالة بقيت يتيمة[1]. ذلك

---

١. حصل النائب عبد المجيد الرافعي، الطبيب المعروف بخدماته في طرابلس على ٥٤٣ صوتًا زيادة على ما أخذه رشيد كرامي، زعيم المدينة، في دورة إنتخابات ١٩٧٢. وهي آخر انتخابات حصلت قبل حرب ١٩٧٥. أنظر في هذا الخصوص: الأمن العام اللبناني، **الانتخابات النيابية بالأرقام والنسب المئوية ١٩٧٢**، منشورات الأمن العام اللبناني، بيروت، ١٩٧٤، ص. ٣٩١. وعندما استأنفت الانتخابات مسيرتها بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٩٢ كان كل شيء قد تغير

أن الأحزاب التي تنادي بالوحدة، على أي صورة كانت، بقيت، قبل فلتة الشوط هذه، وبعدها، وحتى أيامنا الحاضرة، على هامش الحياة السياسية في المدينة. وفي الحالات التي دخلت معترك السياسة كانت إما مناصرة لهذا الزعيم أو ذاك[1].

-٤-

عندما إستأنفت الحياة السياسية اللبنانية مسيرتها الطبيعية بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ وإجراء أول إنتخابات نيابية بعد حرب ١٩٧٥ بالتعيين والإنتخاب سنة ١٩٩٢ ومن ثم بالإنتخاب سنة ١٩٩٦ وما بعد، دخل عنصر جديد على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو عنصر المال. وقد تأتّى هذا من رجالات قدموا إلى الحياة السياسية، على الأقل في طرابلس، من المغتربات، ومن النجاح في عالم الأعمال. والأهم من ذلك أنهم من خارج الحياة السياسية المحلية. وساعدهم على القيام بنشاطهم، وإن بحذر في البداية، قدرتهم المادية من ناحية، وضعف هذه القدرة لدى سياسيي المدينة الذين أثر عليهم انهيار العملة الوطنية وتدني مستوى المعيشة الذي طالهم كما طال غيرهم من الأهالي، وإن كان بنسبة أقل. وزاد من تأثير ذلك غياب زعيمي المدينة عن طريق النفي والاغتيال. وسدّت هذا الفراغ مشاريع زعامات حاولت - ولا تزال تحاول - أن تثبت وجودها بالطريقة التقليدية السابقة، إلى جانب مشاريع زعامات مستحدثة أثبتت وجودها بما يتلاءم مع حاجات الناس الضرورية؛ الناس الذين خرجوا، أو كادوا، من حروب محلية طاحنة داخل المدينة، وبين المدينة وخارجها، أبقت الأكثرية الساحقة من الأهالي على خط الفقر أو ما دون. وفي كلتا الحالتين، التقليدية والمستحدثة، أثرت قوى الأمر الواقع في توجهات الناس وفي مصائر المرشحين عن طريق تشكيل اللوائح وانتقاء أصحاب الحظوة.

جاءت المساعدات المادية والعينية من رجالات المدينة الجدد لتستبدل عناصر التبادل السابقة بين الحكام والمحكومين، بعناصر تبادل بين طموح سياسي يحاول أن يجد له مكانًا في سياسة المدينة، وبين طموح أهلي يحاول أن يصعد من تحت خط الفقر إلى سطحه. من هنا، يظهر أن التلاقي بين مصالح المحكومين في أن يعيشوا حياة كفاف وفي أن يبتعدوا عنه صعودًا، وبين طموح من يجد أن من حقه لعب دور سياسي في المدينة بعد شبه فراغ في لعب هذا الدور المحلي والوطني، وإن استعمل رصيده المالي مقابل رصيد الآخرين الشعبي والموروث؛ يظهر أن التلاقي هذا، غيّر مجاري اللعبة السياسية المحلية، كما غيّر مجاري اللعبة نفسها على صعيد أكثر الدوائر

---

١. للتفصيل حول هذه المسألة، أنظر سالم كبارة، **طرابلس في ذاكرة الوطن**، مرجع سابق، ص. ١٤٦ - ١٤٧. ومها كيال، عاطف عطيه، **طرابلس من الداخل**، مختارات، بيروت، ٢٠٠٦، ص. ٣٨ - ٥٠.

الانتخابية من الشمال إلى الجنوب. واستبدل التلاقي هذا، لعبة السلطة والنفوذ والخدمات التي غالبًا ما كانت تقام على حساب الدولة، إلى لعبة المال والخدمات الإنمائية التي تقام على حساب السياسيين الجدد بانتظار أن تقام على حساب الدولة في لحظات الانتقال من الطموح للوصول إلى السلطة، إلى ممارسة السلطة ذاتها.

ـ ٥ ـ

لا بد هنا من القول إن المحدد الرئيسي لهذه العلاقة التبادلية بين المصالح هو مظهر الفقر وضغطه على الأهل وقبوله، بطبيعة وجوده كفقر، بأي نوع من أنواع المساعدة.

وهنا لابد من البحث في مفهوم الفقر وفي كيفية تمظهره في حياة الناس وفي نمط معاشهم. فالفقر، بمعناه العام، هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[1] المعقول والمقبول في المجتمع في فترة زمنية محددة[2].

وإذا أخذنا المناطق الشعبية في طرابلس فإننا نجد طرقًا عديدة في تدبير شؤون الناس اليومية. فمجال العمل في المدينة يمكن أن يكون مصدر عيش يومي للفقراء يصل إلى حد الكفاف والتكيف مع مكانتهم الهامشية في المجتمع. ويتمظهر ذلك في نمط حياة يتسم بمواصفات ثقافية محددة يتبعها الفقراء في أي مكان في العالم وخصوصًا في المدن. أسس للنظر في هذا النمط أوسكار لويس[3]. وإعتبر لويس أن النمط هذا، ينبني على ثقافة معبرة عن قيم فرعية داخل المجتمع ظهر أن لها مشكلة نمو بسبب القيم التقليدية وأنماط السلوك التي تعرقل عمليات التقدم الإجتماعي.

هذا النمط من الحياة يحفظ لثقافة الفقر أهميتها، إن كان بالنسبة لتدبر الدخل اليومي، أو في الطريقة التي تدار بواسطتها عناصر الإستهلاك اليومي بأدنى التكاليف الممكنة. هذا بالإضافة إلى تدبر شؤون الإستهلاك الأخرى، حسب تسلسل أولوياتها وصولاً إلى مناسبات محددة يمكن أن تندرج تحت عنوان «الفرصة الذهبية» التي تسمح للكثيرين من محدودي الدخل أن ينهضوا موقتًا إلى مستوى خط الفقر. وهي الفرصة التي تتيحها عادات وتقاليد شرعية إسلامية تفصح عنها فريضة الزكاة والفطرة بالشكل الذي تتوارثه المدينة وتنقله عن عصور سبقت بإجراءات

---

١. **تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠، ص. ٤١.

٢. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في العالم العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص. ٢١.

٣. أوسكار لويس (مقتطفات)، في تيمونز روبرت وإيمي هايت (محرران)، **من الحداثة إلى العولمة**، الجزء الأول، عالم المعرفة، العدد ٣٠٩، الكويت، ص. ١٦٩ - ١٧٠.

معروفة ومنتظرة يقوم بها المتمولون من أهالي المدينة بتحديد ما عليهم تقديمه من أرباحهم ليوزع على الفقراء بالأسماء والعناوين التي يعرفها جيداً متخصصون بتوزيعها في أوقات محددة من السنة.

هذه الطريقة لا تزال معتمدة في إعادة توزيع الثروة باسم الشرع الديني ومتبعة منذ القدم، وإن تمأسست بإنشاء بيت الزكاة. إلا أن التوزيع بقي في جزء كبير منه محافظاً على آليته السابقة، إن كان من جهة تعيين المستفيدين من قبل المكلفين دافعي الزكاة والفطرة، أو كان من جهة المستفيدين إذا أرادوا معرفة مصدر المال. وما زاد من أهمية المال الموزع، كمورد أساسي للفقراء، ما أضيف إليه من أموال توزع مباشرة باسم السياسيين (الحكام) أو الطامحين إلى دور سياسي في المدينة إلى المحكومين (الناخبين) طلبًا لإيفاء خدمة بخدمة، المال مقابل الصوت الانتخابي.

ولكن الخطورة، والخطورة القصوى، أن يستسيغ الناس مظهر الفقر هذا، ويقبلوا بالتلازم معه وبالتكيف مع شروطه، وبالاستسلام له بحجة أن المساعدات المادية والعينية تغني عن التفتيش عن الرزق الحلال وتجعل الفقراء في حالة انتظار دائم لما يأتي من الرزق ولا يهم المصدر، ما يسمح بانتشار مظاهر النفاق والباطنية والتعامل مع كل من السياسيين باذلي المال على أنه المختار مع من يريد في صندوق الإقتراع. وهنا ظهر الكثير من الشعارات التي تعبر عن احتجاج السياسيين الذين لم يسلكوا هذا المسلك في عملهم السياسي مثل: «الكرامة أغلى من المال»[1] أو «المال السياسي يعطل الحياة الديمقراطية». ووصل الأمر إلى التندر في الشارع الشعبي من خلال تداول أقوال من مثل: «إذا كان معك كلنا معك». «نحن مع فلان لأنه مناولنا (منّا ولنا)»، و«هلق وقت الفتّ (الدفع) مش اللت» (كثرة الكلام).

ما خلفته هذه الطرق في توزيع المال أثرت سلبًا على الناس، لأنها ساهمت في ترسيخ ثقافة الفقر وعملت على استمرار هذه الثقافة مع احتمال انتقالها من الآباء إلى الأبناء بالإضافة إلى ما يمكن أن يرافقها من خضوع واستسلام للواقع، ومن ترسيخ للإيمان المطلق بالقدرية، وانقياد لأصحاب النعمة باسم الدين وما تؤمّنه من تبعية للمتمولين، باعتبارهم متمولين، باسم السياسة. وهذا كله يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الفقر. وهي الثقافة الأخطر بكثير من الفقر ذاته، باعتبارها ثقافة للفقر من ناحية، ومنتجة لفقر الثقافة وعاملة على تعميم الجهل[2]، من ناحية ثانية؛ وبالتالي استمرارية الفقر وتسويغه ورده إلى مصادر غيبية إيمانية، تؤمّل الفقير بغنى أبدي لا يفنى في الحياة القادمة.

---

١. عبارة كتبها مناصرو عمر كرامي، خليفة شقيقه رشيد زعيم طرابلس، أسفل صورة ضخمة له في وسط المدينة، والعبارات التي تلي متداولة بكثرة فيها، وكتب بعضها على يافطات كبيرة في الساحات العامة أو واجهات المحلات.

٢. روبرت وهايت، **من الحداثة إلى العولمة**، مرجع سابق، ص. ١٧٧ – ١٧٨.

هذه العلاقة المتبادلة بين السياسيين والناخبين، على المستوى الفردي أثبتت عدم جدواها حتى بالنسبة للسياسيين أنفسهم. ساهم في تغيير هذه النظرة انتشار مفاهيم التنمية الإجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، والاقتناع بأهمية رفع مستوى التعليم وتعميمه في المناطق الأكثر فقرًا في المدينة وخارجها بالإضافة إلى وعي دور المرأة والعمل على تمكينها وتدريبها لتعرف حقوقها ولتمارس دورها. واعتبر القيمون على شؤون السياسة في المدينة أن أفضل ما يمكن أن يمارسوه لرفع شأنها هو تدريب الناس وتأهيلهم ليحصّلوا رزقهم بأنفسهم، وإنشاء المؤسسات الداعمة لتوجه المدينة الاقتصادي ونموها وتنمية الانسان نفسه فيها من حيث قدرته على إعالة نفسه ومن هم في عهدته. فأنشأوا المؤسسات لتقوم بهذه المهام، وعملوا ولا يزالون يعملون على دعم المؤسسات الصحية والتربوية والإجتماعية والثقافية والدينية لتحل محل المتنفذين والمفاتيح الانتخابية، أو لتكون إلى جانبهم في أضعف الإيمان. وأثّروا على ممارسي السياسة التقليدية فحرفوهم عن مسارهم القديم ليقدموا خدماتهم عن طريق مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعيين وإن بشكل أكثر تواضعًا. فظهرت المؤسسات كصلة وصل بين الحاكم والمحكوم، وابتعدت قدر الإمكان عن شخصانية العلاقة وفرديتها وإن بقيت تقوم بالدور نفسه الذي كان يقوم به المتنفذون وشيوخ الحارات والمفاتيح الإنتخابية مهما كان لون اللباس الذي يلبسونه. إلا أن هذا الدور الجديد لم يقض على دور هؤلاء، بل زادت فاعليتهم بتوفر المال بين أيديهم، من ناحية؛ وباستغلال الوسائل الإعلامية الحديثة الداعمة لتوجه السياسيين، من ناحية ثانية. فالغاية الأخيرة للجميع تمتين العلاقة بين السياسي والناخب، وترسيخ نفوذ الحاكم بتقديم الخدمات للمحكوم ولكن بطريقة أسهل وأحدث، مع ترك هامش من الحرية في علاقة المحكوم بالحاكم.

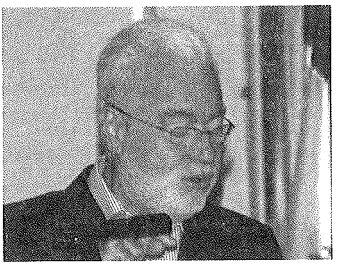
اقتنع السياسيون في المدينة، على اختلاف توجهاتهم، أن هذا المنحى هو الأبقى والأدوم من الملايين التي تعطى وتذهب هدرًا. وكان هذا نتيجة إفادتهم من تجاربهم السابقة. فبدأت تحل الدراسات العلمية التي يمكن أن تقدر حاجات المجتمع والأهالي محل الإعانات العشوائية والارتجالية. وظهرت الخدمات على الصعيد العام والمبنية على نظرة مؤسسية حديثة على أنها الأفعل والأكثر ترسيخًا للموقع السياسي، والأكثر قدرة على نقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية، والأكثر مساهمة في صناعة الحس المدني وشعور المواطنية اللذين يعملان مع عناصر أخرى متناغمة على نقل العلاقة بين الحاكم والمحكوم من تبادل المنافع والخدمات على المستوى الخاص إلى تبادلها على المستوى الوطني العام بقانون انتخاب لا بد أن يكون عصريًا مكملا لعناصر المجتمع المدني والدولة الحديثة.

المراجع

- الأمن العام اللبناني، **الانتخابات النيابية بالأرقام والنسب المئوية ١٩٧٢**، منشورات الأمن العام اللبناني، بيروت، ١٩٧٤.
- **تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- روبرت؛ تيمونز وهايت؛ إيمي (محرران)، **من الحداثة إلى العولمة**، الجزء الأول، عالم المعرفة، العدد ٣٠٩، الكويت.
- عماد؛ عبد الغني، **الانتخابات البلدية في طرابلس**، جروس برس، طرابلس، ٢٠٠٠.
- الفارس؛ عبد الرزاق، **الفقر وتوزيع الدخل في العالم العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
- كبارة؛ سالم، **طرابلس في ذاكرة الوطن**، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
- كيال؛ مها، عطيه؛ عاطف، **تحولات الزمن الأخير**، مختارات، بيروت، ٢٠٠١.
- كيال؛ مها، عطيه؛ عاطف، **طرابلس من الداخل**، مختارات، بيروت، ٢٠٠٦.
- ميتشل؛ غوردن، **إتجاهات جديدة في علم الإجتماع**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.
- ميقاتي؛ محمد نور الدين، **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين**، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٧٨.

La fragmentation à Beyrouth et sa banlieue: éléments d'une approche empirique et théorique

Léon Telvizian



Résumé

Cet article rentre dans le cadre d'un projet AUF qui porte sur la fragmentation urbaine à Beyrouth et Damas. Il tente d'apporter un éclairage sur une certaine modélisation des processus de cette fragmentation à partir de la banlieue beyrouthine. Cette tentative s'appuie, d'une part, sur une lecture chronologique de la formation de cette banlieue et, de l'autre, sur une formalisation scientifique des processus qui sous-tendent cette lecture.

Le cadre analytique de cette formalisation fait appel à un croisement de plusieurs disciplines qui traitent de la production de l'espace à partir des objets urbains dont il est composé, en tant que projets et usages. L'hypothèse avancée est que l'interaction entre un concepteur et un usager, dans une configuration de conception et de fabrication d'artefacts urbains, produit une situation d'appropriation socio-spatiale ou de territorialisation par leurs usagers. Ainsi construit, le concept de territoire est susceptible d'éclairer les conditions de l'action collective et individuelle en ville, l'organisation des pouvoirs et leurs modalités d'intervention, en particulier dans le domaine des biens et services, constitutifs de territorialisation et de territoires.

Le contexte de ma présentation est rattaché à un Projet de Coopération Scientifique Interuniversitaire (PCSI) de l'Agence Universitaire Francophone (AUF) qui porte sur la fragmentation à Beyrouth et à Damas initié il y quelques mois. Le travail de terrain est bel et bien lancé sauf que pour l'instant je ne dispose pas encore d'un diagnostic appuyé par des études de cas finalisées. Je me contenterais donc de vous présenter quelques réflexions de nature empirique et scientifique sur le phénomène de l'éclatement urbain et de la territorialisation qui affectent Beyrouth et sa banlieue.

Ceci étant dit, penser la ville n'est pas seulement interroger les discours sur la ville; c'est faire, de la ville, un objet à penser. Or, cet objet, se dédouble: à la fois ensemble réel et représentation d'un réel imaginaire ou symbolique. Sous la même appellation, des sociologues, des géographes, des architectes, des ingénieurs et bien d'autres encore n'en finissent pas d'épuiser une quête d'identification. A se demander presque si la ville existe.

Et pourtant, la ville existe mais elle ne correspond pas à nos attentes; Il y a une distance qui sépare la ville planifiée, unie et égalitaire, avec la ville réelle, fragmentée et inégale.

---

1. Urbaniste et chercheur, Université Libanaise. leon.telvizian@hotmail.com

Quelles explications alors fournir à ces décalages qui séparent toujours la réalité du Plan, autrement dit, ce qui est, de ce qui aurait dû être?

Les considérations qui suivent autour de la production de l'urbain s'appuient en grande partie sur l'expérience de Beyrouth et sa banlieue en aménagement.

En effet, la capitale libanaise a connu lors de son expansion vers la périphérie dans les années 60 l'émergence de secteurs différenciés sur base socio-économique, mais qui rassemblaient en général des gens partageant les mêmes valeurs et styles de vie. Ce marquage territorial communautaire, en grande partie sous la pression de l'exode rural, s'est ensuite amplifié de manière dramatique pendant la guerre civile (1975 - 1990) et la recomposition territoriale s'est consolidée depuis la fin de celle-ci[1]. On se retrouve ainsi dans une situation proche de villes telles que Belfast[2] (Ballif, 2005) où l'étalement urbain et le marquage territorial se combinent pour former de véritables enclaves communautaires qui échappent en partie à l'action de la puissance publique.

A l'ère de la mondialisation, Beyrouth se présente comme une métropole importante qui joue un rôle de premier plan dans le développement du pays. D'autant que son évolution semble échapper à toute forme de régulation étatique : quartiers informels, territorialisations communautaires, colonisation de l'espace public, destruction des ceintures vertes...

D'autre part, le retour des municipalités après une absence de 33 ans au Liban ne fait qu'exacerber ce phénomène. En effet, les autorités municipales issues des réseaux locaux – majoritairement communautaires ou inféodés – ont des stratégies d'actions qui mettent en relief le particularisme communautaire local. Et la coopération municipale dans le Grand Beyrouth est fortement marquée par cette «condition» communautaire.

Ainsi, une réflexion sur les processus contribuant à l'éclatement urbain et à la territorialisation à Beyrouth ainsi qu'une comparaison des politiques urbaines et des logiques des acteurs menant à la production de l'espace urbain de la banlieue beyrouthine et son contrôle, ou à son renforcement nous paraît dès lors s'imposer.

C'est en partant de Beyrouth et de sa banlieue, que j'ai été conduit avec mes collègues au Département d'Urbanisme de l'Université Libanaise à formaliser un certain nombre d'éléments qui pourraient constituer les prémices d'un modèle tentant rendre compte des rapports entre acteurs institutionnels (élus et experts) et usagers dans la production des territoires.

Soulignons dans ce contexte, qu'à la différence de la pratique architecturale de la ville (l'embellissement des villes), l'urbanisme ne consiste plus à penser seulement l'organisation spatiale et l'agencement des parties de la ville, mais à penser cet agencement dans son rapport à la société et surtout dans son rapport aux conflits sociaux.

---

1. M. Davie (direction), *Beyrouth regards croisés*, URBAMA, 1997.
2. F. Ballif, «Les dynamiques contradictoires à Belfast: L'évolution des interfaces», dans *Les nouvelles migrations de l'espace dublinois*, Hommes et terres du Nord 2004 - 2005 / 1.

Revenons à Beyrouth. Dix sept ans après les accords de Taef, les Interfaces spatiales entre les «territoires» communautaires, sont encore très marquées, et la ligne de démarcation est encore présente dans le paysage urbain comme dans l'esprit des habitants[1].

Outre le découpage imposé par la guerre Beyrouth-Est et Beyrouth-Ouest, d'autres découpages semblent se confirmer de plus en plus.

Ainsi, on retrouve le Centre-ville de Beyrouth qui s'affirme comme un secteur à part, se démarquant du reste de la ville par des larges voies de circulation périphérique. Détruit par la guerre et sujet à un immense projet de reconstruction, il est plus connu par les Beyrouthins comme Solidere. Outre la démarcation spatiale, ce secteur se distingue autant socialement par ses propriétaires et usagers appartenant à la haute bourgeoisie libanaise et aux ressortissants étrangers aisés des pays du golfe arabique, que par ses règlements d'architecture et ses modes de gestion urbains propres.

On retrouve aussi, une cicatrice qui s'approfondit entre Beyrouth administrative et sa Banlieue Sud. La Banlieue est un immense secteur du Grand Beyrouth qui depuis la guerre ne fait que s'affirmer comme un territoire à part dans l'imaginaire des Beyrouthins. Avec une écrasante majorité chiite, elle est considérée comme un immense «bastion» communautaire.

Cette banlieue est pourtant stratégique pour la ville, liant celle-ci à l'aéroport et comprenant une large façade maritime fortement convoitée. Après la guerre intestine (1975 - 1990), les gouvernements successifs ont entrepris diverses actions urbaines pour affirmer le «retour de l'Etat» et désenclaver cette banlieue connue par la Dahieh. Ces actions largement décrites et analysées dans les travaux de Mona Harb-Elkak[2] sont de natures diverses : Projets d'infrastructures viaires liant le Sud et l'aéroport à la ville et nécessitant la destruction de nombreuses habitations informelles, la construction de grands équipements tel la Cité Sportive, l'Hôpital Universitaire de Beyrouth, la restauration de l'Aéroport, la reprise de la construction du Campus universitaire de l'Université Libanaise... et surtout la mise en place du projet Elissar, une société publique pour le réaménagement du secteur ouest de la Banlieue Sud avec des logements sociaux, des équipements, etc[3].

Toutes ces actions ont été des occasions de confrontation ou de ralliement entre les différents acteurs communautaires locaux et le gouvernement.

Ainsi la Dahieh semble s'imposer comme un «Territoire» à part face au reste du Grand Beyrouth. Mais on doit rester prudent de ne pas la considérer comme un monolithe. Effectivement ce grand «Territoire» urbain est lui-même divisé en nombre de territoires marqués par des interfaces. Ces petits territoires se démarquent par leur affiliation

1. M. Ababsa, «Persistance et perception de la ligne de démarcation de Beyrouth. Etude du quartier de Chiah-Aïn er Remmané», dans *Annales de Géographie de l'Université Saint-Joseph*, volume 20, Beyrouth, 1999.
2. M. Harb-Elkak, *Politiques urbaines dans la Banlieue Sud de Beyrouth*, CERMOC, Beyrouth, 1996.
3. Ibid.

partisane, le découpage administratif municipal, le niveau social, la dynamique économique, sans parler de la présence de camps de réfugiés palestiniens, et d'une opposition forte entre «originaires» et «nouveaux venus» (Harb Elkak, 1996).

La Banlieue Nord de Beyrouth, à majorité chrétienne, bien que non moins contrôlée pendant la guerre par des milices qui comblèrent le vide causé par l'effondrement de l'Etat, représente aujourd'hui une configuration différente de la Dahieh.

Mais comme Dahieh ce «Territoire» – bien qu'encore considéré par beaucoup de libanais comme une entité «chrétienne» qu'on appelle la Charkieh, ou Beyrouth-Est – n'est aucunement un monolithe. Il est fortement marqué par des différenciations d'ordre social, économique, partisan, et d'origine migratoire[1].

D'ailleurs le Beyrouth Administratif lui-même n'est pas moins polarisé en différents «quartiers-territoires» communautaires, partisans, mais aussi qui se démarquent économiquement et socialement. Ainsi le Grand Beyrouth qui représente une métropole d'à peu près un million et demi d'habitants est en fait une mosaïque de petits territoires accolés.

Mais cette explosion du Grand Beyrouth en petits territoires polarisés par des réseaux communautaires, politiques, sociaux et économiques ne fait que s'accentuer, même après l'arrêt des combats et une période de paix et de relative stabilité de plus de quinze ans. Pendant cette période le «retour de l'Etat» a été très actif en investissant des sommes colossales en actions urbaines pour remanier le Territoire du Grand Beyrouth: des infrastructures de voieries, des équipements, des projets de rénovation…

Cette image aujourd'hui de ville morcelée n'est plus malheureusement le propre des villes tourmentées par la guerre. Sur tous les horizons, et suite aux dynamiques complexes qui marquèrent dans moins d'un siècle une urbanisation invraisemblable par son échelle dans l'histoire humaine; l'éclatement des villes n'est plus l'exception mais la règle. Eclatement causé non seulement par les guerres mais plutôt par les mutations économiques, l'exode rural, l'étalement urbain… «Gated cities», bidonvilles, grands ensembles, parcs économiques… la ville se morcelle de plus en plus, la Ville devient plurielle.

Ces Territoires qui forment la Ville semblent s'affirmer et se développer indépendamment les uns des autres. Chaque Territoire se démarque de ses voisins par la ou les dynamiques qui articulent son urbanisation. Cette démarcation peut-être géographique, économique, sociale, culturelle, politique, symbolique…

En tout cas, en tant que tel, l'existence de nombreux territoires dans un même territoire urbain n'est un fait aucunement nouveau. Topalov[2] rapporte que la structure de la ville moyenâgeuse européenne n'était pas un bloc mais un accolage de différents quartiers

1. J. Farah, «Politiques urbaines municipales et Territorialisations communautaires: Le Cas de Chiah», mémoire de recherche en urbanisme, Université Libanaise, 2006.
2. C. Topalov (direction), *Divisions de la ville*, MSH-UNESCO, 2002.

habités par différents clans ayant chacun ses églises propres, traditions propres... On pouvait trouver parfois même des murs physiques délimitant les territoires entre les clans. Cette différenciation clanique est à la base de la vie publique dans la ville.

La situation orientale n'est pas très différente. Depuis toujours un système de Harat, où se rassemble le clan familial découpe la ville spatialement en plusieurs Harats qui donnent sur le Souk (marché) considéré comme le centre de la cité arabe traditionnelle. De même l'organisation sociopolitique de la ville se faisait sur cette base de représentation clanique[1].

En 1888, Beyrouth fut promue en Wilayat, et elle eu plus tard son propre conseil municipal. Des larges opérations urbaines ont été entreprises au Centre-ville de Beyrouth pour le désenclaver: une place de l'Etoile – voulue comme son homonyme française – remplacera les petites ruelles en dédale, un grand jardin à l'extérieur des murs et nombre d'équipements[2].

Le Centre-ville restera jusqu'à la guerre civile de 1975 un espace de mixité communautaire et fonctionnelle. C'est dans les banlieues que se développèrent des territoires communautaires.

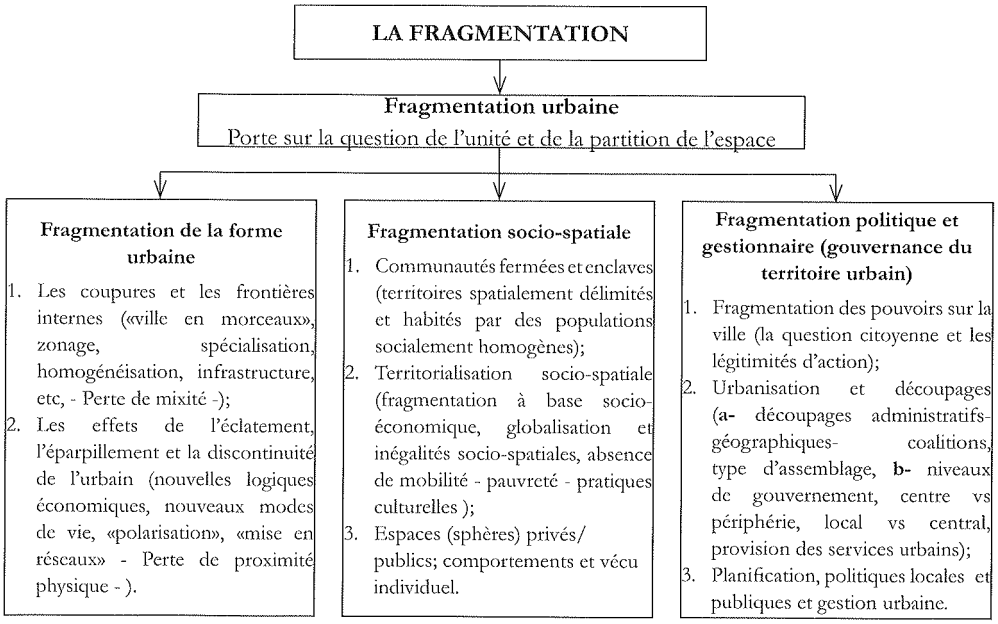
Mais malgré cette pluralité des territoires, les autorités municipales sont à la recherche d'une certaine unité pour légitimer leurs actions. On essaie de réinventer une identité commune autour de la «question locale» et du territoire communal. On cherche à présenter la politique communale comme un gage de contrôle légitime collectif sur le développement urbain du territoire. Mais est-ce que le fait – de la proximité géographique entre le cadre décisionnel institutionnel et le cadre du déroulement de l'action et des usages – est un gage de transcendance des dynamiques multiformes qui régissent les différents territoires en une dynamique cohérente de tout le territoire municipal?

Pour revenir à la modélisation des processus qui sous tendent cette lecture urbaine, un premier élément de cette formalisation fait appel à une grille d'analyse de l'éclatement urbain, ou de la fragmentation. Il faut signaler que le mot fragmentation peut facilement se substituer et remplacer le mot éclatement. Si le mot fragmentation a été plutôt privilégié, c'est parce qu'il renvoie plus facilement à la notion ville et de plus il en souligne la perte de sa compacité; en opposition aux paradigmes de l'unité et de la cohésion territoriale et sociale.

On retrouve dans l'ouvrage de Navez-Bouchanine[3] les différentes notions de la fragmentation ainsi que les formes qui lui sont associées. Le tableau suivant en récapitule les principales.

---

1. C. Chaline, *Villes du Monde Arabe*, Armand Colin, 1996.
2. S. Kassir, *Histoire de Beyrouth*, fayard, 2003.
3. F. Navez-Bouchanine (direction), *La fragmentation en question : des villes entre fragmentation urbaine et fragmentation sociale?*, l'Harmattan, Paris, 2002.



Cependant, pour aborder ces questions, il faut prendre le temps de visiter les disciplines qui s'intéressent à la société et à l'espace. Henri Lefebvre[1] pensait la ville comme une projection de la société sur le terrain. Vaste programme de la sociologie urbaine qui s'intéresse aux rapports qu'entretiennent l'espace représenté et l'espace social c'est-à-dire les rapports entre l'espace perçu, conçu et l'espace projeté, construit, ou encore, selon les catégories forgées par Henri Raymond, les rapports qu'entretiennent l'espace de représentation c.à.d. les théories, le dessin et les instruments de la représentation et la représentation sociale de l'espace c'est-à-dire l'espace de l'effectuation des pratiques sociales. Dans cette perspective, la ville incarne la société et l'espace en inscrit l'ordre. La ville comme ensemble d'artefacts (comme «œuvre» constituée d'objets de l'urbain – rues, places, équipements, etc.) constitue le substrat matériel de «l'urbain» défini comme réalité sociale[2].

D'un coté donc la ville et ses artefacts qui relèvent des processus sociaux de fabrication et de l'autre, l'urbain en ces processus sociaux d'appropriation et d'usage qui relèvent de l'activité sociale. D'un côté l'action sous forme de l'urbanisme et de l'autre les effets de cette action, l'urbanisation.

Autrement dit, dans la production de l'espace aménagé en ville on retrouve d'une part ceux qui «conçoivent la ville» et de l'autre qui en «usent». D'un côté, les acteurs, qui, au sein du projet, commandent, conçoivent, produisent et réalisent; de l'autre, un public qui s'exprime, conteste, subit, s'indigne, approuve[3].

1. H. Lefebvre, *La production de l'espace*, Anthropos, 1974.
2. J. Y. Toussaint, *Projets et usages urbains*, Université Lumière, Lyon 2, 2003.
3. Ibid.

Les nouvelles conditions d'urbanisation ont engagé de nouveaux rapports entre les acteurs mobilisés au sein de projets d'aménagement, d'urbanisme ou d'architecture et les publics concernés par les aménagements. Cette «proximité» met en évidence l'ampleur de la séparation des deux mondes que constituent celui du projet (le monde de la fabrication) et celui du public (le monde des usages).

D'où un deuxième élément de formalisation qui représente un schéma de relations à l'artefact urbain.

Pour Jean-Yves Toussaint[1], la production de l'espace est aussi l'effet d'un jeu de représentation. Dans ce jeu de représentation, les représentants, c'est-à-dire, les destinateurs d'objets (produit, production, artefact), en particulier les objets qui forment l'espace aménagé en ville, regroupent l'ensemble des acteurs, individus ou organisations, en état, à un degré ou à un autre de former l'espace urbain et d'intervenir dans la fabrication de l'espace aménagé. Autrement dit, il s'agit de l'ensemble des acteurs, individus et plus souvent organisations, mobilisés dans le projet d'aménagement.

Les représentés, c'est-à-dire les destinataires des objets, en l'occurrence, les objets qui forment les artefacts de l'urbain, regroupent l'ensemble des acteurs, individus (le plus souvent) et organisations (beaucoup plus rarement) qui sont mobilisés d'une manière ou d'une autre par le projet d'aménagement mais qui ne disposent d'aucune légitimité pour intervenir dans le projet.

L'objet ou l'artefact donc peut être regardé et étudié à la fois comme émergence au cours d'une action, donc comme procès dynamique, et comme résultat d'un procès, comme occurrence matérielle cristallisant en elle les procès successifs auxquels elle a participé et donnant sens aux actions futures[2].

Ainsi les objets font partie de l'environnement des êtres humains dont ils entourés, dans lesquels ils se rencontrent et avec lesquels ils communiquent. Ils sont à la fois produits et producteurs de réseaux de relations sociales passées, présentes et futures.

Je rejoins ainsi Bernard Blandin[3] qui formule l'hypothèse selon laquelle le «social» résulte d'un entrelacs de relations entre les êtres humains, qui s'établissent, dans des situations de «rencontres», au travers du langage et des objets présents dans le monde dans lequel ils évoluent.

Toujours selon Blandin[4] une telle sociologie est celles d'interaction, de configuration et de situation, élargies de manière à englober les objets. Se fondant sur cette hypothèse, il prêche pour une «sociologie avec les objets» qui prendrait en compte les situations dans lesquelles se déroulent les rencontres entre les êtres humains, mais dont les configurations décrivant leurs relations et les formes qui en résulteraient, reste encore à construire.

---

1. Ibid.
2. B. Blandin, *La construction du social par les objets*, PUF, 2002.
3. Ibid.
4. Ibid.

Pour Bourdieu[1], le rapport entre les agents et leurs activités, à chaque moment de chaque société, est celle d'une relation d'homologie qui unit un ensemble de positions sociales, occupées par ces agents dans l'espace social, à un ensemble de pratiques (l'usages des objets et des artefacts – les pratiques), de biens ou de services, eux-mêmes caractérisés relationnellement dans l'espace urbain. Or si l'espace social est une «... réalité invisible, que l'on ne peut ni montrer ni toucher du doigt, et qui organise les pratiques et les représentations des agents»[2] les pratiques et les usages de ces agents, par contre, se déroulent forcément dans un espace concret, constitué d'objets. Pour Bruno Latour[3], rares sont les interactions humaines qui ne fassent pas appel à une «technique», ou qui ne soient pas cadrées par les résultats opératoires où une technique, souvent produits ailleurs et dans un autre temps, c'est-à-dire par des artefacts.

Ainsi, notre hypothèse avancée est que l'interaction entre un destinataire et un destinateur, dans une configuration de conception et de fabrication d'artefacts urbains produit une situation d'appropriation socio-spatiale ou de territorialisation par les destinataires.

La notion de base d'interaction étant ce qui se produit au cours des processus relationnels, ce qui se produit par le simple fait de la présence conjointe d'une personne et d'un objet (en l'occurrence un artefact de l'urbain) ou de deux ou plusieurs personnes et objets. La notion de configuration définit la structure dynamique de la relation entre une personne et un objet ou deux ou plusieurs personnes ou objets. Elle permet de décrire les formes que prennent les relations au cours du processus. La notion de situation décrit le cadre spatio-temporel dans lequel se déroule le processus. Ces trois notions permettent donc, ensemble, la description de «l'intrigue» que constitue un processus relationnel entre des êtres humains concrets lors de l'exercice de l'aménagement et la production de territoires.

Dans cette perspective, la définition du territoire ainsi produit serait proche de celle que privilégient de nombreux géographes, notamment français[4]. Proche, parce qu'elle affirme le territoire comme construit social : «appropriation à la fois économique, idéologique et politique (sociale donc) de l'espace (artefact) par des groupes qui se donnent une représentation particulière d'eux-mêmes, de leur histoire» selon Di Méo[5]. Et aussi parce qu'elle «qui tire vers l'individu, qui ramène celui-ci à sa pratique et à son vécu de l'espace géographique».

Ainsi construit, le concept de territoire est susceptible d'éclairer les conditions de l'action collective et individuelle en ville, l'organisation des pouvoirs et leurs modalités d'intervention, en particulier dans le domaine des biens et services (services d'eau espace public les autoroutes).

---

1. P. Bourdieu, *Raisons pratiques*, éditions du Seuil, 1994.
2. Ibid.
3. B. Latour, «Une sociologie sans objets? Remarques sur l'interobjectivité», dans *Sociologie du travail*, n° 4 / 94, Montrouge, Dunod, 1994.
4. J. Lévy, *Le Tournant géographique. Penser l'espace pour lire le monde*, collection «Mappemonde», Paris, Berlin, 1999.
5. G. Di Me, «Que voulons-nous dire quand nous parlons d'espace?», dans J. Lévy et M. Lussault (directions), *Logiques de l'espace, esprit des lieux*, Géographes à Cérisy, Paris, Berlin, 2000.

Se fondant sur cette première analyse qui se poursuit dans un cadre de recherche plus nourri, il nous paraît donc essentiel dans un exercice d'aménagement de réfléchir:

a) sur le statut et les conditions des individus et des objets en interaction,
b) sur les différents enjeux (sociaux, politiques, économiques, environnementaux...) qui structurent les comportements dans une configuration donnée,
c) sur le cadre politico-administratif de la situation,
d) sur la nature et la forme du produit résultant.

Bibliographie

- Ababsa M., «Persistance et perception de la ligne de démarcation de Beyrouth. Etude du quartier de Chiah-Aïn er Remmané», dans *Annales de Géographie de l'Université Saint-Joseph*, volume 20, Beyrouth, 1999.
- Navez-Bouchanine F, (direction), *La fragmentation en question: des villes entre fragmentation urbaine et fragmentation sociale?*, l'Harmattan, Paris, 2002.
- Ballif F., «Les dynamiques contradictoires à Belfast: L'évolution des interfaces», dans *Les nouvelles migrations de l'espace dublinois*, Hommes et terres du Nord 2004 - 2005 / 1.
- Blandin B., *La construction du social par les objets*, PUF, 2002.
- Bourdieu P., *Raisons pratiques*, éditions du Seuil, 1994.
- Chaline C., *Villes du Monde Arabe*, Armand Colin, 1996.
- Davie M. (direction), *Beyrouth regards croisés*, URBAMA, 1997.
- Di Meo G. «Que voulons-nous dire quand nous parlons d'espace?», dans Lévy J. et Lussault M. (directions), *Logiques de l'espace, esprit des lieux*, Géographes à Cérisy, Paris, Berlin, 2000.
- Farah J., «Politiques urbaines municipales et Territorialisations communautaires: Le Cas de Chiah». mémoire de recherche en urbanisme, Université Libanaise, 2006.
- Kassir S., *Histoire de Beyrouth*, fayard, 2003.
- Harb-Elkak M., *Politiques urbaines dans la Banlieue Sud de Beyrouth*, CERMOC, Beyrouth, 1996.
- Latour B., «Une sociologie sans objets? Remarques sur l'interobjectivité», dans *Sociologie du travail*, n° 4 / 94, Montrouge, Dunod, 1994.
- Lefebvre H., *La production de l'espace*, Anthropos, 1974.
- Lévy J., *Le Tournant géographique. Penser l'espace pour lire le monde*, collection «Mappemonde», Paris, Berlin, 1999.
- Topalov C. (direction), *Divisions de la ville*, MSH-UNESCO, 2002.
- Toussaint J. Y., *Projets et usages urbains*, Université Lumière, Lyon 2, 2003.



المحور الخامس

إشكالات العمران بين النظرية والواقع

رئيس الجلسة دكتور الكراي القسنطيني (جامعة منوبة، تونس).

المحاضرون

- دكتور عمر دراس (جامعة وهران، الجزائر): سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر من التصور الشعبوي إلى الحكم الراشد.
- المهندس ديران هرمنديان (الجامعة اللبنانية): إشكالية التخطيط بين النظرية والواقع.
- دكتور مصباح رجب (الجامعة اللبنانية): طرابلس بين الكثير من المشاريع العمرانية وغياب الإدارة المدينية.



سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر من التصور الشعبوي إلى الحكم الراشد

دكتور عمر دراس[1]

«عندما يتعلق الأمر بعملية التغيير، أو الهدم أو إعادة البناء، بمقدورنا أن نهدم أحسن وأفضل ما نجهله ثم نتوصل إلى إيجاد أروع وأجمل الابتكارات التي تتحول لاحقًا مصدر أكبر وأضخم همومنا ومشاكلنا على المستوى الإجتماعي».
ف. شو مبارد لو

ملخص

سنتناول في هذه الورقة إشكالية الملامح العامة ونمط تطور السياسة الرسمية في مجال التهيئة العمرانية في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.
وسنحاول في هذه الورقة بالتحليل والنقد معالجة محورين رئيسيين هما:

١. المحور الأول: الذي نبرز فيه سياسة التهيئة العمرانية الرسمية التي تميزت بمركزية التخطيط ببعدها الشعبوي والإنمائوي وما أنجر عنها من إعادة هيكلة الفئات الإجتماعية المرتبطة بمختلف الاختلالات في مجال التسيير الفوضوي للمدن والأحياء السكنية وكذا في مجال صعوبة الإندماج الحضري والإجتماعي.

٢. المحور الثاني: الذي يصادف سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية بداية من التسعينات والتي تشير إلى إعادة النظر لسياسة التهيئة العمرانية وبخاصة في سياسة المقاربات الجديدة للتنمية المحلية. وفي هذا الإطار سوف نرصد تجربة جديدة فريدة مؤخرًا في حي بمدينة وهران قصد إعادة الاعتبار لتسيير الأحياء السكنية بمشاركة وإسهام المسؤول والديمقراطي لكل الفاعلين الإجتماعيين الأساسيين ومنهج القائم على منهجية الحكم الراشد من الشركات العمومية المعنية بالتهيئة العمرانية، ومسؤولي البلدية والجمعيات المحلية وكذا الهيئات المتخصصة في هذا القطاع.

ونظرًا للنتائج المعتبرة التي حققتها هذه التجربة، فإن مسؤولي الوزارة يفكرون جديًا في تعميم التجربة على مستوى كل المدن الجزائرية.

---

١. باحث في المركز الوطني للأبحاث في الأنثربلوجيا بوهران، أستاذ محاضر بكلية العلوم الإجتماعية.
oderr@hotmail.fr - omarderras@voila.fr

مقدمة

سنحاول في هذه الورقة تناول خصوصيات سياسة التهيئة العمرانية والحضرية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى الوقت الراهن. وسنركز اهتماماتنا بالخصوص على تصور وطبيعة الاستراتيجية التي اعتمد عليها مختلف الفاعلين الإجتماعيين الأساسيين وعلى رأسهم الدولة والسلطات المحلية وكيفية تعاملهم مع إشكالية التهيئة العمرانية والمجال الحضري لنعرج في الأخير إلى التطورات والإكراهات والانعكاسات السلبية التي ميزت هذه السياسة العمرانية والحضرية.

وفي هذا الإطار، وانطلاقًا من مقاربة سوسيو تاريخية، سنتعرض بقدر من التفصيل إلى وضع وتحليل مسألة التهيئة العمرانية والنمو الحضري في السياق الاقتصادي الاجتماعي لمرحلتين رئيسيتين هما:

١. المرحلة الأولى التي تبدأ منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات والتي يمكن وصفها بالسياسة الإنمائية الإرادوية الشعبوية.
٢. أما المرحلة الثانية فإن السياسة والتوجه الجديدين لإشكالية التهيئة العمرانية والحضرية تحاول خلق قطيعة مع الوضع السابق وتقديم تصور ومقاربة جديدتين عن طريق إقامة إصلاحات ليبرالية في مجالات متعددة من جهة وبالتوازي إقامة آليات جديدة للحد من الإستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية بإدخال أدوات وقوانين صارمة للتسيير العقلاني للفضاءات الحضرية بتطبيق قواعد ومبادئ التنمية المستدامة والحكم الراشد من جهة ثانية.

أولًا المرحلة الأولى (١٩٦٢ - ١٩٩٠)

الدولة الوطنية والنموذج الإنماءوى الأرادوي

بعد الإستقلال مباشرة، وفي جو مشحون بالصراعات والغموض السياسيين، قررت الدولة الجزائرية الفتية بالاستحواذ على الممتلكات والتراث العقاري الكلونيالي وتأميمه وتوزيعه بطرق إرتجالية متمايزة على طريقة غنيمة حرب.

احتل العمال المزارعون والفلاحون الصغار (الذين صودرت أراضيهم إبان الإستعمار) مزارع المعمرين والمتواجدة في المناطق الساحلية لتسييرها جماعيًا بعد صدور قرار آذار ١٩٦٣ المؤسس للتسيير الذاتي من طرف الدولة.

أما في المدن فقد احتل عناصر الجيش الجزائري، كل حسب رتبته ونفوذه، الأملاك العقارية للأوروبيين ومساكنهم بعد أن تخلوا عنها في جو مشحون بالتوتر والغموض السياسي أوشك أن يفجر حربًا أهلية متعددة الأطراف.

أما شبه البروليتاريا الجزائرية القديمة التي تمركزت في الأحياء القصديرية (أو كما كانت تسمى بأحياء الزنوج) في ضواحي المدن، فقد قررت إحتلال الأحياء السكنية الأوروبية مع المهاجرين العائدين من المغرب وتونس.

إن وفرة المساكن الشاغرة التي تركتها شبه البروليتاريا المحلية القديمة في ضواحي المدن سهلت وسرّعت عملية الهجرة الريفية «التعويضية» للفلاحين والمزارعين الفقراء والذين توجهوا نحو تلك المجمعات السكنية في المدن هربًا من الفقر وأملًا في إيجاد مسكن مستقر وشغل في المدن الكبرى الشمالية.

شرعت الدولة منذ ١٩٦٩ إلى إظهار الخطوط العريضة للنموذج الإنمائي الذي قررت إقامته كنهج واستراتيجية لنظام إنتاجي جديد كوسيلة لتحقيق قطيعة جذرية مع الرأسمالية الكلونيالية والنهوض بتنمية إقتصادية إجتماعية واسعة النطاق وتحويل المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي عصري.

يعتبر النموذج الإنمائي الجديد في الجزائر خارجي المنشأ ما دام أنه مستورد ومستوحي من نظرية الصناعة التصنيعية لعالم الإقتصاد الفرنسي دكتور دو برنيس ونظرية أقطاب التنمية للفرنسي ف. بيرو.

يرتكز هذا النموذج الإنماءوي على قانون التخطيط المركزي (إقامة سلسلة من المخططات الإنمائية تقوم وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية على عاتقها التصور والمتابعة لجميع البرامج الإنمائية). وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة وتطويرها كي تقوم بعصرنة القطاع الزراعي في فترة لاحقة.

في مجال التخطيط العمراني فإن إنجاز المشاريع التنموية والبرامج الخاصة في المدن الداخلية والمصحوبة بإصلاح القطاع الزراعي سيمكنان من خلق توازن جهوي وتقليص الهجرة الزراعية والريفية معًا.

تحمل الدولة على عاتقها مسؤولية التطبيق الشامل لهذا النموذج الإنمائي ما دام أنها تعتبر نفسها الفاعل الوحيد القادر على التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وبما أن الدولة هي الفاعل الوحيد للتحويلات الاجتماعية الاقتصادية، فإنها قررت بأن تتحول إلى المالك والمسير الوحيد لجميع الأملاك العقارية واحتكارها.

ولكي تحقق الدولة الأهداف الأساسية لهذا النموذج الإنمائي، اعتمدت على الريع البترولي،

وعلى تركيز وتمركز سلطة القرارات الرئيسية بطرق شمولية وتسلطية. وقد سخّرت لذلك إطارات بيروقراطية داخل المؤسسات المركزية الاقتصادية، وبوسيلة عملية دولنت المجتمع لتأطيره ومراقبته عن قرب من طرف حزب سياسي وحيد تسند له وظيفة التجنيد القهري لمختلف الفئات المهنية والاجتماعية. ولم يتم تحقيق هذه الاستراتيجية ذات الطابع الشعبوي إلا عن طريق إقامة عقد إجتماعي ضمني بين الدولة والمجتمع تتمحور خلفياته ورهاناته حول التوزيع السخي، المشروط وغير العادل للريع البترولي من جهة ومنح الشغل والسكن، الصحة والتعليم الخ، من جهة أخرى كحق دستوري لكل المواطنين مقابل التخلي وامتناع هؤلاء عن أي محاولة إحتجاجية ضد الدولة أو أي تنظيم حر ومستقل للمجموعات خارج إطار وأجهزة الدولة و حزبها الواحد.

١. واقع التهيئة العمرانية و الحضرية خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٩٠

أ- الاستحواذ على التراث العمراني الكلونيالي (١٩٦٢ - ١٩٦٧)

اكتفت الدولة خلال فترة ١٩٦٢ - ١٩٦٧ على مواصلة إنجاز بعض المشاريع الصغيرة التي كانت مبرمجة إبان الفترة الإستعمارية (بمخطط قسنطينة ١٩٥٨) في ظروف تميزت بالفوضى والغموض والصراعات العسكرية والسياسية.

أما أبرز الأحداث التي مست التهيئة العمرانية والحضرية فقد ارتبطت بعملية نمط الإستحواذ على التراث الكلونيالي بشكل عام. وفي هذا الإطار يمكن إدراج المعطيات التالية:

- مصادرة واستحواذ الدولة على الحظيرة السكنية (المقدرة بمليوني مسكن) والتراث الكلونيالي بشكل عام ضمن جهاز «أملاك الدولة الشاغرة».
- إعادة توزيع الأملاك العقارية والسكنية وبالتحديد في المدن الساحلية بمنطق العصبيات السياسية والجهوية وفق ثقل أصحاب الشرعية التاريخية والرأسمال الإجتماعي بمفهوم ب. بورديو.

بعد هروب، وفي عجالة، ما يناهز ٩٠٠,٠٠٠ أوروبي، عرفت المدن الساحلية وضواحيها حراكًا مكثفًا لسكان الأرياف بلغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠ مزارع بسيط وعاطل فارين من الفقر وتوجهوا واستقروا حول ظواهر المدن بعد أن أفرغتها شبه البروليتاريا القديمة لتحتل بدورها المساكن الشاغرة المتبقية داخل المدن والأحياء الأوروبية.

رغم النسبة العالية للنمو الديموغرافي للسكان الجزائريين (٣,٢٪)، ورغم نزوح العدد الهائل لسكان الأرياف نحو المدن، فإن ذلك لم يؤثر كثيرًا على الحظيرة السكنية الحاضرة آنذاك. فلقد بقيت الجزائر، خلال هذه الفترة، بلداً ريفيًا ما دام أن نسبة عالية من سكان الأرياف (٧٠٪)، من أصل ١٢ مليون نسمة في سنة ١٩٦٦، ما زالوا متواجدين في المناطق الريفية[١].

---

١. A. Bendjelid, «Armature urbaine et population en Algérie: recherches urbaines», in revue *Insaniyat*

إن التوافد المكثف وبأعداد هائلة وفي فترة وجيزة لسكان الأرياف (حوالي ٦٠٠ ألف نسمة ما بين فترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦) باتجاه المدن الساحلية خلق سلسلة من التناقضات والاختلالات الاجتماعية والثقافية لصعوبة الإندماج المهني الاجتماعي والتكيف الحضري لهؤلاء النازحين.

إن تواجد هؤلاء في بيئة حضرية جديدة (ذات طابع أوربي) والتي فرضت عليهم قواعد وسلوكات وممارسات الحياة المدينية جوبهت بأشكال من المقاومة وسلوكات وأنماط الحياة والخصوصيات الريفية غيرت كثيرًا الشكل العام الفيزيقي والاجتماعي للمدن.

إن مظاهر ترييف المدن المتواصل، ونمط الاستيطان الغامض والمختلط لمختلف أحياء المدن من طرف عائلات نووية جديدة من أصول جغرافية متنوعة واجتماعية متفاوتة أنتج مشاكل إجتماعية أفقدت الحياة في الأحياء السكنية والعمارات تماسكها وتوازنها وانسجامها وسرعت في تدهور الحياة اليومية لسكان المدن.

ب- تهيئة عمرانية و حضرية غير متوازنة ومهمشة (١٩٦٧ - ١٩٧٩)

شرعت الدولة في تنفيذ النموذج الإنمائي الجديد ابتداء من ١٩٦٧ عن طريق برمجة ثلاثة مخططات إنمائية (مخطط ثلاثي ١٩٦٧ - ١٩٦٩) ثم مخططان رباعيان (١٩٧٠ - ١٩٧٣، ١٩٧٤- ١٩٧٧/١). وتميزت هذه الحركة الاقتصادية الضخمة والمتواصلة بما يلي:

اقتصرت أهم المشاريع المبرمجة على القطاع الصناعي وتمركزت في المناطق الساحلية في شمال البلاد بخلق مثلثات أقطاب إنمائية في غرب البلاد (أرزيو، وهران، مستغانم) في وسط البلاد (العاصمة، البويرة والبليدة) ثم في الشرق(سكيكدة، عنابة وقسنطينة).

صوحبت هذه الحركة الاقتصادية الضخمة بعدة إجراءات مكملة مثل: البرامج الإنمائية الخاصة بالمناطق الداخلية والإصلاح الجذري للقطاع الزراعي، وكانت الغاية منها هو تثبيت الأيدي العاملة ومنعها من النزوح نحو المناطق الساحلية. كما أقيمت وزارة خاصة بالتخطيط والتهيئة العمرانية للمتابعة والمعاينة الميدانية لمشاريع هذه الاستراتيجية ذات التوجه اللارأسمالي[1].

- تقييم التجربة الإنمائية وأثرها على الفضاء الحضري والتهيئة العمرانية

رغم تخصيص رساميل ضخمة وامتصاص أموال هائلة في القطاع الصناعي، إلا أن الدولة تمكنت من بناء نسيج صناعي عمومي معتبر. كما قامت بتحويل تكنولوجي حديث وبتقليص نسبة البطالة من خلال خلق مليون منصب عمل جديد، ما بين فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠، وبتحسين ملحوظ لمستوى معيشة الفئات الإجتماعية الشعبية وبتوسع حجم الفئات الإجتماعية الوسطى

---

١. لمزيد من المعلومات أنظر عمر دراس، «شرب الأيدي العاملة في الصناعة البتروكيماوين في الجزائر»، ماجيستر، جامعة وهران، ١٩٨٤، ص. ٥٦ إلى ٧٦.

والنخبة. غير أنه، وبموازاة هذه المزايا المذكورة، برزت إختلالات خطيرة ومزمنة أدت إلى الفشل الذريع لهذه التجربة.

ومن أهم الاختلالات والأخطاء الرئيسية المرتكبة:

احتل القطاع الصناعي مكانة مبالغ فيها على حساب القطاعات الأخرى ٦٠٪ من الحجم الإجمالي للإستثمارات المستهلكة لأموال هائلة. ولم تخصص لقطاع المرافق الإجتماعية إلا ٢٨٪ فقط بينما خص القطاع الزراعي نسبة ضعيفة لا تتعدى في أحسن الحالات ١٦٪ من الحجم الإجمالي للإستثمارات ضمن المخططات الإنمائية.

إن نمط إستيطان وتوزيع المناطق الصناعية في شمال البلاد لم يكن قرارًا صائبًا نظرًا لعدم التحكم في استعمال مختلف الفضاءات الأخرى والانعكاسات الخطيرة المنجرة عنها وأهمها:

- إقامة المناطق الصناعية على الأراضي الزراعية الخصبة والمعتبرة بمناطق عرضة للزلازل خاصة عندما نعلم أن الجزائر لا تحتوي على أراضي زراعية كثيرة رغم مساحتها الكبيرة (مثلا تبلغ المساحة القابلة للزراعة في الجزائر حوالي ٧,٥ مليون هكتار فقط من أصل ٤٠ مليون هكتار)[١].
- ظهور وانتشار، بوتائر سريعة، أكواخ وبناءات هشة ومجمعات سكنية فوضوية ومبعثرة، جل المقيمين فيها تركوا المزارع المحاذية للمناطق الصناعية أو المناطق الداخلية ليشتغلوا مؤقتًا في ورشات الأشغال العمومية وليتعاطوا التجارة الصغيرة المتنقلة.
- استمرار النزوح أو الهجرة الريفية وخاصة إخلاء القطاع الزراعي من الأيدي العاملة الشابة رغم محاولات المسؤولين الساعية لتثبيت هؤلاء عن طريق بناء سكنات مجانية لهم في القرى الريفية.
- إن مركزية التخطيط وإقصاء الفاعلين المعنيين بالدرجة الأولى، ألا وهم السلطات المحلية والباحثون وذوو الإختصاص مثل المقاولين وخاصة الوسطاء كجمعيات الأحياء والمتخصصة، نجم عنه تأخر ملحوظ للكثير من المخططات الإنمائية وزيادات باهظة في تكاليف الإنجاز. البعض منها ألغي أو علق والبعض الأخر لم ينجز بعد.
- إن ضعف التصور الشمولي للمشاريع الإنمائية وغياب التنسيق والانسجام بين الهيئات المركزية والوسيطة والمحلية تسبب بالتأخر المتزايد والمتراكم للمرافق الإجتماعية من مدارس، مستشفيات، طرقات، سكنات، مواصلات الخ. وتسبب بتزايد الفوضى والتهميش واتساع التمايز الإجتماعي وما ينجر عنها من مظاهر العنف والسخط الإجتماعي.

إن التسيير الإداري والبيروقراطي للمجال الحضري من طرف إطارات عليا تقنوبيراقراطية، وبمساعدة خبراء ومتعاونين أجانب من مختلف الجنسيات والمدارس، جلهم من أوربا، وممن يجهلون الكثير عن السياق وعن الواقع الثقافي والاجتماعي للجزائريين، هو الذي ساهم في إقصاء المعنيين

١. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, *Aménager l'Algérie 2020*, mars 2004, p. 43

المباشرين والملمين بحاجيات وظروف الحياة اليومية للمواطنين. كل ذلك جعل الهوة تتفاقم بين المسؤولين السياسيين (المحليين والمركزيين) والمواطنين، بل زادت حدة المظاهر السلبية في تراكمها إذ من الصعب جداً إيجاد الحلول الموفقة لها أو السيطرة عليها. ويمكن إدراج أهم هذه المظاهر الخطيرة التي أزمت التنمية الحضرية والعمرانية، كما يلي:

- إستمرار النزوح الريفي من المدن الداخلية نحو الشمال (وصلت على سبيل المثال نسبة النمو داخل الفضاءات الحضرية ٤٠٪ من السكان البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة سنة ١٩٧٧ وقد تمركز ٧٣٪ منهم في المدن الساحلية، أغلبهم من أصول ريفية).
- إستمرار النمو الديموغرافي الهائل حول نسبة ٣,٢٪ ولم تبدأ تؤول نحو التنازل والانخفاض إلا في بداية الثمانينيات. وقد أدى تأجيل عملية التحكم في العامل الديموغرافي إلى استحالة تحقيق البرامج الإنمائية خاصة في قطاعات المرافق الإجتماعية اللازمة مثل بناء السكنات، المدارس المستشفيات، الطرقات، المواصلات إلخ.
- رغم كثرة القوانين والإجراءات الردعية (النظرية) للتحكم في التوسع الفوضوي للنمو الحضري إلا أن الحلول التي طبقت كانت إما إرتجالية أو ترقيعية أو قهرية غير مجدية وذلك لتجاهل المسؤولين على مختلف مستوياتهم للواقع الحقيقي للناس، وعدم التحديد بدقة لمطالب المواطنين، وعدم توفر الكفاءات المتخصصة في مجال التنمية المحلية اللازمة على مستوى البلديات أضفى التعامل مع المشاكل القائمة في تنظيم وتسيير المدن بطرق مغلوطة أي التصرف إزاءها من زاوية التصدي للنتائج عوض معالجة الأسباب الجوهرية للمشاكل وإيجاد الحلول الدائمة لها.

- التسيير الليبرالي للأملاك العقارية للدولة كحل مؤقت لأزمة التنمية الحضرية

بناءً على حصيلة نقدية للتجربة الإقتصادية السابقة وتحديد الجوانب السلبية لها، قررت الحكومة الجديدة برئاسة الشاذلي بن جديد بعد موت الراحل هواري بومدين أن تقوم بإصلاحات إقتصادية واجتماعية وسياسية بعد سنة ١٩٧٩ وذلك لتصحيح الأخطاء المرتكبة السابقة. ومن أهم الإجراءات والإصلاحات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الجديدة ما يلي:

- التخفيض الملحوظ للإستثمارات المنتجة وخاصة الموجهة منها نحو القطاع الصناعي.
- إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية وتفكيكها سنة ١٩٨٢ وفق منطق وظيفي وقطاعي.
- إنهاء المشاريع المعلقة والتي لم تنجز بعد وإعطاء الاهتمام للقطاع الزراعي، بناء السدود، السكنات الإجتماعية والقضاء على أزمات نقص وندرة المواد الغذائية والأجهزة الكهرو منزلية.
- تنازل الدولة عن الأملاك العقارية المؤممة سابقاً وتحرير السوق العقارية ابتداءً من سنة ١٩٨١.
- إقامة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة ١٩٨٣.

إن إعطاء مكانة مرموقة ومميزة للقطاع الخاص الوطني وتشجيعه للإستثمار في جميع القطاعات

الاقتصادية واعتماد الجزائر على مداخيل النفط من العملة الصعبة والتي قدرت آنذاك بحوالي ٩٨٪، إضافة إلى التوجه الجديد والاهتمام فقط بالقطاعات والخدمات غير المنتجة والإفراط في استهلاك الكماليات؛ كل هذه العوامل أدت إلى خضوع الجزائر كلية في تبعية وهيمنة الرأسمالية العالمية وتقلبات السوق النفطية. وبالفعل بعد الانخفاض الفجائي والهائل لأسعار النفط سنة ١٩٨٥ أدخل الجزائر في أزمة خطيرة متعددة الأبعاد ما زالت أثارها باقية وقائمة إلى اليوم. دفعت الجزائر ثمنًا باهظا بانتفاضة تشرين الأول الأليمة سنة ١٩٨٨ والعشرية الدموية العنيفة التي خربت مرافق عديدة في البلاد، وراح ضحيتها أكثر من ١٠٠ألف نسمة.

لقد توقفت جل المخططات الخماسية من جراء توسّع الإرهاب مما أدى إلى التهاب أسعار الأراضي العقارية والسكنات في المدن وتكاثر السكن العشوائي غير الرسمي حول المدن وبروز سوق المضاربة العقارية يسيرها ويتحكم فيها بعض الإنتهازيين أو ما سمي بالمافيا السياسية المالية.

وقد نتج عن تحرير سوق العقار عملية إعادة هيكلة إجتماعية واسعة وتشكل جديد لنمط الإستحواذ على الممتلكات العقارية لتتحول تدريجيًا مرفلوجية أحياء المدن وتخضع لمنطق إنتقائي طبقي تمايزي، إذ استطاعت النخبة الاقتصادية والسياسية، وكذا الفئات الوسطى الناشئة والأغنياء الجدد إلى بناء سكنات فردية على شكل البناء الذاتي أو تعاونيات عقارية أحادية الشكل، عديمة الإنسجام والذوق الرفيع وبعضها غير مكتمل مما يعطي منظرًا مشوهًا للمجمعات السكنية الفردية في حين استفاد الموظفون بشراء شققهم في العمارات بأثمان بخسة جعل التخلي الفجائي للدولة في صيانتها وتسييرها يسرع عملية التدهور الخطير لعدد كبير من الأحياء السكنية في المدن.

أما الهاربون من الإرهاب وجلهم من المزارعين الفقراء فقد تمركزوا في الأحياء القصديرية وفق إنتماءات عائلية أو جهوية ببناء سكنات فوضوية هشة في ضواحي المدن الكبرى وفي الأراضي الزراعية المجاورة للمدن.

ثانيًا المرحلة الثانية، الإصلاحات الليبرالية والتنمية المستدامة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨)

بعد أحداث تشرين الأول الأليمة في ١٩٨٨، وبعد صراع بداخل السلطة بين التيار المحافظ والتيار الليبرالي الذي انتهى لصالح هذا الأخير، قررت الدولة تعديل الدستور في سنة ١٩٨٩ وتطبيق إصلاحات هيكلية إقتصادية، مؤسساتية وسياسية ابتداءً من ١٩٩٠. الغرض من وراء ذلك هو القيام بقطيعة مع التسيير الإداري الكارثي للتجربة الاقتصادية السابقة وإرساء آليات وقواعد إقتصاد السوق بتحرير التجارة الخارجية وتخلي الدولة عن مختلف احتكاراتها لتقوم

بدورها التقليدي أي دور المراقب والمنضبط، وترسيم التعددية الحزبية والنقابية وحرية إنشاء الجمعيات واستقلالية الصحافة الخ.

ففي مجال التهيئة العمرانية والتنمية الحضرية وبعد ركود دام أكثر من ١٠ سنوات في هذا المجال، أخذت الدولة على عاتقها سياسة التهيئة العمرانية؛ ولكن هذه المرة أخذت مسألة التنمية المستدامة[١] والمحافظة على المحيط كبعد هام ومبدأ رئيسي وذلك بضغوط وتعليمات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكي تظهر الدولة صدق نواياها وإرادتها السياسية الفعلية أنشأت وزارة خاصة تتكفل بالتهيئة العمرانية والمحيط. ويندرج هذا التصور الجديد ضمن سياسة التصحيح الهيكلي التي شرعت في تطبيقه الجزائر منذ سنة ١٩٩٤ مقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية التي قدرت آنذاك بحوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي.

ومن بين التوجهات الجديدة المقدمة من طرف الخبراء والمفروضة على المسؤولين الجزائريين آنذاك إعطاء الحرية المطلقة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي وتغيير المقاربات ومناهج العمل التسلطية المركزية وتخلي أو تراجع الدولة عن القطاعات المحتكرة من قبلها وتشجيع مقاربة جديدة المتعلقة بالحكم الراشد وخاصة على مستوى التنمية المحلية لإرساء، تدريجيًا الممارسات الديمقراطية بالقيام بانتخابات بلدية شفافة، وإشراك الفاعلين المعنيين دون استثناء كالمقاولين، الباحثين، الجمعيات، المواطنين، وتأسيس العلاقات بينهم عن طريق ترسيم عقود وتأسيس شراكة بين البلديات والمحيط المؤسساتي والمجتمع المدني لتفعيله وإشراكه في التنمية المحلية حتى تتم معالجة المشاكل اليومية والمتراكمة للمواطنين بطرق عقلانية وصحيحة دائمة.

١. نتائج الإصلاحيات الليبرالية على الفضاء العمراني و النمو الحضري

بدأت نتائج سياسة التحكم ومراقبة النمو الديموغرافي ومجانية الطب تعطي ثمارها تدريجيًا ابتداءً من الثمانينيات، إذ لوحظ انخفاض متواصل لنسب النمو الديمغرافي الذي انتقل من ٣,٢٪ إلى ١,٩٪ ما بين فترتي ١٩٦٦ - ٢٠٠٧.

هناك انخفاض محسوس كذلك يمكن الإشارة إليه في مجال النزوح السكاني من المناطق الداخلية نحو الشمال التلية ولكن دون القضاء على الفوارق الجهوية المتزايدة والنزوح الريفي والاستهلاك المفرط والمتواصل للأراضي الزراعية الخصبة. فعلى سبيل المثال يتمركز ٢/٣ السكان أي ١٨,٨ مليون نسمة في ٤٪ فقط في المناطق الشمالية للبلاد و١/٤ من السكان في ٩٪ في الهضاب العليا بينما يقطن ١٠٪ من السكان الجزائريين في ٨٧٪ في المناطق الصحراوية حسب نتائج التعداد السكاني لسنة ١٩٩٨[٢].

---

١. تم ترسيم سياسة التهيئة العمرانية ببعدها الجديد في قانون ٢٠٠١ الموافق ١٢ كانون الأول ٢٠٠١، المتعلق بالتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة والصادر في الجريدة الرسمية.

٢. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, *aménager l'Algérie en 2020*, p. 34

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن الجزائر تحولت في فترة وجيزة من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، إذ انتقلت نسب النمو الحضري سنة ١٩٦٦ من ٣١,٤٪ إلى ٥٨,٣٪ سنة ١٩٩٨ إلى ٦٣٪ سنة ٢٠٠٧ وقد تصل إلى ٨٠٪ سنة ٢٠٢٠ حسب تكهنات الأخصائيين[١].

هذا التطور المتزايد والمفرط لنسب النمو الحضري يبرز لنا تعاظم مشاكل التهيئة العمرانية والنمو الحضري وانعكاساته في مجال تسيير المدن وضواحيها والتوازن الجهوي اللذين أصبحا عائقين كبيرين في مجال التنمية المحلية والوطنية.

ففي مجال التوازن الجهوي ما زال التوجه نحو المدن الكبرى والنزوح الريفي متواصلًا رغم تباطئه الملحوظ نتيجة لتحول الهجرة الريفية إلى هجرة زراعية في المناطق الداخلية التي استفادت من التجهيزات المرتبطة بالتقسيم الإداري الجديد من جهة، وعدم تحمل المدن الكبرى أفواج النازحين الجدد في ضواحي المدن الساحلية، من جهة أخرى. فمثلًا، استقبلت هذه الأخيرة ما يناهز ٢,٥ مليون نسمة من سكان الأرياف ما بين فترة ١٩٨٧ - ١٩٩٨ ولتصبح الكثافة السكانية فيها حوالي ٢٤٥ فردًا في الكلم[٢] بينما لا تتعدى هذا الكثافة في الهضاب العليا ٦٠ فردًا في الكلم[٢] و١,٣ في المناطق الصحراوية[٢].

وقد أفرزت كل هذه التناقضات والاختلالات إنتشارًا مبعثرًا لعدد هائل من المدن الصغيرة التي توسعت دون دراسات أو تهيئة عمرانية تخضع لقوانين علمية ولا مرافق وتجهيزات حضرية أساسية. ظهرت هذه المدن لتعويض التشبع الهائل للمدن الكبرى وعدم قدرة المدن المتوسطة (لركودها الإقتصادي) إيقاف التكاثر الفوضوي للمدن الصغيرة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم ١: يوضح علاقة التوزيع السكاني بعدد حجم المدن (١٩٧٨ - ١٩٩٨)

نوع المدن	عدد السكان		عدد المدن	
	١٩٨٧	١٩٩٨	١٩٨٧	١٩٩٨
المدن الكبرى + ١٠٠ ألف نسمة	٤,٣٥١,٤٩٩ (٣٩,٤٪)	٧,٠٩٨,٣٨٤ (٤١,٨٪)	١٦	٣٢
المدن الصغرى أقل من ٥٠ ألف	٥,٠٧٨,١٣١ (٤٤,٩٪)	٧,٦٥٥,٧٣٧ (٤٥٪)	٤٠٥	٥١٣
المجموع	١١,٤٤٤,٢٤٩ (١٠٠٪)	١٦,٩٦٦,٩٣٧ (١٠٠٪)	٤٤٧	٥٧٩

وزارة التهيئة العمرانية والمحيط الجزائر ٢٠٢٠.

---

١. A. Bendjelid, «Armature urbaine et population en Algérie», in Recherches urbaines, revue *Insaniyat*, CRASC, n° 13 janvier 2001, vol 1, p. 133

٢. MATE, p. 38

إن النمو الثنائي غير المتوازن للفضاء الحضري المستوى يكشف خطورة مسألة التهيئة العمرانية والحضرية في الجزائر خاصة عندما نضيف لها ما خربه الإرهاب من مرافق إجتماعية ومباني عديدة ما بين فترة ١٩٩٢ و٢٠٠٠ من جراء التجربة المجهضة للتعددية الحزبية حيث قامت الأحزاب الإسلامية بالتسيير الشعبوي السياسوي للنمو الحضري عقد أكثر فأكثر كل البرامج الإنمائية المحلية وعلى رأسها مشكلة السكن.

٢. إشكالية السكن: الأزمة المزمنة والدائمة

بعد الإستقلال مباشرة، ورثت الجزائر حظيرة سكنية معتبرة قدرت بحوالي ١,٩٥٠,٠٠٠ سكن لـ١٠ ملايين نسمة إي بمعدل ٥,٦ فردًا لكل مسكن. ونظرًا لوفرة المساكن منذ الإستقلال إلى غاية ١٩٧٥ و احتكار الدولة لعملية البناء والتسيير العقاري فقد اعتبرت الدولة هذه المسألة غير عاجلة ولا تدخل في خانة الأولويات. ونتيجة لاستمرارية النزوح الريفي والنمو الديمغراغي المرتفع أدرك المسؤولون خطورة أزمة السكن وحجمها الكبير الذي ناهز العجز فيها أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية دون حساب البناءات القديمة البالغ عددها أكثر من ١,٥ مليون سكن البعض منها يجب ترميمه بسرعة والبعض الآخر يجب هدمه دون أن نأخذ في الحسبان ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية هشة والمتواجدة في الأحياء القصديرية[١].

وأمام هذه الأزمة السكنية الخطيرة لم تنفع لا الإجراءات الردعية ولا القوانين التشريعية (الشرطة الحضرية) مما أجبر الدولة ابتداءً من عام ٢٠٠٠ إلى الإسراع في بناء مليون سكن بصيغ بيع متعددة وبدعم مالي للدولة: وقد انصبت عملية شراء المساكن بالتقسيط لإعادة الإعتبار للفئات الوسطى على وجه الخصوص والتي عرفت تدهورًا في وضعيتها الاقتصادية الاجتماعية.

أما السكن الإجتماعي الذي من المفروض أن يخصص للفئات الفقيرة، فإنه بقي معلقًا ومحل صراع وسخط إجتماعي نتيجة للتوزيع غير العادل له والذي تحول إلى مصدر للرشوة والمحسوبية ووسيلة للغنى السهل والسريع لبعض المسؤولين المحليين.

إن غياب سياسة واضحة للمدنية وغياب إرادة سياسية لإقامة مبادئ الحكم الراشد على مستوى التنمية المحلية وتمادي الدولة في عزل الفاعلين الحقيقيين للتنمية وإشراكهم في التسيير، وتمسك الدولة بمركزية واحتكار سلطة القرار أدى ذلك إلى جعل المنطق الإستعجالي والترقيعي يطغى على منطق الحيطة والحذر أي إرساء مبادئ التسيير الديمقراطية المحلية التي تنبني على أسس الحكم الراشد ومبادئ التنمية المستدامة.

---

١. مرجع سابق، ص. ٤١.

ثالثًا التنمية الحضرية والحكم الراشد تجربة حي اللوز بوهران

وفي هذا الإطار نستشهد بتجربة ناجحة ومشروع نموذجي فريد من نوعه أنجز في حي اللوز بضواحي مدينة وهران حيث طبقت مبادئ الحكم الراشد في مجال إعادة الإعتبار لحي سكني وإعادة هيكلته. ومن المؤسف جدًا أن هذه التجربة الناجحة لم تعمم على مستوى التراب الوطني.

الهدف من هذا المشروع النموذجي هو إعادة الإعتبار لحي سكني قديم بضواحي مدينة وهران وإعادة هيكلة المباني السكنية القديمة وفق مقاربة خاصة تتمثل في منهجية التخطيط عن طريق تحديد الأهداف وبإشراك الفاعلين المعنيين بالتهيئة العمرانية وبمشاركة جمعيات الحي وممثلي سكان الحي وموافقتهم.

ويتمحور المخطط بتكوين فرقة عمل متعددة التخصصات من الوكالة العمومية للتسيير العقاري، وممثل رئيس البلدية، وعلماء الإجتماع، وإطارات من مديرية البناء الحضري وجمعية الحي.

وبعد معاينة ميدانية من طرف علماء الإجتماع في تحديد المشاكل والتعرف على مطالب واحتياجات السكان والتشاور معهم، وبعد سلسلة من الاجتماعات والمناقشات بين الفرقة التقنية المتعددة التخصصات وممثلي سكان الحي، تم الخروج بعدة إقتراحات الحلول المناسبة لما يعانيه جل السكان في حياتهم اليومية. بدأت عملية تصور وتصميم المشروع من خلال سلسلة من الخطوات والإنجازات المتكاملة على مستويين:

- **المستوى الأول** تمثل في إدخال التعديلات الضرورية داخل الشقق وواجهات العمارات لتكييفها وفق مطالب السكان وتقاليدهم.
- أما **المستوى الثاني** فقد تعلق الأمر بإقامة بعض التجهيزات والمرافق الإجتماعية في الحي والمحيط لتسهيل وتحسين ظروف الحياة اليومية لسكان الحي.

وقد اعتمد مسؤولو هذا المشروع على إعطاء أهمية كبيرة لمسألة الإتصال والتشاور مع السكان خلال المراحل المختلفة للمشروع وذلك بتخصيص مقر دائم للإجتماعات والإعلانات التي تقوم بها خلية الاتصال مع السكان والسلطات المحلية. الغرض من وراء هذا تجنيد ومساهمة السكان وتبنيهم للمشروع.

١. التعديلات المنجزة

أ- داخل السكنات والعمارات

- إنجاز جناح كامل نموذجي للسكنات التي أعيد هيكلتها وتوسيعها.
- إضافة غرفة وبالكون في كل شقة.

- إخراج المرحاض من المطبخ وتحويله إلى مكان معزول.

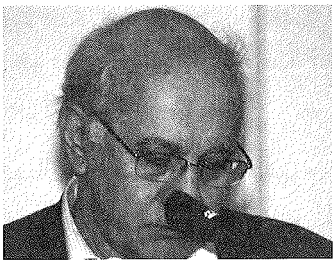
ب- إنجاز التهيئة الخارجية المحيطة بالعمارات

- تهيئة فضاء عمومي في مداخل العمارات تخصص للإجتماعات والحفلات والأعياد إلخ.
- خلق فضاء لتوقف السيارات، وفضاء للأطفال في وسط الحي تقوم الجمعية بتسييرها وصيانتها.
- إنجاز مساحة خضراء بمدخل كل عمارة يلتقي فيها السكان.
- إنجاز سوق للخضر.
- إنجاز مقر للأمن الوطني.

هذا ويمكن الإشارة بأن السكان ومن خلال وساطة الجمعية تم الإستمرار في تنظيم وتسيير الحي وصيانة التجهيزات المختلفة بالمساهمة المالية والبشرية لجميع السكان الذين شعروا بتحسن واضح في ظروف ونمط حياتهم اليومية. وللأسف الشديد، لم تعمم هذه التجربة الناجحة على المستوى الوطني نظرًا لعدم استقرار المسؤولين السياسيين وغياب الإرادة السياسية للقيام بقطيعة مع الأديولوجية الشعبوية التي كرست النزعة الاتكالية التي أظهرت فشلها، وعدم استعداد السلطات المحلية بإشراك فاعلي التنمية المحلية كالجمعيات لتطوير الديمقراطية المحلية كحل سليم لمعاناة المواطنين في حياتهم وإيجاد الحلول الناجحة والدائمة لمشاكلهم وتحول الجزائري إلى مواطن وفاعل مسؤول.

المراجع

- Bekkouche A. (coord), *Eléments d'analyse urbaine théorie et application*, CRASC, n° 14, 2005.
- Derras O, *L'instabilité de la main d'œuvre dans l'industrie pétrochimique cas de zone d'Arzew*, Magister, Oran, 1984.
- Derras O, «Mobilité professionnelle et sociale en algérien», thèse doctorat d'Etat, université d'Oran, 2007.
- Ministère de l'enseignement supérieur, centre national d'études et de recherches pour l'aménagement du territoire, OPU, n° 3, 1978.
- Ministère de l'équipement et de l'aménagement du territoire, *Les villes dans la revitalisation des espaces des hauts plateaux*, 1998.
- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, *Aménage: L'Algérie de 2020*, 2004.
- Semmoud B., *Industrialisation et espace régional en Algérie*, tome I et II, OPU, 1986.
- Revue *Insaniyat*, «Patrimoine(s) en question», édition CRASC, n° 12, vol IV, 3, septembre 2000.
- Revue *Insaniyat*, «Villes algériennes», n° 5, vol II, 2, mai 1998.
- Revue *Insaniyat*, «Pratiques maghrébines de la ville», n° 22, vol VII, 4, octobre 2003.
- Revue *Insaniyat*, «Recherches urbaines», n° 13, vol V, 1, août 2003.
- Revue *Insaniyat*, «Oran, ville d'Algérie», n° 23 - 24, vol V, 1, 2004.
- Revue *Insaniyat*, «Espace - Acteurs sociaux, altérité», n° 28, 2005.



إشكالية التخطيط بين النظرية والممارسة

المهندس ديران هارمانديان[1]

ملخص

شهدت المدن المركزية في المنطقة توسعًا سريعًا، من دون التحكم بمفاعيل هذا التضخم المديني، وغياب خطط إنماء متوازنة لهذه البلدان. فأصبح فقدان التوازن بين المراكز والأطراف يشكل أهم عوائق نموها المستدام. ومن أهم تجليات الأعراض النمطية التي تشوب تطور المدن المركزية في المنطقة:

- غياب ثقافة التجدد المديني،
- الإخفاق في التحكم في آليات تطوير محيطنا المعيشي، بل تحكم مفاعيل التطور في تشكيل البيئة المعيشية وتحوير المحيط الطبيعي،
- تفاقم التفاوت الطبقي في أنحاء المدينة،
- فقدان التوازن في التطوير وغياب التناسق في التخطيط.

بينما تتلخص الممارسات السائدة في التطوير المديني في: ضبابية معايير التقييم، تجاهل إقتصاد المدن، غياب ثقافة المشاركة والمساءلة، الاستخفاف بحقوق البيئة، وعدم استيعاب الإرث الثقافي. فكل هذه الأمور ليست إهتمامات تخطيطية معزولة عن السياسات العامة الاقتصادية والإنمائية المعتمدة من قبل الإدارات، بل تتكامل معها ضمن الرؤية الشاملة لنمو المدينة.

مقدمة

إن التحولات السريعة والداهمة التي فرضتها وجهات التطور العالمي الحديث حكمت إلى حد بعيد نمو مدن المنطقة من دون إمكانية التحكم بمفاعيل الأوضاع المستجدة واستيعاب الوسائل الحديثة، في شبه غياب الوعي لذيول هذه التطورات والمعضلات المستعصية المتراكمة التي تخلفها باطراد.

شهدت مدن المنطقة خلال القرن الماضي، خاصة في نصفه الثاني، تضخمًا مطردًا وبوتيرة

١. معمار ومخطط مدني. diran@intracom.net.lb

متزايدة، يوازيه تراجع وتقلص بلدات الأطراف والمناطق الريفية مع نزوح سكاني من الأخيرة نحو المدن الرئيسية، وخاصة المركز، الذي استأثر في استقطاب مقدرات البلاد وفرّغ الأطراف من القوى الناشطة.

فهناك التباس سائد في المفهوم، خاصة لدى القيّمين على إدارة البلاد، بين تمدد المدينة وانتشار المجال المديني من جهة، ونمو المدينة وازدهارها كمجال حضري متكامل من جهة أخرى. ففي مجمل الأحيان، يشكل التضخم المديني العائق الأساسي لتنميتها وازدهارها، بل إن التضخم المتزايد للمدن الرئيسية وفقدان التوازن في هيكلة شبكة المدن والبلدات في البلاد يشكل إحدى العوائق الأساسية لتطور البلاد ونموها المستدام.

يعزو هذه المنحى للتطور إلى عاملين أساسيين:

- غياب أو عدم الاكتراث في بلورة رؤية إنمائية حقيقية جدية وشاملة، والتي تُترجم من خلال خطط للنمو المتوازي لمكونات البلاد، حيث تتكامل وتتكافل المناطق والمدن والبلدات في جميع أنحائها ضمن هرمية متوازنة وفق مقومات كل منها، مقرونة بآليات التطوير والتكيّف باستمرار مع المعطيات المستجدة.
- نوعية الحكم السائد في المنطقة بطبيعتها المركزية، والذي ينحو نحو السيطرة على مقدرات البلاد وليس إدارة نموها والحاكمية المتبصرة.

ففي لبنان، على سبيل المثال، والذي يُعتبر الحكم فيه أقل شمولية وأكثر ديمقراطية في المنطقة، قادت السياسات الإعمارية التي اعتمدت في العقدين الماضيين بعد انتهاء الحوادث اللبنانية، إلى مركزية مفرطة في جميع أبعادها، وقضت على اللامركزية القسرية التي سببتها الحروب اللبنانية، حيث كانت قد اكتسبت المناطق المختلفة شبه اكتفاء ذاتي والذي كان ربما من الإيجابيات النادرة للحروب اللبنانية. فتضخّم المركز ليستقطب أكثر من أربعين في المائة من سكان البلاد بينما جل ما حظيت به مدن ثانوية مثل طرابلس وصيدا من مجهود إعادة الإعمار، اقتصر على الطرقات السريعة العابرة لمجالاتها، تربط المركز بالأطراف.

يترافق تضخم المدن المركزية وانتشار مجالاتها وتزايد سكانها، بأعراض نمطية تتشابه في معظم مدن المنطقة، ومن أهم مظاهرها:

أ- إهمال الأحياء القديمة، خاصة الأحياء التراثية أو التاريخية، والتي تشكل صورة المدينة وهويتها الراسخة في الأذهان، والتداعي المستمر لهذه المجالات المدينية

إن معظم المدن في المنطقة هي عريقة تاريخيًا، تحضن في قلبها أحياء تعكس الحقبات التاريخية المتعاقبة في تكوين نسيجها المستمد من أنماط العيش والتنقل وتقنيات العمارة التراثية المعتمدة في حينها وتفاعلها العضوي مع المَوضع.

لقد أخفق تطور مدننا في استيعاب الأحياء التراثية والتفاعل معها وتوافقها مع متطلبات الحياة المعاصرة ووسائلها؛ فتخطاها التطور المديني تاركا هذه الأحياء لمصيرها، تتداعى تدريجيًا وتفقد قوامها السكني والحرفي والتجاري وحتى المؤسساتي والديني مع تراجع تنافسيتها الإستثمارية بالمقارنة مع الإمكانيات التي تقدمها مجالات الامتداد المديني الحديث. لا بل عمدت كثير من الخطط إلى إزالة هذه الأحياء أو تجزئتها بإسقاط التخطيطات لوسائل التنقل ونمط البناء الحديث على مجالاتها.

لا بد من الإشارة إلى أن معظم أعمال إعادة الترميم وإحياء الأحياء التراثية أو أجزاء منها، التي تشهدها مدننا في الآونة الأخيرة، كانت مُفعلة من الخارج، وأكثريتها أعمال جزئية أو سطحية تقتصر على المظاهر الخارجية. فلا تدخل في ممارساتنا التخطيطية ثقافة التجدد المديني، التي تضع الأطر لانصهار الأحياء التراثية في ديناميكية إنماء المدينة، والاستثمار الناجع لإمكاناتها الغنية بالتفاعل الإيجابي معها، الذي يحافظ على مقوماتها ويسمح بتجددها المستمر مع متغيرات الحياة المعاصرة والتكيّف مع متطلباتها.

يشمل غياب ثقافة التجدد المديني ليس فقط الأحياء التاريخية والتراثية في المدينة، بل أيضًا الأحياء الإنتقالية التي نشأت في حقبات الإنتقال من الوسائل العمرانية والتنقل التراثية إلى الوسائل الحديثة، والحقبات التي تلتها قبل الانتشار السريع وانفلاش المجالات المدينية، وهي تشمل معظم أحياء وسط المدن بما تحتضن من ثروة للتراث الثقافي وقيمة إقتصادية كامنة، والتي يقتضي تفعيل إستثمارها تجديد الخدمات فيها وإعادة تأهيل مجالاتها العامة ووضع الأطر لرفع تنافسية الإستثمارات فيها مقارنة مع الاستثمارات الميسرة على الامتدادات الحديثة للمدينة. فهذا ما يشكل الإعاقة الأساسية للتجدد المديني، في طغيان ثقافة الإستثمار الريعي وتشجيعه لا بل اعتماده من قبل الإدارة، خاصة بحصر الإدخار في تجهيز ضواحي جديدة للتمدد بتزويدها بخدمات البنية التحتية على حساب المدينة الأصيلة حيث هذه الخدمات إجمالاً في أوضاع سيئة. فالتوازن بين إعادة تجديد أحياء المدينة وإمكانيات تمددها أساسي للتنمية المستدامة للمدينة.

ب- الإخفاق في التحكم في مفاعيل تطوير محيطنا المعيشي، بل تحكم مفاعيل التطور في تشكيل البيئة المعيشية وتحوير المحيط الطبيعي

مع سرعة وتيرة التطور في عصرنا الحالي، تتلقف مجتمعاتنا مظاهر الحداثة والتطور العالمي دون التملك بمفاعيلها واستيعابها للتحكم بها وتأقلمها مع خصوصياتنا وواقعنا الحضري، فأضحى تمدد وتطور مدننا خاليًا من الأبعاد الحضارية التي كانت سمة مدننا حتى منتصف القرن الماضي.

سوف نركز على ثلاثة مظاهر في هذا المضمار:

١. غزو المركبات الآلية وسيطرتها على مجالات مدننا؛ فمنذ أكثر من نصف قرن أخفقنا في

التحكم في استعمال المركبات الآلية وتنظيمها وإدارة تنقل السكان الذين يتضاعف حجمهم بالتوازي مع التضخم المديني.
اقتحمت واحتلت السيارة مجالات المدينة، خاصة الحيوية منها، وأصبحت المدينة لخدمة السيارة وليس السيارة لخدمة السكان؛ تتحكم متطلبات تحركها وركونها في تشكيل النسيج المديني، بينما تساهم بشكل مباشر، في المناطق غير القابلة لإستيعابها، في تداعي هذه الأحياء وعرقلة الحياة فيها وإعاقة نموها، وذلك بسبب الإخفاق في إرساء التوازن والتوافق بين ميزات المكان ومقتضيات المرور.
تشكل شبكة الطرقات المكون الأساسي والأوحد لمجال الأحياء الحديثة في مدننا مع ما يُنتج من الرتابة المملة وفقدان الخصوصية للأحياء. بينما كانت الساحات تشكل المساحات المشتركة لسكان المدينة وروادها ومراكز للدلالة، والفسحة لتجمع الناس ونقاط الإرتكاز لبنية النسيج الحضري للمدينة التراثية؛ في حين أصبحت الساحات، إن وُجدت، محظورة على الناس تخدم تقاطع أو التقاء الطرقات أو ركون المركبات.
فترتكز معظم الأعمال التخطيطية على الاستجابة للطلب المتزايد للتنقل غافلة التخطيط لإدارة الحاجة للتنقل.

٢. طغيان البعد الإقتصادي الريعي في النمو المديني والبعد التجاري في إدارة العمران على حساب المعطى الإجتماعي والثقافي والبعد الحضاري في النمو المديني، مع عولمة السوق العقاري وفصله عن حاجة النمو الحقيقية.
وقد استأثر منطق الإستثمار العقاري السائد في العالم في تطور مدننا، فتحولت المساحات المبنية، خاصة السكنية منها، إلى سلعة إستهلاكية تخضع لمضاربات السوق المفتعلة في غياب الضوابط والتوجيه التخطيطي الذي يربط استهلاك المجال في إمتداد المدينة مع الحاجة الحقيقية، ويُحمّل المستثمر عبء الخدمات المترتبة من الإستثمارات العقارية بدل تحميلها على المجتمع، ويوجّه نحو الإستثمار في إعادة تجديد المجالات المدينية القائمة واستغلالها الناجع والاستفادة من القيم الإقتصادية والحضرية الغنية الكامنة التي تحضنها.
لا بد من الإشارة هنا أن نسبة الإستثمارات في إعادة تجديد المنشآت القائمة تشكل بين ٥٠٪ و٦٠٪ من الإستثمارات العقارية في معظم المدن العريقة في أوروبا. بينما تتجه معظم التخطيطات في منطقتنا إلى استحداث إمتدادات للمجالات المدينية بسبب سهولة الإستثمار في أراض حرة ورخيصة مقارنة مع المجالات المدينية القائمة.
وقد ساهم هذا المنحى من التطور المديني في مضاعفة التنقلات السكانية في المدينة، وتفكيك الأواصر الإجتماعية في الأحياء وتلاشي ترابط السكان بمجالاتهم الحيوية، والتي تشكل السمات المَميّزة للمدن العريقة في المنطقة.

٣. نقل مظاهر الحداثة خاصة مظاهر العمران المبهرة في العالم وإسقاطها على مدننا، والتي تتجلى

في الآونة الأخيرة بثقافة الأبراج العارمة. وقد أصبحت مدينة دبي، التي يناهز عمرها ثلاثة عقود، المثل الأعلى الذي تحاول مدن عريقة الاقتداء به، مثل بيروت ودمشق، حتى مدينة الرياض المعاصرة لدبي، وهي مدينة ممتدة أفقيًا، تمّ مؤخرًا تعديل الأنظمة في وسطها التجاري لاستيعاب الأبراج واستبدال العمارة الحديثة العهد فيها بمبانٍ عاموديه شاهقة بأشكال إعتباطية تخرج عن المألوف.

ج- تفاقم التفاوت الطبقي في مدن المنطقة

حيث تنتشر وتتوسع أحياء البؤس داخل المدينة وفي ضواحيها، يقابلها إنشاء مواقع بالغة الفخامة في التطورات المدينية الحديثة العهد. إن المخططات والمدخرات التطويرية في المدينة التي تقوم بها الإدارة موجهة نحو الشرائح الميسورة التي بإمكانها المشاركة في سوق الإستثمار العقاري، مع إهمال شبه شامل لمناطق البؤس، وفي أحسن الأحوال إسقاط الخطط لإزالة هذه الأحياء أو شرذمتها.

ففي مدينة طرابلس أُسقط مخطط تقويم مجرى نهر أبو علي والطرقات الواسعة على ضفتيه على المدينة التاريخية فشطرها إلى قسمين مع إزالة أجزاء كبيرة وأساسية منها متذرعًا بإزالة ذيول الفيضان الذي حصل سنة ١٩٥٥ والذي نَتج عن إهمال تنظيف مجرى النهر قبل بلوغه المدينة، بينما السبب الأساسي كان ثورة ١٩٥٨ حيث تحصن الثوار داخل أزقة المدينة التاريخية التي تعذر على السلطة إختراقها لقمعها.

إن عدم استيعاب الأحياء التاريخية والتراثية وصهرها في عملية النمو المديني، والتداعي المستمر لأوضاعها المهملة، وبالتالي الهجرة المتواصلة لأهلها، حولها إلى مواقع إستقطاب للوافدين المعدومين إلى المدينة من المناطق الفقيرة طلبًا للعمل، فتحولت إلى بؤر بؤس معزولة عن المدينة، هكذا في طرابلس كما في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية. بينما تنشأ مناطق عشوائية تستقطب هذه الهجرة ضمن بقع في داخل المدينة كما في دمشق أو أطرافها وكما في بيروت. تتمايز هذه الأحياء بكثافات سكانية عالية وتفتقر معظمها في المدن المذكورة أعلاه إلى الخدمات الأساسية. فتتميز مدننا ببؤر للبؤس الفاحش تتسبب في تأزم الحياة في المدينة وتخلق المستوعب المؤاتي لترعرع المجموعات المتطرفة أو الخارجة على القانون.

إن نمو وتطور المدينة يرتكز أساسًا على التوازن بين جميع أنحائها، بينما تفاقم الفوارق بين أنحائها هو موقع خلل لتطورها ومصدر تأزم لنموها. فتباين الشرائح الإجتماعية هو سمة تخص كلا منها بينما يتشارك جميع سكان المدينة والوافدين إليها في رفاهية المدينة أو انحطاطها.

د- فقدان التوازن في التطوير وغيابه في التخطيط

إنهما يشكلان السمة المشتركة لمدننا، فعلى سبيل المثال:

- في طرابلس، وعند انتهاء الحوادث اللبنانية، تم تخطيط وتجهيز منطقة السقي الغربي والتي تناهز مساحاتها نصف مساحة المجال المديني لطرابلس والميناء معًا، ببُنية تحتية كاملة من الطرقات ومياه الشفة والصرف الصحي بالإضافة إلى شبكة مياه لمكافحة الحريق لتمدد المدينة، بعد أن أزيلت بساتين الليمون التي كانت تغطيها، عارضة المنطقة للإستثمار العقاري. في حين كانت أقسام كبيرة من المدينتين المكتظتين بالسكان تفتقر إلى هذه الخدمات الأساسية أو بعضها. مع العلم أن منطقة طرابلس لا تشهد نموًا سكانيًا ملحوظا في الآونة الأخيرة، مع الهجرة المتزايدة للشرائح الشابة بسبب فقدان فرص العمل، يقابله هجرة نحو مناطق البؤس في المدينة من المناطق الفقيرة المجاورة سعيًا للعمل. بالإضافة إلى نسب الشغور المرتفعة في منطقة طرابلس للوحدات السكنية والتي تناهز الـ٧٨٠٠ مسكن، أي حوالي ١٢٪ من المساكن المتوفرة في منطقة طرابلس. فتشهد منطقة طرابلس تداعيًا سريعًا لأحيائها إنطلاقًا من الأحياء التاريخية إلى الأحياء الإنتقالية إلى أحيائها الحديثة وبوتيرة متزايدة، يرافقه تنقل سكانها من قلب المدينة إلى الأحياء المستحدثة فإلى أطرافها، فتتنقل الأسرة في الجيل الواحد من مرتين إلى خمس مرات سعيًا لمسكن في حي ملائم لإيوائها، مع ما ينتج عن ذلك من تفكك للأحياء والأوصال الإجتماعية التي كانت تتميز بها طرابلس. فارتأت الإدارة تفعيل هذه الحركة التفككية للمدينة ومجتمعها، وتشجيع سوق السكن المفتعل الذي يستنزف القوى المنتجة الساعية إلى إرتقاء مسكنها، إرضاءً للمستثمرين في البناء، لا بل رفعت عوامل الإستثمار في هذه المنطقة لتسريع تدهورها بسبب الإكتظاظ السكاني الذي سيغمرها عند التشبع العمراني، والذي سوف يناهز الكثافات السكانية في باب التبانة والسويقة ومرة ونصف كثافة السكان في مخيم البداوي، والتي تمثل المناطق الأكثر بؤسا في البلاد.

- في مدينة بيروت تركزت عملية إعادة الإعمار على وسط المدينة، حيث تم إزالة معظم معالمه لإقامة حي جديد فخم شبه معزول عن المدينة، تحت سيطرة شركة عقارية، موجهة إلى سوق مستثمرين خارجيين خاصة المستثمرين العقاريين الخليجيين.
بينما الضواحي الجنوبية للمدينة، حيث تطورت مناطق عشوائية شاسعة، استقطبت النازحين من المناطق المحرومة ومن الأطراف لفقدان مرافق العمل، الناتجة من المركزية المُعمّدة في سياسات الإدارة، فلم تلتفت إليها عملية إعادة الإعمار إلا عند إسقاط الطرق العابرة التي تربط الوسط بالجنوب. تحضن هذه المناطق مخزونًا بشريًا قد يناهز سكان المدينة، قابلًا للسيطرة والإستغلال بسهولة من قبل أي قوى منظمة، وهذا ما نشهده في الآونة الأخيرة.
يتعاظم التفاوت بين أنحاء مدينة بيروت الكبرى، مع السيطرة المطلقة للمضاربة العقارية على تطور المدينة، فتتقوقع أنحاء المدينة في غياب أي خطط لانصهار وتكامل أنحاء المدينة مع بعضها بعضًا.

- كذلك مدينة دمشق تخنقها المناطق العشوائية التي تطورت داخل المدينة وعلى أطرافها مع

النزوح السكاني من الأطراف ومن المناطق الريفية نحو المركز، وسببت في التضخم السريع للمدينة مع مضاعفة عدد سكانها خلال العقود الثلاثة الماضية، وباتت تشكل هذه المناطق المعضلة الأساسية في تطوير المدينة.

- مدينة جدة في المملكة العربية السعودية شهدت نموًا مذهلاً في النصف الثاني من القرن الماضي، فتحولت من مدينة تراثية محدودة النطاق (٢,٨ كيلومتر مربع تضم ٣٥٠٠٠ نسمة) إلى مدينة شاسعة النطاق (١٣٨٠ كيلومتر مربع تضم ٢,٦ مليون نسمة) مع تمدد المجال المديني بمعدل ٦٠٠ هكتار في السنة خلال عقدين حتى ١٩٩٠، متخطيًا الأحياء التراثية التي تداعت سريعًا وتحولت إلى مناطق فقيرة. كما نشأت أحياء عشوائية حول وسط المدينة وهي في وضع متدنٍ جدًا، مكتظة بالسكان، وخالية تقريبًا من الخدمات الأساسية، تشكل بؤر بؤس يحجبها جدار من الأبنية الفخمة البراقة المنتشرة في موازاة واجهات الطرقات الرئيسية، وهي تشكل الواجهة المرئية للمدينة. تشغل هذه المواقع المدينية المتدهورة ١٧,٧٪ من المساحات السكنية في المدينة بينما تأوي ٦٨٪ من المقيمين في المدينة، وهي مصدر للخلل الإجتماعي والأمني. إن هذا التفاوت المريع بين أنحاء المدينة نموذج للنمو غير المتوازن المفَعّل كليًا بالاستثمار الريعي. يبحث المستثمرون في المدينة مؤخرًا على سبل الإستفادة من هذه المواقع المميزة في جوار وسط المدينة من دون أن يأبهوا لإشكالية إعادة إيواء سكان هذه البؤر، مكتفين بتخصيص تعويضات زهيدة فينتقلون لينشئوا مواقع عشوائية جديدة. بينما تم إعادة تأهيل المنشآت التراثية في وسط المدينة من قبل الإدارة المحلية ولكنها بقيت نماذج متحفية خالية من الحياة.

معظم هذه العوارض ظهرت أو قد تظهر في كثير من المدن في العالم، ولكن تم معالجتها أو تدارك تفاقمها في البلدان المتقدمة منذ منتصف القرن الماضي، ضمن خطط ورؤى تنموية شاملة. فالتخطيط المدني أداة أساسية لدى الإدارة لتوطيد التوازن بين متطلبات النمو المديني، ومقومات البيئة الطبيعية ومسلمات البيئة المعيشية المستدامة والإرث التراثي والثقافي للمنطقة، وإرساء الأسس لمعالجة الإختلالات المتنامية للبنية المدينية، والممارسات المخلة بالتوازن البيئي والتوافق والانسجام الإجتماعي، وطرح الآليات للتحكم بمفاعيل تطوير البيئة المعيشية.

فالتخطيط أداة تنموية لتنظيم البنية البيئية المناسبة لمجتمع الإنسان، يُبنى على التوافقية لمتطلبات رقي ورفاهية المجتمع، بينما في منطقتنا يطغى عليه إجمالاً الطابع السلطوي، إن في المنحى الفوقي في الأداء أو في تكريسه لخدمة السلطة السياسية والسلطة المالية، واللتين تتقاطعان في معظم الأحوال.

قد وُضعت وما زالت تدرس في منطقتنا مجموعة كبيرة من دراسات التخطيط المدني أو المناطقي، وبعضها من قبل مؤسسات إستشارية عالمية شهيرة وعريقة في ميدان التخطيط المدني، وبعض هذه الدراسات تشكل مراجع علمية رفيعة المستوى. ولكن العبرة في ما تم أو يتم اعتماده من هذه الدراسات من قبل

الإدارة. في معظم الأحوال المقارنة مذهلة، حيث يتم تجزئة الطروحات ومن ثم تحويرها لتبني توجهات مناقضة، قد تحذر هذه الدراسات من الوقوع فيها، والسبب الأساسي هو الازدواجية والتناقض الجذري بين معايير الإدارة المباحة والمعلنة وأهدافها الحقيقية المبطنة والتي تنفذها إجمالا.

إن هناك ممارسات ومفاهيم نمطية سائدة في هذا الميدان ممكن تلخيصها كما يلي:

أ- ضبابية معايير التقييم

إن نجاح كل عمل تخطيطي منوط بوضوح الأهداف، وبتوافقية شرائح المجتمع المعنية على هذه الأهداف، والتي من المفترض أن ترمي إلى تأمين حقوق المواطن لبيئة معيشية ملائمة ومتطورة أو ترقيتها؛ حيث تشكل التوجهات العامة للنمو ومعايير التطوير المديني التي تضعها الإدارة، المعهود إليها صون حقوق المواطن، الآلية للتحكم في توجهات النمو المديني، ترشد الإستثمارات وتتحكم بمفاعيلها.

ولكن طغيان البعد الإستثماري الريعي في التطوير المديني تخطى هذه الأسس، وذلك إن وجدت، لعدم الإكتراث بتوافقية المجتمع وعدم وفاء الإدارة في صون حقوق المواطن في هذا المجال. حيث أصبح المعيار الوحيد هو المردود الإستثماري السريع، معتمدًا توجهات الاقتصاد الحر المطلق العارم عالميًا، والتي أصبحت تظهر تداعياتها ويتحمل نتائجها جميع شرائح المجتمع.

لم تأبه الإدارة في منطقتنا في وضع الآليات لاستفادة المدينة من الإستثمارات العقارية والعمرانية التي تنشأ فيها وحولها، ومشاركة المدينة في مردودها الإقتصادي، إذ أنها تساهم فيها مباشرة من خلال قيمة المكان الناتجة من مقومات الموضع المتراكمة مع نمو المدينة والخدمات التي تقدمها، كي يُسخّر هذا المردود في ترقية البيئة الحضرية. بل ساهمت الإدارة في تشجيع هذه الإستثمارات مُقدمة التنازلات لتفعيلها على حساب المجتمع والبيئة والتسهيلات لاستهلاك المجالات وخلق أسواق مصطنعة من دون التحسب لنتائجها، نعاشر انهيارها هذه الأيام.

هناك تغافل مزمن لمفاهيم إقتصاد المدن في تطوير مدننا، والتي تتجلى في: تفعيل للحياة والتجدد المستدام في أنحاء المدينة القائمة والاستثمار الأقصى لمقوماتها المدينية والاجتماعية والاقتصادية، والتحكم في استهلاك المجالات وحصر أعباء خدمتها التي تتراكم على كاهل المواطن.

إن غياب الرؤية الإنمائية لتطوير مدننا والتي تأخذ رفاهية المواطن معيارًا أساسيًا لها، أثر سلبًا على الخطط الخدماتية لافتقاد ركيزة التنسيق والتكامل فيما بينها وبين تطور المدينة، مما تسبب في تفاقم المعضلات الخدماتية في المدينة. فعلى سبيل المثال إن المدن الأربعة التي أشرنا إليها سابقًا (طرابلس، بيروت، دمشق وجدة)، وبالرغم من التفاوت الكبير فيما بينها من حيث الأهمية والإمكانيات، تفتقر جميعها إلى منظومة متكاملة للصرف الصحي للمياه المبتذلة.

ب- غياب ثقافة المشاركة والمساءلة

غابت عن مجتمعاتنا ثقافة تقاسم المسؤوليات بين الحكم والمجتمع، والتي تتجلى في المشاركة في وضع التوجهات والمساءلة في حسن تطبيقها. وهذا يتطلب ثقافة مدنية ووعي لحقوق المواطن في بيئة معيشية كريمة. بينما مجتمعاتنا بمجملها مجتمعات مذعنة، تعتبر نفسها غير قادرة على التأثير في التوجهات والقرارات، لا بل غير واعية لحقوقها الأساسية في البيئة المعيشية والخدمات الأساسية. ومن جهتها تستند الإدارة على النافذين فتخدمهم متحررة من قيود مساءلة المجتمع، فيبقى التخطيط عملية فوقية في طبيعتها تفرض تداعياته على المجتمع.

ربما ساهم الطابع الفردي لمجتمعاتنا في تراجع مفهوم المشاركة والتكافل لترقية البيئة المعيشة، والذي بالإضافة إلى إحساس عجز المواطن للتأثير على محيطه المعيشي، تسبب في انفصامه التدريجي من المجال المديني وعدم الاكتراث لوضعه أو الحفاظ على مقومات الحيز العام الذي فقد سماته الجامعة وأضحى عرضة للإستباحة.

ج- الاستخفاف بحقوق البيئة

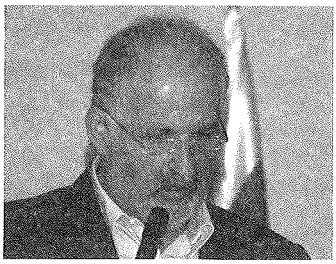
تشكل البيئة بمكوناتها الطبيعية والحضرية هوية المكان، فالبيئة هي مرآة للرقي الحضاري للمجموعات البشرية. إن المعضلة الأساسية في هذا المجال هي الإغفال في ثقافتنا لحقوق المجموعة في البيئة، والتي تحتضن وترعى المصالح الخاصة وتصونها للمدى البعيد المستدام، وتؤمن التوافق والتوازن بينها وبين المصلحة الخاصة الآنية. بالتأكيد إن الملكية الخاصة لا سيما الملكية العقارية مُصانة، ولكن ملامح المكان الطبيعية والحضارية وهويته، والتي تشكل البنية المادية لجذور الانتماء، هي ملك المجموعة ومن أسس مكونات الوطن. مما يحمل المواطن والسلطات مسؤولية الحفاظ على هذا الإرث فوق جميع الاعتبارات الآنية والظرفية الطارئة. فأي تغيير في ملامح المكان، هو تسامح من المجموعة للمستثمر الخاص ضمن شروط تراعي المصلحة العامة. ولكن تسود مراكز القرار في منطقتنا ثقافة التسامح لحقوق المجموعة في البيئة والتراث، في معظم الأحيان لخدمة المصالح الخاصة الطاغية، في ظل مناخ جماعي متواطئ بتجاهله أو بعدم اكتراثه في صون حقوقه في هذا المجال، مع العلم أن التوازن البيئي للمكان هو من المسلمات الأساسية للنمو المستدام.

د- عبء الإرث الثقافي

من الغرابة بمكان أن تكون المجتمعات في منطقتنا الأكثر غنى بعراقتها التاريخية المتنوعة والمتشعبة الجذور، هي الأقل تفاعلا مع إرثها الثقافي، خاصة الحضري منه. وربما يكمن السبب في عدم استيعاب هذا التنوع التراكمي في الجذور، حيث الروابط لا تلمس إلا في ما يتوافق مع تطلعات تَخدم عصبيات مُحدّدة تحاول اختزال الإرث الثقافي المتنوع إلى مكوناته المتناسقة لهذه العصبيات. فالإدراك للإرث الحضري تهاوى خاصة خلال الربع الثالث من القرن الماضي، مع التوسع السريع للأحياء الحديثة، فاعتبرت هذه الأحياء المهملة مواقع إعاقة للنمو المديني؛ إلى أن فُعّل الاهتمام

بها من خلال المداخلات الخارجية التي توسعت منذ ثلاثة عقود، والتي ترعى إعادة إحياء هذه المناطق وتدفع السلطات المحلية للحفاظ عليها، وذلك بإبراز أهميتها كمواقع إستقطاب سياحي واقتصادي واعد.

إن النمو المديني لا يتحقق إلا بتكامل وتكافل جميع أطراف المدينة. فالتخطيط أداة فعالة لإرساء التوازن في التطوير المديني والتوافق بين حاجات الإستثمار والتنمية المستدامة، وتوجيه الإستثمارات لخدمة النمو المديني، والانسجام بين قيم الإرث الثقافي ومتطلبات العيش الحديثة، وتكافل ومشاركة جميع مكونات المجتمع المديني. فكل هذه الأمور ليست إهتمامات تخطيطية معزولة عن السياسات العامة الاقتصادية والإنمائية المعتمدة من قبل الإدارات، بل تتكامل معها ضمن الرؤية الشاملة لنمو المدينة.



طرابلس بين كثرة المشاريع العمرانية وغياب الإدارة المدينية

دكتور مصباح رجب[1]

ملخص

غداة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) خصص لمدينة طرابلس مشاريع عمرانية عديدة ممولة من الدولة اللبنانية ومن جهات محلية ودولية مختلفة. ولقد أدرجت تلك المشاريع تحت عنوان الإنماء المتوازن تارة وإنماء منطقة الشمال تارة أخرى. مع بداية تنفيذ بعض تلك المشاريع ظهر نقاش عام في المدينة حول نوعية التنفيذ، وصوابية الدراسات، ومستقبل تلك المشاريع.

الهدف من تلك الورقة هو الإضاءة على موضوع «المدينة والسياسات التنموية» وعلى إشكاليات التخطيط العمراني في شكل عام، خصوصًا وأن المشاريع المنفذة أو التي ستنفذ في المستقبل القريب، لم يرافقها مشاريع بناء قدرات لموظفي البلدية، وتطوير الأنظمة والقوانين بشكل يخدم تحقيق الحكم الرشيد في إدارة شؤون المدينة.

مقدمة

يؤمن الطرابلسيون، ومنذ الإستقلال، بأن مدينتهم وضعت على هامش المشاريع الإنمائية بالنسبة إلى باقي المناطق اللبنانية. وهم يطالبون منذ عقود، إن عبر خطاباتهم السياسية أو عبر الصحف المحلية، بإيلاء طرابلس القدر اللازم من الإهتمام. يستمر هذا الخطاب بالرغم من وصول عدة شخصيات طرابلسية إلى مراكز عالية في الدولة، لا سيما إلى مركز رئيس الوزراء، وبالرغم من تنفيذ مشاريع كبرى كمعرض طرابلس الدولي، وتوالي المشاريع العمرانية غداة انتهاء الحرب الأهلية.

ومع بدء تنفيذ تلك المشاريع، ظهر خطاب آخر (دون ان يتوقف السابق) حول أحقية الطرابلسيين في إعداد مشاريع مدينتهم، ومن ثم صوابية الدراسات التي أعدت بالنسبة لمشاكل المدينة وجودة التنفيذ على الأرض، كما بالنسبة لدور المجتمع الأهلي في كل ذلك. يتصاعد هذا الخطاب أو يتراجع وفقًا لتقاطعه أم لا مع استحقاقات سياسية أو إنتخابية.

١. باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية، معهد الفنون الجميلة، قسم العمارة. rajabm@cyberia.net.lb

ليس الهدف من استعراض ما تقدم دراسة الخطاب المذكور بالرغم من أهمية ذلك، إنما الإضاءة على موضوع «المدينة والسياسات التنموية» بشكل عام، ويشكل هذا الموضوع محور المداخلة هذه.

في بداية الستينات من القرن الماضي، ارتاح الطرابلسيون بعد بناء المجرى الجديد لنهر أبو علي لأنه سيقيهم من كارثة جديدة يمكن أن تحل بهم بعد كارثة الفيضان عام ١٩٥٥، كذلك بعد بدء بناء معرض طرابلس الدولي لاعتقادهم بأنه سيضع المدينة على الخارطة السياحية الدولية. بعد عقود، أيقنوا أن المجرى الباطوني للنهر كما صمم ونفذ، كان كارثة بدوره بحق ما تبقى من الأحياء التاريخية المتاخمة للنهر، وبأن المعرض همّش ولم يعط الإمكانات اللازمة ليلعب دوره الوطني. واليوم هناك مخاوف مشروعة من رؤية المشاريع المطروحة للتنفيذ تذهب سدى كما ذهبت سابقاتها، أو أن لا تؤدي غرضها، كما كان يجب أن تؤديه.

في هذا الإطار تأتي هذه الورقة لتلقي الضوء على إشكالية التخطيط في لبنان بشكل عام وفي طرابلس بشكل خاص، وذلك من زاوية تناول بعض المشاريع التي أعدت ونفذت في عاصمة لبنان الثانية.

قسّمت تلك الورقة إلى أربعة أقسام. يعرض القسم الأول أهم المشاريع العمرانية التي خصصت لطرابلس غداة الحرب الأهلية. وضعت تلك المشاريع السلطة المحلية أمام مسؤوليات والتزامات كبيرة لم تكن مهيئة لها من قبل، ما طرح أسئلة حول مستقبل تلك المشاريع، وإثارة إشكاليات نعرضها في القسم الثاني. أما القسم الثالث فيتناول سريعًا مفهوم الحكم الرشيد ومختلف الأهداف من تبنيه اليوم من قبل حكومات محلية عديدة. يدرس القسم الرابع أخيرًا، إمكانية تطبيق هذا المفهوم في طرابلس مع إبراز بعض المعوقات التي ستواجه ذلك.

١. طرابلس مختبر مشاريع عمرانية

بالرغم من طول حقبة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، وفداحة ما خلفته من ضحايا وأضرار وانقسامات داخل المجتمع اللبناني، انطلقت من بعدها مشاريع عديدة، جزء منها أتى بمبادرة من بلدية المدينة والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص.

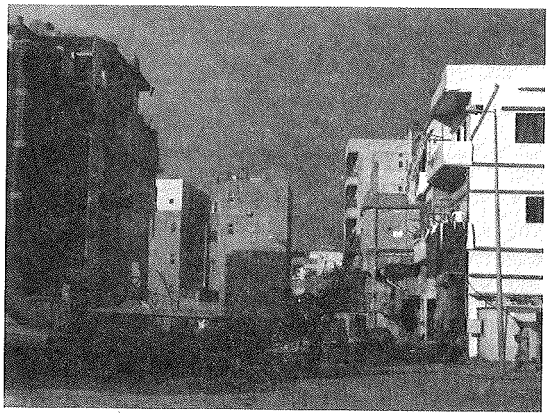
أ- واقع المدينة عند انتهاء الحرب

لم تتعرض طرابلس خلال الحرب الأهلية لما تعرضت له العاصمة بيروت. إلاّ أنها نالت نصيبها من الحرب ولم يكن ذلك هامشيًا بالنسبة لها. فبالإضافة إلى الأعمال الحربية التي نشبت في بداية الحرب مع مناطق مجاورة، اندلعت معارك عنيفة بين أحياء شعبية داخل المدينة كانت أشد ضررًا وفداحة، وانتشرت الجماعات المسلحة في كافة أرجاء المدينة مصيبة بالشلل بنيتها

الإقتصادية وجاعلة السلطة المحلية عاجزة عن القيام بدورها، وقد أدى ذلك إلى انتشار المخالفات والتعديات على الأملاك الخاصة والعامة.

من جهة أخرى، كان للحرب أثر هام على الإرث الثقافي للمدينة وخصوصًا على المدينة التاريخية، حيث حصل تحول هام في البنية الإجتماعية للسكان ولجوء جماعات مسلحة إلى الاختباء داخل أحيائها، وبالتالي وقف عمليات الصيانة الدورية الإعتيادية للأبنية والمعالم التاريخية، وأصبح البعض منها مهددًا بالانهيار. كما أن الحرب حرمت المدينة من التواصل الطبيعي مع باقي المناطق اللبنانية، ومن المدخول السياحي، وشلت مرافقها الحيوية، ومنها محطة تكرير النفط ومعرض طرابلس الدولي ومحطة سكك الحديد وإلى حد ما المرفأ.

صورة رقم ١ : أثر الحرب على حي بعل الدراويش



ب- المشاريع العمرانية بعد الحرب

مباشرة بعد الحرب، انطلقت مشاريع عديدة كانت متواضعة في البداية لكنها ما لبثت أن تحولت إلى مشاريع هامة وحيوية للمدينة. ولقد رافق ذلك اندفاع لدى المجتمع الأهلي وظهور الناشطين في كافة المجالات الإجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

هناك عوامل عديدة ساهمت في إيجاد مناخ عام شجع على إطلاق تلك المشاريع. يمكن من دراسة تلك العوامل وتحليلها إستنتاج بعض أسبابها:

- وجود رغبة طرابلسية أكيدة في نفض غبار الحرب وآثارها والسير قدمًا للتعويض عن السنوات الضائعة.
- عودة بعض أبناء المدينة الذين أقاموا لمدة طويلة في الخارج، حاملين الشهادات العالية وخبرة مهنية طويلة وطموحات عديدة لوطنهم.

- دخول المدينة بعد قمة الأرض في ريو دو جانيرو عام ١٩٩٢ ومؤتمرات أخرى، في برامج إنمائية للتعاون بين المدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط، مستفيدة من التبادل في مجالات الثقافة وحماية التراث والحفاظ على البيئة ومعالجة النفايات.
- إعتماد سياسة الإنماء المتوازن من قبل حكومات ما بعد الحرب، تلك السياسات التي وإن كانت متواضعة بالنسبة لطرابلس، إلا أنها أمنت للمدينة بعض المشاريع الضرورية والعاجلة.

المشاريع التي أطلقت في طرابلس غداة الحرب الأهلية، مختلفة المقاييس والأحجام. المشاريع الكبرى أتت ضمن إطار السياسات الإنمائية للسلطة المركزية. أما السلطة المحلية، فلقد بادرت إلى إطلاق مشاريع موضعية أو كانت شريكة في مشاريع مولتها مؤسسات خاصة. ما يهمنا هنا هو عرض بعض المشاريع التي أطلقتها السلطة المركزية وذلك بهدف معالجة علاقة السلطة المحلية بها. من تلك المشاريع:

- بناء مجمّع سكني في منطقة القبة بتمويل من صندوق المهجرين. أطلق هذا المشروع عام ١٩٩٩ وخصص للعائلات التي فقدت مسكنها في منطقة القبة-التبانة من جراء المعارك التي اندلعت هناك خلال الحرب الأهلية وأتت على ما يقارب الـ٧٧٪ من النسيج المبني. يتألف هذا المشروع من حوالي الثمنماية وحدة سكنية، ويتضمن مساحات خضراء وبعض الخدمات الضرورية[١].

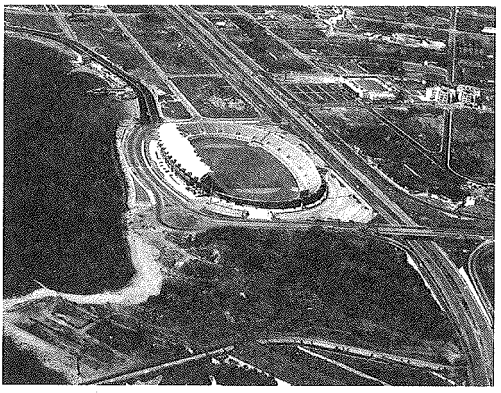
صورة رقم ٢: جانب من مشروع صندوق المهجرين السكني



١. Mousbah Rajab (2009),«Les grands projets de Tripoli. Systèmes de décision et besoins de réappropriation», *In Conquérir et reconquérir la ville*, sous la direction de Ziad Akl et Nabil Beyhum, Université de Balamand, ALBA, p. 93 - 114, 2009

- مشروع إعداد مخطط توجيهي جديد لاتحاد بلديات الفيحاء وقسم من جوارها، ليحل مكان المخطط المعمول به منذ عام ١٩٧١.
- مشروع حماية الإرث الثقافي لمدينة طرابلس. أطلقت دراسات هذا المشروع عام ٢٠٠١، ولقد أتى ضمن مشروع وطني عام تضمن خمس مدن تاريخية هي، بالإضافة إلى طرابلس، صور وصيدا وجبيل وبعلبك. الهدف من هذا المشروع ليس القيام بعملية إعادة تأهيل لكافة النسيج التاريخي، بل تحديد مشاريع ذات أولويات وتنفيذها وخلق ديناميكية يؤمل منها أن تؤدي إلى مشاريع حيوية تنفذ في باقي الأحياء التاريخية وفي إطار مشاريع لاحقة.
- بناء ملعب أولمبي في إطار استضافة لبنان لدورة رياضية آسيوية وتعهد الحكومة اللبنانية ببناء مجمعات رياضية جديدة لهذا الحدث.

صورة رقم ٣: الملعب الأولمبي الجديد



٢. السلطة المحلية ومرحلة ما بعد تنفيذ المشاريع

أنشأت المشاريع التي أعدت ونفذت في طرابلس مناخًا للنقاش والسجال، شاركت فيه الصحف المحلية ومنظمات المجتمع الأهلي. لن ندخل هنا في معالجة ظروف هذا المناخ والصورة المدينية التي تطورت خلال تلك الفترة وكيف تطورت. ما يهمنا، في هذه الورقة، هو إلقاء الضوء على الأوضاع الجديدة التي خلقتها تلك المشاريع بعد تنفيذها والبحث في الشروط الواجب تأمينها لنجاحها أو، على الأقل، للتعامل معها.

من تلك الأوضاع العديدة:

- وجوب التزام سكان المجمع السكني في القبة الذين تحولوا إلى مالكين، تأمين إدارة الأقسام المشتركة معًا، أي أن على كل عشرين عائلة تقريبًا التفاهم على صيانة مبناها (بما فيه المصعد) والحفاظ على نظافته وذلك بعد إنشاء لجنة قانونية لذلك. كما أن على البلدية استلام إدارة وصيانة الحيّز العام داخل المجمّع.

- التزام البلدية تطبيق خطة السير الجديدة المقترحة في مشروع حماية الإرث الثقافي، وبالتالي حصر بعض الطرقات بالمشاة فقط، وتحويل السير من طرقات إلى أخرى، وإزالة المخالفات الحاصلة اليوم على الحيّز العام، وإيجاد الآليات القادرة على منعها مستقبلاً. إلى جانب كل ذلك، يفرض إنشاء الحيّز العام الجديد فوق نهر أبو علي وضع خطة لإدارته وإيجاد وظيفة نهائية له.
- استلام البلدية إدارة الوظائف الجديدة لخان العسكر الذي ستنقل العائلات القاطنة فيه منذ العام ١٩٥٥ للسكن في الأبنية الجديدة التي شيّدت لتلك الغاية والتي تعود ملكيتها هي أيضًا إلى البلدية.
- التزام الجهاز المختص في البلدية تطبيق النظام الجديد للحماية والبناء داخل المدينة التاريخية.

للوهلة الأولى يمكن للقارئ غير المتابع عن قرب للشؤون البلدية، اعتبار تلك الأوضاع التي وصفناها بالجديدة، ليست إلا جزءًا طبيعيًا من أعمال البلدية ولا تشكل عبأً عليها. إلا أن دراسة أوضاع البلديات في لبنان وقانون تنظيمها، وبالأخص بلدية طرابلس، تظهر أن هناك أسئلة شرعية كثيرة يجب أن تطرح لمعالجتها أو على الأقل لإظهار الإشكاليات المترتبة اليوم على المدينة في مجال الإدارة المدينية، خصوصًا وأنه لم يعد اليوم مهمًا السؤال عن حصة طرابلس من المشاريع الإنمائية بقدر السؤال عن الآليات التي أعدت لإنجاح المشاريع المقترحة أو التي هي قيد التنفيذ. من هنا تأتي الأسئلة الكثيرة المرتبطة بالأوضاع الجديدة ومنها:

- كيفية وقف تعديات البسطات على الأملاك العامة وإقناع بعض السياسيين بعدم حماية المخالفين بل بالعمل على تأمين مكان شرعي نهائي لهم. يذكر أن الإحصاءات المختلفة بيّنت أن التعديات على الأملاك العامة في منطقة النهر قد زادت ما يقارب العشر مرات تقريبًا في خمس سنوات اي بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨.
- كيفية تطبيق النظام الجديد للبناء والحماية داخل المدينة التاريخية، هذا النظام الذي يختلف جذريًا عن سلفه والذي يفرض على المعنيين إجراء دورات تدريبية للموظفين الموكلين به، وذلك للتآلف معه واكتساب القدرة الفنية المناسبة لتطبيقه.
- كيفية خلق مناخ تعايشي سليم في المجمع السكني الجديد في القبة خصوصًا وأن المصاعد مثلا لم تعمل بعد بانتظار اتفاق السكان على كيفية صيانتها، وأن الأحداث التي اندلعت منذ أشهر في الأحياء الملاصقة للمجمع نقلت الانقسامات المذهبية إلى داخله وخلقت خطوط تماس خطيرة.

تكوّن تلك الأسئلة جزءًا من إشكالية أوسع تطرح مفهوم الإدارة المدينية ودور الفاعلين في موضوع التنمية المحلية. وتكتسب تلك الإشكالية أهمية خاصة في بلد اعتمد فيه مبدأ ونظام المركزية السياسية والإدارية، ووجود إدارات رسمية عديدة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ المشاريع داخل

المدن، وانتشار الاعتبارات الطائفية في توزيع تلك المشاريع عبر التجاذبات السياسية، وأخيرًا وجود خلل كبير في موازنة البلديات في شكل عام إذ يذهب الجزء الكبير منها لدفع رواتب الموظفين العاملين فيها.

تزداد تلك الإشكالية تعقيدًا مع بروز أطراف سياسية محلية وغير محلية تقوم بإقرار وتمويل مشاريع إنمائية عبر مؤسساتها الخاصة كالمدارس والمستوصفات أو تجميل المباني في أحياء مختلفة من المدينة. تنهمر تلك المشاريع على حيّز مديني يفتقر إلى سياسات محلية باستطاعتها استيعاب تلك المشاريع أو توجيهها نحو حاجات ذات أولوية. إن المثال على ما سبق هو بناء مدارس جديدة لآلاف الطلاب بينما تفتقر الكثير من المدارس الموجودة إلى الحد الأدنى من المستوى العلمي المطلوب أو إلى البيئة الداخلية السليمة والتجهيزات التربوية المختلفة، أو وضع خطط إنمائية مستقبلية للمدينة من قبل مؤسسات وجمعيات خاصة دون التنسيق مع السلطات المحلية أو الإدارات الرسمية.

والصورة الغالبة اليوم في المدينة تعكس وجود عدة سلطات محلية مستقلة الواحدة عن الأخرى في حيّز إداري واحد.

٣. الحكم الرشيد وأزمة إدارة المدينة

يشكل مصطلح «التنمية المستدامة» القاسم المشترك في خطابات معظم اللاعبين الأساسيين في مدينة طرابلس. وإذا كان هذا المصطلح لا يعدو إلا شعارًا دون مضمون عند البعض، فهو قد أخذ حيّزًا هامًا عند البعض الآخر بعد أحداث السنتين الأخيرتين في طرابلس ومنطقة الشمال، مع الوصول إلى قناعة بأن الفقر يؤدي إلى التطرف والعنف. تفسر تلك القناعة ازدياد المبادرات الإنمائية الآتية من القطاع الخاص إلا أنها، وكما أشرنا سابقًا، لا تندرج ضمن رؤية شاملة تحتضن السياسات التربوية والصحية والبيئية وإيجاد فرص العمل وتأمين شبكات للنقل المشترك، كل ذلك وفقًا للحاجات ومقتضيات النمو. ويأتي هنا مصطلح «الحكم الرشيد» ليشكل الإطار - الحل عند الكثير من المتابعين كونه يشكل السبيل الأفضل نحو الارتقاء بالعمران، بالإضافة إلى تكاثر الأبحاث العلمية والمؤتمرات حوله. إلى جانب ذلك أصبح مبدأ الحكم الرشيد معتمدًا في المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية المانحة أو القارضة فتأتي المشاريع الإنمائية المقترحة على الدول النامية مزودة بمعايير دولية ملزمة تم وضعها للالتزام بالسياسات العالمية الهادفة إلى محاربة الفقر وحماية البيئة ووقف أو تجنب الفساد الإداري والسياسي.

أما في علم التخطيط العمراني الحديث، فالهدف من بلورة سياسة حكم رشيد لدى الباحثين والممارسين فهو تأمين الترابط المجالي (cohésion du territoire) أو الانسجام في عمليات ترتيب الأراضي، وذلك أمام تحديات عديدة أهمها:

- حركة تفكك المجال والبنى الاجتماعية والاقتصادية،
- اختلال التوازن السكاني بين مختلف المناطق،
- وجود فئات سكانية متعددة ذات مصالح مختلفة وأحيانًا متناقضة،
- تعدد اللاعبين المتدخلين في مجال ما.

وغالبًا ما يؤدي تشابك مصالح اللاعبين إلى تفتت السلطة أفقيًّا وعاموديًّا بسبب تدخل السلطات السياسية من مستويات إدارية مختلفة في نفس المجال الجغرافي. فكيف الحال إذا أضفنا إلى ذلك تدخل السياسيين عبر مؤسسات في المجتمع الأهلي في عملية التنمية، وذلك بشكل مستقل عن المؤسسات والإدارات الرسمية؟

المفيد هنا هو الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها. ففي فرنسا مثلاً يعول على الحكم المديني كرهان للوصول إلى:
- تحقيق شروط قيام ديمقراطية محلية مشاركة (démocratie participative)،
- تحسين الشراكة بين السلطات العامة والقطاع الخاص،
- تشجيع التعاون بين البلدات المجاورة،
- العمل على إيجاد طرق تعاون عامودي
- تبنّي أو تعميم استعمال أدوات ومبادئ جديدة للإدارة العامة.

من تلك التجربة يظهر بأن تدخل القطاع الخاص في عملية التنمية هو مرحب به ويتم عبر شراكة تبنى مع السلطات العامة، مع الحرص على تطوير وسائل العمل. من الطبيعي التأكيد هنا بأن الرهانات على الحكم الرشيد قد تختلف بمضمونها وأهدافها من بلد إلى آخر وحتى من مدينة إلى أخرى، وفقًا للظروف الإجتماعية والإقتصادية المحلية، ولكن هل من السهل تطبيق مفهوم الحكم الرشيد في أي مكان وفي أي ظروف وفي أي نظام سياسي؟

٤. أي حكم رشيد في ظل السياسات المدينية اللبنانية؟

تظهر التجارب الأوروبية بشكل عام بأن شروط نجاح التنمية المحلية هي في أن يكون مسار التخطيط من الأسفل إلى الأعلى. أي، وكما رأينا في التجربة الفرنسية، تحقيق شراكة محلية يكون للمجتمع المحلي دور أساسي في تقرير مستقبل بيئته المدينية. إلا أن ذلك قد تحقق بفضل ظروف نضجت منها وارتكزت على تطبيق نظام اللامركزية الإدارية، ووجود نظام قضائي يعمل باستقلالية ورأي عام يؤمن بالمصلحة العامة ويحاسب من انتخبهم على أدائهم. من هنا ينبع السؤال عن طبيعة الحكم الرشيد الممكن تطويره في طرابلس. فهل يكفي القول بإننا سنعتمد تلك المنهجية كما هو معرف عنها في الأدبيات الغربية كي ينجح ذلك؟ كيف يمكن تسويق مفهوم المصلحة العامة وبناء رأي عام محلي؟ هل هذه مصطلحات سحرية أم أنها وليدة تجارب عديدة وطويلة ورغبة أكيدة بتحقيق الإصلاحات وتطوير مجتمعنا؟

يقول زايري بلقاسم إن «الحكم الجيد يتمثل في كفاءة تخصيص الموارد من خلال إطار مؤسساتي ملائم، يهدف إلى تحقيق مصلحة الشعب، وتأمين نمو على المدى الطويل، وتوزيع عادل للسلع والخدمات». وهذا «يعتبر عنصرًا أساسيًّا للسياسات والإصلاحات الموجهة لمحاربة الفقر وتقليصه، وتحقيق الديمقراطية، والأمن والسلام العالميين»[1]. وبعد أن يعدد ميّزات الحكم الجيد، يعطينا ثلاثة معايير تحليلية عنه، وهي مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي وتعطي مؤشرات الحكم والفساد في دول العالم. يتناول المعيار الأول موضوع اختيار المسؤولين ومراقبتهم وتعويضهم مع مؤشرين هما «التمثيل والمساءلة» و«الاستقرار السياسي وغياب العنف». أما المعيار الثاني، فهو حول قدرة الحكومة على تكوين السياسات الأساسية ووضعها حيز التطبيق بفعالية، ويحوي أيضًا على مؤشرين: «فعالية الحكومة، وكفاءة المسؤولين الإداريين واستقلالية الإدارة عن المسار السياسي، ومصداقية التزام الحكومة»، و«قدرة الحكومة على إنتاج سياسات جيدة ووضعها حيز التطبيق...» وأخيرًا، يتناول المعيار الثالث موضوع احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية مع مؤشرين حول سيادة القانون ومراقبة الفساد[2]. ويضيف بلقاسم حول هذا الموضوع في مكان آخر «إن الصورة المعروفة عن الفساد في الدول النامية، بصفة عامة، والوطن العربي، بصفة خاصة، هي البيروقراطية التي تبحث عن العمولات والرشوى والابتزاز»[3]. بالنسبة للبنان يمكن إضافة، إلى ما سبق، موضوعي الزبائنية المستشرية والمحاصصة الطائفية في التعيينات الإدارية وغيرها. كما يمكن تناول السياسات الجديدة التي تميز اليوم بعض السياسيين الذين يقدمون مساعدات مالية وعينية للعائلات الفقيرة والمعدمة عبر مؤسساتهم وجمعياتهم في مختلف أحياء المدينة جاعلين تلك العائلات، ربما دون سابق تصور وتصميم، مرتبطة بدوامة حياتية وسياسية تغنيهم عن بذل الجهد الإضافي للبحث عن فرصة عمل وعن مستوى إجتماعي أفضل. تنتشر «ثقافة الفقر» تلك، كما أخذ يسميها الباحثون في علم الإجتماع، في معظم المناطق اللبنانية وتأخذ أشكالاً وأبعادًا مختلفة، لعل أخطرها تلك التي ترمي إلى فرض مؤسسات خاصة بديلة عن مؤسسات الدولة، وذلك بهدف تسويق سياسات ما، عبر تحريض السكان ضد تقصير الدولة في تنفيذ مشاريع إنمائية في مناطقهم لأسباب طائفية أو سياسية أو غيرها.

في ظل تلك الحقائق كيف يمكننا تطبيق المعايير التي ذكرها بلقاسم، في ظل وجود إشكاليات كبيرة إن على مستوى السلطات الرسمية، أم في درجة الإدراك والوعي لدى السكان؟ ألا يجب أن نبدأ من أمور بديهية ليس أقلها مثلا احترام أنظمة السير والمحافظة على نظافة الحيز العام؟

---

١. زايري بلقاسم، «تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، ص. ٥٠ - ٦٦، كانون الأول ٢٠٠٨، أنظر ص. ٥٥.

٢. المرجع السابق، ص. ٥٧.

٣. المرجع السابق، ص. ٥٥.

الخلاصة

إن قراءة الوضع اللبناني من جانب خبراء التخطيط يعكس القلق ويظهر مدى تأخر السياسات اللبنانية بالنسبة لغيرها في موضوع التنمية المحلية، كما يظهر مدى ابتعاد المواطن اللبناني عن مبدأ الواجبات والحقوق بالرغم عما نسمعه يوميًّا من صفات ممتازة عنه، هذا عندما يهاجر إلى بلاد الاغتراب ويفرض نفسه في مراكز القرار الدولية. ولكن الهدف هنا ليس إثارة الإحباط عند القارئ وإقناعه بعدم جدوى تبنّي المبادئ والنظريات الجديدة المتبعة في مدن من الشمال والجنوب. لا بل نشارك رؤية خبراء يعملون في منظمات للأمم المتحدة في لبنان ولهم خبرتهم الميدانية، بأنه لا بديل عن الاستمرار في خلق الظروف المؤاتية للوصول إلى المرتجى، كما تم ويتم ذلك في كثير من البلدان النامية. والرهان هنا يدور حول خطة توضع للمدى البعيد وتتناول أداء السلطات وتنمية المواطنية.

كما أننا لن نكتفي بإثارة تلك الإشكاليات الهامة لمجرد توصيفها ولفت أنظار المعنيين إليها ودعوتهم إلى وقفة تأمل للتفكير مليًّا بما يحدث.

إننا ننظر إلى تلك الإشكاليات من وجهة نظر أكاديمية ونرى بأنها تشكل أولوية في مجال الأبحاث العلمية، وذلك لبناء مجال معرفة علمية حول العناصر التي تكوّن وتغذي تلك الإشكاليات. وهناك عدة محاور بحثية مفيدة يمكن اقتراحها في هذا المجال وإعطاؤها الوقت الكافي للحصول على نتائج مقنعة. إنما نعتقد أن البداية هي في إعداد لائحة كاملة بالمشاريع التي أعدت ونفذت منذ التسعينات في مدينة طرابلس، ودراسة حجمها وأهدافها وكيفية اقتراحها وإعدادها، ثم مدى تأثيرها على التنمية المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. هذا العمل يجب أن يؤسس للدور الذي يجب أن يلعبه المرصد الحضري التابع لاتحاد بلديات الفيحاء. بموازاة ذلك، نرى بأنه من المفيد، وفي نفس المجال الجغرافي، دراسة السلوكية العامة للاعبين المعنيين، وتطور التوازنات السياسية ومدى تأثير ذلك على نوعية المشاريع واستدامتها. نرى أخيرًا أن دراسة التجارب العربية التي تصب في مجال التنمية المستدامة وكيفية تعاطي مختلف مكونات المجتمع معها، ستساهم في تشخيص أفضل للمعوقات التي تحول دون الوصول إلى آليات عملية لتطبيق مناسب لمفهوم التنمية والمواطنية.

المراجع

- زايري بلقاسم، «تحسين ادارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي»، مجلة **المستقبل العربي**، كانون الأول ٢٠٠٨.
- نهاد ابراهيم باشا، **التنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي**، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨.

- Holec Nathalie et Brunet-Jolivald Geneviève, *Gouvernance*, Centre de Documentation de l'Urbanisme, Paris, 1999.
- Rajab Mousbah, «Les grands projets de Tripoli. Systèmes de décision et besoins de réappropriation», in *Conquérir et reconquérir la ville*, sous la direction de Ziad Akl et Nabil Beyhum, Université de Balamand, ALBA, 2009, p. 93 - 114.



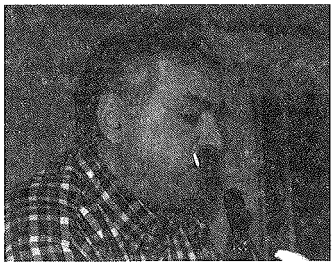
المحور السادس

التنمية المدينية: استراتيجيات وتجارب

رئيس الجلسة دكتور علي موسوي (الجامعة اللبنانية)

المحاضرون

- الأستاذ طارق عسيران (UN-HABITAT): دعم السلطات المحلية في إعداد الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية: تجربة UN-HABITAT في جنوب لبنان.
- دكتورة مارلين حيدر (الجامعة اللبنانية): استراتيجيات التنمية المدينية: قراءة وتطلع.
- دكتورة سناء الصباح (الجامعة اللبنانية): السياسات التنموية: دور البلدية، الهيئات الأهلية، المخططات التوجيهية (نموذج مدينة النبطية).



دعم السلطات المحلية في إعداد الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية تجربة *UN-HABITAT* في جنوب لبنان

الأستاذ طارق عسيران[1]

١. لمحة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)

يندرج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT تحت مظلة الأمم المتحدة ويعتبر الجهة المختصة في مجال المستوطنات البشرية. وقد عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إيلاء البرنامج مهمة تعزيز المدن المستدامة على الصعيدين الإجتماعي والبيئي، إلى جانب إيلائه مهمة تحقيق هدف توفير المسكن الملائم للجميع.

تترسخ رؤية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ضمن استراتيجية ذات أربع ركائز تعمل على تحقيق هدف إلغاء العشوائيات في المدن وهي:

- ترويج معايير التحضّر المستدام.
- تحليل الإحصاءات ونشرها.
- الاختبار الميداني للحلول.
- تأمين التمويل.

وتحدد هذه الركائز الوظائف الأربع الرئيسية الموكلة من حكومات العالم إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهي: رصد المعلومات وتحليلها وإعداد الدراسات وتطوير السياسات وبناء القدرات وتوفير التمويل للمأوى والتنمية الحضرية.

وتتلخص رسالة البرنامج بالتالي: تعزيز المدن المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والبيئي بغرض توفير المسكن الملائم للجميع.

استأنف البرنامج أعماله في لبنان في ٢٠٠٦ بعد إنتهاء الحرب حيث يرتكز عمله عادةً خلال مراحل ما بعد النزاعات والكوارث الطبيعية على دمج مراحل إعادة النهوض وإعادة الإعمار ضمن استراتيجيات إنمائية طويلة المدى مع التأكيد على إدخال مبادئ الاستدامة منذ المراحل المبكرة لعملية إعادة الإعمار.

---

١. UN-HABITAT. tosseiran@hotmail.com

وقد أعد البرنامج عدد من اقتراحات مشاريع تستهدف المناطق والأسر المتضررة حيث تمكن من تأمين التمويل اللازم لها عدة جهات مانحة (الحكومات الهولندية والقبرصية والفنلندية). ويعتبر مشروع «إعادة تفعيل إعادة إعمار المنازل السكنية في جنوب لبنان» من المشاريع الشاملة لأنه يتضمن مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تنفّذ على مختلف المستويات المحلية والمناطقية والوطنية وتطال بشكل مباشر الأسر المتضررة كما السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.

٢. لمحة عن المشروع

تعرّض لبنان خلال شهري تموز وآب من عام ٢٠٠٦ لعدوان إسرائيلي يعتبر الأقسى في تاريخه من حيث الدمار الناتج عنه لجهة البنى التحتية (تدمير ٩٧ جسرًا رئيسيًا وثانويًا)، أو من حيث المنازل المهدمة كليًا والمقدرة بحوالي ١٢٠٠٠ وحدة سكنية ناهيك عن عشرات آلاف الوحدات السكنية المهدمة أو المتضررة بشكل جزئي. وكان جنوب لبنان من أكثر المناطق تضررًا مقارنةً مع باقي المناطق اللبنانية التي تعرّضت للقصف.

بعد توقّف العمليات العسكرية في ١٤ آب ٢٠٠٦، بدأت المساعدات من أجل إعادة الإعمار تتوالى من جهات عديدة. وقد شهدت عملية إعادة الإعمار ارتباكًا في مجالات عديدة لا سيما في عملية الكشف عن الأضرار وتدقيقها وتقدير كلفتها وتحضير الملفات ورخص البناء ودفع التعويضات للأسر المتضررة إضافةً إلى ضعف قدرات الإدارات المحلية على مختلف المستويات المالية والبشرية والفنية والتقنية.

انطلاقًا من هنا، أعد برنامج UN-HABITAT مشروعًا يعتمد على تفعيل وتعزيز دور الإدارة المحلية لتحسين عملية إعادة الإعمار وتسريعها وذلك عبر تمكين البلديات من إدارة الحجم الضخم من عملية إدارة الاعمار.

يهدف مشروع «تفعيل إعادة إعمار المنازل السكنية في جنوب لبنان» إلى تحقيق التالي:
- تمكين البلديات وإتحادات البلديات من إدارة عملية إعمار المنازل المهدمة.
- تفعيل دور الأسر المتضررة في مجال إعادة إعمار منازلها.
- تعزيز دور البلديات في التخطيط للنمو العمراني ومواكبته.

ينفذ المشروع بالشراكة مع ٣ إتحادات بلديات: صور، بنت جبيل وجبل عامل حيث يستهدف ٧ بلديات ضمن كل اتحاد مما يجعل مجموع البلديات المستهدفة ٢١. إضافةً إلى البلديات، يشارك بالمشروع كخبراء على المستويين المحلي والوطني الجامعة الأميركية في بيروت، من خلال كلية العمارة، ومؤسسة بيت بالجنوب ومديرية الشؤون الجغرافية. باشر المشروع نشاطاته في أيلول ٢٠٠٧ وسيستمر لغاية نهاية العام ٢٠٠٩.

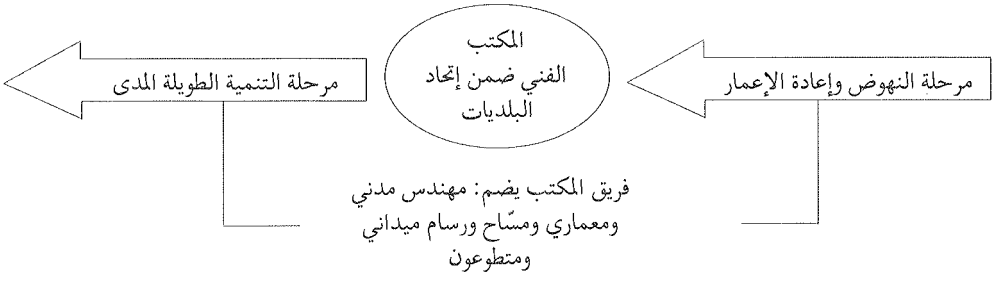
أمّا النشاطات الرئيسية للمشروع، فيمكن تلخيصها كالتالي:

- تقديم الدعم التقني والهندسي للأسر التي تهدمت منازلها نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦ من خلال إنشاء ٣ مكاتب فنية ضمن إتحادات البلديات المعنية.
- إنشاء ٣ مراصد محلية ضمن إتحادات البلديات المعنية وتوفير المعلومات والإحصاءات الدقيقة بغرض تحسين وتطوير قدرات البلديات في التخطيط الإنمائي للمناطق في جنوب لبنان.
- توفير الدعم الفني والمادي للبلديات المعنية لتنفيذ مشاريع للتنمية المحلية في القرى المعنية.
- تحسين الخدمات العامة على مستوى الإتحاد والبلديات المعنية عبر إعداد دراسات هندسية لمشاريع تلبي حاجة ملحّة.
- تدريب البلديات وتمكينها من اقتراح حلول ممكنة لتحسين مستوى الخدمات البلدية.

٣. آلية العمل المتبعة

في بداية المشروع، تركز العمل على موضوع إعادة إعمار المنازل المهدمة كليًا والذي كان يعتبر أولوية في حينه. وقد تم إنشاء ٣ مكاتب فنية وتجهيزها ضمن إتحادات البلديات الثلاثة المعنية وتم التعاقد مع مؤسسة بيت بالجنوب لإدارة المكتب الفني ضمن اتحاد بلديات صور، ومع مؤسسة «ACTED» لإدارة مكتبي بنت جبيل وجبل عامل. يتألف فريق المكتب الفني من ٣ مهندسين (مدني ٢ ومعماري ١)، مسّاح، رسام، عامل ميداني، ومتطوعين محليّين.

بعد مرور عام من بداية المشروع، أخذت مرحلة النهوض وإعادة الإعمار حقها من جهود وعمل المكاتب الفنية وبدأت الأولويات تتبدّل حيث تمكن المشروع من خلال عمله مع الاتحادات الثلاثة والبلديات المعنية من تحديد صعوبات وأولويات على المستوى الأداء البلدي. وتمكن فريق المشروع من خلال العمل المشترك مع الاتحادات الشريكة من وضع تصور للانتقال من مرحلة النهوض إلى مرحلة التنمية الطويلة الأمد.



بغرض ضمان استمرارية عمل المكاتب الفنية ومأسستها ضمن اتحادات البلديات، تسلّم كل من اتحادي بلديات بنت جبيل وجبل عامل في أيلول ٢٠٠٨ مهام إدارة المكاتب الفنية من «ACTED». وجاءت هذه الخطوة لتساعد إتحادات البلديات على إعادة ترتيب الأنشطة المحددة ووضعها ضمن إطار تنموي متكامل. فأصبحت كافة نشاطات المشروع جزءًا من عمل المكتب الفني الذي أعطي دور أشمل من السابق ودعم أوسع من قبل الاتحادات.

ويمكن مقارنة دور ومهام المكاتب الفنية خلال مرحلتي إعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأمد حسب الجدول التالي:

مهام المكتب الفني خلال مرحلة إعادة الاعمار ومرحلة التنمية الطويلة المدى

مرحلة التنمية الطويلة المدى	مرحلة إعادة الاعمار
- إعداد الخرائط الهندسية للمنازل المهدمة كليًا - إعداد ملفات إعادة الإعمار ومتابعتها - متابعة أعمال البناء والتراخيص - إعداد الدراسات الفنية الهندسية للخدمات العامة المتضررة	- جمع المعطيات المحلية وتوثيقها - إنشاء مرصد محلي - تدريب المجالس البلدية وموظفي البلديات وممثلي المجتمع المدني - إعداد الخطط الاستراتيجية - إعداد الدراسات الفنية

٤. مقاربة UN-HABITAT في دعم إتحادات البلديات لإعداد خطط استراتيجية

يتركز عمل المشروع حاليًا وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ في دعم الاتحادات وتمكينها من إعداد الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وذلك من خلال ٣ محاور أساسية متكاملة وهي:

أ- إنشاء مرصد محلي

ضمن كل من اتحادات البلديات الثلاثة: تتلخص فكرة المرصد المحلي في إنشاء قاعدة معلومات على المستويين الجغرافي والإنمائي. ويستند المرصد إلى عدد من المؤشرات الإجتماعية والإنمائية التي تتناسب وواقع المنطقة حيث سيصار مستقبلًا إلى متابعة ومراقبة وتحليل المعطيات لتحديد التغييرات الحاصلة ضمن هذه المؤشرات إيجابًا أو سلبًا.

وخلال مراحل إنشاء المراصد المحلية، سيصار إلى إعداد دراسات نوعية عن البلدات المعنية مع تحديد نقاط القوة والضعف في هذه البلدات كما والفرص المتاحة. ومن خلال ورش العمل التدريبية، ستقوم الإتحادات المعنية بإعداد الخطط الاستراتيجية للتنمية المحلية والتي ستتماشى مع واقع المنطقة ومميزاتها وحاجاتها.

ب- تحسين مستوى الخدمات البلدية

يتضمن هذا المحور عدة نشاطات يقوم بها بشكل رئيسي المكتب الفني، حيث يصار حاليًا إلى مساعدة إتحادات البلديات الثلاثة والبلديات المعنية على تحديد وإعداد دراسات لمشاريع بلدية. كما يعمل المكتب الفني على إعداد دليل تقني يشمل المعايير الفنية المطلوبة أثناء إعداد رخص البناء والمشاريع المحلية المتعلقة بالبنى التحتية إضافةً إلى الخدمات البلدية المقدّمة. سيتم وضع هذا الدليل تحت تصرف البلديات وتكون مهمة المكتب الفني دعم وتسهيل عمل البلديات كما الإشراف والمراقبة على حسن تنفيذ الأعمال.

ج- تنفيذ برنامج تدريبي

يطال رؤساء الاتحادات والبلديات المعنية كما يطال فريق عمل المكتب الفني إضافةً إلى موظفي البلديات المتوفرين وأعضاء المجتمعات المحلية المشاركين والناشطين في العمل البلدي. يتضمن البرنامج التدريبي سلسلة من ورش العمل التي ستنفذ خلال ٤ أشهر وتشمل مواضيع عديدة: مفهوم العمل البلدي وأهمية المشاركة المحلية وإدارة البلديات ومالية البلديات وصياغة المشاريع وتأمين التمويل لها وإعداد الخطط الإستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية.

٥. النتائج المتوقعة

من المتوقع أن يحقق المشروع ضمن كل من اتحادات البلديات الثلاثة المعنية النتائج التالية:

- ٣,٠٠٠ أسرة تحصل على الدعم الفني والخرائط الضرورية لإنهاء إعادة إعمار منازلها المهدمة كليًا.
- مكتب فني قائم بشكل مستدام وواضح الأهداف ولديه الإمكانات البشرية والمؤهلات الفنية المناسبة لتحقيق البرامج والنشاطات وتنفيذ المهام المحددة من قبل الاتحاد ومراقبتها بحسب الخطط الموضوعة.
- مرصد حضري محلي يعمل بشكل فعّال ويحتوي على معلومات جغرافية وإنمائية واجتماعية عن البلدات المعنية ضمن اتحاد البلديات يتمّ تحديثها بشكل دوري.
- تقرير عن كل من البلدات المعنية ضمن الاتحاد يشمل أهم مقومات البلدة ويعرض الحاجات والصعوبات على مختلف الأصعدة كما يسلّط الضوء على الإمكانات المتوفرة والفرص المتاحة.
- تقرير عن الاتحاد أو المنطقة المستهدفة يشمل تحليلا للإمكانات والفرص المتاحة ويحدد الأولويات المطلوبة ويعطي الاتحاد توجيهات محددة لتحضير خطة استراتيجية محلية واقعية وقابلة للتحقيق.
- بلديات تتمتع بالمهارات الفنية الضرورية التي تساعدها على تقديم خدمات أفضل لمجتمعاتها من خلال مجموعة الإرشادات والأدلة الفنية التي ستوضع بتصرفها.
- أفراد من المجتمعات المحلية ذوي خلفيات مهنية مختلفة قادرون على مساعدة البلديات على تحسين أدائها وعملها وخدماتها المقدّمة.



استراتيجيات التنمية المدينية

قراءات وتطلعات

دكتورة مارلين حيدر[1]

ملخص

يعتبر هذا البحث بمثابة قراءة تحليلية نقدية لمشاريع وتجارب تنموية تعرف بـ«استراتيجية التنمية المدينية» (City Development Strategy) نفذت ضمن مدن عربية مجاورة للبنان. والجدير بالذكر أن بعض هذه المدن له بنية متشابهة في تكوينها الثقافي مع بنية المجتمع اللبناني عمومًا، وبالتالي مع بنية «مجتمع» إتحاد مدن الفيحاء الذي يضم كلاً من المدن الثلاث: طرابلس، الميناء والبداوي. وهنا تكمن أهمية هذه القراءة نظرًا لأن مدن الإتحاد الثلاث يحضر لها مخطط إستراتيجي تنموي في الوقت الحالي.

إن الهدف من هذه القراءات هو إذن، وباختصار، محاولة إستخلاص نتائج تجارب حية قد تفيد في وضع خطة استراتيجية التنمية لمدن الفيحاء التي كُلّفت بمواكبة تنفيذها كمستشارة ومنسقة بين الجهات المانحة الدولية الداعمة للمشروع والجهات المحلية التي تقوم وتشارك بوضع هذه الخطة.

مقدمة

لقد تزامن التفكير بموضوع هذا البحث مع وضع مدن الفيحاء خارطة الطريق التي ستؤسس لخطتها الاستراتيجية التنموية المدينية. وبما أن جزءًا من عملي ضمن هذه الخطة يرتكز أساسًا على قراءة وتحليل تجارب تنموية مشابهة للتجربة التي سنجريها، فقد بات من الملائم إشتراكي في هذا المؤتمر الذي يتحدث عن المدينة العربية وعن واقع تحولاتها. وهل هناك أكثر من الاستراتيجيات التنموية عاملاً للتحولات المدينية التي نعيشها اليوم؟

من الضروري، وفق ما تقدم إلقاء الضوء على بعض الاستراتيجيات التي سبق تنفيذها في مدن عربية[2] أخرى.

---

١. أستاذة في الجامعة اللبنانية، ومستشارة لخطة مشروع استراتيجية التنمية في مدن الفيحاء.

٢. هذه استراتيجيات مدينية كثيرة قد نفذت أو يتم تنفيذها. وقد نعتبر نحن في لبنان متأخرين عن هذا الركب. ربما بسبب نظامنا القائم الذي لم يتنبه بعد لأهمية هذا الموضوع، وربما لأننا ندرك أن العولمة تتطلب الانفتاح ومخاطبة النماذج الأخرى كما والتفكير بآفاق أوسع.

نحن ندرك أنه بالرغم من التشابه الثقافي التاريخي بين المدن العربية، فإن اختلاف الواقع السياسي والإداري الذي تعيشه هذه المدن هو جوهر القرار، وجوهر التأثير بكل استراتيجية تنموية. مع هذا الإختلاف، تظل القراءة بهدف استخلاص ما يتناسب مع واقع مجتمعنا هامة، خصوصًا في هذه المرحلة التأسيسية في خطتنا التنموية المحلية التي تقوم حاليًا بوضع التأملات الأولية مع الخبراء الدوليين والمحليين.

يعلم الجميع أن لكل استراتيجية تنموية حسناتها وسيئاتها، وهدفنا من القراءات التحليلية، التي سنقوم بعرضها ضمن هذا البحث لا يدخل في إطار تشجيع تقليد الغير، أو في إطار محاولة إيجاد مثا تنموي لنطبقه، وإنما يدخل في إطار القراءة والتحليل الهادئ لاكتساب الخبرات والاستفادة منها، وتكوين معارف عن المعوقات وعن الصعوبات لمحاولة تجنبها. وللاطلاع على المشاريع التنموية وفهم كيفية ضمان مساراتها التنفيذية.

أهمية المدن وأهمية المخططات التنموية فيها

تحدد المناطق المدينية في تاريخنا المعاصر مستقبل إقتصاد الدول[1]، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى زيادة أعداد السكان فيها. ويتجه العالم في وقتنا الراهن نحو منح المزيد من السلطات والصلاحيات في إطار اللامركزية، إلى المدن ومواطنيها مما سيزيد من أهمية الإدارة الجيدة لهذه الأخيرة والأداء الجيد والفعّال لاقتصادها.

إن استراتيجية تنمية المدن هي أداة حديثة نسبيًا، أدرجت ضمن الإستراتيجية العامة للبنك الدولي لتنمية وادارة المدن بهدف أن تركز الخبرة العلمية على المدينة معتبرة إياها وحدة تحليلية. والغرض من ذلك هو مساعدة المدن في العالم عمومًا على الوصول إلى رؤية مشتركة لمستقبلها وأولوياتها المحلية، وتفعيل التحسينات في ثلاث فئات ذات صلة مباشرة ببعضها وذلك من خلال العمل على تخفيف الفقر الحضري، وتحسين مستوى مستوطناتها العشوائية، وتطوير البنيات التحتية، وتيسير عمليات التنمية الإقتصادية المحلية، ودعم الحكم الجيد[2]. وعليه، فإن الاستراتيجية تساعد المدن على العمل بطريقة أكثر فاعلية مع المجتمع المدني والشركاء الداعمين لتحسين مساهماتهم في التنمية الوطنية.

تعمل استراتيجيات المدن إذًا، على مساعدة المدينة لتستفيد من كافة إمكاناتها، ومما تملك من طبيعة، ولتحديد وضعها الراهن قياسًا على تطلعاتها المستقبلية. كما تعمل هذه الاستراتيجيات

١. Blakely Edward, «Community Development Research: Concepts, Issues, and Strategies», *Human Sciences Press*, New York, 1990, p. 57

٢. المقصود به الحكم الحضري الذي هو مفهوم عام لطريقة إعداد الأولويات في طريقة اتخاذ القرارات، وكذلك لمدى تفاعل المواطنين والمؤسسات. للتفصيل حول مفهوم الحكم الراشد وأهميته في تحسين الوضع المديني أنظر: *Guide to City Development Strategies, Improving Urban Performance*, Cities Alliance, New York, 2006, p. 37

على ربط كل هذه الأهداف بالخيارات المتاحة لتطور المدينة قدرتها التنافسية ولتتعرف على الإستثمارات الهامة، لاستنفار شراكة القطاع الخاص. وكل ذلك لتحقيق الرسالة الهادفة من وراء التنمية: أي الحد من مستوى الفقر الذي يشكل قاعدة أساسية في العمل التنموي.

لذا تمثل إستراتيجية تنمية المدن آلية لإعداد رؤية للمدينة وخطة عمل لتنفيذ هذه الآلية على أرض الواقع؛ كما تمثل خطة عمل لتحقيق نمو عادل في المدن، يتم تطويرها واستدامتها (إستمرارها) من خلال المشاركة، لكل الأطراف المعنية بالمدينة، بغية تحسين مستوى جودة الحياة لكل المواطنين.

وتشير الإحصاءات[1] إلى أنه منذ أواخر العام ١٩٩٩، قامت عشرات البلدان من ذوي الدخل المنخفض باستكمال وثيقة استراتيجية تهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء. ولقد انتهى ٤٧ بلدًا من إعداد استراتيجيات مؤقتة، في حين قدّم ١١ بلدًا تقارير حول التقدم السنوي الذي تمّ إحرازه في عملية التطبيق.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن البلدان تستخدم هذه الوثيقة من أجل التعاطي مع مناخها الإستثماري وإقرار التدابير اللازمة لتعزيز تنمية القطاع الخاص ورسم الخطط لتحسين الحكم وتقليل الفساد، مركزة على القضايا التي تواجه القطاع الزراعي والمناطق الريفية تحديدًا، ومؤكدة على الحاجة إلى الإستثمار في الخدمات الأساسية الحيوية، ولا سيما الصحة والتعليم عند تطبيق استراتيجياتها.

استراتيجية التنمية المدينية في لبنان: مدن الفيحاء نموذجها الأول

كلنا يعلم مدى الإهتمام الدولي الذي حظيت به مدينة طرابلس لتنميتها. وكلنا سمع بإطلاق[2] عملية بناء الخطة الاستراتيجية التي تتطلب تحضير البنى التنظيمية للمشروع وتحليل الوضع القائم في المدينة. فلقد خُصصت منحة من جهات دولية (شبكة مدن المتوسط العامة) لمساعدة إتحاد بلديات الفيحاء على تطوير إطار استراتيجي يمكن أن يساعد السلطات المحلية المعنية وغيرها من الأشخاص لتحضير وتفعيل آلية[3] (mechanism) ناشطة وبرمجتها لمواجهة التحديات المدينية. وحددت ثلاثة اهداف للمنحة المالية الدولية هذه:

- الهدف الأول: تحسين السلطة والإدارة المدينية،
- الهدف الثاني: تعزيز النمو الإقتصادي لمدن الفيحاء والتشجيع على الاستثمار فيها،
- الهدف الثالث: المشاركة في مكافحة الفقر وزيادة التوظيف.

---

١. راجع وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ضمن الموقع: http:web.worldbank.org

٢. عُقد في مدينة الفيحاء مؤتمر في تموز ٢٠٠٨، تم خلاله إطلاق مشروع الخطة الاستراتيجية المستدامة لتنمية مدن الفيحاء بحضور كل من ممثل البنك الدولي، أمين عام شبكة المدن المتوسطية، ممثلي وكالة التنمية الفرنسية، ممثلين عن بلديات برشلونا، مرسيليا، والأمم المتحدة (المكان: فندق الكواليتي إن، طرابلس).

٣. للمزيد من التفصيل حول هذه الآلية يمكن العودة إلى التقرير الذي صدر عن تحالف المدن ويُقّر اقتراح مشروع إعداد استراتيجية تنمية مستدامة لاتحاد بلديات الفيحاء Al Fayhaa Sustainable Development Strategy على موقع www.citiesalliance.org.

ومن الجدير قوله، أن هذه النقاط قد شكلت المتغيرات الأساسية لغايات استراتيجية التنمية المدينية في سائر الدول العربية التي طبقت وضع خطة استراتيجية لبلدانها والتي حققت من خلالها ثلاث مهام أساسية: سياسية، إقتصادية واجتماعية. فتحسين أساليب الحكم والإدارة المدينية، تعني المنهجية التي يتم من خلالها تحديد:

١. الأولويات في المشاريع التنموية،
٢. كيفية اتخاذ القرارات،
٣. كيفية تفاعل المواطنين والمؤسسات مع بعضهما البعض؛
٤. كيفية زيادة فرص العمل وتوسع نطاق الخدمات،
٥. كيفية تحقيق المجتمعات المحلية نموًا إقتصاديًا مستديمًا يضمن زيادة مستويات توظيف القوى العاملة وازدهار وتحسين مستوى الحياة للأفراد والمجتمعات،
٦. تحقيق تخفيف منتظم ومتواصل لمستويات الفقر.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف العامة يمكن تحقيقها من خلال عدة أساليب داخل المدن، غير أن الظروف المحلية والوطنية هي التي تحدد الأسلوب الذي يتم اختياره. ونظرًا للاختلافات والفروقات المحلية، نجد تحالف المدن[1] (Cities Alliance) يركز كثيرًا على إتمام العمل ضمن إطار ومحتوى محلي، بحيث تأخذ المدينة المعنية زمام القيادة مع المشاركة الواسعة والفاعلة لأبنائها (فقراء، نساء، ورجال أعمال...) لأن الملكية المحلية للعملية التنموية هي الأساس.

البنك الدولي وتحالف المدن: المنهجية الفكرية والاستراتيجية العملانية

قبل التعرّف على نماذج أو أنماط للتنمية المدينية، التي تمّ اعتمادها في المنطقة العربية المجاورة، لا بدّ من عرض منهجي سريع لهذه الخطط خصوصًا وأنها اعتمدت تحت رعاية وإدارة كل من البنك الدولي وتحالف المدن. فمن خلال المقاربة لاستراتيجيات المدن التي تتعاون أو تعاونت مع هؤلاء لتنفيذ خطط استراتيجيتها نتمكن من فهم توجهات هذه الجهات الداعمة وبالتالي فهم المحاور الأساسية التي سوف تبنى عليها الاستراتيجية التنموية لمدن الفيحاء.

اعتمد البنك الدولي، من خلال تجربته الكبيرة، نهجًا شاملًا لتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق التنمية. يشمل هذا النهج عدّة مفاهيم أساسية يرى البنك الدولي فعاليتها في تقديم المساندة إلى البلدان النامية عن طريق تشجيع هذه البلدان على تولي زمام مشروعات التنمية فيها، ومحاولات هذه البلدان إيجاد علاقة تعاون فيما بينها تقوم على الشفافية والثقة وتقاسم السلطة والتشاور، وصولًا إلى تشجيع البلد المتلقي للمعونات في تملك عملية الإصلاح والالتزام بها. كما اعتمد

١. إن حلف المدن هو حلف عالمي للمدن وشركائها التنمويين (بما في ذلك البنك الدولي) الملتزمين بالعمل على رفع أو تحسين أحوال معيشة فقراء الحضر. للمزيد من التفصيل أنظر الموقع: www.citiesalliance.org.

البنك الدولي نهجًا طويل الأمد لعملية تقديم المعونات لبلد ما ضمن برامج متعددة بالإضافة إلى محاولاته قياس النجاح من خلال النتائج الفعلية التي تحققت، وليس من خلال كم المدخلات. وعليه، استندت استراتيجية التنمية التي يعتمدها البنك الدولي على ركيزتين:

- تمحورت الأولى حول تهيئة مناخ استثمار جيد بهدف تشجيع روح مشروعات العمل الحر الذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة عدد الفرص المتاحة للفقراء للدخول في سوق العمل،
- تمحورت الثانية في السعي إلى زيادة فرصة إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أسرهم.

أمّا نشاط تحالف المدن الذي يشمل أكثر من خمسين مدينة تعمل حاليًا في إعداد استراتيجيات لتنمية المدن، والذي يضم منظمات عالمية بالإضافة إلى المنظمات الدولية للسلطات المحلية ودول مانحة، قد تم تأسيسه للعمل في شراكة مع المدن التي تسعى لتحسين الفرص المتوفرة لجميع مواطنيها بطريقة شاملة، وبوجه خاص للفقراء والنساء الذين لا يستفيدون عادة من المشروعات التنموية بصورةٍ مساوية لبقية فئات المجتمع. يدعم هذا التحالف العمل في مجالين رئيسيين هما:

- أولًا، تشجيع التنمية الإقتصادية المحلية من خلال عملية بلورة استراتيجيات تنمية للمدن؛
- ثانيًا، تطوير المناطق العشوائية ورفع المستوى الحضري على نطاق واسع في المدينة.

وفي مقاربة لوضع وتنفيذ خطط تحالف المدن والبنك الدولي التنموية في مدن عربية مجاورة، تنبهنا، ودائمًا من خلال مطالعتنا لاستراتيجيات التنمية المدينية فيها، إلى أن إعداد هذه الاستراتيجيات التي نفذت لم يتطلب التعمق في الجوانب النظرية، بل اعتمد على منهجية تحليل المعطيات المتوفرة؛ والتحاور بين الأطراف المشاركة والتنسيق بين مختلف مجموعات العمل. كما ارتكز على حسن تقدير التحولات المسجلة وعلى تشخيص التحديات المطروحة؛ وعلى توظيف الاستثمارات المنجزة وعلى تثمين نقاط القوة وعلى الحد من السلبيات الموجودة أو إزالتها؛ وصولًا إلى محاولة إدماج المدينة في محيطها الوطني والدولي[1].

وتجدر بنا الإشارة هنا، إلى انّ أهمية المشاركة بين جميع المعنيين في صنع واتخاذ القرار في وضع الخطة الاستراتيجية قد تمثّلت في فرصة الحصول على ما يعرف بالمقاربة التشاركية (Participatory Approach) في إعداد استراتيجية التنمية المستدامة[2]؛ وفي المساعدة على بناء إجماع حول أولويات التنمية، وعلى

---

١. للمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى الدراسات الاستراتيجيات التي تمّت في مدن عربية مختلفة على موقع تحالف: www.citiesalliance.org.

٢. تعرّف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها». وتتمثل بعض العوامل المهمة للتنمية المستدامة، في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغيّر المناخ. وتعني الاستدامة، في مفردات التنمية، النمو المسؤول أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس. للمزيد من التفصيل أنظر Sustainable Development Strategy على موقع: http:web.worldbank.org.

تحسين المساواة والكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومتابعة للمسؤولين المحليين واستدامة التدخلات والقرارات؛ وفي تعزيز القدرات والأنظمة الإدارية الفاعلة، بحيث تضمنت استراتيجية تنمية المدينة بناء قدرات الأجهزة المحلية وشركائها في المجتمع المدني.

وأمام مسؤولية وضع خطة إستراتيجية مدينية بأهداف كبيرة، كالتي سبقت الإشارة إليها، كانت تطرح العديد من التساؤلات المنهجية في التفكير التنموي المديني نحو كيفية وإمكانية تحديد أبرز الأولويات التنموية للمدينة، وأبرز رهاناتها الاستراتيجية. وأبرز العوامل المرتبطة بنجاح عملية التنمية المستدامة، من خلال الخبرات الدولية، في البلدان النامية[1]. إضافة إلى التساؤل عن كيفية إقامة المشاريع. والعوائق التي تحد مختلف القدرات التنافسية للمدينة سواء كانت اقتصادية، إجتماعية، ثقافية، أم غير ذلك. وبالتالي كيف يمكن تجاوزها؟ وهنا برأينا يطرح السؤال نفسه حول ما اذا كان التخطيط لاستراتيجية التنمية في المدينة هو مشكلة منهجية (Methodology) أم مشكلة قرار (Decision).

إن هذه التساؤلات قد شكلت، كما تبين لنا من خلال المطالعات، ركنًا أساسيًا في تحقيق وإنجاح العملية الاستراتيجية للتنمية المدينية في المنطقة العربية. ونحن بدورنا سنحاول إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية من أجل تحقيق الطموحات والمشاريع للسكان، ومن أجل تحسين المحيط الحضري، من خلال خبرات استراتيجيات هذه المدن، كما سبقت الإشارة، بهدف اكتساب العِبَر منها.

والنماذج التي سنعرضها الآن هي:
- نموذج استراتيجية التنمية المدينية التي نفذت في مدينة الاسكندرية[2] في مصر (عام ٢٠٠٣)،
- نموذج مدينة صفاقص[3] (عام ٢٠٠٥) في تونس،
- نموذج مدينة حلب[4] في سوريا (عام ٢٠٠٨).

منهجية العمل في الخطط الاستراتيجية ضمن النماذج الثلاثة

لقد استدعى إتمام عملية الإعداد للاستراتيجية، عمومًا، في كل من النماذج الثلاثة التالي:
١. أن يتولى فريق تحديد الفعاليات القادرة على إنماء المدينة بالدرجة الاولى؛
٢. مناقشة كيفية إمكانية إدخال هذه الفعاليات أو إشراكهم في عملية التنمية نفسها؛

---

١. يعرّف البنك الدولي البلد النامي بالبلد الذي تحقق فيه أغلبية السكان مستوى أقل بكثير من متوسط الدخل، ولا تحصل على الخدمات الأساسية في الغالب، كما أن مؤشراته الاجتماعية يشوبها الضعف الشديد، مقارنة مع السكان في البلدان المرتفعة الدخل. وعليه يصنف البنك الدولي بلدان العالم النامية إلى: بلدان فقيرة مثقلة بالديون (HIPC)، بلدان متوسطة الدخل (MIC)، وبلدان منخفضة الدخل تقع تحت ضغوط (LICUS). للتفصيل أنظر: http:web.worldbank.org.

٢. Alexandria City Development Strategy for Sustainable Development. www.citiesalliance.org.

٣. Stratégie de Développent de la Grande Sfax. www.citiesalliance.org.

٤. Aleppo City Development Strategy. www.citiesalliance.org.

٣. التفكير بكيفية إتمام تثبيت ثقافة إستثمارية إنتاجية وتجارية حيوية مبنية على المشاركة.

ويمكن تحديد المراحل التي واكبت التخطيط الإستراتيجي في هذه المدن كالتالي[١]:

أ- مرحلة اتخاذ القرار (*Decision Stage*)

تمّ فيها درس إمكانية العمل على المشروع، كما تم طرح التساؤلات كـ: «أين نحن الآن؟ إلى أين نريد أن نصل؟ كيف يمكننا الوصول؟...» وقد ترافق ذلك العمل مع وجود شعور بحس المسؤولية تجاه مستقبل المدينة من جانب، ومع تنامي الشعور بوجود أزمة تحث على التغيير، كما وترافق مع زيادة عدد الراغبين المدنيين في المشاركة والتنفيذ لهذه الخطة.

ب- مرحلة التنظيم (*Stage Organization*)

تضمنت دراسة مدى الإستعداد للانفتاح على الجهات الإجتماعية التابعة للإدارة المحلية. وفيها تمّ تشكيل فريق العمل من استشاريين، خبراء، ومجموعات عمل إعداد الاستراتيجية.

ج- مرحلة التشخيص (*Diagnostic Stage*)

قدّمت إقتراحًا أوليًا للمدينة النموذجية وضعت فيه خطوط استراتيجية لمراحل العمل اللاحقة. وفيه تمّ التعرف على العناصر الأساسية التي سوف تساهم في التطوير/معرفة المفاتيح/تحديد المشاكل/النتائج المرغوبة[٢]. وفي هذه المرحلة تمّ بناء الإجماع لدى ذوي الشأن حول ما هو المستقبل الإقتصادي المفضل للمجتمع المحلي[٣] وتمّت صياغة الرؤية، ووضع معايير الأداء والنشاطات المستهدفة لتحقيق التنمية وذلك من خلال تحديد الأهداف[٤].

---

١. للمزيد من التفصيل حول هذه المراحل «Stages of Strategic Planning» يمكن العودة إلى المرجع التالي:
Urban Development in the Mediterranean, Strategic Planning as a way of Urban Management; Methodological Synthesis of Strategic Planning by Alfons Segura, Area Metropolitana de Barcelona, 1998, p. 150 - 153

٢. إن تقييم وضع المدينة وربما المنطقة المحيطة بها يوجب عليها أن تعمل على التعرف على الفرص والمشاكل الخاصة بها وتحليلها، والقيم التي يهتم بها سكانها وما يفضلونه، ومحركات التغيير فيها بما في ذلك علاقتها بالمنطقة التي تقع فيها وبالاقتصاد الوطني والعالمي، إضافة إلى أصولها الاقتصادية الثابتة ومواردها.

٣. إن وجود تفاهم استراتيجي مشترك بين كافة الأطراف المعنية يعتبر أساسيًا لحشد الطاقات بصورة فعّالة لمصلحة المدينة. كما إن التفكير المشترك على مستوى كامل المدينة يؤمّن آلية للمساهمين المحليين لتقييم الروابط بين أولوياتهم في مجالات الصحة والأمن وفرص العمل والإسكان والتعليم والنقل والبيئة، وبالتالي لإعداد رؤية مشتركة.

٤. هدفت استراتيجية تنمية مدينة الإسكندرية إلى تحقيق هدفين: الأول إقتصادي، وذلك من خلال إعداد استراتيجية طويلة ومتوسطة الأجل للتنمية الإقتصادية المحلية. وقد اعتمدت الاستراتيجية علي قدرة المدينة التنافسية على تنويع وتخصيص القاعدة الإقتصادية للمدينة، دعم الإنتاجية وتحسين بيئة الإستثمار. كما تم تصميم سياسة محددة لخلق فرص للتنمية الإقتصادية في المناطق ذات الدخل المنخفض بما فيها مناطق المساكن العشوائية، ووسائل تمويله؛ والثاني عمراني وبيئي: إذ تمّ إعداد استراتيجية تشاركية لترقية المستوطنات العشوائية وبحيرة مريوط في إطار تنمية حضرية مستدامة. وقد تضمنت الاستراتيجية معايير محددة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ولمنع زيادة التدهور في بحيرة مريوط وتحسين قدرات البلدية في تقديم حيازات الأراضي والخدمات في المستوطنات العشوائية في إطار العملية التشاركية للتحسين الحضري. كذلك نجد أن استراتيجية مدينة صفاقس هدفت إلى إجراء تغييرات في ثلاثة مجالات: الأول تناول الحيز المديني؛ الثاني المجال الاقتصادي؛ والثالث كان في المجال البيئي والمحيط الذي يطال نوعية الحياة.

د- مرحلة تحديد المشاريع (*Definition of Projects Stage*)
بعد وضع التشخيص تمّ التعامل مع المشاكل الأساسية وبالتالي تحديد قدرات التطور في المدينة. فتمّ وضع مخطط مبدئي معين، تضمن المشاريع المختارة بحسب أولوياتها، تكاليفها، والجهات المسؤولة عنها[1].

هـ- مرحلة الصياغة (*Composing Stage of the Plan*)
بُنيت على الرؤية العامة، وتضمنت هذه المرحلة الأساليب التي ينبغي تبنيها لتحقيق غايات تنموية إقتصادية واقعية. وعليه، تمّ دراسة الرؤى والاحتمالات المختلفة، هنا اتصف العمل بالتقني، حيث تمّ إدخال كل المعلومات المتوافرة في عملية التخطيط المستقبلي.

و- مرحلة الموافقة، التنفيذ والمتابعة (*Approval, Implantation & Follow up Stage*)
هذه المرحلة تطلبت صيانة بعض البنى الإدارية والتقنية، إضافة إلى المخططات السابقة التي من شأنها ضمان تنفيذها. وفيها تمّ تحديد مكونات البرامج القابلة للتحقيق، والنشاطات المختارة بحسب أولوياتها، وتثبيت تكاليفها والمسؤليات المترتبة عليها[2].

ز- أخيرًا، تمّ إعداد سلسلة من المؤشرات (*Indicators*)
التي يمكن أن تساعد هذه المدن في قياس ما حققته من تقدم ونجاح[3].

سنعرض فيما يلي سلسلة من المؤشرات التي تمّ وضعها في مدينة الإسكندرية للمساعدة على قياس ما حققته من تقدم ونجاح (على الأصعدة الثلاثة المشار إليها سابقًا) ضمن إطار تنفيذها للخطة الاستراتيجية التي سبقت الإشارة إليها:

الحكم الحضري	النمو الإقتصادي المحلي	تخفيف حدّة الفقر
- تحسين المشاركة	- الاستراتيجية الاقتصادية والنمو	- تحسين تقديم الخدمات
- إمكانية الحصول على المعلومات	- تحسين الشروط وطرق الحصول على القروض في البلديات	- سياسات لأسعار عادلة
- تخفيف حدّة النزاعات الإجتماعية	- تدفق أفضل للإيرادات	- توسيع حيازة الأراضي
- إدارة مستقرة بتوجهات واضحة	- تحسين مستوى تقديم الخدمات	- ترقية المستوطنات العشوائية

---

١. للمزيد من التفصيل حول هذه المشاريع وكيفية اختيارها يمكن العودة إلى خطة استراتيجيات مدينتي الاسكندرية وصفاقص السابق الإشارة إليهما.

٢. تعكس استراتيجية خيارات محددة بقوة وتركّز على إجراءات محدودة وعلى الموارد المتاحة للاستفادة من الفرص التي تظهر. ويتضمن التخطيط الاستراتيجي اتخاذ القرارات بناء على معلومات كافية ضمن بيئة سريعة التغيير. ويمثل التطبيق محور اهتمام استراتيجية تنمية المدن وليس فقط وضع الخطط الجيدة.

٣. للمزيد من المعلومات حول متغيري المراقبة والتقييم يمكن العودة إلى سلسلة التطوير الإقتصادي المحلي المجلد الأول بعنوان: *Promoting Local Economic Development Through Strategic Planning*, volume 1, Quick Guide, by UN-HABITAT, 2005, p. 22

الحكم الحضري	النمو الإقتصادي المحلي	تخفيف حدّة الفقر
- تقليل التمييز	- مشاركة القطاع الخاص	- مشاركة المرأة بفاعلية
- تحسن في مستوى مشاركة المرأة	- تقليل ديون البلديات	- تحسين تحصيل الإيرادات
- بناء القدرات بانتظام	- النشاط الاقتصادي للمرأة	- تقليل النفايات
- تبني المؤسسات العامة لما فيه مصلحة للفقراء	- تحسين الحصول على القروض وشروطها في اطار القطاع غير الرسمي	- تقليص خسائر الأنظمة
- وجود إطار مؤسسي واضح		- تقليص خسائر الأنظمة

ولقد استرعى انتباهنا من جانب آخر، ومن خلال المطالعات للخطط الاستراتيجية: النموذج لهذا البحث، أن الأهداف العامة التي واكبت وضع خطط استراتيجيات التنمية لمدن المنطقة كانت متقاربة إلى حد التماثل. وقد تمحورت حول العديد من النقاط كتفعيل مهام المسؤولين البلديين والأطراف الفاعلة محليًا - تنظيم الإطار المدني - تنمية الموارد البشرية - دعم التنمية الإجتماعية - تحسين نوعية الحياة - إرساء آليات وقنوات دائمة للتشاور والتحاور حول تقييم الأوضاع - تشخيص الأولويات - تحديد الاستراتيجيات - ضبط برامج العمل المشتركة بين مختلف الأطراف المعنية - مراقبة ومتابعة سير العمل - مساعدة البلديات على ضبط استراتيجيات التمويل والإستثمار - إيجاد برامج ومشاريع تنموية قابلة التمويل - تدعيم إمكانياتها - تحسين قدراتها ومواكبة العصر - تشجيع سياسة التوأمة.

قراءة في منهجيات تطبيق استراتيجيات التنمية في المدن الثلاثة

سبقت الإشارة إلى وجود ثلاثة أعمدة أساسية بُنيت وتُبنى عليها استراتيجيات التنمية المدينية المستدامة في المنطقة العربية، نذكر بها:

١. الحكم والإدارة،
٢. الاقتصاد،
٣. الفقر.

رأينا من الملائم إدراج خبرات النماذج المختارة، وبالتالي الاطلاع على منهجية تطبيق هذه الاستراتيجية في النماذج المختارة، من خلال هذه الركائز المعتمدة والمتفق عليها من قبل الجهات الداعمة (البنك الدولي، واتحاد المدن) نظرًا لترابطها مع بعضها البعض إذ، ودائمًا من خلال خبرة هذه الجهات، إن التوصل إلى تخفيف حدّة الفقر يتطلب، بالإضافة إلى تحسين التنمية الإقتصادية وتوفير فرص العمل وتأمين ظروف العيش اللائق، تحسين الأداء على صعيد الحكم والإدارة نظرًا لضرورة اتخاذ القرارات الإدارية والإجراءات القانونية في معظم الأوقات.

أ- على مستوى تحسين أساليب الحكم والإدارة

تتسم الحاكمية الجيدة بالشفافية في اتخاذ القرار، وبالإدارة المالية الجيدة وبإمكانية المحاسبة

والمساءلة العامة، وتخصيص الموارد بطريقة متوازنة، كما يتصف بالإستقامة والأمانة. وينبغي أن يقود إلى تحسينات مستدامة في معظم المؤشرات الحضرية. ويتحسن الحكم الحضري الجيد حين يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد وتفويض الصلاحيات إلى أدنى المستويات الممكنة. ولتحقيق ذلك تمّت مراعاة ثلاثة عناصر أساسية:

- العنصر الأول: فاعلية اتخاذ القرار والإدارة

إن هذا العنصر يعد أحد عناصر الحكم المديني الجيد. كما أن الطريقة التي يتم اتخاذ القرار بها تعتبر مهمة جدًا في الوصول إلى الإجماع وممارسة عملية المحاسبة والمساءلة. فالمشاركة الفعّالة لجميع الشركاء في هياكل اتخاذ القرارات الرسمية تساعد، دون ريب، في بناء الإجماع حول أولويات التنمية، وفي تحسين فرص العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. كما يضمن الشفافية وإمكانية مساءلة السلطات المحلية وكذلك الاستدامة للتدخلات (interventions). فاتخاذ القرار بطريقة واضحة وديمقراطية يتطلب توثيقه بقدرات ونظم إدارية لضمان تطبيقه. لذا ينبغي على استراتيجية تنمية المدن أن تبني قدرات الحكومة المحلية وشركائها في المجتمع المدني من أجل ضمان المشاركة ذات المعنى والقيمة.

- العنصر الثاني: إعداد الميزانية

وتتضمن ميزانية الحكومة المحلية، وكيفية إختيار الأولويات والتخصيص والمخصصات، وكيفية تطوير نمو الإرادات ودعم الفقراء، بحيث تعتبر إحدى الإختبارات الأساسية للحكم الحضري الجيد، بالإضافة إلى المساءلة المالية والسياسية. وتعد حكومات المدن التي أدخلت عملية المشاركة في إعداد الميزانيات من بين الأنجح في بناء الإجماع وفي مقابلة إحتياجات الفقراء.

- العنصر الثالث: الأطر المؤسسية العامة

على الرغم من أنه قد يتم تحديد بعض جوانب هذه الأطر بسياسات وتشريعات عليا في الدولة إلاّ أن السلطات المحلية في المدن تحتاج إلى تأكيد الترتيبات المؤسسية الفعّالة في محيطها ومنطقتها الإدارية. ويتطلب ذلك تحديدًا واضحًا للأدوار والحقوق والواجبات ليس فقط للمؤسسات الحكومية بل أيضًا للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين في المنطقة الإدارية المعنية. ويرتبط إنشاء الأطر المؤسسية العامة بالحاجة الدائمة إلى إصلاح البلديات بما في ذلك بناء قدراتها[1].

---

١. ضمن إطار دعم بنى الإدارة المحلية في التخطيط الاستراتيجي، الهادف إلى تحسين الأطر والشروط السياسية والقانونية والمؤسساتية للتنمية، اعتمدت مدينة حلب في مخططها ثلاث فعاليات محورية:

١. إعداد «تقرير حالة المدن السورية والتخطيط الفيزيائي» (يتضمن جمع بيانات، ومقابلات مع ممثلي مجالس المدن والمعنيين، يقود إلى تقييم حالة التخطيط الفيزيائي). وتكمن الفكرة الأساسية لهذه الفعالية في تقوية التفاعل والتقييم الذاتي على المستوى المحلي ودعم متطلبات التخطيط المحلي لوزارة الإدارة المحلية والبيئة.

٢. التركيز على «تنمية الموارد البشرية» والتدريب في مجال التنمية العمرانية المستدامة (يتضمن تدريب في موقع العمل على المدى القصير والمتوسط الأمد على نظام المعلومات الجغرافي في مجال التخطيط العمراني إضافة إلى دورة لموظفي المستويين المحلي والمركزي حول التنمية العمرانية المستدامة). تهدف هذه الفعالية، تطوير القدرات على تخطيط التنمية العمرانية المستدامة بين موظفي المستويات المركزية والمحلية والمهندسين المعماريين والمدنيين في البلد. ←

ب- على مستوى النمو الإقتصادي المحلي

يعتمد نمو المدن على قدرات المدينة ومميزاتها الاقتصادية. واستراتيجية التنمية الإقتصادية المحلية هي في مركز استراتيجيات المدن. وتشمل الأولويات تحديد أفضل السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة وكفاءته، وتحسين قدرة المدينة على المنافسة على المستوى الوطني والعالمي وكذلك تحسين توفير فرص العمل بقاعدة عريضة تشمل القطاع غير الرسمي. كما أن إشراك المؤسسات التجارية الصغيرة إلى جانب القطاع الخاص في فهم واستيعاب استراتيجية التنمية وضمان/تأمين زيادة مشاركتها واستثماراتها وكذلك تحديد الدور الداعم للدولة (بما فيه دور الحكومة والإدارة المحلية كدورٍ مساند)، كلها عوامل لها أثر فعّال وحاسم في تحقيق النجاح بصفة عامة[1].

ولتحقيق هذا النمو لا بد من مراعاة ثلاث خطوات:

- الخطوة الأولى: إدارة الأستراتيجية المحلية للتنمية الإقتصادية

كل مدينة تحتاج إلى فهم واستيعاب ثم الإستفادة القصوى من أفضل مميزاتها والتركيز على السلع أو الخدمات التي تمنحها هذه الأفضلية والميزة، وعلى الأخص تلك التي تساعد على توفير فرص العمل. إن صياغة استراتيجية محلية للتنمية الاقتصادية معززة بنظم تمويل بلدية جيدة تشكل أداة فعّالة لتحسين فرص حصول المدينة على تمويل من القطاع الخاص للاستثمارات دعمًا لهذه الاستراتيجية وسوف يساعد التطبيق الناجح للاستراتيجية المحلية للتنمية الإقتصادية على تحسين قاعدة الإيرادات المالية للمدينة[2].

←٣. أمّا الفعالية الثالثة فخاصة بخلق منصة بلدية وهي ما يعرف بـ«المنصة المعرفية الحضرية» التي تساعد على تبادل البيانات والخبرات وجهًا لوجه بين الموظفين على امتداد البلاد (تتضمن مؤتمرًا وطنيًا لتبادل المقترحات حول رفع مستوى الإدارة الرشيدة بالإضافة إلى خلق شبكة المعلومات والتعلم). أهمية هذه الفعاليات تكمن في تقوية دور المدن في التعامل مع تحديات النمو العمراني السريع، وتسهيل نقل الخبرات الجيدة حول الإدارة العمرانية.

١. نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض من مميزات مدينة صفاقس التي اعتبرتها مؤهلات أساسية أو وسائل النجاح: وجود نشاطات إقتصادية غنية ومتنوعة؛ رأس مال أو كادر بشري مهم غالبيته من الشباب؛ التميز باللباقة والمهارة وروح المبادرة الفردية في المشاريع؛ بيئة تحتية وتجهيزات مهمة؛ إرادة العمل ضمن الجماعة. وإنما ما تجدر الإشارة إليه أن هذه المميزات قد تتحول إلى عبء على المدينة إن لم يصار إلى حسن استغلالها وتطويرها. فعلى سبيل المثال، برز في مدينة صفاقص أن المساحات الكبيرة التي تتميز بها هي مصدر أساسي للمعوقات، وبأن ثروتها السكانية أدّت بشكل أو بآخر إلى ارتفاع نسبة البطالة بين شبابها، كما لم تستثن مواردها الطبيعية من معاناة التلوث إلخ. للمزيد من التفصيل أنظر: www.medcities.org./strategie de développement du Grand Sfax, Synthèse des phases I a III.

٢. تواجه مدينة حلب تحديات إقتصادية وشيكة نتيجة العولمة والإصلاحات الاقتصادية على المستوى الوطني في سورية والتي تدفعها نحو اقتصاد السوق. ولمدينة حلب العديد من نقاط القوة، ولكنها في الآن ذاته تعاني من بعض نقاط الضعف. فعلى صعيد النمو الاقتصادي في شمال سورية مثلا، تتمتع مدينة حلب والمناطق المحيطة بأعلى مستويات النمو. ولكن وبالآن ذاته فإن النمو محصور في بعض النواحي والقطاعات دون غيرها. ولا يستفيد فعليًا من هذا النمو إلا نسبة ضئيلة من السكان. هذا الواقع، يعمل على مساعدة مدينة حلب على تطوير استراتيجية تتجاوب مع حاجات ومتطلبات المجتمع الاقتصادي على امتداد المدينة موليًا اهتمامًا خاصًا لمدينة حلب القديمة. وهذا بدوره سيؤدي إلى تعديلات مؤسساتية وإدارية وتنفيذية على مستوى إدارة البلديات. علاوة على ذلك، يسعى هذا المكون إلى تحقيق تنافسية أشد على مستوى تنمية إقتصاد المدينة القديمة. إن كل مشاركة من أصحاب العلاقة في المجتمع المحلي هي مشاركة ستحظى بالتشجيع والدعم. ويمكن أن تكون على سبيل المثال من خلال المشاركة في جهود التسويق وجعل المنتجات اليدوية التقليدية متكيفة مع الطلب العالمي، وتأسيس نظام تنمية الاقتصاد المحلي كنظام تشاركي دائم. للمزيد من التفصيل أنظر: Aleppo City Development Strategy. www.citiesalliance.org.

- الخطوة الثانية: تتمحور حول أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

وتركز على تحديد المميزات التنافسية للمدينة والتركيز عليها واستغلالها من خلال توفير بيئة محلية تنافسية لانطلاق ورش الأعمال وتطورها، التي برأينا تشكل طرابلس الحقل المثالي /الخام لقيام مثل هذه الاستراتيجيات؛ وتنشيط نمو الشركات والمنشآت الإقتصادية المحلية عن طريق تطوير القوى العاملة وجعل بيئات نشاطات الأعمال بيئات مؤاتية تُسهل الترابط الإقتصادي لنشاطات الأعمال على نحو متكامل. إن وجود منطقة زراعية كبيرة حول طرابلس ممكن أن يدعم الصناعة الغذائية وفي نفس الوقت المحافظة على البيئة وتشجيع السياحة البيئية نظرًا لتضاريسها التي تمكننا من الاستفادة من البيئة الطبيعية؛ وصولاً إلى تشجيع إستثمارات القطاع الخاص على النحو الذي يفيد المصلحة العامة نحو تعزيز العمل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات في المجالات غير المادية كتطوير الموارد البشرية، ترشيد وتطوير الاجراءات التنظيمية، إحداث التخطيط العام وتنفيذ مشاريع إستثمارية على أساس هذ التوجيه. اذًا هي استراتيجية تنمية وخطة عمل في آنٍ معًا بهدف تحقيق نمو متوازن للمدينة، يتم تطويرها واستدامتها من خلال التشاركية لتحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين.

- الخطوة الثالثة: تتناول إعداد خطة عمل للتنمية الاقتصادية المحلية

وتتطلب ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى تركز على مراجعة ميزانية الحكومة المحلية والتعرف على معوقات النمو والإستثمار، وكيفية إختيار الأولويات وبالتالي إتمام تخصيص الموارد المالية وتوزيعها، وذلك عبر تخصيص جزء أكبر من ميزانية السلطة المحلية للمشاريع العامة التي تؤمن مصادر دخل جديدة، وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نحو تشجيع الاستثمارات ذات المردود المرضي الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع نمو إيرادات الحكومة المحلية بما في ذلك مساعدة الفقراء[1].

الخطوة الثانية تتضمن إجراء تقييم شامل لقدرة المدينة على المنافسة من خلال تنفيذ ما يعرف بـ«SWOT Analysis» الذي يجمع في طياته أربع نقاط هي: نقاط القوة (Strengths) والتي تدور حول ما تملك المدينة من أصول محلية ومميزات تنافسية (كوجود جامعة، أجور عمل منافسة،

---

١. إن الواقع البيئي المتردي الذي كانت تعاني منه مدينة الاسكندرية والذي كان له أثر سلبي كبير على استقطاب سياح من خارج مصر إليها، دفع سلطتها المحلية باتجاه إطلاق مناقصة عالمية لإدارة تجميع النفايات الصلبة والتخلص منها. فكان أن فازت شركة فرنسية بالمناقصة تدعى «Veolia»، التي عمدت إلى توظيف ٤٥٠٠ مواطن مصري، واشترت ٥٠٠ شاحنة مما أتاح لها تجميع مليون طن من النفايات الصلبة سنويًا وتصنيفها وتحويل قسم منها إلى أسمدة عضوية تستعمل في الزراعة. إضافة إلى ذلك قامت هذه الشركة بتوقيع إتفاقية مع البنك الدولي تقوم بموجبه بإلتقاط حوالي ٣,٧ مليون طن من الغازات المنبعثة في الهواء والتي تسبب ضررا لطبقة الأوزون مقابل بدل مالي تحول ١٩٪ منه إلى السلطات المحلية في مدينة الاسكندرية. للمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى موقع الاستراتيجية تحت عنوان: «City Investment Plan CIP».

قوى عاملة ماهرة، موارد طبيعية، مميزات بيئية، شبكة مواصلات قوية، منطقة محلية آمنة)؛ نقاط الضعف (Weaknesses) أي معوقات النمو (كالتزايد السكاني، إرتفاع معدل الفقر، إجراءات تنظيمية معقدة، بنية تحتية غير كافية، قدرة محدودة للحصول على التمويل والقروض)؛ الفرص (Opportunities) وهي العوامل الخارجية المؤاتية (كالتطور التكنولوجي، فتح ميزات محلية جديدة أفضل للمنافسة، ترتيبات تجارية عالمية جديدة، أسواق متوسعة)؛ والمهددات (Threats) أي عوامل خارجية غير مؤاتية (كتراجع النشاط الاقتصادي الدولي الذي يؤدي إلى إغلاق مصانع محلية، تغييرات ديموغرافية، ظروف سياسية وإقليمية حرجة)[1].

أما **الخطوة الثالثة** فتتلخص بوضع خطة عمل، من خلال برنامج عمل للمشاريع الممكن تنفيذها على المدى القصير والطويل، لتحقيق نمو عادل ولخلق فرص عمل يتم تطويرها وضمان استدامتها من خلال مشاركة جميع فئات المجتمع[2].

أخيرًا، على مستوى تخفيف الفقر أو الحد منه

ينبغي أن يكون تخفيف الفقر أحد أهم النتائج الناجحة لاستراتيجيات تنمية المدن. وتخاطب هذه الاستراتيجيات القضايا ذات التأثير المباشر والملموس على تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للفقراء من خلال أفعال مستهدفة وشاملة؛ لا بل تساعد على التمكين.

---

١. تعتبر الاسكندرية من أقدم وأعرق مدن العالم، إذ تحتل موقعًا وسطيًا في النشاطات التجارية للبحر الأبيض المتوسط وتمتاز بالعديد من العلامات المتميزة والمشهورة فغدت إحدى أهم مدنه. كما تعتبر العاصمة الثانية لمصر نظرًا لموقعها وعدد سكانها الذي يستوعب معظم سكان المحافظة. ورغم ازدهار الاسكندرية كمصيف ومركز للسياحة الداخلية فهي لا تستغل بالصورة المثلى كمركز للسياحة الخارجية (الأمر الذي طالب المخططين، فيما بعد، بوضع خطة استراتيجية للعمل على تسويقها خارجيًا وبالتالي مأمول من تحسين للحال الاقتصادي لسكانها). من جانب آخر، وجود أكبر وأقدم ميناء على صعيد مصر في الاسكندرية جعلها تساهم بدور مهم وحيوي في الاقتصاد المصري(عملت الحكومة ضمن خطتها الاستراتيجية على تطويره وتعزيز قدرته على المنافسة العالمية). أخيرًا، إن إحدى مكامن القوة للمدينة وتحديدًا في جذب الاستثمارات تمثل في توافر وسائل النقل المختلفة (برية، بحرية، جوية) التي تربط الاسكندرية بجميع أقاليم مصر. كما عرفت مدينة الاسكندرية ثلاثة تحديات أساسية: إرتفاع الكثافة السكانية في المساكن العشوائية وعدم حصول ساكنيها على الخدمات الأساسية؛ والتدهور البيئي لبحيرة مريوط؛ والافتقار إلى استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية. هذا الواقع تطلب تدخل قيادة محافظة المدينة من خلال البدء في عملية تشاركية لإعداد استراتيجية طويلة المدى للتنمية الإقتصادية فيها. فأصدر المحافظ قرارًا عام ٢٠٠٤، قضى بتشكيل فريق استراتيجية الاسكندرية وتمّ تحديد دوره ومسؤولياته. ترأس لجنة الاستراتيجية سكريتير عام محافظة الاسكندرية وضمّ ثلاث مجموعات فرعية مسؤولة عن: التنمية الاقتصادية المحلية؛ تطوير بحيرة مريوط؛ وتحسين الأحياء العشوائية وتنميتها.

٢. ومن خلال تجربة مدينة صفاقس نلاحظ بدايةً أن هذه المشاريع استندت على قطاعات ستة جاءت نتيجةً للتشخيص الذي أعدّه الخبراء في نهاية المرحلة الثالثة، وأعني هنا بعد الانتهاء من تقييم مواطن القوة والضعف في المدينة ومعرفة الفرص والمخاطر، وقد تمّ انتقاء ١٨ مشروعًا فقط من أصل ما يزيد عن ستين مشروعًا بحسب الأولية والأهمية لكل قطاع، مراعين إمكانية تمويل هذه المشاريع سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي. وكان أن أملئ استمارة لكل مشروع تناولت فيها عددًا من المتغيرات الدقيقة والواضحة نحو: تحديد المشروع، موقعه، طبيعة ووصف المشروع، أهداف محددة للمشروع، مراحل التنفيذ ومحتواها وبرمجتها (بما في ذلك الفترة الزمنية)، المنفذين في مجال التصميم والتنفيذ، كلفة المشروع، مؤشرات التنفيذ، مؤشرات الفعّالية (المادية والمعنوية)، المشاريع المكملة.

تتضمن استراتيجية تنمية المدن، في هذا الإطار، تقديم الخدمات الضرورية وإعداد سياسات لتحديد أسعار عادلة لها، وحصول المواطنين على المعلومات وتحديد وحماية حق الجميع في الحصول على المرافق والمنافع. كما يجب أن تساهم هذه الاستراتيجية في إزالة المعوقات القانونية ذات الأثر التمييزي التي ترفض مساواة النساء، تحديدًا، في حصولهن على الخدمات الأساسية وحيازة الأراضي والحصول على القروض وفرص التوظيف. ولتحقيق ذلك لا بد من اعتماد بعض الخطوات الأساسية كالتالي:

١. **تأمين حيازة الأراضي**[١]: بالنسبة لملايين الفقراء في المدن وسكان الاحياء الفقيرة يعدّ الاعتراف الرسمي بحقوقهم وبقائهم في المدينة هو العامل المؤثر لاندماجهم في المجتمع كما يكون عاملا لتحسين ظروف السكن. فمنح الاراضي وتأمين حيازتها هو أحد التعبيرات المتميزة للإندماج والإرادة السياسية ولها تأثير مباشر ومحسوس على الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالمأوى للفقراء في المدن[٢].

٢. **تحسين الحصول على خدمات**: إن توفير الخدمات الأساسية وخصوصا الماء والصرف الصحي والطاقة والنقل الحضري، لها تأثير على حياة الفقراء اليومية في المدن. فهم يدفعون عادة أسعارًا مرتفعة للخدمات التي تقدم لهم من مصادر غير رسمية. وسوف تتطلب استراتيجية تنمية المدن النظر في الخيارات المتاحة في تقديم الخدمات بكفاءة وسياسات عادلة للأسعار. كذلك يركز إعداد استراتيجية المدن على أكثر الطرق فاعلية في توفير الخدمات وتتضمن آليات تقديم الخدمات واستعادة قيمة التكلفة والإطار العام للانتظام في تقديم الخدمات.

ويبقى عامل تخفيض مستوى الفقر الذي يشكل أحد أهم أهداف استراتيجية التنمية المدينية، ويتمحور حول عدد من الركائز قد يكون أهمها اتخاذ مبادرات موجهة وشاملة في تحسين مستوى معيشة الفقراء. وأن يكون التوجه العام للسياسات الوطنية والمحلية في صالحهم. فاستراتيجية مشروع التطوير العمراني تطمح إلى وضع حلول ملائمة لمناطق المخالفات القائمة في المدينة والحد من إقامة المزيد من مناطق المخالفات في المستقبل بالدرجة الأولى، ولتحقيق ذلك يجب

---

١. إن مناطق المخالفات تنمو بشكل مفزع في جميع أنحاء العالم، حيث أنه من المتوقع أن يصبح عدد مناطق المخالفات ضعف ما هي عليه الآن في عام ٢٠٢٥. للمزيد من التفصيل أنظر: http://www.citiesalliance.org.

٢. في مدينة حلب حوالي ٢٢ منطقة مخالفات حاليًا تعاني من نقص الخدمات و يسكن هذه المناطق قرابة نصف عدد السكان حيث صرح رسميًا أن أربعين بالمائة من سكان حلب يقطنون في هذه المناطق. تشكلت مناطق المخالفات في حلب إما عن طريق وضع اليد بحيث تم التعدي على الأراضي التي تملكها الحكومة في بعض المناطق أو عن طريق إفراز وبيع الأراضي غير المنظمة بشكل غير مسجل رسميًا. وأهم صفة لهذه المناطق هي أنها قد ساهمت في تأمين سكن الذين تم تجاهلهم لوقت طويل من قبل سوق الإسكان. و لكنها تعاني من نقص كبير في الخدمات ومن واقع بيئي و صحي متردي إضافة إلى البطالة. كذلك من خلال مراجعتنا لاستراتيجية مدينة الاسكندرية وجدنا أن مستوطناتها العشوائية والتي تضم حوالي ٤٨ منطقة عشوائية يوجد فيها حوالي ١٠٥٩٩٧٤ ساكنًا يمثلون ٣٠,٥٪ من سكان المدينة. وتعاني هذه المناطق من الكثافة السكانية العالية، والافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية حيث ترتفع كثافة الطلاب في الفصل الواحد، والأهم هو ارتفاع معدل البطالة.

تحديد المشاكل، وتحفيز السياسات الإسكانية وقروض سكن بشروط ملائمة بالإضافة إلى إيجاد آلية لتطوير وإدارة مناطق المخالفات الحالية من خلال تعزيز مفهوم التشاركية وإيجاد البدائل القانونية المناسبة و رفع مستوى الدخل بإشراك المرأة و الشباب. يترافق مع ذلك ضرورة إيصال الخدمات الأساسية بكفاءة، ووضع أسعار عادلة لها، وبالتالي توفير الخدمات الأساسية التي تؤثر على حياتهم بصفة مباشرة. أخيرًا، يجب التركيز على أفضل الوسائل لتقديم الخدمات الأساسية بفعالية وذلك من خلال إحصاء الخدمات الصحية المتوفرة في المدينة وتوزيع الخدمات الطبية عليها، وتحصين الضمان الإجتماعي وضمان الشيخوخة.

خلاصة واستنتاج

إن طموحات إعداد استراتيجية تنمية مدينية تتحدد في التوصل إلى بلورة رؤية استراتيجية جماعية شاملة ومرحلية لمختلف الجوانب الحضرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحددة لتطور المدينة على المدى القصير والمتوسط عن طريق إشراك أكبر شريحة من المواطنين والفعاليات في تحديد الأولويات وتصميم المشاريع، وضبط برنامج عمل مشترك بين الأطراف المشاركة يتلاءم والأولويات التنموية المحددة ويسهم في تحقيق التنمية المستديمة.

ونستخلص أن استراتيجية التخطيط المديني ليست مشروع حكومة وإنما هي مشروع مدينة. وذلك لأن إدارة المدينة تستدعي بل تتطلب تزامن قرارات السياسيين وخطوات الجهات الخاصة التي تعمل على الأرض، شرط أن تكون هذه القرارات والخطوات متلازمة مع الأهداف المعترف بها وتكمل بعضها لتحقيق التطوير الشامل. كما أن آليات الاستراتيجية من شأنها تقييم وتقليص المصالح المتضاربة في المدينة من خلال وجود إجماع بين الجهات والأهداف المشتركة.

كما نستنتج أن استراتيجية التنمية المدينية من شأنها أن تساعد السلطات المحلية في المدن على العمل بطريقة أكثر فاعلية مع هيئات المجتمع المدني والشركاء الداعمين لتحسين مساهماتهم في التنمية الوطنية. وأن التخطيط لهذه الاستراتيجية يتطلب أساسًا إتخاذ القرار إضافة إلى الجانب المنهجي؛ وكذلك، أن الهدف من الاستراتيجية ليس الاكتفاء بالحل المؤقت من خلال التنظيم الحالي وإنما بإيجاد مخططات مستقبلية مستدامة تتضمنها، وأيضًا بإجراء تغييرات أو تعديلات إيجابية في المجال أو الحيّز المديني، البيئي والاقتصادي. أما التحسين فيتم أساسًا من خلال المشاركة والتشارك والمبادرة الجماعية؛ واعتماد مسار (مستقبلي) يسمح بتطور وتنفيذ المشاريع ضمن المجال التفاعلي والمشاركة كي لا تكون مسقطة أو مفروضة فرضًا.

ونحن اليوم إذ نعي تمامًا أهمية تلك المعطيات، إلاّ أننا ندرك بأنه بين التصميم والتطبيق هناك فروقات وخصوصيات، وبأن أهمية الاستراتيجية تكمن في تكيفها مع خصوصيات واقع المجال الذي تنفذ في إطاره. وندرك أيضًا أن الفيحاء تواجه بل تعيش تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية فرضتها عليها ظروف وضعية ارتبطت بالواقع السياسي والجغرافي تحديدًا منذ ما يزيد عن نصف قرن.

فتحسين أساليب الحكم الذي يعني القرار بالتنمية المتوازية والشاملة تمّ إغفاله عن طرابلس منذ أن أفقد القرار السياسي هذه المدينة موقعها كعاصمة ولاية. كما لم تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية المنشودة، ولم يتم دعم البنى التحتية العديدة التي تمتاز باحتوائها، نتيجة القرار السياسي الذي فضل مدينة بيروت ومرفئها على الرغم من عدم جهوزيته الجغرافية.

ومما لا شك فيه أن الحرب الأهلية تركت بصمات سلبية على واقعها الإجتماعي، فبعد أن كانت مدينة واعدة، وعاصمة محلية، أصبحت مقصدًا للفئات الفقيرة القادمة من المحيط المجاور لها جغرافيًا هذا بالإضافة إلى استقطاب اللاجئين والمهاجرين الذين لعبت زيادتهم السكانية دورًا على صعيد تدهور الوضع الإجتماعي.

بعد هذا العرض الموجز نتساءل: هل سيكون من الممكن أن تؤمّن كل المعطيات التي تتطلبها هذه الاستراتيجية في سبيل تحقيق الخطة الاستراتيجية لتنمية مدن الفيحاء؟ وكيف سيتم تحديد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها مدن الفيحاء في محيطها الوطني والإقليمي والدولي؟

أسئلة نضعها في انتظار النتائج العملية التي ستتمخض عنها أعمال مشروع الخطة التنموية التي هي قيد الإعداد.

المراجع

- Blakely Edward, «Community Development Research: Concepts, Issues, and Strategies», *Human Sciences Press*, New York, 1990.
- *Guide to City Development Strategies, Improving Urban Performance*, Cities Alliance, New York, 2006.
- UN-HABITAT, *Promoting Local Economic Development Through Strategic Planning*, volume 1, Quick Guide, 2005.

المواقع الإلكترونية

- http://www.citiesalliance.org.
- http://www.worldbank.org.
- www.citiesalliance.org./Aleppo City Development Strategy.
- www.citiesalliance.org./Alexandria City Development Strategy for Sustainable Development.
- www.citiesalliance.org./Stratégie de Développent de la Grande Sfax.
- www.medcities.org./strategie de développement du Grand Sfax, Synthèse des phases I à III.

المجلات

- Urban Development in the Mediterranean, Strategic Planning as a way of Urban Management; Methodological Synthesis of Strategic Planning by Alfons Segura, Area Metropolitana de Barcelona, 1998.



السياسات التنموية: دور البلدية، الهيئات الأهلية، المخططات التوجيهية (نموذج مدينة النبطية)

دكتورة سناء الصبّاح[1]

ملخص

تعتبر البلدية ركنًا أساسيًا في التنمية المحلية نظرًا للصلاحيات المعطاة لها حسب القانون البلدي اللبناني. والتنمية المحلية هي عملية تغيير تتم من الأسفل إلى الأعلى وتبنى على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية في سبيل الوصول إلى رفع المستوى المعيشي والاندماج والشراكة.

إن أهدافنا الأساسية في هذه المداخلة هي دراسة السياسات التنموية للمجلس البلدي في مدينة النبطية من خلال عرضنا للمشاريع والإنجازات التي قام بها ومدى إسهامها في التنمية المحلية ومعرفة مكامن القوة والضعف في الخطة التنموية المعتمدة. يعتمد منهج البحث على تحليل الوثائق والنشرات الصادرة عن البلدية، ودراسة المشاريع والإنجازات التي تم تنفيذها في فترتين مختلفتين: الأولى بعد تحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ ومن ثم مقارنتها بالفترة الحالية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨).

أهم النتائج التي توصلنا اليها هي: بأن مدينة النبطية قد لعبت دورًا إقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا خلال فترة الحكم العثماني والحكم الفرنسي حيث شكلت الأسواق التجارية وتنوع البضائع الموجودة فيها عنصر جذب للتجار والسكان من مختلف المناطق والدول المجاورة.

تراجع دور المدينة الاقتصادي والعمراني مع بدء الاعتداءات الإسرائيلية عليها في العام ١٩٧٤ وأدى ذلك إلى نزوح معظم سكانها وتدمير البنى التحتية والمباني السكنية والأسواق التجارية.

وعندما أجرينا المقارنة بين عدد الأسواق في الماضي وعددها في الحاضر تبين لنا تقلص عددها بحيث لم يبق منها سوى سوق الإثنين.

لم تتوفر معظم الشروط الأساسية لقيام تنمية محلية حقيقية في غياب أي مخطط تنموي تشاركي يحدد الأولويات للمشاريع حسب الحاجات الملحة للمواطنين.

باختصار لم تضع البلدية أي خطة تنموية وربما يعود ذلك إلى عدد من المعوقات التي تواجهها. مما أدى إلى عدم توسع البلدية في دورها التنموي، واقتصاره على الدور الخدماتي.

---

١. باحثة وأستاذة في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. sanaasabbah@terra.net.lb

مقدمة

موضوعنا في هذا البحث يتناول السياسات التنموية للمجلس البلدي في مدينة النبطية من خلال عرض المشاريع والإنجازات التي قام بتنفيذها ومدى إسهامها في التنمية المحلية، لإلقاء الضوء على دور البلدية، كإدارة محلية معنية بالعملية التنموية، من خلال تقييم المشاريع والإنجازات المنفذة، والتعرف على مكامن القوة والضعف في الخطة التنموية المعتمدة. من خلال النقاط التالية:

- لمحة موجزة عن مدينة النبطية، إضافة إلى العمل البلدي وعلاقته بالتنمية ودور الإحصاءات في عملية التخطيط التنموي.
- بلدية النبطية في العهد العثماني والانتداب الفرنسي (الحركة الإقتصادية والتجارية والعلمية).
- أثر الحروب المتتالية على التنمية في المدينة.
- الوضع التنموي للمدينة بعد تحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ من خلال المشاريع والإنجازات التي تم تنفيذها في الأعوام التالية: ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.
- دور المجلس البلدي في بعض الملفات (النفايات، مياه الصرف المبتذلة، وحي السراي القديم).
- معوقات العمل البلدي والمقترحات[١].

مدينة النبطية

تسمية النبطية

يعود تاريخ مدينة النبطية إلى عهود موغلة في القدم. أما بالنسبة إلى التسمية هناك ثلاثة آراء:

- **الأول** تاريخي يرده بعض الباحثين وينسبه إلى «الأنباط» الذين امتد حكمهم من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الأول بعده وكان مركزهم «بترا» (Petra) على خليج العقبة.
- **الثاني** هو لغوي «نبط نبطا، نبطت الماء» أي تفجرت وسالت، نظرًا لكثرة العيون والينابيع في المدينة. وحسب معجم القرى والمدن اللبنانية لأنيس فريحة «فإن الجذر» نبط في العربية يعني تدفق الماء وخروجه ، و«النبا طية» كما كتبت على أختام البريد من قبل، دلالة واضحة على

١. مقابلة مع رئيس البلدية بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠٠٨ والمقابلة الثانية بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨ حيث رفض رفضًا قاطعًا إعطاء أي معلومة مبررًا سبب رفضه بمحاربته وانتقاده من قبل أطراف سياسية أخرى ومن أبناء المدينة. اعتذر مني لعدم إعطائي المعلومات اللازمة مبررًا ذلك بأنه لا يوجد أي موقف شخصي تجاهي.

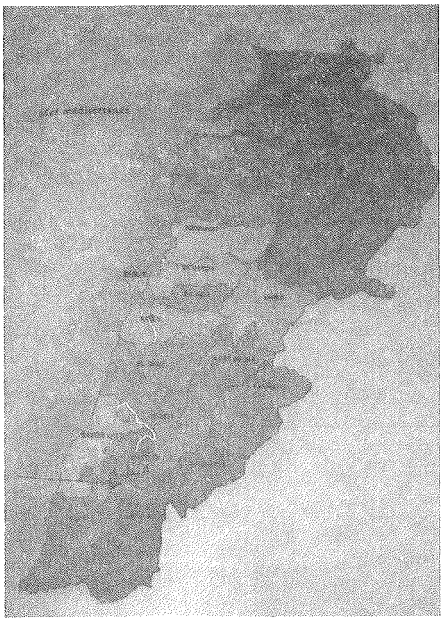
أنها المكان الذي تنبط منه الماء[1]، ومعنى الأسم ربما أهل الماء أو أهل الزرع والفلاحة[2].

- أما الرأي **الثالث** للتسمية فيعود إلى الأسطورة التي تقول أن التسمية جاءت نسبة إلى «نباطي» زوجة الإله «شيت» والدليل على ذلك أسماء البلدات الموجودة في قضاء النبطية مثل «جبشيت وعدشيت» ومقام النبي شيت في بلدة الدوير[3] ما زال قائمًا حتى اليوم.

الموقع والحدود

النبطية هي إحدى حواضر جبل عامل في الجنوب اللبناني وكانت حلقة وصل بين فلسطين وجبل لبنان من جهة، وحوران في سوريا وبين الساحل اللبناني (صيدا وصور) من جهة ثانية. وهذا الموقع المميز أهّلها لتكون مركزًا تجاريًا مرموقًا للقوافل الآتية من مختلف المناطق الداخية والخارجية.

أنظر خريطة لبنان لإظهار موقع مدينة النبطية



تبلغ مساحة النبطية ٥٧٠٠ دونم قبل أن تضاف إليها عقاريًا مزرعة كفرجوز. ترتفع عن سطح البحر حوالي ٤٥٠ متر، تبعد عن العاصمة بيروت حوالي ٨٠ كلم وعن مدينة صيدا حوالي ٣٠ كلم.

---

١. محمود المولى، **محافظة النبطية، إدارة، جغرافيا، تراث**، ١٩٩٨، ص. ٨٢.

٢. عفيف مرهج، **إعرف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية**، الطبعة الثالثة، الجزء التاسع، ١٩٨٥، ص. ٤٧٠.

٣. بلدة الدوير تقع على بعد حوالى ٣ كلم من مدينة النبطية.

السكان

بلغ عدد الناخبين في النبطية في الدورة الأخيرة وفقًا للانتخابات النيابية ٢٠٠٥ حوالي ١٧٠٠٠ نسمة. ويمكننا تقدير عدد السكان المقيمين حاليًا في المدينة بحوالي ٤٥٠٠٠ نسمة. ونشير هنا أن هذا العدد للسكان غير دقيق في ظل غياب مسح سكاني شامل في المدينة.

لا تعتبر النبطية من المدن الزراعية، غير أن زراعة التبغ كانت مزدهرة فيها في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وكانت هذه الزراعة مصدرًا من مصادر العيش للكثير من السكان من أبناء المدينة والقرى المجاورة. كما كانت هذه الزراعة أيامها توفر دخلًا كبيرًا لعدد من أصحاب الأراضي الذين يملكون رخص زراعة التبغ، ومن هذه العائلات عائلة فخر الدين وعائلة الصبّاح وعائلة شاهين وجابر. وإن انخفاض الدخل بالنسبة لمعظم العاملين في هذه الزراعة كان دافعًا قويًا للهجرة الداخلية والخارجية.

الهجرة الأولى لأبناء النبطية كانت خلال الحرب الكبرى في العشرينيات، إلى دول أميركا اللاتينية منهم من جنى منها ثروات كبيرة، حيث عاد معظمهم إلى المدينة فانتعش الإقتصاد فيها إضافة إلى النهضة العمرانية والصناعية والتجارية.

الهجرة الثانية لأهالي النبطية تركزت نحو الدول الأفريقية وقد بدأت في مطلع الثلاثينيات وكانت كثيفة إلى درجة أصبح لغالبية عائلات النبطية أبناء وأقارب منتشرين في معظم البلدان الإفريقية. وقد جنى معظم هؤلاء الثروات الكبيرة مما أثر إيجابيًا على التنمية في المدينة.

العمل البلدي وعلاقته بالتنمية المحلية

نَصّ القانون البلدي اللبناني في مادته الأولى أن: «البلدية هي إدارة محلية، تقوم، ضمن نطاقها، بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون. تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري في نطاق هذا القانون»[١]. إن وثيقة الوفاق الوطني التي نصت على اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة[٢] أعطت للبلدية دورها الذي تمارسه في عملية التنمية المحلية[٣].

وعلى هذا الأساس تكون البلدية ركنًا من الأركان الأساسية في تنمية المجتمع المحلي، وفي تطوير

---

١. هشام الجردي، **السلطة والبلدية، القوانين والأنظمة**، المركز الوطني للدراسات، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص. ٢٤٨.

٢. أنظر وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩ والتي صدقها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

٣. كما حدد القانون ذاته في مادتيه ٤٩ و٥٠ إختصاصات المجالس البلدية في إقامة المشاريع الإنتاجية وتحقيق التنمية المحلية، وجعل من مهامها اقتراح وتولي البرامج العامة للأشغال والتجميل وتخطيط الطرق وتوسيعها وإنشاء الحدائق والساحات العامة ومشاريع المياه والصرف الصحي والإنارة وحل مشكلة النفايات وإنشاء الأسواق والمنتزهات والملاعب والمكتبات العامة والمدارس والمساكن والمراكز الصحية وتنظيم النقل وإسعاف المعوقين والمعوزين ومساعدة النوادي والجمعيات، وغير ذلك من النشاطات والخدمات المحلية التي تقع ضمن النطاق البلدي.

وضعه الإقتصادي والسياسي والتربوي والصحي والبيئي. فهي على اتصال مباشر مع السكان لذا يستوجب العمل البلدي اتباع منهجيات سليمة لتحقيق التنمية المحلية والتغيير المنشود نحو الأفضل، عن طريق:

- إشراك السكان في جميع مراحل إعداد المشاريع انطلاقًا من التصور إلى الإنجاز والتقييم.
- الانطلاق من احتياجات السكان حسب الأولويات.
- توعية السكان بالانخراط في عملية تنمية المجتمع المحلي والتواصل المستمر معه.
- التشارك بين الجمعيات والأندية وأصحاب الإختصاص كوسيلة لتحسين الأداء مما يؤدي إلى توليد الشعور لديهم أن بإمكانهم إذا ما تضافروا أن يحققوا التغيير الذي يتطلعون إليه، ويخرجوا من واقع المتلقي فقط إلى واقع المحاور والمراقب والضاغط والمشارك في صنع القرار (الديموقراطية التشاركية) وبهذا تصبح البلدية نواة تغيير محلية وأهم قاعدة لممارسة الديموقراطية ولتعزيز مفاهيمها.

إن بلدية النبطية لا تعتمد مبدأ مشاركة السكان واطلاعهم على المشاريع المنوي تنفيذها في ظل غياب لجان وممثلين من السكان في الأحياء (بلدية ظل) وتغييب دور المرأة في المجلس البلدي.

دور الإحصاءات في عملية التخطيط التنموي

يعتبر التخطيط وسيلة مهمة ورئيسة من وسائل تحقيق التنمية.

تناولت معظم الدراسات مفهوم التخطيط التنموي باعتباره تحديدًا لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع[1].

ومفهوم التخطيط لتنمية المجتمع المحلي هو أنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في منطقة المجتمع المحلي، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات بهدف تحقيق تنمية هذا المجتمع خلال فترة زمنية معيّنة[2].

---

١. عبد الله بن علي المرواني، **التخطيط التنموي (الإطار النظري والمنهج التطبيقي)**، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص. ٢٢.

٢. اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا، **برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الجزء الثاني: المشروعات التنموية**، دليل تنمية المجتمع المحلي، الأمم المتحدة، نيو يورك ١٩٩٩، ص. ١.

ويمكننا تقسيم مراحل الخطة إلى مرحلتين:

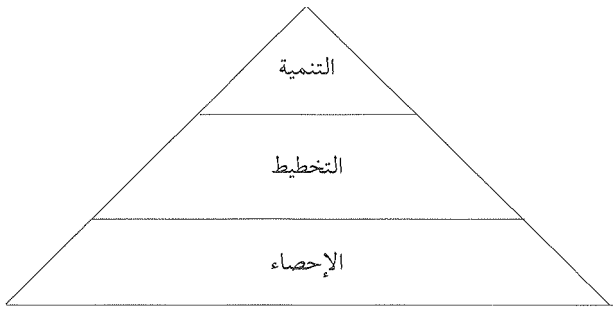
١. **إعداد الدراسات** اللازمة لخطة التنمية (بهدف تحديد إحتياجات المجتمع المحلي وإمكانياته). ولذلك لا بد من الحصول على معلومات تتعلق بالسكان من حيث عددهم وتوزيعهم وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي إلخ. وتمتد البيانات والمعلومات اللازمة لتشمل مصادر المياه وشبكات الري والصرف الصحي ومصادر المواد الخام ومرافق الخدمات العامة.
٢. **تحديد النشاطات والمشروعات** المكونة لخطة التنمية (المقترحات الخاصة بالمشروعات، كمًا وكيفًا. وتتضمن الخطة مقترحات خاصة بتحديد نشاطات إجتماعية إلى جانب المشروعات الاقتصادية والصحية والثقافية والعمرانية).

لا تنمية دون إحصاء

إن ممارسة مهام البلدية بشقيها الخدماتي والإنمائي تتطلب معرفة إحصائية لواقع النطاق البلدي الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي. فالمعطيات الإحصائية تساعد المجلس البلدي على اتخاذ قرارات تتناسب مع حاجات المواطنين كما أنها تساعد في عملية التخطيط على المدى البعيد.

وبالرغم من الوعي المتزايد بأهمية الإحصاءات في تفعيل التخطيط التنموي في الفترة الأخيرة فإن بلدية النبطية ما زالت تعاني من هذا النقص (كمًا ونوعًا) مما أدى إلى عدم تحقيق تقدم تنموي بالمستوى المطلوب.

اذًا إن التخطيط السليم لا يمكن أن يقوم إلاّ على قاعدة إحصائية علمية ودقيقة وشاملة ولا يمكن في أي حال من الأحوال فصل التخطيط عن الإحصاء وكليهما عن التنمية.



إن جميع الخطط التنموية تبقى قاصرة عن بلوغ أهدافها ما لم تستند إلى هذه القاعدة وهكذا يمكننا أن نتساءل عن أي خطة وضعها المجلس البلدي للمدينة من دون إحصاءات؟ كما أننا لا علم لنا بخطة بديلة يتبعها بهذا الخصوص مع العلم أن من البديهي أنه «لا تنمية دون تخطيط ولا تخطيط دون إحصاء».

الوضع الإداري لمدينة النبطية

لقد تطور الوضع الإداري للمدينة، فبعد أن كانت ناحية في العهد العثماني، أصبحت مديرية في عهد الإنتداب الفرنسي تابعة لقضاء صيدا، وفي العام ١٩٥٤م أصبحت مركز قضاء، في التقسيم الإداري الجديد للبنان، ومن ثم محافظة في العام ١٩٨٣حيث تضم أربعة أقضية هي: النبطية ومرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل.

إنشاء المجلس البلدي في مدينة النبطية في العهد العثماني

بعد مرور مدحت باشا والي دمشق بالنبطية في العام ١٨٨٣ بطريقه إلى دمشق مركز الولاية، صادف مروره يوم الإثنين، وهو يوم السوق الأسبوعي الذي يجتمع فيه السكان من مختلف البلدات والقرى المجاورة. حيث أعجب بموقع النبطية وحركتها التجارية فأعلنها «قائمقامية» بعد أن كانت «مديرية» وناحية[1] واختار لها حاكمًا الزعيم المعروف رضا أحمد باشا الصلح. حيث أمر ببناء دار للحكومة (السراي) وتشكيل الدائرة البلدية في العام ١٨٩٠. وقد شهدت هذه الفترة توسيع الشوارع وتعبيد الطرقات ورصفها وتحسين الأسواق وإصلاح أوضاع المياه، وعيّن موظفين في المالية والعقارية والعدلية والشرطة. وتم انتخاب أول رئيس للبلدية في النبطية هو محمد الحاج علي.

وفي العام ١٩١٠ تحولت «الدائرة» البلدية في النبطية إلى «مجلس بلدي».

وكانت قوانين المجالس البلدية قد أقرها مجلس «المبعوثان العثماني» بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٧٧. وقد نصت المادة الأولى من هذا النظام على تشكيل مجلس بلدي للنظر في الأمور البلدية

---

١. ذكر السيد محسن الأمين (**خطط جبل عامل**، مطبعة الإنصاف، بيروت،١٩٦١)، كان جبل عامل ينقسم إلى ٨ نواح أو مقاطعات، وكان يلحق بكل ناحية عدد من القرى، وكان يحكم كل ناحية حاكم واحد يفرض عليه الحاكم العام مبلغًا من المال يترتب عليه دفعه كل سنة لخزينة الدولة على أن يستوفي هو من أهل الناحية الضرائب... وكان في تلك الفترة جبل عامل مقسمًا إلى ٨ نواحي: أربع منها في القسم الجنوبي وتسمى بلاد بشارة (ناحية هونين، ناحية تبنين، ساحل قانا الجليل، ساحل معركة) أما نواحي القسم الشمالي وتسمى بلاد الشقيف فهي (ناحية الشقيف وقاعدتها النبطية وتضم حوالي أربعين قرية، ناحية الشومر، ناحية التفاح، ناحية جزين).

في المدينة أو القصبة التي تكون مركز الولاية أو اللواء أو القضاء. ويتألف من رئيس واحد ومعاون ومن ستة إلى اثني عشر عضوًا حسب عدد السكان في المدينة. إضافة لذلك، يوجد في المجلس كاتب واحد وأمين صندوق و«جاوشية» البلدية.

ونصت المادة الرابعة على أن تكون مدة المجلس البلدي أربع سنوات. وأعضاؤه من أصحاب الأملاك ومن التابعية العثمانية.

بلغ عدد رؤساء المجالس البلدية في مدينة النبطية ١٢ رئيساً منذ العام ١٨٩٠ حتى الآن[١].

الحركة العلمية في النبطية في العهد العثماني

لم تكن المدارس منتشرة في جبل عامل قبل عهد مدحت باشا والي دمشق. فهو أول من أسس المدارس الأميرية.

- تأسست أول مدرسة أهلية في النبطية بإدارة حكمت أفندي العكاري الطرابلسي عام ١٨٨٣ وقد ضمت حوالي ستين تلميذًا من النبطية وقرى جبل عامل (بعد أن كان الأهالي يعلّمون أولادهم في المدارس الأهلية الدينية). هذه المدرسة كانت أساس المدرسة الإبتدائية المعروفة حاليًا بأم المدارس أو مدرسة عبد اللطيف فياض.
- مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية في النبطية (١٨٨٩) ومدارسها ما زالت حتى اليوم.
- مدرسة الحميدية (العلمية) أسسها السيد حسن يوسف مكي الحسيني[٢] بعد رجوعه من العراق عام ١٨٩٢ حيث عرفت بالمدرسة «الحميدية» نسبة إلى السلطان عبد الحميد. هدمت المدرسة وشيد مكانها بناء تجاري تابع لجمعية المقاصد الخيرية في العام ١٩٨٦. وبعدها هُدم منزل السيد المؤسس للمدرسة عام ١٩٩٧ لتختفي نهائيًا آثار هذه المدرسة وبقى ضريحه شاهدًا على ذلك. ويبدو واضحًا أن دور النبطية لم يقتصر على النشاط الإقتصادي فقط، بل تعداه ليصبح مركزًا ثقافيًا هامًا.

---

١. محمد الحاج علي (١٨٩٠)، الحاج حسن حمدان (١٩١٠ - ١٩٢١)، علي حسين صبّاح (١٩٢٦ - ١٩٣٠)، محمد حسن شاهين (١٩٣٠ - ١٩٣٤)، فايز بك الفضل (١٩٣٤ - ١٩٣٩)، بهيج بك الفضل (١٩٣٩ - ١٩٥٠)، عبد اللطيف فياض (١٩٥٠ - ١٩٥٢)، أحمد عبد العادي صباغ (فاز مرتين بالانتخابات ٧ كانون الأول ١٩٥٢، ثم فاز مرة ثانية في انتخابات آب ١٩٦٣ وبقي حتى تاريخ وفاته في العام ١٩٨٩ ونشير هنا إن انتخاب المجلس البلدي لم يجر بسبب الحرب)، ثم عين مصطفى معين جابر بالوكالة عام ١٩٩٠ لغاية وفاته العام ١٩٩٥ (بعد اعتذار حسين صبّاح عن هذا المهام بسبب عدم إقامته في المدينة بسبب الحرب) ، ثم عين محمد أسعد شميساني في العام ١٩٩٥ لغاية ٧حزيران ١٩٩٨ موعد إجراء الانتخابات البلدية، ثم انتخب الدكتور مصطفى بدرالدين مرتين رئيسًا للبلدية من العام ١٩٩٨ وما زال لغاية ٢٠٠٨.

٢. المرجع: محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**.

سوق الإثنين

إن الهدف من العرض التاريخي لسوق الإثنين هو لتبيان الدور الإقتصادي ومدى إسهام هذا الدور في العملية التنموية للمدينة. حيث يعتبر هذا السوق من أهم الموارد الإقتصادية للمدينة ويقام يوم الإثنين من كل أسبوع. ثم تراجع دور هذا السوق عما كان عليه في الماضي وذلك بسبب تراجع عدد الزوار والتجار الذين كانوا يرتادونه لأسباب عدة سوف نأتي على ذكرها خلال بحثنا هذا.

وفي عهد المماليك، ومنذ ما يقارب السبعمائة عام أشار المؤرخ صلاح الصفدي إلى النبطية وسوق الإثنين فيها لأول مرة في هذا العصر. وكانت النبطية يومذاك تابعة لمملكة صفد، فقد ذكر «رود» سوق النبطية وعده من أسواق سنجق صفد[1].

أما معروضات السوق يومذاك فكانت المنتوجات الزراعية من حبوب كالقمح والحمص والفول والسمسم والفواكهة والخضروات واللحوم والمواشي والطيور الداجنة على اختلاف أنواعها. وإلى جانب ذلك كانت المصنوعات الغذائية كالزيوت والسمون إلى جانب المنسوجات والأحذية والفخار والأدوات الزراعية.

سوق الإثنين في العهد العثماني

وفي العصر العثماني ذاع ذكر سوق الإثنين وازداد الإقبال عليه وأضيفت إلى معروضاته بضائع جديدة كان يحملها التجار «البنادقة»[2] إلى ميناء صيدا ثم إلى ميناء صور. وكان يقصد السوق التجار من مختلف المناطق، من لبنان والجولان وحوران وشمال فلسطين وأقاصي جبل عامل، وقد وصف السوق أكثر من رحالة منهم: فولني، وروبنسون وغيرهم.

وقد وصف سوق الإثنين وكيفية التعامل فيه الطبيب شاكر الخوري عام ١٨٦٠ في كتابه مجمع المسرات فقال:
«إن هذا السوق من أعظم الأعمال التجارية في بلادنا، يجتمع إليه الناس كل نهار إثنين من كل الجهات، على مسافة إثنتي عشرة ساعة. وأكثر تجارته الحبوب والمواشي، ويجتمع فيه من الخمسة إلى الستة آلاف نسمة من شار وبائع، ومن العجائب أنه ينعقد فيه حوالي الخمسين الف عقد بيع وشراء وكل ذلك بالقول واللفظ، ويتم بكلمتين: «بعت واشتريت»، وأغرب من ذلك أنهم من كل الأجناس بين نصارى على اختلاف أجناسهم ومتاولة[3] ودروز وإسلام وخلافهم، مع هذا

---

١. مجلة **المنارة الإقتصادية**، جمعية تجار النبطية، حزيران العدد صفر، سنة ١٩٩٤ (مقالة يوسف مروة).
٢. المقصود بالتجار البنادقة هم نسبة إلى البندقية في إيطاليا، أي التجار الإيطاليون.
٣. المقصود بالمتاولة الإسلام الشيعة.

الإجتماع، لحد الآن ما حصل بينهم اختلاف عمومي وكل ذلك يتم في نهار واحد: من صباح الإثنين إلى عصره، بحيث عند مساء الإثنين لا ترى أحدًا من هذه الجموع العديدة». لكن سوق الإثنين كان يبدأ عادة صبيحة يوم الأحد وينتهي مساء الإثنين. إذ كان يتوافد التجار إليه ابتداء من صباح يوم الأحد وينزلون في الخانات. وكان يوجد في مدينة النبطية عدد من الخانات نذكر منها: خان «الملكة»، خان آل الصبّاح، وخان آل نحلة، وخان الزيون، وخان آل جابر، خان أبو خدود...».

سوق الإثنين في عهد الإنتداب الفرنسي

وفي عهد الإنتداب بقى السوق على حاله أيام العثمانين.

في نهاية القرن التاسع عشر كان سوق النبطية مقسّمًا إلى عدة أسواق. ولكن عندما قسمت المنطقة إلى دول مستقلة بعد معاهدة سايكس بيكو ووضعت القيود الجمركية فقد السوق عددًا من رواده أبناء الجولان وحوران وفلسطين، ومنذ احتلال فلسطين سنة ١٩٤٨ خسر السوق زبائنه من تجار فلسطين[١].

الأسواق القديمة في النبطية

١. سوق الحدادين (النحاسين)[٢] الذي اندثر ولم يعد له وجود الآن وحل محله محلات لبيع الأحذية والملابس الجاهزة والذهب (كان يحيط من الناحية الجنوبية لقصر آل الفضل الذي أزيل في وقت لاحق وأصبح الآن موقفًا خاصًا للسيارات والمولدات الكهربائية الخاصة).
٢. سوق الملابس والخضار (سوق الإثنين).
٣. سوق الماشية (ساحة البيدر مقابل النادي الحسيني).
٤. سوق الغلة لم يعد له وجود الآن. ويعرف حاليًا بساحة «المنشية» حيث تم بناء محلات صغيرة لبيع الخضار بعد العام ٢٠٠٠، ثم عادت البلدية ومنذ عده أشهر أزالت هذه المحلات ولم تعلن وجهة استغلال هذه الساحة.
٥. صناعة الأحذية «سوق الكندرجية» وكان يوجد على جانبي الطريق المؤدي إلى حي السراي القديم.
٦. سوق القصابين للحوم «سوق اللحم» تم ترميمه حديثًا بدعم من السفارة الفرنسية.

---

١. مقابلة مع الكاتب والأديب محمد علي الصباح بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
٢. إن الأواني المنزلية كانت تصنع من النحاس.

الرسوم التي كانت تفرض على التجار

كانت تفرض رسوم على تجار السوق «السخنة» كما كان يوضع رسم دخول على الحيوانات «كواشين» ومن هذه الضرائب على سبيل المثال: من باعة الفخار، جرة عن كل حمل من الجرار والأباريق وغيرها. كما كان أجرة الحيوان في الخان «متليك» وقد استوفيت هذه الضرائب أيام العثمانيين والانتداب.

فترة الحرب الأهلية والإحتلال الإسرائيلي لجزء من الجنوب

واصلت النبطية ازدهارها الإقتصادي والعمراني حتى العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حيث بدأت الاعتداءات الإسرائيلية على المدينة وتم نزوح معظم سكانها إلى البلدان المجاورة الأكثر أمنًا. وفي حزيران عام ١٩٨٢ تم الإجتياح الإسرائيلي للبنان فاحتلت المدينة وبقيت تحت الإحتلال لغاية العام ١٩٨٥. حيث انسحب الجيش الإسرائيلي وتمركز على التلال والمرتفعات المحيطة بالمدينة مثل موقع الطهرة والدبشة وعلي الطاهر والسويدا. وقد أدى القصف اليومي للمدينة إلى:

- تدمير البنى التحتية، تدمير المباني والمؤسسات والمحلات التجارية وإقفالها.
- شلل للوضع الإقتصادي (إقفال معظم المؤسسات الإدارية والتربوية...).
- تهميش للدور الذي كانت تلعبة المدينة على صعيد منطقة الجنوب.

وقد أثرت الحرب سلبًا على الحركة التجارية في المدينة. وفقد السوق الكثير من نشاطة حين أقام المحتلون الإسرائيليون ما يسمى بالشريط الحدودي، فخسر السوق ثلاثة أقضية من محافظة النبطية الأربعة وهي أقضية مرجعيون، حاصبيا وبنت جبيل.

وقد عانت النبطية كسائر المدن الجنوبية طيلة ربع قرن من القصف والتهجير والتدمير وذلك لغاية العام ٢٠٠٠ حيث تم تحرير الجنوب. باختصار إن هذه الفترة الزمنية كانت فترة ركود وتراجع للدور الريادي التي كانت تلعبه مدينة النبطية.

مرحلة تحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ حتى اليوم

ومن الجدير بالذكر التعرف في هذه المرحلة على السياسات التنموية التي قامت بها البلدية كإدارة محلية ومجتمع مدني ومدى إسهامهما في تنمية المدينة: وبتعبير آخر ما هو دور البلدية والمجتمع المدني لاستعادة مكانة مدينة النبطية ودورها الريادي؟

إن مدينة النبطية قد عانت من الغياب الفعلي للمجلس البلدي أثناء الحرب حيث تم انتخاب مجلس جديد في صيف عام ١٩٩٨ وأصبح وريثًا للمجلس المنتخب في ٤ آب عام ١٩٦٣. وقد تعاقب خلال هذه الفترة ثلاثة رؤساء للبلدية بالوكالة.

التوسع العمراني للمدينة ونوع الأبنية

بعد احتلال النبطية عام ١٩٨٢ وتوقف القصف اليومي على المدينة، عاد بعض أهاليها لترميم منازلهم التي دمرت أو تضررت من جراء القصف الإسرائيلي على البلدة. وعاد عدد من المهاجرين من أهالي المدينة لبناء المباني والمجمعات السكنية من أجل السكن والإستثمار. في هذه الفترة بدأت عملية الإعمار. توسعت النبطية فجأة بالمساحات الإسمنتية دون مراعاة للتقاليد المميزة للبناء القديم. حيث فقدت المدينة معظم المساحات الخضراء التي كانت تحيط بالبيوت بعد أن تم قطعها وإزالتها. حيث شيدت المباني الجديدة بطريقة عشوائية دون مراعاة قوانين وأنظمة التنظيم المدني (عدد الطوابق المسموح بها حسب الأحياء) إضافة إلى إزالة معظم المباني التراثية القديمة في المدينة (السراي القديم الذي يعود إلى العصر العثماني الذي كان في حي السراي، منزل العالم المخترع حسن كامل الصبّاح، منزل الشيخ أحمد رضا، منزل آل الفضل...).

فقدت المدينة معظم المعالم التراثية وتوسعت نحو الضواحي إلى كفرجوز وتول والتلال المجاورة وتداخلت أبنية المدينة بالقرى والبلدات المحيطة بها.

باختصار، إن القصف اليومي المستمر الذي تعرضت له المدينة أثناء الحرب وغياب رقابة الدولة أديا إلى التوسع العشوائي للمدينة وتشويه الوجه الجمالي لها[1]. في هذه الفترة نشطت الجمعيات العائلية ولعبت دورًا أساسيًا في التكافل الإجتماعي بين أبناء كل عائلة منها.

وهنا لا بد لنا من طرح الأسئلة التالية: ما هو دور البلدية والتنظيم المدني لاستعادة مخطط

١. يوجد أبنية شاهقة العلو مخالفة للتنظيم المدني، وبيوت مؤلفة من طابقين أو ثلاثة طوابق المسموح بها قانونيًا.

توجيهي جديد لتحسين الوجه الداخلي للمدينة يتناسب مع تزايد السكان وحاجاتهم وما هي المشاريع التنموية التي نفذت؟ وهل هذه المشاريع ستساهم في تنمية المدينة؟

المشاريع التنموية الحالية للبلدية

لقد قمنا بتصنيف النشاطات والإنجازات لمعظم المشاريع التي نفذت ما بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وقد اعتمدنا في تصنيفنا هذا على المجلات التي تصدرها البلدية لأن بلدية النبطية متحفظة تحفظًا كليًا على المشاريع التي أنجزت سابقًا والتي هي قيد الإنجاز حاليًا والتي سوف تنجز مستقبلاً. وعلمت بأنها سوف تعلن عن هذه الأمور في ربيع العام المقبل حسب ما صرح به لنا رئيس البلدية أثناء زيارتنا له للحصول على المعلومات اللازمة لإغناء هذا البحث[1] وكانت المشاريع موزعة كالتالي:

جدول رقم ١: النشاطات الثقافية والاجتماعية لعام ٢٠٠٧

النشاطات الثقافية والإجتماعية لعام ٢٠٠٧	مكان النشاط	الجهات المشاركة	الرعاية السياسية للنشاط
تكريم شعراء	مدينة فرح	البلدية + دار نشر الهادي	سعادة النائب الحاج محمد رعد
تكريم تلامذة	كفرصير (مدرسة الآفاق)	مدرسة الآفاق	رعاية رئيس البلدية
إجتماع التراث	ثانوية الصباح	البلدية + بعض الجمعيات	
سوق المونة	ساحة شهداء المقاومة	البلدية وبعض الجمعيات	
معرض الكتاب	مدينة فرح	مشاركة البلدية و دار نشر الهادي	سعادة النائب الحاج محمد رعد
ورشة عمل لدمج المعاق في التنمية	نادي الشقيف	مشاركة البلدية	
نصب للمخترع الصباح	مدخل النبطية	لجنة الصباح والبلدية	الرئيس لحود ممثلاً بسعادة المحافظ
ورشة عمل لحقوق الطفل	مهنية النبطية	مشاركة البلدية	
إحتفال بعيد الطفل	ساحة الصباح	Intersos	
محاضرة عن الألغام	ثانوية الصباح	الجيش اللبناني والبلدية	
محاضرة حول الأمراض المعدية	النبطية	البلدية	

١. مقابلة مع رئيس البلدية بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠٠٨ و المقابلة الثانية بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨.

النشاطات الثقافية والإجتماعية لعام ٢٠٠٧	مكان النشاط	الجهات المشاركة	الرعاية السياسية للنشاط
محاضرة حول التهاب الكبد الفيروسي BCA	الجمعية الخيرية	مشاركة البلدية	
لافتات بمناسبة عاشوراء	البلدية	البلدية	زينة الأعياد
زينة رمضان	البلدية	البلدية	
الوفد الأوروبي		البلدية	إستقبال وفود
الوفد الإيطالي		البلدية	
رجال الأعمال الروس		البلدية	
القنصل الهنغاري + سفير إسبانيا		البلدية	
سفير إستراليا		البلدية	

نستنتج من الجدول رقم ١ أن معظم النشاطات الثقافية والإجتماعية لعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تنحصر في استقبال الوفود وإقامة حفلات تكريم وورش العمل. وهنا لا بدّ لنا من الإستفسار أين أصبح مشروع بناء القصر البلدي للمدينة؟ أين المكتبة العامة؟ وهل للنشاطات الترفيهية والفلكلورية نصيب في الخطة المقبلة؟ أين المعارض؟ أين البرامج والنشاطات الترفيهية للأطفال؟

نلاحظ أيضًا بأن البلدية تقوم بتنفيذ هذه النشاطات والمشاريع بالتعاون مع عدد محدود جدًا من مؤسسات المجتمع المدني المحلية أو بعض الدول المانحة. أما فيما يتعلق بالرعاية السياسية للنشاطات غالبًا ما تكون لفئة سياسية معينة دون سواها.

الإنجازات الإنمائية والعمرانية للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

جدول رقم ٢: أهم الإنجازات الإنمائية والعمرانية للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

أهم الإنجازات الإنمائية والعمرانية منذ العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٨
رصف بعض الطرقات بمادة الإسفلت (الطريق المؤدية إلى ثكنة الجيش...)
إنشاء الأرصفة وتبليطها (أرصفة الطريق المؤدي إلى كلية العلوم...)
تنظيف الطرقات من النفايات وانتزاع الأعشاب على جوانب الطرقات وري الأشجار المزروعة
رش المبيدات في مختلف أنحاء أحياء المدينة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ (مرتين في فصل الصيف)
صيانة الإنارة في الشوارع
إنشاء مجاري للمياه المبتذلة في بعض الشوارع
إنشاء طريق شارع محمد بك الفضل (خلف البنك المركزي)
إعداد وتحضير المسلخ الجديد للعمل في القريب العاجل (بدعم من الإتحاد الأوروبي ومجلس الجنوب)

أهم الإنجازات الإنمائية والعمرانية منذ العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٨
تأهيل وإعادة ترميم سوق القصابين (اللحم) بدعم من السفارة الفرنسية
إعادة ترميم واجهات بعض المحلات التجارية في ساحة المدينة بالتعاون مع منظمة UNDP
وضع حجر الأساس لموقف الفانات والسيارات العمومية، تقدمة دولة إيران
بدء العمل في إعادة ترميم مدخل حي السراي، بدعم من الهيئة الإيرانية (شهر كانون الأول ٢٠٠٨)

إنجازات ونشاطات المجلس البلدي منذ تموز ٢٠٠١ ولغاية شهر آب ٢٠٠٢

بعد اطلاعنا على إنجازات ونشاطات المجلس البلدي المنفذة وغير المنفذه في هذه الفترة من خلال النشرة التي تصدرها البلدية قمنا بتوزيع وعدّ النشاطات حسب نوعها فحصلنا على المعلومات الواردة في الجدول فكانت كما يلي:

جدول رقم ٣: المشاريع المنفذة والمشاريع الموعودة للعامين (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)

المشاريع المنفذه	المشاريع الموعودة منذ العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ والتي لم تنفذ حتى الآن[1]
تعبيد طرق: عدد ٢٨	انطلاقًا من حرصنا الحفاظ على حضارة هذه المدينة وعلى جمالها فقد وضعنا برنامجًا لتنظيمها (تحرير الأرصفة من كل البضائع والمواد لأن الرصيف ملك للمواطن)
قنوات لمياه الأمطار عدد: ٩	نعمل على إقامة جسر يربط أوتوستراد حبوش - النبطية وصولاً إلى منطقة كفرجوز
جدار دعم عدد: ١١	نهيء حاليًا لإقامة دراسة شاملة إحصائية لكل أعداد المباني وضبطها في خرائط وخاصة مع عدم توفر المسح الطوبوغرافي .وسوف تكون بلدية النبطية الثانية بعد بلدية الغبيري المبادرة للقيام بهذه الدراسة التي سوف تنظم في إطار معلوماتي داخل الحاسوب
أرصفة عدد: ٥	
شبكة مياه الشفة عدد: ١٣	رغبة منها توسيع الطريق الممتدة من المدخل الشمالي للمدينة حتى سراي الحكومة، ومن أجل توسيعها وإقامة الأرصفة ومن ثم زراعة أشجار النخيل. عمدت البلدية إلى استئصال وقطع أشجار الكينا المعمرة منذ حوالي خمسين سنة[2]
صرف صحي عدد: ٦	

يظهر لنا من خلال ما ورد في الجدول رقم ٣ أن المشاريع التي وضعت ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لم تنفذ حتى يومنا هذا. ومما يلفت الإنتباه أن أشجار الكينا المعمرة قطعت بموافقة البلدية ولم تستبدل بأشجار النخيل كما وعدت البلدية المواطنين حين قطعها.

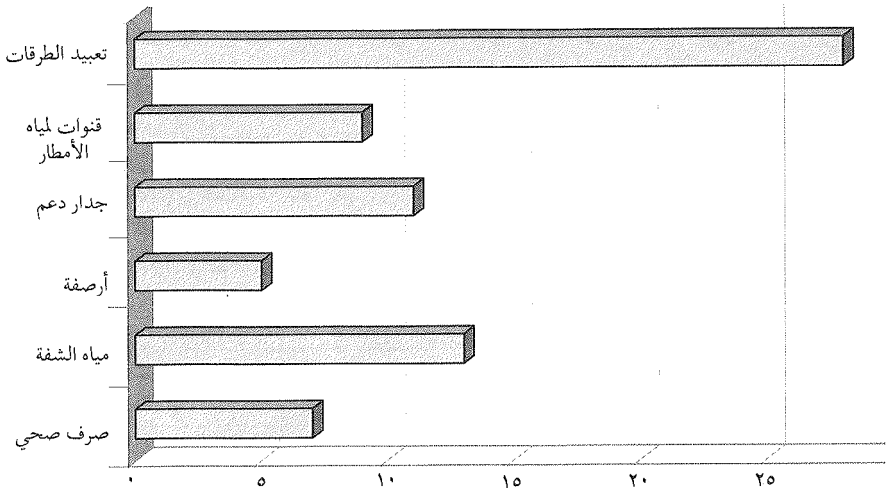
كما تبين لنا أن عدم الإلتزام بتنفيذ بعض المشاريع التي وضعها المجلس البلدي السابق قد يؤدي إلى إرباك المجلس البلدي الجديد لأنه سيبدأ بوضع استراتيجية جديده لعمله دون الأخذ بعين الإعتبار المشاريع والخطط الموضوعة سابقًا. وهذا يعتبر من المعوقات التي يواجهها المجلس البلدي الحالي. وما نستطيع قوله: لم يعتمد كل من المجلس البلدي السابق والمجلس البلدي الحالي

١. نقلًا عن تصريح رئيس البلدية في نشرة البلدية تشرين الأول ٢٠٠٢، ص. ٣١.
٢. نشرة بلدية النبطية، تشرين الأول ٢٠٠٢، ص. ٣٣، رقم الإنجاز رقم ٩٠.

على الإحصاءات والدراسات السكانية لوضع الخطط والمشاريع بما يتوافق مع حاجات السكان في المدينة.

أما فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ كانت على الشكل التالي:

رسم بياني رقم ١: يظهر لنا المشاريع التي نفذت ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢



يظهر لنا من خلال الرسم البياني رقم ١ أن المشاريع المنفذة انحصرت في تعبيد الطرق، تحديث شبكة مياه الشفة، جدار الدعم، قنوات لمياه الأمطار والأرصفة[١]. هذه المشاريع تندرج ضمن تأمين البنى التحتية.

دور البلدية في الملف البيئي

أصبح الحفاظ على البيئة موضع اهتمام عالمي تزداد قيوده تدريجيًا على الصناعات الملوثة.

١. ملف النفايات الصلبة

يتم جمع النفايات من المدينة وحرقها في مكبات مكشوفة. وهذا الملف ما زال من الأمور الملحة والذي يتطلب العمل الجاد. إن تأخر المجلس البلدي واتحاد بلديات الشقيف في معالجة هذا الملف سيؤدي إلى مشاكل وأخطار عديدة منها:

---

١. نشرة بلدية النبطية، تشرين الأول ٢٠٠٢، ص. ٢٩ - ٣٣. لقد قمنا بعدّ وفرز المشاريع حسب نوعها، من أجل عرضها. أنظر الرسم البياني رقم ١.

- إنتشار النفايات في بعض الطرقات والمكبات المكشوفة والعشوائية.
- تحويل المكبات الموجودة في المنطقة إلى استقبال مجمل النفايات دون فرز أو تحويل مع ما يرافق ذلك من مخاطر جدية على صحة الإنسان والبيئة المستدامة.

إن اتحاد بلديات الشقيف التي من بينها بلدية النبطية لم يجد حتى اليوم حلًا لهذه المشكلة. ذلك لأن مشكلة النفايات تتطلب بناء معمل لتدوير هذه النفايات بعد فرزها وهذا لم يتوفر حتى الآن.

إن طريقة الجمع المنفصل للنفايات من المصدر (أي من البيت، المدرسة، المؤسسة والمستشفى) غير معتمدة ويبرر بعض المسؤولين عدم إعطاء هذا الملف أهمية إلى عدد من العوائق منها: أن المواطن اللبناني بشكل عام، والمواطن في منطقة النبطية بشكل خاص، غير مؤهل من الناحية الحضارية والسلوكية للقيام بفصل النفايات من المصدر قبل جمعها، وما إلى ذلك من اتهامات ترمى على كاهل المواطن في ظل غياب مشروع فعلي مخطط له مسبقًا من أجل العمل على تنفيده من قبل الجهات المسؤولة.

ما هو دور الجمعيات في الملف البيئي؟

لقد قامت جمعية حماية البيئة والمحافظة على التراث في النبطية بدعم من قبل برنامج المنح الصغيرة من الأمم المتحدة للعمل على مشروع تخفيف النفايات العضوية الثابتة وقام هذا المشروع على التوعية من مخاطر هذه الملوثات للفترة الواقعة بين ١١ حزيران ٢٠٠٦ ولغاية ١ نيسان ٢٠٠٨. وقد أظهرت الدراسة التي أجرتها الجمعية وجود ٤٠٠ عائلة تعتاش في جنوب لبنان على حرق الكابلات لاستخراج النحاس حيث تتسبب بانبعاث الديوكسين والفورونات وهذه الملوثات العضوية الثابتة الأكثر خطورة على البيئة. وتؤدي إلى أمراض خطيرة وكثيرة منها: السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم والعقم وأمراض الحساسية الخ[1]. حيث أقيم عدد من الورش لطلاب المدارس والعاملين في هذه المهنة ووزعت الكراسات عن ذلك. والنتيجة كانت حسب ما ذكر في مجلة الجمعية: «إن الوضع الإقتصادي الصعب لهذه المجموعة جعلها عصية على كافة المحاولات الأمنية والتوجيهية والدينية التي أصدرت فتاوى بتحريم عملية الحرق. فقد عادت الجمعية وقدمت اقتراحًا من جديد لحل هذه المشكلة يقوم على تأمين فرامات تستطيع أن تحل محل الحرق الملوث للبيئة».

٢. مياه الصرف المبتذلة

لقد اهتمت البلدية بملف مجاري الصرف الصحي في معظم الأحياء والسؤال الذي لا بد لنا من طرحه هل تتم معالجة وتكرير هذه المياه؟

---

١. «هيئة حماية البيئة والمحافظة على التراث»، **كاميرا البيئة**، العدد الأول تموز ٢٠٠٨، ص. ٣.

المياه المبتذلة ما زالت من المشاكل الملحة في مدينة النبطية والجوار حيث تتجمع في خراج بلدة النميرية[1] لذلك يجب العمل على إنشاء معمل لتكرير المياه المبتذلة لكي يرفع الضرر عن الأهالي في المنطقة.

٣. أزمة السير

إن أزمة السير الخانقة التي تعاني منها مدينة النبطية بسبب احتلال أرصفة المدينة وقسمًا كبيرًا من الشارع من قبل أصحاب المحلات وخاصة باعة الفاكهة والخضار وتجار الجملة (تجار الحسبة). ووقوف السيارات في الوسط التجاري بشكل عشوائي مما يسبب أزمة سير خانقة. وقد يبرر بعض المسؤولين ذلك بالتعاطف الإنساني مع الباعة وسائقي السيارات العمومية والخاصة. هذا بالإضافة إلى ضيق الطرق والممرات وتحديدًا في الوسط التجاري بما يتناسب مع الكثافة السكانية حاليًا.

هذا الوضع انعكس سلبًا على الحركة التجارية في المدينة وخاصة بعدما استحدثت الطرق التي تم إنشاؤها خارج الوسط التجاري حيث حرم هذا السوق من الإستفادة من سكان المناطق المجاورة الذين كان من الممكن شراء حاجاتهم من أسواق المدينة.

٤. حي السراي

يعتبر حي السراي من أقدم أحياء مدينة النبطية. وهو الأساس الذي قامت عليه المدينة وتفرعت منه باقي الأحياء. ما هي المخططات المقترحة لتعزيز مكانته التراثية؟ دعي هذا الحي باسم حي السراي لأنه كان يوجد فية السراي العثمانية. وهنا لا بد لنا من طرح السؤال أين أصبح السراي العثماني اليوم؟ نعم لقد تم هدمة وإزالته؟ ما موقف البلدية آنذاك من هدمة ولماذا أعطيت رخصة الهدم؟ ومن وافق على ذلك؟ وقد جاء في المقال الذين نشره أحد الكتّاب[2] في مجلة البلدية أن الذين تسببوا بإزالة هذا المعلم التراثي الهام هم من الجهلة والأغبياء والطماعين.

حي السراي أصبح اليوم حيًا مهملًا ومهجورًا من غالبية سكانه ويعتبر من الأحياء المهمشة. حيث أن معظم المساكن والمباني مهدمة سواء من جراء القصف الإسرائيلي أو من عدم صيانة هذه المباني القديمة.

ما هي خطة البلدية؟ ماذا نفذ حتى الآن من مشاريع لإعادة الحياة من جديد لهذا الحي؟ أو بتعبير آخر ما هي المشاريع المقترحة من قبل البلدية لتحفيز سكان ومالكي العقارات والمباني في هذا الحي من أجل تنميتة وخاصة أن هذا الحي ما زال يوجد فيه بعض الأبنية الأثرية كمنزل آل فخر الدين مثلًا ونشير هنا أن بيوت هذا الحي متلاصقة ببعضها البعض وتأخذ شكلًا هندسيًا شرقيًا قديمًا حيث يستطيع المرء التجول في الحي بأكمله بالتنقل دون عناء من سطح إلى آخر.

---

١. بلدة من بلدات قضاء النبطية، تبعد حوالى ١٠ كيلو متر عن النبطية.
٢. الكاتب محمد علي الصباح.

معوقات العمل البلدي في المدينة

من خلال ما توصلنا إليه من معلومات استطعنا التعرف على بعض المعوقات التي يواجهها المجلس البلدي وهي:

- عدم وضع الخطط المسبقة للمشاريع المنوي تنفيذها.
- لم يعتمد المجلس البلدي خطة طويلة الأمد من أجل استكمال المشاريع التي وعدت بتنفيذها مما يجعل البلدية التي تأتي بعدها غير ملزمة بالبرامج التي وضعتها سابقتها. وهذا ما يعيق التنمية الشاملة في المدينة[1].
- إجتماعات المجالس البلدية غير مفتوحة للمواطنين في ظل غياب تأليف لجان الأحياء (غياب المشاركة الشعبية)، وتجلى ذلك بعدم اطلاعنا كباحثين على المشاريع المنوى تنفيذها من قبل المجلس البلدي فكيف يكون الحال بالنسبة للمواطنين العاديين.
- عدم التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والبلدية في وضع المشاريع وتنفيذها بالشكل المطلوب.
- النقص الكبير بالإحصاءات اللازمة لوضع الخطط والمشاريع التنموية بشكلها الصحيح. وعدم توفر المال الكافي مما يجعل تنفيذها بشكل إرتجالي غير مدروس.
- عدم التوافق بين أعضاء المجلس البلدي بسبب الخلافات السياسية والنزاعات المحلية الضيقة.
- تفرد رئيس المجلس البلدي باتخاذ القرارات في أغلب الأحيان[2].
- عدم فصل السياسة عن العمل البلدي التي تلعب دورًا أساسيًا في تأليف المجالس البلدية مما أدى إلى التساهل في تطبيق القوانين في ظل المحسوبيات والتحيز في تنفيذ المشاريع.

وفي رأينا أنه لكي يتأمن النجاح يجب على المجلس البلدي أن يعرف أولويات المجتمع الذي يقوم بخدمته طوعًا وبدون مقابل. بأن يتعرف أولًا على حاجات البلدة ويتم ذلك بتوزيع استمارة تتحدد من خلالها تدوين الأولويات للسكان أو بواسطة التواصل المباشر معهم. وبعد تدوين الأولويات يتم إعلام المجتمع عن تخطيط وتكلفة المشاريع في الزمان والمكان، لأن شفافية العمل البلدي والتواصل مع أفراد المجتمع يخلقان فعالية وثقة في العلاقات ما بين المواطنين والمجلس البلدي.

---

١. عدم إلتزام المجلس البلدي الحالي بالمشاريع التي وضعها المجلس البلدي السابق وهكذا دواليك.

٢. وظهر لنا ذلك من خلال ما صرّح لي أثناء مقابلته بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨ حيث قال: «لا أحد يعرف عن المشاريع المنوي تنفيذها، وأن هذه المشاريع سرية ولا يعرفها سوى شخصين فقط: أنا وأحد الموظفين العاملين بالبلدية (ط. ج.) فقط. وسوف نعلن عن هذه المشاريع في الربيع القادم».

المقترحات

إن لا مركزية الأسواق تلعب دورًا مهمًا في التقليل من ازدحام المرور الخانق الذي يهدر الوقت ويرهق الأعصاب، لذلك يجب العمل على إيجاد أسواق رئيسية في مختلف أنحاء المدينة إبتداءً بسوق للخضار واللحوم والفواكه، وإقامة الأسواق المختلفة بشرط أن لا يقضي ذلك على جاذبية مركز المدينة الرئيسي.

تأليف لجان مشتركة من داخل المجلس البلدي ومن الأهالي لإتاحة الفرصة للشباب من الجنسين للمشاركة ، في اتخاذ القرارات الآيلة لتنمية المدينة ولتفعيل سير العمل فيها.

إعادة ترميم بعض المنازل المهدمة في حي السراي وإعطاؤه الطابع التراثي ليصبح مقصدًا للسواح وذلك عن طريق إحياء العادات والتقاليد التي كانت سائدة قديمًا (مثلا: إقامة السهرات التي يتخللها تلاوة سيرة عنترة والزير على ضوء السراج، وتجوال المسحراتي على حماره لإيقاظ الصائمين على السحور في شهر رمضان إضافة إلى إقامة الحفلات الفلوكلورية ووضع مجسمات للأدوات التي كان يستعملها الحرفيون، وفتح بعض المطاعم فيه لتقديم الوجبات التي كانت تحضرها النسوة في فترات سابقة وخاصة الوجبات التي تميز النبطية عن باقي المناطق).

وأخيرا لا بدّ لنا من الإشارة إلى أن الصعوبة التي واجهناها عند دراستنا لهذا الموضوع هي عدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية من المجلس البلدي مما جعل دراستنا هذه غير مكتملة الجوانب التي كانت من الممكن أن تكون أفضل وأشمل من ذلك لو تعاونت البلدية بشكل أفضل.

وأخيرًا وليس آخرًا يحضرنا قول الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي سنختم به مداخلتنا هذه حيث قال:
«عندما أزور بلدًا ما لا أتفحص جودة قوانينه، لأن القوانين الجيدة موجودة في كل مكان، بل أتفحص إذا كان هذا القانون يطبّق أم لا».

فعلى البلديات تطبيق القوانين من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المنشودة في عصر العولمة.

المراجع

- الأمين؛السيد محسن، **خطط جبل عامل**، مطبعة الإنصاف، بيروت، ١٩٦١.
- الجردي؛ هشام، **القوانين والأنظمة، السلطة والبلدية**، المركز الوطني للدراسات، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **دليل تنمية المجتمع المحلي**، الجزء الثاني: المشروعات التنموية، الأمم المتحدة، نيو يورك، ١٩٩٩.
- آل صفا؛ محمد جابر ، **تاريخ جبل عامل**.
- المولى؛ محمود، **محافظة النبطية، إدارة، جغرافيا، تراث**، ١٩٩٨.
- مرهج؛ عفيف، **إعرف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية**، الجزء التاسع، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.
- المرواني؛ عبد الله بن علي، **التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
- Maddik Henry, *Decentralization, Democracy, Development*, London, 1993.

وثائق

- وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩ والتي صدقها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

المقابلات

- مقابلة مع رئيس بلدية النبطية بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠٠٨.
- مقابلة مع المسؤول الإعلامي لبلدية النبطية في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- مقابلة مع الكاتب والأديب محمد علي الصباح بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- المقابلة الثانية مع رئيس بلدية النبطية بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨ .

المجلات والنشرات

- نشرة بلدية النبطية، تشرين الأول ٢٠٠٢.
- «هيئة حماية البيئة والمحافظة على التراث»، **كاميرا البيئة**، العدد الأول تموز ٢٠٠٨.



المحور السابع

المدينة من منظور الثقافة والرمز

رئيسة الجلسة دكتورة سوسن كريمي (جامعة البحرين)

المحاضرون

- دكتور سميح شعلان (المعهد العالي للفنون الشعبية، أكاديمية الفنون، مصر): ملامح التغير في العلاقات الإجتماعية كما يعكسها اختيار الموقع السكني.
- دكتور محمد فرحات (جامعة بيت لحم وجامعة القدس المفتوحة): القدس أو مورفولوجيا المقدس والرموز.
- دكتورة مها كيال (الجامعة اللبنانية): الثقافة وإشكاليات قراءتها من منظور تنموي.
- دكتورة ماكي المعلوف (الجامعة اللبنانية): الساحة بين الخصوصية السكنية والقيم المجتمعية: دراسة ميدانية نفس - إجتماعية في بيروت.



ملامح التغيير في العلاقات الإجتماعية كما يعكسها اختيار الموقع السكني (إطلالة تاريخية فولكلورية)

دكتور سميح شعلان[1]

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن طبيعة التغيرات التي طرأت على العلاقات الإجتماعية، من واقع توجهات الأفراد ناحية اختيار موقع السكن، وهو الأمر الذى يمكن من خلاله فهم مدى تغير العلاقة بين الفرد والجماعة والحاجة المتبادلة فيما بينهما.

هذه الورقة فى مسعاها هذا سوف ترصد العوامل التى دعت إلى هذا التغير وأسست لانتشاره بين الناس، وإلى أي مدى يلعب البعد الطبقى دورًا فى تحديد ملامح تلك العلاقة المتبادلة بين الإنسان والمكان الذى يستقر فيه. ولعل الدراسة بذلك الرصد يمكن أن تتبين أيضًا التأثير المتبادل بين المدينة والريف فى هذا الخصوص.

إن النظرة إلى المدينة، هنا، تعني الوعاء الذي يحتوي على النشاط الإنساني، وتبرز طبيعة هذا النشاط وتوضح ملامحه. إذ إن اختيار الإنسان للمكان الذي يحيا فيه مؤشر كاشف عن طبيعة الأفكار الجمعية المتداولة بين أفراد كل جماعة إنسانية.

وهذه الورقة البحثية التي تنتمي إلى الدراسات التاريخية الفولكلورية تسعى للكشف عن حكمة الناس في اختيارهم لمواقع سكناهم، وكيف يعكس ذلك الاختيار صيغ العلاقات الإجتماعية فيما بينهم، والتغيرات التي تطرأ على تلك الصيغ. ويعود اهتمام هذه الورقة بتلك القضية البحثية من أن المجتمعات العربية تمر الآن بتغيرات بنائية حاسمة قد تؤثر فيما تؤثر على الخصوصية الثقافية لتلك المجتمعات.

وقد حرصت هذه الورقة على أن تتبع القواعد العلمية المنهجية التي يستعين بها علم الفولكلور لدراسة الموضوعات المعني بالتعرض لها. والتي تنطلق من مفهوم مؤداه أن للمكان والزمان دورين رئيسين في صياغة مفردات ثقافة الإنسان، كذلك فإن انحياز الناس لمفردات ثقافية بعينها ينطلق ويتأسس على تضاريس إجتماعية تجعل الإنحياز لتلك المفردات يرتبط بحاجات أفراد كل طبقة إجتماعية ونظرتهم لأنفسهم وللآخرين من حولهم.

والمدنية العربية في كافة أرجاء الوطن العربي تتشابه فيما بينها في كثير من ملامح التغير الذي

١. عميد المعهد العالي للفنون الشعبية، أكاديمية الفنون في مصر. sameeh_shallan@hotmail.com

لحق بطبيعتها، ويعود ذلك إلى تشابه الظرف التاريخي الذي أثر بشكل مباشر وغير مباشر في نشأة المدن وتطورها.

وإذا كان قياس هذه الورقة يتم على مدينة القاهرة والفسطاط والذي يهتم بمؤثرات التغير ومؤشراته واتجاهاته، فلعله كذلك ينسحب على كثير من المدن العربية.

تطالعنا المراجع التاريخية والشواهد الآثارية بما درج عليه المصريون عبر تاريخهم الطويل من قواعد تخص تحديد شكل المدينة وتحصيناتها، «إذ ظهر في النقوش الصخرية لأواخر عصر ما قبل الأسرات، وبداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق.م.، ما يدل على أن المدن كانت تحصن بسور سميك دائري أو مستطيل، له دعامات تدعمه وأبراج بارزة، تتيح للمدافعين من خلاله القدرة على مراقبة كل من يقترب من السور، وتصويب سهامهم نحو من يحاول اقتحامه. ومن أسماء المدن ما كان يكتب داخل ما يمثل سورًا مستطيلًا ذا أبراج»[١].

فمنذ وقت مبكر حصن المصريون مدنهم من اعتداءات البدو الطامعين في خيرهم. وأقدم ما يعرف من تلك المدن المحصنة في مصر مدينة «نخن» وهي الآن الكوم الأحمر شمال أدفو بقليل، وكذلك مدينة «الكاب» شرق النيل[٢]. وفي الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة وصفت مدينة «طيبة» الأقصر حاليًا بأنها المدينة ذات الـ١٠٠ باب[٣].

أما عن تخطيط المدينة في مصر القديمة فقد كانت بيوت الفقراء ومتوسطي الحال تحيط بالمعابد، بعضها يرتفع إلى ثلاثة طوابق يتخللها شوارع ضيقة متعرجة. غير أن بيوت الأثرياء كانت تستقر في الأحياء الجديدة، وكانت عبارة عن قصور جميلة ذات أبواب فخمة، تحيط بها حدائق ذات أشجار عالية.

كذلك يفيد المؤرخون في مواقع كثيرة إلى أن اختيار موقع مدينة القاهرة – كغيره من المدن الإسلامية قد اتفق مع توفير شروط أساسية وجب توافرها بصفة عامة في اختيار أي موقع لتلك المدن وهي:

١. سعة المياه العذبة،
٢. اعتدال المكان وجودة الهواء،
٣. القرب من المرعي والاحتطاب،
٤. تحصين منازلها من الزعار بأن يحيط بها سور يعين أهلها على الأعداء،
٥. ارتباطها بطرق سهلة الوصول إلى الأقاليم لتوفير احتياجاتها وتصدير إنتاجها[٤].

---

١. محمد أنور شكري، **العمارة في مصر القديمة**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
٢. Somers Clarke El kale and the great wall, journal of *Egyptian archeology*, VII, 1921, p. 54
٣. محمد أنور شكري، **العمارة في مصر القديمة**، مرجع سابق، ص. ٧٢.
٤. محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨، ص. ٩٦، ٩٧، ٩٨.

وموقع مدينة القاهرة ومن قبلها عواصم مصر الإسلامية الفسطاط والعسكر والقطائع أملته الظروف الجغرافية وحددته عند ملتقى طرق عدة، ذلك أن طريقين رئيسيين، يعتبران من أهم طرق العالم القديم، كانا يلتقيان عنده، وكان أحدهما يتجه من الشرق إلى الغرب مارًا ببغداد ودمشق والواحات الموجودة في الصحراء العربية وليبيا وبلاد المغرب، والآخر كان يصل البلدان الأوربية الواقعة على شواطئ البحر المتوسط ببلاد السودان وشبه الجزيرة العربية والهند والشرق الأقصى، ولم تستطع الصحاري المحيطة بالقاهرة أن تحدد وتقلل من نشاط تدفق الناس عليها، فأصبحت خدمة القوافل التجارية المارة بالقاهرة من أهم وظائفها، فعندما تتجمع تبدأ بعد ذلك في الانتشار في مختلف مدن وبلدان العالم القديم. وكذلك أثبت التاريخ أن جوهر الصقلي كان موفقًا في اختيار موقع القاهرة، حيث يضيق عنده مجري النيل، وحيث تتخلل الجزر المكان الذي تشرف عليه القاهرة، والتي هي أشبه بممر طبيعي يسهل للناس الانتقال من ضفة إلى أخري، ويهون عليهم أمر ذلك كثيرًا[1].

ولا نستطيع في هذا المقام أن نتجاهل ظروف نشأة هذه المدن والتي ارتبطت بأهداف معينة كالجهاد والفتح فكانت كمعسكرات حربية، ثم تحولت إلى مراكز إدارية لإدارة الأقاليم المفتوحة تعتمد في اقتصادياتها في المقام الأول على الخراج والغنائم الواردة من البلاد التي تفتحها الجيوش، ثم بعد ذلك تحولت إلى مدن مستقرة عادية فتطلب عمرانها تخطيطًا آخر، يكسبها حاجاتها بالاعتماد على نفسها. فبدأ الأمويون هذه السياسة الداعية إلى توفر الماء وتشجيع الزراعة وتنمية التجارة المرتبطة بتطور الصناعات والحرف[2].

كذلك فإن اختيار موقع تلك المدن إنطلق من أهمية تحصينه لدفع الأخطار التي تحدث عند هجوم الأعداء عليها، وبرزت تلك الحاجة إلى تحصين المدن منذ عهد قديم - كما أسلفنا منذ قليل - فعندما نشأت المدن وزاد عمرانها وثراؤها، وبدأت تتعرض لهجمات الأعداء، الذين يطمعون في السيطرة عليها أو نهب ثرواتها، ما أدى إلى أهمية بناء الأسوار حول المدن، وتجهيز الجند والقادة الذين يتولون الدفاع عنها. ومن هنا كان اتخاذ السور حول المدينة أمرًا هامًا، وتبلورت الدلالة الحضارية للسور - الذي يعني أمن وأمان سكانها - وتأمين المدينة، يكفله بناء الأسوار والأبراج والقلاع[3].

أما عن شوارع القاهرة عند نشأتها فقد اختلف المؤرخون حول مدى اتساعها. فبينما يصف أحدهم أسواق وشوارع القاهرة بالاتساع يخالفه آخر ويشير أن أكثر دروبها ضيقة، وبينما يصف الأول الشوارع الرئيسية، يتجه الآخر إلى وصف الدروب التي تمثل غالبًا الشوارع الفرعية والطرق الخاصة.

---

١. نيازي مصطفى، القاهرة، **دراسات تخطيطية في المرور والنقل والمواصلات**، القاهرة، ص. ٩ - ١٠.

٢. محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، مرجع سابق، ص. ١٠٦.

٣. بيتر فارب، **بنو الإنسان**، ترجمة زهير الكرمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص. ١٣٩.

وأجمع المؤرخون والرحالة على ما اتسمت به مدينة الفسطاط من شوارع ضيقة فقد رأى فيها أحدهم أسواقًا وأزقة ضيقة تظل فيها القناديل مشتعلة بشكل دائم لأن نور الشمس لا يصل أبدًا لتلك الأسواق والأزقة، ويؤكد على ذلك المقريزي، فيذكر أن شوارع الفسطاط وأزقتها ضيقة. ولعل الشواهد الآثارية تدل على ذلك إذ أنه لا تزال شوارع الفسطاط بحي مصر القديمة لا يزيد عرضها عن ستة أمتار ونصف المتر.

كما تؤكد ذلك الشواهد الأثارية التي تعكس هذه الظاهرة، كوجود قنوات مكلسة في الجدران الخارجية لبعض المنازل الباقية، كانت تستخدم في تصريف مياه المطر من على أسطح المنازل بدلاً من المزاريب التي لا تصلح إلا في الشوارع المتسعة حتى لا تسبب أذى للمارة. وكان لظروف إنشاء الفسطاط وتخطيطها، والهجرة المكثفة إليها، وانضمام المهاجرين إلى قبائلهم، أثر واضح في تكثيف الإنشاء وشغل المساحات وتضييق الطرقات[1].

أما عن الحارات والأزقة فقد تركت حرية تحديد مقاييسها لأصحابها بتوجيه من الفقهاء الذين كانوا ينصحون العامة بأن يتركوا لشوارعهم وأزقتهم ما يتلاءم وأقصى ارتفاع وأضخم شيء يمر من خلالها كالجمل الذي يمر محملاً بما يحمله من سلع أو أغراض[2].

يصف إدوارد وليم لين في زيارته لمصر عام ١٨٣٣ حتى ١٨٣٥ شوارع القاهرة بأنها غير مرصوفة معظمها ضيق متعرج، وهي في الواقع أزقة أكثر منها شوارع. والمار في الشوارع لا يرى في القاهرة سوى مدينة ضيقة المساحة مكتظة بالسكان، كما تصطف في الشوارع العريضة المتاجر الواحد تلو الآخر، وتقع فوقها بيوت لا صلة لها البتة بها، والتي نادرًا ما يقطنها الأشخاص المستأجرون لهذه المتاجر وأما إلى يمين الشوارع الكبيرة ويسارها، فتمتد الشوارع الفرعية والأحياء. ومعظم الشوارع الفرعية كبيرة، تشتمل على بوابة خشبية واسعة تغلق ليلاً ويتولى حراستها بواب يفتح البوابة لكل راغب في الدخول، وتتألف الأحياء في معظمها من أزقة[3].

وعندما تحتل المتاجر الجزء الأرضي في المباني في شارع ما (كما هو الحال عامة في شوارع العاصمة الكبيرة وفي بعض الشوارع الفرعية) يقسم البناء الفوقي إلى مساكن منفصلة ويعرف «بالربعة»، وتكون المساكن منفصلة عن بعضها البعض، وعن المتاجر الواقعة في القسم السفلي، وهي متروكة للعائلات التي لا تستطيع تحمل دفع إيجار منزل بكامله. يضم كل مسكن في الربعة غرفة أو غرفتين للنوم والجلوس بالإضافة إلى مطبخ ومرحاض. ونادرًا ما يكون لهذه المساكن مداخل

---

١. Saleh Ali Elhathlaul, «Tradition continuity and change in physical Environment: the Anal Muslim city», thesis submitted to the department of Architecture at MIT, 1981, p. 38 - 39

٢. محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، مرجع سابق، ص. ١٨٣.

٣. إدوارد وليم لاين، **عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، مصر ما بين ١٨٣٣ - ١٨٣٥**، ترجمة سهير دسوم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص. ١٥، ١٦، ١٧.

منفصلة عن الشارع، فمدخلها واحد، وكذلك سلالمها مشتركة تربط عادة مجموعة مساكن مختلفة، ولا يتم تأجير مثل هذه المساكن مفروشة أبدًا، ونادرة هي الحالات التي يسمح خلالها لرجل لا زوجة له أو جارية عنده، أن يقطن تلك المساكن أو أن يقيم في منزل خاص إلا إن كان لديه أهل أو أقرباء يسكن معهم، فتراه في هذه الحالة لا يجد سوى «الوكالة» ليستقر فيها، والوكالة عبارة عن مبنى مخصص بشكل رئيسي لاستقبال التجار وبضائعهم[1].

أما البيوت الخاصة بالأثرياء فترتفع إلى دورين أو ثلاثة أدوار، ويضم كل منزل فسيح فناء غير مرصوف أو مسقوف يعرف «بالحوش»، بني عند مدخله ممر ذو منعطف أو منعطفين بهدف منع المارة من اختلاس النظر إلى داخل الفناء. وتجد في هذا الممر وراء الباب مباشرة مقعدًا حجريًا طويلًا يعرف بالمصطبة يستند في بنائه إلى الجدار أو إلى جانبه وهو مخصص للبواب والخدام الآخرين. كذلك تقع في الفناء بركة تتدفق مياهها.

وتطل الحجرات الأساسية على باحة الفناء الواسع وتكثر الأبواب التي تدخل إليها من فناء المنزل، من هذه الأبواب «باب الحريم» الذي يقودنا إلى سلالم تؤدي إلى الحجرات المخصصة للنساء ولسيدهم والأبناء. وتقع في الدور الأرضي عامة حجرة اسمها «المندرة» يتم فيها استقبال الزائرين من الرجال[2]. كما ينبغي في تصميم مساكن الأثرياء تصميم باب سري يمكن التسلل من خلاله إذ داهم صاحب البيت خطر ما أو جرت محاولة لاغتياله، أو جعل هذا الباب مدخلًا ومخرجًا لخليلة أو حبيبة، ومن الشائع أيضًا في ذلك الوقت بناء «مخبأ» في مكان ما بالمنزل لإخفاء المال والثروة. كذلك يشيد في غرفة الحريم في تلك المنازل الكبيرة الواسعة حمام يتم تسخينه على غرار الحمامات العامة[3].

وفي إطار مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» تأتي ظاهرة «الخصوصية» التي أثرت تأثيرًا واضحًا في الحياة الإجتماعية في المدينة وبالتالي في تكويناتها المعمارية المختلفة، فقد حددت التعاليم الإسلامية نظام الحياة الأسرية بما يحفظ الحرمات والعرض، فأخذ بعضها بمرور الزمن سلوكًا عامًا حرص على السكان حرصًا شديدًا، وأصدر الفقهاء أحكامهم التي تدعم الخصوصية، وطبّقها القضاة، ولم يتسامحوا في كشف حرمات المنازل بالنظر من أبوابها، أو أثناء المرور في الشارع، أو بجرحها من خلال الاطلاع على المنازل المجاورة من الأسطح والكوى التي تكشف بيوت الآخرين[4].

وكانت البداية عندما شكا أحد سكان الفسطاط إلى الخليفة عمر من إطلالة جاره عليه من غرفة بناها، فأرسل الخليفة عمر إلى عمرو بن العاص واليه على الفسطاط أن يهدم هذه الغرفة، وعندما

---

١. إدوارد وليم لاين، **عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، مصر ما بين ١٨٣٣ - ١٨٣٥**، مرجع سابق، ص. ٣١، ٣٢.
٢. المرجع السابق، ص ٢١.
٣. المرجع السابق، ص. ٣١.
٤. محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، مرجع سابق، ص. ٣٢٢.

علم أن ذلك لم يكن في نية المالك، كتب مرة أخرى إلى عمرو أن يضع سريره خلف النافذة، ويحاول الاطلاع فإن أطل على بيوت الجيران وجب إغلاق النافذة، وإن لم يتمكن فمن حق المالك أن يحتفظ بالنافذة، وهذه الحادثة كانت الأساس الذي انطلق منه نظام النوافذ في المنازل فهي تسمح بإنشاء النوافذ بغرض دخول الضوء والهواء، دون الاطلاع على بيوت الجيران، وهو ما تبلور فيما يسمى بـ«المناور» الحائطية التي تسمح بالضوء والهواء من حرم الجيران ولا تسمح بالاطلاع عليهم لارتفاع مستواها بنسبة ارتفاع لا تمكن من ذلك[1].

ويبدو أن هذا المبدأ الذي يرمي إلى حرمة البيوت وخصوصيتها قد وضع في الاعتبار في تصميم المآذن المرتفعة بالمساجد، وكذلك الآداب التي يجب أن يتحلي بها المؤذن إذ إن ارتفاع المئذنة عن البيوت المجاورة لها – بغرض وصول نداء الصلاة إلى أكبر مدى ممكن – وما قد يسببه من أذى يكشف البيوت المجاورة لها، مسألة هامة تدخل في مسؤوليات المحتسب الذي وجب عليه أن يراقب المؤذن ويوجهه إلى عدم إمعان النظر في بيوت الناس وهو على المئذنة، ويجعله ملتزمًا بذلك بالقسم. ولا يجعل أحدًا غيره يصعد إلى المئذنة، ولا يصعد هو إلا في وقت النداء إلى الصلاة[2]. حتى أنه قد وصل الأمر من التشدد في بعض الأحيان إلى تشدد المحتسب في أنه لا يسمح للمؤذن بصعود المئذنة إلا إذا كان كفيفًا، حتى لا يؤذي البيوت المجاورة من خلال الاطلاع على ما بها. وربما يكون لذلك صلة بما نراه في شيوع استخدام السلّم المروحي الداخلي للمئذنة الذي يدور حول عمود مركزي، وعدم وجود فتحات مناسبة لإضاءته في بدن المئذنة، فهذا التصميم بالإضافة إلى أنه أدى إلى متانة بناء المئذنة وارتفاعها ورشاقتها، فإنه حمى البيوت المجاورة من التطلع عليها أثناء صعود المئذنة لعدم وجود فتحات، وإن وجدت فهي ضيقة لا تمكن من الاطلاع إذا كان المؤذن مبصرًا، أما إذا كان المؤذن كفيفًا فإن التصميم الداخلي للمئذنة بهذه الكيفية يسهل له الصعود والهبوط، حيث أن السلم المروحي حول العمود المركزي يكفل ذلك تمامًا. بل ربما أجاد المؤذن الكفيف صعود هذا السلم أكثر من المبصر، وغالبًا ما ارتفعت شرفة الآذان ارتفاعًا كبيرًا أيضًا يمكن من وصول الآذان إلى أبعد مدى ممكن، ولا يمكن من الرؤية الواضحة للبيوت المجاورة.

وعندما نسعى لتتبع طبيعة الإسكان في تلك الفترة التاريخية نجد أن المعز لدين الله الفاطمي قد حرص على أن يعزل مواضع سكنى العامة عن الأعوان فقد اختار لأعوانه مراكز قريبة من قصره.

ومن مظاهر التغير ما حدث من تحول إنشائي ووظيفي في مدينة القاهرة نتيجة لتغير الأوضاع

---

١. المرجع السابق، ص. ٣٣٥.

٢. ابن الأخوة، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص. ١٧٦، ١٧٧.

السياسية، حيث تحولت مع بداية العصر الأيوبي من مدينة ملكية إلى مدينة للعامة. نتج عن ذلك تحولات جذرية في عمران المدينة، وتكويناتها المعمارية، حيث أزيلت القصور الفاطمية وأنشئ في مواضعها العديد من التكوينات المعمارية الأخرى تطلب أنشاؤها إنشاء شبكة جديدة من الطرق الفرعية والخاصة التي تصل بينها. كما أن هذا التحول أضفى على المدينة طابعًا جديدًا، فتحول شارعها الأعظم شارع المعز لدين الله الفاطمي إلى منطقة تجارية ممتدة تشمل العديد من الأسواق والسويقات التي تخصصت في تجاراتها وصناعتها والتي انسحبت فيما بعد على مسميات المناطق التي تشغلها كالصاغة والخيميين والفحامين والنحاسين، إلى غير ذلك[1].

وفي عصر سلاطين المماليك لم تتسع تلك المواضع المميزة بمدينة القاهرة داخل السور لكل أمراء المماليك، كما أن ظروف العصر وما اشتملت عليه من مؤامرات وفتن، كان ادعى إلى تجنّب سكن الأمراء في القلعة بجوار السلطان، وكان من الادعى للأمراء أن يؤمّنوا أنفسهم ويسكنوا خارجها. وكأن لهذا التوزيع لأولئك الأمراء في سكنى المدينة أثر في زيادة عمرانها وامتداد أحيائها، حيث أنهم كانوا يميلون إلى سكنى مناطق ذات ميزات خاصة أوجبت تعمير مساحات جديدة أضيفت إلى عمارة المدينة. فقد أدى ذلك إلى أن أنشأ الظاهر بيبرس ميدانًا بظاهر القاهرة التفت حوله من بعد الأبنية، وأيضًا ظهرت إلى الوجود منطقة بولاق وغيرها، تلك الامتدادات التي أصبحت أحياء هامة من مدينة القاهرة وضواحيها.

وفي العصر العثماني مع تواجد القصور والعمائر والمساجد والوكالات والمدارس وغيرها، تكاثر بناء الزوايا والتكايا للدارسين والخانات والوكالات، وحدثت أشكال كثيرة من الحراك الإجتماعي، فعلى سبيل المثال اختفى من الجهات القريبة من القلعة وجامع السلطان حسن سكانها الأغنياء بعد أن أفزعتهم حركات المشاغبين، وتحولت المنازل إلى أحواش سكنها الرعاع، أما أغنياء الحي فقد هجروه إلى حي بركة الفيل أو بركة الأزبكية اللتين أصبحتا المقرين المفضلين لدى الأمراء والخاصة[2].

وتزايد أصحاب الحرف الصغيرة والمشعوذون كالحواة والقرداتية بميدان الرملية، التي تحولت مبانيه الفاخرة إلى أكواخ وحيشان وأخصاص، وتزايدت الربط والتكايا والخوانق والجوامع والزوايا، وبدأت مناطق السكن الفقيرة على أطراف القاهرة تتضخم، وأصبحت هذه المناطق محلا لأفقر شرائح المجتمع والقادمين الجدد من الأرياف، وبدأت تتكاثر الأحواش داخل نطاق المدينة أو خارجها «أحواش المقابر نموذجًا»، والوثائق تتحدث في الكثير من الأحوال عن حوش الفلاحين، وكان يوجد نوع من التجانس بين سكان تلك الأحواش يعود إلى وحدة مسقطهم حينًا، «كحوش الشراقوة» نسبة إلى مديرية الشرقية، وحوش الصعايدة نسبة إلى أهالي صعيد مصر، وإلى انتمائهم لمهنة واحدة، فقد كان يوجد شمال القاهرة بالقرب من جامع الحاكم «حوش للغوازي». وبالإضافة

---

١. المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطوط والآثار، «الخطط»**، المطبعة الأميرية ببولاق، الجزء الثاني، ١٨٥٣، ص. ٢٨.
٢. سعاد ماهر، **القاهرة القديمة وأحياؤها**، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢، ص. ١١٥.

إلى الأماكن الدينية كالزوايا والجوامع تزايد بناء القباب وجعلوا عليها الحيطان فتكون كالدور وبنيت بها البيوت، بدأ القراء والفقراء يفدون إليها، حيث يقرأ القرآن ليلًا ونهارًا، ويوزع الطعام (الرحمة) على الفقراء والشحاتين. وكان يتم ذلك بالمقابر[1] وكان بعض العوام والفقهاء والفقراء والحرافيش وجماعات متلصصة يبيتون في القرافات وبصفة خاصة الواقعة أسفل المقطم المجاورة لباب الوزير، وللإمام الشافعي، وللسيدة نفيسة.

وفي زمن الحملة الفرنسية تحولت هذه القرافات إلى مكان يتحصن فيه بعض الثائرين الذين انطلقوا من الحارات الجوانية الحسينية وبولاق وغيرها، ولكن جنود هذه الحملة، هدموا القرافة حتى لا تكون مأوى لهؤلاء وأطلقوا قنابلهم على الحسينية، والتي كانت أحد معاقل الثوار الذين كان معظمهم من العوام والحرفيين، وهم الشرائح المسحوقة إجتماعيًا وليس لديهم ما يخافون عليه من مسكن أو أهل أو مال.

وقد شاعت مفاهيم تعبر عنها الأمثال الشعبية التي تعزز علاقة الجار بالجار والحقوق الواجبة عليهما تجاه بعضهما البعض من خلال حاجاتهم إلى التكاتف والتساند الإجتماعي من أجل التعايش مع منطق الظروف التي أوجدتهم في هذا الكيان الإسكاني الواحد. وانطلقت تلك الأمثال من رؤية الجماعة التي عززتها خبرتهم مع الحياة وتجاربهم فيها، لتمثل خلاصة الخبرة والتجربة في صياغة إبداعية تعمل على يسر تلقيها، وتبني الأفكار التي تحتويها، مما يعين على سرعة تداولها وانتقالها عبر الأجيال المتعاقبة وانتشارها بين الأفراد والمجتمعات.

وفي الأمثال التالية ما تعبر به الجماعة عن الجوانب الإيجابية في الجيرة والدور الذي يلعبه الجار في حياة الجار، من حيث طيب العشرة، وطيب المقام، وتبادل المنافع. «إسأل عن الجار قبل الدار»[2] ويقال أيضًا في نفس المعنى «إشتري الجار قبل الدار»[3]. ويفيد المعنى بناء على الخبرة المكتسبة لأفراد الجماعة بأن اختيار الموقع الذي سيتم الإستقرار فيه يجب أن يسبقه التأني في الاختيار، حيث يجب السؤال عن طبيعة الجيران وملامح علاقتهم بالآخرين، ومدى حرصهم على التفاعل والتلاقي الإنساني. وهو الأمر الذي سوف يعين على علاقة طيبة - بهم أو العكس، ولذا أوجبت الحكمة السؤال، فإن حسن اختيار الإنسان يسبق اختيار المكان. في بعض الأحيان يزيد على المثل السابق فيقال «إسأل عن الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق»، والعرب تقول في أمثالها «الجار ثم الدار» قال الميداني: «هذا كقولهم الرفيق قبل الطريق، وكلاهما يروي عن النبي صلي الله عليه وسلم، قال أبو عبيد: كان بعض فقهاء أهل الشام يحدث بهذا الحديث ويقول: معناه إذا

---

١. سيد عشماوي، **الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص. ٤٨.

٢. محمد قنديل البقلي، **الأمثال الشعبية**، جمع وتبويب وشرح وتعقيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص. ٧٨.

٣. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦ ، ص. ٢٣.

أردت شراء دار فسل عن جوارها قبل شرائها». وفي أخبار أبو الأسود الدؤلي من كتاب الأغاني أنه كان له دار من رهطه فأولع برمي أبو الأسود بالحجارة كلما أمسى ولم يفد فيه اللوم، فباع أبو الأسود داره واشتري دارًا في هذيل، فقيل له: «أبعت دارك؟ قال: لم أبع داري ولكن بعت جاري» فأرسلها مثلا. والمثل التالي ينطلق من هذا المعني ويؤكد عليه: «بيت ينكري، وبيت ينشري»[1]، ويفيد المعنى بأن الدور بحسب مواقعها وجيرانها، فدار تكرى، أي تؤجر ويمكن استبدالها بدار أخرى إذا لم يتوفر في جوارها حسن العشرة والعلاقة، ودار أخرى عليك أن تبادر في شرائها واستمرار الإقامة فيها لحسن موقعها وطيب أخلاق جيرانها، ويروى أيضًا في هذا المعنى: «بيت ينشري وعشرة تنكري». كما يقال: «بيت ينشري وبيت ينكري وبيت يغور بسكانه»[2] ويقسم هذا المثل مراتب الاختيار، ففي المرتبة الأولى البيت الذي تتم الإقامة الدائمة فيه، ثم الإقامة إلى حين، وفي المرتبة الثالثة البيت الذي لا تطيق العشرة مع سكانه وجيرانه ويقال أيضًا في هذا المعنى: «من جاور السعيد يسعد، ومن جاور الحداد ينكوي بناره»[3] ويضرب المثل في أهمية اختيار الجار لأن سعادته سوف تعم وإن كان في ضيق وكرب سوف يؤثر ذلك على المحيطين به، والمثل بذلك يرمي إلى أن تأثر الجار بحال الجار يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار الموقع السكني.

كذلك فإن المثل التالي يحض على حسن المعاملة بين الجيران ويتفق مع الحديث النبوي الشريف «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» فيقال: «النبي وصى على سابع جار»[4].

ويؤكد المثل التالي على أهمية توطيد العلاقة بالجيران لأن التصاق سكناهم وقربهم يؤدي إلى سرعة قيامهم بالعون والمساعدة حال طلبها وهم بذلك يستحقون مزيدًا من الألفة والمودة.

«قبل ما أقول يا أهلي، يكون الجيران غاتوني[5]»[6]. ويقال أيضًا في هذا المعنى «في ربك وجارك عالم بحالك»[7]. ويضرب المثل التالي في تحمّل أذى الجار وجوره لكونه أقرب الناس «الجار جار وإن جار»[8] كما يقال «الجار ولو جار»[9] أو «جارك وإن جار»[10]. وجميعهم يعني إحفظ جارك وحافظ على علاقتك به حتى لو ظلمك، لأنه سرعان ما يستعيد صوابه وتستعيدا مودتكما، انطلاقًا من حاجتكما الملحة لتبادل المنافع. وفي المثل التالي الذي على لسان سيدة الدار وتسعى فيه للتأكيد

---

١. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ١٤٣.
٢. المرجع السابق، ص. ٢٤٣.
٣. المرجع السابق، ص. ٧٣٠.
٤. ابراهيم أحمد شعلان، **موسوعة الأمثال الشعبية المصرية**، دار المعارف، ١٩٩٢، ص. ١٦٩.
٥. غاتوني: أغاثوني
٦. المرجع السابق، ص. ١٦٩.
٧. المرجع السابق، ص. ١٦٨.
٨. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ١٥٧.
٩. إبراهيم أحمد شعلان، **الأمثال العامية**، مرجع سابق.
١٠. محمد قنديل البقلي، **الأمثال الشعبية**، مرجع سابق، ص. ٢٧٧.

على أن المودة التي تربط بينها وبين جارتها والتي تخلصها من همومها وكدرها في أن تسر لها بما يشغلها ويؤرقها فتسعى الثانية دومًا إلى أن تزيح وتخفف عنها آلامها يقول المثل: «لولا جارتي لانفقعت[1] مرارتي»[2]. ويؤكد المثل التالي على تلك المودة الواجبة «إن كان بجاري ما يهنالي»[3] ويعني إذا كان هذا الخير من حق أو في حوزة جاري فلا يجب أن أستطيبه لنفسي ولا أسعى للاستحواذ عليه وكأنني أمتلكه، لأن الجار أقرب الناس إلي. وفي هذا المعنى يقول المثل: «إن كان جارك في خير أفرح له إن ما جالكش[4] منه يكفيك شره»[5]. أو يقال «إن كان جارك في خير أفرح له إن ما نابك[6] منه كفاك شره»[7]. والمعنى يفيد بأن عليك أن تسر إذا جاء جارك خير فإذا لم يصبك شيء من هذا الخير، فلا يجب عليك أن تحسده على ما جاءه. ولعل هذا الخير إذا جاءك سوف يكون شرًا عليك ودارك. ويذهب المثل التالي إلى أهمية ملاطفة الجار وعدم الاصطدام به وعدم السعي إلى مخاصمته حتى لو كان سفيها، فعلك بذلك تسترضيه وتمنع أذاه عنك: «إن كان جارك سفيه، أعمل له كحك[8] وهاديه»[9].

كذلك فإن الأمثال الشعبية تفترض خلافات قد تتعرض لها العلاقة بين الجوار ولأن الأمثال الشعبية قد تأسست على واقع الحياة وما يعتريها من تقلبات في العلاقات، فقد تنبهت إلى إمكانية حدوث ذلك بين الجيران، لكن وعي الجماعة الشعبية بحتمية التلاقي الإنساني بينهم، قد عرضت في موضوعاتها لتوتر تلك العلاقة فتحذر من التمادي فيها، يقول المثل: «إن خانقت[10] جارك إبقيه وإن غسلت توبك نقيه»[11]. والمراد في المثل إذا أغضبت جارك، لا تبالغ، إبقاءً على مودته، أما ثوبك فبالغ في تنقيته من الدنس وما علق به إذا غسلته، أي كن حكيمًا في وضع الأمور في مواضعها. وفي المثل التالي ما يؤكد المعنى: «صباح الخير يا جاري، أنت في دارك (في حالك) وأنا في داري (في حالي)»[12]، ويرمي المثل إلى أهمية منع تسرب العداء بين الجيران، وكف أذى توتر العلاقة إذا ما بدأ الخلاف فيما بينهم فيطالبهم المثل بالاكتفاء بالعلاقة السطحية والاقتصار على التحية، وتجنّب الاختلاط حتى لا تعمق الخصومة فذلك أبعد للشقاق وأدعى للراحة. وفي نفس

---

١. انفقعت: انفجرت.
٢. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ٤٢٨.
٣. المرجع السابق، ص. ١٠٦.
٤. ماجلكش: لم يأتك.
٥. إبراهيم أحمد شعلان، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ١٦٧.
٦. نابك: نالك.
٧. محمد قنديل البقلي، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ١٨٤.
٨. كحك: كعك.
٩. إبراهيم شعلان، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص ١٦٧.
١٠. خانقت: تشاجرت، وأصله من الأخذ بالخناق عند المشاجرة.
١١. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ٩٤.
١٢. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ٢٤.

المعنى يقول المثل: «إن كرهك جارك حول باب دارك»[1]، أو يقال: «إن جار عليك جارك، حول باب دارك»[2] وينصح المثل الجار بأهمية إخماد الشر عندما تبدأ الخصومة بينه وبين جاره، فيدعوه إذا وقعت بينهما كراهية أو ظلم إلى أن يبادر - إذا تمكّن من ذلك - ويجعل باب داره غير مواجه لباب جاره اتقاء لشر الإصطدام والقتال.

والأمثال التالية تعرض للجوانب السلبية للجيرة وما يترتب عليها من مشكلات، وهي بذلك تدعو إلى دقة اختيار السكن، حتى لا يتعرض الجار لمسوءات جاره فيقول إحداها: «الجار السو يحسب الداخل ما يحسب الخارج»[3]. أي أن الجار السيء ينتبه ويتابع ويحصي ما يدخل دارنا من خير، ويحسدنا عليه، ويتغافل عما ننفقه.

«جارنا السو ما أرداه[4] اللي معانا كله، واللي معاه خباه»[5] أي أن جار السوء ما أراده، لأنه يخفي عنا ما معه، ويأكل ما معنا ويشاركنا فيه. «حسدتني جارتي على طول رجليه»[6]. ويضرب في حسد الجيران على ما لا يحسد عليه المرء.

والمثل التالي يطلب من الجار أن يصبر على رداءة جاره، مهما كان قدر الضير، فليس ثمة شيء أكثر أذى عليك من جار السوء تصاب بجواره، فلا تقلق واصبر على أذاه ولا تغير دارك، فقد يرحل هو عن جوارك أو تصيبه داهية أو مصيبة ترديه وتريحك منه. «إصبر على جارك السو يا يرحل يا تيجي له نصيبة (داهية)»[7].

مجمل القول في نهاية هذه الورقة بأن العلاقة بين الإنسان والمكان الذي يسعى للعيش فيه علاقة دالة، تتأسس على حاجات إنسانية مشتركة بين جميع شعوب الأرض، تلك الحاجة التي لا تفرط في الانحياز دومًا إلى الاقتراب من المتشابه في الظرف، المتقارب إجتماعيًا أو إقتصاديًا، وهو الأمر الذي يقوي الشعور بالأمن فيدعو إلى الاستقرار. وتذهب هذه الدراسة إلى أن ذلك الاحتياج استمر عبر الأزمنة المتعاقبة.

كذلك فإن اعتماد السكان بكل مدينة على الاحتماء بالآخر استوجب في ذات الوقت تعزيز ذلك ببناء الأسوار وغلق أبواب المدينة نفسها والشوارع والحواري بها، لصد أذى الخارج وما يمكن أن يسببه من إزعاج. ولعلنا في هذا المقام عندما نكشف عن طبيعة المدن الجديدة التي

---

١. محمد قنديل البقلي، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ١٩٠.
٢. أحمد تيمور باشا، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ٩٢.
٣. المرجع السابق، ص. ١٥٧.
٤. ما أرداه: ما أردأه.
٥. المرجع السابق، ص. ١٥٧.
٦. المرجع السابق، ص. ١٨٢.
٧. محمد قنديل البقلي، **الأمثال العامية**، مرجع سابق، ص. ٨٤.

تم إنشاء العديد منها في نهاية القرن الماضي وجاري إنشاء المزيد منها كمدينة ٦ أكتوبر، والشيخ زايد، والعاشر من رمضان، والشروق، والقاهرة الجديدة، وغيرها، سوف نتوقف قليلاً عند بعض الأشكال التي حرص المستثمرون على التأكيد عليها كصيغة لجذب أفراد الطبقة العليا إليها نجد أن تلك المدن في صيغة تخطيط بعض أحيائها، قد أعادت الأسوار التي تحيط بساكنيها لتبتعد بهم عن غيرهم من بقية الطبقات والشرائح الإجتماعية المختلفة. وكأن التاريخ يعيد نفسه لكن بصورة مخالفة فإذا كانت الأسوار في المدينة القديمة لحماية الجميع ضد الأخطار الخارجية تأتي أسوار المدن الجديدة لتحمي البعض من الكل. وهنا يجب أن تبدأ رحلة بحث جديد لفهم تلك الظاهرة والوقوف على مسبباتها وأبعادها والآثار التي سوف تترتب عليها.

المراجع

- إبن الأخوة، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- البقلي؛ محمد قنديل، **الأمثال الشعبية**، جمع وتبويب وشرح وتعقيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- تيمور باشا؛ أحمد، **الأمثال العامية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٦.
- شعلان؛ إبراهيم أحمد، **موسوعة الأمثال الشعبية المصرية**، دار المعارف، الكويت، ١٩٩٢.
- شكري؛ محمد أنور، **العمارة في مصر القديمة**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.
- عثمان؛ محمد عبد الستار، **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨.
- عشماوي؛ سيد، **الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الإجتماعي الحديث**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- فارب؛ بيتر، **بنو الإنسان**، ترجمة زهير الكرمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠.
- ماهر؛ سعاد، **القاهرة القديمة وأحياؤها**، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢.
- مصطفى؛ نيازي، **القاهرة**، دراسات تخطيطية في المرور والنقل والمواصلات.
- المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطوط والآثار «الخطط»**، المطبعة الأميرية ببولاق، الجزء الثاني، القاهرة، ١٨٥٣.
- وليم لاين؛ إدوارد، **عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، مصر ما بين ١٨٣٣ - ١٨٣٥**، ترجمة سهير دسوم، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- Elhathlaul Saleh Ali, «Tradition, continuity and change in physical Environment: the Anal Muslim city», Thesis submitted to the department of Architecture at MIT, 1981.
- «Somers Clarke El kale and the great wall», journal of *Egyptian archeology*, VII, 1921.



القدس: مرفولوجيا يشكلها المقدس والرموز

دكتور محمد فرحات[1]

ملخص[2]

تتناول هذه الورقة القدس كمثال تحليلي على ما تشهده المدينة، منذ عدة عقود خلت وحتى الآن، من تغيرات كثيفة وشاملة، ومن عمليات أعادة تشكيلها، ليس كمجال مادي فحسب بل وكمعنى أيضًا، تحت سلطة دولة الإحتلال الإسرائيلي.

وهنا سنلاحظ، بأن تناول القدس من هذه الزاوية؛ يتيح لنا الوقوف إزاء حالة إستثنائية ومختلفة عما هو متعارف عليه عند دراسة التغيرات الإجتماعية، وتحولات المجال التي تعرفها المدن عمومًا، والتي تقوم على أساس تتبع أثر عوامل كلاسيكية: إقتصادية كانت أو إجتماعية أو سياسية أو غير ذلك. إلا أننا وعند تناول مدينة القدس لا نستطيع التعامل مع هذه العوامل المختلفة، إلا، في علاقتها العميقة مع الرمزي وتأويلات المقدس باعتبارها مرجعية تحكم (هذه العوامل) وتحددها وتقررها. وهنا يتعمق الإستثناء في قراءة حالة القدس.

وقد حاولت هذه الورقة (على نحو ما) تعقّب خصوصية القدس، مركّزة على الأهمية الجوهرية التي لعبها عاملا المقدّس وعبقرية المكان في سيرة المدينة وتاريخها ووقائعها في مختلف المراحل والحقب والأزمنة. لقد قرر هذان العاملان على نحو جوهري وضع القدس تاريخيًا، وقررا أيضًا مرفولوجيتها ومعناها بصورة لا نظير لها عند أي مدينة أخرى في العالم. ويتعلق الأمر هنا بمدينة شاءت أقدارها أن تكون مدينة الله، يسكنها وارثون معروفون، ولكنهم، لم يعيشوا يومًا دون أن ينازعهم في ملكيتها ومعناها أحد ما، إن هذه الخصوصية قد وَلدت صراعات ممتدة ومتعاقبة عبر الزمن تعيش القدس حاليًا واحدة من أكثرها تعقيدًا وكثافة.

وفي هذا السياق تأملت الورقة صورة القدس في وعي إسرائيل كغالب يحكمها الآن، وتوقفت عند نقطة أساسية في هذا الوعي، وهي أنه ينظر إلى القدس خصوصًا وفلسطين عمومًا، كمجال يعود إليه دينيًا وتاريخيًا وفقًا لقراءته وتأويلاته الخاصة، فيما جرد سكانه الأصليين من أي رباط مادي أو معنوي أو تاريخي بالمكان، لقد كانت علاقة الفلسطينيين بالقدس وفلسطين من وجهة نظر الغالب وحلفائه، محل تجاهل وإنكار واستئصال معًا، وبلغة إدوارد سعيد، فقد نظر الوعي

---

١. أستاذ مساعد في علم الإجتماع، جامعة القدس المفتوحة. mfarhat2004@yahoo.com

٢. دكتور كاظم نور الدين، معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. تفضل مشكورًا بقراءة ورقة دكتور محمد فرحات الذي حالت ظروفه دون الحضور. prof.noureddine@gmail.com

الصهيوني والغربي لفلسطين بصفتها فكرة جغرافية مستقلة عن أهلها. وقد خضع الفلسطيني كإنسان، لموروث أيديولوجي أنتج مقولات وممارسات مروعة، قامت على مبدأ الإنكار والإقصاء، وحتى على تجريمه ولومه كضحية. أما فلسطين كمجال (مُستعاد!) فقد خضع (أحيانًا) بصورة حرفية للتشكيل وفق رؤية أيديولوجية الغالب. وهنا بمقدورنا أن نتخيل حجم عملية التغيير التي خضع لها المجال وخلفيات هذا التغير ولا عاديته أيضًا.

لقد شكلت هذه الخلفيات عند الحركة الصهيونية، أساس الجهود التي بذلتها للاستيلاء على المجال الفلسطيني، وبعد قيام دولة إسرائيل، تمأسست هذه التصورات على نحو مقتدر، في دولة وكيان وإستراتيجيات وسياسات وممارسات، كانت المحدد الأساسي لواقع القدس على نحو خاص منذ عقود لا زالت تتوالى تباعًا. وارتبطت بها منظومة من الإجراءات مثل (الترحيل والاقتلاع والتشتيت) بصورة أدت لإحداث تغيرات عميقة، ووقائع جديدة في المجال.

إن نتيجة استعراض مختلف التطورات والأحداث والممارسات، التي قامت بها دولة الإحتلال في القدس على مدار العقود الماضية، تشير إلى أن إسرائيل قد أنجزت ما يمكن وصفه بمجزرة مورفولوجية متواصلة، مبنية على أساس إثني وديني بحق سكانها الأصليين، وبحق المدينة كمجال وكمعنى، عبر استخدام القوة وما تخوله لصاحبها من حقوق، وأحلت في القدس واقعًا ديمغرافيًا واجتماعيًا وسياسيًا... إسرائيليًا مكثفًا وقويًا، مدعومًا بشتى أنواع التحفيز، وهو ليس بكل حال نتاج تطور تاريخي طبيعي للجماعة اليهودية في فلسطين.

كما أن معاينة وتأمل ما أنتجته السياسات الإسرائيلية من زاوية مورفولوجية في القدس، تشير إلى أمر مهول جرى هناك لصالح الإسرائيليين، على حساب السكان العرب، ترتب عنه تداعيات وتأثيرات قاسية في حياتهم، مستهم ومست مجالهم بصورة شاملة وعميقة.

وفي القدس حاليًا ثمة مثال حي لاكتساح المجال، وصراع نعاين تعبيراته الحيوية في المرفولوجيا، ولا يرتبط بالمعنى المادي للمجال، بل أيضًا بالمعنى الرمزي له، صراع تحكمه تأويلات المقدس والرموز عند طرف، أو الشعور الأصيل بها عند الطرف الأخر، يصاغ بنتيجته واقع مدينة وشكلها ومعانيها، وهو مثال جدير بالتأمل والتتبع والفهم والتفسير والتصنيف، وهذا ما حاولت هذه الورقة أن تفعله بصورة أو بأخرى.

مدخل

تتعدد عوامل وظروف وشروط نشوء المدن وتطورها وما يشهده بناؤها ووظائفها ومجالاتها من تغيرات بتأثير هذه العوامل، وكذلك الأمر بشأن ضمورها وتهميشها، أو اندحارها عن مراكز الثقل والإشعاع والأهمية.

غير أن هناك مدنًا قليلة جدًا تدخل في حيز الإستثناء، سواء من حيث نشوئها أو تواصل أهميتها عبر الأزمنة والعصور، أو من حيث المعنى الذي تحتله في مخيال الناس، وفي هذا السياق فإن القدس هي مدينة إستثنائية وخاصة ومختلفة منذ وجدت وحتى اللحظة، بل إن تراكم الزمن والتاريخ والأحداث، كانت تفاقم قدمًا من إستثنائيتها، ومن فرادة وضعها ومعناها بصورة لا تضاهى. بيد أن هذه الفرادة التي تضمنت مزايا مكثفة في حياة المدينة، ما كانت لتكون دون بعد مأساوي طبع تاريخها وتاريخ ساكنيها الأصليين.

ومنذ نشأتها؛ ارتبطت القدس بالسماء، لقد كانت «مدينة الله» - إذا جاز القول - التي قامت في مجال حساس جغرافيًا وتاريخًا، كما حملت القدس أهمية خاصة عند كل القوى التي تداولت الهيمنة في المنطقة عبر الزمن؛ إذ لطالما كانت أرضًا للاشتباك بين تأويلات لا تتفق لمعناها والأحقية فيها، وبين رؤى ومصالح قلما عرفت التسويات بين طموحاتها المختلفة. وربما لا نعثر على مدينة في التاريخ تقرر مصيرها بفعل عاملي المقدس وعبقرية المكان، وما يرتبط بذلك من قراءات عند كل الأطراف المعنية بها، مثلما هو حال القدس. لقد تدخلت الطبيعة والسماء لتزودا فلسطين كمكان «بعاملين أساسيين خارجين عن قدرة البشر، كان لهما الأثر الأكبر في تاريخه الحضاري والسياسي منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا وأضفيا عليه موقفًا متميزًا لم يمتلكه أي بلد آخر في العالم عبر التاريخ كله. الأول جغرافي، حيث فلسطين همزة وصل بين القارات الثلاث والحضارات المتعددة، والثاني ديني، بإعتبارها وطن الديانات السماوية الثلاث»[1].

أما إدوارد سعيد فيقول «إن لفلسطين بعدين: بُعد مجاله الواقع، والآخر مجاله الأيديولوجيا والخيال والإسقاط والفن والدين، في البعد الأول فلسطين أرض يعيش فيها الفلسطينيون لكنهم فقدوها، وسلبت منهم، ويعيشون فيها حال من استعمروا من الداخل بينما يحكمها الآن آخرون. أما البعد الثاني، ففلسطين مكان يُكتب عنه، يُحلم به، يُخطط من أجله، وهو إذن كمجال عام ملكٌ لكل من يدعون به حقًا»[2].

---

١. بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة**، الطبعة الأولى، دار الاستقلال للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٩١، ص. ٤٨١.

٢. إدوارد سعيد، «تجربة الاستلاب»، فصلية **الكرمل**، عدد ٣، بيروت ، ١٩٨١، ص. ١٧.

وبمقدار ما منح هذان العاملان القدس وفلسطين من الأهميات والمعاني، فقد حرّكا عبر التاريخ ديناميكية استهدافات ومقاومات ونزاعات وصراعات كبرى وشاملة، اشتبكت في سياقها الميثولوجيات والأيديولوجيات والأحقيات والإرادات والمصالح والاستراتيجيات المتناقضة والرموز، بين مالكيها الأصليين وغزاتها القادمين. وتقول بيان الحوت «إن الجيوبولتيك والثيوبولتيك قد جعلا تاريخ فلسطين (وفي صميمه القدس) ساحة صراع»[1].

وبالمعنيين الهيكلي والوظيفي، فإن حقيقة القدس كمدينة وكمجال لا تنطبق عليها الكثير من العناصر والمعايير الكلاسيكية التي يمكن من خلالها تعريف مجال ما بأنه مدينة، لا من حيث الاقتصاد ولا من حيث الثروات ولا حتى من حيث الجوانب العسكرية ولا من حيث الديمغرافيا أحيانًا، ولا من حيث أغلب العناصر البنيوية والهيكلية المركبة التي تتصف بها المدن عمومًا، إلا أن كثافة الرمزي وتعبيراته المتعددة في سيرة القدس، تجعل منها واحدة من أهم المدن، إن لم تكن أهمها بإطلاق، وأوسع بكثير من حقيقتها المادية. إنها مدينة الرمز ومجاله بامتياز، وبضوء قراءة السيرة الذاتية للقدس، فقد كان الرمز المبني من المقدس المتجادل بالتاريخ، هو الذي شكل حياتها وزمنها، كمدينة وكمعنى وكمرفولوجيا أيضًا، وحدد أقدارها ومفارقاتها وأهميتها وقدرتها على هذا الحضور المتجدد بصورة لا نظير لها. إن الرمزي هنا يتفوق على كل العوامل المتعارف عليها عند دراسة المدن.

وإذا كان بمقدورنا أن نستخرج من كل مرحلة في تاريخ القدس أنموذجًا تحليليًا ما؛ يؤكد جوهرية الإحداثية السابقة في تقرير واقع القدس منذ العهد الروماني على الأقل، فإن هذه الورقة مشغولة بقراءة الوضع الراهن للقدس تحت الاحتلال الإسرائيلي لراهنيته ولكثافة الأبعاد المتضمنة فيه.

وهنا يتطلب الأمر «تأملًا» للبحث عن صورة القدس في وعي «إسرائيل الغالبة» وخيالها، لأن هذه الصورة، هي التي شكلت أساس السياسات والممارسات التي قام بها الإحتلال في القدس؛ سواء إزاء الأهليين الأصليين أو إزاء المجال المكتسح والمحتل الذي يعود لهم. وفي هذا الصدد يمكن القول، بأن ممارسات دولة إسرائيل في القدس، قد حاولت إستئصال وجود الأهليين الأصليين للقدس ومعناها معًا. وإحلال المعنى الذي تراه للقدس، من خلال حركة الإستيطان المكثفة التي عرفتها المدينة تحت الإحتلال، وعملية الإخضاع الشامل الذي شهدتها. لقد كان استملاك إسرائيل للقدس ماديًا ورمزيًا، وكان الصراع بشأنها يدور حول الحاضر فالماضي صعدًا نحو المستقبل.

---

١. بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة**، مرجع سابق، ص. ٤٨١.

١. القدس في خيال الغالب

تحيل قراءة النصوص التي ساهمت في صياغة الوعي الصهيوني قبل أن يتشكل ويتأسس في «دولة إسرائيل» وكذلك وعي شركائها الغربيين بخصوص القدس وفلسطين، إلى أن هذا الوعي قد تطلع إلى فلسطين وتصورها كمجال بدون سكانه الأصليين، وجردهم من أي رباط مادي أو ثقافي بفلسطين وأزمنتها، وقد تواصل هذا التجريد حتى بعد أن عُثر على الفلسطينيين في الواقع.

لذلك فقد أنتج هذا الوعي ببساطة أيديولوجية الإنكار والإقصاء، إنكار وجود الآخر وأية حقوق مرتبطة به. وأنتج كذلك منظومته من المقولات المذهلة في إنكاريتها مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» فيما حولت تصوراته السكان الأصليين لفلسطين لمحض «طوائف غير يهودية» وفقًا لنص وعد بلفور – على سبيل المثال لا الحصر – الذي أعلن تأييد بريطانيا «لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» عام ١٩١٧.

ويشير إدوارد سعيد، إلى أن الخيال اليهودي كما الخيال المسيحي الغربي «ينظر إلى فلسطين باعتبارها مكانًا يستخدم لأغراض غير فلسطينية، فهي مكان يدخل ضمن حدود ممتلكات الأرستقراطية الإنجليزية ويهود أوروبا، ولا ذكر بتاتًا للسكان الأصليين، وينظر لها باعتبارها فكرة مستقلة عن شعبها وتطلعاته ناهيكم عن تاريخها المعاش». ويقول «منذ شكسبير حتى كامب ديفيد، تخيلوا فلسطين أو خططوا من أجلها ووعدوا بها وبتوا بشأنها، باعتبارها فكرة محورية في الحياة الأوروبية»[1] ولكن بصفتها دائمًا فكرة جغرافية مستقلة عن أهلها.

ويورد إدوارد سعيد على لسان Eisenzwieg Uri في كتابه عن **الأراضي المقدسة في الخيال اليهودي** قوله «إن الصهيونيين الأوروبيين الذين كانوا يتطلعون إلى يوتوبيا في فلسطين كانوا يتخيلون مكانًا غير محدد فيها، يمكن القضاء فيه على كافة الظروف التاريخية، بحيث يمكنهم تحقيق آمالهم هناك. وكانت أفكارهم تستند شيئًا ما إلى الأفكار الأوروبية الأخرى عن فلسطين، باعتبارها الأرض المقدسة لأوروبا، لا باعتبارها بلاد يسكنها الفلسطينيون. ومن ناحية أخرى فإن صهيونيي أوروبا

---

١. إدوارد سعيد، «تجربة الاستلاب»، مرجع سابق، ص. ٢٢ – ٢٣. قد يكون هنا من الجدير تتبع مسألة التقاطع بين الرؤية الصهيونية إزاء فلسطين ورؤية الغرب وخصوصًا قواه الأساسية وتحديدًا بريطانيا التي كان لها دور أساسي في الأحداث التي شهدتها فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط ككل. ومن بين المرجعيات المتعددة التي تناولت هذه المسألة نشير إلى كتاب: دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤ - ١٩٩٢**، الطبعة الأولى، دار نجيب الريس للكتب والنشر، لندن – نيقوسيا، ١٩٩٢، الذي يذكر على سبيل المثال لا الحصر (ص. ٣٢٢) نقلاً عن لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا آنذاك قوله: «إن مستقبل فلسطين هو مسألة يجب حلها بين البريطانيين واليهود». ويعتبر فرو مكين (ص. ٦٢٧) بأن «لويد جورج وزملاءه قد كتبوا فصلاً هامًا في تاريخ شرق السويس... وأن تثبيت سيطرة الحلفاء في الشرق الأوسط كان ذروة استيلاء أوروبا على بقية العالم».

الغربية رأوا في فلسطين تجسيدًا لرغبتهم غير الواعية في إعادة خلق مكان مغلق (Chtell) يستبعد منه الغرباء والمكرهون المستبدون، وفي كلتا الحالتين تم استبعاد الفلسطينيين تمامًا من فلسطين». ويؤكد Eisenzwieg على أن الحقيقة في شكل بشر حقيقيين وأشياء حقيقية تم تحويلها بقوة الخيال وحدها![1].

إن هذه المنطلقات والتصورات هي التي شكلت أساس عمل الحركة الصهيونية لإقامة مشروعها في فلسطين، مُوظفة تقاطع في الرؤى والمصالح مع القوى الغربية الأساسية بالخصوص[2].

ومنذ مطالع القرن العشرين شهدت فلسطين عملية تغير جوهرية في واقعها، وبإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ثم استكمال احتلال باقي فلسطين عام ١٩٦٧، تأسست هذه التصورات على نحو مقتدر في دولة وكيان، وأصبحت سياسات وممارسات ومؤسسات وأبنية واستراتيجيات اكتسحت المجال الفلسطيني، وصارت المحدد الأساسي لمصيره على مدار زمن لا زال يتواصل عقودًا تتوالى.

٢. الممارسات: إخضاع المجال لمنطوق الأيديولوجيا

كانت سياسة تفريغ فلسطين عبر ترحيل أهلها الأصليين عنوة وبالإكراه، والاستيلاء على مجالهم عبر كل الأشكال التي يمكن تخيلها، هي التعبير الإجرائي لمفهوم الإنكار والإقصاء، وذلك بهدف «إحداث تغيير إثني وديني وديمغرافي في فلسطين»[3] لصالح الإسرائيليين على حساب السكان الأصليين. وإعادة تشكيل المكان ومرفولوجيته وفقًا للرؤية والمصالح الصهيونية والخلفيات التي صاغتها.

ويعتبر نور الدين مصالحة «فكرة الترحيل واحدة من أهم المفاهيم التي صاغت سياسة الصهيونية حيال السكان الأصليين، وتتماشى مع أيديولوجيتها المرتكزة حصرًا على إثنية واحدة، وترمي إلى إعادة تكوين الحقائق الإثنية والدينية والديمغرافية في فلسطين... وجعلها دولة يهودية ذات دين واحد»[4].

---

١. نقلًا عن إدوارد سعيد، «تجربة الاستلاب»، مرجع سابق، ص. ٢٥ - ٢٦.

٢. D. U. Segre, A crisis Of Identity: Israel and Zionism, Oxford University Press, Oxford, 1980, p. 3 - 4
يشير الكاتب هنا إلى أنه لم يحدث أن قامت دعوة قومية أخرى (يقصد عدا الدعوة الصهيونية) تنادي بالسيادة والوحدة السياسية بين جماعة من البشر، يتوزعون واقعيا على القارات الخمس، ويتحدثون لغات مختلفة، ويمثلون حضارات متعددة وهم الذين أبعدوا لقرون عدة عن أرضهم المشتركة ويعانون في كل مكان انعدام المساواه إجتماعيًا أو دينيًا أو سياسيًا، وعلى الرغم من ذلك أدركت الصهيونية هدفها إقامة دولة مستقلة على أرض أجدادهم.

٣. نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين، مفهوم الترنسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢ - ١٩٤٨**، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣، ص. ٣.

٤. المرجع السابق، ص. ٧ - ٨. ويسير مصالحة (ص. ١٣٩) إلى انتهاج سياسة الترحيل سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ قد أدى الى إرغام ٧٥٠ ألف فلسطيني على الفرار وطردهم من أرضهم بقوة السلاح أو الترهيب.

وقد اشتغلت سياسة الترحيل والإقصاء والإنكار في سياق منظومة الرؤية الصهيونية التي قامت على اعتقادين أساسيين: اعتقاد شعب الله المختار وهي «فكرة إجرامية من الناحية السياسية تضفي صفة القداسة على كل ألوان العذاب والتوسع والسيطرة، ولا يمكن احتمالها من الناحية اللاهوتية» كما يقول روجيه جارودي[١].

أما الإعتقاد الثاني، فقد أنبنى على فكرة حقوق تاريخية لليهود في فلسطين بصفتها أرض الميعاد «حقوق استمدتها الصهيونية بطريقة لا تاريخية من التوراة[٢]» من جهة، وهي «حقوق غير موجودة لا في الشرائع السماوية ولا شرائع الأمم الممارسة منذ أقدم الأزمان»[٣]، من جهة أخرى.

وعبر عملية مركبة ومبدعة ومتخيلة زاوجت بين منظومة معقدة من الرؤى والمصالح، تمكّنت الحركة الصهيونية من إدراك هدفها من خلال إقامة دولة إسرائيل في المجال الفلسطيني، وحولت الأسطورة لواقعة مزلزلة في تاريخ المكان والمنطقة وأبنيتها، وفي قول جان جينيه فقد أقامت الصهيونية «دولة أو بالأحرى أنشأت ثيوقراطية بدون آلهة»[٤].

وحسب إبراهيم أبو لغد فقد خضع الشعب الفلسطيني في القرن الـ٢٠ لعمليتين حاسمتين فريدتين ميزتا تجربته، هما: «الاقتلاع والتشتت»[٥] وبنتيجة لمجمل هذه الأحداث فقد «اختفى المجال الفلسطيني كأرض مبتلعة لا كأرض محتلة»[٦] بينما اختفى الفلسطينيون أنفسهم وراء صفة «اللاجئ»[٧]، غير المعرف إلى أمد.

إن مجمل الأحداث التي شهدتها فلسطين على مدار العقود السبعة الأولى من القرن العشرين، وما ترتب عنها تاليًا، تشير لتحول هائل في مسار الحضور اليهودي في مسرح التاريخ، حضور اتسم بالقوة والفاعلية والنفوذ والقدرة الجبارة والإنجاز. غير أن فلسطين كمجال، والفلسطينيين كبشر كانوا الضحايا المغيبين لهذا الحضور. أما القدس فكانت وبكل معانيها في صميم اهتمامات الحركة الصهيونية وإسرائيل وممارساتهما بما تعنيه بالنسبة لهما من كثافة رمزية، يحتاج إليها تحقيق مشروعهم على الأرض وفي حقل الواقع.

ومن الآن فصاعدًا سيجري التركيز على مدينة القدس، كمثال يحيلنا للوقوف على أبعاد عملية

---

١. روجيه غارودي، **ملف إسرائيل: دراسة في الصهيونية السياسية**، ترجمة كامل مصطفى فوده، الطبعة الثالثة دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٤، ص. ٨٤.

٢. إسرائيل شاحاك، «الديانة اليهودية وموقفها من الآخر»، فصلية **بيادر**، عدد ٦، دائرة الثقافة، ١٩٩١، ص. ١٥٦.

٣. بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة**، مرجع سابق، ص. ٤٣.

٤. جان جينيه، «أحاديث عن الثورة الفلسطينية»، مجلة **شؤون فلسطينية**، عدد ١٦، ١٩٧٢، ص. ١٢.

٥. إبراهيم أبو لغد، «الثقافة الفلسطينية وسياسة إسرائيل»، فصلية **الكرمل**، عدد ٥، بيروت، ١٩٨٢، ص. ١٩٠.

٦. الياس صنبر، بلاد تنتقل، فصلية **الكرمل**، عدد ٤٩، ١٩٩٤، ص. ٢٧٩ - ٢٨٠.

٧. المرجع السابق، ص. ٢٨٢.

استملاك المجال والهيمنة عليه كما قامت بذلك دولة إسرائيل، وتحديد مسارات نموه وخلفيات الممارسات التي خضعت لها القدس.

ويبدو من المفيد هنا العودة قليلًا لتقاطعات الرؤى والمصالح بين الحركة الصهيونية وقوى الغرب النافذة في مطلع القرن العشرين، إذ كان من اللافت أن يقوم الجنرال اللنبي، وقبل استكمال سيطرته على القدس عام ١٩١٨ باستقدام المهندس البريطاني لمدينة الإسكندرية المصرية، ليضع «الخطة الهيكلية الأولى للمدينة، والمقاييس والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها، وقد أصبح هذا المخطط بمثابة أساس للمخططات التي تلته، وقسم المدينة إلى أربع مناطق: البلدة القديمة وأسوارها. والمناطق المحيطة بالبلدة القديمة. والقدس الشرقية (العربية). والقدس الغربية (اليهودية)».

ونص المخطط على «منع بات للبناء في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضع قيود على البناء في القدس الشرقية (العربية)، فيما اعترف بالقدس الغربية كمنطقة تطوير بمعنى أن البناء فيها مفتوح دون أية قيود»[١].

وإذا كان من نافل القول، الإشارة لمكانة القدس في الرؤية الصهيونية وهيئاتها المختلفة، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن الحركة الصهيونية وقبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بعدة عقود، قد سعت لتعزيز الوجود اليهودي في القدس ومحيطها، وكانت معنية بخلق معطيات وحقائق ديمغرافية وعقارية وسياسية وعسكرية ورمزية فيها، وبعد استكمال احتلال القدس عام ١٩٦٧ فقد أصبح مصير القدس ومحيطها وتطورها وامتدادها وتوسعها في كل صعيد، يخضع بصورة صارمة للاحتلال والتصورات التي يحملها بشأنها.

وبالمعنى القانوني والسياسي فقد جرى ضم معظم القدس وفق التحديد الإداري لها في ذلك الوقت، بعيد أقل من عشرين يومًا على احتلالها في حزيران ١٩٦٧، وتم وضع الإطار القانوني الملائم للاحتلال، مع ما يتبع ذلك من إجراءات، مثل: إحصاء السكان وتحديد المناطق التي تم ضمها وبسط السلطة البلدية عليها، بحيث أصبح من لهم حق الاقامة في القدس وحمل بطاقة هوية الاحتلال هم فقط، أولئك الذين تواجدوا فيها يوم ٢٧ حزيران ١٩٦٧ أو من استطاع النجاح في معاملة لم الشمل، في حين أن قرار إحصاء السكان المتواجدين فيها، اتخذ في اليوم السابق لهذا التاريخ في بلد جرى احتلاله! وما يعنيه ذلك من نزوح وغياب وهروب للسكان القاطنين فيه، أما تحديد المناطق التي جرى ضمها فيعني خضوعها لإجراءات التنظيم والقوانين التي يحددها الاحتلال وهيئاته المختلفة، والتي تولتها بصورة أساسية بلدية القدس التي عينها الاحتلال[٢].

---

١. علي محافظه وآخرون، **القدس عبر التاريخ**، طبعة تجريبية، ٢٠٠١.

٢. لمزيد من الاطلاع يمكن العودة لكتيب المحامي أسامة حلبي، **القانون والقضاء الإسرائيلي أداتان لتحقيق أهداف سياسية، المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، الصادر عن الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، تموز ٢٠٠٦.

ويشير أسامة حلبي إلى أن السياسات الإسرائيلية المتبعة عام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ قامت على الإخضاع الفعلي للسكان الفلسطينيين والأرض (معًا)، للقوانين والمصالح الإسرائيلية عبر مخططات وأنشطة إستيطانية مختلفة تعكس سيادة إسرائيل على المدينة، وهدفت إلى جعل الحضور اليهودي في الجزء المحتل منها بعد ١٩٦٧ قويًا وبارزًا، وخلق واقع مادي يستعمل لاحقًا أساسًا لإعلان القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وتضمنت أساليب العمل التي اتبعتها إسرائيل في المدينة: (محاولة) مسح التواجد العربي بالمعنى الحرفي وتجزئته أو تطويقه بمستوطنات إسرائيلية، ومنع التواصل بين أجزائه، ومنع تطوره العمراني الطبيعي[١]، وإعادة ترتيب أوضاع المؤسسات الاقتصادية في المدينة وتنظيم البناء وفق منظور الاجراءات والقوانين الإسرائيلية ذات الصلة[٢].

وفي إطار السيطرة على الأرض عبر قانون «الاستملاك للمنفعة العامة» فقد أقامت دولة إسرائيل بين (١٩٦٨ - ١٩٧٠) تسعة تجمعات إستيطانية أساسية حول القدس وفي محيطها، راعت في إقامتها تحقيق أمرين: الأول، تعزيز الوجود الإسرائيلي في القدس ومحيطها، والثاني: محاصرة الوجود الفلسطيني وفرضيات امتداده جراء التوسع الديمغرافي[٣]. وهدفت من وراء ذلك الحيلولة دون تحول الحقيقة الديمغرافية الفلسطينية إلى حقيقة سياسية إجتماعية ووجودية «وقد توسعت عملية مصادرة الأراضي وإجراءات تهويد القدس ديمغرافيًا في سنوات الثمانينات (وما بعدها)، واستمرار سياسة تفريغ القدس من سكانها الأصليين عبر وسائل وطرق وإجراءات وقوانين مختلفة منها: سحب لهويات المقدسيين، بما يفقدهم حق الإقامة في القدس، وتضييق مستمر لمجالهم الجغرافي جراء الاستيطان ومصادرة الأرض وتقييد استعمال أصحابها لها، وتضييق فضائهم المدني جراء سياسات تهدد مكانتهم في القدس وتواجدهم فيها»[٤] هذا إلى جانب مختلف أشكال تعقيد بقائهم فيها.

وحسب ميرون بنفنستي فإن الفكرة الأساسية التي كانت ترمي إليها الإجراءات الإسرائيلية في القدس سواء فيما يخص السكان العرب أو الفضاء المادي المتبقي لهم فيها، تقوم على أساس «أوسع رقعة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان»[٥] عبر استخدام منظومة من القوانين

---

١. أسامة حلبي، **حدود المكان ووجود الإنسان: البعدان الجغرافي والديمغرافي في سياسة إسرائيل إزاء شرقي القدس في سياسة إسرائيل ١٩٦٧ - ٢٠٠٠**، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠١، ص. ١٩.

٢. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة أسامة حلبي، **الوضع القانوني لمدينة القدس، ومواطنيها العرب**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.

٣. لمزيد من الاطلاع راجع أسامة حلبي، **القانون والقضاء الإسرائيلي أداتان لتحقيق أهداف سياسية، المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، مرجع سابق، ص. ٩.

٤. المرجع السابق، ص. ١٦.

٥. Miron Benvenisti, *Jerusalem: the Torn city*, Jerusalem Israetypest ltd., 1976, p. 113

والإجراءات والممارسات التي تؤدي لتحقيق هذا الغرض[1].

إن تعبيرات الفكرة التي ذكرها بنفنستي في الواقع، قد مست وشملت كل مناحي حياة الفلسطينيين الخاضعين لسلطة الاحتلال والضم في مدينة القدس مثل العمل، التعليم، الضمان الاجتماعي، الحقوق القانونية في الإقامة، البناء، الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الروابط والعلاقات الإنسانية[2].

وفي نطاق توسع وتعميق هذه السياسة، فإن جدار الفصل الذي تواصل إسرائيل بناءه في المدينة عزل وسيعزل ٨٠ - ٩٠ ألف ساكن فلسطيني في المدينة وضواحيها وامتداداتها خارج الجدار، وهو ما من شأنه أن يخلق مشكلات جمة لما يقرب من نصف سكان القدس العرب في كل أوجه حياتهم: سواء على صعيد السكن أو التعليم أو الخدمات أو نيل الحقوق المكتسبة موضوعيًا أو مساحات الحركة أو العمل وتعقيدات النقل اليومي كما يمس بالروابط وبالعلاقات[3] الاجتماعية والإنسانية.

ويشير حلبي إلى أن مترتبات الجدار «ترسم من جديد حدود المدينة ضمن رقعة جغرافية أوسع لإسرائيل مع عدد أقل من الفلسطينيين، ويخدم الجدار هدف تأمين السيطرة على الأرض وعلى الإنسان الفلسطيني» فيما سيؤدي الجدار لخلق فاصل فيزيائي واضح بين «الداخل» و«الخارج»

---

١. بهذا الخصوص يمكن مراجعة سلسلة من القوانين التي سنّها الاحتلال الاسرائيلي وسلسلة من الإجراءات التي اتخذتها بخصوص البشر والأرض على مدار احتلالها قامت على استملاك المجال وتفريغه من سكانه الأصليين مثل قانون الطوارئ لسنة ١٩٤٩ لوضع اليد على الأراضي، وقانون التنظيم والبناء والذي بموجبه يجري تحديد البناء أو منعه أو هدمه بحجة أنه غير مرخص، وقانون الجنسية والدخول لإسرائيل، وقوانين الإقامة في إسرائيل، وقوانين الضرائب على الأملاك وغيرها.

٢. يشير تقرير «مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية» الصادر عن جمعية الدراسات العربية بالقدس سنة ٢٠٠٣، بأن «الواقع السياسي الذي قام في القدس بعد احتلالها أدى الى رسم حدود التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها إلى حد بعيد، وقد تمحورت ممارسات دولة إسرائيل على: خلق واقع جغرافي سياسي في القدس مبني على أساس تكثيف الوجود اليهودي والحد من تطور الفلسطيني عبر مصادرة الأراضي التي يمتلكها العرب على نطاق واسع ووضع قيود على استخدامهم للأراضي وبناء البيوت» (ص. ١٠ - ١١). وبمقارنة معطيات ومؤشرات الواقع الذي يحكم المقدسسين العرب مع معطيات ومؤشرات سكان القدس من الإسرائيليين وحجم الحوافز والضمانات والموازنات المصروفة والحقوق والامتيازات تقف على مساحة شاسعة تقوم بين عالمين يقيمان في مدينة واحدة وتحت سلطة واحدة، ولمزيد من بلورة صورة الفوارق وما تشير إليه من دلالات، يمكن الوقوف عند الرهانات التي طرحها المخطط الإقليمي للقدس كما بلورته سلطة الاحتلال وحجم الإجراءات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية التي تنوي تحقيقها، والمبنية على أساس تعزيز وتثبيت وتشجيع الوجود الإسرائيلي فيها كما سيكون من اللافت ما طرحه المخطط من حوافز للإسرائيليين في القدس وتحويلها لمركز نوعي جاذب أكثر، والدعم الشامل لكل ما من شأنه أن يعزز الوجود اليهودي فيها، سواء تعلق الأمر بأفراد أو بمؤسسات.

٣. لمزيد من المعلومات بالخصوص يمكن مراجعة أسامة حلبي، **القانون والقضاء الإسرائيلي أداتان لتحقيق أهداف سياسية، المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، مرجع سابق، وتحديدًا ص. ٢١ - ٢٢.

الأمر «الذي سيحرم آلاف الفلسطينيين المقدسيين من حق الإقامة في القدس إذا استمروا في العيش خارج الجدار وخارج الحدود البلدية لها مدة سبع سنوات أو يزيد»[1].

٣. خلاصة أساسية

إن استعراض مختلف التطورات والأحداث والإجراءات والممارسات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي في القدس على مدار واحد وأربعين عامًا بالتحديد، وفي مجالها الغربي منذ أكثر من ستين عامًا علمًا وأن الوقائع الإسرائيلية أعمق من ذلك زمنيًا وتمتد حتى مطالع القرن العشرين، تشير إلى أمر أساسي، وهو، أن دولة إسرائيل ومنذ احتلالها للقدس قد أنجزت مجزرة موروفولوجية لا زالت متواصلة بحق المدينة كمجال وبحق سكانها الأصليين، مجزرة قامت على تأويل خاص بإسرائيل للدين والتاريخ والرموز والحقوق والمصالح وكيفية تركيبها في الوعي وفي الواقع وعلى الأرض، واستندت هذه العملية لحق القوة وقوانينها وإجراءاتها.

إن منطق السياسة الإسرائيلية إزاء القدس بكافة أبعادها، قد قام على أساس الاستبعاد والاستئصال والحصار وجعل الضمور والضيق ومنع التطور ومحاصرة الامتداد الفيزيائي والديمغرافي هي الأفق الوحيد أمام سكناها الأصليين، ويمكن أن نتخيل حجم التغيرات والتداعيات والتأثيرات القاسية التي تركتها هذه السياسة في حياتهم ومجالهم وتصوراتهم: إجتماعيًا وإنسانيًا واقتصاديًا وسياسيًا ووجدانيًا ووجوديًا. وإن إحصاء ومعاينة نتائج ممارسات إسرائيل في مجالهم المشوه وحياتهم المعقدة قد لا تحتاج لبذل جهود مضنية لتتبعها.

ويكمن جوهر المفارقة المركبة التي تعيشها القدس وسكانها الأصليين، في رؤية الاحتلال الإسرائيلي لهم كمشكلة بنيوية وجوهرية أمام استراتيجيته الساعية لتحقيق وجود إسرائيلي حاسم ومطلق فيها، واكتساحها كفضاء وكمعنى وكرمز، والاستحواذ عليها على أوسع نطاق ممكن، أما سكانها الأصليون وفق هذا المنطق فيمكن «تحويلهم لأجناس مقهورة ومستبعدة» كما يقول إدوارد سعيد، وأما حقوقهم – حتى وفق القانون الدولي الذي لا زال ينظر للقدس كمنطقة تقع وسكانها تحت الاحتلال – فإن منطق العزل الإسرائيلي يتكفل بالفصل بين الكائن و حقوقه وبتجريده منها أيضًا.

بيد أن ما قاله الهندي الأحمر يومًا للأبيض الغالب يصلح للقول هنا أيضًا لا، «لن يخلو الإسرائيلي لنفسه في القدس أبدًا» القدس التي تشكل تاريخها منذ أمد بعيد، من خلال الصراع بين رموز ومعان وأحقيات وأطراف ومصالح تشتبك على الأرض، ولكنها في نفس الوقت تستند إلى عنان

---

١. أسامة حلبي، القانون والقضاء الإسرائيلي أداتان لتحقيق أهداف سياسية، المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي، مرجع سابق، ص. ٢٢.

السماء وأعماق التاريخ. وقد أظهرت الثقافات المتصارعة بشأن القدس وامتلاكها واحتكار معناها ضراوة وعنادًا في إعادة إنتاج نفسها، على غرار ما نشهده حاليًا في دراما حديثة لا زالت لم تصل إلى خواتيمها بعد.

المراجع

- أبو لغد؛ ابراهيم، «الثقافة الفلسطينية وسياسة إسرائيل»، فصلية **الكرمل**، عدد ٥، بيروت، ١٩٨٢.
- بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة**، الطبعة الأولى، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١.
- تقرير «مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية»، الصادر عن جمعية الدراسات العربية بالقدس، ٢٠٠٣
- جينيه؛ جان، «أحاديث عن الثورة الفلسطينية»، مجلة **شؤون فلسطينية**، عدد ١٦، ١٩٧٢.
- حلبي؛ أسامة، **الوضع القانوني لمدينة القدس، ومواطنيها العرب**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.
- حلبي؛ أسامة، **حدود المكان ووجود الإنسان: البعدان الجغرافي والديمغرافي في سياسة إسرائيل إزاء شرقي القدس في سياسة إسرائيل ١٩٦٧ - ٢٠٠٠**، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، رام الله، ٢٠٠١.
- حلبي؛ أسامة، **القانون والقضاء الإسرائيلي أداتان لتحقيق أهداف سياسية، المراحل الأساسية في تثبيت السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وتجاهل القانون الدولي**، الصادر عن الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، تموز ٢٠٠٦.
- سعيد؛ إدوارد، «تجربة الاستلاب»، فصلية **الكرمل**، عدد ٣، بيروت، ١٩٨١.
- شاحاك؛ إسرائيل، «الديانة اليهودية وموقفها من الآخر»، فصلية **بيادر**، عدد ٦، دائرة الثقافة، ١٩٩١.
- صنبر؛ الياس، «بلاد تنتقل»، فصلية **الكرمل**، عدد ٤٩، ١٩٩٤.
- غارودي؛ روجي، **ملف إسرائيل: دراسة في الصهيونية السياسية**، ترجمة كامل مصطفى فوده، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٤.
- فرومكين؛ دافيد، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤ - ١٩٩٢**، الطبعة الأولى، دار نجيب الريس للكتب والنشر، لندن - نيقوسيا، ١٩٩٢.
- محافظه؛ علي وآخرين، **القدس عبر التاريخ**، طبعة تجريبية، ٢٠٠١.

- مصالحة؛ نور الدين، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترنسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢ - ١٩٤٨**، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣.
- Benvenisti Miron, *Jerusalem: the Torn city*, Jerusalem Israetypest ltd., 1976.
- D. U. Segre, *A crisis Of Identity: Israel and Zionism*, Oxford university Press, Oxford, 1980.



الثقافة وإشكاليات قراءتها من منظور تنموي

دكتورة مها كيال[1]

ملخص

مع تنامي الإهتمام بالتنمية خصوصًا في دول ومدن البلدان الطامحة للترقي والتشبه بنموذج البلدان الغربية النامية، ومع تزايد اهتمام هذه الأخيرة بعالم هذه الدول، كثرت المشاريع، وكثرت معها التساؤلات عن فعل التنمية نفسه، عن أهدافه وغاياته، كما وعن حقيقة مساراته التغييرية في واقع مجتمعاتنا.

في هذه الورقة نحاول طرح تساؤلات عدة في مجال هذه السياقات من خلال مقاربة أنتروبولوجية لواقع التمايزات الثقافية بين المجتمعات «النموذج» الطامحة لتغييرنا، وبين مجتمعاتنا الطامحة للتغير. وهذه التساؤلات هي مهمة خصوصًا ومدينة طرابلس قادمة على مشروع وضع خطة استراتيجية كبيرة ستؤسس لإقرار سياسات تنموية من المهم التريث بقراءة أبعادها وتأثيراتها المستقبلية ضمن بيئتنا الثقافية.

مقدمة

إن الحديث عن الثقافة والتنمية في إطار مؤتمر متصل بالمدينة العربية نتناول فيه واقع التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال، لا بد من أن يرتبط في جوهره بموضوع هذا المؤتمر. وجوهر ارتباط الثقافة بالتنمية المدينية في مداخلتنا البحثية هذه، المعتمدة على المقاربة الأنتروبولوجية في قراءة هذه العلاقة، هو قائم على اعتبار أن التنمية تشكل بحراكها أحد أهم أسس وسائل التغيير الثقافي في المجتمع.

١. أستاذة الأنتروبولوجيا في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. maha.kayal@gmail.com

الأنتروبولوجيا، الثقافة والتنمية

لقد ركزت الأنتروبولوجيا منذ نشأتها على البعد الثقافي في دراستها للمجتمعات الإنسانية كافة قديمها وحديثها. كما اعتبرت أن الثقافة في عصر العولمة هي مجال جوهري من مجالاتها البحثية، بسبب ما يثيره هذا العصر من إشكالات في مسألة الهوية الثقافية، ومن إشكالات التنامي الثقافي نتيجة تضاعف حراك فعل التثاقف بين المجتمعات.

استطاعت الأنتروبولوجيا، من خلال تركيزها على الثقافة، من الإضاءة على الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في فعل التنمية نفسه. ولقد أدى هذا الاهتمام إلى تنامي بروز ما يسمى اليوم بأنتروبولوجيا التنمية. هذا العلم الذي اعتبر أن الثقافة هي وسيلة التحول الفعلي للجماعات وهي مقياس هام لفعل التنمية.

لو أردنا تلخيص دور أنتروبولوجيا التنمية في المجال العلائقي بين التنمية والثقافة بكلمة مختصرة نقول بأنها هي من تحاول قياس مدى تأثير التنمية في التغير الثقافي ومدى تأثير الثقافة في لجم الحراك التنموي. ونستكمل هنا بما يقوله دو سردان (De Sardan) في هذا المجال. فهو يعتبر أن أنتروبولوجيا التنمية بإمكانها أن تساهم بشكل فعال في تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات التنموية (جمعيات أهلية أو مدنية، مؤسسات وطنية ومؤسسات عالمية) للفئات أو المجتمعات المستهدفة من خدماتها، وذلك من خلال قياس دينامية هذه الفئات والمجتمعات ومدى تفاعلها مع فعل التغيير[1].

المجال الميداني لقراءة التفاعل الثقافي التنموي في هذا البحث

من الطبيعي أن تكون طرابلس هي المجال الميداني الذي بنيت على أساسه معظم التأملات والقراءات التي سيتم عرضها في سياق هذا البحث. فطرابلس هي المدينة التي كون مجتمعها ركائز هويتنا الثقافية، كما شكلت، بأحيائها وأبنيتها، معظم مخزوننا البصري الذي كان ولا يزال يعتبر، بحيوية تغيراته، الركيزة الميدانية التي منها وبها حاولنا ونحاول فهم الكثير من التأملات المعرفية الفكرية في حقل الأنتروبولوجا.

---

١. للتوسع أكثر في هذا المجال أنظر:

- Jean-Pierre Olivier De Sardan, «Anthropologie et développement, Essai en socio-anthropologie du changement social», Collection *Homme et société*, édition Karthala, Paris, 1995.

نماء التعاطي بالشأن التنموي في طرابلس

إن السؤال العام الذي يمكن طرحه قبل تشكيل مسألة هذه المداخلة هو الآتي: لماذا اختيار مقاربة موضوع الثقافة والتنمية في طرابلس من منظور الأنتروبولوجيا؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد بداية من تحديد الآتي:

- **أولًا:** إن المعايشة الشخصية والبحثية لتاريخية التغير المعاصر الذي أصاب الثقافة المدينية في طرابلس، هي التي أظهرت لنا مدى تنامي بروز «ثقافات» تعددية بتعدد الهويات الجمعية المعلنة أو المضمرة بستار الطبقية التي نشهد حضورها اللافت في المشهد المديني الطرابلسي، كما في مشهد غالبية التكوينات المدينية في العالم عمومًا. فحال طرابلس لا يشذ عن حال معظم المدن التي عاشت وتعيش نموًا ديموغرافيًا وتنوعًا ثقافيًا نسبيًا في إطار محيطها المجالي.
- **ثانيًا:** إن التحسس الواضح لظهور عنصرية التمايز الجمعي المديني المجالي هو الذي يشجع على محاولات تفسيره من خلال قياس واقع تمايزات الثقافة المدينية الطرابلسية، هذه التمايزات التي أنتجتها أوضاع سياسية وضغوطات إقتصادية، وأصول إجتماعية[1].
- **ثالثًا:** إن تزايد دينامية التمايزات الثقافية في طرابلس يترافق في الوقت الراهن مع تزايد حركية التنمية ضمن هذه المدينة؛ تنمية قائمة في قسم كبير منها على حراك الحاكمية المحلية كما على حراك المنظمات غير الحكومية بدعم مادي هام، قسم كبير منه آت من منظمات دولية.

إن مقاربة هذا النمو الواضح للتعاطي بالشأن التنموي، هو من المسائل الهامه معرفيًا خصوصًا وأن دور التنمية في المجتمعات عمومًا، كما هو الحال في طرابلس، هو مساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة إجتماعيًا من أجل مساندتها وتسهيل نمائها للمستوى الذي يخولها العيش في محيطها الإجتماعي بشكل يحفظ لها حقها الإنساني والاجتماعي.

التمايزات الثقافية المدينية وطرق مقارباتها البحثية

لقد كثرت في الآونة الأخيرة الدراسات الإجتماعية المدينية التي تتحدث عن واقع ترييف المدن، عن ثقافة الفقر، عن الفرز الإجتماعي والفرز المجالي المديني، عن أحياء المنفى في المدينة، عن

---

١. للتوسع أكثر بتاريخية مفهوم الثقافة وفق التفسير الأنتروبولوجي أنظر: آدم كوبر، **الثقافة: التفسير الأنتروبولوجي**، ترجمة تراجي فتحي، ومراجعة ليلى موسوي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٤٩، الكويت، ٢٠٠٨.

العنف المديني، عن وعن... ويمكن القول هنا إن دراسة «طرابلس من الداخل»[1] التي شاركنا فيها كانت مبنية على أساس هذا المنطق في قراءة واقع التحول المجالي الطرابلسي.

إن كل هذه المقاربات الفكرية لقراءة الواقع المديني الحالي عمومًا، كما حال طرابلس، يمكن اعتبارها مؤشرات هامة تعكس أكثر ما تعكس واقع التحولات المعيشية المدينية التي أفرزت «مجالات» و«جماعات»، وخلّفت رؤى جديدة «لثقافة» المدينة. هذه الرؤى، حولت الثقافة المدينية، في تركيبتها، لشكل من أشكال التركيبة الهرمية. تركيبة، لكل «ثقافة فرعية فيها» تمايزاتها الخاصة ومجالاتها المادية المترجمة لهذه التمايزات. ولقد بات تعبيرا «الثقافة» و«الثقافات الفرعية»[2] من التعابير المهمة في توصيف واقع الثقافة المدينية الحالية.

إن هذه «الثقافات الفرعية» مهما كانت تسمياتنا لها: ثقافة ريفية، ثقافة فقر، ثقافة تهميش، يمكن رؤيتها ومقاربتها وفق الآتي:

أ- رؤية ومقاربة من خلال منظور تشكلها التاريخي: ظروفه وواقعه

كلنا يعلم أن الثقافة تبنى وتورث. هي تقاس بالزمان، بالتراكم المعرفي والقيمي، كما وبالنتاج المادي ودلالاته الرمزية. أما حراكها المبني على فعل التثاقف فهو قائم، في أساس تحولاته، على مبدأ التغير المتضمن للكثير من عناصر الأصول والجذور[3].

ب- رؤية من خلال منظور نوع التمايزات الثقافية في الثقافة المدينية

إن هذه الرؤية هامة حتى لو أن غالبية التوصيفات الثقافية ما زالت تعتبر ترجمات لقراءات فكرية لباحثيها. فمعظم الباحثين، ومن ضمنهم نحن، لم ندرس حتى الآن إلا «ثقافة الفقر»، إلا التشكل الريفي في المدينة، ناسين أن قياساتنا لهذه التشكلات هي قياسات ثقافية غير معلنة. نحن نقيس «بثقافة» الغنى في المدينة دون أن نعلنها. ونقيس بدلالات المجالات المتمايزة في نموها النسبي عن مناطق الفقر في المدينة. حتى أن فعل التقسيم المديني الذي نبنيه عادة في تحديدنا لمناطق الفقر والمناطق المريفة هو قائم في الأساس على هذا الترتيب الطبقي الفكري لقراءتنا للثقافة ولتمايزاتها.

---

١. مها كيال وعاطف عطية، **طرابلس من الداخل: دراسة مونوغرافية لمنطقتي التبانة والأسواق القديمة في طرابلس**، مختارات، ٢٠٠٦.

٢. من المهم هنا تفسير مفهوم «الثقافة الفرعية» (Sous-culture): يستخدم هذا المفهوم في توصيف ثقافة جماعة إجتماعية لها خصوصيتها الثقافية بالرغم من ارتباطها بالخصوصيات الثقافية العامة للمجتمع. في المدينة يستخدم هذا المصطلح للتميز بين مجالات إجتماعية، بين طبقات، وللتعبير عن الثقافة الشعبية... وهذا المصطلح في استخدامه هو مؤشر لوجود إختلافات في الثقافة أساسها التمايز واللامساواة (تراتبية طبقية) بين ثقافتين إجتماعيتين وبالتالي بين فئتين إجتماعيتين.

٣. Voir à ce sujet: Godelier Maurice, *Au fondement des sociétés humaines: ce que nous apprend l'anthropologie*, bibliothèque idées, Albin Michel, Paris, 2007, voir p. 222. Et Cuche Denys, *La notion de culture dans les sciences sociales,* La découverte, Paris, 1996, p. 81

وإذا كان في نظرتنا التنموية عادة ترتيب طبقي مرتكز على تمايزات ثقافية محلية، ففيها أيضًا مثال وطموح النمو للتمثل بالأنموذج الغربي، الأنموذج المقياس المهيمن بشكل مباشر وغير مباشر على معظم الرؤى التنموية المعلنة أو المضمرة في البلاد الطامحة للانتقال من تصنيفها كدول متخلفة أو، ولتلطيف دلالة هذا المصطلح، كدول في طور النمو (pays sous-développés) لمصاف دول الغرب النامية (pays développés)، أوليست التنمية بحد ذاتها مثال وغاية يُسعى إليهما؟

ج- رؤية من خلال نمط التعاطي التنموي مع «الثقافات الفرعية»

إن هذا الأمر هو جوهري لفهم مدى تأثير فعل التغيير المعلن في الثقافات الفرعية المستهدفة، ومدى تأثير التنمية في تكويناتها البنيوية.

حدود المداخلة البحثية

لن نستطيع التطرق في حدود مداخلة بحثية كهذه لكافة مستويات المقاربة المعرفية لثقافة المدينة وتشكلاتها. وبما أننا كنا قد تناولنا في دراستنا المعنونة «تحولات الزمن الأخير»[1] البعد التاريخي لمعيش مدينة طرابلس، وبما أننا تطرقنا أيضًا لواقع الفرز المجالي المرافق للفرز الإجتماعي في دراستنا «طرابلس من الداخل»، فإن مداخلتنا البحثية هذه سنخصصها فقط لمقاربة البعد التنموي بحدوده وآفاقه حتى الآن في طرابلس.

التمايزات المدينية ومنطق العلة والسبب في تكويناتها

إن قراءتنا الثقافية للتمايزات في مجتمع المدينة تنسينا النظر في منطق العلة والسبب لتكونها. غالبًا ما نغوص في محاولات تفكيك الواقع الثقافي للفئة المستهدفة في التنمية لنفهم من خلال هذا التفكيك التكوينات البنيوية الإجتماعية المراد تغييرها. إن هذا الفهم هو الذي على أساسه تبنى عادة عمليات التنمية بقصد التغيير، تغيير واقع الفقر، تغيير واقع المرأة، تغيير واقع عمالة الأطفال... ووفق منطق هذا الفهم تبنى الخطط والاستراتيجيات التنموية التي على أساسها يتم التدخل للتغيير.

---

١. مها كيال وعاطف عطيه، **تحولات الزمن الأخير**، دار مختارات، ٢٠٠١.

وهنا تطرح التساؤلات الكثيرة الآتية: نحن نغير لمن؟ هل هَمّ التنمية وفق هذه السيرورة في العمل التنموي هو التشاكل الإجتماعي بهدف خلق مجتمع، الإنسان فيه هو الغاية؟ وهل التشاكل المنشود لا تعوقه الثقافة نفسها؟ هذا إن لم نذكر المعوقات الأخرى الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية على وجه الخصوص.

أسئلة كثيره يمكن طرحها في سياق هذا المجال. ولقد عرضنا بعضًا منها بهدف الدعوة للتأمل الفكري في فعل التنمية نفسه. هي تحتاج للإجابة عنها الكثير من الجهد المعرفي كما والكثير من منطق الحجة والبرهان. حتى أن واقع التيارات الفكرية التي ناقشتها وتناقشها حتى الآن هي متناقضة في تفسيرها للتنمية ولغاياتها تناقض انتماءاتها الفكرية ومرتكزاتها الأيديولوجية.

إشكال العرض البحثي

سنذهب في عرضنا البحثي هذا لمناقشة آلية ومنطق بناء المشاريع التنموية التي تنفذ حتى الآن في طرابلس. أي أننا سنحاول تفكيك سيرورة العمل التنموي في هذه المدينة ثقافيًا.

لن نتحدث عن فعل التنمية نفسه، ولن نتخذ موقفًا من واقع التنمية الحالي في طرابلس، إن كان بالسلب أو بالإيجاب. إن ما سنتطرق له يمكن تحديده بالإشكال الآتي:
كلنا يعرف أن في العمل التنموي المحلي دومًا تفاعل ثقافتين متجانستين في الجذور متمايزتين في الأسلوب المعيشي، وصفناهما بتسمية «ثقافات فرعية» في الثقافة. تعتبر ثقافة المنمي (développeurs)، في هذا التفاعل، هي المقياس، والهدف والمثال. أما ثقافة المنوي تنميتهم (développés) فغالبًا ما تقاس بشتى تعابير التمايز الثقافي الفوقي، مع تناسي أن الثقافة نفسها في تكوينها هي تراكم خبرات ومعارف ولدتها ظروف تكيف الجماعة الإجتماعية مع بيئتها ومحيطها وظروفها المعيشية.

مع تداخل المؤسسات الدولية في عملية التنمية بات لدينا تفاعل بشكل واضح وجلي مع أكثر من مقياس ثقافي، الحلقة الوسطى فيه هي ثقافة المنمى المحلي (acteur local)، الذي بات هو نفسه، في عملية التنمية، موضوع تنمية، من فئات ثقافية هي نموذج ومثال بالنسبة له. ولقد تعددت في مشارب تنميتنا هذه النماذج الثقافية الغربية: من فرنسيين، أو إسبان، أو إيطاليين، أو ألمان، أو أمريكيين... وفي هذا الواقع الذي وصفناه يمكننا طرح التساؤل التالي: أي تنمية تمارس في طرابلس اليوم؟

واقع القياس الميداني للتثاقف التنموي الهرمي التكوين في طرابلس

إن التأمل في سيرورة التثاقف التنموي الذي تعيشه طرابلس مع النماذج الثقافية الغربية لم يتكون لدينا نتيجة تقنيات الملاحظة فقط التي تعتبر أساس العمل البحثي الأنتروبولوجي، بل ونتيجة التجربة الشخصية. فلقد شاركنا، وما زلنا نشارك في العديد من الدراسات التي أسست أو ستؤسس لعمل تنموي ممول من مؤسسات غربية، ولقد تابعنا من خلال المحيط الأكاديمي للكثير من التجارب في هذا الحقل البحثي، كما خزّنا الكثير من المعلومات والمؤشرات في سيرورة الأعمال التنموية المحلية من خلال المراقبة الميدانية المباشرة لهذا النمط من التعاون التنموي المحلي/الغربي.

ثقافة المانح وثقافة الممنوح في العمل

بعيدًا عن أي رأي في عمل التنمية المحلية مع المؤسسات الدولية المانحة: سواء بأبعاده السياسية، أو بحقيقته وبغاياته، أو كل ما يشبه هذه التصنيفات والقراءات لتأثيراته، نقول أن الدورات التدريبية التي تعقدها بعض الجمعيات وبعض الخبرات لتدريب الهيئات والجمعيات المحلية العاملة في حقل التنمية وتهيئتها لطريقة صياغة مشروع يقبل من الجهات المانحه الدولية، يشكل بحد ذاته دلالة هامة من الدلالات والمعاني الثقافية التي يهمنا التركيز عليها.

من هذه الدلالات والقياسات الثقافية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

١. التنظيم المنهجي،
٢. الدقة،
٣. الوقت،
٤. استراتيجية العمل،
٥. التعاطي الخبراتي في العمل.

إن صياغة المشروع وقبوله من الجهات الدولية المانحة بشكله المتوافق مع منطق الغرب في الصياغة، أي كما يقال عنه باللغة العامية «بشكل المشروع المبكل» لا يعني أن هذا المشروع «ستبكل» أساليب تنفيذه. وهنا طبعًا دعوة للتأمل الفكري، والثقافي في هذا الأمر، عدا التأملات العلائقية الأخرى.

سنستعير هنا، ولتوصيف هذا الواقع، ما قاله جان بيير أوليفييه دو سردان (J. P. Olivier de Sardan) في بحثه ثلاث مقاربات في أنتروبولوجيا التنمية «Les trois approches en anthropologie du développement»[1] حين اعتبر أن عالم التنمية يعرف فرقًا كثير التباين بين الخطاب والتطبيق (للمشاريع التنموية): «إن ما يقال في المشروع التنموي، حتى يتم إبرازه، وموضعته، وحتى يتم تركيبه وتشكيله، وتمويله، وقوننته، لا علاقة له مع ما سيؤول إليه تطبيق المشروع، حين يصل لمن صيغ هذا المشروع لأجلهم».

نتاج التمايز الثقافي في حلقات العمل التنموي

نحن نعلم أن عمل التنمية، إذا ابتعدنا عن التصنيفات السياسية والاقتصادية له، هو عمل جاد ومتواصل، يحتاج للكثير من الوقت. ونعلم أيضًا وبالمقابل أن أي تغيير ثقافي يحتاج هو أيضًا لوقت ولجهد. والحركتان متمايزتان في سيرورة حراكهما التغييري: فالتنمية تسعى إلى التغيير السريع، في حين أن التغير الثقافي يحتاج إلى الوقت لتظهر تحولاته. إن هذا الأمر هو الذي يخلق ما يمكن تسميته بواقع التكيف الثقافي مع الآخر والذي يترجم عادة بتوافق ضمني بين الجهات الدولية المانحة والمنمين المحليين، وبين هؤلاء والمنمى، كل يرى في حركة التنمية التي يشارك فيها مصلحة خاصة تتخطى الفروقات «الثقافية» وغيرها من التمايزات.

إن أهم نتاج للتمايز الثقافي في حلقات التنمية هو ما يمكن توصيفه بثقافة التكيف الثقافي مع الآخر. وهذا التكيف أنتجه، لا قبول ثقافة الآخر، ولا قبول منطق التعاطي معها، هذا المنطق الذي يشكل برأينا، أولى عقبات التنمية؛ بل أنتجه تشكل تنموي (configuration développementiste) ومجموع معقد من المؤسسات. وهذا ما عبّر عنه دو سردان (De Sardan) في توصيفه لتنمية اليوم، وهي تبعًا لهذا التوصيف مهنة وسوق، هي رهان أو استراتيجية.

---

١. Jean-Pierre Olivier De Sardan, *Les trois approches en anthropologie du développement*, http://74.125.47.132/search?q=cache:LF_yPPt5jn4J:matisse.univ-paris1.fr/fr/IMG/pdf/desardan.pdf+http://matisse.univ-8E&hl=fr&ct=clnk&cd=1%80%paris1.fr/fr/IMG/pdf/desardan.pdf.%E2

ثقافة المانح وثقافة الممنوح

تناولنا سابقًا التمايزات والفروقات بين ثقافة المانح وثقافة الممنوح في منهجية العمل، هذا التباين الثقافي الذي ولّد ارتباطًا توليفيًا بين الاثنين أساسه تبادل المصالح وقوامه منطق السوق.

لا بد من أن نركز الآن أكثر على تباين الأيديولوجيات بين مجتمعات تعتمد في قوامها على فكر مؤسساتي ومجتمعات في طور النمو، كمجتمعنا الذي ما زالت الثقافة فيه قائمة على أساس العلاقات الأهلية وعلى أساس الطائفية وحتى المذهبية. إن هذا التباين قد ولّد ما أسماه دو سردان اختلافًا بين منطق الزبائن أو ذهنية الزبائن (المؤسسات المحلية) الذي لا يتوافق مع منطق البائعين وذهنيتهم (المؤسسات الغربية) خصوصًا عندما يتكلم بائع الفكر والمنطق وفق منظور الغرب للسياسات التنموية وأيديولوجيات التنمية بأبعادها النظرية والفلسفية، متناسيًا واقع الذهنية المحلية ومنطق تعاطيها الفكري والواقعي مع مثل هذه السياسات[1].

طرابلس في مجال التعاطي التنموي المحلي والعالمي

تباين بين ثقافة المانح وثقافة الممنوح المحلي (مؤسسات أهلية، حاكمية، مؤسسات دولة)، تباين بين ثقافة الممنوح المحلي / وثقافة المنمى المحلي (الفئات المهمشة والفقيرة). هذا هو حال غالبية المشاريع التنموية وفق ترسيمنا السريع لواقع العمل التنموي عمومًا. إن هذه العلاقات وتفاعلاتها هي التي تخفف فعليًا من فعالية التنمية وتؤدي إلى إخفاقات ثقافية فيها تدارى من خلال سياسة التوليفات التي نعرفها في هذا المجال.

إن حال مدينة طرابلس في مجال العمل التنموي بحلقاته وسيروراته هو حال كافة المناطق التي تخضع فعليًا لفعل التنمية. فطرابلس تعيش، كغالبية مدن العالم، عمومًا؛ وكمعظم مدن بلدان العالم الثالث، على وجه الخصوص؛ تنامي التباينات الثقافية فيها نتيجة تضخم حركات النزوح الريفي إليها، ونتيجة تضاعف حراك فعل التثاقف فيها، كما ونتيجة نسبية ديناميته ثقافة المجتمع الطرابلسي نفسه.

في هذه المدينة وفي نمط التعاطي التنموي الأيديولوجي معها، يعمم عليها ما يفرضه منطق العولمة في التنمية في أماكن كثيرة في العالم.

---

١. Jean-Pierre Olivier De Sardan, «Anthropologie et développement, Essai en socio-anthropologie du changement social», op cit, p. 96

الكل يعرف أن أموالاً كثيرة صرفت وتصرف من جهات دولية مانحة لتنمية المنمين المحليين من الحاكميات المحلية، من مؤسسات المجتمع الأهلي، ولقد صرفت الأموال أيضًا للعمل على مسألة الديمقراطيات، على مسألة المركزية ومعوقاتها التنموية، على محاولات نشر وتوسيع فكر دور المؤسسات الصغيرة الخاصة واستقلاليتها عن الدولة، على تنمية المجتمع المدني، على تدعيم قضايا الحقوق: حقوق المرأة، الطفل، المعوق... واللائحة تطول في هذا المجال ولسنا هنا لتعدادها. وبالرغم من سنوات العمل في هذا الإطار، لخلق فاعل (acteur) محلي نمطي التماثل الفكري مع الفكر الغربي المعولم، إلا أن المعوقات الثقافية ما زالت في كافة هذه الميادين أكثر من أن تحصى وتعد عند هؤلاء الفاعلين المحليين أنفسهم، العاملين المباشرين في حقل التنمية المحلية.

إن غايتنا من التطرق لهذه المسألة هو التركيز، وفي إطار التنمية الأيديولوجية، على أهمية التنبه لثقافة «المنمى» نفسه من أجل بناء قدراته على أساسها. ليصبح هدف التنمية هو خلق مجال للحوار الثقافي بين الفاعلين في حقل التنمية ومجالات تدخلهم، سواء كان هذا الحوار بين الجهات المانحة والفاعلين المحليين في حقل التنمية، أو كان بين هؤلاء وبين المهمشين والفقراء في مجتمعهم.

المشكلة الأساس في أعمال التنمية، الغربية منها والمحلية، أنها تقوم بمشاريع تطال أبعادًا متنوعة في المجتمع، وفي سيرورة حراكها غالبًا ما تتناسى قياس نتاجات تدخلاتها التنموية، ومدى التأثير الذي أحدثته في البنية الثقافية المنوي التدخل فيها: لوعي التغيرات ولفهم المعوقات.

باختصار

كثيرون هم المؤمنون بالتنمية وبمنطق ما سمي بشكل أدق: التنمية المستدامة. إن معنى الإستدامة من المهم أن لا يؤخذ على أنه استدامة للمشاريع التنموية. إذ كلما أنتجنا نحن، مدن وبلدان دول العالم الثالث أو أنتجت لنا مشاريع تنموية، كلما تبين بشكل أكبر مدى تنامي الهوة بين الأغنياء والفقراء عندنا، إن على المستوى الإقتصادي أو حتى على المستوى الإجتماعي والثقافي، ومدى تنامي هذه الهوة بيننا وبين الدول النامية. وكلما زادت بالتالي، نتيجة هذا الأمر المعاش، الحاجة لمشاريع تنموية أكبر وأعمق. إن هذا الواقع هو الذي خلق في العالم تيارات فكرية تتحدث عما أسمته ما بعد التنمية (l'après- développement) أو ضد التنمية (l'anti- développement) معتبرة أن مشروع التنمية قد فشل في تأدية غاياته على مستوى نماء الإنسان.

بعيدًا عن الإصطفافات النظرية هذه، ومجاراة لواقع استمرار إيماننا بمنطق التنمية، يبقى فعل قياس التغير الإجتماعي الثقافي هو الدليل الأهم لنجاح سيرورة المشاريع التنموية وتبقى

أنتروبولوجيا التنمية كعلم مؤهلة لأبراز نجاح فعل التغيير. إن هذا القياس ضروري لإعادة النظر في الاستراتيجيات والخطط التنموية المتنوعة وخصوصًا منها المدينية. لا ننسى أن أكثر مشاكل التنمية تعقيدًا هي تلك التي نعيشها في مدننا اليوم جراء تزايد الفروقات الثقافية فيها.

المراجع

- كوبر؛ آدم، **الثقافة: التفسير الأنتروبولوجي**، ترجمة تراجي قنحي، مراجعة ليلى موسوي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٤٩، الكويت ٢٠٠٨.
- كيال؛ مها وعطيه؛ عاطف، **تحولات الزمن الأخير**، مختارات، ٢٠٠١، بيروت.
- كيال؛ مها وعطيه؛ عاطف، **طرابلس من الداخل: دراسة مونوغرافية لمنطقتي التبانة والأسواق القديمة في طرابلس**، مختارات، ٢٠٠٦، بيروت.
- Cuche Denys, *La notion de culture dans les sciences sociales*, La découverte, Paris, 1996.
- De Sardan Jean-Pierre Olivier, «Anthropologie et développement, Essai en socio-anthropologie du changement social», Collection *Homme et société*, édition Karthala, Paris, 1995.
- Godelier Maurice, *Au fondement des sociétés humaines: ce que nous apprend l'anthropologie*, bibliothèque idées, Albin Michel, Paris, 2007.

أبحاث من مواقع إلكترونية

- De Sardan Jean-Pierre Olivier, «Les trois approches en anthropologie du développement», http://74.125.47.132/search?q=cache:LF_yPPt5jn4J:matisse.univ-paris1.fr/fr/IMG/pdf/desardan.pdf+http://matisse.univ-paris1.fr/fr/IMG/pdf/desardan.pdf.%E28%80%E&hl=fr&ct=clnk&cd=1
- Tremblay Suzanne, «Du concept de développement au concept de l'après-développement: trajectoire et repères théoriques», Collection *travaux et études en développement régional*, Université du Québec à Chicoutimi, 1999.
http://scholar.google.com/scholar?q=TRAJECTOIRE+ET+REP%C388%RES+TH%C389%ORIQUES&hl=fr&lr=lang_ar%7Clang_fr&num=20&um=1&ie=UTF-8&oi=scholart.



الساحة العامة بين الخصوصية السكنية والقيم المجتمعية
دراسة ميدانية نفس - إجتماعية في بيروت (لبنان)

دكتورة ماكي المعلوف[1]

ملخص

شكّلت الساحة العامة، عبر التاريخ، مجالاً للتواصل وتبادل المعلومات والبضائع، وإطارًا للتعبير عن الرأي وللمظاهرات المطلبية. وإذ اختلفت الوظائف الأساسية للساحة باختلاف العصور، تجاوزت بعض ساحات مدينة بيروت وظائفها التقليدية مع بداية القرن الحادي والعشرين. فتحوّلت إلى مجال سكني يحتضن خيَمًا أقام فيها مئات الأفراد معتصمين، بفعل الإضراب والاحتجاج (SIT-IN)[2] لفترات زمنية مختلفة، في ساحة الشهداء وساحة رياض الصلح.

انطلاقًا من هذا الواقع، وبناءً على أهمية التفاعلات مع المجال السكني ودورها في تكوين الانتماءات والهويات، تهدف الدراسة (عبر محاولة غير مألوفة في السوسيولوجيا اللبنانية)، إلى قراءة علاقة المعتصمين بالخيمة وبالساحة لإظهار المشاعر والقيم التي حفّزتها الإقامة في الساحات العامة. وذلك في إطار الصراع بين جهاتٍ متعددة ومتنوعة تفصل بينها النزاعات، ويجمعها فضاء خارجي عام.

فملاحظة الخيم في وسط بيروت ومقابلة المعتصمين ساهمت في جمع البيانات الحقلية. شكّلت هذه الأخيرة مادة للتفسير والتحليل أظهرت صلة النتائج بمفاهيم القرب والجوار والهوية السكنية واللحمة الإجتماعية والتواصل الإنساني. فللعلاقات المنسوجة مع المجال السكني الخاص ومع البيئة الإجتماعية أولوية على رمزية العلاقة مع المجال العام (الساحة - الخيمة).

---

١. أستاذة في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، وباحثة في علم النفس الإجتماعي.

٢. تعرّف ظاهرة الإحتجاج «SIT-IN» على أنها نوع من الإحتلال الإضرابي أي نوع من الاحتجاج غير العنيف يكون باحتلال مكان عام أو أمكنة عامة.

مقدمة

يُحقق النسق التفاعلي صلة متينة بين الفرد وبيئته بأبعادها المادية والاجتماعية والرمزية. فهذه العلاقة التفاعلية تعكسها، بشكل خاص، الروابط المتجددة مع المجال الحيوي لا سيما المسكن. فالمنزل (البيت) يمثّل تعددية الوظائف العائلية والثقافية والدينية والاجتماعية والاندماجية. وكونه مجالاً محملاً بالمعاني، فهو، من جهة أولى، يُكسب ساكنيه شجاعة التصدي للأخطار، ويُزوّدهم، من جهة أخرى، بالحلم (التساهل) الذي يؤهّلهم إلى قبول الآخرين ومشاركتهم مشاعر الإنتماء إلى جماعة[1]. وبما أن المساكن مطبوعة بجدلية العناصر المكوِّنة، وتلك التي تحدد وتفصل بين الداخل والخارج، وبين الخاص والعام، تطرح التساؤلات حول مدى تحوّل المجال العام (الساحة والخيمة) بفعل السكن المطول في الخيم (الاحتجاج الإضرابي)، إلى مجال خاص يسود فيه التماهي والتعلق والتركيز النفسي.

لقراءة هذا الواقع، بفرادته وندرته، ننطلق من تعريف الساحة واكتشاف وظائفها على مرّ العصور والتعرّف إلى ساحات بيروت التي تطالها الدراسة، لا سيما ساحة الشهداء وساحة رياض الصلح. ثمّ نعرض منهجية الدراسة ومسارها ونصف معطيات العينة السوسيولوجية ونضيء بشكل سريع على آثار الاعتصام وانعكاساته. ومن ثمّ، نتوقف حول النتائج عبر محاور أربعة تطال الحرية والعلاقات السكنية والتفاعل الإجتماعي والقيم.

تُعرّف الساحة بأنها مجال عام فسيح ومكشوف، ومحاط بالمنازل والمباني، ومتّصل بطرقات عدة. وعليه، فالمجالات العامة الخارجية في المدينة تشمل جميع الأمكنة المفتوحة للعامة. تشكل الساحة ركيزةً للوظائف الأساسية في المدينة كالتبادل واللقاء. وإذ تشهد المجتمعات العصرية إقبالاً حادًا على الأغورا[2] والتجمّعات في الساحات، فهي تؤكد على الشوق والرغبة في إعادة بناء العلاقات وفي التواصل من خلال الأدوار الإجتماعية. فالأغورا هي مكان للتبادل السياسي، والتحادث، وانعقاد الجمعيات والتجمّعات؛ إضافة إلى كونها مكانًا للقاءات الثقافية والاحتفالات، وتداول الأخبار، والعودة بالذاكرة إلى الأحداث التاريخية، فضلًا على كونها مكانًا للتبادل التجاري، وللبيع النقّال والثابت.

---

١. J. Peuzeu-Massabuau, *La maison: Espace réglé, espace rêvé*, Reclus, Montpellier, 1993

٢. الأغورا هي ساحة عامة كانت المجالس السياسية في المدن الإغريقية تنعقد فيها.

١. الساحة العامة عبر العصور

للساحة العامة، في حضارة المدن المعاصرة، هوية مزدوجة الأبعاد، إحداهما وظيفية-نفعية، والأخرى جمالية. يبدأ تاريخها مع الأغورا (Agora) التي تجمع الوظائف الأساسية للمدينة اليونانية، حيث يغلب الطابع اليومي (العملاني)، مفسحًا في المجال لإبراز الأحداث الإستثنائية أو النادرة[١]. في حين يمثّل السوق الروماني، إلى حد ما، الأدوار ذاتها؛ فهو يتّخذ، علاوة على ذلك، طابعًا معاكسًا: إنه قبل كل شيء، ساحة للعرض وإطار مسرحي مبرمج لتنظيم الاحتفالات بالأعياد.

أما ساحة المدينة (الساحة الكبرى، ساحة السوق) في القرون الوسطى، فتبدو أولًا ذات طابع وظيفي؛ حولها كانت تلتف أهم المباني: الكنيسة، ودار البلدية، ومنازل الوجهاء، ومراكز النقاباتَ والهيئات. كلّها تتنافس فيما بينها في فنها الزخرفي، تحيط بها أحيانًا، ساحاتٌ أخرى ذات دور وظيفي أيضًا كسوق السمك وسوق الخضار.

إلا أن الساحة، في «عصر النهضة»، لم تعدْ مجردَ مكان وظيفي أو فراغ يلف المباني، بل تحولت إلى قاعات في الهواء الطلق: حينئذ بدأ الاهتمام بتنظيم المجال بكلّيته، وبتجميله. فتسنّى، بذلك، الحديث عن مزايا المجال المفتوح وتركيبته المدينية.

تعزّزت تلك الميزات في عصر «الباروك»[٢] حيث طغى الفن الزُخرفي والزينة على الوظائف الأساسية في المدن، (إذ باتت الزُخرفة وظيفةً بحد ذاتها). لم تكتف الساحة، بكونها المجال المفضل في الحياة العامة، بل تحوّلت إلى وسيلة لإبراز المعالم الجمالية للقصور[٣]، والكنائس، والمساجد، والمنحوتات: مرآة تعكس القيم الجمالية. وعليه، ظهر في تاريخ المدينة مفهوم للساحة مرتبط بالحيز والزّخرفة أكثر منه بالاستعمال. وتكونت في النسيج المديني شبكةٌ من المجالات التي غالبا ما يتحدد طابعها بالمدينة، وببيئتها الطبيعية.

أما الضواحي المدينية، فقد راح يتغيب الطابع الوظيفي تدريجًا عن ساحاتها ليصب في إطار المباني المصممة خصيصًا لبعض الوظائف: إذ رويدًا، تحولت الساحة إلى فراغ فعلي تحيط به العمارات ويملأه ضجيج السيارات الضاغط الكثيف: لقد باتت الساحات مفصلًا لحركة السير، وعائقًا للعابرين، فبدت وكأنها ترفض حتى استقبالهم، لا بل تحاول إبعادهم متخذة بالتالي طابعًا وعرًا، يجعل سلوكها متعذرًا.

---

١. Bertrand et Listowski, *Les places dans la ville: Lectures d'un espace public*, Dunod, France, 1984

٢. يُطلق مصطلح «الأسلوب الباروكي» على أشكال متعددة من الفن الذي ساد في غرب أوروبا وفي أميركا اللاتينية، في خلال عصر الباروك (١٦٠٠ - ١٧٠٠).

٣. عمل الأمير فخر الدين المعني الثاني على إحضار مهندسين إيطاليين لتشييد قصر له في مكان الساحة، فعُرفت حينئذٍ باسم «بستان فخر الدين».

وهكذا، أفرغت الساحة من محتواها كما من دورها وزخرفاتها، واحتفظت بالاسم فقط. ففي الوقت الراهن، تُطلق التسميات، على الأمكنة الخالية الطليقة، لعل ذلك يساهم في تكريم بطل أو زعيم، أو التذكير بحدث تاريخي مهم. وللدلالة على دور الأمكنة القيم في تنظيم المدن وشكلها، يعتمد الباحثون عددًا من المعايير الملائمة التي نذكر منها، على سبيل المثال:

- تعددية الأدوار والوظائف (إذا التقى شارعان في نقطة واحدة فهذا لا يعتبر أمرًا كافيًا لتكوين ساحة).
- التماسك ووضوح الحدود.
- تشكيل نقطة التقاء وائتلاف، تتحلّى بعناصر داخلية، من شأنها جذب السكان.
- التشعّب، أي التفرّع، الذي بموجبه تحيك الساحة علاقات مع البنى الحضارية المحيطة بها، من ناحية أولى (تخطيط الشوارع، أمكنة التجارة، خطوط النقل العام، حركة السير) والذي، من ناحية أخرى، يسمح للمارة بأن يعوا علاقات الساحة بسائر الأحياء، لا بل بالمدينة بكليتها.

٢. بعض ساحاتٍ من بيروت: الشكل والموقع

للساحات العامة، التي تميزت بها مدينة بيروت (عاصمة لبنان[١]) تاريخ حديث إذ أن التقسيمات المدينية[٢]، لم ترَ النور إلا مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر (١٨٨٠): في أواخر القرن التاسع عشر بدأت تظهر الساحات المفرغة، في الهواء الطلق، بهدف اللقاءات والنزهات والأعمال، والاحتفالات الرسمية والاستعراضات[٣]. لم تُرسم لها، آنذاك، أشكال هندسية محددة على خرائط المدينة، ولم تعرف التخطيط المسبق، لذا غلب عليها التوزيع العشوائي، وخلت من التوازن والانسجام: إنها إذا، وليدة الاستعمال والوظيفة إذ تطوّرت بفضل التجارة في بيروت.

جغرافيًا، احتلّت ساحات بيروت أمكنةً مكشوفة، في ملتقى أسواق عديدة ضيقة ومقببة، على مقربة من مزارات العبادة، مثل ساحة الشهداء (وساحة الخبز، وساحة النفيرات)، أو من أبواب المدينة، قريبًا من المرفأ (ساحة السرايا، وساحة القمح). كانت تضج بالمقاهي، والمحال التجارية، وبرك الماء (سبل المياه)، أو بالحمامات والفنادق، وبخاصة منها الساحات القريبة من أبواب المدينة.

---

١. إن الأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي والعائدة للعام ٢٠٠٤، تفيد بأن عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان بلغ ٣,٧٥٣,٧٨٥ نسمة.

٢. ظهرت ساحتا النجمة والدباس في الثلاثينيات من القرن العشرين (الانتداب الفرنسي). أما ساحة الشهداء وساحة رياض الصلح فكانتا مع بداية القرن.

٣. Davie May, *Les places publiques de Beyrouth au tournant du XIX^ème siècle*, National Musuem News, (issue 9), London, 1999

أحاط مدينة بيروت سور كبير[١]، كما الأمر في سائر المدن القديمة، دعّمه أحمد باشا الجزار بالأعمدة والحجارة، وحصنه بالأبراج والمقاتلين. بدأ السور يتهاوى، لدى حلول إبراهيم باشا في بيروت، وبعد خروجه منها. وفقَد أهميته على الرغم من تجديد بعض مواقعه وحدوده (كما تفيد سجلات المحكمة الشرعية)، ولم يبقَ منه اليوم سوى كلمة «عصّور» أي على السور، التي تطلق على ساحة رياض الصلح[٢]. لمّا أعلن الرئيس حسين العويني عن افتتاح الاكتتاب لبناء ضريح رياض الصلح، قدّم عزّام باشا، الأمين العام للجامعة العربية آنذاك، اقتراحًا للمساهمة في إنشاء تمثال لرياض الصلح. ثُمّ رُفِع التمثال في وسط مدينة بيروت وصارت الساحة التي رُفِع التمثال في وسطها تُعرف «بساحة رياض الصلح»[٣]. لم تكن الساحات الخارجية بعيدة من السور وأبوابه؛ فأقدمها، إضافة إلى ساحة «عصّور»، ساحتا المصلّى والبرج.

اتخذت ساحة البرج اسمها من البرج «الكشّاف» الكبير[٤] الذي كان إلى شمالها، والذي جدّد بناءَه الأمير فخر الدين الثاني عام ١٦٣٢. أطلق على الساحة فيما بعد اسم «ساحة المدافع»، ولكن اسمها تغير وصارت تدعى «ساحة الاتحاد»، ثمّ «ساحة الحرية»، «فساحة الشهداء»، بسبب ما «تعاقب عليها من معارك إبراهيم باشا والشهابيين (القرن ١٩)، وحروب لبنان الخارجية والداخلية ١٩٤٣، ١٩٥٨، وأخيرًا حروب الآخرين على لبنان-الساحة»[٥]، في خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

امتدت ساحة الشهداء[٦] (وهي أهمّ الساحات) من باب الجامع العمري الكبير الشمالي إلى حدود مبنى البلدية، وغربًا إلى تقاطع طريقي ويغان وأللنبي. وعليه، يقال إنها بقية من ذاكرة الإستقلال الأول، في عهد الأمير فخر الدين، الذي كان أول من جعل بيروت عاصمة لبنان. وليس عبثًا أن تستوقفَ هذه الساحة المحللين الذين رأوا أنه «منذ ذاك الحين وقَدَرُها حائرٌ بين أن تكون مركزَ سراي الحكم، وبين أن تصير ساحةَ الغضبِ على الحكم، ثم انقسام الحكم على ذاته وصراع مؤسساته بينها وصولًا إلى الثورة والتمرد»[٧].

وفي السادس من شهر مايو سنة ١٩٦٠، تم تدشين تمثال الشهداء الذي رفع في الساحة برمزيته: الحرية. تمثّل الحرية امرأة ترفع مشعلًا بيدها اليمنى، وتغمر بيدها اليسرى شابًا؛ وعلى الأرض،

---

١. وصل ارتفاع السور إلى خمسة أمتار، على قاعدة أربعة أمتار، وثلاثة أمتار عند القمة.
٢. عبد اللطيف فاخوري، نزول بيروت، بيروت، ٢٠٠٣.
٣. جغرافيًا، تبلغ مساحة ساحة رياض الصلح ٤٧.٩٦٤ م٢ وفقًا لمجلة **الشهرية**، العدد ٣١، نيسان ٢٠٠٦.
٤. تهدّم البرج الكشّاف، وبنى أهالي بيروت على أنقاضه، في مطلع القرن العشرين، سوقًا ومقهى «الزهرة» وفوقه مقهى «للباريزيانا».
٥. غسان تويني وفارس ساسين، **البرج، ساحة الحرية وبوابة الشرق**، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٠.
٦. جغرافيًا، تبلغ مساحة ساحة الشهداء ١٠٢.٨٦٢ م٢ وفقًا لمجلة **الشهرية**، العدد ٣١، نيسان ٢٠٠٦.
٧. غسان تويني وفارس ساسين، **البرج، ساحة الحرية وبوابة الشرق**، مرجع سابق، ص. ٤٢.

أمامها ووراءها، شهيدان. يرتكز التمثال على قاعدة أربعة أمتار، ويبلغ طوله أربعة أمتار وثلاثين سنتمترًا. ومن الساحات الداخلية الوارد اسمها في السجلات، نذكر أيضًا «ساحة القمح، وساحة الحبوب وساحة الخبز وساحة الزبيب وساحة السمك وساحة سوق الدلالين».

٣. الوظيفة والمراتب الإجتماعية

للساحة العامة دور المفصل التواصلي، إذ كانت تؤمّن المرور، وتسهّل التواصل مع الأسواق المختلفة، وبين هذه الأخيرة وحركة تتبع المعلومات والأخبار والناس والبضائع. اتخذت ساحات بيروت طابعًا إقتصاديًا لما ظهر تخصص بعضها في أنشطة محددة (الخبز والقمح). كما عرفت أيضًا طابعًا سكنيًا إذ لم يقطن البيروتيون في الحارات المستقلة فحسب، بل في الساحات والأسواق والشوارع: وراء المتاجر أو فوقها. وقد شكلت مجالاً محببًا لاستراحة العمل، والاسترخاء، وحياكة العلاقات الإجتماعية، وتبادل المعلومات وتتبع الأخبار الإجتماعية والسياسية وما شابه. فمثلاً، المجال الذي تكوّن بين ساحات «الخبز والشهداء والبازركان»، كان النبضَ الحقيقي للضواحي المدينية. ولو لم تحتل هذه المجالات وسطا من الناحية الجغرافية، إلا أنها تحوّلت إلى مُتنفَّس أساسي للسكان.

لا بد من التنويه بأن هذه الأماكن البيروتية، على الرغم من طابعها المتعدد الوظائف، لم تعرف وظيفة تمثيل السلطة. فخلت، بالتالي، من الاستعراضات الرسمية والعسكرية والسياسية و«الوجهائية». فالسلطة، لم تكن لتتربع في الساحات، وإنما لتوظف طاقاتها في البرامج الهادفة إلى تحسين البنى التحتية، وتأمين الراحة والطمأنينة الجماعية، من خلال إنجاز المشاريع والمباني التي تعود بالمنفعة العامة: الأسواق والمدارس وأماكن العبادة والمشاغل والمتاجر وشبكات المياه.

وعليه، كانت الأنشطة والتدريبات والعروضات تنظم، خارج أسوار المدينة أي شرق باب السرايا. كان الشعب، أيضًا، يخرج إلى الساحات العامة ليشارك في مسيرات منتظمة في خلال مناسبات غير مألوفة، منها الكوارث الطبيعية والأوبئة وسنوات الجفاف. هناك، كانت كل جماعة تسير وراء أعيانها (وجهاء ورجال دين) وهي تردد تعازيم طالبة فيها إبعاد طالع السوء عن البلاد، أو الاستسقاء. هذه الساحات (خارج أسوار المدينة)، شكّلت مجالاً واسعًا مفتوحًا كساحة البرج (ساحة الشهداء حالاً)، وساحة السور (رياض الصلح حالاً). وتحوّلت إلى محطات ومراكز وصول القوافل أحيانًا، أو إلى ثكنات، وأسواق للماشية، واسطبلات أحيانًا أخرى.

٤. إطار البحث والمنهجية

إذا كانت القرون الغابرة قد سجلت تبدلاً في وظائف الساحة، فإن بدء القرن الحادي والعشرين شهد تغيُرًا وظائفيًا في الساحات العامة لمدينة بيروت. فهذه، لم تكتف بكونها مكانًا للتواصل والتبادل والتعبير عن الرأي والمظاهرات المطلبية، بل تحوّلت بفعل ذلكَ إلى مجال سكني (شبه

دائم)، عبر المكوث والإقامة فيها بفعل الإضراب والاحتجاج (SIT-IN)، لا لأيام وحسب وإنما لشهور وسنين. شهدت بعض ساحات بيروت حدثًا تاريخيًا : إذ افترش بعض شباب لبنان أرض الساحات، وحلّوا في مئات من الخيم التي نصبوها، تعبيرًا عن رفض لواقع سياسي، وسعيًا لتحقيق مطالب. حدث ذلك في خلال فترتين زمنيتين مختلفتين : سنة ٢٠٠٥، ثمّ ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨. كان يتم نصب الخيم في بداية الإعتصام ومن ثمّ تُرفع في نهايته.

فالخيمة، تاريخيًا وثقافيًا، هي «بيت البدوي» المصنوع من شعر الماعز. كانت تُصنع من نسيج شقاق من شعر الماعز وأعمدة من خشب وحبال وأوتاد. ويُقال بأنه يترتب على المرأة البدوية نسيج أجزاء الخيمة، ودقّ الأوتاد ورفع الأعمدة وضرب الأطناب، ومن ثم نصب الخيمة. في حين يكتفي الرجل البدوي عند النزول باختيار البقعة التي يودّ أن تُنصب فيها الخيمة–البيت[١]. تجدر الإشارة إلى أن البدو يقومون بإصلاح بيوتهم، أو بتجديدها، وذلك بشراء بيوت جديدة عوضًا عن القديمة عندما يتسنى لهم ذلك. ويرتبط بيت البدوي بأمرين أساسيين: أولهما حماية الدخيل واللاجئ والدفاع عنهما، وثانيهما ضيافة العابرين والقادمين[٢].

أما الخيم التي نصبها المعتصمون في ساحات بيروت فكانت أقلّ تعقيدًا من خيم البدو إذ كانت مصنوعة من القماش القطني والنايلون. وكان يتسع بعضها لثلاثة أو خمسة أفراد، في حين كان البعض الآخر يتسع للعشرات في أثناء الإجتماعات واللقاءات.

بدأ الإعتصام الأول إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ومرافقيه في الرابع عشر من شهر شباط ٢٠٠٥. حينها، ثار اللبنانيون معلنين عن «انتفاضة الإستقلال» في وسط بيروت، أي في ساحة الشهداء التي أطلق عليها حينئذ اسم «ساحة الحرية». هناك نصب المحتجّون خيمًا، وأقاموا فيها، معتصمين ليلًا ونهارًا، تنديدًا بمكوث الجيوش السورية في لبنان. من هناك، من الساحة العامة، من «ساحة الشهداء» راحوا يطالبون بانسحاب سوريا من جميع الأراضي اللبنانية[٣]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإعتصام الإحتجاجي، على رغم طابعه المنظّم، وعلى رغم التنسيق وتقسيم الأدوار، طغت عليه العفوية والمبادرات الفردية. كان بإمكان الراغبين الانضمام إليه متى أرادوا من دون المرور بهرمية سلطة معينة. كما كان باستطاعة الصحفيين والإعلاميين والباحثين مقابلة من يشاؤون وإجراء إستفتاءات الرأي والتصوير والتسجيل من دون الخضوع لأي ضوابط أو إجراءات احترازية. هذا الأمر سهّل على عملية ولوج المخيم، ومقابلة المشاركين

---

١. جبرائيل جبور، **البدو والبادية : صور من حياة البدو في بادية الشام**، دار العلم للملايين، ١٩٨٨.

٢. ماكس فرايهير وفون أوبنهايم، **البدو، ما بين النهرين «العراق الشمالي وسورية»**، الجزء الأول، دار الوراق للنشر، كتاب مشترك مع آرش برونيلتش وفرنر كاسل، ٢٠٠٤.

٣. كان مجلس الأمن قد أصدر في الثاني من أيلول ٢٠٠٤ القرار رقم ١٥٥٩، والذي يطالب فيه، جميع القوات الأجنبية المتبقية في لبنان، بالانسحاب من أراضيه.

من دون حواجز تذكر. تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني كان داعمًا بامتياز لهذا الإعتصام وهو الذي كان يمدّ المعتصمين باحتياجاتهم المعنوية والمادية والمعيشية.

وعليه، وبعد شهرين ونيف من الاعتصام المواكب للاحتجاج الشعبي العارم والمظاهرات، وبعد مكوث دام ثلاثة عقود، انسحبت الجيوش السورية من لبنان، بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٥. وبذلك توقّف النشاط الإحتجاجي، وفككت الخيم، وعاد المعتصمون إلى منازلهم لتنتهي بذلك الإقامة الأولى في الساحات العامة. جمعَ هذا الحدث السواد الأعظم من اللبنانيين على تعدد انتماءاتهم السياسية والطائفية والاجتماعية والجغرافية.

أما الإعتصام الثاني، فقد بدأ بحلول شهر كانون الأول سنة ٢٠٠٦ إحتجاجًا على إصدار مجلس الأمن الدولي[١] القرار ١٧٠١ الذي يدعو الحكومة اللبنانية إلى ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها، ورفض كل سلاح لا يخضع لموافقة الدولة الشرعية[٢]. عند ذلك، نزلت الفئات الرافضة إلى الساحات العامة، ونصبت فيها الخيم المجهزة لإقامة طويلة الأمد. شكّل المشاركون في الإقامة الإحتجاجية نسيجًا من تيارات سياسية وطائفية مختلفة، كان بعضها قد شارك أيضًا في الإعتصام الأول. تمحورت مظاهر الإحتجاج، هذه المرة، حول التنديد بسياسة الحكومة، ودعوتها للاستقالة وتشكيل حكومة جديدة يكون فيها للأحزاب المعارضة «الثلث المعطّل» وما إلى ذلك. حدث كل هذا في منطقة اللعازارية وساحة رياض الصلح المجاورة للسراي الكبير «مقرّ الحكومة» اللبنانية أي في منطقة «سوليدير»، وسط العاصمة بيروت.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المخيم، كان مبرمجًا بكل التفاصيل، ومنظّمًا وفق إطار تسوده التراتبية وهرمية العلاقات، وتغيب عنه بالتالي المبادرات الخاصّة وروح التفرّد. فمقابلة المشاركين والتقاط الصور الفوتوغرافية والتجوّل في المخيم تمرّ عبر مقابلة «فريق الإنضباط» المسؤول عن التنظيم. هذا ما دفعنا إلى إجراء مقابلات مع بعض أفراد العينة في أثناء أوقات إجازتهم، أي بعيدًا، وخارج نطاق المخيم.

استمرّ إغلاق المدينة التي أعاقتها مظاهر الإعتصام أكثر من ثمانية عشر شهرًا. وغداة إعلان «اتفاق الدوحة» في الدولة القطرية، بتاريخ ٢١ أيار ٢٠٠٨، تمّ تفكيك الخيم وأنهي الإعتصام، وأخليت ساحات العاصمة رسميًا من المعتصمين، وفتحت طرقاتها. وهكذا كان لاتفاق الدوحة أن أعاد المسائل الخلافية بين الأطراف المتعارضة إلى المؤسسات الدستورية في الدولة اللبنانية، وبخاصةٍ من خلال استمرار «طاولة الحوار» بين الأفرقاء في القصر الجمهوري.

كيف بنى المعتصمون علاقتهم بالخيمة، وبالتالي بالساحة؟ وهل تحوّلت هذه إلى مجالٍ محبب

---

١. صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، بتاريخ ١١ آب ٢٠٠٦.
٢. مجلة **الشهرية**، العدد ٦٢، كانون الأول ٢٠٠٨

يحرّك في قاطنيها مشاعر التماهي والتعلّق والهوية؟ هل تقوم العلاقة بالخيمة-الساحة كما هي العلاقة بالمنزل، على مشاعر الهناء والراحة والحميمية؟ وهل تحوّلت الخيمة، بالتالي، إلى بيت خاص بديل من المنزل العائلي؟ وهل أصبحت الساحة العامة إطارًا سكنيًا إجتماعيًا يعكس القيم المجتمعية، ويعزز علاقات الجيرة والانفتاح والتعاون؟ وما هي القيم التي عززتها الإقامة المطوّلة في ساحات بيروت بين الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٨؟ للإجابة عن جميع التساؤلات ومعالجة الإشكالية التي حرّكت ووجّهت الدراسة، انطلقنا من مجموعة فرضيات هي الآتية:

- إن مدة الإقامة الطويلة في الساحة العامة، لا سيما في الخيم، أدت إلى حياكة علاقة مميزة بها، لدرجة أنها صارت منازل لساكنيها.
- ارتبط المقيم في الساحة، وبالتالي بالخيمة، بمشاعر الإلفة والحميمية والتعلّق العاطفي بتلك الأمكنة.
- أدى «السكن» الطويل في الخيمة إلى ظهور سلوكيات تعكس امتلاك المكان أو زوايا منه، وشخصنَتْه بجعله مميزًا ومختلفًا بين فرد وآخر.
- إن الإقامة في ساحات بيروت عززت علاقات الجيرة والانفتاح، فانعكس ذلك تفعيلًا عملانيًا للقيم المجتمعية اللبنانية.

وعليه، لجأنا إلى جمع المعطيات الميدانية، عبر اعتماد تقنيتَي الملاحظة والمقابلة «نصف الموجّهة». فقمنا بملاحظة تقسيمات المخيم ومعالمه العامة، وأسلوب الحياة، وتنظيم الأنشطة، وترتيب داخل الخيم، وعلاقة المعتصمين بالخيمة والساحة، إضافة إلى علاقتهم ببعضهم. شمل ذلك الساحات التي تحوّلت إلى ميدان «سكني»، لا سيما «ساحة الشهداء وساحة رياض الصلح ومنطقة اللعازارية».

أمّا المقابلات نصف الموجّهة فقد تمحورت على المواضيع الآتية: ظاهرة الإقامة في الساحات العامة، وعلاقة المشاركين بالمكان (الخيمة والساحة) وببعضهم بعضًا وبالخارج وبالعائلة، وكيفية تنظيم الأنشطة واستغلال الوقت، والأمور المفضّلة في الخيمة، ونقاط الائتلاف والاختلاف مع المنزل، وصعوبات الإقامة والحاجات والرغبات السكنية، إضافة إلى المشاعر والانفعالات المرتبطة بالأمكنة وما إلى ذلك.

تنظّمت المقابلات في خلال فترات زمنية متباينة امتدت طول سنتين. بدأت المقابلات الأولى في أواخر شهر نيسان ٢٠٠٥، ثم أوقفنا الدراسة نظرًا لضيق الوقت وللانشغال بالمسؤوليات[1] التربوية والإدارية التي كانت مطلوبة. إلاّ أن معاودة الإقامة في الخيم مجددًا، ولو لأسباب مختلفة، ومن أطراف، بعضها جديد، كانت لنا حافزًا لانطلاقة ثانية بهدف متابعة الدراسة. تألفت عينة البحث

١. كانت الباحثة ملتزمة في الشأن التربوي في لبنان حيث أوكلت إليها وظيفة «مديرة» لثانوية خاصة بلغ عدد طلابها ١٥٠٠ تلميذ وتلميذة، إضافة إلى مزاولتها التعليم العالي في جامعات خاصة ورسمية.

من اثنين وثلاثين فردًا ينتمون إلى فئات عمرية متنوّعة تتراوح بين ١٨ - ٥٤ سنة، من الرجال والنساء، من الفئات المنتجة، مرورًا بالفئات الطلابية والعاطلة عن العمل، وصولاً إلى المتقاعدة منها. تشكلت عينة الإعتصام الأول من اثني عشرة فردًا، في حين بلغت عينة المخيم الثاني، عشرين معتصمًا. إلاّ أنه لن يتم بعد الآن ذكر العينتين بشكل منفصل ولا على التفرقة بينهما، ذلك لأن النتائج، المرتبطة بإشكالية البحث، أتت متقاربة بين العينتين، ولم تُظهر أي فروقات أو اختلافات مهمة تستدعي المقارنة.

نأتي أولًا إلى إظهار المعطيات السوسيولوجية للعينة، ثم نلقي ضوءًا خاطفًا على انعكاسات الإستئثار بالساحات العامة، لنصل في الخلاصة إلى عرض النتائج، عبر محاور أربعة، هي الآتية:

- المحور الأول: الحياة اليومية للمعتصمين في الساحات العامة، بين المشاركة الجماعية والحرية الشخصية.
- المحور الثاني: علاقة الأفراد «بالمسكن» في الساحة العامة - الخيمة - المنزل العائلي.
- المحور الثالث: العلاقات والتفاعلات الإجتماعية في أرجاء الساحات.
- المحور الرابع: الساحات العامّة تطلق القيم الإجتماعية.

٥. المعطيات السوسيولوجية للعيّنة

تمثّلت العينة باثنين وثلاثين فردًا، من الذكور (٧٥٪) والإناث (٢٥٪). ينتمي القسم الأكبر منهم (٧٥٪) إلى الفئات العمرية الشابة (١٨ - ٣٦ عامًا)، وتتراوح أعمار البقية، أي الربع الأخير بين ٣٦ و٥٤ سنة.

أما الوضع العائلي، فأظهر أن الجزء الأكبر من المشاركين هم من العازبين، في حين انخفضت نسبة المتأهلين إلى ١٥٪. هل يشكّل الارتباط العائلي حاجزًا يحول دون الإقدام على خطوات تؤثّر، بشكل أو بآخر في استمرارية العائلة ؟ نتجت هذه التساؤلات عن الروايات التي سمعناها من الآباء الذين حاولت عائلاتهم الحؤول دون مشاركتهم لأسباب نذكر منها التخوّف من الانجراف في مشاكل أمنية، وشعور الأولاد بإهمال آبائهم لهم، وصعوبة قبول التغيب عن المنزل لفترة زمنية طويلة.

نظرة سريعة إلى الوضع المهني تسمح لنا بتصنيف المشاركين إلى فئات ثلاث: الفئة المنتجة والدارسة والعاطلة عن العمل. كانت هذه الأخيرة الأكثر تمثيلًا في الاعتصام (٤٥٪)، من ثمّ الفئة الطلابية (٣٥٪)، تليها الفئات المنتجة التي لم تتجاوز نسبتها عشرين بالمئة. هل تشكل البطالة والدراسة (الفئات الطلابية) عاملًا مؤثرًا في ردات الفعل حيال الأوضاع الأمنية والسياسية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتعمّق في الموضوع.

كما ذكرنا آنفًا، بدأ المخيم الأول في منتصف شباط ٢٠٠٥، في ساحة الشهداء وسط مدينة بيروت، وانتهى مع نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥، بعد ٦٨ يومًا من النشاط الإحتجاجي. شارك فيه حوالى ٣٠٠ شاب وشابة بشكل مستمر، أي بإقامة دائمة. فيما كان الآخرون يتناوبون الإقامة والسهر وفقًا لأعمالهم وارتباطاتهم. لقد تراوحت مدة إقامة أفراد العينة، طول فترة المخيم، بين شهر واحد وشهرين.

أما المخيم الثاني فقد امتد من كانون الأول ٢٠٠٦ لغاية أيار ٢٠٠٨. تبين لنا أن الذين استمروا في المشاركة بلا انقطاع، تدنت نسبتهم إلى ٢٠٪ من العينة، في حين شارك الآخرون في نصف مدة المخيم أو في أشهر معدودة منه. بشكل عام، لوحظ بأن الإقبال على المخيم كان مرتفعًا لدى انطلاقة الإعتصام ثمّ راح يضعف تدريجيًا، كما يحدث عادة في النزاعات الكبرى. فمظاهر الإحتجاج التي تمّ تفعيلها بكثافة في البدايات، لم يصمد منها مع مرور الوقت سوى الرموز وأشكالها التي تراكم عليها الغبار[1]. في خلال هذا المخيم – الثاني – الطويل الأمد، فُرشت الأرض بمئات الخيم (١٢٠٠خيمة)[2]. وبذلك تحوّل وسط بيروت إلى مربعات تحيط بها الأسلاك الشائكة التي أعاقت حركة التجارة والصناعة والسياحة، وأثّرت في حركة المعابر والبضائع والسيارات والمارة. ما هي تحديدًا انعكاسات هذا الشلل على مختلف الأصعدة ولا سيما منها القطاعات الإقتصادية والتجارية والسياحية؟

٦. انعكاسات الإعتصام

في هذا السياق، يصعب التغاضي عن جملة الإحتجاجات التي حرّكها إقفال الطرقات الهامة في العاصمة اللبنانية لمدة ٥٣٨ يومًا (في أثناء المخيم الثاني)، ولا سيما التحذيرات من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الإقتصادية. نظرًا لأهميتها، تحتاج هذه المسألة إلى دراسة إستقصائية إقتصادية تنفرد بمعالجتها، إلاّ أننا، آثرنا تسليط الضوء، أقله على بعض من الجوانب المؤثرة، كالآتي:

- تدهور الحياة الاقتصادية في وسط بيروت التجاري، وشلل حركة المتبضعين وزوار المقاهي والمارين والمتنزهين، مع ما رافق ذلك من تراجع هائل في أعداد السياح القادمين إلى لبنان.
- إغلاق عدد مرتفع من المؤسسات التجارية ونقل بعضها إلى مناطق أخرى. علمًا بأن منطقة الوسط التجاري تستقطب أكثر من ثمانية آلاف موظف وموظفة يعملون في حوالى ٨٢٥ مؤسسة موزعة بين محال تجارية ومكاتب ومطاعم ومؤسسات خدماتية ومصرفية وصحية وفندقية وبعثات دولية وسفارات، إلخ. بعد مرور ثلاثة أشهر على الإعتصمام، أظهر استقصاء

---

١. دياب شبيب، **سوسيولوجيا النزاعات**، ديموغرافيا، بيروت، ٢٠٠٧.
٢. جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٨ ، ٢٤ أيار ٢٠٠٨.

مركزي[1] أن حوالى مئة مؤسسة (محال تجارية ومطاعم) قد أقفلت أبوابها وصرفت موظفيها. وبعد سنة ونصف من بدء الإعتصام، وصل عدد المؤسسات التي أقفلت إلى ٢٠٠ مؤسسة[2]، وعدد الموظفين المصروفين من الخدمة تجاوز خمسة آلاف موظف.

- كان الأثر جليًا أيضًا في قطاعات السياحة والخدمات والصناعة التي تأثرت بحركة التصدير في ظلّ شبه إقفال لمرفأ بيروت ولطريق مطار بيروت الدولي. أضف إلى ذلك إقفال الطريق الدولية (المصنع) التي تشكل المورد الرئيس لحركة الإستيراد والتصدير في اتجاه الدول العربية.
- أضف إلى ذلك المقاهي والمطاعم الفاعلة والتي بلغ مجموعها ١٠٣ قبل إعلان الإعتصام، ولكن بعد سنة من بدء الإعتصام أقفل منها سبعون[3]، ولم يتمكّن الآخرون من متابعة أعمالهم إلا وفقًا لدوام جزئي.
- قدّرت «الهيئة العليا للإغاثة»[4] الخسائر بين سبعة وثمانية ملايين دولار أميركي يوميًا. أضف إلى ذلك الأضرار المعنوية وغير ذلك من خسائر الشركات والاستثمارات، فضلًا على الانعكاسات المرتبطة بالبيئة، وبوظائف المواطنين الحرة، وبتململ الأفراد وبتذمر الجماعات، والتي لن نتعمّق بها، لننتقل إلى عرض النتائج وفقًا للمحاور الأربعة التي ذكرنا آنفًا.

٧. المحور الأول: الحياة اليومية في الساحات العامة بين المشاركة الجماعية والحرية الشخصية

صرّح غالبية المشاركين في المخيم (٩٠٪) بالرضا حيال الحاجات المعيشية الأساسية المتوافرة، والموضوعة في تصرفهم، بفضل المبادرات السياسية أو الإجتماعية أو الفردية، مثال ذلك الوجبات الغذائية، ومياه الشفة والمياه الساخنة، ومستلزمات النظافة الشخصية والتدفئة، ووسائل الإعلام والاتصالات المرئية منها والمسموعة، واحتياطات الوعكات الصحية من مستوصفات ميدانية وسيارات إسعاف وصيدلية.

وهذا الرضا لم يشمل المستلزمات الضرورية للبقاء فحسب، بل شمل أيضًا الكماليات التي لا تتوافر دائمًا في جميع المنازل، والتي نذكر منها، للمثال لا للحصر، إستمرار التيار الكهربائي دون انقطاع (الذي صار أمرًا نادرًا في لبنان)، وإمكان الاطلاع على المجلات والجرائد اليومية، والاتصال بالعالم عبر الأنترنت، والحماية المستمرة التي تؤمّنها قوى الأمن اللبنانية (أمن داخلي وأمن عام وجيش).

أمّا في شأن الحرية الفردية، فقد تشكّى القسم الأكبر من الأفراد (٨٨٪) من الشعور بالقيود

١. مجلة **الشهرية**، العدد ٤.
٢. جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٦، ٢٢ أيار ٢٠٠٨، ص. ٦.
٣. جريدة **المستقبل**، العدد ٢٧٩١.
٤. جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٤، ٢٠ أيار ٢٠٠٨، ص. ١٥.

وبالضغوطات من جراء الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وقرأنا بوضوح وعي هؤلاء أهمية الحرية الفردية والسكنية والعائلية التي طالما تمتعوا بها من دون أن يعوا قيمتها الفعلية ودورها في حياتهم. ولمسنا تشوّقًا إلى العودة إلى المنزل حيث القوانين والقواعد لا ترهق الأفراد؛ إنه تشوّق لاستعادة نمط الحياة العائلية حيث تسود حرية أبناء البيت، ويُفسح في المجال للحركة وللعيش في «حميمية» المنزل.

٨. المحور الثاني: علاقة المعتصمين بالمسكن "الساحة- الخيمة" والمنزل العائلي

خلافًا للتوقعات ولفرضية الإنطلاق، فالإقامة، لمدة زمنية طويلة، لم تشكّل عاملًا مساعدًا للتفاعل مع الساحة والتعلق بها عاطفيًا. فالخيمة، لدى الكثيرين، بقيت «مجرّد خيمة»، لا تنعشها مشاعر الدفء والهناء، لأنها ليست سوى هيكل من «أقمشة وبلاستيك». وعليه، لم يتمكّن المعتصمون من إكسابها معان أعمق بفعل السكن فيها، فبقيت الخيمة، وبالتالي الساحة، مجرّد «مسكن مؤقّت» أو «بيت وقتي»، يتطلّع ساكنه بصبر للعودة إلى المنزل، «البيت الحقيقي». على الرغم من الأيام الطويلة التي مرّت على الإقامة، لم تشهد الخيمة علامات شخصنة أو تماه بها، على رغم إحيائها - أحيانًا - بأشياء خاصة، نذكر منها صورًا لأفراد العائلة، وأغطية مفضلة، ودمى قطنية. فالعلاقة العاطفية الفعلية بقيت مُحورة حول البيت الذي لف صاحبَه الشوقُ إليه لأنّه «يبقى بيتًا»، ولا يعلو عليه مسكن آخر. الشوق يمنحُ الرغبة في استعادة «الخصوصية» المفقودة والحميمية حيث المجال مهيأ «للأنفراد، والانزواء، والتأمّل، والتفكير في الشؤون الخاصة». فالبيت هو المجال المفضّل لتأكيد «الأنا» ولبناء «النحن». وكلّما طال الغياب عنه، كلّما تأجج، بالتالي، الشوق إلى لقياه. وكأني بقاطني الساحات العامة يتقاسمون الذات، ليسكن القلب منهم والفكر في المنزل العائلي، في حين يستقر الجسد في قلب الوطن، الوطن - الساحة، على رجاء تلاحم شظايا الذات الكلية المبعثرة.

هذه النتيجة تتوافق مع ما استخلصناه سابقًا في دراسة ميدانية كان محورها، حينذاك، أطفالًا يقيمون خارج المجال السكني العائلي (المنزل)، أي في إطار المؤسسات الاجتماعية في لبنان، وفي قرى الأطفال. في حين كانت تتوافر لهؤلاء الأطفال متطلبات الحياة، الأساسية منها والكمالية والترفيهية، إلا أنهم كانوا يعيشون باستمرار في ذكرى المنزل، يغذيها الخيال والذاكرة، على رجاء العودة إليه. مع العلم بأن القسم الأكبر من أهالي هؤلاء الأطفال قد غيّبه الموت أو المرض أو الإهمال الكلي واللامبالاة. وهذا ما أدى إلى استنباط مفهوم جديد، أطلقنا عليه تسمية «الرجاء الإجتماعي السكني»[١] (Espoir Social Résidentiel).

---

١. Maguy Maalouf, «L'enfant libanais vivant hors de sa famille», in *Transitions et rapports à l'espace*, Robin et Ratiu, L'Harmattan, Paris, 2005

علاوة على ذلك، إذا كانت الإقامة في المنزل العائلي تغذي مشاعر الإنتماء إلى العائلة وإلى المنزل، فالإقامة في ساحات بيروت أثارت مشاعرالإنتماء إلى وطن واحد وشعب واحد، وذلك من خلال التوحّد الحاصل بين المقيمين، حول أهداف واحدة، على الرغم من انتماءاتهم المتعددة وتطلعاتهم المختلفة. وكأننا بالوطن يتحول إلى منزل واحد، إذ هجر الأفراد المجال السكني العائلي إلى المجال الجماعي في الساحات العامة. فعملت هذه الأخيرة على تفجير مشاعر الإنتماء، لا الجغرافي منه أو السياسي، وإنما الإنتماء الإجتماعي والوطني. وساهمت في تعزيز «اللحمة الوطنية»[1] بين أطراف كانوا مشتتين ومفرّقين بفعل التجاذبات السياسية. على الرغم من طابعها اللاإجتماعي، تحولت نزاعات المواطنين إلى شكل من أشكال التفاعل والتكامل. فكان من شأن النزاع تسهيل الإتحاد ليصبح بذلك عاملا ضروريًا للتماسك الذي تحدّث عنه إميل دركهايم وتعزيز التكامل الإجتماعي.

٩. المحور الثالث: التفاعل الاجتماعي والبناء العلائقي

بسبب الإقامة الطويلة، إلى حد ما، وشبه الدائمة في الساحة، إضافة إلى تنظيم برامج إجتماعية وسياسية ورياضية وترفيهية منوعة فيها، شهدت العلاقات الإجتماعية جملة تغيرات. أصابت هذه التغيرات العلاقات «القديمة» و«الجديدة» منها، أي تلك التي كانت قائمة من قبل، وتلك التي تكوّنت مؤخرًا بفعل الإقامة في المخيم. فالتأثير الذي شهدته نوعية العلاقات في الحالتين كان جليًا، لا سيما في وعي المستجوبين. أشار هؤلاء إلى تدني نسبة الاتصالات مع المعارف والأصدقاء والأقارب غير المشاركين في الاعتصام. رافق ذلك انخفاض في عدد اللقاءات والزيارات والمشاركة في المناسبات التي كانت تجمعهم آنفًا. فنطاق العلاقات القديمة قد انحسر أو «تجمّد» محدثًا، في المقابل، توسعًا في دائرة الاتصالات في الساحة-المخيم، وظهور شبكة جديدة من العلاقات ذات مواصفات مختلفة، نستخلصها ممّا يلي:

- نشوء صداقات جديدة قوية بين أفراد ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة ومستويات إجتماعية متفاوتة (أبناء أطباء ومزارعين، وعاطلون عن العمل)، وديانات وطوائف مختلفة (مسيحي، درزي، شيعي، سنّي). وعليه، لوحظ تبدّل جلي في النظرة، وانفتاح إيجابي، بين أفراد يُعرفون بانتماءاتهم المتباينة دينيًا واجتماعيًا وفكريًا وسياسيًا.
- حصول تقارب مع الآخر المختلف الذي كان «منبوذا» من قبل، بسبب التنكّر له، لدرجة إنه اليوم، «صار من أهل البيت»: وعليه، تحدّث بعضهم عن النجاح في تخطي جهله الآخر، وقبول اختلافاته على الرغم من التضارب في الآراء والمواقف.
- بدأ النظر إلى الآخر كإنسان، بعيدًا من النظرة التجزيئية أو الطائفية التي كانت مألوفة سابقًا لدى بعضهم. وأدّى ذلك إلى اكتشاف مزايا الآخرين التي أعاقت «الأحكام المسبَقة» اكتشافها قبل ذلك.

---

١. Emile Durkheim, *De la division du travail social*, Puf, France, 1986

- نموّ مشاعر الوحدة والتضامن، بما فيها المحبة، والأمان، والراحة، والإلفة والتعاون. عزز هذا الأمر مشاعر الإنتماء إلى عائلة واحدة، تجتمع في ساحة واحدة، حيث تتشارك الهموم وتتقاسم «المشرب والمأكل والنقود».
- تخطي مشاعر القلق والترجح أمام الآخر المختلف، والخوف منه، والتساؤلات التي سادت في بدء المخيم: جميعها مخاوف بُنيت على الحواجز الإجتماعية والأفكار المسبقة التي سبق واستبطنها الفرد من خلال جماعاته المرجعية لا سيما السياسية منها والحزبية.
- بفعل مشاركة الآخر بالسكن في الخيمة ذاتها أو في الخيمة المجاورة، نما التفاهم والاندماج والاستقرار. أضف إلى ذلك الاحتكاك الثقافي والتبادل المعرفي اللذين أدّيا إلى اكتشاف عادات الآخرين وتقاليدهم.

إزاءَ هذه المعطيات، يبدو صعبًا إثبات فرضية البداية. فتفاصيل النتائج تتّجه نحو تأكيد الأمر الآتي: للعلاقات الإجتماعية والإنسانية المنسوجة في ساحات بيروت أولوية على العلاقات السكنية مع المجال السكني العام (الساحة-الخيمة). فالساحة، بما تحمل من مجالات للتفاعل والانفتاح على «المختلف» صارت انعكاسًا للمنزل العائلي من حيث مشاعر التضامن واللحمة والانسجام. فالعلاقة لم تتكوّن مع الخيمة أو الساحة، كمجال سكني، وإنما مع الآخرين على اختلافاتهم. وقد أجمع المشاركون على أن أجمل الأمور التي حصلت في المخيم كان تقارب المعتصمين من بعضهم البعض، على الرغم من تعددية الإنتماءات السياسية والدينية والطائفية[1]. وقد أشاروا إلى متانة الصداقات التي نشأت بين المشاركين لدرجة أنها تحوّلت إلى شبه روابط عائلية. وكأن مساحة العلاقات بين «أنا» والآخر، و«نحن» و«هُم» قد تحوّلت إلى مجال سكني جديد، مختلف، تتعدى حدودُه وأبعاده المسكن الفعلي التقليدي. إنها لنتائج مثيرة، نحاول تفسيرها في مقاربة نفس-إجتماعية، على ضوء مفهومي القرب أي «الجوار» (أولاً) و«المسافة الجغرافية»[2] (ثانيًا).

أولاً: مفهوم القرب (الجوار)

إنّ مفهوم القرب يترجم من خلال توسيع دائرة العلاقات الإجتماعية كنتيجة لجوار الأفراد والجماعات ولقربهم من بعضهم البعض: وعليه، يبدو أن الجوار الذي أحدثته الساحة العامة قد شكّل أحد العناصر (الدافعة) التي حثّت الأفراد على بناء علاقات فيما بينهم. تتناسب هذه النتائج مع دراسات مختلفة نُظمت في الإطار عينه، منها نذكر اثنتين:

- أولها دراسة جيرار في سبعينات القرن العشرين التي أظهرت أن الارتباط عبر عقد الزواج، وعلى الرغم من الحركة السكانية المتزايدة، غالبًا ما ينظم بين أفراد ينتمون إلى الأصول الجغرافية نفسها.

---

١. جريدة النهار، العدد ٢٢٢٩١، ص. ٢٠.

٢. Gustave N. Fisher, *Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale*, Dunod, France, 2005

- ثانيها، دراسة عُنيت بالجوار الجغرافي وأثره على العلاقات الإجتماعية، لكل من فستنجر وشاشتر وباك[1]. تمّت الدراسة في مجمّعات المساكن الطلابية الخاصة بالطلاب المتزوجين، وسجلت النتائج على مستويين:
  - على المستوى الأوّل، ظهر ارتباط واضح بين موقع الشقق أي الجوار والقرب من بعضها (من حيث المسافة الفاصلة بينها)، ونشوء العلاقات الإجتماعية بين ساكنيها: كلما كانت مداخل الشقق متلاصقة، كلما دفع ذلك بالساكنين إلى إقامة علاقات فيما بينهم. وعليه، فإن سكان الشقق المتلاصقة يميلون إلى بناء علاقات بينهم بنسبة ترتفع إلى مرتين أكثر مما لدى سكان الشقق التي تفصل بينها شقتان أو أكثر.
  - على المستوى الثاني، سُجّل إرتباط بين موقع الشقق المحاذية للأدراج وبناء العلاقات بين ساكنيها: لقد نجح سكان الشقق المحاذية لأدراج البنايات في بناء علاقات مع الجيران تفوق تلك التي سجّلها سكان الشقق الواقعة في آخر الممرات أو المماشي. تُسبغ على ميزة الجوار هذه صفات عدة نذكر منها الإلفة أو «الدالة». فالإلفة تبنى على تكرار مناسبات اللقاء بين الأفراد والجماعات. كلما تكرر اللقاء كلما ارتفع بالتالي احتمال ظهور الرغبة في بناء علاقات جديدة. في أحد الأبحاث التي نظمها كل من زاجونك وماركوس وولسون[2]، طلب الباحثون إلى المتطوّعين، التعبير عن المشاعر التي تعتريهم لدى التحديق في صور، كانت تُعرض أمامهم، وتمثّل أفرادًا يجهلونهم. وعليه، تبين أن الذين عُرضت صور متعددة لهم بشكل متكرر، كان لهم الحظ الأوفر في الحصول على تقدير إيجابي من المتطوعين. بينما الذين عُرضت لهم صورة واحدة فقط، لا غير، حصلوا على تقديرات أكثر سلبية. فالإلفة إذا، نحو شيء ما، أومناسبة، أو فرد، أو جماعة، من شأنها أن ترفع احتمال نشوء المشاعر الإيجابية نحو ذاك الأمر.

ثانيًا مفهوم المسافة الجغرافية

إن مفهوم المسافة الذي تناولته دراسات إدغار تي هول سمح باستنتاج قواعد المسافة الفاصلة بين الناس: المسافة اللازمة التي من شأنها التأثير في نوعية (أفضل/أسوأ) العلاقات الإجتماعية. إنها ترتبط بالمعايير الثقافية التي تحدّد مقدار المسافة الضرورية للفصل بين الأفراد، وفقًا للمناسبات. بدون ذلك، تتحوّل اللقاءات إلى أمكنة خانقة وضاغطة تساهم في نشوء السلوك العدائي.

على الصعيد نفسه، أجرى سومير تجربته الشهيرة في الأماكن العامة، وتحديدًا على مقاعد الساحات العامة وأرصفة الطرقات. في أثناء الدراسة، كان يدنو الباحث من فرد سبق وقعد في مكان عام، ويجلس إلى قربه، على المقعد نفسه، تاركًا فاصلًا قدره ١٥ سنتمترًا فقط بينهما. كانت النتيجة أن

---

١. Festinger & Al, *Social pressures in informal groups. A syudy of human factors in housing*, Harper & Row, 1950

٢. Zajonc & Al, «Exposure effects and associative learning», in *Journal of experimental social psychology*, 1974, 10, p. 248 - 263

ثلثي العينة أخلوا المكان بعد عدة دقائق من قعود الباحث قربهم، لماذا؟ لأن القرب الشديد يهدد خصوصية الفرد، ويدفعه بالتالي إلى الابتعاد حين يشعر بأن مساحته الشخصية بدأت تمسّ. إذاً، فظهور الرغبة في إقامة علاقات مع الآخر يبدو مرتبطاً بالمسافة اللازمة الفاصلة بين الأفراد : تلك المسافة التي تحترم حميمية الفرد وتحافظ على خصوصيته، ولا تهدد مساحته الشخصية.

فارتفاع نسبة التفاعل والتواصل في ساحاتٍ بيروت يبدو مرتبطاً، من ناحية، بالجوار أو بالقرب، بحكم قرب الخيم والأفراد، كما يبدو مرتبطاً أيضاً بتكرار اللقاء (الإلفة)، الذي يحدث في عازل جغرافي هو الضروري ويتمثّل بالخيمة، ولو كانت مصنوعة من مواد هشّة أو كانت حيطانها من قماش.

١٠. المحور الرابع: الساحات العامة تُطلق القيم الإجتماعية

تحوّلت الساحات إلى مجال يعكس القيم العائلية : تلك التي يعيش بموجبها الأفراد فعليًا في عائلاتهم، أو التي عاش فيها «الجدود من قبل»، ويحلمون هم بإحيائها اليوم. نذكر منها معايشة الآخر المختلف، والتعبير عن المشاعر والآراء بحرية، والالتزام بمبدأ الحقوق والواجبات، والمشاركة وتقاسم الأشياء والممتلكات الخاصة، واحترام سلطة القانون. لقد عزا بعضهم هذا الأمر إلى التنشئة الإجتماعية العائلية والوطنية وإلى المعايير الثقافية التي غرست في النفوس روح المواطَنَة، ومحبة التراث والسعي إلى الحرية والديموقراطية.

أضف إلى ذلك، ظهور قيمة «الغيرية» التي دفعت بعضهم إلى الاهتمام ببقاء الآخر واستمراريته، وهذا ما حداهم إلى رفض استعمال عبارة «مخيم» لفظاظتها ولأن القائم في الخيمة «لا يهتم إلا بظروف بقائه» واستمراره الخاص «على حساب بقاء الآخر». فافتراش الأرض ذاتها جنبًا إلى جنب كما في «أيام زمان»، وتبادل التحيات صباحًا، وتقاسم الطعام، وتداول الأخبار والروايات، وضيافة الآخر المجهول بفرح ومجانية، كلّها دلائل تشير إلى أن «أيام زمان»، عادت من جديد، وأن نمط «الحياة القروية» انتقل إلى ساحات بيروت، إلى بيروت التجارة والصناعة. تلك الساحات تحولت إلى «مَرجع» للقيم التي تنعشها مبادئ المشاركة والتبادل والحرية والتعبير عن الرأي الجماعي، وعن المشاعر والتطلّع إلى مستقبل أفضل، رغم التباعد والاختلاف الحاصل في الرؤى السياسية والوطنية. لقد أكد المشاركون جمال التجربة الفريدة التي اختبروها في ساحة الحرية، «تجربة العيش المشترك» التي حوّلتهم في الصميم، وبدّلت نظرتهم إلى بعضهم البعض، لدرجة أنهم عبّروا عن رغبتهم لإعلانها للعالم أجمع.

خلاصة

إن محاولة إنعام النظر في النتائج على ضوء نظرية الاحتياجات الإنسانية التي يعكسها هرم أبراهام ماسلو، تُظهر إشباع الحاجات الواقعة في المستوى الأول والثاني من الهرم. هذا يعني أن منظمي الاعتصام، لا سيما بين الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ قد حرصوا على توفير الحاجات التي تمثّلها قاعدة الهرم، أي الفيزيولوجية منها، وأيضًا تلك المرتبطة بالأمن والسلامة، على اعتبار أنها تشكل عوامل تحفيزية لاستمرار الأفراد. أما المستوى الثالث القائم على «الحب والانتماء»، فقد عمل المشاركون على إنجازه من خلال إشباع الحاجة إلى اللقاء والتواصل والمشاركة بينهم. كما ويمكن الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن الرغبة في إشباع حاجتي «الاحترام» و«تحقيق الذات» قد شكّلتا الدافع إلى المشاركة في عمليات الاحتجاج والاستمرار في الإضراب، لا سيما لدى الفئات العاطلة عن العمل، وتلك التي تخلو سيرتها من الالتزام والارتباط على أنواعه.

أما على صعيد البيئة الإجتماعية والإنسانية، فقد تحدّث القسم الأكبر من العينة عن البصمات الإيجابية التي تركتها تلك البيئة في نفوسهم، والتي طبعت بها العلاقات المتبادلة: فهذه البيئة الإجتماعية الحية الناشطة شكلت موردًا لإحياء القوى الكلية المبعثرة وتجديدها. بذلك، أعادت تركيبة بنى الطاقة الجماعية وترميمها، وانتقلت بالأفراد من وضعية «الأنا» إلى وضعية «النحن»، ومن وضعية الطاعة لأحادية السلطة العائلية، إلى الخضوع لسلطة الدولة والقانون الجمعي، في الساحات العامة.

هذا الأمر دفع بالبعض إلى التأكيد بأنّ تفكيك المخيم لن يهدد تماسك الشعب ووحدته التي تمثّلت برمزية الخيمة. فالاعتصامات التي بدأت بفعل «الصراع» المبني على مفاهيم المصالح الفئوية والانقسام والعداء، تحوّلت إلى لقاءات «إجماع» تغذيها مصطلحات التماسك والتعاون والالتزام والاجتماع[١]. هكذا شهدت الساحات على انتقال الأفراد من عالم الإختلاف إلى رحاب الإجماع العفوي الودي والبنّاء. من هناك تحولت كل بقعة من بقاع لبنان إلى بلدة للجميع، مشاركين وغير مشاركين في الاعتصام. هناك صار اللبنانيون «عائلة واحدة، عاشوا مع بعضهم، تركوا أعمالهم وجامعاتهم وعائلاتهم من أجل وطنهم»[٢].

ساهم التقارب والائتلاف في إنتاج شكل جديد من أشكال اللحمة ألا وهي «اللحمة الثقافية»[٣]: إنها اللحمة التي تشكّل نتاجًا للمعايير والقيم المشتركة، والتقاليد العائلية والوطنية التي سبق

١. Ian Craib, *Classical social theory*, Oxford University press, 1997

٢. جريدة النهار، العدد ٢٢٢٩٢، ص. ٢١.

٣. Robert K. Merton, *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Armand Colin, France, 2001

واستدخلها المواطن اللبناني. هي لحمة تدفع بأصحابها إلى الالتزام العفوي بالقيم والمعايير الثقافية وطرائق التفكير والشعور والسلوك، مثل الغيرية والمشاركة وقبول الاختلافات ونبذ الأحكام المسبقة وما إلى ذلك.

ولعل ما يدعم النتائج التي توصلنا إليها أمران : الأمر الأول يكمن بإقتراح المشاركين في المخيم الأول، بعد تفكيكه، بتحويل إنتفاضة الإستقلال إلى «جمعية مرخصة»[1]، أو أيضًا إلى ناد ثقافي. والأمر الثاني يكمن في ما حدث معنا بعد عرض هذه الدراسة في مؤتمر جامعي، حيث استوقفنا بعض الشبان الذين شاركوا في الاعتصامات وأثروا التأكيد على النتائج التي عرضناها. فأخبرونا بأن الاعتصام سمح لهم بالتعرّف إلى مواطنين يجهلونهم، ومن انتماءات دينية وجغرافية مختلفة. فنشأت بينهم علاقات من التآلف والود «والاحترام والصداقة»، ما زالت قائمة حتى تاريخه. وبعد سنوات على مرور المخيم، ما زالت تربطهم ببعضهم صلات هي أثمن من أن توصف وأعمق من أن يمحوها زمان.

وختامًا، تدفع هذه النتائج إلى التفكير بعدد من القضايا والتساؤلات التي تثير الاهتمام وتستدعي أنواعًا أخرى من الدراسات: هل على المجتمعات أن تدفع بشعوبها إلى الساحات العامة في كل مرة يعتريها الوهن من ضعف الإنتماء وتفكّك اللحمة الوطنية والثقافية؟ هل للشحن العاطفي الذي تولده العلاقات الناشئة في الساحات العامة، أن يُستغل ويُوظف في بناء الوطن الواحد الموحّد؟ كيف للدول، بالتالي، أن توظف طاقات مواطنيها التي، كما رأينا، يُحفزها ويوحّدها التواصل والتفاعل السكني في المجالات العامة؟

المراجع

- تويني؛ غسان، **البرج، ساحة الحرية وبوابة الشرق**، كتاب مشترك مع فارس ساسين، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- جبور؛ جبرائيل، **البدو والبادية، صور من حياة البدو في بادية الشام**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨.
- دياب؛ شبيب، **سوسيولوجيا النزاعات**، ديموغرافيا، بيروت، ٢٠٠٧.
- فاخوري؛ عبد اللطيف، **منزول بيروت**، بيروت، ٢٠٠٣.
- فرايهير فون أوبنهايم؛ ماكس، **البدو، ما بين النهرين «العراق الشمالي وسورية»**، كتاب مشترك مع آرش برونيلتش و فرنر كاسل دار الوراق للنشر، المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.

١. جريدة **النهار**، العدد ٢٢٢٩١ ، تاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٠٥.

جرائد ومجلات

- جريدة **النهار**، العدد ٢٢٢٩١ ، تاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٠٥.
- جريدة **النهار**، العدد ٢٢٢٩٢، تاريخ ٢٩ نيسان، ٢٠٠٥.
- جريدة **النهار**، العدد ٢٢٢٩٣، تاريخ ٣٠ نيسان، ٢٠٠٥.
- جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٨ ، تاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٨.
- جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٤ ، تاريخ ٢٠ أيار ٢٠٠٨.
- جريدة **النهار**، العدد ٢٣٣٥٦ ، تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٨.
- جريدة **المستقبل**، العدد ٢٧٩١، تاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٧.
- مجلة **الشهرية**، العدد ٣١، نيسان ٢٠٠٦.
- مجلة **الشهرية**، العدد ٤٢، آذار – نيسان ٢٠٠٧.
- مجلة **الشهرية**، العدد ٦٢، كانون الأول ٢٠٠٨.

- Bertrand M. J. et Listowski H., *Les places dans la ville: Lectures d'un espace public*, Dunod, France, 1984.
- Craid Ian, *Classical social theory*, Oxford University press, United Kingdom, 1997.
- Davie May, *Les places publiques de Beyrouth au tournant du XIX^{ème} siècle*, National Musuem News, London, 1999.
- Durkheim Emile, *De la division du travail social*, Puf, France, 1986.
- Festinger L. et Schachter S. et Back K, *Social pressures in informal groups: A syudy of human factors in housing*, Harper and Row, New york, 1950.
- Fisher G. N., *Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale*, Dunod, France, 2005.
- Maalouf Maguy, «L'enfant libanais vivant hors de sa famille», in *Transitions et rapports à l'espace*, L'Harmattan, in M. Robin & E. Ratiu, France, 2005
- Merton K. Robert, *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, Armand Colin, France, 2001.
- Peuzeu-Massabuau J., *La maison: Espace réglé, espace rêvé*, Reclus, Montpellier, 1993.
- Zajonc R. B. et Markus H. M. et Wilson W. R., «Exposure effects and associative learning», in *Journal of experimental social psychology*, 1974.



المحور الثامن

دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية

رئيس الجلسة دكتور مصطفى الحلوة (مؤسسة الصفدي)

المحاضرون

- دكتورة مريانا الخياط الصبوري (الجامعة اللبنانية): الجمعيات الأهلية ودورها التنموي (نموذج مدينة بيروت).
- دكتور عبد الغني عماد (الجامعة اللبنانية): دور الجمعيات الأهلية في طرابلس.
- الأستاذة سميرة بغدادي (الجامعة اليسوعية): تنمية محلية: مبادرات مدينية (نموذج مدينة طرابلس).

واقع ودور الجمعيات الأهلية في بيروت

دكتورة مريانا الخياط الصبوري[1]



ملخص[2]

تناول البحث مقدمة تاريخية عن الجمعيات والهيئات الأهلية وبداياتها في لبنان، وانطلاق العمل الإجتماعي في مدينة بيروت في أواخر القرن التاسع عشر ليبلغ عددها٧٢٣ جمعية عام ٢٠٠٥، وتركّز البحث حول واقع هذه الجمعيات والهيئات في المدينة وتنظيمها القانوني وتوزعها حسب النوع والجنسية والطابع العام الذي اتسمت به أنشطتها والجهاز البشري والإمكانيات المادية المتوفرة لديها. كما تطرق إلى مستويات التشبيك والتعاون والتنسيق فيما بينها، وكذلك للأدوار التي تقوم بها. كما بينت الدراسة الصعوبات التي تواجهها الجمعيات للقيام بالدور التنموي المتوقع منها إلى جانب دورها التقليدي في الرعاية والخدمة الإجتماعية.

مقدمة

اتخذ العمل الأهلي في لبنان تاريخيًا صفة العمل الفردي المتأثر بالتعاليم الدينية التي تدعو إلى البر والإحسان وتقديم المساعدة وعمل الخير.

فقبل الحرب العالمية الأولى اقتصر العمل الإجتماعي على مساعدات مالية لبعض دور الأيتام والملاجئ يمنحها أفراد ميسورون أو جمعيات دينية مختلفة، ومساعدات متأتية من مصدر وقف بعض الأثرياء لمتلكاتهم لعمل الخير، حيث بدأت تظهر تباعًا، بعد منتصف القرن التاسع عشر جمعيات غلب عليها الطابع الديني الطائفي، كان أولها «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» التي تأسست عام ١٨٧٨ إلى جانب الرهبانيات الوطنية والإرساليات المختلفة التي تدعم كلًا منها دولة، كانت تتدافع مع دول أخرى لتحقيق نفوذها في لبنان[3].

---

١. وزارة الشؤون الإجتماعية والجامعة اللبنانية. drmariana@hotmail.com

٢. دكتور معضاد رحال معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية. تفضل مشكورًا بقراءة ورقة دكتورة ماريانا الخياط الصبوري التي حالت ظروفها دون الحضور.

٣. نعمت كنعان، **العمل الإجتماعي في لبنان، انطلاقته وتطوره وآفاقه المستقبلية**، مطبعة Raidy، ٢٠٠٧، ص. ٣٢.

وقبل الشروع في بحث أهمية دور الجمعيات الأهلية، لا بد لنا من تسليط الضوء على هذا المفهوم وعلى الالتباس الحاصل في تعريفات المجتمع الأهلي أو المدني، لذلك كان لا بد من التمييز بين ما سمي المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الأهلية.

تعريف المجتمع المدني

اختلفت التعريفات التي أعطيت لدور المجتمع المدني، بين ما هو سياسي أو تغييري أو دفاعي، فمضمون هذا المفهوم ليس حديث العهد بعكس تسميته التي أطلقت عليه مؤخرًا بعد أن اتسع وتطور تحت تأثير العولمة، ليشمل كل المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الإجتماعية والديمقراطية والتعددية والحد من السلطة المطلقة وضمان حريات التعبير والتنظيم والحركة والعمل والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية والحريات، فهو بمعنى آخر «يشتمل على المؤسسات الطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم»[1].

يعرّف المجتمع المدني بأنه عبارة عن تنظيمات تطوعية غير إرثية وغير حكومية وغير دينية، تهتم بالإنسان وتدعم مشاركته الفعالة في الحياة العامة. بهذا المعنى، فإن المجتمع المدني هو شكل تنظيمي وسيط بديل ومكمل بين المؤسسات الإرثية من ناحية ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى. فالمؤسسات الإرثية هي تلك التي ينتمي إليها الفرد عند الولادة لاعتبارات سابقة دون أن يكون له في هذا الانتماء المبكر أي هامش من حرية أو اختيار، وأولى هذه المؤسسات هي الجماعات القرابية مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة[2].

وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية. إلا أن مصطلح المجتمع المدني يجب تمييزه عن مصطلح المنظمات غير الحكومية، حيث أن هذا المصطلح يمكنه أن يستوعب التنظيمات النقابية والروابط الثقافية، وكذلك الروابط العائلية ولجان الأحياء وحتى تلك التشكيلات التلقائية التي تملك هيكليات واضحة وحتى التي لا تملك توصيفًا علميًا[3]. بهذا المعنى، فإن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تشمل منظمات المجتمع المدني القائمة على

---

١. تجمع الباحثات اللبنانيات، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٤. ص. ٢٤٥.

٢. خالد زيادة، «المجتمع المدني»، مقال من **مساهمات لبنانية في علم الإجتماع**، الجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع ومؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٦، ص. ٧٥.

٣. عطية حسن أفندي، **الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني**، حلقة حوار، الأسكوا، ١٩٩١، ص. ٣.

حرية الإختيار وكذلك الروابط العائلية الطبيعية من أهلية وإرثية وغيرها. فمفهوم المنظمات غير الحكومية يشمل مروحة أوسع من تلك التي يضمها المجتمع المدني.

في لبنان، وانطلاقًا من التعريفات السابقة نستطيع القول إن هناك صعوبة جمة في التمييز بين كل من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية كونها تتداخل في ما بينها من حيث الوظائف والأدوار والمهام، خاصة وأنه لا يمكن الفصل في الأدوار التي يمكن أن يلعبها الفرد في المجتمع، هذا الفرد الذي يمكنه أن يكون في آن واحد منتميًا إلى عائلة، رابطة عائلية، حزب سياسي، نقابة مهنية، جمعية أهلية، حيث أنه لا يوجد في لبنان ما يمنع من الناحية القانونية أن يقوم أي فرد بهذه الأدوار كلها أو معظمها أو بعضها أو أن تقتصر أدواره على دور واحد فقط[1].

إلا أن التعريف الأقرب إلى الواقع اللبناني هو ذاك الذي يعرّف دور المجتمع المدني بأنه الدورالوسيط والمكمل بين المؤسسات الإرثية من ناحية ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى، وهو الذي ينتمي إلى أي من مؤسساته بإرادته وطوعًا. أما المنظمات غير الحكومية فهي التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة وإن كانت تتبع في كثير من الأحيان نهج التعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة كي تتمكن من تحقيق أهدافها والوصول إلى كل الفئات المعنية في المجتمع، ومنها الجمعيات الأهلية التي سنتناولها بالتفصيل لاحقًا.

بدايات الجمعيات الأهلية في لبنان

إن ما خلفته الحرب العالمية الأولى من كوارث إقتصادية واجتماعية وصحية، خلق لدى بعض الأفراد والجماعات، (كان من بينها مؤسسات خيرية وجمعيات أطلقت عليها هذه التسمية لاحقًا)، الإحساس بضرورة مساعدة المحتاجين والفئات الأشد فقرًا وأكثر تأثرًا بنتائج تلك الحرب، وقد نجحت هذه التجربة كونها ارتكزت أساسًا على التعامل المباشر مع الأهل ورصد وتلبية حاجاتهم.

فالعمل الإجتماعي، لم يكن في القرن التاسع عشر الذي شهد ولادته، «لينشئ نظامًا جديدًا بل لتتحدد في إطاره، وتأخذ شكلًا واحدًا، كل قيم التكافل والتعاضد الإجتماعيين، إلى أن برزت مفاهيم جديدة في المجتمعات وسّعت من هذا الإطار لتشمل، ليس فقط تقديم الخدمات والمساعدات الإجتماعية وإنما لتبني القضايا المتعلقة بالتنمية والديموقراطية والمساءلة والشفافية وحقوق الإنسان في شتى المجالات»[2].

---

١. خالد زيادة، **المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص. ٧٦.

٢. نعمت كنعان، **العمل الإجتماعي**، مرجع سابق، ص. ٣٣.

وفي العام ٢٠٠٥، بلغ عدد الجمعيات والهيئات الأهلية في لبنان ٣٣٦٠ جمعية، منها ٧٢٣ جمعية في محافظة بيروت.

ويبين لنا الجدول رقم ١ أن أكبر نسبة من الجمعيات الأهلية (٥٤٪)، قد تأسست بين الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٥، وهي الفترة التي تلت استقرارًا أمنيًا وتفاقمًا للمشكلات الإجتماعية التي خلفتها الحرب، في الوقت الذي كانت فيه الدولة غير قادرة على معالجة هذه المشكلات، بدأ دور الجمعيات الأهلية يتنامى بشكل ملحوظ وأصبح يشكل البديل الرديف الذي يمكنه تقديم المساعدات وتلبية إحتياجات المجتمع خاصة على الصعيد الإجتماعي، الصحي.

جدول رقم ١: توزع الجمعيات في لبنان حسب سنة التأسيس

سنة التأسيس	النسبة المئوية
في القرنين ١٨ - ١٩ حتى الحرب العالمية الأولى	١,٤
١٩١٤ - ١٩٤٢	٤,٩
١٩٤٣ - ١٩٧٤	١٨,٣
١٩٧٥ - ١٩٩٠	٢١,٤
١٩٩١ - ٢٠٠٥	٥٤,٠
المجموع	١٠٠,٠

واقع الجمعيات والهيئات الأهلية في بيروت

في إطار تسليط الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في العمل الإجتماعي سواءً أكان خدماتيًا أم تنمويًا، سنتناول في هذه الدراسة الجمعيات الأهلية في بيروت ودورها في المجالين الرعائي الخدماتي والتنموي.

- انطلاقة العمل الإجتماعي في بيروت

كانت انطلاقة العمل الإجتماعي في لبنان من مدينة بيروت التي، وكما أشرنا سابقًا، شهدت ولادة جديدة للعمل الإجتماعي كمبادرة جماعية، وذلك مع تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ إلى جانب جمعيات أخرى منها لا يزال قائمًا وفعالاً لغاية اليوم ومنها ما لم يتبق منه إلا الاسم والعلم والخبر، ومنها ما أقفل بشكل نهائي. إن نشأة هذه الجمعيات جاء كردة فعل على تنامي تأثير الإرساليات التبشيرية الوافدة من الغرب ابتداءً من العام ١٨١٥ والتي عملت

على نشر مبادئها والدعوة لها من خلال تقديم العديد من الخدمات على المستويين الاجتماعي والتربوي[1]. وبعد ذلك نشأت بعض الجمعيات الأهلية بهدف التخفيف من المشكلات والمآسي الإجتماعية الصعبة التي واجهها الناس في تلك الحقبة من الزمن والتي سبقت الحرب العالمية الأولى. ولم يطرأ أي تغيير على دور هذه الجمعيات أو بعضها إلا بعد أن بدأت تحركاتها ضد النظام العثماني الجائر، وإلى أن نشأت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وحلّ الانتداب الفرنسي محل النظام العثماني والذي لم يشجع على تأسيس الجمعيات الأهلية التي كانت ستنافس في دورها دور ونشاط الإرساليات المتعددة التابعة للدولة الفرنسية حيث كان «لفرنسا وحدها في لبنان وسوريا عام ١٩١٣ أكثر من ١٠٠ مؤسسة للخدمات الإجتماعية وأكثر من ٢٢٠ مدرسة تعليمية تضم حوالي ٥٢ ألف طالب[2]». ومع بداية الإستقلال وحتى الآن، لم يكن لدى الدولة اللبنانية أية سياسة إجتماعية شاملة، وإنما اقتصر العمل الإجتماعي على المبادرات الأهلية بتقديم يد العون إلى الفئات المحتاجة مما أدى إلى نشؤ جمعيات أهلية أخرى «بلغت في تلك الفترة ١٦٤ جمعية أهلية»[3]، ولكن ما أن بدأ العهد الشهابي (عام ١٩٥٩) حتى بدأت عملية النهوض الإجتماعي والاقتصادي والسياسي على حد سواء.

وقد شهدت فترة العهد الشهابي أيضًا انتعاشًا في تشكل الجمعيات الأهلية التي تأسس العديد منها بفضل الحركات الإصلاحية اليسارية. إلا أن الازدهار الاقتصادي الذي شهده هذا العهد لم ينعكس إيجابًا على كافة الفئات الإجتماعية في المجتمع نظرًا لتوسع أحزمة البؤس وازدياد الفوارق الإجتماعية مما دفع بالجمعيات الأهلية إلى المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبتوزيع عادل للدخل، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٣٢٨ جمعية بين ١٩٧٠ - ١٩٧٤[4].

أدى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ واستمرارها لفترة طويلة إلى شلل في أجهزة الدولة، وانعكست آثارها سلبًا على الجمعيات الأهلية ودورها حيث تحولت وظيفتها من وظيفة مطالبية إلى رعائية وإغاثة وتلبية الحاجات الأساسية للفئات المحتاجة، وقد اتسمت الجمعيات الأهلية في تلك الحقبة من الزمن بالطابع الطائفي حيث أصبحت كل جمعية تهتم بأمور أبنائها دون سواهم، ما خلا عدد محدود من الجمعيات العلمانية كالحركة الإجتماعية والنجدة الشعبية اللبنانية.

واستمر الوضع على هذا المنوال إلى ما بعد الفترة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية والتي تميزت بانشغال الدولة والجمعيات الأهلية على حد سواء بالعمل على التخلص من الأضرار الجسيمة

---

١. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، ١٩٧٦.
٢. المرجع السابق.
٣. مجموعة خبراء، **وظائف الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها في لبنان**، وزارة الشؤون الاجتماعية (مركز التدريب الإجتماعي)، منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، ١٩٧٨ - ١٩٧٩، ص. ٣٠.
٤. الأسكوا، **التنمية الإجتماعية بوصفها حرية عام ١٩٩٩**، E/ESCWA/SDD.

التي خلفتها هذه الحرب على شتى الأصعدة. هذه الجمعيات القائمة منها والتي تأسست تباعًا ابتداءً من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٥، حيث شهدت هذه الفترة نشوء ٥٣٪ تقريبًا من هذه الجمعيات (الجدول رقم ٢)؛ شهدت في الوقت نفسه، بداية تحول تدريجي في نشاطها، فانتقل من العمل الخيري إلى العمل التنموي. هذا التحول كان بفضل التطور الذي حصل في العالم على صعيد التنمية وبروز مفاهيم جديدة للعمل الإجتماعي قائمة على مبادئ التنمية الشاملة المستدامة، روّجت لها أجهزة التنمية في منظمة الأمم المتحدة.

جدول رقم ٢: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت بحسب سنة التأسيس

السنوات	نسبة الجمعيات والهيئات الأهلية ٪
١٩٤٩	٧,٩
١٩٥٠ - ١٩٧٤	١٦,٣
١٩٧٥ - ١٩٩٠	٢١,٠
١٩٩١ - ٢٠٠٠	٣٤,٧
٢٠٠١ - ٢٠٠٥	١٨,٤
غير مبين	١,٧
المجموع	١٠٠,٠

تشكل الجمعيات اللبنانية ما نسبته ٩٧٪ من الجمعيات الـ٧٢٣ الموجودة في بيروت بينما تبلغ نسبة الجمعيات الإقليمية ذات الطابع العربي ٠,٨٪ والدولية هي ١,٥٪. وهذا طبيعي كون هذه الجمعيات اللبنانية قد نشأت في معظمها تلبية لحاجات ومتطلبات المجتمع المحلي التي لا يمكن للجمعيات الأجنبية أن تقوم بها وإن كانت تساهم بطريقة أو بأخرى في المحافظة على استمرارية العمل الإجتماعي الأهلي، وكونها تشاطر هذا المجتمع همومه ومشاكله النابعة من الظروف والعوامل نفسها.

- الوضع القانوني للجمعيات

صدر قانون إنشاء الجمعيات عام ١٩٠٩، أي في الفترة التي سبقت مرحلة إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وقد أدخلت عليه تعديلات كثيرة كان آخرها عام ١٩٣٢، وحددت فيه الجمعية بأنها مجموعة متجانسة موحّدة المصالح والأهداف وهي مؤسسة لا تتوخى الربح، وعلى مر العقود صدرت مراسيم أوجدت أوضاعًا خاصة لعمل بعض الأنواع من الجمعيات وذلك وفقًا للغاية منها، خصوصًا لجهة المسائل القانونية. فالأحزاب السياسية أصبحت بحاجة إلى ترخيص مسبق، النقابات لها قوانينها الخاصة، والجمعيات الأجنبية نظمت وفق قرار خاص. وقد خصص الدستوراللبناني مجموعة من مواده لموضوع الحريات العامة، وخصّ المادة ١٣ منه

بحرية إنشاء الجمعيات أو العمل من خلال تجمعات، ومنذ ذلك التاريخ ولغاية الآن لا يزال قانون عام ١٩٠٩ يمثل الإطار القانوني العام لعمل الجمعيات في لبنان، باستثناء الجمعيات الأجنبية التي تنشأ وفق قرار خاص يصدر عن مجلس الوزراء، وتعد أجنبية إذا كان أكثر من ربع أعضائها أجانب، والجمعيات الدينية التي لم تعد خاضعة لأحكام قانون عام ١٩٠٩، حيث صدر قرار عام ١٩٣٦ أعطى صفة الشخصية المعنوية لمجموعات لها أهداف دينية أو ثقافية وتربوية، بحسب أنظمة الطوائف المعترف بها، وبذلك أصبحت السلطة الدينية هي مرجع في بعض الجمعيات التي طلبت سحب العلم والخبر منها لأنه لم يعد مفيدًا لسير أعمالها، كذلك النقابات والجمعيات التعاونية والتعاضدية، حيث صدر لمثل هذه المؤسسات قانون خاص عام ١٩٦٤، وعام ١٩٧٧ صدر المرسوم الإشتراعي المتعلق بصناديق التعاضد، والاتحادات العمالية التي يرخّص لها من قبل وزارة العمل.

أما سائر الجمعيات الأخرى، بما فيها الأحزاب السياسية، فيرعاها قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩، وهو يتوافق إلى حد كبير مع مبدأ حرية الجمعيات، لكن المشكلة تكمن في المخالفات في تطبيقه.

يبين الجدول أدناه (رقم ٣) أن ٦١,٤٪ من هذه الجمعيات، هي منظمات غير حكومية لبنانية وأجنبية، وهي النسبة الأكبر بين الجمعيات القائمة في لبنان، كونها لها طابع عام غير متخصص تنحصر أهدافه بتقديم الخدمات والمساعدات الإجتماعية والبعض منها يتوجه في اهتماماته توجهًا تنمويًا إلى جانب دوره الرعائي الخدماتي، أما النسبة المتبقية وهي ٣٨,٦٪ فتتوزع بين مراكز أبحاث، نوادي خريجين، وجمعيات إقتصادية ومهنية.

جدول رقم ٣: تصنيف الجمعيات الأهلية في بيروت

نوع الجمعية	النسبة المئوية
نادي	٥,٤
منظمة غير حكومية	٦١,٤
خريجو الجامعات	٦,٨
جمعية إقتصادية	٤,٤
جمعية صداقة	٢,٢
جمعية مهنية	٥,٠
مراكز أبحاث علمية	٦,٩
غيره	٧,٩
المجموع	١٠٠,٠

ويدل الجدول رقم ٤ على أن غالبية العمل الإجتماعي كانت الغاية منه تقديم الخدمات الإجتماعية

للفئات المهمشة والمحتاجة في المجتمع وعلى الأخص الفقراء والأيتام، إلا أنه وبعد طفرة مفهوم التنمية القائم على التمكين وبناء القدرات والمهارات وإدماج الفئات الأكثر عرضة في المجتمع دوليًا ومحليًا، برز الإهتمام مؤخرًا، بقضايا الأطفال والمعوقين والأحداث والمرأة والشباب... التي جعلت من دور بعض الجمعيات يتحول تدريجيًا من دور رعائي إغاثي خدماتي إلى دور تنموي إنمائي.

جدول رقم ٤: توزع الجمعيات في بيروت حسب نوعها ٪

نوع الجمعيات	النسبة المئوية
إجتماعي ثقافي	٣٠,٧
خريجو الجامعات	٧,٣
إقتصادي	٨,٤
جمعيات مهنية	٦,١
مراكز أبحاث علمية	٩,٤
عائلي	٨,٤
ديني	٩،٧
صحي	٦,٢
تنمية	٤,١
مختلف	٧,٩
المجموع	١٠٠,٠

- **الإمكانات البشرية والمادية للجمعيات**

تملك نسبة ١٩,٣٪ من الجمعيات الناشطة في بيروت فروعًا تابعة لها في بعض المناطق اللبنانية في حين أن ٨٠,٧٪ ليس لديها أي فرع، يشكل الإناث ما نسبته ٢٥,١٪ من أعضاء الجمعيات والذكور ٧٤,٥٪ بما فيهم الرؤساء أو المدراء أو المسؤولين الرئيسيين عنها، وهذا يعود إلى تنوع نشاطات وأهداف كل جمعية حيث لا تشكل الجمعيات التي تتعاطى بالشأن الإجتماعي الصرف الذي يستحوذ على اهتمام الإناث إلا الثلث. وتشتمل الموارد البشرية في الجمعيات الأهلية على الموظفين والمتعاقدين الذين يتقاضون أجرًا والمتطوعين، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين هذه الفئات الثلاث كون كل منها يؤثر في عمل هذه الجمعيات من منظور إنتاجي ومن حيث الفاعلية ومدى مساهمة كل منها في إدارة وتطوير هذا العمل. فالموظفون هم الذين يخضعون لنظام العاملين في الجمعية ويتقاضون أجرًا ماديًا، ويتفاوت حجم هؤلاء بين جمعية وأخرى وبحسب تشعب البرامج والمشاريع فيها وبحسب الإمكانيات المادية لكل منها، وفي قراءة للجدول رقم ٥ يتبين لنا تدني نسبة الموظفين في هذه الجمعيات قياسًا على نسبة المتطوعين الذين

وإن كانوا لا يشكلون سوى نسبة قليلة من الجهاز البشري الذي تتألف منه الجمعيات الأهلية، فهم يساهمون في أنشطة الجمعية أو يتبرعون بخبراتهم لها بصفة دائمة أو مؤقتة وهم من غير الموظفين، وهم بهذه المساهمة لا يتوخون الربح ولا الأجر ولا المنصب، وإنما يقومون بهذا العمل لما فيه خير المجتمع المحيط بهم وخدمة للإنسان والإنسانية، فهم باندفاعهم وحماسهم وتفانيهم وخبراتهم واختصاصاتهم يشكلون موردًا بشريًا هامًا جدًا بالنسبة لهذه الجمعيات وبالنسبة للعمل الإجتماعي الأهلي. وإن ما يفسر انخفاض نسبة المتطوعين هو تفضيل العمل بأجر وكثرة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية وعدم توفر الوقت للقيام بمثل هذه الأعمال التطوعية. وهذا عكس ما بيّنته دراسة وظائف الخدمات الإجتماعية وأوضاع العاملين فيها التي نفذتها وزارة الشؤون الإجتماعية عام ١٩٧٨، حيث كانت نسبة العاملين بأجر على صعيد لبنان ككل ٦٨,٩٪ هي أعلى بكثير من نسبة العاملين بدون أجر ٣١,١٪، أما في بيروت فكانت هذه النسبة على الشكل التالي: ٨٤,٣٪ عاملون بأجر و١٥,٧٪ بدون أجر.

جدول رقم ٥: توزع الجهاز البشري للجمعيات الأهلية في بيروت من حيث علاقة الناشطين بالعمل ٪

العاملون	الموظفون	المتعاقدون	المتطوعون
لا يوجد	٨٥,٥	٩١,٦	٣٧,٨
١ - ٥	٧,٢	٤,٣	٣,٧
٦ - ١٠	١,٤	١,٧	١١,١
١١ - ٢٠	٢,٦	٠,٤	١٢,٢
٢١ - ١٠٠	٢,٣	١,٤	٢٤,٦
١٠١ - ١٠٠٠	٠,٩		٩,٥
أكثر من الف	٠,١	٠,٦	١,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

حيث يلاحظ من هذا الجدول أن ٢٤,٦٪ من الجمعيات الأهلية لديها بين ٢١ و١٠٠ متطوع مقابل ٢,٣٪ من الجمعيات التي يوجد لديها موظفون بين هذه الأعداد، و١١,١٪ من الجمعيات لديها بين ٦ و١٠ متطوعين مقابل ١,٤٪ منها فيها من ستة إلى عشرة موظفين. مما يدل على أن الجهاز البشري الذي تعتمد عليه غالبية الجمعيات الأهلية في تنفيذ برامجها ونشاطاتها على جهود متطوعين كما أشرنا أعلاه، وذلك يعود ربما إلى عدم توفر الأموال اللازمة لتشغيل عمال إجتماعيين يستطيعون التفرغ لأعمال هذه الجمعيات ، أو لأنهم يستخدمون المتطوعين في الحالات الطارئة في الكوارث والحروب، حيث يتم الاكثار من المتطوعين في أعمال الإغاثة كما حصل أثناء الحروب الاسرائيلية على لبنان خلال الأعوام: ١٩٩٣ و١٩٩٦ و٢٠٠٦.

- **جنسية الجمعية وطابعها العام**

يبين الجدول رقم ٦، أن ٩٧٪من الجمعيات الأهلية المتواجدة في بيروت هي لبنانية، في حين لا تشكل الجمعيات العربية والدولية سوى ٢,٣٪، وهذا يدل على السهولة النسبية لدى الجمعيات الأهلية اللبنانية خاصة تلك التي تحكم عملها قوانين خاصة مثل النقابات الإلزامية للمهن الحرة وبعض صناديق التعاضد وتلك التي تحكم عملها قوانين عامة مثل جمعيات الشباب والرياضة، في الحصول على ترخيص لإنشائها أكثر من الجمعيات الأجنبية سواء كانت عربية أو دولية، ولأن مجال نشاطها هو الشعب اللبناني، والجمعيات الأجنبية تهتم باللاجئين الفلسطنيين بشكل خاص.

جدول رقم ٦: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت حسب جنسيتها

جنسية الجمعية	النسبة المئوية
لبنانية	٩٧,٠
عربية	٠,٨
دولية	١,٥
غير محدد	٠,٧
المجموع	١٠٠,٠

يلاحظ من الجدول رقم ٧، أن أعلى نسبة من الجمعيات تتصف بطابع عام شامل (٦٠,٩٪) يهدف إلى تقديم الخدمات والرعاية لكل المواطنين المهمشين على حد سواء بصرف النظر عن انتماءاتهم العائلية أو الدينية أو السياسية أو المناطقية، ولا تحكم مساعداتها أية شروط ولا أية مواصفات أو معايير. هذا بالنسبة للنصوص التي تحكم عملها أو على الأقل بما صرّح به المسؤولون عن تلك الجمعيات، ولكن زبائن هذه الجمعيات غالبًا ما يأتون من المحيط الإجتماعي الذي تتواجد فيه وبالتالي يكون المستفيدون من لون إجتماعي واحد.

جدول رقم ٧: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت حسب طابعها العام

الطابع العام للجمعية	النسبة المئوية
عامة	٦٠,٩
دينية	٣,٩
محلية	١٤,٨
عائلية	٥,٩
غيره	٦,٥
غير محدد	٨,٠
المجموع	١٠٠,٠

- **العلاقة ومستويات التشبيك بين الجمعيات الأهلية**

هناك أوجه عدة من التشبيك والتنسيق بين الجمعيات الأهلية، منها ما هو جغرافي (وطني، إقليمي، دولي) ، نوعي (عام، قطاعي)، دائم لتحقيق أهداف طويلة الأمد تستلزم العمل لفترات زمنية طويلة مثل تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان ومقره بيروت، أو آني لتحقيق أهداف آنية محددة مثل اللقاء الوطني من أجل الانتخابات البلدية.

هذا ويتخذ التشبيك أطرًا مختلفة تتمثل في (الاتحادات، المظلة، الشبكات، المنتدى، المنبر، اللقاء)، وكلها في النهاية تهدف إلى التنسيق والتعاون من أجل تحقيق المنفعة العامة، وأحيانًا يأخذ شكل تنافس مؤسساتي.

انطلاقًا من هذا المفهوم بدأت الجمعيات الأهلية تعي أهمية التشبيك والتنسيق في نجاح عملها وتحقيق رسالتها، لذلك نلاحظ ومن خلال البيانات التي وفرتها دراسة مسح منظمات القطاع الأهلي الذي نفذته وزارة الشؤون الإجتماعية عام ٢٠٠٥ (غير منشورة)، أن نسبة ٣٠,٧٪ من الجمعيات الأهلية غير المرتبطة بأي اتحاد ترغب بالانضمام إلى أحد الاتحادات الموجودة في بيروت. كما بلغت نسبة الجمعيات التي تتمنى أن تتعاون أو تطور وتوسع من تعاونها مع جمعيات أخرى ٨٨٪ و٦١,٤٪ ترغب بتبادل الخبرات والتجارب في ما بينها، وحوالي نصف هذه الجمعيات ٥٥,٤٪ تعقد ورش عمل أو ندوات أو مؤتمرات مشتركة مع جهات أخرى. في حين بلغت نسبة الجمعيات التي تعمل تحت راية إتحادات دولية أو إقليمية ٢٢,٢٪، أما النسبة الفعلية التي تنسق وتتعاون مع جمعيات أخرى هي ٥٧,٦٪، وتنشط نسبة ٤٢,٤ ٪ بشكل منفرد، مما يدل على أن هناك توجهًا نحو الانضمام إلى أي شكل من أشكال الاتحاد لأن في الاتحاد قوة وفي الاتحاد يكمن النجاح في كثير من الأحيان. كما تجدر الإشارة إلى أن ٢٧,٢٪ من الجمعيات، لديها علاقات تعاقدية مع جمعيات عربية، خارجية أو مع منظمات من جنسيات متعددة.

- **تعاون الجمعيات الأهلية مع مؤسسات الدولة**

تسود العلاقة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات الدولة فوضى تترجم بعدم التوصل لغاية الآن إلى وضع رؤية عامة شاملة وخطة عمل واضحة المعالم تحدد أدوار كل منها، وهذا من الطبيعي أن يحصل لأن الدولة نفسها لا تملك سياسة إجتماعية تنموية شاملة، وإن حصلت مؤخرًا بعض المحاولات الخجولة التي تمثلت بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يقوم بالدور التنسيقي والتمثيلي لكافة الشرائح في المجتمع وصولًا إلى تقديم خطة عمل إلى مؤتمر باريس ٣ عام ٢٠٠٧، التي تضمنت اهتمامًا بالشأن الإجتماعي من قبل المعنيين، فالذي يحصل في لبنان ولغاية الآن هو مبادرات فردية قطاعية تتخللها شراكة مع القطاع الأهلي وإن كانت في

كثير من الأحيان تؤدي إلى تكرار وازدواجية في تقديم خدمة أو تنفيذ برنامج.

إن نسبة ٢٥,٦٪ من الجمعيات الأهلية متعاقدة مع تلك المؤسسات لا سيما مع وزارة الشؤون الإجتماعية، وإن كان هذا التعاقد يواجه صعوبات جمة منها مادية، إدارية، لوجيستية... إلا أنه لا يزال يحظى باهتمام الجمعيات الأهلية في بيروت وفي لبنان ككل، المتعاقدة منها لتجديد العقود، أو تلك التي تبحث بأية وسيلة للتعاقد مع وزارة الشؤون الإجتماعية التي من المفترض أن تقدم لها التسهيلات اللازمة لمساعدتها على القيام بمهامها التي تأسست من أجلها.

تتعاون نسبة ٢٥,٦٪ من الجمعيات مع الدولة في تنفيذ النشاطات التي تقوم بها، وهنالك ١١,٢٪ من الجمعيات لديها مشاريع مشتركة مع الدولة عبر مؤسساتها، و٧,٢٪ من الجمعيات تشرف فيها الدولة على المشاريع التي تنفذها هذه الجمعيات. وفقط ٣,٩٪ منها يتلقى دعمًا فنيًا من خارجها.

- شروط الانتساب إلى الجمعيات الأهلية

يمثل المنتسبون إلى الجمعيات الأهلية موردًا بشريًا هامًا يمكن للجمعية الإفادة منه، ولا يقتصر دورهم على الحضور والمشاركة في الانتخابات، بل هم محركو العمل والساهرون على مراقبة إلتزام الجمعية بتنفيذ سياستها وبرامجها ومشاريعها ومراقبة أي تغيير أو تبدل أو تحوير في الاتجاهات العامة للجمعية. علمًا بأن الشروط العامة هي تلك التي تنص عليها الأنظمة الداخلية للجمعيات التي تتشابه إلى حد بعيد مع بعضها البعض.

٦٤,٩٪ من الجمعيات الأهلية تضع شروطًا خاصة للانتساب إليها و٣٥,١٪ يمكن الانتساب إليها بدونٍ أية شروط، حيث يشيرالجدول أدناه إلى أن أعلى نسبة من بين الجمعيات الأهلية التي تضع شروطا للانتساب اليها هي تلك المتعلقة بشرط العمر وهي ١٥,٥٪، تليها تلك المتعلقة بالمهنة ١٢,١٪ ثم تلك المتعلقة بالعائلة حيث بلغت ٨٪، وذلك كما يبين لنا الجدول رقم ٨.

جدول رقم ٨: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت بحسب شروط الانتساب إليها

شروط الانتساب إلى الجمعية	النسبة المئوية
عائلية (مرتبطة بعائلة معينة)	٨,٠
ذات علاقة بالعمر	١٥,٥
ذات علاقة بمفهوم الجندر	١,٥
ذات علاقة بالدين	٢,٠
ذات علاقة بالمهنة	١٢,١
ذات علاقة بالرياضة	٢,٦

شروط الانتساب إلى الجمعية	النسبة المئوية
ذات علاقة بالسياسة	٠,٣
ذات علاقة ببعض الاعاقات	٠,٧
ذات علاقة بالطائفة	٣,٦
خاصة ببعض الأمراض	٠,٢
خاصة ببعض المناطق	٣,٨

- **مشاركة النساء في مجالس الإدارة**

يتم اختيار مجلس المديرين في الجمعيات التي يتوفر فيها مثل هذا المجلس (board of directors) بالانتخاب الذي يحتل المرتبة الأولى ٩٣,٥٪، ثم التعيين في المرتبة الثانية بنسبة ٦,٥٪، مما يدل على اعتماد مبدأ الديموقراطية في الاختيار من حيث الشكل، إذ أن الانتخاب غالبًا ما يكون شكليًا وبالاتفاق الذي تمليه مصالح الناخبين. كما أن هذا الانتخاب يمكن أن يؤدي إلى التمديد أو التجديد لفترة طويلة.

جدول رقم ٩: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت بحسب نسبة الذكور والإناث

عدد أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الذكور في مجلس الإدارة
٠	٨,٨
١ - ٥	٢٨,٤
٦ - ١٠	٣٤
١١ - ١٥	١٥,٢
١٦ - ٢٢	١,٣
٢٣ وما فوق	١,٣

عدد أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الإناث في مجلس الإدارة
٠	٢٦,٧
١ - ٥	٤٩,٦
٦ - ١٠	٩,٣
١١ - ١٥	٢,٢
١٦ - ٣٠	١,٢

يلاحظ من الجدول رقم ٩ أن نسبة الجمعيات الأهلية التي يوجد في مجلس إدارتها من ٦ إلى ١٠ ذكور هي ٣٤٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ٩,٣٪ فقط بالنسبة للإناث، ونسبة الجمعيات الأهلية التي يوجد في مجلس إدارتها من ١ إلى ٥ إناث هي ٤٩,٦٪. مما يعني أن نسبة مشاركة الإناث في مواقع صنع القرار في

القطاع الأهلي أصبحت ملحوظة بعكس نسبة مشاركتهن في صنع القرار في القطاع الرسمي.

- آلية العمل الإداري

يبين لنا الجدول رقم ١٠ نسبة الجمعيات التي تقوم بإعداد تقارير شهرية أو كل أربعة أشهر أو سنويًا، وهي على التوالي: ٣٥,٨٪ و١٨,٧٪ و٢٢,٤٪، وهذا يدل على نقص في المهارات الإدارية وعلى ضعف التنظيم وعدم إيلاء مسألة المساءلة والشفافية الاهتمام الكافي، علمًا بأن مثل هذه التقارير من شأنه أن يساعد هذه الجمعيات، إلى جانب وسائل إضافية يمكن اعتمادها، على تقييم وضعها الحالي وتقويم مدى واقعية برامجها وفاعليتها واستدامتها.

جدول رقم١٠: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت حسب دورية إعداد تقارير عن نشاطاتها

هل تعد الجمعية تقريرًا	النسبة المئوية
نعم شهريًا	٣٥,٨
نعم كل أربعة أشهر	١٨,٧
نعم سنويًا	٢٢,٤
لا تعد	٤,٤
غير محدد	١٨,٧
المجموع	١٠٠,٠

وتقوم ما نسبته ٧٥٪ بإعداد محاضر تتضمن ما توصّل إليه المجتمعون عند عقد أي اجتماع. إلا أن ٧٤,٢٪ من الجمعيات ليس لديها سجل خاص يوقع عليه الموظفون عند التحاقهم بالعمل صباحًا حتى مغادرتهم، ربما يعود ذلك إلى انخفاض عدد الموظفين الدائمين في الجمعية، ويكون بالتالي النشاط محصورًا بالمتعاقدين والمتطوعين الذين هم غير ملزمين بالتوقيع عند الذهاب والإياب.

- الموارد المالية ومسألة التمويل

تعتبر الموارد المالية جزءًا أساسيًا وجوهريًا في عمل الجمعيات الأهلية، وتختلف مصادر التمويل بين الجمعيات الأهلية؛ منها ما يعتمد بشكل جزئي على تمويل المنظمات الدولية أو العربية أو المحلية أو البلديات، ومنها ما يعتمد على التمويل الذاتي، وتشكل أعلى نسبة تمويل للجمعيات من أشخاص منفردين من القطاع الخاص باسمهم ٣٢٪ وليس باسم المؤسسة التي ينتمون إليها، تليها نسبة ٢٣,١٪ من تمويل ذاتي (جدول رقم ١١)، وفي كل الحالات التي تمول بها الجمعيات من مصادر غير تلك التي تعتمد على التمويل الذاتي تبقى سياستها وبرامجها ومشاريعها مرهونة ومرتبطة بتوجهات ومصالح الممولين المانحين.

جدول رقم ١١: توزع الجمعيات الأهلية في بيروت حسب مصدر تمويلها

مصدر التمويل	النسبة المئوية
مؤسسات قطاع خاص	١٥,٥
أشخاص من القطاع الخاص	٣٢,٠
تمويل ذاتي من الخدمات التي تقدمها الجمعية	٢٣,١
منظمات لبنانية محلية	١١,٩
دعم من الدولة	١٢,٣
بلديات	٤,٨
منظمات دولية	١٣,٤
منظمات عربية	٩,٨

هذا وتحرص ما نسبته ٧٤,٧٪ من الجمعيات على أن يكون لديها سجل مالي لتدوين كل العمليات الحسابية التابعة لها.

- الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية

مع تطور عمل الجمعيات الأهلية في لبنان، ومع بدايات التحول في نوعية هذا العمل، أصبح للعديد من هذه الجمعيات دوران: الأول رعائي خدماتي والثاني تنموي، بحيث لم يعد يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات والمساعدات والرعاية.

الأول، رعائي خدماتي

يتركز معظم نشاط الجمعيات الأهلية في لبنان وكذلك مدينة بيروت على تقديم الخدمات والمساعدات في إطار الرعاية الإجتماعية للفئات المهمشة والأكثر عرضة في المجتمع، بهدف إعادة تأهيل الفئات التي تحتاج إلى هذه الرعاية وتحسين أوضاعها، تمهيداً لتمكين أفرادها ودمجهم في المجتمع، حيث توزعت هذه الخدمات كما يلي:

جدول رقم ١٢: جدول النشاطات والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في بيروت

النشاطات والخدمات	النسبة المئوية
خدمات إجتماعية	٤٣,٦
خدمات رعاية إجتماعية	٢٢,١
خدمات رعاية إجتماعية للأطفال	٢٥,٣
خدمات رعاية إجتماعية للشباب	٢٤,١
خدمات رعاية إجتماعية للمسنين	٢١,٩

النشاطات والخدمات	النسبة المئوية
خدمات رعاية إجتماعية للمعوقين	٢٢,٤
خدمات رعاية إجتماعية للأسر ككل	٢٢,١
كفالة أيتام	١٨,٧
مساعدة لبناء مساكن	١٣,٣
خدمات صحية	٢٣,٤
خدمات رعاية للحوامل وتنظيم أسرة	١٠,٩
خدمات صحية عامة	١٥,٩
خدمات صحية أولية	١٤,٨
خدمات طوارئ	١١,٨
مساعدات وأنشطة إغاثة	٣٧,٥
مساعدات مادية لأسر فقيرة	٢٤,٩
مساعدات مادية للمعوقين	٢٠,٩
مساعدات مادية للمسنين	٢٠,٥
مساعدات مادية عند حصول كوارث	١٥,١
تقديم منح مدرسية	٢٢,٣

- الثاني، الدور التنموي

إن مفهوم التنمية المحلية يعرف التنمية المحلية بالمعنى البسيط للكلمة بأنها «نهج يقوم على المشاركة، يهدف إلى تمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة، وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها»[١].

أما التعريف الذي نعتمده هنا في هذه الدراسة فهو التالي «التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة»[٢].

انطلاقًا من هذا التعريف الأخير، نجح عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في لبنان في دعم الفقراء والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المناطق اللبنانية، حيث بدأت هذه الجمعيات تلعب دورًا هامًا في تكوين رأي عام وخلق وعي إجتماعي لدى الناس، وفي تحريك الاهتمام بالشأن العام الإجتماعي وتوجيه العناية للمشكلات الإجتماعية المتراكمة والمضاعفات

١. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص. ١٣.

٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **التنمية بوصفها حرية ١٩٩٩**، تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٤/٤ E/ESCWA/SDD

التي تنذر بها وبالتالي ضرورة معالجتها بشتى الوسائل والسبل المتوفرة.

- الفئات المستهدفة في عمل الجمعيات الأهلية

تشمل الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية كل شرائح المجتمع: الأطفال، الشباب، النساء، المعوقين، المسنين، الأسر، الأيتام، ويبين الجدول رقم ١٢ أن أعلى نسبة من الجمعيات الأهلية هي تلك التي تقوم بنشاطات وتقدم مساعدات وخدمات إجتماعية متنوعة حيث تبلغ ٤٣,٦٪، تليها الجمعيات التي تقدم مساعدات وخدمات لها علاقة بالإغاثة حيث بلغت ٣٧,٥٪، وهذا الإرتفاع النسبي سببه التحول المؤقت الذي شهده نشاط الجمعيات الأهلية من اجتماعي إلى إغاثي خلال وعلى أثر الاعتداءات المتكررة على لبنان من قبل العدو الإسرائيلي، أما الباقي فإنه يتوزع بين أعمال رعائية متخصصة وخاصة بفئات محددة من المجتمع.

بهذا المعنى فإن الجمعيات الأهلية وانطلاقًا من أهدافها، تقوم بالتعاون في ما بينها وبين السلطات المركزية والمحلية والمنظمات الدولية، بمبادرات مختلفة مبنية على تخطيط مسبق وتحديد الاحتياجات والأولويات، تصب كلها في تحقيق عملية التنمية وبالتالي التنمية المحلية الهادفة إلى رفع مستوى الجماعات المحلية التي تعمل من أجلها بغية تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

يلاحظ من هذا الجدول النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية لأهداف تنموية حيث يتبين لنا اهتمام الجمعيات بالمحاور التي نصت عليها تقارير التنمية الإنسانية والعمل على دمجها في سياساتها وخططها وتنفيذ برامجها. ويلاحظ أن أعلى نسبة من الجمعيات ٥٦,٦٪ تقوم بنشاطات تربوية وثقافية تليها الأنشطة الفنية والترفيهية ٣٩,٣٪، تنمية مهارات ٣٠,٢٪، أنشطة رياضية ٢٨,٤٪، أبحاث دراسات مسوحات إحصاءات ٢٤,١٪.

يمكن تصنيف هذه النشاطات كما يلي: إجتماعية، إقتصادية، حقوقية، ترفيهية، توعوية، تدريبية، تهدف إلى بناء وتطوير قدرات الأفراد والجماعات المحلية وتنمية مهاراتهم وتمكينهم وتدريبهم من أجل الحصول على فرص متساوية في الحياة العامة ورفع مستواهم المعيشي بشكل مستدام. وبهذا المعنى فإنه من المفترض أن يكون للجمعيات الأهلية دور هام في العملية التنموية، وأن تشارك مشاركة فعالة في تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية، وفي مطالبة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها ووضع الاتفاقيات الدولية موضع التنفيذ.

ومن خلال بعض المقابلات التي أجريناها تبين أن الجمعيات تبالغ في تعداد أنشطتها وحجم تلك الأنشطة، وتحاول أن تؤكد أنها تقوم بكل الأدوار التي ترد في تقاريرها وهذا أمر غير دقيق. إلا أن هذا الهدف الذي من المفترض أن تنشأ الجمعيات الأهلية على أساسه، فإنه في واقع الحال يواجه في تحقيقه صعوبات ومعوقات تحرف مسار عمل هذه الجمعيات عن الهدف الأساسي

من إنشائها، وتنصرف لتقديم الخدمات والمساعدات الآنية والمؤقتة والتي لا تساهم في عمليات التمكين وإتاحة فرص الترقي والنجاح.

- الصعوبات والمعوقات

تواجه الجمعيات الأهلية في عملها صعوبات تعيق تنفيذ العمل وتقديم الخدمة المناسبة وتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية ومواكبة التطور التنموي الحديث. وتنقسم هذه الصعوبات إلى مادية لوجيستية وبشرية ومالية.

صعوبات مادية لوجيستية

حيث تفتقر في غالبيتها إلى مقر إقامة دائم وإلى التجهيزات والأدوات الضرورية لتنفيذ برامجها وأنشطتها التدريبية والتأهيلية.

الصعوبات البشرية: موظفين ومتطوعين

تعاني غالبية الجمعيات من صعوبات في استقطاب الموارد البشرية، موظفين منهم ومتطوعين، نظرًا لعدم تمكنها من تحمل هذا العبء بسبب عدم توفر الأموال اللازمة من جهة، ومن جهة أخرى تراجع إمكانية تطوع عناصر بشرية مؤمنة بالعمل الإجتماعي وأهميته، السبب في ذلك وإن توفرت الرغبة بالتطوع لدى هؤلاء، الأزمة المعيشية وعدم الكفاية الإقتصادية اللتين أدتا إلى عزوف الشباب عن التطوع لصالح العمل المأجور.

صعوبات في التمويل

وهي من أهم الصعوبات التي تعيق عمل الجمعيات الأهلية لعدم توفر مصادر التمويل بسهولة ومحاولة هيمنة وسيطرة الجهة المانحة والممولة على سياسة الجمعية والتدخل في شؤونها الداخلية وتحديد المستفيدين ونوعية البرامج والمشاريع التي تسعى الجمعية إلى تنفيذها.

صعوبات إدارية

وتتمثل في الإدارة المنحصرة بشخص المدير أو ببعض أعضاء مجلس الإدارة إن وجد. وهؤلاء منتخبون شكليًا بأسلوب ديموقراطي، إلا أنه عمليًا غالبًا ما يتم التجديد لمجلس الإدارة وأحيانًا يتم توارث هذه المناصب ضمن العائلة الواحدة.

غياب الرؤية التخطيطية

تفتقر معظم الجمعيات إلى الرؤية التخطيطية وإلى سياسة واستراتيجية واضحة تتطلب إعادة النظر فيها دوريًا تلبية للحاجات المستجدة الطارئة ولتحديد الأولويات التي غالبًا ما تتأثر وبشكل كبير بمصادر تمويل تلك الجمعيات.

خاتمة واستنتاجات

يتبين مما سبق أن نشاط معظم الجمعيات الأهلية يغلب عليه الطابع الرعائي الخدماتي أكثر من الإنمائي التنموي، وإن كانت هناك بعض المساهمات والمساعي الحثيثة من قبل بعض هذه الجمعيات للعمل على تحويل عملها أو دورها من رعائي خدماتي إلى دور تنموي إنمائي يساهم في إعادة التوازن بين هذه الأدوار، لا بل إلى تغليب الطابع التنموي على الرعائي لأنه على المدى الطويل هو الذي يحقق العدالة الاجتماعية والانتاجية والتمكين والمواطنية وتوفير الفرص واستدامتها ويساهم في توسيع الخيارات أمام جميع أفراد المجتمع.

هذا العمل الرعائي القائم على تقديم المساعدات المادية والمعنوية الخيرية والذي ليس له مردود مستديم وإنما مؤقت، يلبي حاجة معينة ولفترة محدودة لا تلبث أن تبرز فيها المشكلة الإجتماعية من جديد، مما يستدعي تدخلاً من قبل المنظمة أو الجمعية لإيجاد حلول لتلك الأزمات والتي غالبًا ما تكون مؤقتة، دون أن تقوم بالبحث عن الأسباب البنيوية والظرفية والمزمنة التي أدت إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية وتعاظم نوعية وكمية الحاجات والاحتياجات الضرورية التي تسعى الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع إلى الوصول إليها.

إضافة إلى ذلك، إن أبرز ما يعاني منه القطاع الأهلي في بيروت هو نفسه الذي يعاني منه هذا القطاع الأهلي على صعيد كل لبنان، وشأنه شأن هذا القطاع في الدول العربية، والذي يمكن اختصاره بما يلي:

- سلطة الوصاية التي يمارسها هذا القطاع على الفئات المستفيدة من خدماته ونشاطاته وجعلها في موقع المتلقي للمساعدة بدلاً من إشراكها في تحديد احتياجاتها حسب أولوياتها.
- حاجة الجمعيات الأهلية إلى الدعم المادي خاصة من المنظمات الدولية والإقليمية مما يجعلها أسيرة هذا الممول لجهة تنفيذ سياسته والحفاظ على مصالحه ومآربه وعدم القدرة على انتقاده أو معارضته التي قد تؤدي إلى فقدانه للدعم المقدم له.
- آنية وظرفية المساعدات التي تقدمها هذه الجمعيات إلى الفئات المستهدفة التي لا تساهم في تحسين أوضاعها أو تغيير تلك الأوضاع ولو بشكل جزئي، كما أنها لا تساعدها على تمكينها كي تستطيع تجاوز واقعها بتوسيع الخيارات أمامها. فالتنمية ما زالت بنظر الآخرين من مسؤولية الدولة، وإن دور الجمعيات الأهلية يتلخص بأنه للمساندة وتقديم الخدمات وليس لتنظيم جمهور المجتمع المحلي وإدماجه في عملية التنمية[1].

---

١. خالد زيادة، **مساهمات لبنانية في علم الإجتماع**، مجموعة من الخبراء الأكاديميين، الجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع ومؤسسة فريديش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٦، ص. ٢٤٥.

- ضعف الشراكة الحقيقية بين هذه الجمعيات والحكومة حيث يلاحظ دائمًا، وعلى الرغم من التوجه الديمقراطي للدولة في علاقتها مع الجمعيات إلا أنها لا تزال تخضع لسلطة الدولة حين تتعاقد معها، كما أنها لا تشكل قوة ضغط كافية على الحكومة نظرًا لعدم اعتبارها شريكا أساسيًا في رسم السياسات الإجتماعية والاقتصادية والتنموية عامة.

من هنا يتبين لنا بأن هناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل من القطاع الأهلي والحكومة، ولا بد من القيام بإصلاحات على هذين المستويين الذين و«برأينا» هما مكملان ومتممان لبعضهما البعض بحيث لا يستطيع أي طرف أن ينجح في عمليات الإصلاح على شتى الصعد وفي تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومات من أجل الوصول إلى مجتمع تنموي قائم على قاعدة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة ومستوى معيشي لائق. ولكي ينجح القطاع الأهلي في تحقيق عملية الإصلاح التي تساعد على تقييم عمل ونشاط هذا القطاع والكشف عن مواطن الخلل والضعف وإعادة النظر في سياستها العامة الخدماتية إلى اعتماد سياسة تنموية شاملة، ولإنجاح عملية تطوير أدائه لا بد من القيام بالإجراءات والتعديلات التالية:

- العمل على تبنّي خطة استراتيجية لعمل الجمعية تبلور رؤية ومهمة واضحتين وأهدافًا استراتيجية قابلة للتحقيق، مما يتطلب من الجمعية التعمق في وضعها الحالي والربط مع المحيط الذي تعمل فيه.
- ضرورة إعتماد الجمعيةعلى مجموعة من المبادئ المهنية والأسس التنظيمية تتطلب قدرة عل التواصل مع المجتمع من جهة، وتأمين مشاركة جماعية داخلية في اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج وتقويمها من جهة ثانية، كما تتطلب إستقلالية عن السلطات السياسية والجهات المانحة واحترامًا للقوانين والتشريعات المرعية الإجراء[1].
- تحسين العلاقة مع المحيط الإجتماعي من خلال التزامها بمقاربة المشكلات والقضايا المتعلقة بالفئات المهمشة، والعمل على إشراك الناس في تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم وفي صوغ ورسم السياسة الملائمة لتحقيق هذه الاحتياجات ولتنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بها.
- العمل على كسب التأييد ونيل ثقة المواطنين والترويج لأهمية التطوع.
- التنسيق والتعاون والتشبيك مع الجمعات الأهلية الأخرى خاصة تلك التي تتشابه في مهامها وأهدافها ورسالتها منعًا للازدواجية أو الاحتكار والهدر، ومن أجل تبادل المعرفة والمعلومات حول الحاجات والحلول والخبرات الجيدة والمنافع، وللمساهمة في نشر هذه المعرفة والمعلومات وتداولها باعتبارها مجتمعة عنصرًا هامًا من عناصر تقوية الجمعيات، وإيجاد قواسم مشتركة وتعزيز الأداء الديموقراطي وتفعيل الدور التنموي لجمعيات القطاع الأهلي، والتنسيق والتعاون والتشبيك مع الجهات الرسمية المعنية.

---

١. **الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان**، وزارة الشؤون الإجتماعية (وحدة دعم المنظمات غير الحكومية - مشروع بناء القدات للحد من الفقر) ومؤسسة فريريش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٤، ص. ٤٩.

- إيجاد مصادر للتمويل الذاتي مما يعزز من سيادة واستقلالية الجمعية في اتخاذ قراراتها وتحديد أولوياتها[1].
- اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة في كل عمل ونشاط للجمعية.
- اعتماد مبدأ التخصصية من قبل الجمعيات الأهلية، بحيث يصبح لكل جمعية حقل إجتماعي.
- إنشاء إتحادات لكل حقل من الحقول تساعد على تفعيل التنسيق والتعاون.
- اعتماد الأهداف الوطنية الشاملة والابتعاد عن كل ما هو طائفي ومناطقي
- العمل على وضع تنظيم داخلي وصحيح.

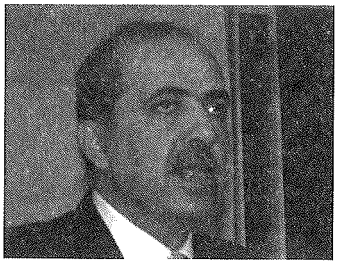
المراجع

- الباز؛ شهيدة، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل**، ١٩٩٧.
- تجمع الباحثات اللبنانيات، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٤.
- تقرير ورشة عمل إقليمية، **التشبيك وميثاق الممارسة في عمل المنظمات الأهلية**، تقرير ورشة عمل إقليمية، آيانابا، قبرص ١٧-٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٥.
- الحسيني؛ هاشم، **مسودة تقرير عن دراسة الجمعيات الأهلية في لبنان**، ٢٠٠٧، غير منشور.
- سليم؛ سالم غسان، **العمل التطوعي في خدمة التنمية**، منشورات مركز التدريب الإجتماعي، ١٩٧٩.
- العلوي؛ سعيد بن سعيد، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني**، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- كنعان؛ نعمت، **العمل الإجتماعي في لبنان**، بيروت، ٢٠٠٨.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، **المبادئ العامة والهيكلية التنظيمية**، تشرين الثاني ١٩٩٩
- كوثراني؛ وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، ١٩٧٦.
- لوك؛ جون، **الحكم المدني**، صدر عن اللجنة الدولية لترجمة الروائع، الأونيسكو، ١٩٥٩.
- **مساهمات لبنانية في علم الإجتماع**، مجموعة من الخبراء الأكاديمين، الجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع ومؤسسة فريديش إيبرت، بيروت، ٢٠٠٦.

١. **الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان**، مرجع سابق، ص. ٧٩.

- المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، **النقابات والهيئات الأهلية المهنية في لبنان**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي ، بيروت، ١٩٩٩.
- **المؤتمر الوطني الأول للهيئات الأهلية في لبنان**، التقرير النهائي والتوصيات، بيروت، ١و٢ كانون الأول ١٩٩٩.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، **دراسة الجمعيات الأهلية في بيروت**، وزارة الشؤون الإجتماعية ٢٠٠٧
- وزارة الشؤون الإجتماعية، **الإدارة الداخلية للجمعيات الأهلية في لبنان**، وزارة الشؤون الإجتماعية (وحدة دعم المنظمات غير الحكومية - مشروع بناء القدات للحد من الفقر) ومؤسسة فريريش ايبرت، بيروت، ٢٠٠٤.
- **وزارة الشؤون الإجتماعية دراسة وظائف الخدمات الإجتماعية وأوضاع العاملين فيها في لبنان**، وزارة الشؤون الإجتماعية، مصلحة الإنعاش الإجتماعي سابقًا - مركز التدريب الإجتماعي، ١٩٨٠.
- هوامن؛ هانز، **المنظمات غير الحكومية، التشبيك ومشاكل التمثيل**، جامعة لنلوبنغز وICER، تموز ٢٠٠٢.

- *Establishing a Rural Community, Passenger Network, A step by step guide*, produced by Science Consulting for the Womens advisory council Office for the status of Women, 1998
- Neveu Erik, *Sociologie des mouvements sociaux*, La Découverte, Paris, 2003.
- *NGOs, Networking and Problems of Representation*, Hans Holmen, Linköping University and ICER, July 2002.



دور الجمعيات في طرابلس: الإشكاليات والمعوقات

دكتور عبد الغني عماد[1]

ملخص

تصاعد الاهتمام على مستوى العالم في الآونة الأخيرة بدور الجمعيات والهيئات الأهلية غير الحكومية، وقد حظي دورها التنموي باهتمام خاص في دول العالم الثالث، الذي تعتبر التنمية التحدي الأساسي بالنسبة له وتعتبر الجمعيات الأهلية عمومًا وسائط إجتماعية للتغيير الإجتماعي، وهي على الرغم من أهميتها في مجتمعاتنا لا تزال تعاني من معوقات كبيرة تمنعها من أن تكون إطارًا فعالاً لتحقيق التنمية والمشاركة والتكامل.

ولكي يقوم العمل الأهلي بهذا الدور لا بد من تحديد معالمه وآلياته ومعوقات تطوره، وتقديم قراءة نقدية لتجربته طيلة المراحل الماضية وهذا ما تطمح اليه هذه الدراسة.

ولا شك أن تقاليد العمل المشترك في المجالات التنموية والإجتماعية والسياسية لا تزال متواضعة في مجتمعاتنا، بل إننا نفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال، إذا لم نقل أننا نفتقر إلى الإرادة والقناعة بالعمل المشترك وأهمية المشاركة والتكامل كفعل جماعي يتخطى حدود التكوينات التنظيمية المتناثرة في زوايا المجتمع.

كيف يمكن بناء هذه القناعة ومراكمة الخبرة والتجربة؟ كيف يمكن تدعيم أواصر التعاون بين التنظيمات الأهلية وشركائها في مؤسسات الخدمة العامة في المجتمع؟ كيف يمكن تفعيل نشاط عمل الجمعيات وحركتها في المجتمع المحلي؟ ما هي المعوقات الموضوعية والذاتية التي تقف حائلة دون انطلاقة فاعلة ونشطة لمؤسسات المجتمع المدني؟ وهل ما نشهده من كثرة عدد الجمعيات ظاهرة صحية؟ وإلى أي مدى يقبل الشباب على التطوع في العمل الجمعياتي والمؤسساتي؟ وهل تحترم المؤسسات أنظمتها الداخلية وتطبقها بشفافية ومسؤولية؟

هذه التساؤلات الإشكالية تشكل خلفية الدراسة التي تعتمد طرابلس كإطار تحليل ميداني، وهي تعتمد من الناحية المنهجية على مقاربتين أساسيتين:

أ- المقاربة الوظيفية (Functional approach)

ب- المقاربة البنيوية (Structural approach)

وقد اعتمدت الدراسة مقابلات واستمارة استبيان شملت سبعين جمعية مرخّصة في طرابلس.

---

١. أستاذ العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية. agimad@hotmail.com

أولًا في الأساس القانوني لعمل الجمعيات

لا يزال المرجع القانوني للجمعيات في لبنان قانون الجمعيات العثماني الصادر عام ١٩٠٩. وهذا القانون لم يفرق بين الجمعيات الإجتماعية كالأندية والروابط غير السياسية وبين الأحزاب السياسية، رغم الفوارق البنيوية في تركيبة وأهداف كل منهما. ومع ذلك يبقى هذا القانون المرجعية المعمول بها حتى الآن لتحديد الجمعية الإجتماعية وتنظيم العمل الأهلي.

وقد أشارت المادة الأولى منه بوضوح إلى أن الجمعية هي مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح. وهذا التعريف يحدد ثلاثة أمور:

١. إن الجمعية هي تجمع منظم لا يهدف إلى الربح الخاص.
٢. الجمعية لها صيغة الديمومة وليست تجمعًا عابرًا لا نظام له.
٣. الجمعية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها. وعن هذه الشخصية تنشأ بالتالي حقوق وواجبات.

أما لجهة غايات الجمعية فإن القانون لم يحددها إيجابًا، وهذا يعني أن غايات الجمعية يمكن أن تطال جميع الميادين الحياتية ما عدا الأهداف الممنوعة والتي هي مخالفة للقوانين والآداب العامة أو تلك التي تخل بالأمن.

القانون إذًا لا يتضمن تصنيفًا للجمعيات، وهذا مصدر الإلتباس القائم والمفضي إلى غياب التخصص في عمل الجمعيات. في كل الأحوال هناك تصنيفات سائدة عمليًا، تعتمد نوع الخدمات أساسًا لها (تربوية، صحية، رياضية، ثقافية) أو تعتمد الانتماء الإقليمي أو الطائفي أو العائلي أو الجنسي.

ثانيًا في المصطلحات والمفاهيم والدلالات السوسيولوجية

التعريف القانوني للعمل الأهلي لا يشتمل على البعد السوسيولوجي، ولعل المقاربة المعروفة والمتداولة تميل إلى تعريف العمل الأهلي باستخدام المعيار الوظيفي (Functional criteria) باعتباره جهات أو هيئات تؤدي خدمات إجتماعية أو تهتم بالرعاية الإجتماعية، وفي هذا السياق جاء التعريف المبسط للبنك الدولي باستخدام مصطلح «التنظيمات غير الحكومية» لوصف العمل الأهلي باعتباره مؤسسات وجماعات متنوعة الإهتمامات، إما مستقلة كليًا أو جزئيًا عن

الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لديها أهداف تجارية[1].

سنستخدم في الدراسة مصطلح «العمل الأهلي»، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك تسميات عديدة لهذا القطاع، منها «المنظمات غير الحكومية» وهي تبدو غير مقبولة لدى بعض المثقفين، حيث توحي بأن الحكومات هي مركز المجتمع، والجمعيات الأهلية ليست أكثر من ملحقات، وعليه يفضل بعضهم مصطلح «القطاع الثالث». وعربيًا فإن تسمية «المنظمات الأهلية» لا تحظى بالقبول أيضًا، وخاصة بين علماء الإجتماع، فهي تمثل صورة لنمط إنتاج قديم، يأخذ بثنائية العائلة أو القبيلة/الدولة، ويتجاهل وجود تنظيم إجتماعي اسمه المجتمع المدني.

وإذا كان تعريف البنك الدولي قاصر، فالأمم المتحدة تجنبت الالتزام بتعريف صارم لعمل التنظيمات غير الحكومية سواء في الشمال أو الجنوب أو على المستويات الدولية والإقليمية، واقترحت بدلًا منه قواسم مشتركة يمكن أن تحدد عمل «القطاع الثالث» ومكانته، وهي:
التكافل (solidarity) والعدل الإجتماعي (social justice) ومن خلال هذا المنظور يتصف هذا القطاع بأنه:

- منظمات متمحورة حول خدمة الجماعات (community based).
- لها رؤية إنمائية محددة.
- مهتمة بتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية.
- يتحدد عملها في حقول المشروعات الإنمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل، وكذلك ثقافة التنمية والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية العملية فإن الهدف يتحدد أساسًا في مساعدة المواطنين كي يكونوا أقل اعتمادًا على الدولة، وأكثر وعيًا وتمكينًا (more empowered) مما يوصلهم إلى حالة الاعتماد على الذات[2]، ونحن في هذه الدراسة نتبنى هذا المنظور.

أما في الأبعاد السوسيولوجية فنجد مقاربة أكثر شمولية، فهي تعتبر «القطاع الثالث» أو العمل الأهلي نمط من أنماط المشاركة في الحياة الإجتماعية والخدمية والسياسية والثقافية، بما يمثله كأحد هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، حيث يتم من خلاله التدريب الفردي والجماعي على الاستفادة من الخبرات والمعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقًا للنفع العام.

وتذهب العلوم السياسية الإجتماعية إلى تعريف الحياة الجمعياتية بأنها سلطة مضادة تضمن لقوى المجتمع السياسية والاجتماعية قنوات المشاركة والاندماج والتعبير المستقل عن السلطة.

---

١. The world Bank, *Involving NGOs in bank supported activities operational directive*, 1989, p. 1 - 6

٢. UNCTAD, *Report of the meeting of the role of NGOS in the development of the least developed countries*, kathemandy, 1989, p. 6

إنها تمثل بالفعل قوة ثالثة تتولى مهمة التوسط بين مجالين مستقلين، وربما متناقضين، السلطة من جهة، وما يمكن أن نسميه «المجتمع الأهلي» في سيرورته نحو التكوّن كمجتمع مدني من جهة أخرى. والجمعيات في هذا الإطار، إذ هي شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي، هي لبّ المجتمع وعموده الفقري، يتدرّب الأفراد من خلالها على المشاركة والتعبير عن ذواتهم ومصالحهم.

وهذا ما أكد عليه ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) عالم الإجتماع الألماني الشهير والمتخصص في التنظيمات، حين أكد على الجانب الطوعي والتطوعي وعلى القبول الحر بالنشاط الجمعياتي كتعبير عن فعاليات المجتمع المدني أو الأهلي.

ويمكن القول إن العمل الجمعياتي عمومًا ينهض بثلاث وظائف هي:

١. وظيفة الإدماج والمشاركة وهي تحقق التوازن الإجتماعي وإدماج الأفراد في الحياة العامة عن طريق التدريب على العمل التطوعي.
٢. وظيفة التسيير وتحمل المسؤولية التي اكتسب من خلالها الأفراد الخبرة والتجربة على مهمة التسيير المالي والإداري وحتى السياسي في بعده الإجتماعي.
٣. الوظيفة التعبيرية والتي يكتسبها الأفراد من خلال انخراطهم في الدفاع والتعبير عن قضاياهم بالعمل الجماعي بما يؤمن تكامل الطاقات وتكيفها مع الحياة العامة.

ثالثًا في تقاليد العمل الأهلي ومرجعياته

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن تقاليد العمل الأهلي ليست طارئة على حياة المجتمعات المحلية العربية، التي ساد في أريافها وحواضرها نسيج من التجمعات والإطارات الخدمية والاجتماعية ذات الطابع الأهلي، فكانت المدارس والكتاتيب والزوايا والمساجد وتجمعات العمل الخيري ذات الخلفية الدينية، بل وحتى مؤسسة الأوقاف بحد ذاتها هي ذات طبيعة أهلية، وهي مؤسسة راسخة الجذور وعميقة التأثير في المجتمعات العربية والإسلامية. لقد حققت هذه الإطارات والتجمعات قدرًا من الإستقلالية التنظيمية النسبية عن السلطة المركزية طيلة المرحلتين الأموية والعباسية وصولاً إلى المرحلة العثمانية.

واستمر تأثيرها في المرحلة الإستعمارية ولا يزال في ظل الدولة الوطنية، وهي كانت تقوى حضورًا وتأثيرًا حين تغيب سلطة الدولة المركزية أو تضعف، وخاصة في الحواضر والمدن الكبرى، وهي شملت حتى الحرف التقليدية التي كان لها تنظيماتها وتقاليدها الأهلية شبه المعممة في المدن. في كل الأحوال من الثابت أن تقليد العمل الأهلي لم يكن في المجتمعات المحلية العربية مناهضًا للدولة المركزية، ذلك أنه نشأ بالتفاعل مع المعتقد الديني، وكان له دور تكاملي على المستوى

الإجتماعي والسياسي، فالعقيدة الدينية كانت هي الموجّه والمرجع العملي لكل من تقاليد العمل الأهلي والسياسي. ولم يخل الأمر من توتر في بعض المراحل سعت فيها السلطة لاستتباع هذه الإطارات والتجمعات.

ومهما تكن العلاقة بالدولة، فقد شكلت هذه الأطر نموذجًا لمجتمع مصغر، ينهض بأعباء عجزت الدولة السلطانية عن النهوض بها أو لم تتفرغ لإنجازها، ولعل ذلك ما أدى إلى ضرب من التعايش بين نوعين من المجتمعات: واحد تقوده الدولة وتتحكم فيه، وآخر يتحرك في فضاء اكتسب نوعًا من الإستقلالية النسبية في إطار العقيدة أو الأيديولوجيا الدينية الناظمة لحركة المجتمع، يؤمن من خلالها خدمات العلاج والتعليم والغذاء ويعزز أواصر التضامن الإجتماعي، بعيدًا عن مفهوم «الأجرة» الذي كان دخيلًا على الحضارة العربية الإسلامية، حيث لم يكن التصدي للتدريس أو معالجة المرضى في الماريستانات يخضع لنظام «الأجرة» مثلما هو الآن. لذلك نهضت تلك الإطارات بدور الوسيط بين المجتمعات الأهلية والسلطة المركزية، معتمدة بذلك على تمويل مؤسسات الأوقاف الغنية، وتلك كانت مظاهر بارزة في كل من القاهرة واستامبول ودمشق وبدرجة أقل في كل المدن والحواضر الإسلامية.

لقد ساعدت هذه الأطر والتجمعات الأهلية على تعزيز فرص المشاركة والحوار والشورى في زمن لم تكن الهياكل التمثيلية قد شقت طريقها بعد، والأمثلة على ذلك كثيرة. لذلك تخطت هذه الأطر والتجمعات في مراحل معينة الدور الخيري والديني لتؤسس أرضية لعملية إدماج سياسي واجتماعي، ولترسي بذور منابر التكوين السياسي والوطني كما كان الحال مع جمعية المقاصد في بيروت ودار التربية والتعليم وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية في طرابلس، ولتلعب العديد من الجمعيات المشابهة، دورًا مؤثرًا في تعبئة الرأي العام في مواجهة قضايا عامة شكلت تحديات كبيرة أمام المجتمع، كالإحتلال الأجنبي.

فشاركت هذه الإطارات التي تحولت إلى أكثر من جمعيات خيرية عادية، في بناء الوعي الوطني والقومي، وتأكيد هوية الإنتماء العربي إبان المرحلة الإستعمارية، وبالتالي شهدت الحياة الأهلية تحولًا بارزًا لبعض الجمعيات من الفضاء الديني والخيري إلى المجال السياسي والوطني، وانخرط بعضها في النضال السياسي وإن حافظت في أدائها على طابعها وجذورها الدينية.

لقد تلازمت خطوات تأسيس الدولة في مرحلة ما بعد الإنتداب والاستعمار، مع محاولات استتباع مؤسسات المجتمع الإهلي المستقلة ودمجها في المؤسسة الأيديولوجية للدولة وخاصة في الأنظمة الأحادية السياسية؛ هذا على مستوى بعض النماذج العربية. أما في النموذج اللبناني مثلًا، فنجد سياقًا من نوع آخر. فدولة الإستقلال تميزت بعلاقات مشوبة بالحذر والخوف وحتى الشك من قبل المنظمات الأهلية وكافة قطاعات المجتمع المحلي وتحديدًا الإسلامي بنموذجه الطرابلسي، وهو حذر وخوف يعود في أصوله إلى بدايات القرن عندما تفككت أواصر الدولة

العثمانية إثر الحرب العالمية الأولى، وانهار بعدها الحلم بالدولة العربية مع الهيمنة المباشرة للإستعمار الفرنسي.

ومما زاد في هذه العلاقة الملتبسة بين طرابلس والدولة، إعلان لبنان الكبير بداية العشرينات، فمشروع الدولة المعلنة في ظل الرعاية الفرنسية سعى لإخضاع المدينة العروبية المتمردة لتتخلى عن مناصرتها للسياسة الفيصيلية آنذاك ومناهضتها للدولة «اللبنانية» الوليدة. هذه العلاقة اتسمت دومًا بالسلبية، ورافقها الشك والهواجس والصراعات المتتالية، مع الأجهزة الأمنية الرسمية، منذ رفض طرابلس لإعلان الدستور عام ١٩٢٦ إلى مناصرتها للثورة العربية مرورًا بإضراب الـ٣٦ يومًا عام ١٩٣٦ وثورة ١٩٥٨ ضد حكم الرئيس كميل شمعون، وبينها مواجهات صغيرة وفرعية عديدة رسخت تقاليد المعارضة الشعبية للدولة، تحولت معها الأزقة الضيقة والدروب الداخلية والأسواق، إلى هوامش مستقلة وبؤر شبه مغلقة على الدولة تصلب فيها مفهوم الممانعة الذي نشأت في سياقه المنظمات والجمعيات وحتى الأحزاب، بل سايرته وسارت في ركابه الزعامة المحلية التقليدية، والتي شاركت على الدوام في تركيبة السلطة، لكن من موقعها الملتبس في انتمائها إلى تاريخ مناهض للدولة، وواقع يجذبها إلى المشاركة في فوائد الإلتحاق بركبها.

في هذا السياق لازم طرابلس المتمردة شعور بالغبن، رغم أن بعض أبنائها تبوأ مراكز عليا، ومناصب رسمية، شاركت بفعالية في الحكم. إلا أن هذا الشعور لم يتبدد، وأخذ طريقه إلى الترسخ في الذهنية المحلية، وهو كان يتغذى ويتعزز من خلال الإهمال المتراكم والحرمان شبه المتعمد للمدينة في كافة العهود والحكومات المتعاقبة. خوف متبادل وترصد متواز بين الدولة والمدينة، أنتج علاقة ملتبسة تمت ترجمتها بالإهمال والحرمان الفاضح لكل أوجه الحياة فيها. في سياقه نشأت الجمعيات والمنظمات الأهلية، ودخلت في هذا التجاذب، فبقيت على هامش السلطة ولم تنجح في الاستفادة من إمكانياتها الرسمية لتفعيل خدماتها وعطاءاتها، وفشلت في اختراق شبكة المؤسسات الإجتماعية ذات الرعاية الخاصة من الدولة.

والواقع فإن الدراسات العلمية والرصينة عن العمل الأهلي والجمعيات في المدينة قليلة وخاصة الدراسات ذات الطابع السوسيولوجي. ولعل الدراسة التي قام بها الباحث الأميركي الأنتروبولوجي جون غوليك (John Gulick) من جامعة هارفرد بداية ستينات القرن الماضي والتي تضمنت فصلًا هامًا عن هذا الموضوع من ا لدراسات الجادة في هذا المجال[١]، ومنها ما كتبه عن انتساب الطرابلسيين إلى ناديي الروتاري والليونز وعدد ونوعية وطوائف الأعضاء المنتسبين وأدوارهم في المدينة. وقد أورد الباحث جدولًا بعدد الجمعيات وأسمائها والتي بلغت ٣٦ جمعية أوردها في جدولين الأول حسب التوزع الطائفي للجمعيات ومرحلة التأسيس والثاني حسب الجنس (ذكور – إناث) والمتغيّر الطائفي.

١. John Gulick, *Tripoli, a modern arab city*, Harvard university press, Cambridge, 1967

جدول رقم ١ : التوزّع الطائفي للجمعيات الخيرية في طرابلس سنة ١٩٦١

تاريخ التأسيس	الجمعيات المسيحية	الجمعيات الإسلامية	المجموع
١٨٩٠ - ١٩١٩	٦	٠	٦
١٩٢٠ - ١٩٤٢	٤	٤	٨
١٩٤٣ - ١٩٥٨	١٠	٩	١٩
غير محدد	٣	٠	٣
المجموع	**٢٣**	**١٣**	**٣٦**

يبرز الجدول بشكل واضح تأخر المسلمين في تأسيس الجمعيات، فهم لم يبدؤوا عمليًا قبل تاريخ ١٩٢٠ في تأسيس الجمعيات على مستوى واسع.

جدول رقم ٢ : التوزع حسب الجنس (ذكور - إناث) للجمعيات الخيرية سنة ١٩٦١ نسبة إلى متغيّر الطائفة

الجنس	جمعيات مسيحية	جمعيات إسلامية	المجموع
ذكور	٧	٧	١٤
إناث	١٦	٦	٢٢
المجموع	**٢٣**	**١٣**	**٣٦**

يبيّن الجدول أن الجمعيات النسائية عند المسيحيات الطرابلسيات بدأت عملها مبكرًا فهي تمثّل ٤٤,٤٪ من المجموع بينما لا تمثّل الجمعيات النسائية عند المسلمين من المجموع إلاّ نسبة ١٦,٦٪، وهذا له دلالة عميقة على المستوى السوسيولوجي والمعرفي فيما يتعلق بالنظرة للمرأة ولمفهوم العمل الإجتماعي والخيري بشكل عام.

أما أبرز المعوقات البنيوية للعمل الأهلي التي تبيّنت معنا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها سنة ٢٠٠٦ تتمثل بعدد من المؤشرات نوجزها على الشكل التالي:

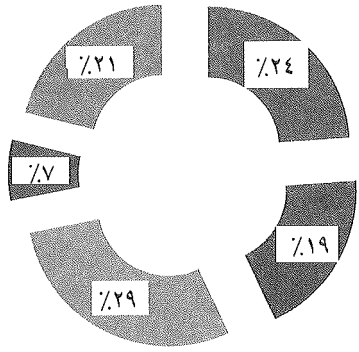
١. الحجم الإقتصادي للجمعيات

مثل قياس هذا الجانب صعوبة بالغة لهذه الدراسة وذلك لعدم توفر البيانات عند الغالبية، إضافة إلى تواضع التقنيات المحاسبية، وامتناع البعض. لذلك اكتفت الدراسة بهدف متواضع هو معرفة حجم الموازنة باعتبارها تمثل الواردات والنفقات الجارية، غير أن هذا الهدف المتواضع اصطدم أيضًا بمقاومة المبحوثين. ويشير ما حصلنا عليه أن ٢٤٪ من الجمعيات يعمل بموازنة أقل من ٣٠٠٠ دولار أميركي سنويًا و١٩٪ يعمل بموازنة تتراوح بين ٣٠٠٠ و٦٠٠٠ دولار أميركي و٢٩٪ يعمل

بموازنة بين ٦٠٠٠ و١٠٠٠٠ دولار و٧٪ بما يفوق الـ١٠ آلاف دولار والباقي امتنع عن الإجابة. ومع الشك بصحة البيانات المقدمة، فالنتائج تشير إلى ضعف القدرة الإقتصادية للجمعيات، وهو ما يتطلب منها إحداث نقلة نوعية وكمية في الحجم الإقتصادي لها إذا كانت تريد أن تفعّل دورها في المجتمع المحلي.

جدول رقم ٣: حجم موازنة الجمعية سنويًا

أقل من ٣٠٠٠	٢٤٪
بين ٣٠٠٠ - ٦٠٠٠	١٩٪
بين ٦٠٠٠ - ١٠,٠٠٠	٢٩٪
ما يفوق ١٠,٠٠٠	٠٧٪
امتنع عن الإجابة	٢١٪

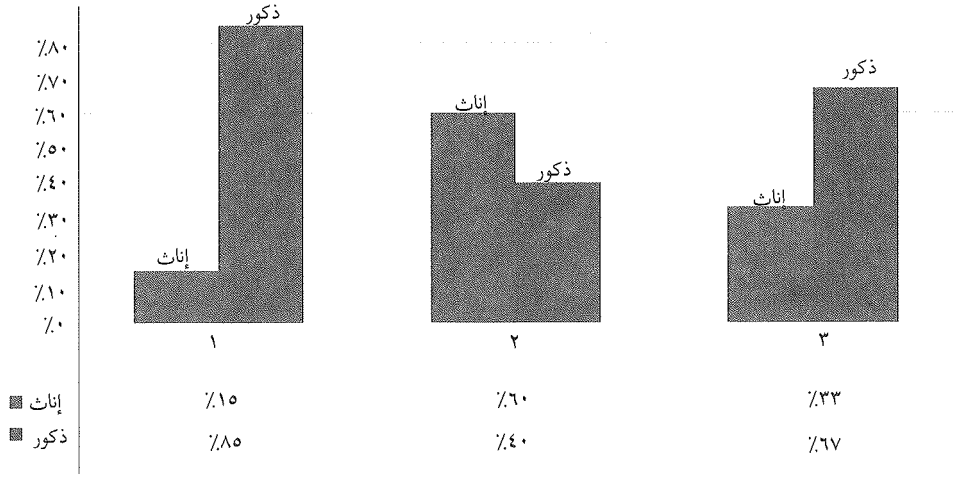


٢. الهيكل المؤسسي والإداري

لوحظ ارتفاع نسبة الذكور على الإناث على مستوى اللجان المختصة باتخاذ القرار، حيث لم تزد نسبة الإناث في المجالس الإدارية عن ١٥٪. أما في الأعمال التنفيذية المدفوعة الأجر فترتفع بشكل ملحوظ لتصل إلى ٦٠٪ بما يعكس النمط العام لعمالة المرأة في مجتمعنا، والذي يرتكز في الأعمال التنفيذية والمكتبية والتربوية. أما في عضوية الجمعيات العمومية والعمل التطوعي فهي لم تتجاوز ٣٣٪. وبينت الدراسة وجود توتر وصراعات بين الموظفين والمتطوعين على الأقل في ٣٥٪ من الجمعيات، على الرغم من أن الملاحظة الميدانية تعطي انطباعًا بان النسبة أعلى من ذلك بكثير. وهو ما ينعكس سلبًا على التناغم والإنسجام بين العاملين ويضعف بالتالي فاعلية وكفاءة الأداء.

جدول رقم ٤: الهيكل المؤسسي والإداري للجمعيات

	إناث	ذكور
نسبة الإناث في اللجان الإدارية المختصة باتخاذ القرارات	٪١٥	٪٨٥
نسبة الإناث في الأعمال التنفيذية المدفوعة الأجر	٪٦٠	٪٤٠
عضوية الجمعيات العمومية والعمل التطوعي	٪٣٣	٪٦٧



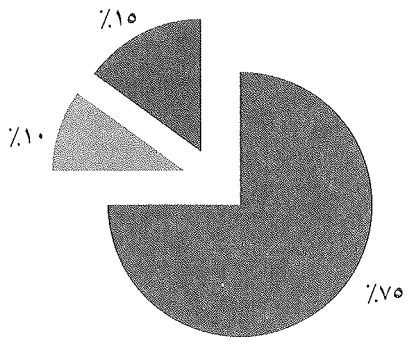
٣. الديمقراطية داخل الجمعيات

وقد تبنت الدراسة عددًا من المؤشرات لقياس الممارسة الديموقراطية، أهمها الطريقة التي يشغل بها المسؤولون مناصبهم، ومعدل التداول في مراكز اتخاذ القرار، وعدد إجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية. وقد أشارت غالبية الجمعيات ٩٠٪ إلى سيادة أسلوب الإنتخاب بالنسبة لمجلس الإدارة والرئيس، مع وجود نسبة من الأعضاء المعينين من قبل الجهات الممولة أو المهيمنة على الجمعية. على أن أسلوب الإنتخاب لا يعني بالضرورة وجود أسس ديموقراطية حقيقية. فكثيرًا ما يكون الإنتخاب شكليًا، بحيث يؤدي إلى التمديد أو التجديد لنفس المسؤولين لسنوات طويلة، مما أدى إلى ارتباط بعض الجمعيات بأسماء رؤسائها، وهو ما يمكن أن نسميه بظاهرة «شخصنة الجمعيات». وقد تبين أن ٨٠٪ من الجمعيات قام على رئاستها منٍ واحد إلى ٣ رؤساء منذ نشاتها. وبربط عدد الرؤساء بعمر الجمعية تبين أن هناك إرتفاعًا ملحوظا لمتوسط عدد السنوات التي يقضيها الرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة (١٥ سنة و١٢ سنة على التوالي) وأظهر التدقيق الدور الهامشي الذي تلعبه الجمعيات العمومية، وهي الإدارة المركزية للديموقراطية في الجمعيات، مما يجعل آلية اتخاذ القرار حكرًا على الرئيس وبعض الأعضاء. هذه الملاحظات تظهر أن الممارسة

الديموقراطية داخل الجمعيات لا تزال ترفًا يمارس على المستوى الشكلي والفولكلوري.

جدول رقم ٥: الديمقراطية داخل الجمعيات

لم يتم تغيير الرئيس المؤسس للجمعية فيها منذ تأسيسها	٧٥٪
انتخب رئيس للجمعية فيها شخص آخر غير مؤسسها	١٠٪
تداول على الرئاسة فيها أكثر من ثلاثة	١٥٪
المجموع	١٠٠,٠٠٪

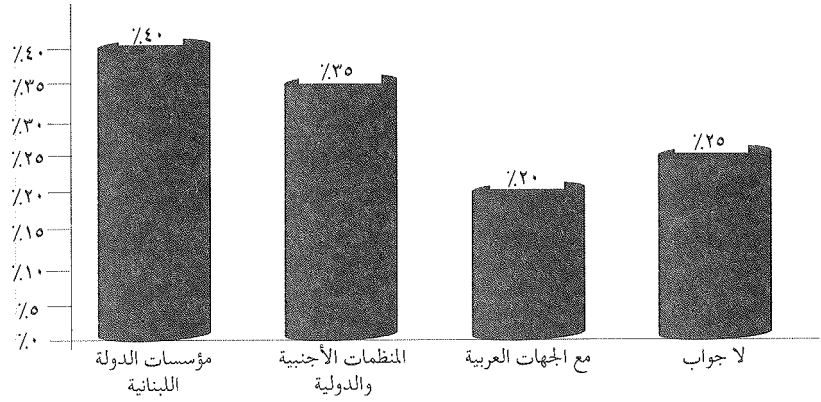


٤. العلاقات والتفاعلات

رصدت الدراسة علاقة الجمعيات بالدولة وبالجهات الأجنبية والعربية الممولة وبالفئات المستهدفة. وتبين أن ٨٠٪ اعتبر القانون الرسمي الذي ينظم عملها جيدًا ويوفر الإستقلالية. ولاحظنا أن الجهات الرسمية والجمعيات تتعامل مع القانون بطريقة وظيفية حيث تتمسك الدولة بحرفيته أو تتغاضى عنه «حسب العلاقة مع الجمعية» أو بحسب الجهة الراعية، والجمعيات تلجأ إلى الثغرات الموجودة في القانون أو إلى العلاقات الشخصية بذوي النفوذ، وصرح ٤٠٪ من الجمعيات بوجود علاقة مع وزارات رسمية (صحة، تربية، شؤون). وبشكل عام لوحظ غياب النظرة النقدية، فقد كانت الإستجابات أكثر تحفظًا وهي تأثرت بدرجة العلاقة الوظيفية مع الدولة، مما يؤشر لوجود ثقافة نفعية في هذا المجال.

جدول رقم ٦: علاقة وتعاون مع

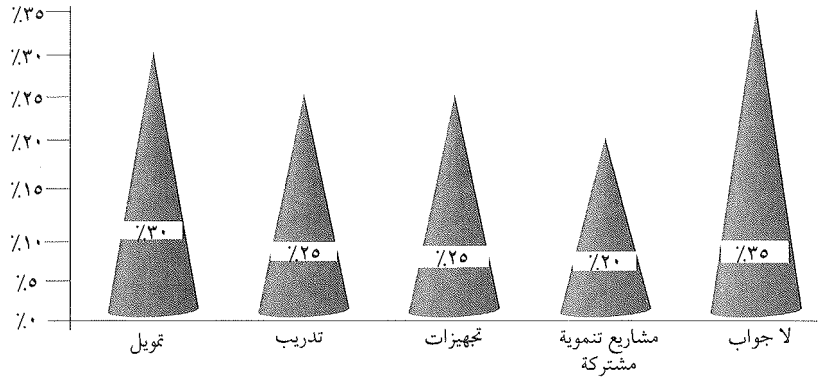
مؤسسات الدولة اللبنانية	٪٤٠
المنظمات الأجنبية والدولية	٪٣٥
مع الجهات العربية	٪٢٠
لا جواب	٪٢٥



أما العلاقة مع الجهات الخارجية فيلاحظ فيها التركيز على المشروعات التي يمكن تقييمها كميًا وتظهر نتائجها بسرعة، مع تواضع الاهتمام ببناء قدرات الجمعية، بل أن بعضها يمارس نوعًا من الوصاية. وبلغت نسبة التعامل مع المنظمات الأجنبية ٣٥٪ مع انخفاض ملحوظ لنسبة التعامل مع الجهات العربية ٢٠٪ مقارنة بالأجنبية. وتبين أن التمويل هو أهم أشكال التعاون ٣٠٪ ولوحظ أن بعض الهيئات عمد إلى تعيين موظفين من طرفه بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ إلى جانب الاشتراط بشراء التجهيزات من دولها حتى ولو كانت أقل تكلفة بدول أخرى. ومع ذلك اعتبرت الجمعيات العلاقة تتميز بالندّية والتكافؤ ٣٠٪.

جدول رقم٧: أشكال هذا التعاون

تمويل	٪٣٠
تدريب	٪٢٥
تجهيزات	٪٢٥
مشاريع تنموية مشتركة	٪٢٠
لا جواب	٪٣٥



أما العلاقة مع الفئات المستهدفة فقد لوحظ أنها تتسم بالوصاية من قبل الجمعيات، بل وبنظرة فوقية لا تثق بقدرات الفئات المستهدفة على تحديد احتياجاتها لانخفاض وعيها، مما يعني احتكار الجمعية للوعي والمعرفة وبالتالي لصنع القرار، وتكريس دور الفئات المستهدفة كمتلقية للمساعدة فقط. ويرجع شكل هذه العلاقة إلى الخلفية التراثية للعمل الإهلي والذي ارتبط بفعل الخير والإحسان. كما يرتبط ذلك بغلبة الوظيفة الخدمية والرعائية على الوظيفة التنموية والتعبوية والتدريبية.

٥. إشكالية التمويل

وهي من أبرز الصعوبات فقد امتنع ٦٠٪ من العينة عن الإستجابة، ويرجع ذلك إلى عدم التبلور الإداري والمؤسسي وإلى قصور القدرات المحاسبية والفنية، وبسبب الإتجاه إلى إخفاء المعلومات من قبل الجمعيات والجهات المانحة. وتنقسم بشكل عام مصادر التمويل إلى ذاتية ورسمية وخارجية.

المصادر الذاتية تتمثل في اشتراكات الأعضاء وعائد الأنشطة ومنتجات الجمعية والتبرعات والهبات غير المشروطة المحلية، ولوحظ أن حجمها لا يعتد بها رغم أن ٨٠٪ من العينة صرح بأنه من أهم المصادر، فضلاً عن ارتباط هذا المصدر بالوازع الديني الخيري حيث تذهب معظم التبرعات إلى جمعيات المساعدات والرعاية الصحية والإجتماعية وليس إلى الجهود التنموية.

أما مصادر التمويل الرسمية فهي أيضًا متدنية وبلغت ١٥٪ من العينة على الرغم من إقرار ٤٠٪ من العينة بوجود علاقة مع وزارات رسمية. أما القطاع الخاص فمساهمته غير متبلورة وتقتصر على بعض رجال الأعمال كأفراد وكفاعلي خير بنسبة ٣٠٪ من حجم المصادر الواردة كتبرعات.

أما في إطار التمويل الخارجي فأظهرت الدراسة انخفاض عدد الجمعيات المستفيدة من التمويل

العربي ١٥٪ مقارنة بالتمويل الأجنبي ٢٠٪، مع ملاحظة أن الحصول على التمويل الأجنبي والعربي ما زال مطلبًا لحوالي ٦٠٪ من العينة، علمًا أن غالبية الجمعيات تعلم بوجود مصادر تمويل خارجية لكنها لا تعرف كيفية الإستفادة والاتصال بهذه الجهات، وعبّرت عن حاجتها لوسيط أو مراجع ترشدها إلى ذلك.

وتطرح مسألة التمويل مسألة أخرى هي المحاسبية (accountability)، ومن له حق بالمحاسبة. هل هذا الحق للدولة؟ أم للمانحين؟ أم لأعضاء الجمعية العمومية؟ أم للمجتمع ممثلا بالفئات المستفيدة؟ والإجابة على هذا السؤال تحسم توجهات ومستقبل العمل الأهلي وتأثيره في التغيير الإجتماعي.

٦. الأداء والإحتياجات

من أبرز المميزات المفترضة في العمل الأهلي أنه أكثر حركية وتعبيرًا عن ثقافة المجتمع من العمل الإداري الرسمي. لذلك حاولنا استكشاف النقص في آليات عمل الجمعيات والخبرات التي تحتاجها بما يؤدي إلى تحسين الأداء بشكل عام. وقد بينت الدراسة أن التصريح بالحاجة إلى الخبرات مثل نسبة مرتفعة ٦٥٪ وهذا ما يفسر بداية وعي بأهميتها. إلا أن الرؤية لهذه الخبرات لا تزال بسيطة. وميدانيًا لوحظ القصور الكبير في المهارات الإدارية، فإعداد التقارير المنتظمة للمتابعة والتقويم وفق خطة معدة سلفًا بلغ ٣٥٪. في المقابل اعتبر ٥٥٪ من الجمعيات أنهم نجحوا في تحقيق خطتهم للعام الفائت بنسبة ٧٥٪. أما الفشل في الجوانب فتمت إحالته إلى محدودية التمويل والإمكانات.

وأظهرت النتائج غياب القدرة عند الغالبية في تحديد حجم الفئات المستهدفة أو المستفيدة. فقد صرّح ٥٥٪ من العينة أنهم لا يجدون صعوبة في الوصول إلى الفئات المستهدفة و٦٥٪ بأن حجم الفئات المستفيدة يقل عن ٣ آلاف شخص، وصرّح ٨٠٪ أنهم يعملون حيث تغيب الدولة، أما عن الفعالية فيرى ٨٥٪ أن جمعيتهم فعالة.

٧. إشكالية التطوع

لا شك أن التطوع هو أحد تعبيرات التطور السياسي والثقافي للمجتمع الذي يشجع على المشاركة ويحترم مبادرات الأفراد. وقد تبين رغم غياب الدقة في الاستجابات أن هذه المشكلة موجودة بحدة عند غالبية الجمعيات، ولوحظ وجود علاقة بين حدة المشكلة وطبيعة الجمعية فهي تقل عند الجمعيات الدينية الطابع، حيث يقبل الأفراد على التطوع باعتباره واجبًا دينيًا وعملاً يتقربون به إلى الله. كما تنخفض المشكلة عند الجمعيات الشبابية وترتفع عند الجمعيات النسائية. ويعود سبب نقص المتطوعين حسب غالبية الجمعيات إلى كثرة الأعباء، وتفضيل العمل بأجر وانخفاض

قيمة العمل التطوعي، بالإضافة إلى العادات والتقاليد بالنسبة للإناث. وبينت الدراسة انخفاض قيمة العمل التطوعي بشكل عام عند الذكور، رغم غلبة تمثيلهم في المجالس الإدارية. وقد أكد ٦٥٪ من العينة أن نقص المتطوعين يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف الجمعية. وتنوعت المقترحات لتشجيع العمل التطوعي بدءًا بالتوعية بأهميته، و تكريم المتطوعين معنويًا، إلى منح حوافز مالية رمزية، وصولًا إلى غرس قيم التطوع في الناشئة.

نخلص في الملاحظات الختامية إلى أن هناك فورة أكثر منها صحوة، في مجال العمل الأهلي، وأنه رغم هذه الفورة فالعمل الأهلي لا يزال يتحرك ضمن آليات وشروط وعلاقات وتفاعلات مجتمعية تقليدية تسودها ثقافة العلاقات الزبائنية مع صاحب السلطة والسياسي، تؤثر على فعاليته وتعوق من قدرته على الإنطلاق. وإن هذا القطاع ينشط فقط في إطار دوره الرعائي والخدمي والخيري، وهو دور لا بد من تخطيه لتأسيس دور تنموي يشارك ويسهم في عملية التغيير الإجتماعي، وبالتالي في تغيير التوازنات وشبكة العلاقات والتفاعلات التقليدية والأهلية. ويمكن تصنيف أبرز المعوقات وفق العناوين التالية:

- معوقات بنيوية

وهي تواجه غالبية الجمعيات والتي انحصرت عضويتها على عدد أو «فئة» محدودة، بالتالي بات الإنتساب إليها غير مرغوب أو غير متيسر. وفي كلتا الحالتين نتج عن ذلك إصابة هذه الجمعيات «بفقر الدم» الذي حرمها من طاقات جديدة ومجددة.

- معوقات قيادية

تتمثل في مشكلة الشخصنة والافتقار إلى الثقافة الديموقراطية التي تكفل تجديد النخب والهياكل التنظيمية، وبالتالي تحقيق مبدأ تداول المسؤولية وتفعيل مبدأ المحاسبة والمراقبة والمساءلة من قبل الأعضاء، بحيث أصبحت بعض هذه الجمعيات إرثًا وملكًا خاصًا لبعض الأفراد وعائلاتهم.

- معوقات مادية ولوجيستية

حيث تفتقر الغالبية إلى البنى الأساسية والمستلزمات الضرورية لمباشرة العمل، إذ لم تكن موالية لجهة رسمية أو جهة ممولة، حيث تفتقر إلى المقرات والأدوات اللازمة لتطوير أداء العمل المنوط بها.

- معوقات عملانية وغياب البرامج

وهي من أولويات العمل الجماعي وضروریاته، فمن خلالها يبتعد عن المزاجية والفردية، وينضبط في استراتيجية عمل مستقبلي، تنتظم في إطارها جهود وطاقات، وتتراكم حولها خبرات وتتكامل عطاءات ومشاريع، بدلًا من أن تتضارب وتهدر في جهود لا طائل منها.

- معوقات تأهيلية

تتمثل في غياب الكادر البشري المدرب والمؤهل وفق مجالات التخصص. ويبرز بوضوح غياب الأطر الآيلة إلى تبادل الخبرات والتجارب. فالعلاقات على مستوى الجمعيات والدولة، وبين بعضها البعض، تسودها الريبة وعدم الثقة، فضلاً عن عدم القناعة بجدوى التدريب ووجود مكان للتوتر واللاثقة.

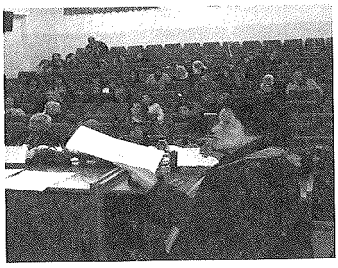
- معوقات تمويلية

وهي كما نفترض الإشكالية المشتركة التي تعاني منها كل أطر العمل الأهلي، وأبرز أسبابه تعود لغياب الثقة المتبادلة أو سعي الجهات الممولة للهيمنة، سواء كانت هذه الجهات رسمية أو خارجية. ولعل تحليل المعوقات يساهم في تحديد بعض العناوين التي ترسم شروطاً لنجاح العمل الجمعياتي الأهلي وهي:

- الفاعلية والقدرة على التأثير في أنماط حياة الفئات المستهدفة.
- وضوح البرامج والاستراتيجيات.
- احترام التخصص والكفاءة والأهلية في العنصر البشري.
- الشفافية وفتح باب المساءلة والمحاسبة.
- المحاسبة الديمقراطية بما يفتح باب المشاركة الحقيقية في الهياكل التنظيمية لأطر العمل الأهلي.
- المصداقية وتتمثل في ردم الفجوة بين القول والفعل.
- الأداء الجيد والمنظم والقدرة على الإقناع وكسب المتطوعين.
- الشمولية من حيث الإحاطة المبرمجة والعلمية بالأهداف.

المراجع

- Gulik john, *Tripoli, a modern arab city*, Harvard university press, Cambridge, 1967.
- The world Bank, *Involving NGOs in bank supported activities operational directive*, 1989.
- UNCTAD, *Report of the meeting of the role of NGOs in the development of the least developed countries*, Kathmandu, 1989.



تنمية محلية: مبادرات مدينية (نموذج مدينة طرابلس)

الأستاذة سميرة بغدادي[1]

ملخص

جاءت مداخلة تنمية محلية: «مبادرات مدينية - نموذج مدينة طرابلس»، كشهادة عملية لبعض التجارب في التنمية المحلية ضمن طرابلس وهي ليست إذا ضمن الإطار البحثي النظري.

وعندما نقول تجارب ومشاريع لا بد من الرجوع أولًا إلى الخلفية الفكرية والإطار النظري الموجه للعمل، ثانيًا إلى اللاعبين الأساسيين المعنيين بتحريك عملية التنمية المحلية، أي (الجامعات، البلديات، المجتمع المدني، القطاع الخاص والرسمي، الأهالي، الممولين...) والرجوع أيضًا إلى المقاربات التي أعتمدت في كافة المشاريع والبرامج.

لنصل إلى مقترحات أساسية أهمها اعتماد اللامركزية التنموية والحكم الصالح من خلال عمل بلدية متمكنة تستطيع وضع رؤية شاملة، تجمع معها جميع الأفرقاء وترسي مساحات للحوار حول أهم الإشكاليات الإجتماعية الموجودة ثم مشاركة المجتمع المحلي في طرح المشاريع وصولًا إلى تغيير الذهنيات نحو بناء الإنسان المواطن القادر على التغيير.

مقدمة

بداية أشكر منظمي هذا المؤتمر وأحييهم على شجاعتهم من ناحية وتفاؤلهم من ناحية أخرى. نعم إنها لشجاعة أن يفكر في مؤتمر علمي في مدينة قاست ولا تزال تقاسي من التبعات السياسية، مدينة تنشط فيها اللقاءات السياسية التي تحرك العواطف والانتماءات الأولية وتقل فيها المؤتمرات من النوع الآخر أي التي تتوجه إلى الفكر والبناء والتقدم.

نعم أحيي تفاؤلهم لأننا نعاني كثيرًا من الإحباط الحقيقي لما آلت اليه أحوال هذه المدينة من تراجع وعلى كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والأمنية حيث دفع هذا الوضع المعقد بالمواطنين وحتى المثقفين إلى حالة من الاستكانة بل والرضوخ والإستسلام له.

---

١. جامعة القديس يوسف، عضو مجلس بلدية طرابلس. samira.baghdadi@usj.edu.lb

عندما دعيت إلى هذا المؤتمر (المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال) لأتكلم على التنمية المحلية: مبادرات مُدنية، انطلاقًا من موقعي الأكاديمي كأستاذة في مجال العمل الإجتماعي والتنمية المحلية، وقفت حائرة: فالتكلم على مبادرات وتجارب يقتضي أولًا الرجوع إلى مواقع ثلاثة أنتمي إليها وأنشط فيها (الجامعة، البلدية، المجتمع المدني) خاصة لما تمثله هذه المنظومات الثلاث فردية كانت أو متداخلة/متكاملة كما يجب أن تكون، من عناصر أساسية في عملية التنمية والتغيير كونها تجسد أهم الفرقاء/اللاعبين (acteurs principaux) في المسار التنموي من ناحية والأدوار الأساسية المنوطة بها (الفكر، الإطار الناظم والعمل).

من ناحية أخرى لا تكون تنمية بدون مرجعية فكرية فلسفية ومنهجية ولا مشاريع مُدنية دون إدارة محلية قادرة على التخطيط ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ الخطط ومتابعتها وتحفيز جميع الشركاء المحليين والخارجيين للمساهمة في تحقيق التغيير المنشود.

لهذا لا بد لي من التوقف عند بعض المفاهيم والخلفيات الفكرية للتنمية المحلية عمومًا والتنمية المناطقية خصوصًا (Développement territorial) قبل الشروع في عرض بعض المبادرات وبطريقة نقدية قدر الإمكان علّي أساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا اللقاء.

أولًا التنمية المحلية

منذ عقود عدة ولا يزال مفهوم التنمية المحلية من أكثر المفاهيم تداولًا سواء في العمل الإجتماعي أو في العمل البلدي أو في مواضيع اللامركزية والحكم الصالح (la bonne gouvernance)، حتى أضحى شعارًا يتغنى به كل من يعمل أو يسعى للعمل في الشأن العام ولا ندري إذا كان الجميع يعطي لهذا المفهوم نفس القصد والمحتوى!

وفي الآونة الأخيرة ومع انتشار اللامركزية في غالبية البلدان حيث أصبحت المدن والأقاليم اللاعب الأساسي ومحور العملية التنموية، أضيف لمفهوم التنمية المحلية البعد المناطقي، وبتنا نسمع بالتنمية المحلية المناطقية أو الجهوية (Développement local territorial).

١. التنمية المحلية: تعريف، مبادئ وشروط

- هي نمط تفكير ونهج عمل؛ هي استراتيجية تعتمد على المستفيدين كقوة أساسية فاعلة باتجاه تغيير حالة ما. كما ترتبط بحيز جغرافي محدد بزمن وبمجتمع محلي محصور.
- هي مقاربة تخلق حالة من الوعي المستمر لدى المجتمعات المحلية؛ هي عملية حث على

معرفة الإمكانيات الذاتية ونقاط الضعف بحيث تصبح هذه المجتمعات قادرة على تحديد حاجتها ووضع خطط العمل الملائمة للوصول إلى الأهداف المحددة.
- تطال جميع مجالات الحياة الإنسانية من اقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وتربوية، الخ. وهي بالرغم من حدودها الجغرافية، عملية متكاملة ترتبط برؤية تنموية شاملة.

٢. من مبادئها

- القيم الديمقراطية: المشاركة وتحمل المسؤولية.
- احترام ثقافة وقيم المحيط والمجتمع المحلي.
- الاعتماد على خيارات الناس المعنيين وعلى المبادرة الذاتية.
- اعتبار الموارد البشرية المحلية قوة الدفع الأساسية.

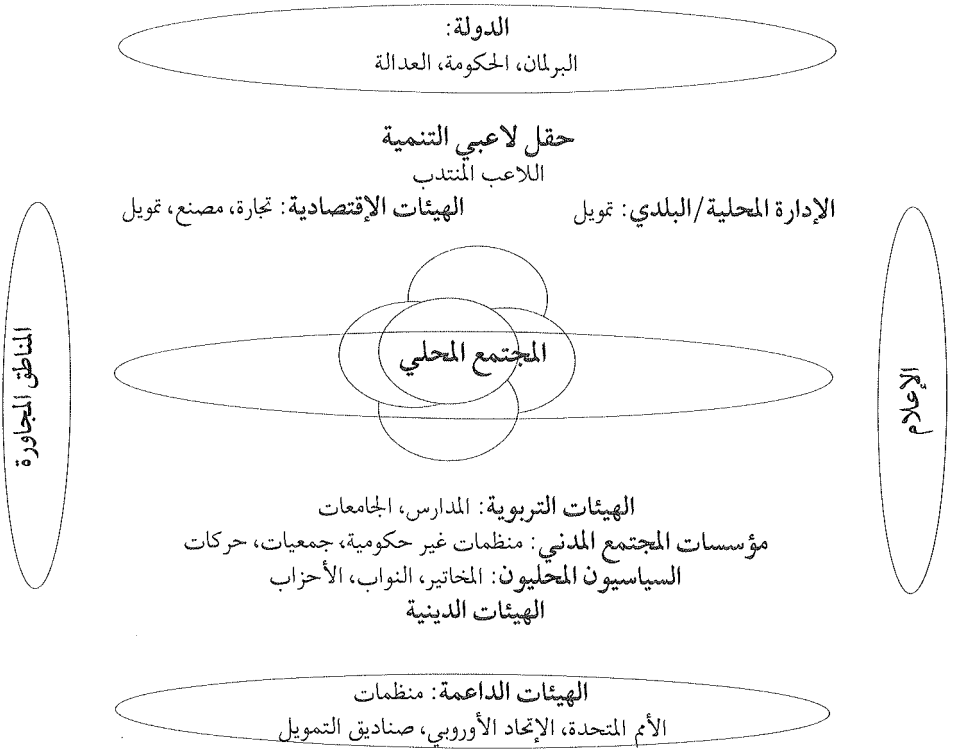
٣. من خصائصها

- الاعتماد على مقاربات متعددة في العمل.
- العمل ضمن حيز جغرافي-إجتماعي محدد.
- منهجية عمل شاملة ومتكاملة قطاعيًا.
- تنظيم المجتمع المحلي للتدخل.
- تأمين التوافق حول الأولويات واستراتيجيات العمل.

٤. من شروطها

- شعور بالانتماء لهذا المجتمع المحلي.
- رغبة جماعية في التحرك باتجاه تغيير الخلل القائم.
- مشاركة فعالة من قبل كافة الموارد البشرية المحلية المتوفرة.
- مقاربة التنمية المحلية على أنها مسار ديناميكي لا على أنها مشروع ينتهي بفترة زمنية محددة.
- الالتقاء حول المصالح المشتركة لفئة أو شريحة أو لكامل المجتمع المحلي.
- الانتقال من «نظام المستفيد» إلى «نظام الشريك» من أجل حل المشكلات.
- إنشاء مساحات للحوار والتفاوض بين كافة الأطراف الفاعلة (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) من أجل وضع تصور لتحركات متنوعة وليبادروا إلى إحداث التغيير.
- التنمية هي مشروع مجتمعي تتضافر لأجله جهود لاعبين محليين، أهالي وفرقاء مختلفين تجمعهم ذاكرة جماعية وتطلعات مشتركة تسمح لهم الإنتقال من ثقافة «الأنا» إلى ثقافة

الـ«نحن». ومسار التنمية بحاجة أيضًا إلى دعم ومساندة فرقاء عدة محليين وخارجيين يتنوعون تبعًا لتنوع الأدوار المنوطة بهم. كما يتبين لنا في هذا الرسم البياني: اللاعب الرئيسي هو «البلدية» كونها السلطة المنتدبة لإدارة النطاق الجغرافي المسؤولة عنه.



اللاعبون كثر ولكن التكامل والتنسيق غير موجود فعليًا وهذا لا يعود فقط إلى مركزية التعاطي في الشؤون المحلية بل إلى عدم الرغبة في التنسيق حينًا وفي تضارب الأدوار في غالبية الأحيان بين ما هو مركزي وما هو محلي. أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني والجمعيات فلقد أصبح هذا اللاعب الأساسي مرتهنًا لتوجهات الهيئات المانحة وذلك بسبب ضعف إمكانياته، وبكل أسف يمكنني أن أقول بإن العمل التنموي أصبح يخضع لقواعد «السوق» بكل ما يتضمنه من معنى، وصاحب الحظ الأوفر هو من يستطيع أن يصوغ مشروعًا يلبي انتظارات ومتطلبات الممول وهكذا يبتعد عن احتياجات المجتمع الفعلية. وهنا السؤال من في خدمة من؟

ثانيًا عرض موجز لبعض المبادرات في المدينة

مما لا شك فيه أن المدينة تشهد في الآونة الأخيرة نشوء العديد من الجمعيات الأهلية والتي أصبحت تعد أكثر من مئتي جمعية مسجلة رسميًا ولكن الفاعل منها قليل. وهذه القلة تعمل في مجالات عدة قطاعية (صحة، تربية، ثقافة، بيئة، تنمية إقتصادية، رياضة) أو تتوجه إلى شرائح إجتماعية محددة (الطفل، المرأة، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة).

إن البعض من الجمعيات الفاعلة تعتمد المهنية في العمل الإجتماعي حيث نجد الأخصائيين في الخدمة والتنشيط الإجتماعي، والتربية المختصة يعملون إلى جانب المتطوعين(إذا وجدوا) أو تحت إشراف إدارة الجمعية.

وهذا يعتبر تطورًا مهمًا رغم كل الصعوبات التي تواجهها الجمعيات سواء على مستوى الرؤية والتخطيط أو على مستوى الإمكانيات المادية. ولن أسترسل هنا لأن تقييم عمل الجمعيات وقياس فعاليته في عملية التغيير يتطلب دراسة جدية ومعمقة لا يتسع لها موضوع تدخلنا هذا.
أما بالنسبة للتجارب التي يمكنني التكلم عليها والمنطلقة من مواقعي المختلفة، الجامعة، البلدية والمجتمع المدني فهي:

١. التعليم الأكاديمي في جامعة القديس يوسف - قسم العمل الإجتماعي بتخصصاته الثلاثة (خدمة إجتماعية - تنشيط إجتماعي ثقافي والتربية المختصة خارج الإطار المدرسي) حيث يعتمد منهاج التعليم على التناوب (Alternance) في المقاربة. وحيث يأخذ التعليم التطبيقي حيزًا أساسيًا في المنهاج وهذا ما يتيح للطلاب التعرف على الواقع وتطبيق النظريات والتمكن من استخدام التقنيات والمهارات المطلوبة في العمل، كما يساعد الأساتذة على التعرف على الواقع اللبناني وخصائصه مدينية أم ريفية كانت، إضافة إلى ملاءمة تقنيات التدخل مع خصوصيات المجتمعات المحلية، والمهم أيضًا في هذا النهج عملية التشبيك والتواصل مع كافة الفرقاء المعنيين في مجال التنمية على الصعيد الوطني والمحلي من وزارات، بلديات، ومؤسسات المجتمع المدني..

٢. أما فيما يختص في التجارب المحلية من قبل المجتمع المحلي فهي عديدة وغنية، إلا أنني وبسبب ضيق الوقت وعدم قدرتي على ذكرها جميعًا أكتفي بعرض موجز لبعض المشاريع التي أشرف مباشرة عليها ضمن القطاع الإجتماعي في مؤسسة الصفدي ومن خلال اللجنة الإجتماعية في بلدية طرابلس.

- المشاريع الإجتماعية

حاليًا ومنذ سنوات أربع كلفت بالتنسيق والإشراف على قطاع التنمية الإجتماعية في مؤسسة الصفدي. حيث بدأت العمل في هذا القطاع بمساعدة مختصّة في العمل الإجتماعي.

في البداية وضعنا استراتيجية للتدخل ترتكز على مفاهيم ونهج التنمية المحلية من حيث تعدد وشمولية مجالات التدخل (الحيز المكاني، التنمية الإجتماعية والاقتصادية، المواطنية) مستهدفين الشرائح والمناطق الإجتماعية الأكثر تهميشًا، ومرتكزين على مبدأ الشراكة مع هيئات المجتمع المدني والبلديات وعلى المشاركة الأهلية والتطوع.

أهم الأهداف:

- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.
- مساندة الأهالي لتحسين الإطار الحياتي والمساحات المشتركة في الأحياء.
- تمكين المرأة إقتصاديًا واجتماعيًا.
- المساهمة في تأمين حقوق الطفل والعمل على تطوير قدراته.
- تعزيز أطر التنسيق والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- تفعيل المواطنية وتعزيز حس الإنتماء من خلال تدعيم العمل التطوعي.
- التعاون مع البلديات وهيئات المجتمع المدني للتصدي لإشكاليات متخصصة.

ترجمت هذه الأهداف من خلال مشاريع وأنشطة انطلاقًا من مراكز متعددة ضمن المدينة في طرابلس. مشاريع هذه المراكز تتمايز بطرق تدخلها ولكنها تتكامل لتحقيق التنمية المنشودة.

- مركز «حارتنا»

أولوياته تحسين العلاقة بين الساكنين والحيز المكاني حيث التركيز على المشاركة الأهلية من نساء وأطفال لابتكار المشاريع وتحسين الإطار الحياتي. فالتطوع أساس وركيزة انبثق عنه لجنة النساء للحفاظ على الحارات ومجموعة الشرطي البيئي.

- مركز أكاديمية المرأة

يعتمد على مقاربة التمكين على المستوى الذاتي الشخصي وعلى المستوى الإجتماعي والاقتصادي للنساء، وقد تمّ إجراء العديد من الدورات المهنية لمساعدة المرأة للدخول في سوق العمل. ولقد ساهم التمكين الذاتي والمجتمعي ببروز لجان أحياء نسائية محلية وفاعلة في المشاريع التنموية.

- مركز شبابنا

قام هذا المشروع بالتعاون مع بلدية طرابلس يهدف إلى وقاية الشباب المعرض، من الإنحراف.

مركز الشباب هو عبارة عن نادي ترفيهي وتثقيفي في آن معًا فيه يتنافس الشباب في البلياردو وكرة الطاولة وغيرها، كما يتابعون حصصًا في محو الأمية، والكمبيوتر والنشاطات اليدوية.

ولكن يظل الهدف الأهمّ هو مساعدة الشاب لبناء مشروعه الحياتي. حاليًا وكباقي المراكز تعتبر لجنة شباب السويقة البحصة من لجان الأحياء الناشطة حيث تدربت على كيفية بناء مشروع من خلال إقامة ملعب رياضي بالتعاون مع اللجنة الرياضية ولجنة المناطق الشعبية في بلدية طرابلس وهي الآن في صدد التفكير لمشاريع شبابية أخرى في هذه المنطقة.

- مركز الوقاية الصحية للأم والطفل

بالتعاون مع مستشفى أورانج ناسو والذي يهدف إلى تثقيف الأم وتدريبها على الأساليب الفضلى بما يتعلق بصحتها وصحة أطفالها وخاصة حديثي الولادة، وتوعيتها على أهمية التنظيم العائلي (planning familial).

- مشروع النساء في السجن

بالتعاون مع جمعية دار الأمل لتحسين ظروف النساء داخل السجن من خلال خدمات صحية، نفسية واجتماعية. إضافة إلى بعض التدريبات المهنية، محو الأمية والكمبيوتر.

- هذا إضافة إلى المركز الترفيهي الجوال

حيث تدرب المتطوعون من قبل أخصائيين في مهارات وأنشطة: مسرح الشارع، الدمى المتحركة، تحفيز على القراءة، الموسيقى الإيقاعية. وذلك بهدف التوجه إلى الأطفال المحرومين من حق الترفيه حيثما وجدوا في الأحياء أو في المؤسسات الرعائية والمدارس.

هذه المبادرات المتنوعة والمتداخلة تساهم ولا شك في مسار التنمية المحلية نظرًا لشمولية تدخلها وتكاملية أبعادها ولكن تظل نتائجها نوعية وليست كمية. وهنا أتساءل دومًا عن مدى الأثر التنموي الممكن إحداثه وهل فعلاً نساهم في التغيير، وأي تغيير؟

ثالثًا تجربة اللجنة الإجتماعية في بلدية طرابلس

بالنسبة للجنة الإجتماعية التي أترأسها، فإنها قد وضعت في بداية عملها أهدافًا عامة لتحريك عملية التنمية الإجتماعية في المدينة، وتتلخص هذه الأهداف بما يلي:

- تحديد إحتياجات وأولويات المدينة على المستوى الإجتماعي من خلال تشخيص الواقع من موارد، إمكانيات، مشاكل وصعوبات.
- إيجاد مساحة حوار دائم مع هيئات المجتمع المدني للتداول بالأولويات وإمكانيات الحلول.

- تعزيز المشاركة في العمل البلدي عبر التواصل المستمر مع المجتمع المحلي.
- العمل على خلق شراكة في مشاريع تنموية واجتماعية مع جمعيات محلية وهيئات دولية.
- دعم وتطوير قدرات الجمعيات والهيئات الأهلية.
- العمل على تحفيز الشباب للانخراط في العمل البلدي.

مشاريع وأنشطة

- تشخيص للواقع الإجتماعي في مدن الفيحاء.
- إنشاء لجنة دائمة (بلدية وجمعيات) للتصدي لمشكلة التسرب المدرسي.
- تنفيذ العديد من المشاريع بالشراكة مع هيئات من المجتمع المدني.
- التعاون اللامركزي مع منطقة الرون ألب - فرنسا للمساهمة في انخراط الشباب المتعسر في سوق العمل من خلال التدريب المهني المعجل على بعض المهن المطلوبة في سوق العمل والتي تختص في مجال البناء.
- مشروع التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أرت غولد لمنطقة باب التبانة.
- التحضير لمشروع تعاون لتطوير المهن الحرفية في المدينة مع الحرفي اللبناني ومؤسسة BIAT.
- تشكيل مساحات حوار مع هيئات شبابية وجرت العديد من جلسات التداول حول إشكاليات الشباب وخاصة موضوع البطالة، كما وحاولت مجموعة شبابية وضع خطة عمل لأنشطة من شأنها تدعيم الانتماء إلى المدينة مع اللجنة الوطنية للأونسكو - جمعية مسار وجمعية الشبان المسيحيين YMCA.

هذه ليست سوى مبادرات محدودة إذا لم يكتب لها الإستمرارية ضمن أطر رسمية في البلدية، ففاعليتها تظل آنية ومحدودة.

وأخيرًا أقول بأن تنيمة هذه المدينة لا يمكن أن تتحقق دون توفر بعض من هذه العناصر:

- اللامركزية التنموية وبلدية متمكنة وحكمية صالحة (Bonne gouvernance).
- رؤية شاملة ومقاربة متعددة الأبعاد: عمرانية، بيئية، إقتصادية واجتماعية ثقافية.
- تضافر وتآزر(Synergie) جميع الفرقاء (رسمي، خاص، مجتمع مدني).
- إرساء مساحات للحوار والتفاوض حول الإشكاليات الإجتماعية الملحّة.
- مشاركة المجتمع المحلي في طرح المشاريع الاجتماعية التي تعنيه.
- تغيير الذهنيات: من ذهنية الإستسلام والتلقي إلى ذهنية إيجابية ومبدعة، وهذا يعني العمل على بناء الإنسان المواطن، فبدونه لا أمل في التغيير.



توصيات مؤتمر

المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال

١. العمل على عقد مؤتمر عربي بشكل دوري على أن يترك المجال للمشاركين في كل مؤتمر لتحضير مساهماتهم المخصصة له لتكون الدراسات جادة ومعبرة عن الهموم التي يعالجها كل مؤتمر قادم.

٢. العمل على توحيد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمدينة ومشكلاتها ومعوقات تقدمها.

٣. التأكيد على أهمية تعدد التخصصات في بلورة المشكلات والمعوقات التي تعاني منها المدينة العربية.

٤. المطالبة بالمحافظة على الإرث الثقافي في المدينة العربية وصيانته.

٥. التأكيد على أهمية المشاركة في التنمية المحلية من قبل الناس وخصوصًا عبر المؤسسات البلدية والمدينية.

٦. العمل على التقارب قدر الإمكان بين الأطر النظرية والممارسات العملية.

٧. العمل على دعوة المؤسسات التنموية في المدينة العربية للمشاركة في رسم الخطط التنموية المتناسقة والمتكاملة، والمشاركة في متابعة تنفيذها.

٨. دراسة التجارب الناجحة التي خاضتها مدينة طرابلس (لبنان) مع بعض قضاياها واستلهام آليات التحرك التي اتبعت (التجمع الوطني للعمل الإجتماعي ولجنة المتابعة للبناء الجامعي الموحد).

٩. العمل على توحيد تعريف المدينة العربية باستلهام تراثها وثقافتها المخصوصة.

١٠. التشديد على أهمية مشاركة الطلاب في المؤتمرات العلمية لإغناء التواصل الفكري بين الأجيال.

١١. إقتراح تسمية المؤتمر القادم بـ **المدينة العربية بين التفتت المجالي والانقسام الإجتماعي**.

جدول المحتويات

توطئة ٥

كلمات الإفتتاحية ٩
كلمة منسقة المؤتمر دكتورة مها كيال ١١
كلمة مدير معهد العلوم الإجتماعية دكتور عاطف عطيه ١٣
كلمة مؤسسة الصفدي دكتور مصطفى الحلوة ١٥
كلمة جمعية العزم والسعادة دكتور عبد الاله ميقاتي ١٧
كلمة رئيس بلدية طرابلس الأستاذ رشيد جمالي ١٩
كلمة عميد معهد العلوم الإجتماعية دكتور فردريك معتوق ممثلًا راعي المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية دكتور زهير شكر ٢٢

المحور الأول – التغير في المجال المديني: قراءة تاريخية ٢٥
دكتور الجنيد حجيج (جامعة وهران – السانيا، الجزائر): التباينات الإجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الإتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية ٢٧
دكتور علي بزي (الجامعة اللبنانية): الحرب والتغير البنيوي في المدينة: نموذج بنت جبيل ٤٢
دكتور عبد اللطيف الحناشي (جامعة منوبة، تونس): الإستعمار الفرنسي وحدود تحكّمه في المجال أمنيًّا: مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين نموذجًا ٧٩

المحور الثاني – ثنائية الريف والمدينة: تكامل أم تصارع ١٠٣
دكتور يوسف كفروني (الجامعة اللبنانية): بنية المجتمع الطرابلسي ١٠٥
دكتورة حنان غازي (الجامعة اللبنانية): دينامية التواصل بين المدينة والريف في شمال لبنان: إمكانيات وآفاق ١٣٨
دكتور الكراي القسنطيني (جامعة منوبة، تونس): في العلاقة بين المدينة والريف: مدينة صفاقس وظهيرها نموذجًا خلال الفترة المعاصرة ١٧٧

المحور الثالث - تحوّلات المدينة وإشكالاتها الإجتماعية ٢١١
دكتور إبراهيم محمد صبحي السجاعي (كلية الآداب، جامعة طنطا): اللاجئون العراقيون بالقاهرة والتحولات الإجتماعية والمكانية: مدينة السادس من أكتوبر نموذجًا ٢١٣
دكتورة سوسن كريمي (جامعة البحرين)، قراءة في صراعات حي بحريني: فريج البنعلي/كريمي نموذجًا. قدّمت ورقتها بعرض PowerPoint فقط
دكتور شبيب دياب (الجامعة اللبنانية): أطفال بيروت بين المدرسة وسوق العمل ٢٣١

المحور الرابع - متمايزات المدينة في البعد الإجتماعي، الثقافي والمجالي ٢٤٧
دكتورة هناء الجوهري (جامعة القاهرة): التفاوتات الحضرية في المجتمع المصري: رؤية تأملية. قدمت ورقتها بعرض PowerPoint فقط
دكتور عاطف عطيه (الجامعة اللبنانية): تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة ٢٤٩
دكتور ليون تلفزيان (الجامعة اللبنانية): المتمايزات المدينية بين السياسات المحلية والديناميات السوسيو/مجالية: حالة ضواحي بيروت ٢٦٠

المحور الخامس - إشكالات العمران بين النظرية والواقع ٢٦٩
دكتور عمر دراس (جامعة وهران، الجزائر): سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر من التصور الشعبوي إلى الحكم الراشد ٢٧١
المهندس ديران هرمنديان (الجامعة اللبنانية): إشكالية التخطيط بين النظرية والواقع ٢٨٥
دكتور مصباح رجب (الجامعة اللبنانية): طرابلس بين الكثير من المشاريع العمرانية وغياب الإدارة المدينية ٢٩٥

المحور السادس - التنمية المدينية: استراتيجيات وتجارب ٣٠٧
الأستاذ طارق عسيران (UN-HABITAT): دعم السلطات المحلية في إعداد الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية: تجربة UN-HABITAT في جنوب لبنان ٣٠٩
دكتورة مارلين حيدر (الجامعة اللبنانية): استراتيجيات التنمية المدينية: قراءة وتطلع ٣١٤
دكتورة سناء الصباح (الجامعة اللبنانية): السياسات التنموية: دور البلدية، الهيئات الأهلية، المخططات التوجيهية (نموذج مدينة النبطية) ٣٣١

المحور السابع – المدينة من منظور الثقافة والرمز ٣٥٣
دكتور سميح شعلان (المعهد العالي للفنون الشعبية، أكاديمية الفنون، مصر): ملامح التغير في العلاقات الإجتماعية كما يعكسها اختيار الموقع السكني ٣٥٥
دكتور محمد فرحات (جامعة بيت لحم وجامعة القدس المفتوحة): القدس أو مورفولوجيا المقدس والرموز ٣٦٨
دكتورة مها كيال (الجامعة اللبنانية): الثقافة وإشكاليات قراءتها من منظور تنموي ٣٨١
دكتورة ماكي المعلوف (الجامعة اللبنانية): الساحة بين الخصوصية السكنية والقيم المجتمعية: دراسة ميدانية نفس – إجتماعية في بيروت ٣٩٢

المحور الثامن – دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية ٤١٣
دكتورة مريانا الخياط الصبوري (الجامعة اللبنانية): الجمعيات الأهلية ودورها التنموي (نموذج مدينة بيروت) ٤١٥
دكتور عبد الغني عماد (الجامعة اللبنانية): دور الجمعيات الأهلية في طرابلس ٤٣٧
الأستاذة سميرة بغدادي (الجامعة اليسوعية): تنمية محلية: مبادرات مدينية (نموذج مدينة طرابلس) ٤٥٢

توصيات مؤتمر المدينة العربية بين التغيرات الإجتماعية وتحولات المجال ٤٦١